



بيت الحكمة



Editions UNESCO

القصة إلى أين

مؤلف جماعي بادارة حمزة عيسوي تحرير

ترجمة

جان جبور

اصدّر درويش جبور

القيم إلى أين؟

مداولات القرن الحادى والعشرين
بإشراف جيروم بندى

القيم إلى أين؟

ترجمة

زهيدة درويش جبور
جان جبور

مراجعة

عبد الرزاق الخليوي

منشورات اليونسكو

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون
بيت الحكمة



إن الأفكار والأراء المقدمة في هذا الكتاب تعبر عن وجهات نظر أصحابها وليس بالضرورة وجهات نظر اليونسكو. كما أن التسميات المستعملة في هذه النشرية والمقدمات المتعلقة بالمعلومات التي تضمنتها لا تتطوّر على أيّ موقف لليونسكو في خصوص الوضع القانوني للبلدان أو الأراضي أو المدن أو المناطق أو في خصوص سلطاتها أو رسم تخومها أو حدودها.

صدر هذا الكتاب عن منظمة اليونسكو في أبريل 2004
وتمت الترجمة العربية تحت مسؤولية دار النهار - بيروت.

ر.د.م.ك.: 1-026-049-9973-978

303.48
قم

مكتبة عبدالحميد شومان العامة

٢٠٠٧ ايلول ١٩

١٠٣٠٢٦

acc 180489
ord 153811

مكتبة عبدالحميد شومان العامة



A07 103026

سحب من هذا الكتاب 1000 نسخة في طبعته الأولى

© جميع الحقوق محفوظة للمجمع التونسي
للغات والأدب والفنون «بيت الحكمة»
واليونسكو
قرطاج، 2005

إلى القراء

ضمن سلسلة «الترجمات الكبرى» سبق للمجمع التونسي «بيت الحكمة» أن قدم للقراء الكرام، في سنة 2003، الطبعة العربية «لما تأثر القرن الحادي والعشرين» الصادر سنة 2000 بالفرنسية عن اليونسكو. وهو كتاب جليل القدر تضمن منتخبات من الآراء التي طرحت في حلقة «محدثات القرن الحادي والعشرين» التي جمعت في جلساتها شخصيات علمية أو فكرية أو إبداعية أو من أصحاب القرار ذوي الشهرة العالمية، الوافدين من جميع البلدان والذين تحدوهم الروح الاستشرافية المتعددة الاختصاصات.

وفي فترة لاحقة، تولت اليونسكو تنظيم حلقة «محاورات القرن الحادي والعشرين» التي تميزت بالسعى إلى إعادة تحديد وبلورة قيم المستقبل وأفضت إلى صدور هذا الكتاب بالفرنسية سنة 2004. ثم قامت دار النهار للنشر البحريوية بترجمته تحت عنوان «القيم إلى أين؟» وأصدرته في صيف 2005. ولقد التمسنا من اليونسكو أن تسمح لنا بنشر هذا الكتاب الثاني -مواصلةً للكتاب الأول وإنماً للفائدة- فوافقت مشكورة وقدمت لها دعماً أدبياً ومالياً، بل تنازلت عن حقوق التأليف كما فعلت في المرة الأولى. فلها عميق شكرنا ول مدیرها العام السيد كويشير و ماتسورو خالص امتناننا.

عبد الوهاب بوحدية
رئيس المجمع التونسي «بيت الحكمة»

تمهيد

من أجل المساهمة في النقاش العالمي حول رهانات المستقبل، تقوم «شعبة الاستشراف والفلسفة والعلوم الإنسانية» التابعة لليونسكو، ومنذ عام 1997، بإدارة سلسلة «مداولات القرن الحادي والعشرين»، التي تجتمع في كل حلقة حوارية اثنين أو ثلاثة من العلماء والمتخصصين والمبدعين وصناع القرار ذوي الشهرة العالمية، وقد أتوا من اتجاهات مختلفة، يحدوهم فكر استشرافي متداخل الاختصاصات.

هذا الكتاب يشتمل على مختارات للأفكار التي عُرضت أثناء هذه اللقاءات الاستشرافية، من الجلسة العاشرة حتى الجلسة العشرين التي عُقدت في 19 أيلول/سبتمبر عام 2001. كذلك قامت شعبة التوقع والدراسات بتنظيم سلسلة ثانية من «محاورات القرن الحادي والعشرين» التي جمعت غداة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، في 8 كانون الأول/ديسمبر، أكثر من عشرين مشاركاً بارزاً على الساحة الدولية، وذلك من أجل تبادل الأفكار حول موضوع عام بعنوان: «القيم إلى أين؟»

لذا يهمنا أن نشكر كل المشاركين في «مداولات» و«محاورات القرن الحادي والعشرين»، الذين لو لا مساهمتهم القيمة لما أبصر هذا الكتاب النور.

تقديم

هناك فكرة شائعة جداً بأننا نجتاز اليوم أزمة قيم. ويخشى كثير من المراقبين انحطاط كل ما يعطي معنى عميقاً لأعمالنا ولحياتنا، فيعزون هذا التراجع الى ازدهار العولمة التي تحصر اهتمامها بالتطور التقني، وبالتالي تبدو معرفة في مادية تخلو من أي روح، وغير قادرة على توجيه أعمالنا، ولا تقييم أي وزن للقيم. كيف وصلنا الى ما نحن عليه؟ منذ فجر الحداثة، أيام النهضة ثم في عصر التنوير، نشأت مقولتان أخلاقيتان حلّت الواحدة مكان الأخرى، فحددتتا معالم الطريق للعولمة؛ الأولى قتلت بالكلية والمثل المطلقة، والثانية بالتعددية وتتنوع الممارسات. وقد شكل ذلك الى حد ما بوصلة اخلاقية. ولكن ما إن وصلنا الى تخوم عالم معلوم حتى فقدنا الوسائل لاستكشاف تعقيداته. ذلك أن العولمة أنتجت أرضية بغایة الجدة، صارت معها وسائل إبحارنا القديمة قاصرة.

هل يعني ذلك أننا نسير نحو عالم يخلو من أية قاعدة سلوكية؟ لا أظن ذلك. فالقيم موجودة دائياً. وينمكتنا القول إنه في تاريخ الإنسانية، ومن دون أي شك، لم يكن هناك من القيم بالقدر الذي نشهده اليوم. أليس من أولى نتائج العولمة هو ما كشفت عنه من تنوع الثقافات وتعدد القيم التي كنا نجهلها سابقاً؟ فالغرابة في ظاهرة العولمة لا تكمن إذن في غياب وهي ومتصنّع للقيم؛ بل قد يصح القول إن هناك قيماً في الوقت الحاضر أكثر

ما يتوجب. إلا أن الأزمة التي نجتازها تدل على إننا قد أضمننا بوصلتنا الأخلاقية، ولم نعد نتمكن من تحديد الاتجاه الصحيح. لا توجد أزمة قيم – وعندنا منها الكثير – بقدر ما توجد أزمة في تحديد معنى القيم، وفي الاستعداد والأهلية لإدارة شؤوننا. فالمسألة الملحة تتلخص إذن في معرفة كيفية توجهنا بين القيم.

لا يمكننا القول إن الاهتزاز السلوكي الذي نعيشه هو كارثة خلقية. إلا تستلزم هذه الأزمة، وقبل أي شيء، نظرة نقدية؟ لا بد من الشروع بإعادة نظر في مختلف الميادين. فكل الثقافات تتساوى في الكرامة، وبذلك فهي تتساوى في القيمة، لأن كل واحدة منها تعكس صورة ملموسة عن الإنسانية الشاملة التي حققناها. من هنا يتوجب علينا احترام كل هذه الثقافات. لكن الجرائم ضد الإنسانية، ومشاعر الكره للأجانب، والتدمير المتعمد للتراث الثقافي، كل ذلك يدلل على أن القيم ليست جميعها متساوية. كثيراً ما تم التهابي بين الثقافات والقيم التي تحملها، فيها نرى أن كل ثقافة، وفي الوقت التي يتبنّى لها أن هناك أشياء صحيحة وأخرى غير صحيحة، تلجم من تلقاء ذاتها إلى فرز القيم التي تراها متناقضة. من هنا، فإنه يمكن إعادة النظر بكل القيم. والخطأ الذي ارتكبه العالمية والنسبية لا يمكن في تجاهل مقوله أن القيم تتطور فحسب، وإنما وبالأخص في الإقرار بأن هذه القيم يمكن أن تتبلور بمشاركة الجميع، فتكون محور نقاشات واتفاقات بين فاعلين بغایة التنوع أحياناً. إن لكل الثقافات نفس القيمة ونفس الكرامة، لكن القيم ليست جميعها متساوية.

ان النوع الخلاّق للثقافات الإنسانية ليس مجرد استنتاج بل هو حكمه. ان التحدي اليوم يمكن في ان الجهد الأكبر من الناحية الأخلاقية يجب أن يتم على صعيد المجتمع الدولي. يمكن أن نبني الأمثل في توجّهٍ أخلاقي جديد على فكرة حوار الثقافات. ان مثل هذا الحوار يقتضي بأن احترام كل الثقافات واجب، ولكن إعادة النظر بالقيم مهمة جماعية. ان خاصية هذا التوجّه تكمن

في اعتقاد قيم يتشارك الجميع في بلورتها، فتكون مقبولة من الجميع بدل أن تكون مفروضة من أطراف معينة. إن مهمة اليونسكو هي في إثارة واحتضان مثل هذه النقاشات الأخلاقية والاستشرافية، من أجل إعادة تحديد وبلورة قيم المستقبل. انطلاقاً من هذه الروح طرحتنا السؤال: «القيم إلى أين؟». وبالتالي، ما يجب أن يُذكي حاسنا هو الاتجاه الذي ستسلكه الإنسانية بفضل هذه القيم. إن التفكير الأخلاقي هي مهمة بغية الحساسية، لأنه يستوجب حساً استشرافيًّا، إذ لا يتوجب عليه أن يسعى إلى توصيف القيم، بقدر ما عليه أن يفهم كيف تتحول هذا القيم، وكيف تحولنا معها.

كويشيو ماتسورو
الأمين العام لمنظمة اليونسكو

مقدمة عامة

جيروم بندي

نتكلّم في أيامنا الحاضرة على «العدمية»، و«ضياع المعنى»، و«زوال القيم»، أو على «صدام الحضارات» وعلى قيم نزعم بأن لا مجال لتجاوزها. إن مسألة العدمية، وبالتالي مسألة القيم، كانت في صلب التساؤلات الفلسفية في القرن العشرين. بحسبه التنبوي، كان نيتشه (Nietzsche)، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، يهاهي التاريخ ومسار العدمية، الذي لخصه بعبارته: «الخط من قدر القيم العليا». فـ«موت الله» في مفهومه يؤدي إلى موت الإنسان⁽¹⁾. بذلك فتح نيتشه الباب أمام ميشال فوكو (Michel Foucault) في كتابه «الكلمات والأشياء». أما بالنسبة لهايدغر (Heidegger)، فالعدمية هي هذه الحرية التي تغيب الكينونة لتحول كلّها إلى قيمة. وبالرغم من التباين بين نظريتي نيتشه وهايدغر، فإن بعض الفلاسفة - وبالخصوص جياني فاتيمو⁽²⁾ - رأوا تقارباً بين التحدّدين للعدمية، مرده إلى «تغويل الكينونة إلى قيمة تبادلية». والمفارقة تكمن في أن انحسار «القيم العليا» قد يكون هو الذي حرّر مفهوم القيمة لتنفتح على كم هائل من الاحتمالات. فالقيم يمكن أن تستحضر «طبيعتها الحقيقة في إمكانية التحوّل والتبدل» ضمن «المسار

⁽¹⁾ كما أوضح ذلك جيل درنر Gilles Deleuze بصورة جيدة.

⁽²⁾ جياني فاتيمو: نهاية الحداثة، باريس، منشورات سوي 1988.

المعلم للقيمة التبادلية»⁽³⁾.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفيما نحن نشهد انهيار مشاريع استعادة القيم – أكانت مشاريع سياسية ثورية للتحرر، أم رهانات إعادة تأسيس لبرامج فلسفية وروحية وايديولوجية أو سياسية؟ – وفي الوقت الذي يقوم فيه بعض المهوسين بالتبؤ بعصر «ما بعد الإنسانية»، بل بالعصر «الإنساني»؟ وفي الوقت الذي تحصل فيه أحداث مأساوية تزعزع ثوابتنا وتترنّع المصداقية عن نظرية «نهاية التاريخ»؛ وفي الوقت الذي تكتُّف المجتمعات جهودها للتفتيش عن قيم جديدة... في هذا الوقت بالذات، لا يمكن لليونسكو أن تخل بجهودها للمساهمة في التفكير الاستشرافي والفلسفي الذي يجده للإجابة عن السؤال: «القيم إلى أين؟»

بدوره فولتير (Voltaire)، في عصر التنوير، لم يكن يساوره أدنى شك: «لا يوجد إلا منهج أخلاقي واحد، كما لا يوجد إلا علم هندسي واحد». إلا أن هذا اليقين الشمولي قد تتصدع منذ زمن بعيد أمام الإقرار بأن مصدر الأخلاق هو إنساني بحت. فالميل إلى الاعتقاد بالنسبة للتاريخية والثقافية، مثل المحاولات المتعددة لتجريد القيم من قدسيتها وتحويلها إلى أغطية ايديولوجية تستر خلفها آليات سلطوية، أسهم في زعزعة الاعتقاد الفلسفي والديني والفنى بالحق والخير والجمال كقيم مطلقة. هذه الأزمة القيمية الكبرى التي هزّت بعمق القرنين الماضيين، أفضت إلى تشويش الثوابت اليقينية في المجهيات متعددة. فهل ان غياب أساس تجاوزي يتيح إسناد القيم المستقرة إلى سواء دهرية، أو تلقّيها خالصة عبر وهي لا تشكيك فيه، يعني أن القيم إلى أقول؟ أم أنه يجب في عالم يتميز بالقاء كوني للثقافات، أن تتوقع تناقضات حادة، وصدامات قد تكون عنيفة بين قيم متعاكسة؟ أم إننا سنشهد ربما تهيجيات غير متوقعة وجديدة بين نظم قيمية تعود إلى أصول واتجاهات هي اليوم غريبة الواحدة عن الأخرى؟

⁽³⁾ المصدر نفسه.

إن القرن العشرين قد أعاد النظر بصفة مؤللة في ثوابتنا اليقينية فيها يتعلق المجتمع والتاريخ والإنسان. وأزمة القيم الحالية لا تختص فقط بالأطر الأخلاقية التقليدية التي أرستها الديانات الكبرى، وإنما تختص القيم العلمانية أيضاً التي سعت لأن تكون البديل (العلم، التقدم، تحرر الشعوب، المثل التضامنية والإنسانية). والفضاءة التي طبعت القرن العشرين لا تزال، على ما يبدو، تهدد مستقبلنا. فتطور التقنيات، وهو العامل الحاسم، وغير المتوقع، والذي لا يمكن كبح جماحه في التغيير، إلا يخشى أن يؤدي بنا إلى إنسانية لا نعرف ماهيتها، والتي يخلو للبعض أن يطلق عليها اسم «ما بعد الإنسانية»؟ هل يمكن لتطور الثورة الجينية أن يُفتح شكلًا من التدرج الذاتي للجنس البشري؟ في عالم يسيطر عليه الابتكار والقطيعة الجندرية مع ما سبق، وهو أمر سيؤثر بشكل متتسارع على الجنس البشري بمجمله ويبدل في التوازنات الجيوسياسية، كيف يمكن أن تخيل استمرارية التاريخ، وأن تحافظ على هذه الطوباوية المرجوة لحياة أفضل للعدد الأكبر من الناس؟ هل بإمكاننا أن نحافظ على مقاصد مشروع عالمي يتلاءم مع تعدد التراثات، ويعتني من تراكماتها المتداخلة؟

لقد لاحظ بول فاليري أن مفهومنا للقيم الأخلاقية والجمالية ينحو نحو التقارب، في عالم تسيطر عليه المضاربة، على غرار قيمة السلع في البورصة. ليس هناك من معيار ثابت للسلع، أو من مقياس مستقر و دائم، بل إن هذه السلع تتأرجح في سوق واسع، والقيمة ترتفع وتختفي وفق الأزمة، أو الهلع الذي يدب في السوق، أو وفق المراهنات البنية على التقديرات الذاتية. وكان يخلو لفاليري أن يقول إن «الفكر» كقيمة لا يختلف عن قيمة «القمح» أو «الذهب»، وهو في هبوط مستمر... هكذا فإن ظاهرة الموضة التي لم تكن تتجلى حتى الآن إلا في بعض المجالات التي تسيطر عليها الاعتباطية أو الأعراف، كما في الكتاب، تتجدد اليوم مفهومها للقيم. نحن نعيش في اللحظة العابرة، في الزائل المتتسارع، في النزوة الذاتية، كما لو أن القيم الأكثر قدسية والتي صارت بلا أساس، يمكن

أن تُعرض في هذا السوق الكبير للسلع المنقوله وأن يكون لها بدورها سعر متارجع. هذه الطريقة الظرفية، والآنية و«المضاربة» في النظر إلى القيم، تولد عدداً كبيراً من الظواهر الأخلاقية والجمالية في عالمنا المعاصر. إن دور الإعلام والوسائل التي يستخدمها يعزّز هذا التوجه، بما أن المنطق الذي يخضع القيمة لقانون السوق، مثل منطق الموضة والفورات القصيرة المدى، يقتضي اعتبار جملة «مؤشرات» يجب التقاطها في اللحظة العابرة، مما يجعل المعلومة الآنية تحمل مكان معنى التاريخ والتعرف إلى تحولاته البعيدة التي لم يعد بالإمكان قراءتها.

في هذا الإطار المؤثر بقوّة، والذي يبدو أنه يفضل «تقلب» القيم⁽⁴⁾، كيف لنا أن نفكّر في جدية هذه القيم؟ في عالم متارجع، متبدل، يعيش تحت التأثير الانفعالي والفكري للصور العابرة، كيف يمكن لقضية مركبة كالتربيّة أن تجد لها مكاناً؟ إن القرن الحادي والعشرين قد يقع في شرك تناقض غريب: فما من زمان كان للأني فيه مثل هذا الاعتبار؛ ومع ذلك، فإن بروز مجتمعات المعرفة التي تسعى لتأمين التربية للجمعيف وعلى مدى الحياة لم يعد حلماً، وإنما أصبح مشروعًا يؤذن بشنوة منظومة قيم جديدة بعيدة المدى، تتمتع بالجلدة، وكذلك بالمرونة وروح الشباب⁽⁵⁾. حين تُلغى الحدود بين مراحل الحياة الثلاث، تنشأ قيم جديدة معرفية واستشرافية. إنها قيم مبتكرة أكثر مما هي موروثة، مبتدعة أكثر مما هي مكررة، قابلة للانتقال أكثر مما هي منقوله. هل نحن، والحال كذلك، متوجهون نحو تجميل القيم، ما ان يكون علينا، وقبل كل شيء أن نكونها؟ هل أصبحت الجمالية العامل الأفضل في الاقتصاد والأخلاق؟ لقد زال اليوم التناقض بين الفنان والبورجوازي، بين «الجمالية

⁽⁴⁾ انظر جان-جوزف غو «تقلب القيمة».

Jean-Joseph GOUX: *Frivolité de la valeur*. Paris. Blusson, 2000.

يم الكاتب أن يشكّر جان-جوزف غو على المساهمة القيمة التي قدمها من أجل تحرير إشكالية اليونسكو حول استشراف القيم، أثناء «مداولات القرن الحادي والعشرين» التي نظمتها اليونسكو في 8 ديسمبر 2001.

⁽⁵⁾ جيروم بندلي: «غداً، أكثر فأكثر شباباً؟»،داخلة افتتاحية للجلسة الخامسة عشرة من «مفاوضات القرن الحادي والعشرين»، والتي عُقدت في مقر اليونسكو في باريس في 26 سبتمبر 2000. ظهرت في مجلة Revue des Deux Mondes - عدد أكتوبر-نوفمبر 2002.

والاقتصاد السياسي»، على حد قول مالارمي (Mallarmé). لم يتم الاعتراف بالفنان وتجيده فحسب، وإنما يمكن القول إنه لم يحتل موقعًا متميّزاً في أي وقت كما الآن، بعد أن اعتبر النموذج للنشاط المتنج للمعنى وللحجة. «الإبداع» يحتاج كل شيء. نحن كلنا «مبدعون»، أو نطمح لأن تكون كذلك. كل إنتاج، وكل مشروع، وكل عمل يخيط له على قاعدة الإبداع الفني. في حياتنا الخاصة، وفي غياب الأطر المستقرة والدائمة، يجد كل واحد من نفسه ملزماً بالإبداع، وإن يكن طريقة وجوده: علينا أن نختار «نمط حياة». وفي الحياة الاقتصادية، يعتبر التجديد المحرك الأساس للتطور؛ ذلك أن قوى السوق أكثر ما تهم بإغراءات العرض وخلق الحاجات، وهذا ما يستوجب دينامية متواصلة للابداعات الجذابة. هذا التجميل العمم لا يؤثر إذن في المجتمع فقط كساحة عرض (وسائل الإعلام، الإعلان، المدى السمع-بصري)، وإنما النواة الأساسية للمبدأ الأخلاقي وللدينامية المؤسسية.

انطلاقاً من ذلك، هل يمكننا تشخيص نشوء قيم جديدة؟ ما من شك في أن القرن العشرين شهد، وفي مناطق عديدة من العالم، انحساراً كبيراً في التعلق بالعقائد الدينية التقليدية؛ ولكن في الوقت ذاته عرف تنوعاً هائلاً، لدى الأفراد والجماعات، في البحث عن الروحي. هل تحمل هذه الخطوات المحدودة قياماً هاماً يمكن أن تشكّل قاعدة للمستقبل، ومصدراً للتجدد؟ بالإضافة إلى ذلك، وفيها نحن نرى تداعي الترابط الاجتماعي أمام تنامي الفردانية الجندرية التي تلغى الروابط الموروثة والهويات القائمة، نلاحظ تنامياً غير مسبوق لأشكال جديدة من التجمعات التعاclusive، وولادة نماذج جديدة للتضامن. أي قيم تحمل هذه الشبكات المستحدثة من التناعيم والترابط والتواصل، والتي يسهل التطور التكنولوجي قيامها؟ في عالم تنامي فيه دوافع المصلحة الاقتصادية والقيم المادية والنزجية للاستهلاك وإشباع المللادات والتزوات، هل يمكننا تلمس بروز قيم بديلة نُطلق عليها اسم «ما بعد المادية»؟ يرتبط بهذه الأسئلة انتشار الأطر الأبوية (بأبعادها الأخلاقية

والمؤسساتية والثقافية والمتافيزيقية)، وهو تصدع هام يؤدي إلى «تأنيث» القيم، وما لذلك من نتائج عميقة يصعب تحديدها بالكامل، ولكنها ستؤثر بالتأكيد على معالم القرن الأici.

ان التساؤل حول القيم هو المؤشر على التحولات العميقة التي تعيشها مجتمعاتنا الخاضعة للتأثير المزدوج الناجم عن ظاهرتين واسعتي الانتشار، هما العولمة والتكنولوجيات الحديثة. فالعولمة، ويعكس ما يُظن غالباً، لا يمكن اختزانتها في تحرير الأسواق أو في سيطرة فكرة شمولية. العولمة، كشعور بالانتفاء للعالم نشأت منذ زمن بعيد، وهي حالة تعود بجذورها إلى عدة قرون. ألم يفك الفلسفه داخل الأمبراطورية الرومانية، وللمرة الأولى، بمفهوم المواطنـة العالمية؟ وكما يلاحظ ادغار موران (Edgar Morin)، فإن تاريخ العولمة الأولى - أي تلك المرتبطة بالمستكشفـين والاكتشافـات الكبرى والاستعمار، والتي أرسـت كل أنواع السيطرة والسلط السياسي والاقتصادـي أو الثقـافي - لا يجيـب أن يحـول نظرـنا عن وجود عولمة ثانية، وهي عولمة الفـصـائـر، - من لـاس كـازـاس (Las Casas) وموـنـتـاني (Montaigne)، إلى المنظـمات غيرـ الحكومية والـتـجمـعـات المـدنـيةـ العـالـمـيـةـ المـعاـصـرـةـ، المـركـزةـ علىـ فـكـرةـ اـنسـانـيتـاـ المشـترـكةـ، وـعـلـىـ الرـؤـيـةـ الـاستـشـارـيـةـ لـمواـطـنـةـ كـونـيةـ،ـ وـالـتيـ هيـ ظـاهـرـةـ سـيـاسـيـةـ وـفـلـسـفـيـةـ وـروـحـيـةـ بـقـدرـ ماـ هيـ ثـقـافـيـةـ. هلـ يـعـنيـ ذـلـكـ أنهـ بـالـإـمـكـانـ قـيـامـ تـعـاـيشـ مـتـنـاغـمـ بـيـنـ الثـقـافـاتـ كـماـ يـنـادـيـ المـادـافـعـونـ عنـ عـولـمةـ توـافـقـيـةـ وـسـلـمـيـةـ؟ـ هـنـاـ لـابـدـ مـنـ مـلاـحةـ استـمرـارـ الفـوارـقـ النـافـرـةـ عـلـىـ المـسـتـوىـ الدـولـيـ وـالـوـطـنـيـ.ـ لـاـ بـدـ اـيـضاـ مـنـ إـثـارـةـ دـورـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـحـدـيثـةـ وـ«ـثـورـةـ الـمـلـعـومـاتـ»ـ الـمـواـكـبـةـ لـلـعـولـمـةـ.ـ وـيـخـسـيـ كـثـيرـاـ فـيـ ضـوءـ التـطـورـاتـ الـمـتـسـارـعـةـ،ـ أـنـ تـتـعمـقـ الـهـوـةـ الـرـقـمـيـةـ وـالـاقـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ بـيـنـ الـأـغـنـيـاءـ وـالـفـقـراءـ،ـ وـالـتيـ لمـ تـعـدـ تـشـتمـلـ تـحدـيدـاـ عـلـىـ الـانـقـسـامـ بـيـنـ بـلـدـانـ الشـمـالـ وـبـلـدـانـ الـجـنـوبـ.ـ أـكـثـرـ مـنـ أـيـ وـقـتـ مضـيـ،ـ مـنـ الـمـلـائـمـ أـنـ تـبـصـرـ فـيـ آـنـهـاـتـ التـوزـيـعـ الـعـالـمـيـ لـلـمـعـارـفـ وـالتـبـادـلـ الـحـقـيقـيـ بـيـنـ الـقـافـاتـ.

إنطلاقاً من هذا المنظور، فإن التساؤل حول تعددية الثقافات لا يمكن أن يقتصر على النقاش حول القيم ومسألة النسبية. إن التحدي الجديد في زمن العولمة والتكنولوجيات الحديثة يمكن في السؤال: ما السبيل للمحافظة على التنوع الثقافي؟ ذاك أنه لا يمكن التقليل من حجم المخاطر التي تهدّد التنوع الثقافي بحد ذاته، ومسألة مستقبل اللغات تبيّن ذلك بشكل نافر: هناك ما بين خمسة وسبعين ألف لغة ممحكة اليوم، ويمكن أن يتقلص هذا العدد إلى النصف في نهاية القرن الحالي. ولا يمكن لغياب التعدد اللغوي الحقيقى على الأنترنت، إلا أن يضاعف ظاهرة انقراض أو تأكل اللغات. فأبعد من النقاشات المستقبلية حول الوسائل الملائمة للحفاظ على التنوع الثقافي، لا بد أن يُطرح أولاً تشخيص المخاطر التي تهدّد هذا التنوع.

ان التحديات الجديدة تتطلب أجوبة جديدة. أي علينا أن نعرف ما إذا كان العالم الجديد الذي ترسّم ملامحه يفترض منا إعادة تقييم جذرية للعقود الاجتماعية التي تشكّل عياد مجتمعنا. ان التحولات الشاملة التي ذكرناها آنفاً تستوجب جهداً من أجل بلورة مشروع يعيد التأسيس في المجالين السياسي والاجتماعي على الصعيد الدولي، وهذا ما حاولت اليونسكو في أعماها أن تصوغه انطلاقاً من فكرة «العقود الأربع»⁽⁶⁾. عقد اجتماعي جديد أساسه التربية للجميع على مدى الحياة، وعقد طبيعي، وعقد ثقافي، وعقد أخلاقي: هذه العقود تشكل المحاور الأساسية لهذا المشروع، في مجتمع شمولي برهاناته الكونية. فبدون تعليم التربية على الجميع ومدى الحياة، كيف يمكننا استصال الفقر الشامل، وكيف يمكننا نشر القيم الديمقراطيّة بفعالية، وكيف يمكننا بناء مجتمعات المعرفة الحقيقة؟ بدون عقد طبيعي لا يكون فيه الإنسان بعد الآن «السيد والمسيطر» على الطبيعة وإنما المؤمن عليها، كيف

⁽⁶⁾ انظر تقرير الأونيسكو العالمي للإشراف The World Ahead: our Future in the Making (لندن 2001).

ظهرت الترجمة الفرنسية بعنوان Un monde nouveau - باريس 1999 ، والترجمة العربية عن دار النهار للنشر بعنوان «عالم جديد»، بيروت، 2002. انظر كذلك كتاب Les Clés du XXIè siècle - منشورات سوي، باريس 2000.

(صدرت الترجمة العربية بعنوان «مقاييس القرن الحادي والعشرين»- دار النهار-بيروت 2004).

يمكنا وضع حد لانتهak الموارد القائمة الذي قد يقضي نهائياً على إمكانيات التنمية المستديمة، وبالتالي على حظوظ الأجيال القادمة؟ بدون عقد ثقافي وإنجازه ليس الأقل صعوبة، ما هي السبل التي تمتلكها لمواجهة القضاة على التنوع الثقافي؟ بدون أن نعيد تحديد المتطلبات الأخلاقية التي تتضمن المهد الأساسي لحقوق الإنسان وتسمح بتحديد إطار للأمن البشري، كيف يمكننا إرساء أسس ديمقراطية استباقية ومواطنة كونية؟ كل هذا يدلل على ضخامة المهمة الملقاة على عاتقنا.

من أجل إنجاز برنامج إعادة التأسيس هذا، من المهم قياس جدو المنهج الاستشرافي. كان ماكيافيلي (Machiavelli) يقول إنه «لا يجب على الملوك العقلاء أن يتبعوا فقط مشكلات الحاضر، وإنما للإضطرابات الآتية كذلك [...] لأنه إذا تم توقعها يمكن بسهولة أن نعالجها، ولكن إذا انتظرنا ل حين افتراضها، فإن العلاج لا يعود ناجعاً بعد أن يستفحـل المرض»⁽⁷⁾. واليونسكو، هذه المنظمة التي يأتي الاستشراف في صلب مهمتها، وجهت الدعوة إلى أبرز المهووبين في حقول العلم والبحث والفنون والإبداع، والى البارزين في الحياة العامة على الساحة الدولية، وذلك من أجل توثيق العلاقة بين السياسة والحكمة الاستشرافية. نحن ندرك من الآن أن على العلم أن يخضع كذلك لمبدأ الاحتراـس، شرط لا تلجم قدرته على تحقيق الإنجازات. إن نتائج الثورة الجينية تستحق بشكل خاص أن تحيط بالتساؤلات، إن في الميدان الأخلاقي، أو في ما خص الأفضليات الاجتماعية والممارسات القائمة على التمييز، والتي لم تُفتح هذه الثورة بالقضاء عليها. لأنه وفي ظل «الترويض الذاتي» المحتمل للجنس البشري، ألا نشهد عودة الشياطين القديمة والأشباح القديمة؟

لو استرسلنا في الأسئلة، أما من خشية أن نصاب بالدوار وأن نشخص بشكل متسرع ضياع المعنى الذي رأينا فيه ملامح العدمية؟ بالتأكيد ان خطـر ضياع المعنى يبقى الأفق المتواتر لعدد من الأسئلة التي تواجهنا. يكفي أن

⁽⁷⁾ ماكيافيلي: الأمير، الفصل الثالث.

ننظر إلى تنوع أشكال الأمراض النفسية المعاصرة لنفهم أن مجتمعاتنا الحالية، وبعد أن ضيّعت الزمن، هي على وشك أن تخسر الروح كذلك. كل شيء يحدث وكأننا في عصر الانتاج القصير المدى قد استسلمنا لعبودية الضغط النفسي وتسلط الاستعجال. لا يعني ذلك، كما يقول جان بودريار (Jean Baudrillard)، أن ندفع ضريبة باهظة من أجل «التوصل إلى الخد الأعلى من استنفاد طاقاتنا الذاتية، وكسب تحدي الإنجازات الفائقة، والتحقيق غير المشروط لكياننا البشري بوصفه برنامجاً؟».

لكن غياب المعنى لا يمكنه إلا أن يكون وهو يتمثل بالكآبة. فحين نطرح السؤال، كما فعل في هذا الكتاب: «القيم إلى أين؟» فإن غياب المعنى لا يشكل سوى جواب حزين ومحزز. حري بنا أن نتكلّم على انتزاع المعنى، وتشكّل معان جديدة. فلنختتم إذن بالرهان التالي: ماذا لو كانت إعادة التأسيس التي نتمناها بكل جوارحنا، لا تتحقق إلا بالمعرفة ونشر المعارف؟ وماذا لو توجّب أن تعقب مجتمعات القيم مجتمعات المعرفة؟ ذلك إن المعرفة لا يمكن أن تقصر على طرح الأسئلة وزرع الشك، الملازمين للمنهج العلمي. المعرفة هي أيضاً إبداع وتجديد وإدراك للتغيير. ولا يمكن لليونسكو أن تجد طموحاً أجمل من أن تُرشد إلى الطريق المؤدية إلى هذه الأخلاقية الجديدة.

الجزء الأول

القيم إلى أين؟

مقدمة

عزيزة بتاني^(*)

لقد آثر عالم اليوم التنمية في بعدها المادي، مضحياً في أغلب الأحيان على مذبح إله التقدم المادي بعدة قيم أخلاقية وروحية. لقد تطورت، بل تبدلت معطيات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أو تربية كبرى، بطريقة لم تعد نظرتنا للعالم وقيمنا وتصوراتنا التي خططها الزمان، تسمح لنا دائلياً باعتماد الحلول الملائمة لإشكاليات أساسية. بالإضافة إلى ذلك، لم توفق دائلياً بتجنب القطعية بين قيمنا وثقافاتنا، وبين الاقتصاد الشمولي وقواعد السوق التي تحكمنا والتكنولوجيات الحديثة التي تجتازنا، وإن كان لوجودها فائدة كبرى. لقد نشأت فجوة بين القطبين الأساسيين لتجربتنا الحياتية. لهذا فإن الخصوصيات الثقافية والإيديولوجيات الدينية، والتي غالباً ما تحيد عن معناها الحقيقي، فرضت نفسها بشكل متزايد كرد أوحد. من هنا يتعمّن علينا تدعيم منظومة قيمنا، «بذل الجهد لإقامة مجتمع الفكر»، بعد أن أرسينا مجتمع الأمم، كما كتب جروم بندى في «مفاتيح القرن الحادي والعشرين». لا يمكن الخطأ الذي يترافق بنا اليوم، كما يقول البعض، في صدام الحضارات، وإنما في غياب القيم التي نتقاسمها فيما بيننا. إن أحداث 11 سبتمبر

(*) عزيزة بتاني وزيرة الثقافة في المغرب من 1994 إلى 1998، وسفيرة المغرب لدى اليونسكو. شغلت كذلك رئاسة المجلس التنفيذي للبروتكولين عامي 2001 و2003. وهي بالإضافة إلى ذلك عضو الأمانة العامة الدائمة لشئون المرأة المتوسطية، وللجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو.

2001 وامتداداتها والأسئلة العديدة التي تثيرها، تتطلب تحليلًا في العمق. إن تفكيرنا اليوم يندرج إذن في سياق عامٍ ومحضٍ في آن. من الضروري وأكثر من أي وقت مضى، أن نتبني منهاجًا أخلاقياً مرتکزاً على قيم تسعى لبناء عالم أكثر عدلاً، وأكثر تضامناً، عالم يخوضن الجميع وتسوده الحرية والمساواة والسلام وعدم التمييز واحترام التنوع والاعتراف بمعنى كل الحضارات - «والتنوع خلاق» كما يقول خافيير بيريز دوكويار (Javier Perez de Cuellar).

إن إعادة التأكيد على تعلقنا بقيم كهذه، واعتبارها مرتكزاً يستند اليه عملنا وتعاييشنا مع الآخرين هي إذن مهمّة جوهرية وملحة. وفي السياق الدولي الحالي، تشكل القيم التي هي في صلب مهمّة اليونسكو رأس قائمة الأولويات. لذا يجب أن تترجم بصورة ملموسة، بعيداً عن آية شعائرية. ويتم ذلك عن طريق تربية الأفراد منذ حداة سنهم، وإفساح المجال أمام كل واحد لإبراز تمايزه، ولتفتحه ولتطوره في إطار سلمي.

ليس على أحد أن يفرض على الآخرين نظرته إلى العالم، أو ثقافته، أو طريقة تفكيره، أو قانونه الأخلاقي. فالقبول بالتنوع، وإدراجه في مسار عالمي دون الواقع في النسبة، يشكّل دون شك الطريق الأفضل. في الماضي، أثبتت الأندلس، سبباً في العصر الذهبي للخلافة في قرطبة، إمكانية بناء ثقافة متألقة، إنطلاقاً من تعدد الهويات. بفضل هذه المغامرة الكبرى للفكر» وفق عبارة خورخي لويس بورخيس (Jorge Luis Borges)، «ويفضل هذا الالقاء المميز للتفكير» كما كتب حمزة رامي، وكذلك بفضل القيم التي كانت تقاسمها مختلف مكونات المجتمع في حينه، - وهي قيم تقارب كثيراً تلك التي تعتبرها اليوم من مميزات الحداثة -. تكنت الحساسيات الأكثر تنوعاً من أن تعيّر عن نفسها، وتمكّنت مختلف الثقافات المتواجهة من أن تفید من تجارب الآخرين، دون أن تعرّض هويتها الخاصة للخطر. هذا المثل يستحق اهتماماً، في وقت نتساءل فيه عن القيم التي تسود عصمنا. وذاكراً مختلفة الشعوب تحفل بأمثلة من هذا النوع، وهي جديرة بأن توحّي لنا بكيفية نسج العلاقات

بين البشر والمجموعات. فمن المناسب أن نعيد إليها الاعتبار، ليس على شكل حنين بالطبع، وإنما من أجل بناء مشروع للمستقبل مبني على القيم العالمية المشتركة والتي تفسح المجال الأوسع لما هو إنساني. إن المحطات الكبرى في التاريخ كانت دائمًا تلك التي أعلت من شأن الإنسان. واهتمامنا الأبرز في وقتنا الحاضر يجب أن ينصب لاعطاء معنى لانتهائنا المشترك للإنسانية - مع احترام الفوارق -، في إطار مشروع إنسي متجدد.

I

أفول القيم أم تصادمها أم تهجinya؟

منذ 11 أيلول / سبتمبر 2001، هل التصادم بين القيم محتوم؟ من المؤكد أنه في سياق العولمة يبدو أن القيم قد خسرت من شموليتها، والثوابت الأخلاقية من قوتها. إزاء عنف التراحمات والمطالبات، يبدو أن فكرة نسبية القيم التي ترسخت تدريجياً في خطاباتنا، لم تعد مقنعة بما يكفي لمقاربة المسألة. هل نشهد أفال القيم؟ «حرباً» بين القيم؟ أم تهجيئنا لقيم منبثقة من تواريخ مختلفة؟ في مواجهة أزمة القيم التي طبعت القرن العشرين، يفرض التفكير الاستشرافي حول مستقبل القيم نفسه كضرورة.

جياني فاتيغيو يستعيد مقوله «الحضارة في طور الأفول»، والتي ارتبطت تقليدياً بالغرب، ليطبقها على العلاقات التي يقيمها إنسان «ما بعد الحداثة» مع القيم. هكذا يقترح رسم مسار ثالث، بين عنف المطالبات المتعصبة، وهذا الشكل من التمحور التبسيطي الأوروبي حول الذات، الذي يسعى لأن يفرض النموذج الأوروبي على الجميع: صياغة «حضارة الأفول»، التي تشتمل في الوقت ذاته على وعي نسبية القيم وضرورة القيام بعمل تفاوضي.

أرجون أبادوري يبدوره يعلن عن موافقته على المقاومة، وهي حجر الأساس لما يسميه «أنسنة تكتيكية». وذلك ضمن سياق تحديد أشكال العنف

الذي يميّز العالم الحديث، والذي يدعو إلى تحليله انطلاقاً من المواجهة البسيطة بين نموذجين تنظيميين: من جهة، النموذج القديم لـ«الدولة - الأمة»، ومن جهة ثانية النموذج الناشيء الذي يفرضه طوفان الشبكات الناتج عن العولمة، وهذا ما يلغي آية إمكانية لاعتبار شمولية القيم كمعطى قائم بذاته.

جان بودريار من ناحيته يصوغ فرضية التعارض بين العالمي والشمولي الكوني. في فرضها للتفكك وإلغاء التكافل، تعمل القوى الكامنة وراء العولمة حسب قوله على تدمير ما هو شمولي. من هذا المنطلق يفسر انتفاضة الخصوصيات بشكلها المتطرف، والإرهاب كمؤشر على فقدان ما هو شمولي، وكمحطة نهاية للعولمة.

نحو أ Fowler القيم؟

جياني فاتيمو

آمل بـألا يوجه إلى اللوم بأني أستعيد مقولـة اليمين، لا بل النظام الفاشي الأوروبي، لو أثرت في مطلع كلامي عنوان كتاب أووزفالد شبنغلر (Oswald Spengler) الذي صدر في العام 1918: «أ Fowler الغرب»^(*). أقترح أن نعطي عبارة شبنغلر معنى مغايـراً على الصعيد السياسي، مع المحافظة على بعض مدلولاتها من الناحية الوصفية. أشدد بالـأخص على الرابـط الذي كان يقيمه بين أ Fowler الغرب والـأمـريـالية. وبالرغم منـأـنـيـ لاـأشـاطـرـهـ الرـأـيـ فيـالـنظـرـيـةـ الـبيـولـوجـيـةـ حـوـلـ حـيـاـةـ الـخـضـارـاتـ،ـ وـالـتيـ وـفـقـ تـحـليلـهـ تـبـدوـ عـلـىـ الـعـالـمـ الغـرـبيـ عـلـامـاتـ الشـيـخـوخـةـ،ـ فـإـنـيـ أـلـاحـظـ بـأـنـ هـذـاـ الـعـالـمـ يـطـلـقـ إـشـارـاتـ النـضـيجـ التـيـ تـمـيـزـ مـهـمـتهـ عـلـىـ الـأـقـلـ،ـ إـذـاـ لـمـ نـقـلـ مـصـيرـهـ.

من السهل جداً أن توسع في هذه الأفكار في السياق الحالي، الذي طبعه أحداث 11 سبتمبر، والتي سارع كثيرون إلى وصفها بالـ«الـقيـاماـيةـ». ان أحداث 11 سبتمبر بنظري لم تحدث شيئاً جديداً بالـكـامـلـ، لأنـ برـجـيـ التـجـارـةـ الـعـالـمـيـ سـيـقـ أـنـ تـعـرـضاـ لـأـعـمالـ إـرـهـاـيةـ.ـ وـقـدـ تـسـئـ لـنـاـ أـنـ نـسـتـكـشـفـ نـوـاـياـ

^(*) Oswald Spengler: *Der Untergang des Abendlandes*, 1918

وقد صدرت التـرـجمـةـ الفـرنـسيـةـ بـعنـانـ: Le Déclin de l'Occident التي قد تحـملـ معـنىـ «ـانـحطـاطـ الغـربـ»ـ أوـ «ـأـ Fowlerـ»ـ (ـالمـترجمـ).

الارهابيين ومقدرتهم على توجيه الضربات. من ناحية أخرى، فإن الركود الاقتصادي الأميركي لا يعود إلى 11 سبتمبر، لأن علائمه كانت بادية منذ شهر آذار/مارس 2001.

الجديد هو تلك القوة وهذا التماسك غير المسبوقين اللذان مكنا الرئاسة الأميركية بقيادة جورج بوش (George Bush) من النجاح في تشكيل «الحلف المقدس» ضد الإرهاب. لكن هذه التعبئة تفقد شيئاً فشيئاً من صلابتها، بقدر ما تقترب الحرب في أفغانستان من نهايتها، لأن التساؤلات تتزايد حول الأشكال التي سيتخذها لاحقاً تدمير «كل» قواعد الإرهاب في العالم. والاسم الذي أطلق بالأساس على هذه العملية «عدالة بلا حدود» يوحى بأن لا نهاية لهذه المهمة.

الحيوية في مواجهة العلمنة

بالرغم من أننا لا نشهد «صدام الحضارات» الذي تكلم عليه هنتنغتون⁽¹⁾، فإن تطور الأحداث في الشرق الأوسط وفي مختلف المناطق التي يضر بها الإرهاب، يمكن أن يوصف بأنه هجوم على عالم بلغ النضج - أي عالمنا - ولم يعد يمتلك حاس الشباب وعنهما اليائس أحياناً، أو حاس مؤلاء المستعدين للتضحية بأنفسهم في سبيل مثل علينا أخلاقية-دينية. من المستبعد بالطبع أن يكون كل مقاتلي «القاعدة» أبطالاً أو قديسين: فإلى جانب المتخصصين الذين يفجرون أنفسهم بالقنابل، أو أولئك الذين يتفجرون بالطائرات في أبراج نيويورك، نجد بالتأكيد بعض المتأجرين الذين يستخدمون الدين كأفيون الشعوب، وبعض المستفيدين الذين يمارسون العنف لأغراض سياسية دنيوية وعلمانية. ولكن من ناحية الإسلام الأصولي، كما من ناحية الغرب، ما يثير الدهشة هو أن ما يوصف بعدم تقابل الحرب والارهاب يعبر كذلك

Samuel HUNTINGTON: *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New⁽¹⁾ ظهرت الترجمة الفرنسية بعنوان *Le Choix des civilisations*، باريس 1996

عن فارق عميق من الناحية الروحية. فلو صدقنا الصحافة بعد أحداث 11 سبتمبر -وحتى قبل هذا التاريخ- فإن كثيرين هنا يعتقدون بأن الغرب الاستهلاكي أصبح مشككاً في إمكانية انخراطه في صراع مستميت، كما عجزت الإمبراطورية الرومانية في نهاية أيامها عن أن تواجه برابرة الشمال، وهم أكثر بدانة، وأكثر قوة، وأكثر شجاعة، وبالخصوص أكثر «شباباً»، فيما لو استعملنا المصطلح البيولوجي المشبوه لشبنغلر.

بالرغم من أن فلسفة القرن العشرين غالباً ما وُسمت بنوع من «الانطباعية السوسيولوجية»، وفق العبارة التي استخدمها لوكاش (Lukacs) للكلام على سيميل (Simmel)، فإنه يبدوا لي مؤكداً أن أحد المظاهر الأساسية للنزاع الحالي بين العالم الغربي وأعدائه يمكنه يكمن في درجة علمنة المجتمعات الحالية. من الصعب تحديد أسباب هذا الاختلال، الذي يمكننا رصده تقريباً وبشكل حصري في الجانب الغربي: المنافسة بين البابوية والأمبراطورية في القرون الوسطى، حركة الإصلاح البروتستانتية، عصر التنوير، هذا إذا اقتصرنا على ذكر المحطات الكبرى للفصل بين المجال الديني والمجال الدنيوي في المجتمعات الأوروبية. لا بد من أن نضيف إلى هذه اللائحة الثورة التكنولوجية، والتي كان من أهم إنجازاتها في القرن التاسع عشر نشوء «المدينة الكبرى» التي أذت، كما بين ذلك بودلير (Baudelaire) ووالتر بنجامين (Walter Benjamin) وسيمل، إلى ضياع «نقطة الارتكاز»، أي أن ذوبان العادات المشتركة والاعتقاد بالقيم ذاتها، تحول إلى ظاهرة شاملة. إن المظهر الذي رأى كارل مانهaim (Karl Mannheim) أنه يميز المثقفين في الثلاثينيات، -المتمثل في نوع من التائق المشكك والذي حولهم إلى «طبقة خارج تصنيف الطبقات» قادرة على التحرر من الإيديولوجيات-، هو الموقف العام للناس المتنميين إلى تلك المجموعات الكبرى المستهلكة للبضائع وللمعلومات التي تعم العالم الصناعي.

في العام 1874، وفي التأمل الثاني من «تأملات في غير زمانها»، وصف

نيتشه هذا الموقف على أنه يعبر عن المثقف في عصره: تراه ينوء تحت ثقافة ومعلومات راكمها التاريخ، ويتنزه في حديقة التاريخ كما في مخزن لألبسة المسرح، حيث يمكنه عشوائياً اختيار الزي الذي يلائم، حتى لو اقتضى الأمر تبديله بعد قليل، مما يحرمه من أية طاقة ابداعية، وهو ما يجعل من ثقافتنا ثقافة منحطة. فعبء الذاكرة والذكريات يمنعنا من خلق قيم جديدة. لكن نيشه في أعماله اللاحقة العائدة إلى مرحلة النضج، أنكر بشكل واضح تقريراً الموقف «الحيوي» vitaliste الذي تبناه في شبابه، والذي حدا به لأن يكتب في واحدة من «رسائل الجنون» التي أرسلها من تورينو في كانون الثاني/ يناير 1889، أن لديه إحساساً بأنه يحمل كل أسماء التاريخ. أكان في الأمر جنون أم لا - لأن المفارقة تكمن في أن هذه الرسالة تعتبر عن الأفكار غير «المرضية» لمراحل النضج عند نيشه -، من الواضح أن هذا التزوع إلى التفكير الدائم يشكل في فكر نيشه إحدى خصائص انسان ما بعد الحداثة والذي لا نجد ملامحه عند المثقفين الذين انتقدتهم كارل مانهایم فحسب، وإنما لدى كل سكان التجمعات المدنية الكبرى التي توحدت بفضل البث التلفزيوني وبفضل الأنترنت.

والخطأ - إذا أمكننا قول ذلك - لدى نيشه الشاب، ولاحقاً لدى شبنغلر في «أقول الغرب» هو الاعتقاد بأن «أقول هو شيء سلبي». من ناحيتي، لا أتردد في اعتبار هذا النوع من «الحيوية» vitalisme تعبيراً عن استمرار ما يسميه هайдغر الميتافيزيقيا، وما يسميه فيلسوف مثل دريدا (Derrida) «التمحور حول الكلمة» logocentrisme، أو بصورة أوضح «سيطرة الحضور»، بل «أسطورة الحضور»، بما هي امتلاء للكينونة؛ وهو ما يتعارض مع التذكر وانتظار المستقبل (كلمة «أقول» لا تعني فقط انحدار الشمس ساعة الغريب، وإنما أيضاً التمارة الضوء التي تؤذن بالشروع)، وباختصار مع أية حالة تحمل روحانية أكبر، وتدعى أن فيها من الحقيقة أكثر من تلك التي تراها وتلمسها ونقيسها.

أفول سعيد

ليس من الصعب أن نستشعر أين يقودنا هذا التفكير. بما أن الغرب يعيش نوعاً من الأفول على عدة أصعدة، لا يتوجب علينا أن نتعاطى مع هذا الأفول بجدية، ففضمنه كل ما يحول مثاليّاً الحضور والامتلاء والعناصر التي تشكّل «الحياة الحقيقية»، والتي تبدو لنا مع ذلك غير منفصلة عن تحكم الحضور الحاسم واليقين الثابت الذي يضع حدّاً لأي تساءل لاحق، والذي ينطلق بسهولة مع الاستبداد، ولو كان مصدره المبادئ الأساسية؟

كتب نيشه بأننا «لم نعد مواد لبناء مجتمع»، قاصداً بذلك أن درجة تميزنا الافرادية تجعلنا غير قادرين لأن نخضع لقواعد جماعية. غير أن ذلك لا ينطبق على حالة الفرد الفاقد لفرادته في مجتمعاتنا، لأن هذه الأخيرة قد بُنيت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على مبدأ تجانس الأذواق والسلوكيات والقيم. بما أن المجتمع، ولحسن الحظ، قد خسر الكثير من مميزاته التقليدية العائدة للجماعات، فإن هذا التجانس يbedo ضعيفاً في مجال القيم، ويمكن وصفه على أنه «ظاهرة جاهيرية محددة في الزمن»، على شاكلة «تألق» المثقفين التي تكلّم عليها سيباً.

هل يمكننا اعتبار هذا الضعف كمعطى سلبي؟ هذا السؤال لا ينفصل عما أسماه بعبارات فلسفية «استمرار الميتافيزيقيا»، وفق مفهوم هайдغر: الميتافيزيقيا كأسطورة إحيائية للحضور الممتليء *energeia*، وهي لا تقتصر فقط على البداهة التي تفرض نفسها على الذهن، وإنما تشمل الطاقة والقدرة والتصميم علىأخذ القرار، وهو ما يستسيغه الفاشيون من كل الألوان. الميتافيزيقيا، وفق هайдغر ونيتشه، لا تقع في أزمة لأسباب نظرية، كما لو أن أحد الفلسفات اكتشف مبدأ عدم صوابيتها، لذلك فإن الرابط مع الاستعمار والأمبريالية يندرج هنا في سياق تعابير متعارضة كلّياً مع قول شبنغلر. لا تتيّن لنا الميتافيزيقيا في مطلع الأمر وكأنها خطأ: إنها تصبح مستحيلة بسبب التحولات الاجتماعية والسياسية التي تجعل من نظرة معينة للتاريخ غير

صالحة، وهي النظرة التي أعطت فيها ماضي موقعًا مميزاً للميتافيزيقيا نفسها ولللامبرالية. تثور الشعوب «النامية» وتثال حريتها - والحرية ليست معنوي نظرياً، وإنما تتحقق كحالة واقعية - فيبدل سياق التجربة التي تشكل فيه الفلسفة. لا يجب أن تغيب عن بنا صورة نابليون (Napoléon) على صهوة جواهه أيام إينا (Iéna) كما رأه هيغل (Hegel)^(*). فسقوط الميتافيزيقيا لا يعود ممكناً فحسب، وإنما يصبح ضرورياً لتحرير الشعوب القديمة المستعمرة.

الشعوب النامية هي «الثقافات الأخرى» التي لا تجد موقعها في السياق الخطي للتاريخ وفق التصور الأسطوري الغربي. إنها شعوب «آخرى»، ولكنها ليست بدائية، وهي تترقب لتتمكن من أن تعرف الحقيقة بواسطات العلم «ال حقيقي» الغربي، وأن تعرّف إلى القيمة «الحقيقة» للمبادئ الأساسية التي يعلنها الغرب. إنه تعدد الثقافات الذي يجعل أسطورة الحضور مستحيلة، لأن هذه الأسطورة تفترض وجود فكرة الحقيقة الوحيدة، التي تستدل عليها بطريقة وحيدة، وهي المؤهلة لأن تفرض نفسها بالرغم من وجهات النظر المختلفة. إذا كان أحد يحسب بطريقة مختلفة عنِّي، فلا أستطيع أبداً أن أجزم بشكل قاطع إن كان يخطئ أو يطبق قاعدة حسابية مختلفة، على حد قول ويغانشتاين (Wittgenstein). من هنا فإن الصعوبة في مجال القيم أعقد مما هي عليه في الرياضيات. فإذا ما وعيتُ ذلك، فهذا يعني بحق التعامل مع القيم بطريقة «الاعتقاد المحدود» التي تميز سلوك الشخص - الجمهور في حضارة ما بعد الحداثة. ألم يكن نيتشه يعتبر هذه الحالة كشيء سلبي، إذ كتب في «العلم الفرح» أنه «يجب أن نتابع الحلم، فيما نحن ندرك بأننا نحلم». المقدرة الخارقة، تلك هي ميزة الرجل الخارق لدى نيتشه، دون الوقوع في أي التباس عرقي. ربما لم يتمكن نيتشه من تحديد الرجل الخارق دون الوقوع في التناقض، لأنَّه بقي اسير المثال الميتافيزيقي للحقيقة: انه الإيهان القوي

^(*) Iéna هي المدينة التي انتصر فيها نابليون الأول على جيش بروسيا في 14 أكتوبر 1806. يقال ان هيغل الذي كان مستاذًا في جامعة لينا يختلس كثيراً لنابليون وأسماء «روح العالم»، كما اعتبر أن هذه المعركة هي « نهاية التاريخ في سياق تطور المجتمعات الإنسانية نحو مكان يستحبه «الديمقراطية اليبرالية» (المترجم)

بالذات - أي في النهاية من خلال الإيمان بحقيقة - الذي يمكن الإنسان الخارق من أن يحقق ذاته بأشكال عنفية يصوغها نيته كذلك على شكل نظريات في بعض مؤلفاته.

قيمة المحبة من أجل حضارة الأفول

لو تخطينا نيتها - أو لو عدنا ر بما إلى الجذور المسيحية الكامنة في فكره - من العقول أكثر، لو أراد الإنسان الخارق لا يبقى أسير الحقيقة، أن ينفتح على المحبة، وهي تعني تلك المقايس العقلانية المرتبطة باحترام الكائنات الأخرى، أكثر من تمسكه بامتلاك قيمة يتوجب إثبات صحتها كلف الثمن. هذا الموقف المشكك إزاء القيم، وهذه المقدرة على التمسك بها دون اعتبارها مطلقة، لا يشكل ذلك أحد العوامل الخامسة لأفول حضارتنا؟ بذلك ننتقل من انحدار القيم إلى أفول الحضارة - حضارتنا. لا يمكننا قول العبارة الأخيرة معكوسة، والكلام على حضارة الأفول؟ سيكون الأمر مثيراً لأننا نعيش في عالم يُفرض علينا فيه أن نتكلّم على التنمية، وقد أضيف إليها منذ عدة سنوات صفة «المستديمة». حتى في الاقتصاد تبدو فكرة التنمية غير المحدودة متناقضة أكثر فأكثر: نحن نرى في كل يوم ارتفاع القيمة التجارية لبعض المؤسسات التي تخفيض من عدد العاملين فيها - وغالباً ما تخفيض من إنتاجها كذلك. من المسلم به أنه لا يمكن للتنمية أن تتواءل إلى ما لا نهاية، أقله من الناحية الكمية المضافة.

إذا انتقلنا بتفكيرنا ناحية القيم، يطالعنا موضوع «الدخول في الخدأة»، وبالتحديد الدخول غير المنجز للبلدان «النامية»، من حيث يأتينا، كما يُقال، الإرهابيون الذين يهددوننا حتى في قلب مجتمعاتنا المتقدمة - ولا ننسى في هذا السياق أن هناك إرهابيين في كل مكان (كما يوجد شعراء؟). يبدو أن ذلك يقودنا إلى العودة إلى أسطورة التقدم المحدد زمنياً الذي يتوجب على

المجتمعات أن تتوصل إليه لترتفع إلى مستوانا، فلا تعود تشكل تهديداً لنا. لكن ألا تقود فرضية هذا «الدخول غير المنجز في المدحاة»، إلى أسطورة التقدم، الذي يتوجب على مجتمعات العالم الثالث أن تنجزه لترتفع إلى مستوانا، وتكتف عن أن تكون تهديداً لنا؟ هل نستطيع، بدون رباء، ان نجد الآثار لنظرتنا بالتخاذل العالم الثالث نموذجاً، وهو الذي ينوء تحت تأثيرات عديدة تعود إلى السيطرة الاستعمارية؟ ومن بين هذه التأثيرات استحالة قيام بورجوازية محلية قادرة على حكم بلدان نالت استقلالها من دون اعتماد النموذج المركزي الأوروبي المقتنع بقناع «الدخول غير المنجز في العلمنة»، أو قناع الإيديولوجيا العالمية لحقوق الإنسان التي حددت منظماتنا الدولية مضمونها بشكل نهائي.

هل يمكننا إيجاد طريق ثالث، بين النموذج المركزي الأوروبي وبين الشموليّة؟ يمكن أن يكون الحل في بلورة نقطة وسطية تحترم مختلف النماذج الثقافية القائمة، دون أن يشكّل ذلك مسأّة بنموذجنا. ليس بإمكاننا أن نفرض على البلدان النامية موقفنا إزاء أقول القيم. هذا الموقف يجب أن يتحقق عندنا أولاً، لكي تخلّص من الفكرة الخاطئة بأن الطريقة الوحيدة لحماية أنفسنا من تعديات المجتمعات أو المجتمعات الأصولية هي في أن نصبح نحن أنفسنا أصوليين. ومع ذلك، هذا هو الحل الذي يدفعنا إليه البعض، بدءاً بالكنائس وببعض المثقفين الديمقراطيين اليساريين، الذين يدعوننا باسم واقعية مأساوية - تعود بجذورها أحياناً إلى بنجامين^(*)، وفي غالب الأحيان إلى كارل شmitt^(**) - للعودة إلى الشغف «الصادق» بالقيم. يريدون بعبارات أخرى، أن يفرضوا علينا علاجاً يضفي علينا الشباب الاصطناعي، وهو ما لا

^(*) Walter BENJAMIN (1892-1940) هو كاتب ألماني من عائلة يهودية، درس الفلسفة والأدب في جامعة برلين قبل الانقلاب إلى باريس التي طبع حياته ومسيرته الفكرية. اعتنق الماركسيّة في مواجهة النازية، وانتحر في العام 1940 خشية من أن يُسلم إلى الغيستابو.

^(**) Carl SHMITT (1888-1985) فهو فيلسوف الماني كاثوليكي حافظ انخرط في النازية عام 1930، لكنه طُرد عام 1936. سُجن عام 1945 وأدين بمعاداة السامية، لكن محكمة نورنبرغ برأتة عام 1946 (الترجم).

يمكن أن يقودنا إلى العنف مجدداً، بل إلى الحرب. ربما يكون صحيحاً أن جدة الموقف تكمن في طريقة عيشنا للقيم. في الواقع ان حروب الماضي التي تواجهت فيها الأمان الأوروبي كانت متوازنة بجهة الحالة النفسية الجماعية، إذ كان جميع المتحاربين يتشاركون تقريباً بنفس الدرجة من الإيمان أو من رفض القيم. أما اليوم ففترة الغرب وضيقه يمكن أن في اننا «لم نعد نؤمن»، فيها أخصامنا متغصّبون على استعداد للموت، وللقتل بنوع آخر. ان الاستسلام لإغراء أن نصبح مجدداً عنيفين و«شباب»، يعني أن تحافظ على حياتنا، على أن يكون الثمن القضاء على ما يكون حياتنا، ليس بالمعنى البيولوجي، وإنما «السلوكي» والأخلاقي.

ان الدخول غير المنجز في الحداثة هو إذن ظاهرة تمثّل كل شيء. وهي لا تعني وجوب العزوف عن أي دفاع «عسكري» عن نمط حياتنا، ولكن عليها أن تدفعنا لكي نعي بأنه حين يصبح السلاح هو الحل، لا يعود لنا أي حظ بالخلاص. بقدر ما نعرض للخطر نمط حياتنا - ولو أدى الأمر إلى هزيمة عسكرية أو فقدان الأمان بصورة دائمة، كالوضع الذي نشهده في إسرائيل مثلاً - علينا أن نكون حضارة الأفول، وهي الوحيدة التي تحول دون تشكيل عوامل الإرهاب الجماهيري.

هكذا يجب أن نعطي بعداً أقل عدائياً لعملية التنمية، ونترجم ذلك على صعيد نوعية العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات. ان توزيع الثروات بين مختلف بلدان العالم يتطلب منا ثقافة احتراف حقيقة، وهو تحول يدعونا اليه بنفسه جايمس ولفانسون (James Wolfensohn) مدير البنك الدولي. وتقع على الثقافة والتربية مهمة تهيئة روحية عامة على صعيد المخيلة والسيكولوجيا الجماعية، تعرف كيف تختار هذا الطريق الصعب، وإن اخذ الأمر منحى براغماتياً بحثاً.

نحو صدام القيم أم نحو تهجينها؟

ارجون أبادوراي

أزمة أسماء

لقد ثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 إحساسنا بالأزمة، وبضرورة الاستعجال، وبالقطعية. منذ ذلك التاريخ أطلقت عدة عبارات وأسماء لوصف هذه الحالة غير المسبوقة التي نعيشها. «إرهاب» هو أحد هذه المصطلحات، «حضارة» مصطلح آخر. لقد بُرِزَت أزمة تسميات، أزمة أسماء. كثيرون من يتضeson ضد عنف المجرمات يعترون كذلك عن شجبهم لفظاعة الرد الأميركي. ييدو «صدام الحضارات» الذي شخصه صموئيل هنتنغتون محتوماً من الآن فصاعداً، أكثر ما استشعره في حينه. مع ذلك، إني لا أرى في الأمر صدام حضارات، وهذه العبارة لا توفر لنا التشخيص الصحيح. والسبب بسيط: العالم الإسلامي غير موحد، والقاعدة تواجه بعض الأنظمة العربية بقدر ما تواجه الولايات المتحدة، كما ان القرآن لا يحتوي على أي تبرير للعنف الشامل ضد المدنيين. يُنتهك التسامح حين تتحارب الديانات.

انتا نشعر مع ذلك بأننا نواجه حرب كلمات بقدر ما نواجه حرباً بين أطراف مختلفة في العالم. انتا نواجه برأيي أزمة تتخطى أهدافها المعلنة

والفرقاء والبلدان التي يشاركون فيها، إنها حرب من أجل تحديد مستقبل الدول-الأمم، كمرجعية للتحضر والسيادة والسلطة الأخلاقية، وخاصة من حيث امتلاكها لامتياز العنف المشروع.

ان الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي هو عملية واسعة النطاق نفذها أشخاص مجهولون وغير منظورين. لقد قام أفراد بهذه العملية دون إعلان اتهائهم الى أية دولة، مفتتحين بهذه الضربة المذهلة عصر الحروب الـيتيمة. حروب بهذه تجعل من غير الملائم النقاش حول وجود حروب عادلة، وتدفعنا الى التوجّس من صراعات لا ترتبط بالحدود المرسمة على خرائطنا، والتي تحدّد مدى السيادة والمصحة الوطنية. بالفعل، لقد واجهنا فجأة انتقال المبادئ التي تأسس عليها الاقتصاد المالي الشمولي، الى الميدان العسكري: الذي مفهوم الحدود، ليواجه رابحون وخاسرون لم يتمكنوا من إيجاد أنفسهم -بالرغم من قوتهم الماهلة- ضمن التركيبات القائمة تقليدياً.

فعل عكس قصف هiroشيمـا وناغازاكيـ، لم يهدف الهجوم ضد برجي مركز التجارة العالمي الى قتل المدنيين الذين كانوا هناك: كان القصد تدمير فكرة وجود مدنيين بعد ذاتها. في هذا السياق لا بد أن نجد بغاية الغموض منطق القنابل والمحصص الغذائية في أفغانستان، الذي يقتل المدنيين في الوقت الذي يداوي فيه مأساتهم ...

حروب تشخيصية

لقد شرحت في مكان آخر أن العولمة جعلت هوية عدة مجتمعات غير واضحة، كما أسهمت في بروز أنواع جديدة من العنف الجماعي، يتولد بالأخص من الانتهاء العرقي. ان الصراعات العرقية الواسعة النطاق التي طبعت نهاية الثمانينات والتسعينات، وحركات اللجوء عبر الحدود، وتفجر السياسات القومية، والخوف من الجرائم الاقتصادية، والإشعارات عن تجاوزات ظلمة، كل هذه العوامل أدت الى عنف عرقي واسع النطاق،

تضمن ممارسات بغاية القساوة. لقد وصفتُ هذا النوع من العنف على أنه «أشكال مرعبة لاكتشافات ننجزها عبر تشريح الناس أحياً، بغية الكشف عن هويات حقيقة تتلطف خلف مظاهر خداعة». انه بالفعل استخدام مروع للمناهج العلمية.

ان الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي وقصف الولايات المتحدة للمدن وللوديان في أفغانستان يشكلان مثلاً لانزلاق الدول نحو هذه الأشكال من عنف تشريح الأحياء، وهو ما أسميه «الحروب التشخيصية». الحرب التشخيصية هي تلك التي نلجم فيها إلى العنف من أجل اكتشاف العدو والقضاء عليه. هذه الحروب تتميّز إلى عالم لا يستهدف فيه العنف عدواً محدداً، وإنما تهدف إلى تحديد العدو. في 11 سبتمبر 2001، دخلنا في عالم إجراءات تشخيصية شاملة لا تقتصر على عمليات قصف أو هجمات انتحارية، وإنما ت نحو باتجاه توسيع غير محدود لمفهوم الأمن. ان التهديد لا ينحصر ببعض إرهابيين معزولين، وإنما يشمل سلسلة كبيرة من الأعمال العنفية المحتملة. ان تصنيف الناس من خلال ساحتهم، أو هجتهم، أو أسمائهم هو المؤشر على بدء مرحلة حروب التشخيص والتدقيق البدني. لقد دخلنا في عالم يمكن لكل وجه فيه أن يكون قناعاً. وليس العدو هو الذي يصنع الحرب، وإنما الحرب هي التي تصنع العدو. هكذا فإن الباكستان ألممت تحت الضغط التشخيصي، على أن تكون حلقة للتحالف الغربي. نستنتج إذن أن فكرة الحرب العادلة بحد ذاتها لم تعد موضع بحث، لأن هذه المقاربة تفرض وجود رابط سببي بين المصلحة العليا للدولة والأعمال الحربية، والحال ليست كذلك.

حرب أنظمة دولية

إذا لم يكن في الأمر صدام حضارات، كما ذكرتُ آنفًا، فنحن في المقابل أمام مواجهة بين الأنظمة الدولية. وأرى أن الطريقة الفضل لفهم هذا الصدام

تكمّن في العودة إلى التعارض بين نظام الفقريات ونظام الخلايا.

عالم الفقريات هو عالم الدولة-الأمة وعالم الشركات المتعددة القوميات الشموليّة والتي بالرغم من تخطيها الحدود لا تزال تعمل بالارتكاز إلى بني وطنية قائمة. الرأسالية التي تحضنها هي بالتأكيد «فقرية»، نظراً إلى أنَّ المحركين الأساسيين، والإجراءات والمصالح تتشابك وفق علاقات مقوّنة بين وحدات مركزية، بدءاً بالدولة-الأمة، وصولاً إلى البنى التبادلية المتعددة الأطراfs (منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الغات الخ.). والتي تهدف إلى تنسيق ومراقبة رؤوس الأموال على المستوى الشامل.

أما العالم الخلوي أي اللافيري فهو ليس عالم التواتر والشبكات فحسب، وإنما عالم يقوم على تنسيق وترتبط بغایة الفرادة. انه يعمل بمبدأ التكاثر، وعزل وحدات عاملة، والقيام بهما عن طريق المائة أو الانجذاب، أكثر مما يقوم على آلية تنفيذ الأوامر. يتأسس العالم الخلوي في نهاية المطاف على إنتاج إلى ما لانهاية لمبادئ بسيطة جداً، أكثر من اعتماده على أفكار منطقية وظيفية.

إن الشبكات التي حرّكت الهجمات ضد برجي مركز التجارة العالمي - أكانت مرتبطة بالقاعدة أم لا - هي خير نموذج للتنظيمات الخلوية. لكننا سنتكون مخطئين لو اعتقدنا أن «الخلوية» تميّز فقط المجموعات المتمردة المشدودة إلى الربع. إنها في الواقع خاصية عدد من حركاتنا الحضارية الأكثر تميّزاً. فوراء الحوادث الاعتراضية ضد العولمة في سياق وواشنطن وميلانو تكمّن أنواع كثيرة من الحركات السلمية المنظمة على شكل خلايا، وهي تتواصل بواسطة البريد الإلكتروني، وتتتكّل إمكانيات مادية، وشرعية غير حكومية، ووسائل اتصال ومراقبة هائلة. إذن، إن ما نسميه «المجتمع المدني العالمي» غالباً ما يتخذ أشكالاً خلوية.

في بعض وجهاتها، نلحظ أن الأقسام الأكثر سرية في الشركات الكبرى - تلك التي تحالف مع شبكات إجرامية وتفضّل الجنّات الضريبية -

تشارك كذلك بهذه الخاصية الخلوية. بكل حال توجد مساحة لا يؤتى على ذكرها، «عالِم رمادي» للهال والتجارة الدوليين، حيث تتلاقي الشبكات الإرهابية وشبكات الشركات الكبرى على قاعدة التداول بالرساميل المهرية.

بالاختصار ان الصراع الذي نشهده يضع موضع الاتهام سلامة نظام الحكم الشامل المرتكز على السيادة الوطنية والقانون الدولي. في عالم المد الشمولي تم المواجهة بواسطة كيانات خلوية وشاملة مستخدمة تكنولوجيات العولمة الخلوية، مثل البريد الإلكتروني، وفتح الحدود، وتأثيرات تصدير العمال، وبرامج وأشكال الثروات الأكثر قابلية للانتقال، وكلها وسائل يصعب كثيرا السيطرة عليها من قبل الدول الكلاسيكية.

في زمن سبق مرحلة الرأسمالية، خُيل اليانا بروز تقسيم واضح للعمل بين الدولة والطبقات الحاكمة والرأسمالية الشاملة. لا بد لهذا التوزيع بعد الآن من أن يواجه تناقضات عديدة، بدءاً بتعارض الأبعاد الفقيرية والخلوية لرأس المال نفسه. إن الرأسمالية منقسمة بالفعل بين بُعد خلوي يعتمد على الإجرام وسهولة التحرك عبر الحدود، وبُعد فقري لا يزال يعتمد على حماية الدولة، وعلى الوسائل البيروقراطية، وعلى الأسواق الوطنية.

لقد قام العديد من المراقبين بتحليلات تتركز على هجمات 11 سبتمبر، وتنامي الكبت في البلدان الفقيرة وفي صفوف المتضررين من العولمة. إلا أن كثيرين منهم يعترفون بأن الرابط بين الظاهرتين ليس مؤكداً بالقدر الذي نظنه. شخصياً، أعتبر أن هجمات أيلول / سبتمبر وإعادة توزيع الخرائط على الصعيد الدولي تعبر عن صراع أعمق بين الأشكال الخلوية والأشكال الفقيرية للعولمة، التي أعطت الأفضلية للكيانات الخلوية، مما أثار غضب وحنق بلدان الجنوب إزاء الولايات المتحدة. إن العالم الإسلامي هو مثال رائع للتعايش بين الديكتاتوريات المحلية والوجود الأميركي القوي وحرمان أي صيغة جديدة لأهل الفكر العربي من التشكل. هذه المحصلة يمكن أن نلحظها أيضاً في

القيم إلى أين؟

أماكن عديدة أخرى، ولذا فإن الرابط التبسيطي بين الإرهاب والإسلام لا يقودنا بعيداً على صعيد التحليل.

ان الكره الذي تتعرض له الولايات المتحدة في مناطق عديدة من العالم يرتبط بنظري بشخصيتها المزدوجة. فهي بالفعل تمتلك في آن امتياز حلم «الحياة الجميلة»، ومهمة الحراسة لتدخل العالم المزدهر، إن بواسطة سياسة قبول المهاجرين أو عن طريق فرض مفاهيمها على البلدان الأكثر فقرًا كنموذج يحتذى للتنمية.

نحو إنسانية تكتيكية

من دون الوقوع في التهويل القيامي، كما فعلت غالباً وسائل الإعلام الغربية، والادعاء بأن العالم قد تغير إلى الأبد لأن مبنيين مدنيين ضخمين في الولايات المتحدة دُمرتا، لا بد لنا بكل حال من الملاحظة أن الخشية من الفوضى أثناء حلول الألفية الجديدة قد حدثت في شهر سبتمبر الفائت. من المؤكد أن القيم التي ننتهي إليها أمست ضاحية مجردة تتواصل من ذاك التاريخ في مدن وجبال أفغانستان. كيف نستوعب هذا القضاء على القيم الذي يتمثل بتدمير التماثيل في باميان من جهة، والبرجين في نيويورك من جهة أخرى؟ إن مصطلح «الصدام» يبدو ضعيفاً جداً، كما أن مصطلح «الحضارة» يبدو عاجزاً عن الاحاطة بتعقيدات هذه الظاهرة. ان فكرة «الأفول» تبدو أكثر ملاءمة، لأنها تدل على ضغط استмолوجي حاد. ان النقاشات التي تدور في العالم الإسلامي، كذلك التي تعالج مفاهيم الحرب والعدالة في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى تبادل الأفكار المتنوعة التي شارك فيها مثقفون من كل البلدان، تساهم في تسريع عملية تهجين القيم في إطار تكيف المد الشمولي. ما هي القيم التي يمكنها أن تقدّم خطاناً في الصراع الذي بدأ؟ ربما لا يكون إلا وهو اعتقاد السهل بأن التهجين سيحمل علينا بالتأكيد أفضل القيم. بكل الأحوال انه اعتقاد لا يحمل الكثير من الارتياح في عالم مطروح بالاستعجال.

يبدو لي أنه علينا اللجوء إلى الانسانوية التكتيكية، أي الإنسانية التي لا ترتكز على مبادئ عالمية قائمة، وإنما على عملية تبادل لا حد لها. ليس في الأمر تشجيع على اعتقاد النسبية، لأن الإنسانية التكتيكية لا تؤمن بالقيم المتعادلة، وإنما يإنتاج قيم تتبلور إثر نقاش، وذلك رغمَ عن التهديدات المتمثلة بالقومية البائدة. الإنسانية التكتيكية تفترض منا الاعتراف بأنه لم يعد بإمكاننا الاعتماد على الثوابت اليقينية الأخلاقية للأمم، ويدخولنا في مرحلة يتوجب فيها إعادة تكوين قانون كياني مدنى، آخرین في الاعتبار هجمومات العالم الخلوي المتكررة. انت تنهيأ لحروب تشخيصية سيكون هدفها التفتيش عن العدو وعن العدالة بعد حصول الحرب. في مثل هذا العالم علينا الكف عن النظر إلى العالمية كضمانة، لكي نبني معلم مرجعية تتلاءم مع متضيّعات الطرف الراهن الملحقة. هذا هو بنظري التحدّي الذي تواجهه حالياً: نشر إنسانية قابلة للتبادل فيها وراء الحدود، ومتحرّزة من أية فرضية مسبقة ذات بعد شمولي.

من الكوني إلى المفرد: عنف العالمية

جان بودريار

هناك بين مصطلحي «العالمية» و«الكونية» تقارب مضلل. الكلية الكونية هي كلية حقوق الإنسان والحربيات والثقافة والديمقراطية. العولمة هي عولمة التقنيات والسوق والسياحة والإعلام. تبدو العولمة مساراً لا ارتداد عنه، فيما ت نحو العالمية رباها إلى الأضاحلال، أقله بالصيغة التي تشكلت فيها كنظام قيم على صعيد الحداثة الغربية، والتي لا نجد ما يوازيها في أية ثقافة أخرى. كل ثقافة تصبح كلية تفقد من خصوصيتها وقوتها. هكذا حصل للثقافات التي دمرناها حين استوعبناها بالقوة، ولكن هذا ما سيحصل كذلك لثقافتنا في تووها إلى الكونية. الفرق هو أن باقي الثقافات ماتت بفعل خصوصيتها، وهو موت جيل، بينما نحن نموت لأنعدام أية خصوصية، وبسبب قضائنا على كل قيمنا، وهو «موت سيء».

العولمة مدمرة للكلية الكونية

اننا نعتقد بأن مصير أية قيمة هو بلوغها الكلية، دون أن نقيس الخطير المميت الذي يشكله هذا الترقى: انه اختزال أكثر مما هو ارتقاء، أو ارتفاع

إلى الدرجة الصفر من القيمة. في عصر التغور كانت العملية الكلية تم من الأعلى، وفق تطور تصاعدي؛ أما اليوم فتتم من الأسفل، عبر تعطيل القيم بسبب تكاثرها وتعددتها اللامتناهية. هكذا يحصل لحقوق الإنسان وللديمقراطية من بين سواها من القيم: إن انتشارها الواسع يتوااءم مع مضمونها الدني، ومع قصورها القياسي.

في الواقع، إن الكلية تتدثر في العولمة، والدينامية الكلية بوصفها تعاليّاً، وغاية مثلّ، وطبواوية، ينعدم وجودها على هذه الصورة حين تتحقق. إن عولمة التبادل تضع حداً للكلية القيم. إنه انتصار الفكر الأوحد على الفكر الكلي. ما يتعلّم أولاً هو السوق، واحتلاط كل الباداتل وكل البضائع، والوضع المتواصل لل玳. من الناحية الثقافية، إنه احتلاط كل الرموز، وكل القيم، أي الأخلاصية. ذلك أن الأخلاصية هي التعاقب، والبث العالمي لكل شيءٍ ولأي شيءٍ كان على الشبكات: لم تعد تهمنا القدارات الجنسية، إذ يكفي هنا هذا الخلط الشامل في مختلف المياذن. إنطلاقاً من ذلك، لم يعد هناك فرق بين العالية والكلية، لأن الكلية نفسها قد تعولت، والديمقراطية وحقوق الإنسان تتنقل تماماً مثل أي نتاج عالمي، كالنفط أو كرؤوس الأموال. والذي يحصل في التحول من الكلية إلى العالمية هو في الوقت ذاته هذا التجانس وهذا التشرذم اللامحدود للنظام. إن ربط الشبكات فيها بينما عالمياً يترافق مع التفكك في جزئيات. ليس «المحلّي» هو الذي يحمل مكان «المركزي»، وإنما «المفكّك»؛ ليس ما انحرف عن المركز هو الذي يحمل المركز وإنما المتداخل فيها بينماها، وهذا يعني تفكك الكلية الكونية. العولمة هي صيغة من التجانس والتهاب المزاياد. من هنا فإن الاستبعاد والتهميش ليسا بنتيجة عرضية، وإنما هما في صلب منطق العولمة التي، على العكس من الكلية، تفكّك البنى القائمة من أجل استيعابها بصورة أفضل. في كل مكان تتعمق المسافات، بما لا يعوض أحياناً.

النظام العالمي: عنف وفوضى

من هنا يمكننا أن نتساءل إن لم تكن الكلية قد سقطت تحت وطأة التشكيك الذاتي، وإن لم تكن قد عجزت عن أن ترسخ في أي مكان، ما عدا في الخطابات والسلوكيات الرسمية. بكل حال، بالنسبة اليها، لقد تحطمـت مرآة الكلية. لكن يمكننا لحسن الحظ أن نرى فيها بالفعل ما يشبه مرآة الإنسانية، لأنـ في جزئيات مرآة الكلية المحطمة تعود كلـ الخصوصيات إلى البروز: تعود إلى الحياة تلكـ الخصوصيات التي ظلتـ أنها مهددة، كما تبـعـثـ تلكـ التي خلـناـ أنهاـ اندـثرـتـ.

انـ الموقف يـنـحـوـ إـلـىـ التـبـدـلـ وـالتـشـدـدـ بـقـدـرـ ماـ تـفـقـدـ الـقيـمـ الـكـلـيـةـ منـ سـلـطـتهاـ وـمـنـ شـرـعيـتهاـ. فـطـالـماـ كـانـتـ تـفـرـضـ نـفـسـهـاـ كـيـمـ توـسـطـيـةـ،ـ كـانـتـ تـنـجـحـ نـسـيـاـ فيـ اـسـتـيـعـابـ الـخـصـوـصـيـاتـ عـلـىـ أـنـهـاـ فـوـارـقـ فـيـ ثـقـافـةـ الـاـخـتـلـافـ الـكـلـيـةـ،ـ وـلـكـنـهاـ بـعـدـ الـآنـ لـنـ تـقـويـ عـلـىـ النـجـاحـ،ـ لـأـنـ الـعـولـةـ الـمـتـصـرـضـ أـلـغـتـ كـلـ الـفـروـقـاتـ وـكـلـ الـقـيـمـ،ـ مـؤـذـنـةـ بـانـطـلـاقـ ثـقـافـةـ أـوـ «ـلـاـ ثـقـافـةـ»ـ غـيرـ مـبـالـيـةـ كـلـيـاـ بـالـتـهـاـيزـ.ـ مـاـ انـ تـنـدـرـ الـكـلـيـةـ لـنـ يـقـيـ لـإـلـاـ الـبـنـيـةـ الـتـقـنـيـةـ الـعـالـمـيـةـ بـقـوـتـهاـ الـلـامـحـودـةـ فـيـ مـواجهـةـ خـصـوـصـيـاتـ تـعـودـ إـلـىـ بـدـائـيـتهاـ الـمـتوـحـشـةـ وـتـرـكـ إـلـىـ ذـاهـاـ.ـ لـقـدـ حـظـيـتـ الـكـلـيـةـ فـيـماـ مضـىـ بـفـرـصـتـهاـ الـتـارـيـخـيـةـ،ـ أـمـاـ الـيـوـمـ،ـ وـفـيـ مـواجهـةـ نـظـامـ عـالـمـيـ لـأـبـدـيـلـ لـهـ،ـ وـعـولـةـ لـأـمـرـ مـنـهـاـ،ـ وـسـيرـ الـخـصـوـصـيـاتـ نـحـوـ التـلـاشـيـ أـوـ عـلـىـ نـقـيـضـ ذـلـكـ نـحـوـ الـبـرـوزـ الـمـتـشـدـدـ،ـ فـإـنـ مـفـاهـيمـ الـحـرـيـةـ وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ تـبـدوـ بـاهـتـةـ لـأـنـهـاـ لـيـسـ سـوـيـ أـشـكـالـ وـهـمـيـةـ لـكـلـيـةـ اـنـدـثـرـتـ.ـ اـنـاـ تـنـخـيـلـ بـصـعـوبـةـ أـنـهـ يـمـكـنـهاـ أـنـ تـبـعـثـ مـنـ رـمـادـهـاـ بـقـعـلـ الـعـامـلـ السـيـاسـيـ الـبـسيـطـ،ـ لـأـنـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ أـصـيـبـ بـالـشـوـهـ وـلـمـ يـعـدـ لـهـ.ـ مـرـتـكـزـ بـعـدـ الـآنـ إـلـاـ عـلـىـ قـوـةـ الـأـخـلاـقـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ.

كـانـ الـكـلـيـةـ ثـقـافـةـ الـتـجـاـزوـ وـالـتـفـكـيرـ بـالـمـوـضـوـعـ وـبـالـفـهـومـ،ـ ثـقـافـةـ بـثـلـاثـةـ أـبعـادـ الـمـدىـ الـمـكـانـيـ وـالـوـاقـعـ وـالـتـصـورـ.ـ أـمـاـ الـمـدىـ الـاـحـتـمـالـيـ فـهـوـ ذـاكـ الـمـتـعلـقـ بـالـشـاشـةـ وـالـشـبـكـةـ وـالـخـلـولـ وـالـرـقـمـيـةـ.ـ فـهـذـاـ التـوـعـ مـنـ الـبـعـدـ الـرـابـعـ لـاـ يـمـكـنـ

إضافته إلى الأبعاد الأخرى لأنها يلغيها جيئاً، فحين تحدث دمجاً بين كل الأبعاد، فذلك ينعكس على شاشة العالمية تكوننا العالم أحادي البعد، أو بالحري لـ «زمكان»^(*) دون بعد. لا نزال لا نقدر تماماً العنف الذي ستتعرض له كل تصوراتنا بفعل إغراقها القسري في هذا البعد الرابع. إنه عنف فيروسي يتاتي من الشبكات ومن المدى الاحتمالي. عنف التدمير الماحدى، العنف الجيني، التواصلي؛ عنف التسوية والتعايش المفروض الذي يفعل مثل جراحة تجميلية للوجه الاجتماعي؛ عنف الشفافية والوداعة الذي يهدف، عبر الوقاية والانتظام النفسي والإعلامي، إلى القضاء بالقوة على جذور الشر وعلى كل تطرف؛ عنف نظام يحاصر أية سلبية، وأية خصوصية، بما في ذلك هذا الشكل الفريد للخصوصية الذي هو الموت بذاته؛ عنف مجتمع نحن فيه منوعون احتمالياً من السلبية، منوعون من التنازع، منوعون من الموت؛ عنف يضع حداً بطريقة ما للعنف نفسه، لكنه في كل الأحوال يسعى لبناء عالم لا يحكمه أي نظام طبيعي، حتى لو كان نظام الجسد والجنس والولادة والموت. أكثر من الكلام على العنف، علينا التكلم على استفحال الفيروس: هذا العنف ناتج عن فيروس، بمعنى أنه لا يتحرك بالمجاهدة، وإنما بالتهاش والعدوى والتفاعل المتوادد، هادفاً إلى إفقادنا أي نوع من المناعة. ويمكن تفسير ذلك أن هذا العنف، ويعكس العنف السلبي والتاريخي، يفعل بياجائية مبالغ فيها، على صورة الخلايا السرطانية التي تتکاثر إلى ما لا نهاية وتتضاعف وتشتت. هناك نوع من التواطوء بين الاحتمالية والفيروسية. علينا الصمود في وجه العنف الفيروسي الذي تسبب به العولمة - هذا العنف الذي طاول الفردية عن طريق الكلية، والكلية عن طريق العالمية، و«النوع» عن طريق المعالجات الجينية، فلا نواجهه بعولمة القيم الكلية المتهاوية، وإنما بالفردية الجذرية، بواقعة الفردية.

انتفاضة الفردية

ان العولمة لم تربّع المعركة مسبقاً، ولم يُحسم الأمر بعد. ففي مواجهة هذه المقدرة على التذويب وفرض التجانس، نشهد في كل مكان بروز قوى غير متتجانسة، وهي ليست مختلفة فحسب، وإنما هي متعارضة ولا مجال للتلافق فيها بينها. فخلف مظاهر المقاومة للعولمة التي تزداد حدة، - وهي مقاومات اجتماعية أو سياسية يمكن أن تتخذ شكل الرفض البدائي للحداثة -، يجب أن نرى رد فعل ضد سلطان الكلية، نوعاً من إعادة النظر المؤلمة بما يخص مكتسبات الحداثة وفكرة التقدم والتاريخ، ورفضاً ليس بهذه البنية التقنية العالمية فحسب، وإنما لتلك البنية الذهنية القاضية بمماطلة كل الثقافات في كل القارات تحت لواء الكلية الكونية. هذا البروز، بل هذا التمرد للفردية يمكن أن يتّخذ أشكالاً عنيفة، مرّضية، لا عقلانية، إذا ما نظرنا إليه من خلال فكرنا المستنير؛ وأشكالاً عرقية ودينية ولغوية، وعلى الصعيد الإفرا帝ي أشكالاً مزاجية وعصاية، وسترتكب خطأ جوهرياً لو قمنا بإدانة هذه الانتفاضات وأعتبرناها شعبوية، ومتخلفة، وحتى إرهابية. كل ما يحدث اليوم يتم لمواجهة هذه الكلية المجردة، بما في ذلك تعارض الإسلام مع القيم الغربية. ولكونه اليوم يشكل الاعتراف الأشرس في وجه هذه العولمة الغربية، فإن الإسلام يعتبر العدو الأبرز.

ما يمكن أن ينجم عن تفكك النظام العالمي هو بروز الفردية. ولكن الفردية ليست لإيجابية ولا سلبية. إنها ليست بدليلاً عن النظام العالمي، إنها تقوم على مستوى آخر ولا تخضع لحكم قيمي، لذا يمكنها أن تكون الأفضل أو الأسوأ. ان مزيتها الوحيدة المطلقة تكمن في كسر طوق «الشمول». لا يمكن أن نضمّها الى سياق تاريخي جامع. إنها مصدر إحباط لأية فكرة وحيدة ومسطورة، ولكنها ليست فكرة معاكسة وحيدة: إنها تستبطن لعبتها وتحدد قواعد لعبتها الخاصة.

يمكن للفردية أن تكون مرهفة وغير عنيفة، كما في الفرديات العائدة

للغات والخطاب والفن والثقافة بالمعنى المقبول للكلمة؛ لكن هناك فردية أخرى عنفية، والإرهاب إحداها. انه فردية لأنه يراهن على الموت، الذي هو من دون شك الفردية الأخيرة، الفردية الخذلية. هكذا في الحدث الإرهابي في نيويورك، كل شيء يراهن على الموت، ليس فقط بفعل إقصام الموت بصورة مباشرة وفي الوقت الحقيقي على الشاشات التي أزالته فجأة كل تختيلات العنف والموت التي تُضخّ علينا على جرعات قليلة، وإنما بإقصام موت أكثر من حقيقي، رمزي «تضحيوي»، أي أنه الحدث المطلق الذي لا يمكن تفصيله. الإرهاب هو العمل الذي يضع فردية لا يمكن تطبيقها في قلب نظام التبادل الشامل. فكل الفرديات، إن على مستوى النوع أو الأفراد أو الثقافات، التي دفعت بموجتها ثمنَ هذا التبادل العالمي الذي تسيطر عليه قوة وحيدة، تتقمّم اليوم بتصدير هذه الحالة الإرهابية.

انه النظام نفسه الذي خلق الظروف الموضوعية لردود الفعل القاسية هذه. لقد جمع كل الأوراق بين يديه، فألزم الآخر بتغيير اللعبة، وتغيير قواعد اللعبة. ان قواعد اللعب الجديدة ضاربة، لأن الرهان شرس. ففي مواجهة نظام يطرح إسرافه في استعمال القوة تحدياً لا مساومة فيه، يحبب الإرهابيون بعمل تكون المساومة فيه بحد ذاتها منعدمة ومستحيلة. انه الرعب في مواجهة الرعب: الإرهاب ضد الرعب النظام. لكن الرعب ليس العنف؛ انه ليس بعنف ملموس ومحدد ومحدود بزمن، ليس العنف الذي له سبب ونهاية: الرعب لا نهاية له، هو ظاهرة مغالية، أي أنها تختطف النهاية بطريقة ما؛ أنها أشد عنفًا من العنف. في يومنا هذا، أي عنف تقليدي يجدد النظام، شرط أن يكون لهذا العنف معنى. العنف الرمزي، ذاك الذي لا يحمل معنى، ولا يقدّم أي بديل ايديولوجي، وحده يهدّد فعلياً النظام. بالمقابل، لا يحمل الإرهاب في ذاته بالتأكيد أي بديل ايديولوجي أو سياسي. وهو بهذا المنحى يشكل حدثاً: انه لا يشكل جزءاً من تاريخ متواصل، ومن تاريخ واقعي، انه من نوع الحدث الخالص الذي ينقطع عن مسبباته ولا يكون له في الواقع نتائج مرتبطة فيه.

هذا الحدث لا يندرج في باب الترابط بين الأسباب والنتائج، وإنما في باب القطعية. بهذا المعنى كل حدث يتخذ هذا المنحى هو إرهابي. هناك نوع من النشوة الخالصة في الانتقال الى العمل الرمزي. ليس للإرهاب هدف. هذه النشوة الخالصة المرتبطة بالحدث وبعنه لحظة الانتقال الى الحدث الرمزي، هي نشوة لا نجد لها أبداً في الواقع أو في السياق الواقعي للأشياء.

من هنا فإن الإرهاب لا هدف له ولا يُقاس بنتائج الملموسة. لا يجب إذن أن نرثي لعدم جدو العمل الإرهابي ولعبيته، لأنه بهذا الشأن، بالمعنى الباهظ للاتخاذ، يخترق السياسة ويكتسب فعاليته من زخم السياسة في عدم الاستقرار، وإصابتها باضطراب مفاجيء وباحتزازات متواتلة مدمرة للنظام نفسه. في هذه النشوة بالطبع الكثير من الالتباس، لأنها تتعلق بالموت. يمكننا بعبارات رمزية أن نقرأ التفوق المطلق للإرهاب في هذه الامكانية للجوء إلى خطط التضليل والباغنة للقوة المعادية، في الوقت الذي لا تتمكن هذه الأخيرة أبداً من القيام بمثل ذلك. من المستحبيل أن نفضل ونباغت سلاح الإرهابي المتمثل بموته الشخصي. فحين تقضي القوة المعادية على هذا السلاح في مقابلة تكون فيها الأقوى، فإنها لا تخطئ العطّب في بنيتها الداخلية، ولا تضع حداً لارتداد مكامن القوة فيها ضد ذاتها، بل على عكس ذلك، يتضاعف هذا الارتداد أمام كل انتصار ظاهري. إنها لا تمتلك أن تسيطر على موت الآخر، لأن هذا الأخير سبق له أن اختار الموت وتقبله بحرية. ليس باستطاعتنا أن نخفي الإرهابي، لأنه في الواقع سبق له أن اختفى. لا يمكن إن كان بن لادن موجوداً أو غير موجود، ميتاً أو حياً، لأنه لا وجود له إلا باندماجه بـ«الفتوى»، وبهشاشة القوة التي تصارع ذاتها.

بهذا المعنى يكون الإرهاب موجوداً في كل مكان، أشبه بفيروس، وكمحطة نهائية للعولمة. انه في قلب عملية العولمة بحد ذاتها، وهو يستعمل أية وسيلة وأي عامل مؤثر، حتى لو كانت إشاعة يتواطأ كل الناس في تسريرها، أو ذرعاً يتسبب به خبر انتشار الجمرة الخبيثة بل الكوارث الطبيعية. لقد أصبح جميع

الناس بالتحسس من الصور الإرهابية. فمع برحي مركز التجارة العالمي، سقط نهائياً حاجز الحماية، ونحن نفتش يائسين عن صورتنا في دمار هذه المرأة المخطمة. وهذه الأمر سبب عميق: ان ما لا يُطاق ليس المصيبة والألم والشقاء، وإنما هذه القوة بحد ذاتها، وما تُظهره من صلف. ما لا يُطاق ولا يُقبل به هو بروز هذه القوة العالمية الجديدة.

II

تحديات اللا إنساني: أية قيم مجتمعات القرن الحادي والعشرين؟

يتضاعف تهديد اللا إنسانية -«أسوأ الرذائل» حسب قول فولتير-، بقدر ما تتجدد منطلقاتها داخل الخطاب الإنساني ذاته. فاللا إنسانية تمثل انحرافاً خطاباتنا الثقافية، من المهم أن نتباهي له. من هنا فإن على مثقفينا أن يلعبوا دوراً هاماً في الحفاظ على مفهوم الإنسانية وتجديده، وأن يقيموا علاقة صحيحة مع القيم ومع التراث.

هالة الباقي ترتكز على عنف المطالبات الثقافية، والمنحى المتشدد الذي يتبعه اليوم الخطاب التراثي، الذي يحمل مكاناً مناسبياً أحياناً «حوار الثقافات». بمنظورها، من خلال الانقلاب المأساوي للقيم يرتسם الوجه اللا إنساني للإنسانية الحداثية. فإذا أردنا تلافياً أن يقضى العامل العرقي على الأخلاقية، علينا القيام بجهد لإعادة تجديد علاقة الحداثة بفكرة الثرات التي تفرض نفسها علينا.

بير سلوتر ديجيك يقوم بدوره بالدفاع عن «الإنساني»، مشدداً على انحراف أقلم في خطاباتنا الثقافية. ينصب نفسه كمحامي الشيطان، محامي الشيطان العصري الذي يأخذ على عاتقه إراحة الإنسان من حل الخطيبة المسيحية الثقيلة، والدفاع بالنهاية عن الذاتية والتمرد، مفسحا المجال في الخطاب الإنساني، لمبادئ المسافة والاختلاف.

القيم إلى أين؟

بول ريكور يشجب المخاوف المجترة التي تتسلل إلى الخطابات حول الموربة أو حول القيم، ويدعو إلى تعطيل أفخاخ هذه الأفكار المسبقة التي تقف عائقاً في وجه تجديد تراثتنا الغنية. يقترح أن نعمل على إعادة صياغة هذه الخطابات، وعلى التوفيق بين البحث عن الكلية الكونية والوعي بتنوع تراثتنا وتعددتها.

1

ثقافة اللا إنساني

هالة الباجي

حين اخترت أن أعالج موضوع «ثقافة اللا إنسان»، دمجت بين كلمتين هما من حيث المبدأ متناقضتان. ففي الواقع، رسم الإنسان المعاصر في وعيه أن الثقافة هي أساس أو جوهر إنسانيتنا. إننا لا نشعر بالمنحى الإنساني دون هذه العلاقة المحسوسة مع ثقافتنا، أيًا تكون هذه الثقافة. إن تصفية الاستعمار اكتشفت، بفعل تأثير الفلسفة الأوروبية، مبدأ إنسانياً عريضاً يفترض تكافؤ كل الثقافات فيما بينها، مما يفسح أمامها جميعاً الطموح لأن تحصل على الاعتراف الشامل بها؛ هذا المبدأ الذي يرتكز على فكرة هرمية الحضارات التي طالما التصقت بمسار الاستعمار القاتم. لقد أعيد الاعتبار لكرامة كل الثقافات من أجل نقض الفكرة المسبقة العنصرية القائلة بالإنسان المتحضر.

لكن في الحقيقة، بعد الانتصارات الوطنية لتصفية الاستعمار، اتخذت هذه الإنسية الثقافية منحى مختلفاً. لقد اكتشف المتحررون من الاستعمار شكلاً جديداً من الكبriاء الثقافي، يتمثل بـ«تحويل حركة رقصاص الساعة» (حسب عبارة البرير ميمي (Albert Memmi))، أي باستبطاط فكرة مسبقة تعاكس الفكر الاستعمارية. لقد تحولت مفاهيم التعددية والتنوع والاختلاف، وهي أفكار غنية بالأساس، إلى بنور تفرقة توازي بعنفها وعدم تسامحها

الإيديولوجيا العنصرية: بعد أن حلّ الثقافى محلَّ العنصري، أصبحت اليوم كل ثقافة، قوية أو ضعيفة، تمجيأً للذات يعجز عن انتقاده أي منطق، لأن كل ثقافة لا تعرف إلا بمنطقها الخاص. فلا مجال لأية حيادية في الحكم بينها، لأن كل ثقافة تحدد بنفسها قواعد لعبتها؛ وما من قانون يمكنه أن يفصل بينها، لأن كل ثقافة تسنّ قوانينها على ضوء قناعاتها الخاصة.

عن المطالبات الثقافية

ان «حوار الثقافات» برأيي هو سوء تفاهم هائل. فوراء هذه المطالبات يتستر عنة ذو طبيعة دينية، وأستعمل لفظة «دينية» للتدليل على تعسف المعتقد، بدل استعمال لفظة «روحي» وما تحمل من حرية الفكر، ذلك أن الفصل بين الديني والروحي هو من العلامات الأكثر لا إنسانية في الثقافة. ان التفتیش عن الحرية التي كانت في أساس أي تحرر إنساني في الثقافة انذر أمام التفتیش عن الهوية.

هذا المعتقد الجديد ينشر فكرة واهمة مفجعة مفادها أن الإنساني ينحصر في الردة الثقافية إلى الأسلام، متحولاً بذلك تقريباً إلى ما يشبه شعار النسب في طبقة البلاط القديمة الذي يضمّن التخاصص من العقاب لدى ارتکاب الفظاظات. التعلق بالجذور الثقافية هو التمايز الجديد لدى الرعاع. ان الخطاب حول الاختلاف -الذي كان من المفترض مبدئياً أن ينمّي الحررص على ما يسمى الاعتراف بالأخر-، لم يؤدّ على عكس ذلك إلا إلى التشدد في التمسك بالهوية. كل ثقافة توسيع لنفسها حقوقاً خاصة، والحقوق الثقافية هي امتيازات اللا إنساني.

لكن لا يُعتبر محتوماً، في مواجهة هذه الخداثة الشرسة، وهذا الوجه الجديد للضرورة، وهذا العالم النائم الذي فقد خصوصيته، أن يقوم كل واحد بالتنقيب في ذاكرته لإحياء صورة منزل أو شجرة نسب أو ماضٍ أو شخص تاريجي أو مدى عائلي يمنحه شعوراً بالمناعة في وجه محنة العالم؟ فحين تفتح أمام الإنسان هاوية عالم من دون حدود، ويضل الطريق، ويتهي في مشهد بلا

معالم، لا يصبح مشروعًا له أن يُحمل حقوق التراث مكان حقوق التقدم؟ حين نتفحص مقولات الحضارة (العلم، العقل، التقدم، الجمهورية، الأخلاق)، وغير ذلك من «المجردات المكرسة التي هي في حال تراجع» على حد قول مارسيل غوشيه(Marcel Gauchet)، نلحظ أن الإنسان المعاصر يتحتمل عواقبها عبر هذا الشكل من العبودية الحديثة التي يُطلق عليها الأطباء اسم ضغط stress فالإنسان المعاصر يقع ضحية التوهم بأنه سيد نفسه، فيما هو يلبي رغبات الجمهور الغامضة، من خلال هذا التناقض المتمثل بالفردية التي هي إيديولوجيا جموع الناس وليست ميزة فردية خلّاقة. حين تذكر مقوله فرويد التي أكد فيها الخشية من أن تتحقق الحضارة بفعل استسلام نفسي وراس وجودي نعيشها كمحطات لا إنسانية، نفهم كيف أن التمسك بالهوية أسقط التمسك بالحرية.

نفهم ذلك أكثر لأن قطيعة درامية نشأت بين زمننا الداخلي والزمن الخارجي. إن المصيبة الأكثر حدة في الوقت الحاضر تتأتى ربما من كوننا لا نسيطر على الزمن الداخلي، وبالتالي على مقدرتنا على الخشوع، وعلى النظر إلى العالم بالمعنى القديم للكلمة، أي «السهر عليه» و«الحافظ عليه». لقد تفكك الزمن المجتمعي والزمن الداخلي، ولم يتمكن التحليل النفسي من أن يوقف بينماها، لأن الروحي بالتأكيد لا يختصر بال النفسي، والخلط بينها أوصلنا إلى الكثير من المصائب. انطلاقاً من ذلك، ربما أصبح الدين هرضاً إذا ما اعتبرنا أنه عرض من الأعراض النفسانية أكثر مما هو ضرورة روحانية.

في مواجهة ظهر البؤس الأخلاقي الناجم عن التقدم، كان يمكن أن نأمل في أن يعطي التمسك بالتقاليд لمحنة عيشنا المذب زخماً داخلياً، نكهة ذاتية، أو حناناً إنسانياً. لكن على عكس ذلك، فإن العودة إلى التقليد تحرّف لتحول إلى فكرة فظة، إلى حالة ضاغطة جديدة، حاملة في ثنياتها كل شوائب العامل الروحي، حتى أنها أصبحت هي نفسها وليدة الحداثة في مظاهرها الأكثر شراسة.

لقد طالبت التقاليد بحقها في الانبعاث، وهذا الحق يعزّ على الضمير الأوروبي، كونه يعتبر القديم مصدراً للحداثة. وعرفت الشعوب المتحررة من الاستعمار كيف تعمل على بعث تراثها بتحديد اتجاهها الأساسي نحو الشرق (كلمة *orienter* تعني في الأصل اتجاه نحو الشرق، أو أقام مبني وجهته نحو الشرق). من هنا نشأت مفاهيم الزنوجة والعروبة والتهود والاسلمة الخ. التي أذكر وللمفارقة بأنها تعبر عن فلسفة التنوير ذاتها، لاستنادها إلى مبدأ الحق في إدارة الشؤون الذاتية. هناك إذن ازدواجية في هذه الراديكالية المحورية، لأنها في الوقت نفسه مماثلة مع الآخر، وأخذت المسافة من أوروبا.

لقد تشوّه مفهوم بعث التقاليد، لأن الحق في العودة إلى التراث غالباً ما يستعمل في البلدان المتحررة من الاستعمار لأغراض لا تمت إلى المساواة والحرية بصلة، وإنما من أجل الإخضاع والأمثال والتخييف. غالباً ما ننسى أن ذكر بيان الحركة الإسلامية المسلحة خلفت ضحايا في البلدان الإسلامية ذاتها، أكثر مما خلفت لدى المسيحيين (يقدر عدد الضحايا في الجزائر بأكثر من مائة ألف قتيل). نستنتج من ذلك أن الانتهاء إلى الثقافة ذاتها أو إلى الدين ذاته لا يشكّل ضيّان للتسامح أو للاستقرار السياسي، لأن الرابط الثقافي لا يُسْتعِجِّ رابطاً سياسياً، وإنما الرابط المدني هو الذي يفعل ذلك.

هناك عامل آخر يجعل من الحقوق الثقافية لا إنسانية، يتمثل في أنها تضع الوضع الثقافي، العربي أو اليهودي أو الإسلامي أو الكوريسيكي أو الباسكي أو الصرب أو الأميركي أو الغربي الخ. في مرتبة أعلى من الوضع الإنساني. هنا يبلغ الوهم الثقافي الذروة في تخطي الحدود: حين نظن أننا بشر لأننا ننتسب فقط إلى ثقافة، وليس لأننا بشر بحكم الطبيعة؛ وحين نسجن كرامة الإنسان في أصوله العرقية والدينية والوطنية أو الاستعمارية. في هذه الحال لا تعود كلمة «ثقافة» تعني السعي الحر للارتقاء بالذات، وإنما تعني خضوع الذات لمعطى قدرى. لتذكّر تحذير آنا أرنندت (Hannah Arendt) حين اتهمت في

إطار تحليلها للدعوى المقاومة ضد أيشمان^(٤) بأنها «لا تحب اليهود بما يكفي»، وبأنها لا تؤمن بهم بصورة مطلقة: «ألم يعد هذا الشعب لا يؤمن إلا بذاته؟ أي خير يمكن أن ينجم عن ذلك؟». ثم أضافت أنها لا تشعر بأي حب تجاه الشعب اليهودي، ولا تجاه الشعب الألماني أو الفرنسي أو الأميركي، ولا تجاه الطبقة العاملة، وان نوع الحب الوحيد الذي تؤمن به هو حب الأفراد. وأردفت: «كوني يهودية، يبدولي حب اليهود أمراً مشبوهاً».

من ناحية ثالثة، يخاطئ المطالبون بالعودة إلى التقليد من حيث يظلون أنهم يحاربون الحداة، لأنهم يحارونها بأسوأ ما فيها، أي بهذا النشر العموم لعبادات صنمية جديدة تتولى التقنية الحديثة تضخيمها. فالتعصب مادة دسمة لوسائل الإعلام التي نعرف أنها استولت على الحق بالتفكير. فلو حدّدنا الظلامية، على غرار كوندورسيه (Condorcet)، بأنها «الطغيان الذي تمارسه الحياة على الجهل»، يكون هناك ظلامية خاصة بوسائل الاتصال التي تنصب نفسها حاكماً على الفكر الإنساني. إن وسائل الاتصال الحديثة، بالرغم من أنها الوسيلة الأولى في العالم لإيصال المعلومات، تُعتبر آخر وسيلة في تعميم الوضوح. تتم تنمية الوهم عند الناس بأنهم يعبرون عن أنفسهم، ولكن لا تتم تنمية طاقتهم على الفهم المتبادل. إن وسائل الاتصال تضاعف ما هو غير مفهوم، في حين أن المهمة الأولى لأية ثقافة قابلة للحياة هي في جعل العالم مفهوماً، أي أن تجعل الإنسان قادرًا على تحديد «وجهته في الفكر»، في استعادة لعنوان كتيب لكانط (Kant). إن فقدان الوجهة الصحيحة في وسائل الاتصال يترجم بمزايده ثقافية تقتصر على الجوانب الانفعالية من الرأي. دون التمييز بين الأشياء يتحوّل العنصر الديني مادة إعلانية، والعنصر الإشهاري مادة دينية. أنها أفضل خدمة للتعصب تقدمها الوسيلة المخولة بالأساس لأن تقضي عليه.

^(٤) Adolf EICHMANN (1906-1962): موظف نازي كائف بإيادة اليهود في بولونيا. خطفته الاستخبارات الاسرائيلية وحكم عليه بالموت شنقاً (المترجم).

هكذا يبدو القديم البالي مبالغًا في حداثته، لأنَّه يدعُم تطلعاته الرؤوية بوسيلة خداع غير مسبوقة هي «السمعي البصري»، ويجاري الجمهور الذي يعيش في الوقت نفسه حالات اللامبالاة والانبهار والازدراء والخوف. يستعمل المنيوذون في الأرض لإثبات وجودهم التعبير نفسها التي يلجأ إليها أصحاب الحظوة للسيطرة. فحيث يظن كل واحد أنه يحارب التهايل عن طريق إبراز وتأكيد انتهائه الخاص، توسيع وسائل الاتصال مجال سيطرتها. «فالآقواء يدفعون لكي يكسروا الضعفاء إلى جانبهم» كما يقول روسو.

وكما أن الإيمان المطلق بالتقاليد يتلاعُم أكثر مما نظن مع النهاذ العالمية للاتصال، فإن القبلية لا تقتصر على كونها من مخلفات التقاليد وحدها. ففي الواقع أن المجتمع الحديث هو قبلي في جوهره إلى غريزتي الدفاع والبقاء. لماذا في النهاية لا ننظر إلى الغرب على أنه قبيلة ضخمة معقدة التركيب تستمد وجودها من هذا النوعي الشفافي الذي أعادت له الأنثropolجيا الاعتبار، بحيث انه يسمح لكل واحد بأن يتحمس لكيانه التاريخي - وما يميز الغرب في هذا المضمار هو طاقته على العمل، وجبه للاستكشاف، ونهمه التقني - حتى لو كان ذلك على حساب من يخدمون، ومن دونوعي منهم، آلياته الضخمة ذات القوة اللاحدودة؟ انطلاقاً من ذلك، من يستطيع منع بعض الثقافات من أن تقدم نفسها على أنها صاحبة رسالة عالمية، بالاستناد إلى هذا الحق المعطى لكل الناس في تطوير عقريبة ثقافية خاصة بهم؟

الأنسية بوجهها اللا إنساني

هكذا فإن الثقافة الحديثة تتميز بواقع أن كل أنواع الحقوق الإنسانية تنقلب إلى شرائع لا إنسانية. فالسيادة، وهي السلطة التي تمتلكها على أنفسنا، تتحول إلى هيمنة، وهي السلطة التي تفرضها على الآخرين. التسامح الذي هو رفض لعدم تقبل الآخر، استحال إلى حق في ممارسة عدم التسامح - كان فولتير يقول: «إن الحق في عدم التسامح هو عبئي ومتواحش». أصبحت

الديمقراطية شعاراً للهيمنة أو للحكم التيوغرافي المُنزل. وبدل أن تُشيع وسائل الاتصال فهم الأشياء، فإنها تعزّز اللامفهوم. إن الفروقات الثقافية، بدل أن تتتنوع سلمياً، تنحو بالتجاه ممارسة متشابهة: استخدام العنف. والمعنى الإنساني الذي يهدف لأن يصب في مصلحة المستضعفين، يتافق مع السعي إلى التفوق عبر القوة، ويتحذّل بعدها يستند إلى العناية الإلهية، إلى درجة يصبح معها «لا إنسانية ساوية». أصبحت مماربة العنصرية متزمتة بقدر العنصرية، وماربة الاستعمار فاشية مثل الاستعمار. لقد ضاعفت الفردانية الأمراض المتعلقة بالخصوصية بدل شفافتها. ولقد أدى القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة إلى ازدياد الهوس الجنسي. إن حقوق الضعفاء تستنسخ التعسّف نفسه الذي يلْجأُ إليه الأقواء، إلى درجة أن حقوق الضحايا تترجم من خلال سلوكيات يستخدمها الجلادون. وتتعبر عن ذلك أستاذة الحقوق في جامعة باريس كاثرين لا بروس-ريو، بقولها إن حقوق الإنسان قد تراجعت «التحول محلها مباديء غامضة، يتم تفسيرها انطلاقاً من أيديولوجيات فردانية وكيفية، متوجهين بذلك الفكرة القائلة أن القانون هو قبل كل شيء تنظيم العلاقات بين البشر، على قاعدة الحقوق والواجبات، وليس على أساس تعظيم فرد منعزل يمتلك حريات لا حصر لها يمارس بواسطتها السلطة على غيره، أي بالأخذ من حرية وكرامة الآخر»⁽¹⁾.

ان أحد التحديات الأكثر دقة «للا إنساني» ينبع إذن من الإنسانية ذاتها، حين تتحول الحقوق الثقافية الضاغطة إلى قابلية مقنعة للقوة. لقد خانت الإنسانية نفسها للمرة الأولى حين ابتكر الأوروبي باسم الحضارة حقه الثقافي الأول المتمثل بالجريمة الاستعمارية. قابل ذلك خيانة ثانية حين قام المتحرر من الاستعمار، انطلاقاً من وضعيته كمقدور سابق، بتتصيّب نفسه ظالماً

⁽¹⁾ انظر مقالة كاثرين لا بروس-ريو «الحقوق الثانية والمالية» ضمن كتاب «الحربيات والحقوق الأساسية» Catherine LABRUSSE-RIOU, «Droits de la personnalité et de la famille», in Mireille DELMAS-MARTY et Claude LUCAS DE LEYSSAC (dir), *Libertés et droits fondamentaux*, Paris, Seuil, 1996.

القيم إلى أين؟

باسم تراثه الثقافي. وأخيراً، في المرة الثالثة، حين أعاد الغربي رفع لواء مهمته التمدينية لمواجهة فاشية الضعفاء، مستخدماً الحجج العسكرية ذاتها، من أجل تهدئة حية «المتوحشين».

يبدو إذ ذاك أن اللا إنساني لا يتلخص بالعنف وحده، ولا بحيوانية الإنسان، وإنما بالخطاب الحضاري أو الثقافي للحقد، حين يتعين عليه أن يبرر فكرياً أو ثقافياً قساوته يالباسها لبوساً ثقافياً يرفعها إلى درجة الحق. لقد بالغنا في التهليل لمفهوم العرق باسم تنوع الثقافات، حتى اتنا نسينا المفهوم الوحيد الذي يستحق اهتمامنا: الجنس البشري. لقد أصبح «الإنساني»، إذا جاز القول، مادة حقد عرقي.

في هذا الفيض من الصور الثقافية لمعاصرينا، هناك نقص في تمثيل الإنساني في الثقافة. بصورة الإنساني غير موجودة في الثقافة. إن الثقافة لم تعد تفسح المجال لإنسانيتنا، وهذا ربما ما يعبر عنه الرسم التجريدي حين يتجاوز الأشكال الواضحة للغوص في عمق وكثافة وتردد الداخل الإنساني في العالم. إن المقاييس الثقافية لم يعد يتمكن من بناء سلوكية تميز الأشياء: لقد قضى العرق على الأخلاقي. لقد أنسانا القناع الثقافي هذا «النور الطبيعي» للعقل، وهذه الطاقة التي تكلم عليها روسو، والتي تتيح لنا الدخول إلى أعماقنا لكي «نسمع صوت الضمير حين تصرت الأهواء».

ان مهمة كل ثقافة حقيقة هي في تميز الإنساني من اللا إنساني. ولكننا ذهبنا بعيداً في التركيز على اختلافاتنا حتى أن الإنساني لم يعد يرى بوضوح ما يميّزه كما لم يعد الناس يرغبون في أن يشبهوا بعضهم. والمقاييس القديمة للهوية الإنسانية لم تعد تهم أحداً: ما يهم هو التمايز حتى لو اقتضى الأمر تحمل نعوت «الوحش». اتنا ننتي صورة «الوحش» *monstre* (كلمة مشتقة من اللاتينية *monstro*, *monstrare*, *moneo*, *monere*)، التي تحمل كذلك معنى «أبرز» أو «أظهر نفسه»؛ أو من الكلمة *monstrum* التي اشتُقت منها الكلمة *monstrum* وهي تدل على العمل الخارق الذي

يختطف الطبيعة). لم يعد الإنسان يهتم كثيراً بطبعته. وهو يرتضي بثقافه لا إنسانية من أجل التأكيد على اختلافه. إن «الوحش» لا يهتم بالبنة بانتهاهه إلى الإنساني، وهو يريد أن يكون من جنس آخر، حتى أنه يستند إلى حق فلسفى في أن يكون وحشاً، أي شخصاً لا يقتصر عدم تحمسه على عذاب الآخرين فقط، وإنما على عذاب الشخصى كذلك.

علاقة إشكالية بين الحداثة والتقليل

ان الرعب ليس سوى التعبير الأكثر وضوحاً عن مرض ينهش عصرنا: إفلاس الموربة الإنسانية، وغياب مقاييس التعرف إلى ما هو إنساني. أمام هذا القصور في الإنسانية، لم تستطع تصفية الاستعمار هي أيضاً الوفاء بعهداتها الذي عبرت عنه في وعودها الثقافية، ألا وهو إقامة نموذج ثقافي يقدم إمكانية أفضل للعيش. لقد أخفقت تصفية الاستعمار كذلك في محاولتها لأن تكون البديل للحداثة وشكلت منعطفاً سليباً لها. أفقدت المواجهة بين الحداثة والتقليل هذه الوعود إلهامها، فاستثارتها إيديولوجياً، لكنها أفقدتها مصداقيتها أخلاقياً. هذه الوعود لا تلتقي بإشعاعها، وإنما بظلاماتها، لا بما تبتدعه، وإنما بما تخربه. من هذه الناحية تبدو الأعمال الإرهابية وكأنها محاولة للدخول في الحداثة، حتى لو كان ذلك عن طريق التدمير لا عن طريق البناء.

ان الحداثة لا يمكنها ان تتجاهل مسألة القديم، وهي ليست مسألة الزمن الداخلي المنقطع عن الزمن الخارجي فحسب، وإنما أيضاً مسألة الزمن السابق الموجود في داخل كل واحد منا، هذا الزمن الذي تنبه لأهميته الوعي الحديث من خلال مثل بروست (Proust) حول الزمن الضائع والمستعاد. ما نسميه «غريبة» يمكن أن يفهم على أنه أسبقية في الزمن: تتصلب من أمامنا الطبقات التي تراكمت في النفس، فتصبح فكرة التقدم خلفنا. لكن القديم أو الجديد، الماضي الجامد أو السهم المنطلق نحو المستقبل لم يجدا مرادفهما الإنساني.

القيم إلى أين؟

ان البلاية الحالية التي تُطلق عليها اسم العالمية هي التعبير عن أزمة الزمنية، عن الوقت الضائع حيث يتلاقي انبعاث الله بموت الله، والعلم بالخرافة، والقديم البالى بالتقىة، وتضخم الذاكرة بفقدان الذاكرة. بكل الأحوال، انا نضييع «اتجاه» العصر، أي معنى الحاضر.

وكما أن التطور الذي يقتصر على كونه محطة للنسىان، لن يكون له مستقبل، كذلك فإن ذاكرة تسعى لأن تخضر تمام المعنى تقضي على ماضيها الخاص. في الحالتين -استبعاد الجديد أو تعسف القديم- هناك ضياع في الزمن. ان إنسانيتنا تفقد طاقتها بين أوهام الذاكرة والابتعاد عن الإبهان بالتطور. أنها تضييع بين فقدان الوطن -المستأصل من جذوره-، وتضخيم الوطن -المتعصب. ان الثقافة العالمية هي التعبير عن عجز الزمن بين نموذج الهيمنة، ونموذج آخر ضيق التفكير ومتغصب. في هذه الحال تبدو العالمية كإفلاس للحداثة في علاقتها مع التقليد، والعكس صحيح. لم تعرف الحداثة كيف توقف بين عقرية قوتها وبين زمن الوعي، ولم يتمكن أي تقليد ثقافي من أن يحول حضوره في العالم إلى جهد لتحول العالم.

إلا أن العالمية تتموضع خارج أي شكل من أشكال الامبرالية أو الهيمنة الكاملة. الهيمنة تتعلق أيضاً بالنحو السياسي، فيما «العالمي» يتعمى إلى نظام لا يستطيع حتى «السياسي» أن يقدم عنه تحليلًا وافية. العالمي هو ما لا يمكن أن تتحكم به، سواء اتخذ منحى النظام أو الفوضى. حينها لا يعود الناس هم الذين يحكمون العالم، وإنما العالم هو الذي يحكم الناس. في «العالمي»، تطلق كل ثقافة العنوان لغريزتها في السيطرة. وكل ما ينحو باتجاه العالمية أو باتجاه التواصل ينحو في الخفاء إلى السيطرة.

وأشارك جان بودريار في التأكيد على أن العالمية ليست الكلية الكونية. فالفعل، تفرض الكلية وجود مكان غير العالمية، حيث تتم من دون شك التبادلات الأساسية في زمننا. العالمية ليست إلا شقاً جزئياً من الكلية. وحين

تدعى أية ثقافة في سعيها للعالمية، أنها تختزل التبادل الإنساني في كلّيته، فإنّها تصبح لا إنسانية.

لو لم يكن هناك إلا عالم واحد، سيكون من المتعذر أن نعيش فيه. ولكنّي يوجد كون إنساني، لا بد من أن يكون هناك على الأقل عالمان: ساحة معركة وملجأ، سفر وعودة، ماضٍ وحاضر، أرض وسماء، سرعة وبطء، شرق وغرب، مَكَانٌ نأتي منه وأخر نقصده، مصدر وأفق. إذا لم نوجد إلا في ذاكرة الماضي، فإنّنا نتجمد. لا بد من وجود زمرين لإعطاء العالم مسحة من الإنسانية. لا بد من قريب وبعيد، من هنا وهناك، لكي نؤسس مسكنًا، لكي نرسى مكانًا للعالم. لا بد لنا من تخيل عالين لثلا نعيش أسي المتنفس، والتغريب عن العالم، كما انه لا بد لنا من كل حضور العالم لكي نحلم بتصوّر عالم آخر.

محامي الشيطان. بين علم الأخلاق والفكر المنظومي^(*)

بيتر سلوترديجك

أود أن أثير هنا صورة محامي الشيطان، بنية إدراج الوضع الحالي للفلسفة الأخلاقية في سياق تاريخ الأخلاق والميتافيزيقيا، أو بصورة أدق في سياق تاريخ تصورات العالم كما يحددها عالم اللاهوت. لقد انقطعت هذه التصورات بالتأكيد مع انطلاق الحداثة، ولكن دون بلوغ نهايتها. وكما يتوجب علينا أن نبين، يتلخص معناها، -بغضيل تفسير مفرط للحرية الإنسانية يقود إلى تحويل الكائن البشري عبئاً أخلاقياً، - بالحبلولة دون إرجاع الشر في هذا العالم إلى نطاق الفعل الإلهي.

إن المشكلة الأساسية للفلسفة الأخلاقية في أيامنا تكمن في إطلاق ذاتية الآخر^(**) Égotisme de l'Autre. هذه الظاهرة تُعرف بـ«الدعائية من أجل حقوق الإنسان»، وهي عبارة مقبولة على وجه العموم، إلا أنها من ناحية الفكر المنظومي، تحمل سلبية إخفاء المعنى العميق لما يُعرف بذاتية الآخر.

^(*) الفكر المنظوري La systémique

^(**) الذاتية أو الأنوية هي التزوع إلى التفكير بالآنا وإلى ربط كل الحياة العقلية به، إلى درجة بلوغ حالة تشبه عبادة الذات (المترجم).

القيم إلى أين؟

ان المنوذدين في الأرض، أي أولئك الذي لم ينعموا بهذا الشكل من الحياة الأنانية، يجب أن يحظوا بمساعدة محام يدافع عن طلباتهم الشخصية. وبما أن الأنانية كانت دوماً العدو الأساسي للفلسفة الأخلاقية الغربية، فإن المساعدة على تحقيق حاجات الآخر الأنانية هي بالضرورة شكل عصري لما كان يسمى تقليدياً «محامي الشيطان».

دور محامي الشيطان

من المعلوم أن عبارة «محامي الشيطان» مقتبسة هنا من مصطلحات الإدارة البابوية، او بصورة أدق من شيع هذه المصطلحات لدى العامة. ان محامي الشيطان *Advocatus diaboli* هي صورة انتشرت في الخطاب الشعبي، وهي مقتبسة من المسار الذي تسلكه دعاوى التقديس والتطويب وفق الاجراءات المتبعة في الفاتيكان. لقد أطلق على هذا الشخص اسم «المدافع عن الإيمان» *promotor fidei* وكانت مهمته تقضي بأن يضع موضع الشك كل الحجج التي كانت تقدم من أجل إعلان تقدس أحد المتوفين - وهي مهمة كان يتضرر فيها المتابعون من العامة في الشوارع والساحات في روما، والذين لا يمتلكون ثقافة لاهوتية، بشكل ساخر بالمقارنة مع الدور الذي يلعبه سائر أعضاء المحكمة والذين كانوا أسرى الوقار الذي تفرضه هذه الدعوى. وقد طال تهم المراقبين من الخارج الدور الذي كان يلعبه الشخص الذي كان يدافع عن تبرئة المتهم، والذي عُرف بمحامي الله *Advocatus Dei*. وإذا أضفنا إلى كل هذا ما نعرفه من آراء الناس حول المحامين، يمكننا أن نكون فكراً واضحة عن الانطباع الذي تخلفه هذه المدلولات.

من المؤكد أن للشيطان مصلحة في كل الحالات أن يحول دون قبول أشخاص جدد في «جامعة المقدسين» *communio sanctorum* لأنه من وجهة نظره كمعرض، يرى أن أعداد الناس الذين لا يستطيع إفسادهم بأية وسيلة هي كبيرة جداً. وبالنسبة إليه فإن أي منضوٍ جديد إلى هذا الجمع

من الشهود المتعلّقين فوق رأسه، لا يشكّل مصدر إزعاج فحسب، وإنما حاجزاً صلباً في وجه محاولات الإفساد. انه الشيطان الذي يسعى لأن يثبت، وعن طريق تقديم الحجج المقبولة، بأنّ القديسين المحتملين ليسوا بقدسيين حقيقيين. ان هذا التوجّه لا يخلو من السخرية، لأنّ ممثّل الجحيم يلعب دائياً في نهاية المطاف لعبـة الخصم، من خلال اعترافاته وتشكيـاته. لقد ألقى على عاتقه القيام بهذه المهمة مادام يحترم قاعدة عدم إيصال الدعوى الى طريق مسدود، وهو ما يؤدي الى اضمحلال القديسين الحقيقيـين، وكذلك القديسين الظاهـرين.

يمكـنا ربما الاستنتاج في النهاية أن الشـيطان ليس بأقل تقوـى من الكـاهـن الذي يلعب دورـه في الدعـوى. ان السـخرـية في هذه الوضـعـية تأتي من أن على حـامي الإـيـان الذي أتـينا عـلـى ذـكرـه، وهو الذي يـلـعب دورـ المـعـتـرـضـ، أنـ يكون عـالـماً لاـهـوتـاً مـعـنـكـاـ، وهو الشـرـطـ الذي لاـ مـفـرـ منهـ إذاـ أـرـدـناـ أنـ تـصـلـ الإـجـراءـاتـ التي تـهدـيـ إلىـ البرـهـانـ عـلـىـ استـحقـاقـ أحدـ المـرـشـحـينـ المـقـرـرـحـينـ مـنـزـلـةـ قدـيسـ أوـ مـُطـوـبـ، إـلـىـ نـيـتـيـةـ مـقـبـولـةـ بـنـظـرـ الـقـانـونـ الـكـنـسـيـ. انهـ شـكـلـ اـسـتـبـاقـيـ وـنـمـوذـجيـ منـ الـبـراـهـينـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ فـيـ أـيـامـاـ اسمـ «ـالـإـكـراهـ الطـوعـيـ»ـ وـهـوـ يـارـسـ عـبرـ تـقـدـيمـ الـحـجـجـ الـأـفـضلـ، لـتـبـيـنـ بـعـدـهـ بـوـضـوحـ انـ الـحـجـجـ الـتـيـ تـعـتـبـرـ الـأـفـضلـ هـيـ الـتـيـ تـسـاـهـمـ بـفـعـالـيـةـ فـيـ إـيـصالـ الـمـشـكـلـةـ إـلـىـ التـوـافـقـ الـمـشـوـدـ. هناـ أـيـضاـ يـنـظـرـ إـلـىـ التـوـافـقـ دـائـيـاـ عـلـىـ أـنـ تـوـافـقـ مـقـدـسـ، لـأـنـهـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ نـعـمةـ تـدـخـلـ مـنـطـقـ أـسـمـيـ فـيـ الـأـجـراءـاتـ الـأـرـضـيـةـ.

هـذـاـ المـنـطقـ يـسـتـلزمـ دـائـيـاـ أـنـ نـتـظـاـهـرـ بـسـيـاعـ الـحـجـجـ الـتـيـ يـقـدـمـهـاـ مـخـتـلـفـ الـفـرـقاءـ، كـمـاـ لـوـ كـانـتـ تـمـتـعـ بـنـفـسـ الـقـوـةـ، وـكـمـاـ لـوـ أـنـ الـاـجـاعـ أـتـيـ حـصـيـلـةـ إـجـراءـاتـ مـوـثـقـةـ لـبـلـوغـ الـحـقـيـقـةـ. انـ الـوـرـعـ الـذـيـ يـتـسـمـ بـهـ هـذـاـ الـمـسـارـ يـفـضـحـ صـحـةـ الـاـجـراءـاتـ فـيـ عـمـلـهـاـ كـالـيـاتـ مـوـثـقـةـ لـاـ تـشـوـبـهـاـ شـائـبـةـ اوـ ثـغـرـاتـ. اـنـهـ كـلـمـةـ اللهـ الـتـيـ تـفـضـحـ عـنـ نـفـسـهـاـ عـبـرـ هـذـهـ الـاـجـراءـاتـ (بـكـلـ حـالـ لـاـ يـمـكـنـ إـلـاـ أـنـ يـكـونـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ)، لـأـنـهـ لـمـ يـعـدـ هـنـاكـ مـنـ خـيـارـ سـوـىـ الـبـحـثـ عـنـ

صيروة الدعوى، بعد أن استبعد التأثير الإنساني). ففي كل مرة، يتعطف الروح القدس وينفح من روحه محدداً كيفية انتهاء مسار الدعوى، كما لو أنه لم يعد ينفح حيث يشاء، وإنما وفق ما تحدده الاجراءات. هكذا يبدو أن التدقيق في الاجراءات يضمن عدم تسلل قدس يتبليس مظهر القدسية في صور «المجاعة المقدسة»، وبالتالي يضمن تجنينا للظلال الشيطانية، تماماً كما نصل إلى اليقين عبر القواعد التي يرسمها هابرماس^(*)، حيث أنه بعد عملية إسقاط نهاية لا يمكن لأي منظر للشقاقي، وأي مؤمن بالتعددية^(**)، وأي معتقد لذهب البنائية^(***)، وخاصة أي فنان أن يوجد ضمن حلقه الذين يتواصلون بطريقة عقلانية حقة⁽¹⁾.

إلا أنه ما من شك في أن صورة محامي الشيطان قد تحررت في مطلع القرون الحديثة من ترسانتها الرومانية، لتتحول رمزاً للاعتراض المفید. وكما أنه في دعوى التقديس، لم يكن محامي الشيطان أية مهمة سوى التأكيد الإيجابي، وبشكل بارع، على القرار النهائي، فإن الاعتراض السلبي الحديث كان عليه بالتأكيد أن يبرهن أنه جزء من هذه القوة المستخدمة في ألمانيا حتى وقت قريب، والتي تريد دائمًا الشر، ولكنها دائمًا تتبع الخير. وقد اقتنع بهذا المنطق أحد الكهنة الألمان في الرهبنة الفرنسيسكانية، إلى درجة أنه في العام 1960

^(*) Jürgen HABERMAS: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني ولد عام 1929. درس الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعتي هايدلبرغ وفرانكفورت. عارض الرؤوسية بقوه ورأى أن مهمة الفلسفة تكمن في المحافظة على إمكانية خطاب عقلاني تستحبه دونه اليمقراطية. من أهم مؤلفاته: «النظرة والممارسة» (1963)، «التفقة والعلم من حيث ما يبديه وجهاً»، «وجوه فلسفية وسياسية» (1971). صدر له عن دار النهار مجموعة مقالات بعنوان «الحداثة وخطابها السياسي» (2002) (المترجم).

^(**) Pluralismus (التعددية): مذهب فلسفى يرى أن الكائنات التي تكون العالم هي كائنات متعددة، فردية، مستقلة، ولا يجوز اعتبارها كائنات متجزأة أو ظواهر لحقيقة واحدة وملائكة (المترجم).

^(***) Constructivismus (البنائية): نظرية جالية ظهرت مطلع القرن العشرين تُحلّل في موضع النحت التقليدي تحتا مفهوماً مكثفناً يتشابك من الخطوط والسطح (المترجم).

⁽¹⁾ انظر Niklas LUHMANN, «Ich sehe nicht, was du nicht sieht», *Soziologische Aufklärung*, 5, Konstruktive Perspektiven, Opladen, 193, pp. 228-234.

يرتكز لورمان على الالتسام البنوي للنظرية التقنية والإجماع الذي تستوجه، كونها مستمدّة من مفهوم باللحقيقة الواحدة والمطلقة.

وأنباء انعقاد المجمع الكنسي في الكرسي الروسي، طالب بإقامة دعوى اعلان قداسة يهودا الاسخريوطى الذى لولا خيانته الأمينة لم يتعرض المسيح للآلام وللصلب. أنها مطالبة لم نعرف إن كانت قد حققت هدفها. هذه الرغبة لم تكن لتلاقي آذاناً صاغية في روما، إلا إذا أعمد الفاتيكان إلى اختيار هيغل أو شيلنگ (Schelling) أو سولوفيف (Soloviev) كفلسفة رسميين لديه، وبالتالي إذا تم اعتبارهم المساعدين للقديس توما الأكونيني. إلا أنه كما نعلم، مال الكرسي الروسي بالتجاه هوسرل (Husserl).

الإنسان منها

لا حاجة للكثير من الجهد لإبراز معقولية السبب الذي يدفعني الآن لكي أستل نموذج محامي الشيطان من مصدره التاريخي، فأعيد تحديد ملامحه وأجعله يلعب دوراً في مشاكل مختلف من حيث الإطار والجوهر والبعد التاريخي. والموضوع هنا يناقض إجراءات التقديس، أي أن الأمر يتعلق بإجراءات الاتهام المتهادية ضد سلالة آدم بمجملها، وهي إجراءات يجد المعنيون بإشكالياتها أنفسهم وقد وضعوا منذ الأزل في خانة المتهمين بذنب ثقيلة. إن المسار الذي يعنينا في تاريخ الفكر المسيحي الغربي هو بكل بساطة ذاك الذي اعتمدته الفلسفات المسيحية للقديس بولس، وبصورة خاصة للقديس أغسطينوس، لمقاطعة الإنسان ومسبيه الأعلى، أي الشيطان، من خلال وصف البشر كسلالة مخلوقات وقعت مباشرة بعد خلقها تحت وطأة الخطيئة *peccatum originale*.

أود أن أوّل دلالة هي التي تهم قبل كل شيء في عبارة الخطيئة الأصلية، لأن اعتبار الناس كمخلوقات معرّضة للخطأ، أو أنها تحمل في داخلها، إذا أردنا، قابلية لارتكاب الخطيئة وللتتجاوز الظرف للقواعد السلوكية أو التمرد عليها، فهذه ملاحظة جد انتيادية إذا لم نرافق بكلمة أصلية فكرة مفادها أنه منذ الأصل هناك علة وراثية، بل ميتافيزيقية تبثم على صدر البشرية. منذ

زمن القديس أغسطينوس (Augustin) تميّز了 النّظرّة إلى وجود الشّرّ والألم بميلٍ متشدّد نحو الإفراط في تحرير الكائن البشري. وإذا كان علينا أن نضيف سبباً آخر إلى الأسباب المعرفة التي بررت ابتعاد الحداثة عن الفكر التقليدي لأوروبا القديمة، فهذا السبب الذي لا يُذكر كثيراً مع أنه حقاً يتمثّل في أن عصر التنوير -هذا هو الأسم الذي يطلق عليه منذ القرن الثامن عشر- جهد لتنظيم استفتاء دائم لصالح تبرة الكائن البشري، أو انه على الأقل كان في أساس إطلاق حملة جمع تواقيع توأصلت عبر الأجيال تهدف إلى إجراء اقتراع جديد حول مسألة اعتبار الكائن البشري مذنبًا منذ الأساس؛ هذه الحملة يمكن أن نرى تجسيدها في المؤلفات الكثيرة لفكري الحداثة، والتي تدور حول النقد الأخلاقي، ومن بين هؤلاء المفكرين أسماء بغاية التنوع مثل موتنافي وسيروان (Cioran) وباكون (Bacon) ولو همان (Luhmann).

في البنية المنطقية الأساسية لأوروبا القديمة، ليس الشّيطان إذن هو الذي يحتاج من يدافع عنه أثناء الدّعوى، وإنما الكائن البشري هو من يلزم مجامع لمواجهة هذا العبء الثقيل للذنب الذي أرهق به كفيفه متهومه المسيحيون، من القديس بولس والقديس أغسطينوس إلى باسكال (Pascal) ودوستويفسكي (Dostoïevski)، ومن ثم لوفيناس (Levinas) منذ وقت ليس بعيد.

في هذا الطور من المسألة، من المفيد أن نذكر بالصياغات التي فسر ووصف بها القديس أغسطينوس بشكل لا يقبل المراجعة وضعية الإنسانية الساقطة. هذه الصياغات كانت المدخل إلى إشكالية، وأوصلتنا إلى المقاربات الأولى التي لم تلقَ جواباً إلا حين بلغنا قمة الحداثة، حين برزت مجدداً مسألة التأكيد إن كانت الأنانية égocentrisme مفيدة أو سيئة للإنسان وللنظام.

لقد أدرك القديس أغسطينوس الأهمية الاستراتيجية لفهم الخطّيطة من أجل استقرار العالم الكاثوليكي في مواجهة مذهب الرببة القديم scepticisme، وبالتالي قام، وبحنكة كبيرة، باستنتاج انطولوجي حدد

من خالله «ما ليس مصدره الله»، و «ما يُبعد عن الله». من هنا فإنه ليس من السهل أن تستشف في هذا العالم الذي خلقه الله، والمتميّز بصورة عامة بأنه خلق جيداً، منطلقاً للتميز القاطع. لكن من المؤكّد أنه علينا أن نجد عصب هذا التفريق لدى الإنسان، والإنسان وحده. من المؤكّد كذلك في الوقت الحاضر انه مع تكرار كلمة خطيبة التي عوّدنا عليها التقليد الديني، لا نضيف شيئاً إلى فهم الواقع الذي نحن بصدده. المطلوب بالأحرى أن نفهم ظروف إمكانية الوقوف بوجه القانون الإلهي، وأن نبين ضمن هذه الظروف الدوافع الميتافيزيقية الأساسية للانحراف نحو الخطيبة. هنا يتقارب التحليل الأغوصطياني من بعض المقولات الحديثة، لأنّه يتوصّل إلى نوع من التشخيص في العمق لتركيبات الذاتية الإنسانية المصابة بالفساد يلتقي مع ما نسمعه اليوم من تأكيدات مكررة على لسان فلاسفة الحوار ذوي النحو البروتستانتي والكاثوليكي واليهودي ودعاة التحليل النفسي، كما نسمعه في الخطابات التبريرية التي يلجأ إليها الطب النفسي الأنثربولوجي.

تحليل لذاتية ساقطة

بها أن صورة الذاتية الساقطة تمثل بالذاتية الشيطانية، يكفي أن نبدأ مع عنصر النفي الأول ونرصده من خلال انتصاراته عن الذات الإلهية. بهذا نحصل على الاستنتاج الميتافيزيقي للخارجية^(٤). نحن أمام ملحم أسطوري ترسم فيه ريشة العالم الآخر مختلف التاريخ في هذا العالم. إن شيطان القديس أغوصطيونس الذي يمثل نوعاً من الرمز للاعتراض، على مستوى يقع ما دون المبدأ، لا يدعى وجود دوافع خارجية لتمرده ضد الأصل، وهذا هو الأمر الوحيد المؤكّد. انه يرى أن كل ما هو ضروري للأصل موجود فيه هو، أو بصورة أدق في طاقته على التحرر، وهي الموهبة الأهم لديه، والتي بفضلها يستطيع أن يسخر من أسطورة الخلق الإلهي من العدم، فيقول «لا»

^(٤) أي ما يوجد بذاته (المترجم).

يُفعل إرادي غير معلم. لا نستطيع إذن أن نسأل هنا لماذا، ولا من أين يستمد هذا الفعل الإرادي السيء. انه يريد ما يحلو له، ولا شيء أكثر. ان إرادة - أو بعبارات تنتهي أكثر إلى الحداثة -، ان رغبة المتمرد توجه إلى ذاتها وليس إلى الآخر الموجود انطلاقاً وأخلاقياً أمامه أو قبله. انه يبدأ بنفسه بشكل حرّ ودون إكراه، وعليها أن تحمله هو وحده وإلى الأبد عملية التفروج على الانظام. هذا الفعل بأن نبدأ من ذاتنا، - بالرغم من أنه كان يجب احترام عملية بدهية تكون أقدم وأجدر من منظور القديس أغسطينوس وكل المحافظين من بعده -، يشكل انطلاقاً الخطيرة وعبادة الذات. ان الخطيرة هي عملية دمجية يتداخل فيها بقوة الأصل والاعتراض عليه. فارتکاب الخطيرة في نهاية المطاف هو أن نبدأ بها لا يجب أن نبدأ فيه، حتى ولو بدا الأمر فقط على انه امتداد.

هكذا فإن الشيطان يكون النموذج الذي شُجب في أوروبا طيلة آلاف من السنين لكونه يمثل الأنوية المؤسفة، والتجربة التي لا يستطيع الناس مقاومتها، بل أكثر من ذلك، يمثل كل ما اعتُبر عاهةً أصليةً تولد مع الإنسان. ويشير أغسطينوس إلى أنه من وراء هذا الخيار الشيطاني، يجب لا نفترض وجود ضغوطات خارجية، أو بالأخص مبادئ تنافسية. فالشيطان ليس تابعاً لإله آخر سيء. وليس عليه بالإضافة إلى ذلك أن يستند في دفاعه من أجل تبرير انطوائيته، على حقه في أن يفترض بأنه يتحدر من أم مازومة. لا يحتاج الشيطان إلى طفولة تعيسة ليكون عقله شريراً إلى أقصى حد. ما يهمه هو العصيان بحد ذاته. انه يتلف أو ينسحب مستخدماً المراوغة في هذه المواجهة مع الله الكلي القدرة. انه يريد المراوغة بحد ذاتها. وهو انطلاقاً من الحرية غير المأهولة فقط يقوم بالاتفاق على كل ما يمثل النظام والعائق الإلهي. انه يحقق ذاته بمقدراته على المكابرة، وعن طريق هذا التصرف ينشأ الشر ويتجسد بالإرادة المتمردة. وما يبدأ، بالتعبير الأفلاطوني، على أنه شر خاص malum يتكلّف، بعبارات مسيحية، في «ذات» ego الشيطان ليتحول privativum

إلى مجال خاص به، ينبع بالذكر، ويتميز بانطوانية لا شفاء منها. إن دائرة الشر المفتعلة حوله ترمي إلى الانغلاق المظومي. هكذا يتحول الشيطان، سيد العالم، إلى سيد الأنوية.

ومن وجهة نظر لاحقة، ربما تكون أقل سذاجة، تُرَانا مُلزَمِين بِأن نصيف أنه خلف هذا التوصيف تتخلّى انطلاقاً منطقية لو أوضحتهابطل بالتأكيد كل هذا التحليل. بموجب مقارفة مدمّرة، تبقى الحرية مرتبطة برغبة ملحة في الارتهان والاستبعاد، بحيث أن الإنسان - مثل الشيطان حاميه الأسطوري - سيرتكب الخطأ حكماً لو استعمل حريته، وإلا عليه أن يقرّر عدم استعمال الحرية. لكن الحرية تؤدي إلى وضع الذات في حالة عصيان، وإلى اتخاذ القرار بالتحرر الوجودي للذات، ويمكن القول كذلك أنها تؤدي إلىأخذ المسافة إلى المقاومة. وفق هذا التحليل، يتربّ على العصيانأخذ المسافة التي تتبع لوحدها الحفاظ على الوحدة بين الخالق والخليقة.

من أجل تحرير شيطاني للإنسان

تصبح المسافة في هذه الحال كالولد «المسبّب للمشاكل» بالنسبة للميتافيزيقيا الكلاسيكية. حتى هذا التاريخ لم يتمكن أية نظرية للارتهان من أن تتخلّى عن «دافع الخطيئة» الذي يتمثّل بأخذ المسافة عن الوحدة الأصلية المتفاق عليها. ولكن حين نفكّر على هذا النحو فإننا نسقط واقعاً بسيطاً : التغرب عن الآخر لا يكون في أغلب الأحيان بفعل مأساة الافتراق. وهو لا يرتكز على أثر أحدّته صدمة نفسية. التغرب حالة موجودة في الأساس، طبيعية وليس آثيمّة، بين أفراد لم يكونوا أبداً ولا في أي مكان موحدين ثم التقوا صدفة. وحدّها الفكرة المسبقة الميتافيزيقية حول الوحدة تدفعنا للنظر إلى التغرب على أنه ارتهان، وبالتالي فهي تسلب مجتمع الناس كرامتهم الأنطولوجية، لتذهب معها براءتهم الفعلية.

أما بالنسبة لتوجه المخلوق نحو داخله ليتحرّر من مواجهة الخالق،

فإن أغوسطينوس يضع حداً تقنياً يحمل دلالة من terminus technicus في الناحية الحركية والأخلاقية، ويتمثل بالتحول نحو الذات incurvatio in se ipso الذي هو موضع نقد في كل مكان يتجاهل فيه الناس قاعدة الافتتاح extraversion أي هذا الاستعداد الفكري الذي وجهته الخارج، فيهتمون بذواتهم قبل الاهتمام بعلاقتهم بالآخرين. التحول نحو الذات لا يؤشر فقط لما نعتبره حالياً عملية ارتكاب الخطيئة والتي نصفها بأنها «قطع التواصل» مع الآخر الذي يسعى للتحادث معنا أو يطلب ذلك، وإنما ترتبط بالتشبّث بمحضلة طرح مغلوط للمعنى الأخلاقي لا يستطيع الشخص، ولو بارادة حسنة، أن يقوم بتعويضه. إذا كان أغوسطينوس قد ادرس ظاهرة معالجة الذات يقدم تشخيصاً قائماً عن الوضعية البشرية بعد سقوطها، وإذا كنا في تفحصنا للكائن البشري ولسبيل خلاصه نتوصل إلى خلاصة متشائمة، فذاك لأنَّه يفسر السقوط على أنه تحول -«أنْ نسقط» يوازي «أنْ تحول»- والتحول يعتبر موقفاً مغلطاً ولا إمكانية للرجوع عنه. بعد الخطيئة التصرّف البشري -بوصفهم ينحدرون من آدم ومن الشيطان- بمصيرتهم، ولم يعودوا أحراراً في القيام بتحول ممكوس عبر وسائلهم الخاصة، من أجل إحياء الاتفاق الذي تم تضليله مع الوجود الكلي ومبدأ الذاتي المتمثل بالإله المahan. لقد أفسدوا أو «أنطرووا على أنفسهم» بطريقة غير قابلة للتحويل وأصبحوا بالتالي مرتبطين بمبادرة تصدر عن الطرف الآخر.

هذه المبادرة تعبر عن نفسها منذ زمن تحت اسم «النعمة». إن هذا المصطلح يعني إشارة عن عملية تصحيح «التحول نحو الذات»، وهي مهمة لا يستطيع القيام بها إلا الآخر وحده. أقترح إذن كمحفز للافتتاح على الآخر شخص محامي الشيطان *advocatus diaboli* الذي يتخد شكل المثقف الحديث، والذي يقدم نفسه ودون أن يعرف ذلك هو نفسه في أغلب الأحيان، كمحام عن الذاتية التي لم تخلص أو تتحرر من الآخر. فعل محامي الشيطان الحديث هذا، تقع مهمة إراحة الإنسان من جمل الخطيئة المسيحية الثقيل، والدفاع في النهاية عن الأنوية والتمرد، فيوسّع مكاناً في الخطاب الإنساني لمبدأ المسافة -وهي في نهاية الأمر المدى الحقيقي للشيطان.

المشروع الكوني وتعدد التراثات

بول ريكور

على السؤال «القيم إلى أين؟»، أجب في البدء أن مسؤولية المثقفين لا تكمن في استباق تطورات تخضع لظروف متعددة خالية من الوضوح، وإنما في لعب دور «المدرب العام» معأخذ المسافة عن أهل السياسة وخبراء الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، علينا وعلى المستوى العالمي، أن نضع أنفسنا في خدمة الجمهور العريض، آخذين بعين الاعتبار أننا لسنا سوى أقلية. ويتم ذلك قبل كل شيء برفض الأفكار المسبقة التي تقف عائقاً في وجه تجدد تراثاتنا الثقافية التي لا ينضب معينها.

أنصاف الحقائق في الخطاب الثقافي

أصوغ مطاببي الأول الملح على الشكل التالي: لا يجب تحويل العلاقات بين الثقافات من خلال مصطلحات «الحدود»، وإنما من خلال مصطلحات التأثيرات المتداخلة بين مراكز لا يقييم إشعاعها وزناً للحدود. ما من شك في أن الحدود تحفظ بدور لا يمكن تخطيده في عصر الدول-الأمم التي ما تزال تعتبر كيانات سياسية عالية المكانة تعرف بها المنظمات التابعة للأمم المتحدة وحدها. ان الحدود بالفعل ترسم حد سيادة الدول وصلاحيتها في إقامة العدل

ومدى قوتها العسكرية. في المقابل، تستحق المراكز الثقافية المنتشرة في العالم اسم «نواة» نظراً لأن التأثير الذي تمارسه في الخارج هو تأثير إشعاعي؛ إنه تأثير النور الذي يتوقف فعل شعاعه على قدرة التلقى لدى المراكز الأخرى، كما على طاقة مصدره على التأثير. أني أرى خارطة العالم الثقافية أشبه بداخل إشعاعات تشكل شبكات متراصة الخيوط. أعطي مثلاً على ذلك: إن روسيا اليوم حدوداً مع كل جيرانها؛ لكن روسيا لا تعتبر جزءاً من المؤسسات السياسية لأوروبا الموحدة، بالرغم من تنوع العلاقات السياسية والتجارية والسياسية المختلفة. مع هذه المجموعة التي هي بطور الترسخ والتتوسيع. لكن مصادفات السياسة لم تمنع إشعاع بوشكين (Pouchkine) وتولstoi (Tolstoi) ودوستوفسكي وسوبلجنسين (Soljenitsyne)، والموسيقيين ومصممي خطوط الرقص، من تخطي حاجز الحدود السياسية. هذا هو المثل الذي أقدمه لأظهر للعيان تقاطع مصادر النور التي تتد على مساحة الكوكب بأسره.

هناك فتح آخر تصبّه فكرة الهوية الجماعية، سواء كان مصدرها دولة أو جماعة. فغريزة الأمان تتحول إلى إرجاع الهوية إلى سمات ثابتة ذات طبيعة أصلية أو جوهرية. إن الهوية هي ذات طبيعة تاريخية بالأساس، لكن ذلك لا يعني أنها متروكة لمصادفات الزمن، وأنها واهية وواهمة. أن نتعتها بـ«التاريخية» يعني أن شخصها بنمط تبدل يتيح التجمع والتراكم والمعقولية على صعيد السرد. إن الحبكة في سياق السرد تحول تنوع الأحداث، وتعدد الأشخاص، وتدخل المصادرات والمسيريات المتضاربة والتوايا والمشاريع، إلى وحدة معنى لا تستقيم إلا بفعل معقولية الموضوع الذي نسرده. بهذا الخصوص أنكلم عن «الهوية السردية». أما الوجه الآخر فيتمثل بالإسقاط في المستقبل، وهو ما أضنه تحت عنوان «الوعد». إطلاق الوعود هو أمر سهل، أما الوفاء بها فهو إعطاء الهوية صوناً - «أساً صون» يقول أحد الشعارات الوطنية^(١). إن

^(١) الشعار الوطني هولندا.

المهوية النابعة من الدمج بين السرد والوعد تنجو من فخ التكرار وما يحمل من غطرسة ومن إذلال كذلك. حينها لا يقع الجهر بالمهوية فريسة حيل النسيان من قبل المعينين، ولا فريسة تصنّع التكرار وما له من تذكرة مفروضة. هذه الإشارة تنطبق بشكل خاص على إحياء ذكرى أحداث تأسيسية لجماعة تاريخية. إنها المناسبة المثل للجهر بهوية ثابتة إلى الأبد. يجب أن نتعلم كيف نسرد الأحداث نفسها بصورة مغايرة، تبعاً لمشاريع جديدة تساهمن في تجديد تفسيرها. لا بد أن نتعلم كذلك كيف ندع الآخرين يخبروننا عن تاريخنا، خاصة حين يصادف أن يكون إذلال البعض متلازماً مع عزّ الآخرين. يمكن في هذا الصدد أن نتكلّم على عمل للذاكرة يكون في موقع وسيط ما بين النسيان والتكرار.

وفي كلامنا الآن على القيم الأخلاقية والروحية التي يُعبر عنها بمقتضيات الحقيقة، يجب العزوف عن نوع من الشمولية الكونية لا يكون قد خضع لمصافة الموربة السردية وال وعد المستقبلي. إن الشمولية الوحيدة التي تستحق أن يُشار إليها لا يمكن التوصل إليها إلا عبر أفق التبادلات بين التراثات الدلالية المتكررة والمتقدمة عبر قنوات اللغات الطبيعية، التي تخضع بدورها إلى حتمية التعدد الإنساني. يمكن أن يقال الكثير عن تبدل آفاق القيم داخل ثقافة معينة. إنها لا تتطور جيّعاً بنفس الإيقاع. وافي أشبّهها بملامح مناظر طبيعية نشاهدتها من قطار يسير بسرعة فتراءى لنا وفق سرعات متبدلة تبعاً لتسريح النظر الذي يتنتقل من المشاهد الأمامية إلى مدى متوسط أو يتوقف على المشاهد الخلفية التي تبدو كأنها ثابتة قياساً على تلك التي تم بصورة أسرع. إننا نخطيء كثيراً في تقدير التغيرات التي تطال القيم الأخلاقية داخل الثقافة ذاتها، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الفروقات في الإيقاع الزمني لهذه التغيرات التي تتم في مدى قصير أو متوسط أو بعيد. وإذا أحذنا مثلاً من الغرب، فإن التقليبات التي تكتنف المسألة الزوجية لا يجب أن تحجب م坦ة الرابط العائلي -حتى الذي يتم إعادة تكوينه-، ولا بالطبع استمرار المنوعات الأساسية

كتحرير ارتکاب السفاح وإدانة المتاجرة الجنسية بالأطفال، ولا أن تحجب التأكيد على حماية وحب الأطفال. والأمر ينطبق على مطلب حرية العدالة الذي لا يزال قائماً عبر العصور بالرغم من تنوع النزاعات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

معجزة الترجمة

هذه الملاحظات التي لاتتعلق حتى الآن إلا بتحولات المجموعات الثقافية البعيدة المدى يمكن أن تطبق على المقارنة بين مناطق ثقافية، شرط أن نضيف عملاً ذكرناه في ما سبق حول تداخل الإشعاعات بين مراكز ثقافية متباعدة. هذه الإضافة تمثل بدور الترجمة الذي يرتبط بشكل قاطع بظاهرة التعدد الإنساني التي يتعدّر إنكارها، مع كل ما تحمله من مظاهر التشتت والغموض التي تعبر عنها أسطورة بابل. نحن الآن «ما بعد بابل» وفق عنوان شهير^(١). ان الترجمة لا تقتصر على تقنية يمارسها بشكل طبيعي الرحال والتجار والسفراء والمهربون والخونة، ومن ثم المترجمون الذين حولوها إلى مجال مهني متخصص. إنها تشكل نموذجاً لكل أنواع التبادلات، ليس فقط من لغة إلى لغة، وإنما من ثقافة إلى ثقافة. ان الطريق مقلولة من ناحية القيم الشمولية المجردة المنفصلة عن التاريخ الثقافي للمجموعات الواقعية. لكنها تنفتح من ناحية القيم الشمولية المحسوسة الناجمة عن الترجمة. الأمر الأول بالفعل هو أنه لا توجد لغة شمولية، وإنما لغات نسمّيها طبيعية في مواجهة اللغات المصطنعة. وحتى لو كان باستطاعتنا - كما حاول ليبينز - أن نكتب بلغة اصطناعية لا يتكلّمها أحد، فإن الهوة ستبقى سحيقة بينها وبين اللغات الطبيعية المستخدمة مع كل ما تحمل من تقييدات وإبهام، ولكنها تحمل أيضاً مقدرتها على الابتکار التي لا يمكن الحد منها. من حيث المبدأ، ان كل متكلم

^(١) انظر كتاب جورج شتاينر «ما بعد بابل»

Cf. George STEINER, *Après Babel*, trad. L. Lozinger et P.E. Dauzat, Paris, Albin Michel, 1998.

للغة معينة هي لغة الأم مخول لتعلم لغة أخرى، وبالتالي لاعتبار لغته كواحدة من بين لغات أخرى؛ وإذا ما أخذنا انعكاس ذلك على لغته الأصلية، فإنه قد يصبح قادراً على أن يتصور أن ما يقوله بلغته يُعبر عنه بشكل مغاير في لغة أخرى، وإن هذه اللغات تقول شيئاً آخر عن الذي اعتاد قوله في لسان قومه. إن معجزة الترجمة تكمن في خلق هوية مفترضة يمكن فيها للمعنى -ويسبب عجزه عن أن يكون مطابقاً، لعدم وجود مصطلح ثالث للمقارنة بين اللغتين- أن يدعى أنه مواز للمعنى الأساسي. حينها يمكن للترجمة، وخاصة لإعادة الترجمة، أن تؤكد وحدتها هذه الموازاة. ما من شك في أن آية ترجمة لا تكرر الأصل، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نترجم دائماً أو على الأقل أن نبدأ بالترجمة. إن الافتراض المسبق هو أن اللغات ليست بغيرية الواحدة عن الأخرى إلى حد أن تكون مستعصية على الترجمة بشكل جذري، حتى لو لم يكن باستطاعتنا أن نكتشف هذا العمق المشترك بينها إلا إذا قمنا بعملية الترجمة وما تحمله من خطر خيانة المصدررين المتحججين باللغة الأجنبية واللغة الحاضنة. لم تكن الترجمة قائمة دائمًا فحسب، وإنما هناك ثقافات جديدة نشأت من هذا النوع من التهجين الذي تحدثه الترجمة على مستوى هذا الكم المتنوع من النصوص: ترجمة التوراة من العبرية إلى اليونانية، ومن اليونانية إلى اللاتينية، ومن اللاتينية إلى اللغات المحلية؛ وفي الشطر الآخر من العالم، ترجمة النصوص البوذية من السنسكريتية إلى الصينية، أو كذلك إلى الكورية واليابانية.

أني أنحو بالتفكير إلى ظاهرة من هذا النوع حين أعرض للتبادرات بين التراثات الثقافية والروحية التي تفتشر اليوم عن لغة مشتركة. هذه اللغة المشتركة لا يمكنها أن تكون مشابهة للغات الاصطناعية التي اخترعت في القرن الثامن عشر. وإذا لم تحدث تهجينات مشابهة للتي ذكرناها آنفًا، فإن ما يحدث داخل كل لغة، -بالأخص حين ننهل من الكثر الذي لم يستمر استهاراً كافياً والمتمثل بالتعابير الشعبية في اللغة المتلقية-، هو أننا نلجم ويتحول داخلي في لغتنا إلى قول أشياء تُستخدم أصلاً في مكان آخر. هذا

العمل الدؤوب لكل لغة على نفسها هو المؤذن بتحولات مستقبلية أكثر من الترجمات الرسمية التي غالباً ما ننسخها عن نموذج لغة مسيطرة، نجهد في التفتیش عما يوازيه في الثقافات الأخرى. وإذا كان كبار المفكرين لثقافة معينة يعتقدون جدياً بأن هذه الثقافة قادرة على نقل قيم شمولية لآخرين، فإن عليهم أن يتقبلوا أنها قيم شمولية مفترضة، تفتقر عمن يصادق عليها ويتبناها ويعتمدها ويعترف بها. إن عمل الترجمة هو الذي يدعم هذه الأبحاث حول القيم الشمولية المحسوسة التي يحدّدها التاريخ، بالإضافة إلى النظرة النقدية إلى التاريخ. يقين واحد يكفي: لا يكون هناك ما يستحيل ترجمته بالطلاق، وأن تتوصل الترجمة، بالرغم من نقصها، إلى أن تقييم تشابهاً حيث كان يُظن بأن لا مكان إلا للتلعبيّة. ففي إطار هذا التشابه الذي يُتجه عمل الترجمة، يتصالح «المشروع الشمولي الكوني» مع «تعدد التراثات».

فعل حداد

اسمحوا لي أن أضيف لمسة على هذه اللوحة التي تبين الطرق المقطوعة والطرق السالكة. لا يجب أن نعتقد بأن ثراثتنا الثقافية لا تتكون إلا من المكتسبات المتراءكة؛ علينا أن نفكّر أيضاً بلغة الخسارة. إن عمل الذاكرة لا يتحقق دون فعل حداد لا بد أن يؤثر على الجهود التي نبذلها لنخبر بصورة مغايرة قصص حياتنا، سواء أكانت فردية أم جماعية، وبالاخص الأحداث المؤسسة لتقالييدنا. فما من بلد إلا وعاني في وقت من الأوقات من خسارة جزء من أرضيه، أو شعبه، أو تأثيره، أو احترامه، أو مصداقيته. والقرن العشرون الأوروبي يقتسوّي بفرض عليناأخذ هذه الملحوظة بعين الاعتبار. يجب أن نتعلم دائمًا ومجددًا القدرة على الحداد.

يجب أن نقبل بأن هناك ما لا نُفكّر رموزه في قصص حياتنا، وما لا يمكن حلّه في خلافاتنا، وما لا يعراض في الخسائر التي منينا بها؛ فحين نقبل هذه الحصة من الآسي، باستطاعتنا أن نستسلم بذكرة مطمئنة إلى الإشعاعات المتداخلة بين مراكز الثقافة المترفة، وإلى إعادة تفسير متبادلة لتواريخنا، والتي جهد لن ينتهي أبداً لترجمة ثقافة إلى ثقافة أخرى.

III

قيم جدية أم قيم عابثة؟

ان الشكوى الموجهة حالياً ضد القيم تتخذ أشكالاً عدة: لقد تم إسقاط الماهلة التي تحيط بها، والنظر إليها على أنها نسبية، والحط من قدرها. لكنها اهتمت خاصة بالعرضية والتبدل، بل بالتحول. ويدو أن على مفهوم التقلب هذا أن يقضى على أي أساس للقيم. لكن المفارقة هي في أن مفهوم القيم يزداد حضوراً في خطاباتنا، وهو على ما يبدو مثقل بالمعانٍ أكثر فأكثر. كيف يمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين المتباينين؟

ادغار موران يدافع عن التعقيد الأخلاقي، ويدرك في هذا المجال بضرورة الاعتراف في أي عمل نقوم به بأهمية التباينات التي تظهر بين نظم القيم المختلفة، وكذلك بين مجالات شديدة التنوع، كالعلم والأخلاق والسياسة. محمد أركون يذكر بأنه من غير المقبول أن ينحصر هذا النقاش في الإطار التاريخي للفكر الفلسفـي والأخلاقي للغرب. وهو إذ يفضل على التمييز المشبوه بين القيم الجدية والقيم التافهة، فكرة النشوء المدمر للقيم، فإنه يسعى لإعادة تحديد الأدوار التي يلعبها على التوالي الدين والعلوم الاجتماعية في تكوين ذاكراتنا الجماعية.

جان-جوزف غو يقدم في النهاية إضافة على النسبة التي تعتبر حالياً فكرة القيم عبر مقارنة بين إنسان عصر التنوير والإنسان الحديث الذي يسعى

القيم إلى أين؟

لإثبات حرية بحركات إيداعية أقرب ما تكون إلى الجمالية. بالنسبة إليه، يجب أن يُنظر إلى العلاقة الحديثة بالقيم والتي يخشى منها عدم الاستقرار وعبيبة كبيرة، على أنها بالرغم من كل شيء أحد أشكال حريتها.

1

من أجل نشأة مخزية للقيم

محمد أركون

ان المقولات التاريخية الأسطورية التي صيغت منذ القرن التاسع عشر من أجل إثبات تقدم الغرب وتفوقه إزاء المناطق الأخرى من العالم، لا تزال تحافظ على استمراريتها بأشكال متسترة نسبياً، حتى بعد ما سُمّي بتصفية الاستعمار. ان دراسة تاريخية جنيدولوجية *généalogique* لأحداث 11 سبتمبر، استناداً إلى نقد نيشه الراديکالي للقيم^(٤)، قد تبين المسالك الخفية التي قادت هذا الخلط المشحون إيديولوجياً - وهو مكون من مجموعة لا تنتمي إلى أرض واحدة، ولا انتهاء وطني محدد لها، ولا ذاكرة تاريخية تربطها - إلى التحلق حول «المرشد» المقاتل بن لادن، وإلى القيام بعمل قيامي يصب في الصميم مسألة القيم التي لم تُطرح بشكل ملائم في أي من التراثات الفكرية الكبرى الحية إلى يومنا وتنافس فيما بينها حول موضوع القيم «الصحيح» والقيم «المغلوطة». ولكن قضية القيم، قد طرحت بشكل سيء، واستغلت كمادة هجومية وإيديولوجية، - ولكننيأشدد، لا من المنظور الجنيدولوجي المدمر من وجهة نظر نيشه الفلسفية -

^(٤) نشر نيشه عام 1887 كتاب «أصل الأخلاق وفصلها» (أو «جيـالوجـيا الـاخـلـاقـية» أو «نسب الـاخـلـاقـ») الذي يهدف في الـتدـمـيرـ الأخـلـاقـيـةـ القـدـيمـةـ، وـتـمـيـدـ الطـرـيقـ لـأـخـلـاقـ إـلـاـسـانـ الـأـعـلـىـ (الـمـرـجـمـ).

فإنها تحولت أكثر من أي وقت مضى إلى موضوعة سياسية تهدف إلى إضفاء شرعية على ما يسميه «الغرب» العلاني «الحرب العادلة»، وما يُطلق عليه اسم «الجهاد» في الفورة الإيديولوجية لـنـادـنـ الـتيـ تـعـظـيـ بـتـأـيـيدـ وـاسـعـ فيـ المـخـيلـةـ الـإـسـلامـيـةـ.ـ لقدـ بيـتـتـ فيـ مـكـانـ آـخـرـ أنـ المـفـهـومـيـنـ يـتـطـابـقـانـ بشـكـلـ كـامـلـ،ـ لـجـهـةـ إـعـطـائـهـاـ شـرـعـيـةـ لـلـعـنـفـ الـحـرـبـ،ـ كـمـ لـجـهـةـ النـشـأـةـ التـارـيخـيـةـ لـبـنـيـتـهـاـ الـلاـهـوـتـيـةـ،ـ مـنـذـ الـقـدـيسـ أـغـوـسـطـيـنـوـسـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـسـيـحـيـنـ،ـ وـمـنـذـ أـيـامـ الـفـقـهـاءـ مـاـ بـيـنـ الـقـرـنـيـنـ السـابـعـ وـالـعاـشـرـ لـلـمـسـلـمـيـنـ.

أبعاد تاريخية

بعد من المدى المتوسطي حيث يتقابل المسيحية والإسلام ولاحقاً اليهودية منذ قرون باسم «القيم» التي يترك شأن إدارتها إلى السلطات الدينية المتحالفـةـ معـ السـلـطـاتـ السـيـاسـيـةـ،ـ سـأـوـسـعـ الـيـوـمـ النـقـاشـ حولـ الـقـيمـ إـلـىـ كـلـ ثـقـافـاتـ الـعـالـمـ.ـ اـنـيـ أـدـرـكـ اـنـاـ لـاـ نـسـطـطـيـعـ الـقـيـامـ بـكـلـ شـيـءـ وـفـيـ وـقـتـ وـاحـدـ فـيـ جـمـالـ حـيـثـ الـمـسـائلـ الـمـكـبـوـتـةـ فـيـ مـاـ لـاـ يـمـكـنـ التـفـكـيرـ بـهـ وـفـيـ مـاـ لـاـ يـمـكـنـ إـدـرـاكـهـ تـبـدوـ أـكـثـرـ حـيـوـيـةـ وـأـكـثـرـ تـحدـيدـاـ لـلـمـسـتـقـبـلـ مـنـ الـمـسـائـلـ الـمـسـتـهـلـكـةـ فـيـ الـجـدـالـاتـ فـيـ جـمـالـ مـاـ يـمـكـنـ التـفـكـيرـ بـهـ الـسـمـوـحـ،ـ إـمـاـ مـنـ قـبـلـ الـقـيـمـيـنـ عـلـىـ (ـالـقـدـسـ)،ـ وـإـمـاـ مـنـ قـبـلـ (ـالـكـهـانـ الـعـلـانـيـنـ)ـ الـقـيـمـيـنـ عـلـىـ منـطـقـ عـصـرـ التـنـوـيرـ الـمـتـحـالـفـ هوـ بـدـورـهـ مـنـذـ مـعـارـكـ الـأـوـلـىـ مـعـ الـمـسـكـنـ الـجـدـدـ بـالـسـلـطـةـ السـيـاسـيـةـ.ـ هـذـاـ السـبـبـ لـمـ يـتـوقفـ مؤـلـفـ (ـإـنـسـانـيـ،ـ إـنـسـانـيـ جـداـ)ـ (ـ1878ـ)ـ وـ(ـالـعـلـمـ الـفـرـحـ)ـ (ـ1883ـ)ـ وـ(ـفـيـ وـرـاءـ الـخـيـرـ وـالـشـرـ)ـ (ـ1886ـ)ـ عـنـ الـعـلـمـ مـنـ أـجـلـ إـرـسـاءـ عـصـرـ تـنـوـيرـ جـديـدـ).ـ انـ الـصـيـرـ الـذـيـ آـلـ إـلـيـهـ مـشـروعـ نـيـتشـهـ،ـ حـتـىـ فـيـ فـكـرـ الـفـلـسـفـيـ الـغـرـبـيـ،ـ يـبـيـنـ بـوـضـوحـ الـآـلـيـاتـ الـإـيـديـوـلـوـجـيـةـ الـتـيـ اـتـبـعـتـ مـنـ أـجـلـ التـروـيجـ لـعـضـ مـاـ يـمـكـنـ التـفـكـيرـ بـهـ،ـ وـمـنـ أـجـلـ كـبـتـ مـاـ لـاـ يـمـكـنـ التـفـكـيرـ بـهـ مـنـ الـمـوـضـوعـاتـ وـالـمـبـاحـثـ الـمـخـرـجـيـةـ وـالـتـيـ تـهـدـىـ إـلـىـ الـخـرـوجـ مـنـ مـأـرـقـ الـفـكـرـ.ـ لـقـدـ وـعـدـنـاـ عـقـلـ الـعـصـرـ التـنـوـيرـ بـقـيمـ مـسـتـقـبـلـةـ أـكـثـرـ ثـبـاتـاـ وـأـكـثـرـ فـاعـلـيـةـ فـيـ تـحـرـيرـ الـوـضـعـيـةـ الـإـنـسـانـيـةـ.ـ لـكـنـهـ فـيـ الـوـاقـعـ غـلـفـ بـثـيـابـ عـلـانـيـةـ وـعـلـمـيـةـ لـبـ الـمـسـلـمـاتـ

والفرضيات والمواضيعات التاريخية- التجاوزية للميتافيزيقا الكلاسيكية، والتي كان لا بد من انتظار تدخل فلاسفة من أولئك الذين يعدهون النظر بالتوابع النظرية من أمثال ميشال فوكو وجاك دريدا وكلود ليفي- ستروس (C. Lévi-Strauss)، لكي يميطوا اللثام عن التسميات المثالية والحالية، وبالخصوص المضللة لهذه الفرضيات. لقد بين الباحث الأميركي روبير كاغان (Robert Kagan) كيف أنه في الفلك الجيو- تاريخي المتمثل بـ «أوروبا- الغرب» بلأت الدول إلى نظام فكري يقوم على استعمال معيار مزدوج: معيار القيم السياسية والأخلاقية المطبوعة بالمتالية سليلة الميتافيزيقا الكلاسيكية، ومعيار القوة العسكرية والعلمية والتكنولوجية^(١).

أنا ما انتسب أبداً إلى هذا التيار الفكري ذي المصادمين الإسلامية الذي لا ينفك يذكر أوروبا- الغرب بذاته التاريخي فيما يخص الإسهام الفلسفى والعلمي للحضارة الإسلامية من القرن السابع حتى القرن الثالث عشر. هذه الوضعية للفكر هي راديكاليًا تبريرية وإيديولوجية في الوقت ذاته، مما يعني خيانتين كبيرتين للعقل النقي الذي عليه أن يقول كلمته في مسألة القيم.

إني أدعو بوصفي مؤرخاً للفكر الإسلامي إلى إعادة قراءة جنيدولوجية للقيم ليشمل عمل نيته حول المسيحية والفكر اليوناني كامل نظم التفكير والمعتقدات التي تداخلت فيما بينها مدافعة أو فارضة أحقيتها في امتلاك وتلقين الحقيقة الوحيدة الصحيحة والتي لا يمكن تجاوزها، والمبنية أنطولوجياً إما على معطى موحى به، وإما على التنوير الذي يسوسه شرعاً العقل العلماني المنفصل عن آية عقيدة خارجة عنه. إن الخطابات التي تدفقت منذ 11 سبتمبر تبرهن بشكل نافر إلى آية درجة نحن لا نزال جميعاً وفي كل مكان أسرى التقسيمات القديمة للفكر الثنائي، وللتناقضات الضدية، ولعمليات

^(١) الأميركيون هم ملائكة، لكنهم لم يعرفوا أبداً كيف يرثون تلهم من دون الاستعانت بالقوة [...] سيدفع غاري كور عن الفوضى، سوء وغب السكان بذلك أو لا...» (روبير كاغان، جريدة لوموند، 28 يوليو 2002).

القيم إلى أين؟

التقديس والمحث على التجاوز والإقناع بأسقية الجوهر وفرادنته^(٤)، وكل العمليات الموروثة من النظريات اللاهوتية للقرون الوسطى، والتي وجدت امتداداً لها في الميتافيزيقا الكلاسيكية (الأفلاطونية والأرسطوطاليسية)، وحتى في يومنا هذا عبر براغماتية^(٥) ووظيفانية^(٦) وتجريبية الفكر الميرالي المتصر.

كما يبدو جلياً، لستُ أنا من يصفق لعودة العامل الديني أو لعودة الله، أو يشيد بتفرق القيم التي يبجلها الإسلام - علينا دائمًا أن نتساءل أي إسلام؟ - في مواجهة القيم «المادية» لـ«الغرب». إننا نلحظ بكل سهولة وجود حركات فاعلة، سياسية في جوهرها، وايديولوجية في توجهها، وحتى استيهامية في بعض الحالات، تعلن انتسابها ل الإسلام هو في قطيعة تامة مع الإسلام في زمن انتشاره الجغرافي وبنائه الفقهية والتاريخية-الأسطورية حتى القرن الثالث عشر. إن الإسلام الذي يشهده المناضلون على كل مستوى ومن أجل أية قضية منذ السبعينيات -حصل ذلك سابقاً في الثلاثينيات مع إطلاق حركة الإخوان المسلمين- هو محصلة جدلية إيديولوجية في العمق لثلاثة عوامل: أولاً، ضغوط الحداثة الكلاسيكية التي لم تستوعب أبداً، والتي زادت من اتساعها ضغوط العولمة «المتوحشة» منذ «نهاية التاريخ» التي أعلنتها الولايات المتحدة بعد 1990-1989؛ ثانياً، سياسات التقهقر الثقافي والاجتماعي التي فرضها عدد كبير من الأنظمة المسماة وطنية، والتي هي في الواقع كليانية وناهبة لشعوبها؛ ثالثاً، التزايد الديمغرافي غير المسبوق في تاريخ المجتمعات الإنسانية، والذي تتكمل به الأنظمة الناهبة، التي شجعت بروز طبقة طفيلية ومافيات سياسية-مالية.

^(٤) Essentialisme (الجوهرية) هي نظرية فلسفية تفتر أن الجوهر يسبق الوجود، بعكس الوجودية. أما (الجوهرانية) فهي مذهب فلسفى يقول بوجود أشياء قائمة بذاتها (المترجم).

^(٥) Pragmatisme منه布 يرى أن معيار صدق الآراء والأفكار في قيمة نتائجها العملية، فالحقيقة تعرف بنجاحها (المترجم).

^(٦) Fonctionnalisme (الوظيفانية) نظرية تعبير أن مجال أي عمل فني أو تربوي هو في ما يوديه من وظيفة لمستخدميه (المترجم).

نشأة خربة للقيم

علينا أن نعرف من أحداث التاريخ، وعلم اجتماع اللغات، والثقافات والقانون، علم الإنسنة لتنقد كل الثقافات، قبل أن ننظر فلسفياً أو نتهجّم سياسياً على مستقبل القيم «العليا» والقيم «الخطرة». إن القيم تصبح خطرة في كل الثقافات، وفي كل السياقات التي تستخدم فيها كغطاء مُربع من أجل تقوية المشاريع المضمرة والمدانية للسيطرة والاستغلال والحصول على امتيازات على حساب أولئك الذين لو لا مساهتهم لما كان لأصحاب السلطة شيء مما يستثرونه به. يجب إعادة تأسيس القيم بشكل مستمر بسبب المصادر التي تتعرّض لها بفعل أولئك بالذات الذين ينجبون أنفسهم منظمين وحادة للقيم التي تُعرف بال المقدسية والإلهية والإنسنية والشمولية، طالما هي في منأى عن العمليات النقدية المخرّبة للمفكرين غير الإماميين^(٢). إن التمييز بين القيم «العاشرة» والقيم «الجدية» يفرض هو نفسه تبريرات يجد المنطق الأخلاقي المعاصر صعوبة في صياغتها بشكل مقنع^(٢).

لهذا السبب أفضّل الكلام على نشأة خربة للقيم، كما يتكلّم الألسنتون عن نشأة خربة للمعنى. إن حياة القيم لا تنفصل عن ظروف الانحراف المجتمعي لكل إنسان يصبح فاعلاً اجتماعياً من خلال تفاعله ومناقسته الدائمين مع فاعلين آخرين لهم دوافعهم المتعددة والمتغيرة. يجب التتحقق من الثوابت لتحليل مستقبل القيم.

هذه المقاربة النقدية للقيم تتعارض مع التحدّيدات المعيارية لنظام ثابت للقيم تضمن ديمومته الوصايا الإلهية أو المبادئ اليقينية للإنسان المتسامي عند كانت. لكن مسلمات اللاهوت الديغاني أو الميتافيزيقا الروحانية لا يمكن أن تصلح إلا ضمن إطار الفكر الأصولي الذي نعرف تداعياته حين يفتح الحقل الاجتماعي والسياسي.

^(١) Conformisme (الاستالية) نزعة للتقدّم بالأعراف المقررة (المترجم).

^(٢) انظر كتاب مونيك كاتنر-سبيرر «الفلق الأخلاقي والحياة الإنسانية»

لقد عرف الفكر الإسلامي حقبة خصبة من الانفتاح على الثقافات الأخرى، ولاسيما على وضعية العقل الفلسفية⁽³⁾. تم التفكير كثيراً بالقيم عن طريق المقابلة بين أسسها الدينية والفلسفية. لكن النسيان لف هذه الحقبة بالكامل؛ وتوقف فعلياً الرجوع إلى العقل الفلسفي بعد موت ابن رشد عام 1198؛ وفي هذا المناخ الأصولي والإيديولوجي المسيطر منذ حوالي ثلاثين سنة، لم تعد مسألة القيم تشغّل رجال الدين، ولا «المفكرين» (قلة يستحقون هذا الاسم وهذا الموقع) والباحثين المطالبين بالعلمنة. إن الصراعات الإيديولوجية تتجدد وتتشوه كل حقول الفكر والإبداع والبحث. إن المجتمعات تعيش على بقايا، إما ثقافات تقليدية تحولت إلى فضلات، وإما ثقافة غربية لم تستوعب، وهي منتشرة بشكل غير متوازن وفي غالب الأحيان مرفوقة باسم «قيم» إسلامية توصف بـ«الأصلية»، لكنها تخضع بالفعل لنفس قوى التدمير والتلفيق. إن الرفض العنيف للغزو الفكري للغرب يوظّف في الصراع السياسي كما في الكلام البليغ على الأخلاق الذي يُكسب اعترافاً من قبل المجتمع، ويتبح الوصول إلى الوظائف العامة التي أضحت إلى جانب النجاحات المتنوعة في عالم الأعمال المصادر الأساسية لاكتساب القيمة. وحتى الوظائف المسماة «دينية» طاهاها بعد مجال السياسة والاقتصاد هذا التحول في آليات «اكتساب القيمة» الذي يفقد صلته تدريجياً بالقيم الأخلاقية أو الروحية. إن هذا التطور لـ«القيم» ولسبيل التقييم ومصادرها لا يخص فقط البيئات الإسلامية، ذلك أننا نجد مثيلاً لذلك في المجتمعات الغربية، حيث لا يزال الإبداع الفكري والعلمي والفنى والثقافى مع ذلك يتمتع بقيمة أكثر ثباتاً ولا يزال عاملًا هاماً للترقي.

(3) لقد خصصت كتاباً معتقداً لدراسة «الإنسانية العربية في القرن الرابع هـ / العاشر م.»، في إيران-العراق، تحت حكم الأسرة البورمية الفارسية.

التقنيش عن قيم جديدة

في الاحتمالات المفتوحة على النشأة المحرّرة للقيم، يبدو لي ملحاً أن نعيد النظر في دور ما نسميه «عوده الديني» في إنتاج أو على العكس في تدمير ما يُطلق عليه بدون تمييز الفاعلون الاجتماعيون اسم «القيم». من المؤكد أن الأوضاع الحالية للديانات مختلف جداً بالنسبة إلى التقاليد الخاصة بها، والبيئتها السياسي والثقافي، والمستقبلها في آفاق 2020-2030. إن مسيحية أوروبا الغربية (الكاثوليكية والبروتستانتية) قد استفادت من المكتسبات الإيجابية والمحرّرة أكثر من مسيحية أوروبا الشرقية ومن الإسلام أو حتى اليهودية - وأنرك جانباً وضعية الديانات الكبرى الآسيوية. نحن نعلم أن الغرب العلاني يهمل لكونه «نرجح» في اعتقاده التاريخي من الدين، أي الدين المسيحي في نهاية المطاف. إلا أن هذا الانفصال يجعله غير قادر اليوم على تكوين واعتماد سياسة حديثة للعامل الديني كما يتحقق منذ انتشار الديانات غير المسيحية في أوروبا وأميركا. انه مجال تاريخي جديد لإنتاج القيم التي تستجيب للحاجات المعاصرة عنها في المجتمعات الديمقراطية المتعددة. والحال اننا لا نرى بروز إجابات ملائمة على هذه الحاجات الجديدة للقيم. فالمسيحية الغربية المحرّرة أكثر من أي وقت مضى من شبهات الإدارة السياسية للشأن العام، قادرة أن تقترح وتدفع بالقيم التي تتبع اندماجاً أفضل للإنجازات التي تحققت، بفضل فصل السلطات الدينية عن السلطات المدنية. لقد عمل البابا يوحنا بولس الثاني كثيراً في هذا الاتجاه؛ لكنه يتكلم أيضاً على إعادة تنصير أوروبا ومن خلالها العالم بأسره. إلا اننا نعلم ان مشروعـاً كهذا قد يلهب مجدداً التنافس بصورة أكثر حدة مع إسلام يتكلـم هو بدوره على أسلمة العالم والخدائـة، أو مع يهودية تدافع عن فرادتها بالشراسة السياسية التي نعرفها. أين هي القيم؟ أين هي العقول الخلائق والأعمال التي تحمل قيـماً قادرة على تخليق الشـفـط والارتكـاب والعنـف النـسـقي حيث تـتـخـبـط كل المجتمعـات، وكل الثقـافـات، وكل الـديـانـات المعاصرـة؟ أتوقف عند هذه

الأسلمة التي لا تدخل في باب الخطابة وإنما تشكل برنامج عمل. هناك ورشات ضخمة نفتحها، وثغرات هائلة نسدّها، واستكشافات جديدة تقوم بها، وإعادات نظر جذرية نجريها في إطار علاقتنا بالقيم. كل هذه العمليات قائمة في أوروبا-الغرب؛ لكن يبقى علينا أن نتوسّع في المجاهين. الأول، في داخل المجتمعات الغربية ذاتها، من أجل قلب العلاقات الحالية بين السيطرة التامة للفكر السريع الاستهلاك وللثقافة الشعبوية التي يزداد خصوصيتها أكثر فأكثر لقوانين السوق الحرة التي لا مفر من سيطرتها: يُترجم هذا عبر الحد من قنوات ووسائل نشر الفكر التقديمي لعلوم الإنسان والمجتمع. وبذراعة تبسيط اللغة المتخصصة للتقنيات، والتحليلات الموسوعية التي يصعب فهمها، والتنظيرات المجردة -وهذا أمر مشروع-، يصل بنا الأمر إلى الحد من النقل الواسع النطاق للإنجازات الأكيدة التي حققها البحث في العلوم الاجتماعية، والتاريخ، والأسئلة، وعلم الدلالة، وعلم الإناسة، ونقد الفكر السياسي والقانوني، والتساؤل الأخلاقي.

أما التوسيع الثاني فيعني بالتطبيق المنهجي للعلوم الاجتماعية على المجتمعات التي لم تدرس بما يكفي، وعلى الثقافات التي تتجاهلها بشكل يثير الريبة، وعلى المنظومات الفكرية البالغة التأثير، بل المحدّدة مثل الفكر التأسيسي -أو المفتش عن أسس ثابتة-، وعلى المخيلة الأصولية التي تُبني عبر تمثيلات أسطورية -تاريجية وأسطورية- عقائدية. إن استعمال الأن «لغة خاصة»، حتى مدير ومحرر الصحف والمجلات الكبرى، بل مدير ودور النشر الكبيرة يقولون إنهم لا يفهمونها. لماذا؟ هل لأن الكاتب يرغب في أن ينطق بلغة غير مفهومة، أو لأنهم أنفسهم لا يتباكون لأن أي مجتمع معاصر -بها في ذلك المجتمعات الأكثر غنى بالجامعات وبالإنجازات العلمية- لا يمكنه أن يُحمل التمثيلات الأسطورية-تاريجية والأسطورية- ايديولوجية؟ إن الجمهور المسمى متفقاً هو أول من يعيش ويدرك ويفسر من خلال الفرضية العقلانية التي تستبعد وزن التمثيلات الأسطورية-تاريجية في

المجتمعات التي يُقال عنها متطرفة. أما في المجتمعات التي لم تدرس بها فيه الكفایة، والتي تجتاحها كل أشكال الثقافة الشعبية فإن مصطلح الأصولية الذي تروج له وسائل الإعلام يلخص كل التعقيدات التي يلغيها اصطلاح «الحسن المشترك»، حول هذا الوحش الإيديولوجي الذي يدل على «الإسلام» فقط وبشكل نافر منذ ثورة الخميني التي أطلق عليها صفة الإسلامية. هكذا وباسم لغة «الحسن المشترك» التي يفهمها الجميع بصورة تلقائية، يتعرّض مؤرخ الفكر الإسلامي بشكل دائم للرقابة في غرب ينفر من تحطيم الحدود المرسومة لتخيل «الإسلام»، والأمر نفسه يحصل له في المجتمعات الإسلامية حيث ثقافة علوم الإنسان وعلم الاجتماع غائبة بشكل مخزن. من يستطيع القول إن الحالة المعممة التي أوضحتها للتوك ليس لها نتائج مفسدة، محددة وثابتة، للوضع الحالي للقيم؟ من الملح أن تتدخل من أجل تخريب المجال الفكري وطريقة تطبيق العلوم الاجتماعية ونظم وقوف المعارف مثل طرق تفكير علم اليوم، وأن نعاود التقييب في ماضي الجماعات الأسطوري - تاريني الذي يهيمن على ذاكراتنا الجماعية وخیلاتنا الاجتماعية وتفسيراتنا للواقع، إلى درجة أنه يشوه رغماً عنا «القيم» التي نقاد باسمها إلى حروب ضاربة بقدر ما هي غير مجده، ولكنها بأي حال مدمرة.

فلسفة القوة

ان الحملة التي تقودها الولايات المتحدة حالياً ضد «الارهاب» تجعل أشكال التخريب التي أطالب بها هنا ضرورة تاريخية ملحة. يجب مقاومة العنف النسقي الذي أرساه النمط «الغربي» في النظر إلى القوة والمعنى، وفي ربط أي مفصل بمعنى حقيقي ووظيفي ومطمئن، وفي وجود «أمة» وقوة ردع يمكنها أن تتحول في أي وقت إلى قوة ضاربة تؤمن الانتصار الكامل لفريق على عدوه. في زمن حروب الأسلحة والموارد المتوازنة، تملكت هذه الفلسفة القائمة على المعنى والقوة من أن تجد تبريراتها التي تم التسليم بها،

إن لم نقل القبول بها. ولكن بدءاً من القرن الثامن عشر على الأقل، دخلت الإنسانية في حقبة الحروب غير المتعادلة في الأساس: لقد أمن التقى العلمي والتكنولوجي المطرد للغرب تفوقاً واضحاً في كل مجالات القوة. إنه أحد العوامل التي دفعت إلى اللجوء إلى اسلوب المقاومة في الأدغال باعتماد الإرهاب. هذا المعطى الأساسي الذي لم يُؤخذ بعين الاعتبار في تبريرات «الحرب العادلة» ضد «الإرهاب»، يبيّنا بالكثير عن الحدود التي رسمها الفكر «الغربي» الحالي في تسؤاله الخلقي. من الضوري أن نفكّر من جديد بالحق في الحرب. لكننا نعرف مقاومة الولايات المتحدة لأي تطور في هذا المعنى. إن التفاوض من أجل إيجاد «حق جديد» يشمل المشاكل التي يطرحها العنف النسقي منذ أيام الحروب الاستعمارية حتى الحرب ضد «الارهاب»، هو مع ذلك الطريقة الأكثر جذرية، ليس للإجابة على كل عمل إرهابي بأعمال انتقامية غير محدودة فحسب، وإنما لكسر هذه الحلقة الجهنمية من العنف النسقي الذي تحول إلى ما يشبه القانون الحديث للثأر. من الواضح أن العنف النسقي غير المنفصل عن الاستراتيجيات الجيو-سياسية لأوروبا-الغرب أعقّب توازن الرعب في حقبة الحرب الباردة. وما دامت هذه «الفلسفة» للمعنى وللقوة قائمة، فسيكون أمراً مضلاً وبلا جدوى وغير مشرف للتفكير الإنساني الذي لا يزال يتمسك بمسؤولياته، أن يقوم بمناقشات حول القيم القابلة لأن تكون شمولية، وذلك لأول مرة في تاريخ الالتزام الأخلاقي.

كيف نعجب إذ ذاك من أننا لا نهتم بمصير القيم إلا في السياق التاريخي للتفكير الفلسفـي والأخلاقي للغرب؟ هل هذا الأمر مقبول فكريـاً؟ هل يُسمح به علمـياً؟ أني أسعى، وبعد ثلاثين سنة من النضال والكفاح، لأن أوّسـس تاريخـاً جاماـعاً للمتوسطـ، لأنـه من خـلال هذا الاـطار يمكنـ أن يـنشأ تـضامـنـ وإـنتاجـ تـاريـخيـنـ لـلـقيمـ الـتيـ ستـتـكـونـ هـذـهـ المـرـةـ بـمـشارـكةـ كـلـ الشـعـوبـ الـتيـ تحـولـتـ إـلـىـ تـرسـباتـ. أـنيـ أـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ بـأـنـ «ـالـعـقـلـ»ـ وـ«ـالـتـنـوـيرـ»ـ

استُخدما بشكل مشبوه حتى في داخل أوروبا ضد أبسط قواعد الإنسانية. وأبعد من الحرب العالمية الثانية والماضي التاريخية المبرحة التي نجمت عنها، فإن شطط العقل الغربي كان أحد المصادر المباشرة للهزات التي أصابتنا: أزمة السويس، حرب الجزائر، حرب الأيام الستة، حرب الغفران (اكتوبر 1973)، حرب الخليج والحملة الأمريكية الحالية. وسيستمر الأمر على حاله طالما لم نخلق ظروفاً فكرية لانتاج تاريخنا المبني على تضامن الشعوب، وليس على اتفاقات سرية بين الدول. ذاك أن هناك دولاً تعمل ضد شعوبها. إن المستعمرين الذين كانوا يتكلمون -وعن حق- خطاب الضحية، لم يعرفوا كيف يستخلصون من تجربة الاستعمار مشاريع تاريخية محّرّرة، وقد شهدنا انحرافاً ايديولوجيّاً مرعباً في ضمته الدول على شعوبها. وبدل أن يفيد الإسلام من موجات التحرر في السبعينات والسبعينات، وأن يشرع في التفكير حول مضيّه، -أي أن يخضع نفسه لنقد يوازي في راديكاليته النقد الذي يتم في الغرب حول القيم الموروثة من اليهودية، والمسيحية وعصر التنوير- قام بالفصل التام بين الخطاب الإسلامي المعاصر وخطاب الفكر الإسلامي التراثي ما بين القرن السابع والقرن الثالث عشر. اليوم أيضاً لا يعرف المسلمون كيف يتكلمون عن تلك الحقبة، لأن البحث التاريخي الإسلامي يشكّون من تأخر كبير. إننا عاجزون عن فهم تراثنا، وفي الوقت عينه لا نمتلك المقدرة على التحاور على قدم المساواة مع الأوروبيين لتأسيس لقيم جديدة، وهذا ما نسعى لأن نقوم به بالرغم من كل شيء في هذا المؤتمر.

لقد نسي الإسلام المعاصر كذلك تُّف الحداثة التي حاول المفكرون الإسلاميون، والعرب منهم على وجه الخصوص، أن يتبنّوها في الفترة التي أطلق عليها في القرن التاسع عشر اسم «النهضة». هذا التناسى يجد تفسيره بشكل كبير في أن الحداثة كان لها منذ ذلك التاريخ انعكاس سلبي على المستعمرين، إذ أنها ربطت إسهاماتها الخيرة بالسيطرة وبيانكار الثقافات. في الختام، أشدّد على ضرورة أن نخلق جميعاً الظروف الملائمة للانتقال من

القيم إلى أين؟

تاريخ مرتکز على ترتیب تدرّجی للشعوب والثقافات الى تاريخ مرتکز على التضامن، من أجل أن نبني سوية قيم المستقبل هذه، التي نرثوها بكل جوارحنا.

أُخْلَاقِيَّةُ التَّعْقِيدِ وَمُشَكَّلَةُ الْقِيمِ فِي الْقَرْنِ الْخَادِيِّ وَالْعَشْرِينِ

ادغار موران

ان مشكلة القيم في القرن الحادي والعشرين تأتي من التعقيد الأخلاقي. حتى يومنا هذا، كانت مسألة تأسيس القيم بمتنه البساطة: أعطى الله شرائع للبشر من أجل عمل الخير. والقضية كانت مشابهة بكل الأحوال في الإطار العلماني للمجتمعات المتراقبة بقوة، لأن الدوافع الأخلاقية كانت مستبطة بعمق. فالأمثال للقيم واحترامها كان من المسلمات.

كما هو معلوم، حصل تبدل مع تنامي الاستقلالية والمسؤولية الفردية، لأن الإلزام لم يعد يأتي من الله، ولا من الدين، ولا من الدولة، ولا من المجتمع، وإنما من الفرد ذاته، وفقاً لنظرية الإلزام الجازم عند كانت. لقد أصبح هذا الإلزام معزولاً، يُتَّجَّعُ ذاته ويبرر ذاته، وهذه الوضعية يجب أن تتطور تبعاً للوعي بأنّ ما هو إنساني ليس الفرد لوحده، ولا المجتمع، ولا جنسنا البيولوجي، وإنما الثالث المكون من هذه المصطلحات الثلاثة في تداخلها. من هذا المنظور تصبح القيم متعلقة إذن بالفرد من خلال مسؤوليته وكرامته وفضائله وشرفه، ولكنها أيضاً متعلقة بالمجموعة وبالجنس، خاصة في سياق العولمة. وبها أنه من الصعب احترام هذه المستويات الثلاثة من الإلزام في

الوقت نفسه، فإنه كثيراً ما يظهر تضارب في الواجبات. في الماضي لم تكن تُطرح مسألة العلاقة بين المعرفة العلمية والأخلاق، لأن العلم الغربي الحديث تحديداً كان يتأسس ويتطور رافضاً أي تداخل له مع السياسة والدين والأخلاق. كان المدف بلوغ المعرفة مهما كانت النتائج. هذا الفصل بين المجالين لم يكن ناجحاً عن كون العلم يقف نفسه على الأحكام الواقعية فيما النظام الأخلاقي يشتمل على الأحكام القيمية، وإنما لأنه في المجال العلمي اتخاذ الحكم الواقعى صفة القيمة العليا. هذا التفريق لم يطرح أية مشكلة حتى القرن العشرين، حين شرعت العلوم بتطوير طاقات تدميرية أو معabalات هائلة. وما التكاثر الحالي للهيئات واللجان الأخلاقية إلا دليل على أن العلاقة بين المعرفة العلمية والأخلاق أصبحت مسألة أساسية. هذا مع العلم أن قدرة الأخلاق على ضبط العلم بعيدة عن التتحقق، لأن العلم منفصل عن الأخلاق. هكذا فإن هذه العناصر التي يجب أن تكون في حالة توافق هي في حالة انفصال تام.

«علم بيئة» العمل

ان النقص الذي تعاني منه الأخلاق الخالصة يأتي من كونها لا تهتم أبداً بالنتائج، فهي على قناعة ثابتة بأن النوايا الحسنة تُتيح أعملاً جيدة. إلا أن باسكال صاغ المبدأ التالي: «لنعمل من أجل أن نفكر جيداً، هذا هو أساس الأخلاق». وهذا يعني أنه لا يكفي أن نفكّر بشكل صحيح لكي تكون تصرفاتنا أخلاقية، وإنما من الضروري أن نلزم بالظروف المحيطة بأعمالنا المتهاشية مع القيم، لنعرف إذا كنا نعمل فعلاً لخدمتها. من هنا نشوء «علم بيئة» العمل، وهو علم يحيط بالظروف التي يتم فيها العمل الصادر عن نوايا حسنة لخدمة القيم.

كان بريكليس (Périclès) يقول إن أهل أثينا كانوا يعرفون تماماً كيف يجتمعون بين الشجاعة والفتنة، بينما سائر الشعوب كانوا إما شجاعاناً وإما

جبناه أو متخاذلين. هذه القناعة تلفت إلى أن أي عمل صحيح يستوجب شجاعة، ومخاطرة نتحمل عواقبها، ولكنه مع ذلك يجب أن يقترب من تقديره. إن علم بيئة العمل يجب أن يرتبط أيضاً بالخشية من عدم التلاويم بين الغايات والوسائل. أنتا نعلم جيداً بالفعل أننا حين نلجم ولفتره طويلاً الى وسائل ملتوية من أجل بلوغ غايات شريفة، فإن هذه الوسائل تؤدي الى تشوهه الغاية، حتى أنها تصبح غاية بحد ذاتها. في مقابل ذلك، يمكن للأعمال لا أخلاقية أن تحدث ردود فعل تؤدي الى نتائج تتسم بالفضيلة من حيث الجوهر. هذا ما يعبر عنه بوضوح كتاب «فروست» عند غوته (Goethe): يريد فوست الصالح سعادة مرغريت، لكنه لا يجلب لها سوى المصائب، بينما مفيستوفيليس الذي يسعى الى هلاكها يتسبب بتدخل الله، وبذلك يخلص مرغريت.

ان أساس علم بيئة العمل الملزم يفرض كذلك الدخول في لعبة التأثيرات المندالة والمفاعيل الارتجاعية العائدة للبيئة التاريخية والاجتماعية التي يتم فيها العمل، خشية أن ينقلب هذا العمل على صاحبه ويقضي عليه. كم من مرة في التاريخ البشري شهدنا كيف تتعرض أكثر النوايا طيبة مثل هذا الانكماش؟ ولا داعي هنا لتناول التذكرة بمثال غورباتشيف (Gorbachev) الذي أطلق في الاتحاد السوفيتي مشاريع إنقاذه، لكنها أدت إلى تفكك بلاده.

يوجد إذن مبدأ عدم اليقين الذي لا يمكن ضبطه، والذي علينا أن نعي من خلاله أننا نقوم دائمًا برهانات. لا يمكننا أن تنتسب بمعنى عملنا في المدى الطويل، لأنّه يوجد قانون عدم إمكانية التنبؤ بصورة مؤكدة. من يمكنه أن يحكم على معنى الثورة الفرنسية، وهي التي انطلقت باسم مبادئ مثل حقوق الإنسان، فأسالت دماء كثيرة، وإلى الآن لا يستطيع أحد أن يقدم عنها تقويمًا نهائياً؟

مُلزمات متناقضة

أنطلاقاً من القناعة بأنه يوجد «تعدد آلهة القيم» حسب عبارة ماكس فيبر (Max Weber)، فغالباً ما تنشأ النزاعات بين مُلزمات أخلاقية متناقضة. من هنا فإن أنتيغونا^(*) تحسّد التقوى، ولكنها تحسّد أيضاً الالتزام بالواجب الذي يربطها بأخيها. أما كريون (Créon) فيحسّد السياسة والخيانة إزاء عدو للأمة، فيأمر بعدم دفعه. إننا دخلنا اليوم بالعكس في عالم يُستطع القيم، وهو ما لم تعرفه الحضارات التي تعتبرها متاخرة. ونحن إذ نتناسي اليوم مبادئ تُعتبر مقدّسة في بعض الأماكن، مثل الضيافة والالتزام بالعهود المقطوعة، فإننا نعيش في بعض الوجوه حالة من التأخر الأخلاقي. إننا ونحن نناضل في جمعية أو حزب يدافع عن قيم مشروعة بقدر ما هي مجردة، يمكننا أن نحمل أسرتنا كلّياً. وعلى تقىض ذلك، يمكننا أن نكرس أنفسنا لعائلتنا ونتجاهل البشرية. وعلى صعيد آخر شهدنا تولّد نزاعات أخلاقية كبرى في الفترة الواقعة ما بين الحررين العالميين حول تفضيل هذا أو ذاك من الوحشين: السтаيلية والنازية. وهذا النقص في اليقين أدى خلال الحرب العالمية الثانية إلى تحالفات مخالفة للطبيعة بين فرقاء متناقرين.

لقد كانت الناقضات الأخلاقية موجودة على الدوام، ولكنها تعود إلى الظهور اليوم عبر التطورات العلمية التي تواجه فيها المبادئ المتناقضة في الطب، وبصورة أشمل في البيولوجيا. هكذا فإن الإلزام الذي أرساه أبوقراط بوجوب الصراع ضد الموت يجد نفسه في مواجهة مأزق: هل يجب إطالة حياة شخص مصاب بموت دماغي، لكنه لا يزال يعيش بيولوجياً، أم يجب اقتطاع أعضائه من أجل إنقاذ حياة شخص آخر؟ إن قضية الموت الرحيم تُطرح

^(*) هو عنوان مأساة يونانية سوفوكليس، على اسم أنتيغونا ابنة أوديب التي خالفت أمر كريون ملك طيبة فدفنت أختها بولينيس، مما استوجب الحكم عليها بالاعدام. حين تصرّف أنتيغونا وفق مبادئها الأخلاقية الإنسانية فإنها تعارض المبادئ السياسية، وحين يصرّف كريون وفق المبادئ السياسية فإنه يبتون المبادئ الإنسانية (المترجم).

دون شك بنفس الحدّة. وماذا نقول عن الاجهاض الذي يشكّل عنصر تحرر للمرأة، لكنه يصطدم بالحق في الحياة لكل جنين ويحرّم القتل الذي يؤكّد عليه المجتمع؟

إذا كان في تاريخ المعمورة من سيطرة بالغة الشراسة، فهي تتجسد بسيطرة أوروبا على سائر أنحاء العالم بدءاً من القرن السادس عشر. يكفي أن نذكر بالاستعمار وبالعبودية أو بالنخاسة لنتقنّع بذلك. وما حصل هو أن مركز السيطرة هناء، الذي هو الغرب، أنتج قياماً يُحتمل أن تكون شمولية، وقد استند إليها الخاضعون ليجدوا سبل تحررهم. إن المحرّرين من الاستعمار لم يتمكّنا بالفعل من التحرر، إلا بتبني مبدأ حق الشعوب والأمم بتقرير مصيرها. هذا الانتشار للحقوق الغربية بلغ حدّاً يجعلنا اليوم نأسف لعدم تعميم حقوق الإنسان والمواطن بما يكفي، وكذلك حقوق المرأة، إذا كان في ذلك بالطبع استجابة للطموحات الأساسية للذين يعانون من السيطرة. إن البلدان الإسلامية منقسمة اليوم بين تيارين، أحدهما يعبر عن توقه للاستفادة من أفضل ما قدمته الثقافة الغربية، دون التفريط بهويته الخاصة وبنقاشه؛ والثاني يرى أن القيم الغربية تشكّل اعتداء بالغاً على الفضيلة الإسلامية.

إن تعقّيد الأخلاق يتم عبر محاولة تصور وإراسء العلاقة بين العلم والأخلاق والسياسة، أي بفك العزلة عن مسألة القيم؛ تعقّيد الأخلاق يعني الاعتراف بوجود نزاعات بين مُلزمات أخلاقيّة تمتّع جميعها بنفس الأهمية؛ تعقّيد الأخلاق يعني الاعتراف بعدم اليقين النهائي فيها يتعلق بمحصلة نوایانا الأكثر صدقًا، وباحترامنا للقيم.

نحو تقلب القيم؟

جان-جوزف غو

إذا كنا نتساءل اليوم عن قيم مستقبلية، فهذا يعني أننا عزفنا عن الارتكاز على مسلّمات ثابتة، وعلى معتقدات راسخة، وعلى قوانين الجمال والحق والخير المطلقة المحفوررة بحروف لا تمحى. إن هذا التشكيك -الذى يُعتبر في الوقت نفسه مسؤولية ضخمة-، هو حديث العهد في تاريخ الحضارات. كان فولتير يقول «لا توجد إلا أخلاق واحدة، كما لا يوجد إلا علم هندسي واحد»، ولا نظن بأن كانط كان ليعارض هذه الفكرة.

القيم في موضع الاتهام

إذا كان عصر التنوير الذي لا نزال ندينه له بأفضل ما لدينا، عصر إعادة النظر والاعتراضات والثورات، فإنه لم يكن عصر العدميات. ذلك أنه من وراء المظالم والقوانين السيئة والعلوم اللاهوتية التي حُولت عن مجراها وأفسدتها، كان فلاسفة أمثال فولتير وروسو (Rousseau) يلمحون أيضاً شمولية مستترة. فوراء الانحرافات الطارئة التي كانت تقوم بها المجتمعات السيئة، كان يوجد كما يظنون، قانوناً كونياً وطبعياً يرعى شؤون البشرية بأكملها منذ الأزل وإلى الأبد، وما علينا إلا استعادته من جديد سليماً مشرقاً

القيم إلى أين؟

كما كان على الدوام، وتخليصه من انحرافات الطغيان والجهالة التي تشوّه صورته.

لذا فإن المطالبة بهذا القانون الطبيعي - وهو غير مكتوب في أي مكان بل محفور في طبيعة الإنسان الثابتة، متخطياً بذلك العقائد الاعتباطية والخادعة - هي التي يصعب علينا تكرارها، أو لا نريد تكرارها. من هذه الناحية، وبالرغم من القيم التي ننادي بها والتي نسمّيها «كلية» (الحرية، المساواة، حقوق الإنسان الخ.)، فإن الرابط الذي يشدّنا إلى محركي التحرر في عصر التنوير قد انقطع. لقد انقطع هذا الرابط لأن هاجس إزالة الأوهام سيطر على تفكيرنا، ولأن التشكيك الدائم أفقدنا اليقين والحماس، بقدر ما أكسبنا الوضوح، بل الارتياح. إن كبار العاملين على إزالة الأوهام يقولون لنا إنه لا يوجد لا في النساء ولا في قلوب البشر قوانين ثابتة متشابهة لدى كل الناس صالحة في كل زمان ومكان. وما نعتبره عملاً مطلقة ومتさまية مصدرها النساء أو الطبيعة، ليست سوى وجهات نظر للإنسان، وفضائل نسبية، وخيارات ذاتية لا تعبّر إلا عن منظور إنساني، إنساني جداً، وليس سوى الوهم الميتافيزيقيٍّ وحده ما يجعلنا نعتبرها قيّماً مطلقة.

إن التفسير المقلل من شأن القيم يدعي كشف الآليات الغامضة التي أوصلت إلى إرساء هذه القيم. أليس الخير والشر وسائل المللزات الأخلاقية الكبرى قناعاً مثالياً تتسّر خلفه بكل وقار غرائز التملك والسيطرة الأكثر حقارنة، والأكثر مادية؟ ألا يشكّل دافع المصلحة الفردية أو الجماعية المصدر الخفي للأعمال؟ أليست إرادة القوة السياسية أو الاقتصادية لهذه الطبقة أو تلك، لهذه المجموعة أو تلك، أو لهذه الأمة هي الأساس الخفي لerasse القيم التي تقدّم نفسها، وعن خطأ، على أنها كونية لكي تبسط سلطانها بشكل أفضل؟ انه شكّ مقلق ينخر ما كان يُظن أنه مطلق ومقدس، وقد شكّل هاجساً لمفكري القرن التاسع عشر الأكثر رفضاً للتقاليد والأكثر وضوحاً في الرأي.

منذ ذلك الحين أصبح مفهوم «القيمة» حاضرًا في كل مكان. وقام سعي لوضع القيم في موضع الاتهام، وللقيام بانقلابات وتحولات، وبالأشخاص خلق قيم جديدة بعد أن تم الإقرار بذاتية الإنسان البروميثيوسية^(٤)، يُضاف إليها طاقة اعتُبرت حتى هذا التاريخ متصلة فقط بالله الكبّل القدرة: الخلق من عدم. فالإنسان، أو الفرد هو خالق وحر، يتکيء على العدم ليجزم في ما هو خير وما هو شر، مع كل ما يحتمل ذلك من مخاطر وشكوك، وفي غياب أي قياس مُطلق. أنها حرية غير مشروطة لا تفترض أي ارتباط بالطبيعة، ولا بالتاريخ، ولا بالسماء في أي منحى تجاوزي. أنها حرية باعثة للقلق لدى الشخص المقلّع من جذوره، ولدى الفرد المقيم في عزلته.

إضفاء البعد الجمالي على القيم esthétisation

حين كان سارتر (Sartre) ممثل الوجودية الملحدة يُلام على أن مفهومه للحرية المنبثقة من عدم من أجل خلق قيم دون أساس طبيعي أو تجاوزي يمكن أن يوقعنا في خطر المجانية، كان يلتجأ في إجابته إلى تجربة الرسم عند بيكاسو (Picasso): حين يمارس بيكاسو الرسم، فإنه لا يخضع لأية قاعدة مسبقة، ولا لأية فكرة ثابتة عن الجمال، ولا لأي مثال دائم عن فن الرسم، ومع ذلك «حين نتكلم على لوحة بيكاسو، لا نقول أبداً أنها مجانية». انه لا يرسم كيماً كان وأي شيء كان، بل هو متشدد. ما من شك في انه يتبع مقاييس خاصة به، لكنه يلتزم بها هو نفسه، الى أن يحصل على نتيجة ترضيه بالكامل فهو صانع قيم^(١).

انه أمر ذو مغزى أن يلتجأ سارتر في اعتراضه على المجانية إلى إعطاء مثال

(٤) نسبة إلى بروميثيوس، سارق النار في الميتولوجيا اليونانية. مؤسس الحضارة البشرية الأولى. اخطف النار المقدسة من السماء وتقها إلى البشر (التَّرْجِمَة).

(١) انظر جان-بول سارتر: «الوجودية مذهب إنساني»

القيم إلى أين؟

الفنان، وبالتحديد ذاك الذي يُعتبر رائد الرسم التكعبي. هكذا أصبح الفنان النموذج الأرفع للعمل الإنساني، وبالتحديد أيضاً الفنان الطبيعي، ذاك الذي يكسر القواعد القائمة للفن من أجل أن يُبدع بلا قيد، حتى لو أدى ذلك إلى تشويه الواقع المركي، وإلى الخضوع للمطلبات الذاتية منها كانت غير متوقعة. إننا نشهد منذ نياته ما يمكن أن نسميه إضفاء بُعد جمالي على الأخلاق. من جهة يتكلم فوكو على الحياة كعمل فني، فيما يراها دولوز ابتداعاً للقيم. فأبعد من المعرفة والمقدرة، لا بد إذن من عملية فنية، إرادة فنية تمنع أية محاولة عقلانية ومعيارية من أن تجمد المفاهيم الكبرى التفسيرية أو أن تثبت القيم.

إن إضفاء البعد الجمالي على القيم مدعاة للريبة خاصة أن الفن المعاصر، إن لم يفتقر إلى الابتكارات والتحديات البسيطة، يمتاز على ما يبدو أزمه اعتراف به وتبريره، ومرحلة ضيق شديد تُرجعنا بدورها إلى خطط المجانية. إن المفارقة تكمن في أن النظر إلى الفن كمرجعية حاضر في كل مكان، في الوقت الذي لا يجد الفن نفسه أي مبدأ مقرر سلفاً لكي يبني عليه غائيته، وهو يمتحن بسخرية في أغلب الأحيان تفاهته أو ارتباكه. لم يعد هناك بالفعل مقاييس جمالية ثابتة للوقوف بوجهها بحدة، ولقد مر ما يقارب القرن على الزمن الذي شوّه فيه بيكاسو وجه «الباكيَّة»^(*)، وعرض فيه مرسال دوشان (Marcel Duchamp) «المبلولة العامة»، أو كتب فيه تريستان تزارا (Tristan Tzara) قصيدة جمع أبياتها كييفا شاعت الصدفة من قبة ملوءة بالكلمات. منذ ذلك

^(*) La PLEUREUSE (الباكيَّة) هي لوحة للفنان الإسباني الشهير بابلو بيكاسو (1881-1973) رسماً عام 1937 كصرخة لم ضد العذابات التي تعيّت بها الفاقية، وهو اعتمد فيها الوانا صارخة وأشكالاً هندسية غير مناسبة وتكلبيات، كما جعل تراكم المستويات وتشويه الوجه لإبراز الأسس الذي تعانى منه البشرية (المترجم).

الحين لم تتوقف محاولات التهديم المدهشة - ولنا اليوم مثال على ذلك في أقزام ستارك^(*)، في مجال التصميم.

اعتماد نظام البورصة في القيم

هذه الخشية من المجانية أو العببية لها منفعة أخرى، أُطلق عليها اسم «نظام البورصة في القيم»، وهو أمر لا يتناقض بكل حال مع إعطاء جالية للقيم سبق أن تكلمتُ عليه. إن القيم الاقتصادية ليست من نمط القيم الجمالية والأخلاقية أو الروحية ذاته، ولكن كلمة قيمة اكتسبت معناها الدقيق أولًا في إطار النشاط الاقتصادي، ومن المؤكد أن التوجه الذي يسعى لتحويل القيمة إلى أمر ذاتي ومتغير، أي ما ليس بمطلق ثابت، انطلق من عالم الاقتصاد والمال.

كان رجال الاقتصاد الكلاسيكيون يعتقدون منذ آدم سميث (Adam Smith) أن العمل والجهد اللازم لإنتاجهم يمكن أن يحدد مقاييساً كونياً لقيمة السلع التي يتداولونها في السوق. وكانوا يعتقدون أنهم يمتلكون، بالقياس على وقت العمل اللازم للإنتاج، نوعاً من القانون الكلي يضبط بشكل دقيق تقريباً تبادل السلع. إلا أنه بدءاً من عام 1870 أدى احتساب السعر الفعلي والقابل للمراجعة - كما هي الحال في سوق متقلبة ومؤقتة، تفضي للعبة العرض والطلب غير الثابتة وغير المتوقعة - إلى مفهوم آخر للقيمة. ولم يعد الجهد هو الذي يحدد القيمة، وإنما الاندفاع الذاتي الناجم عن الحاجة أو عن الرغبة في هذه السلعة أو تلك وفي وقت معين.

ويقول لنا الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد فيما يخص تحديد قيمة السلع، أن رغبة المستهلك وتمتعته هي التي تؤخذ في الحسبان، وليس وجهة نظر المنتج؛ إنها وجهة نظر الانشراح في الاستهلاك، وليس وجهة نظر الجهد

^(*) فيليب ستارك Philip Starck مصمم معاصر، من إحدى ابتكاراته تصميم بعض أثاث المنازل، من كراسي وطاولات ومقاعد، على شكل أقزام (المترجم).

في التصنيع. إن السوق في صيغتها البدائية، أي صيغة التنافس الكلية التي يتذرّع بها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، تشبه بشكل أساسٍ مزاداً علينا أو حركة البورصة، حيث يكون تحديد السعر الآني وليد عوامل مختلفة (رغبة ذاتية، حسّان آني، رهان احتمالي)، من خلال لعنة العرض والطلب، دون أن تكون هناك قاعدة ثابتة أو قانون كلي ودائم يمكننا من خلاله تفسير تحديد السعر الذي يتوافق عليه فريقاً التبادل. إن التزوج الأكثر جنوناً يمكن أن تكون عاماً يوازي التفكير الأكثر تركيزاً. هكذا تخلّ محل ثبيت القيمة الذي كان يُظن أنه موضوعي وبعيد عن الذاتية، على الأقل في اتجاهاتها، قيمة شخصية، ولكنها في كل الأحوال عابرة ومؤقتة، ولا تستجيب على ما يedo لأي قانون منظم يتتجاوز عمليات السوق إلى ما هو أبعد من الموازنة الدائمة بين العرض والطلب. لم يعد يُنظر إلى القيمة من منظار المعيار الثابت، وإنما من خلال الحدث الآني. إن التحول القائم على إرضاء الرغبات، وعلى الذاتية، أخذ بعين الاعتبار في النظرية الاقتصادية، ومن حينها إلى اليوم لم يتوقف عن السيطرة على تلك النظرية.

لقد تنبأ بول فاليري، وهو القاريء المتيقظ لوالراس^(*) مؤسس الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في فرنسا، إلى هذا المنعطف، واستشفع بعده الفلسفي. ففي نص يعود إلى نهاية الثلاثينيات، -أي خلال عقد من الزمن دُمِّغَ بأزمة من أشد أزمات القيم المالية هولاً التي عرفها الغرب، وباحتلال عميق في القيم الأخلاقية والسياسية-، يستغير فاليري نموذج تحديد قيمة السلع في البورصة ليحل محل كافة النشاطات الإنسانية. ففي المجال الأخلاقي والجمالي، كما في المجال الاقتصادي، لا يوجد معيار مطلق لقياس القيم بشكل ثابت. إن المجتمع بانتاجاته المادية والروحية هو سوق كبير يتقلب فيه كل شيء بطبع لمبادئ البورصة، فترتفع قيمة السلع وتختفي في وقت قصير. ويتابع

^(*) بيون والراس WALRAS (1834-1910) اقتصادي فرنسي. أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة لوزان. سعى لبناء نظرية اقتصادية تتوافق بين المنافسة المفرطة والمقدمة الاجتماعية. وبناء على معادلات رياضية حاول إيجاد نموذج متكملاً يقوّم على التوازن بين الأسعار والسلع المتداولة (المترجم).

فاليري ساخراً: «هناك سلعة اسمها «الفكر» كما توجد سلعة اسمها النفط أو القمح أو الذهب»، وهي للأسف لا توقف عن الهبوط⁽²⁾. ما هو احتتمالي وذاتي وعبر، يخل مكان أية فكرة مبنية على الثبات والتجاوز والديمومة. إن منطق الموضة الذي كان يأتي في إطار الاعتباطية ويتعزز بإجاع أو بتجاوز عابر لم يكن يشمل سوى مظاهر ثانوية من الوجود، وهو يجتاح اليوم كل شيء».

ومنذ الثمانينات، واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبح حدس فاليري واضحاً أكثر. وخير ما يميّز هذه الوضعية هو عدم قابلية العملة للتحويل. منذ زمن بعيد لم تعد العملة خاضعة للوزن: اتنا نكتبه، ونحوّلها كمعلومة وكإشارة، فتسلك عبر الشبكات الالكترونية العالمية مروراً بمصارف أصبحت صناديقها خاوية. كان هناك في الماضي عالم يُنظر فيه إلى العملة كسلعة، وإلى العمل كقيمة، حيث كان الذهب يتقدّم بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ بعدها أتى عصر انتقال الرموز التي كانت تكتسب قيمتها بقدر ما تمثل من ذهب؛ انه اليوم رمز العملة غير القابلة للتحويل، الرمز المتنقل والذي لا يكتسب قيمة إلا من اعتقاد الذي يلاقيه، ومن شبه الاجماع -الذي يُمارس أو لا يُمارس- على طلبه. يبدو أن كل القيم، وليس فقط القيم الاقتصادية، قد اجتاحت بنوع من النسبية والنسبوية، وهي خاضعة لظواهر التضخم والارتفاع والهبوط المفاجئ والانخفاض.

إن هذا النظام القائم على الرمز غير القابل للتحويل، -والذي هو في تفتیش دائم عن واقع مرجأ باستمرار، وعن قيمة في السوق المالية مرتبطة بالمتقلبات غير المتوقعة-، هو الذي ينحو إلى اجتياح ثقافتنا، أو على الأقل إلى أن يكون العنصر الأبرز والأكثر ظهوراً. ان مازراه بالذات، وكذلك المعلومة التي تصلنا، يخضعان للمنطق نفسه، الذي هو منطق كرة الثلج، ومنطق

⁽²⁾ انظر مقالة «حرية الفكر» لبول فاليري

التضخم الذي يمكنه أن يجعل الواقع يفقد معناه. هناك تماسك بين الطفرات الاعلامية والطفرات المالية. فمن خلال مؤشرات عالمية متعددة، سريعة التغير، تتقرر المراهنات في السوق المالية، بما لها من مفاعيل مُعدية. وهكذا بدل أن نعيش تاريخاً يأخذ كامل وقته في التشكّل، مع بروز واضح لاتجاهاته، يُفرض علينا تاريخاً معموماً، مهترئاً، يحمل في داخله شيئاً قابلاً للتصدع.

ان عالم المال والمضاربات هو عالم تخترقه رموز آتية، حيث تلخص تقلبات الأسعار، والفارق بين الانخفاض والارتفاع أعداداً واسعة من النشاطات الإنسانية المتداخلة. ان العمل الانتاجي الضخم للشركات في العالم بأسره يدو كأنه تحول الى مقامرة دائمة تتسم بالرهانة اللاعقلانية في أقصى حدودها، كما لو أن جدية المشاريع والإنجازات في انتاج السلع قد تحولت الى حتى كتلك التي تُصيب المقامرين في الكازينو. في أسفل اهرم الصبر والجهد، وفي أعلى ضربات الخط.

من الواضح أن عالماً تصبح فيه للقيم تعسيرة، يخشى لا يقدم سوى قيم عببية، وغير مستقرة، مرتبطة بشكل أساسى بظروف البحوثة والرخاء، أو أكثر من ذلك ايضاً بالتمييز بين الغنى والفقر؛ انه عالم ينقصه أي بُعد شمولي. مع ذلك فإن المشهد المحموم والفووضى للبورصة، وللموضة أو لوسائل الاعلام، ليس ربها إلا قشرة خارجية براقة لا تستثير، بالرغم من تأثيرها، بالنواة الصلبية للظواهر التاريخية والاجتماعية الكبرى.

وكما نُرِز غالباً التعارض بين الاقتصاد التقديرى أو الفرضي والاقتصاد الواقعى، وهو تعارض يحتاج بكل حال إلى إعادة نظر، فإنه توجد أيضاً حالة من عدم الاستقرار، وحتى من المشاشة عائدة للقيم الجمالية والأخلاقية، التي ليس لها ربها سوى مفعول الطفرة. ان حصول أحداث كبيرة غير متوقعة، مثل شبح الحرب والقطح يعيد بسرعة ترتيب هرمية القيم التي كان المحنى الافتراضي يسعى الى تبديدها، كما يسعى الاقتصاد الواقعى البطىء في حركة تحوله، وغير القابل للتصدع الى «التصحيح» الظواهر المفرطة في السوق التي توصف بأنها لاعقلانية.

علاقة معقدة بين الحرية والتقلب

كان فلاسفة عصر التنوير يمتلكون موارد تقتضي. كان باستطاعتهم الرجوع إلى طبيعة بشرية ثابتة ودائمة، لا تتأثر بالتحولات الناجمة عن الأعراف أو الانفعالات الآتية أو المتاجرة. هكذا كان هلفيسيوس (*Helvétius*) وكوندورسي (*Condorcet*) وفولتير يتظرون إلى التقلب. انه، كما يقول هلفيسيوس، أحد تجليات ذوق العصر الذي «يستبّل باستمرار أمرًا مضحكاً قدّيماً بأمر مضحك جديداً»⁽³⁾. ليس من السهل علينا اليوم تبديد شكوكنا. فإذا كان اعتقاد نظام البورصة في القيم، كما يوحى بذلك فاليري، يلوث كل قيمنا ويتحول إلى نمط تتجلّى من خلاله القيم في عالمنا، سواء كانت قيم الفن أو الأخلاق أو السياسة، فإننا نخسر أيضاً كل المراجعات المعيارية التي كانت تحمل التحرر أحياناً، والتي كانت تؤمنها فكرة الطبيعة البشرية أو القانون الطبيعي. إن الموضة بالمعنى الحاد للكلمة، أي الواقع الإعلامي الصاحب أيضاً أو الظرف المالي الضاغط، وكل ما يتعلق بالزيادة وتحديد السعر الآني، لم تعد أمراً هامشياً، وإنما تحولت إلى النمط الوحيد للعيش، في عالم سُمِّته التجميل التسوقي للقيم الذي ينحو بالاتجاه سيطرة العابر والتقلب.

لكن لا بد لنا من الاعتراف بأن هذا التجميل وهذا الانتشار لنمذج البورصة الذي يبدو كأنه يحرم القيم من أي أساس، يشكّلان الرد وهما يستبعان حرية واسعة، وتخرّجاً غير محدود في نظام حياة اجتماعية يعتمد على الديمقراطية كمبدأ أساس، وحيث لا يفرض مسبقاً اي أمر يتعلّق بالاتجاهات الممكنة للرغبة الإنسانية وللتتجدد المبدع. ان المقوله المعروفة لرجل الاقتصاد جان-باتيست ساي (*Jean-Baptiste Say*) «العرض يسبق الطلب» تؤذن بانigliaj عالم هو عالم اليوم، عالم حيث يتتصور حتى المقاول - وهو أكثر توّرّاً من الشاعر الأكثر سريالية ومبتدئ لابتكرارات غير متوقعة تستثير الرغبة

⁽³⁾ انظر كتاب «في الفكر» لهلفيسيوس

عبر إحداث الصدمة والتهازم والمفاجأة - يتصور نفسه على نموذج النشاط الفني. إن إضفاء الطابع الشبابي الانتروبولوجي على القيم السائدة - وهو أمر ينطوي التصabi الأيديولوجي -، يجد في ذلك منبعه.

في الختام، يمكننا أن نلحظ مفارقة تُعبر عن هذا التوتر الذي يمكن أن يصيب قيمنا الذاهبة في اتجاهين متناقضين، أحدهما مثقل بالمعنى والثاني سمعته العبيضة. فمن جهة نترك مكاناً أو يجب أن نترك مكاناً يتسع أكثر فأكثر للتحالف مع الطبيعة، لعلاقة الشرارة - وليس للسيطرة الأحادية الجانب - التي يريدها الإنسان وينبغي عليه أن يقيمه مع الكوكب، وللاعتراف بأننا جزء سريع العطب في المحيط الحيوي وأن الحفاظ على حياتنا كنوع لم تعد مؤمنة. يوجد أو لا بد أن يوجد تزاوج بين الإنسان والطبيعة ضمن صيغة توحد جديدة تتحلّى في الوقت ذاته علاقة التوجّس والتقديس القديمة، كما تتحلّى التعالي المستجد الذي يعتبر الطبيعة مادة يجب استغلالها إلى أقصى حد. بهذا المعنى، وبطريقة مبهمة وجديدة، نعيد إدخال مفهوم الطبيعة في معادلاتنا الأخلاقية. إن فكرة الحفاظ على الحياة على الأرض تفرض مسؤولية إزاء الأجيال وعلاقة مع المستقبل ومع الذرّة تضرب جذورها عميقاً في التزام سحيق وغامض. لكن هناك من ناحية أخرى الصعوبة في تخلص القيم من هشاشتها المفرطة والمدمرة، كونها مرتبطة بمتطلبات محدودة الأجل، وفي ايجاد قاعدة تمكننا من الارتكاز على قوانين لا يمكن كتابتها أو صياغتها، تحافظ في الوقت ذاته على حريتها وضمانها.

IV

الجمالية. المرتبة الأولى في الاقتصاد السياسي وفي الأخلاق؟ نحو إضفاء طابع جمالي على القيم؟

بأية طريقة يشوه الميل الحالي لإضفاء طابع جمالي على القيم، القيم نفسها؟ في إطار تعبير فيه النوعية الجمالية مقاييساً مرجعياً، يمكننا أن نتساءل ماذا يبقى من بعد الأخلاقي. ان دور الفن بالذات غير واضح كذلك في هذه المعادلة: بالنسبة للبعض انه بوتقة تتلاقى فيها ترددات العصر؛ وبالنسبة للبعض الآخر مكان نعيده فيه بلوحة التطلعات الإنسانية التي أصابتها فوضى الحداثة بعدم الاستقرار. هل ان المثال الذي يقترحه الفن يمكن أن يقدم حلّاً لتشظي القيم؟

وللفاغن والش يسعى الى تحديد وضعية الفن ذاته في السياق الحالي لإضفاء جمالية على القيم. وحتى لا يؤدي ذلك الى موت الفن، يقترح ان يكون للفن وضعية جديدة، لا ذاتية ولا اجتماعية، وإنما «عبر إنسانية» transhumaine. هذا ما يتيح لنا أن نجد في الفن، ومن خلال تجاوز خاصيته الإنسانية، ملتقى لـ«بوذية عقلانية» ومنطلقاً لإعادة تفسير القيم وللعلاقة بين الإنسان والعالم.

ميشار ما فيزولي يجد كذلك في هذا النهج عناصر تتيح تأسيس أخلاقية

جديدة، محلية، مستوحة من التجربة الجمالية. ان التوافق الذي يتم حول الصور الفنية يمكن أن يصبح، -فيما نحن نشهد نهاية الشمولية واعتياد النسبة في النظرة للقيم بشكل عام-، نموذجاً للتعاطي المختلف مع المعارف والمعلومات.

فكثور مسح يدعو بعكس ذلك الى التفتيش في مكان آخر عن قيم شمولية نطمّح اليها. بالنسبة اليه، ان إضفاء جمالية على القيم مدعاً بالتحالف بين الفن والتقنية، يؤدي الى «استعمار تجميلي» للعالم يشوّه القيم ويُسرّع في اندثارها، باستبعاده لأي شكل من أشكال الحوار. المطلوب إذن أن نقاوم تفتيش القيم الحديثة وأن نسعى لإيجاد صوت «الحقيقة» الشمولية من وراء هذه الفوضى.

1

الفن في مواجهة التجميل: نحو طريقة أخرى لمقاربة القيم ولفنانه والش

قد يبدو غير متوقع اقامة معادلة مقتضبة نسبياً بين قيم الاقتصاد وقيم الأخلاق، بين القيم المتهاوية والمعثرة والقيم الأخلاقية. ومع ذلك فإن مقاربة كهذه يمكن أن تحمل دلالة معبرة في السياق الحالي للتجميل، لأن الطابع الجمالي أصبح بداعمة الإطار المرجعي، أقله في أغلب بلاد الغرب، وفي البلدان التي اجتاحتها النموذج الغربي.

العلاقة بين الفن والتجميل

ليس من الضروري أن تتوقف هنا عند ظواهر التجميل التي تكتنف طرق الحياة الفردية، والمجال الحضري والقطاع العام والاقتصاد والبيئة والسياسة: أنها من المسئيات وقد جرى وصفها بإسهامات خلال الخمس والعشرين سنة الماضية⁽¹⁾. أفضل أن أستكشف بصورة مفصلة أكثر مسألة الفن في السياق الحالي للتجميل. وهنا نشير إلى موقفين أساسيين، الأول يؤيد التوجه العام، والثاني يعارضه بشكل جذري.

⁽¹⁾ انظر كتاب Wolfgang WELSCH, *Undoing Aesthetics*, Londres, Sage, 1997

لقد ساعدنا فنانون كثُر، ومن بينهم بعض المشاهير، على تجميل البيئة التي نعيش فيها حياتنا اليومية، لأن هذا التجميل يؤمن لهم من دون شك فرصة عمل هامة في مهنتهم: لقد أصبح تجميل الواقع اليومي نشاطاً مزدهراً ومدراً للأرباح. ولكن فيما يتخطى الدوافع الاقتصادية، هناك أيضاً دافع جمالي. غالباً ما يكون للفنانين رؤية إنقاذه من خلال أعمالهم: انهم يحرّرون عالمنا من خلال تجميله. كان شيلر يؤكد أن الجمالية وحدها قادرة على محاربة التشظي الحديث وإعادة تكوين كياننا بكلّيته⁽²⁾. بالنسبة لهيغل، تتبع الجمالية بل تسمع بتحقيق وحدة اجتماعية جديدة وكاملة، وهو عملٌ نهائِي ومتّمِّز للإنسانية. بعض تيارات التنظيم الخضري والعمارة، مثل الباوهاوس^(*)، رمت إلى تحسين العالم والمجتمع من خلال الدفع بخطوات جمالية.

هل تحول هذا الحلم إلى حقيقة؟ للأسف، كلا. ان الطريق إلى التحقيق سارت حتى تعكس الهدف المنشود. حين يصبح كل شيء جيلاً، لا يعود من شيء جميل. ان انزلاق الجمالية أكثر فأكثر بالتجاه إثارة الحواس لا يضيف شيئاً جديداً لأن شد الأنظار الدائم لا يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى اللامبالاة. لم تعد الجمالية حتى جميلة، ولم يعد باستطاعتنا تذوق الجمال ولا حتى التبته له لأنّه موجود في كل شيء. ونُصّاب أحياناً بالقرف من هذه الهجمة ونغمض أعيننا ونسد آذاننا للوقوف بوجه هذا المحيط المبالغ في جماليته.

والمفارقة أن التجميل الكامل للواقع اليومي يجعل الفن غير مجد. في محيط مبالغ في جماليه لا نعود بحاجة للفن. بل يصبح مستحِيلاً تغيير ما هو فني بالفعل، لأن كل شيء له مسحة فنية. ان الجمالية تُخْفِر قبر الفن، كما عبر عن

⁽²⁾ انظر الرسالة السادسة من رسائل حول تربية الإنسان الفنية

Cf.. la sixième des *Lettres sur l'éducation artistique de l'Homme*, trad.fr.R.Leroux, Paris, Aubier, 2001.

^(*) الباوهاوس BAUHAUS هي مدرسة للمهارة والفن أسسها غروبيوس عام 1919 في فياري في المانيا، من أهدافها عزل نوع من التكامل بين فن البناء وسائر الفنون كالتنظيم الداخلي والديكور والرسم ليأتي العمل ثمرة تعاون بين مختلف الاختصاصات الهندسية والفنية. لقد لعبت مياديه وإنجازات هذه المدرسة دوراً كبيراً في تطور الفن المعاصر، خاصة في الولايات المتحدة حيث هاجر معظم المتبين إلى هذه المدرسة (المترجم).

ذلك جان بودريyar منذ خمس وعشرين سنة، حيث قال في كتابه «التبادل الرمزي والموت»: «إن الفن موجود في كل مكان، لأن التصنيع يتجلى في عمق الواقع. لقد مات الفن إذن بما أن الواقع ذاته لم يعد منفصلاً عن صورته»⁽³⁾. ونظرًا لعمق الفشل، يمكننا أن نفهم كيف أن مجموعة أخرى من الفنانين سلكت الطريق المعاكس لهذا التوجه وقررت معارضه التجميل بأي ثمن. هؤلاء يستمرون في إنجاز أعمال فنية صعبة وغير مفهومة للوقوف في وجه موجة استيعاب وتمجيد الواقع اليومي. بهذه الطريقة يحافظون على تمایز الفن وبيقونه على قيد الحياة.

وبالرغم من شعوري بالتقارب مع هذا الموقف الثاني، فإني لا أظن بأنه يتلاءم مع الوضعية الحاضرة التي تطالب بإقامة الفروقات وتؤيدتها. إن «الألة الثقافية» كما هي اليوم بحاجة لحافز لكي تعيش. الصمود لا يعني إذن أن نقاوم، وإنما أن نساهم. إنك لا تخرج من النظام عن طريق معارضته. إنك تخضع له. وخير صورة لهذا التحالف الموضوعي كما أراه هو مثال بولوك⁽⁴⁾ الذي تعرف إليه الجمورو الأوروبي بفضل مجلة «فوغ» (Vogue) قبل أن تعرفه الأوساط الفنية في أوروبا. لقد استعملت المجلة لوحته «رقم 32» - التي أصبحت مشهورة لاحقاً - في العام 1951، أي في السنة التي أعقبت إنجازها. بعدها استعملت كإطار تزييني لعرض آخر التصاميم في عالم الأزياء. ثم تم اللجوء إلى أعمال بولوك (Pollock) لاحقاً في عالم الموضة بوصفها أحدث الابتكارات، وهو الذي كان ينظر إليه أهل الفن على أنه مهووس وغريب الأطوار.

هكذا إذن فإن الموقفين الأول والثاني، مع أو ضد تجميل الواقع اليومي، مصيرهما الفشل. إن الآلة الثقافية التي تحكم حياتنا فقدت المفاهيم العادلة للقيمة الجمالية والفنية صلاحيتها. يمكننا إذن وعن حق الكلام على نهاية الفن.

⁽³⁾ Jean BAUDRILLARD, L'Échange symbolique et la mort, Paris, Gallimard, 1976

⁽⁴⁾ بولوك Jackson POLLOCK (1912-1956) رسام أمريكي تار على الرسم التقليدي متأثراً بيكاتشو. عرف الشهرة بدءاً من عام 1943 كرائد في «الرسم الحركي» الذي تغيرت به المدرسة الأمريكية (المترجم).

أبعد من الإنساني

يوجد بالمقابل خيار آخر ممكن، وهو الذي يرفض الانسياق إلى الواقع الراهن ويتقدّه، كما أنه يتخذ موقفاً جديداً، يمكننا أن نقول عليه إنه ليس الموقف الفردي ولا الاجتماعي وإنما «العبر إنساني». ونجد في التاريخ أمثلة عديدة لفن يسعى لتحطّي حدود إنسانيتنا. أودّ أن أبين بكل بساطة أن هذا الاتجاه قائمٌ في الفن الحديث وهو يظهر باستمرار.

قال أبولينير في العام 1913: «الفنانون قبل كل شيء هم بشر يريدون أن يتخلّوا عن إنسانيتهم. إنهم يفتّشون بصعوبة عن آثار اللا إنسانية»⁽⁴⁾. بعد ذلك بحوالي عشرة أعوام، شخص اورتيغا اي غاسي وجود «لا أنسنة للفن» كحالة ملزمة للفن الحديث⁽⁵⁾. أما مارلو-بونتي فكان ينظر إلى رسوم سيزان (Cézanne) على أنها تكشف أساسات الطبيعة اللا إنسانية التي يقوم عليها الإنسان⁽⁶⁾. وكان أدورنو يرى أن الفن صادق تجاه الإنسانية بفضل اللا إنسانية التي يديها تجاهها⁽⁷⁾. أما بالنسبة لشاعر كاليفورنيا الكبير روينسون

جيفرز فقد كتب في إحدى قصائده:

علينا أن نفصل فكرنا عن ذواتنا،
 علينا ان نطعم أفكارنا بشحنة قليلة من اللا إنسانية، وأن يصير لنا ثقة
الصخر والمحيط اللذين ولداننا⁽⁸⁾.

⁽⁴⁾ انظر مقالة أبولينير «تأملات جالية، الرسامون التكعيبيون»

Guillaume APOLLINAIRE. «Méditations esthétiques. les peintres cubistes», *Oeuvres en prose complètes*, II, Paris, Gallimard, 1991.

⁽⁵⁾ انظر كتاب جوزيه اورتيغا اي غاسيه «لا أنسنة الفن»

José ORTEGA Y GASSET. «La deshumanización del arte», *La deshumanización del arte e ideas sobre la novela*, 1925

Maurice MERLEAU-PONTY. «Le doute de Cézanne», *Sens et non-sens*, في *Le doute de Cézanne*, Paris, Nagel, 1948.

⁽⁶⁾ انظر «شك سيزان» في *Theodor W. ADORNO. Aesthetic Theory*, 1970

Robinson JEFFERS. «Carmel Point», *The Collected Poetry of Robinson Jeffers*, Stanford, 2001.

ان بعض الرسامين كذلك سعوا من خلال الفن لأن يُتجهوا اللا إنسانية نفسها. وقد حاول مالوفيتش أن يجعلنا نتحسس البعد الكوني عبر استخدام اللون الأسود بالتحديد. فحين ترى اللون الأسود فإن نظرك يخسر فجأة من مداده، وترى نفسك تتوقف إلى اللامتناهي. لقد قمت شخصياً بهذه التجربة للمرة الأولى، بالنظر إلى المربع الأسود على الجصّ الذي عرضه مالوفيتش في مركز بومبيدو.

من ناحيته حاول دوبوفي أن يكشف عن عالم عابر للإنساني وأرضي، خاصة في مجموعاته «طوبوغرافيات» *Topographies*، «حيات» *Biographies*، «ظواهر» *Phénomènes* و«علم المادة» *Matériologie* *Texturologies* التي صدرت في نهاية الخمسينات ومطلع السبعينات. لقد أراد دوبوفي، كما كان يقول، ابتداع رسم يرتكز على «لأنسنة الموضوعات والإنسان ونظرته»⁽⁹⁾ عبر اعتماد موقف متشدد مضاد للثقافة: «إن الثقافة هي ثوب لا يناسبنا، وهو بكل حال لم يعد يناسبنا»⁽¹⁰⁾.

حتى بعض الأعمال المتناسقة جداً في هندستها، مثل التي قام بها مارتن بورير (*Martin Puryear*) أو «نحت 2000» لوالتر دو ماريا (*Walter de Maria*) (وهو المثل المفضل الذي ذكره) تولد الانطباع نفسه. فحين تدور حول منحوته لوالتر دو ماريا تكتشف ذاتها أبعاداً جديدة، دون أن يطغى أي بعد على الآخر. هناك فيض من الأبعاد، وبالرغم من التنسيق الهندسي التام، يغرق الكل في الغموض، ويزرع شيء يتخطى الفهم البشري، يُدخلنا في عالمه.

ان أعمال جون كاج (*Cage*) ومورتون فيلدمان (*Feldmann*) تصب

⁽⁹⁾ انظر كتاب دوبوفي «إعلان دعائي وساز الكتابات اللاحقة»

Jean DUBUFFET. *Prospectus et tous écrits suivants*, Paris, Gallimard, 1967.

⁽¹⁰⁾ انظر «مواقف مضادة للثقافة» لدوبوفي

Jean DUBUFFET, «Positions anticulturelles», *L'Homme du commun à l'ouvrage*, Paris, Gallimard, 1951.

في نفس التجربة: الأنعام لا تتناسق وفق موضوعة موسيقية، وإنما تصدر من ذاتها وكأنها تأتي من لا مكان. وحين تواصل المعزوفة يسيطر علينا دفق النغمات ويحملنا معه لنصبح جزءاً لا يتجزأ مما نستمع اليه. انه اختبار نجريه على أنفسنا كمشاركين في عالم لا علاقة له بما هو إنساني، نكون فيه مقبولين وفاعلين.

تجاوز الانغلاق الحديث للفكر الإنساني

ان أعمىـاً من هذا النوع تقودنا أبعد من عالم إنسانيتنا المغلق، بانتقادها للحداثة. ففي إطار الحداثة ننظر إلى العالم الذي تخيله وكأنه صنيعة الفكر الإنساني، وحدود بالفهم الإنساني. ان وجهة نظر الحداثة ترتكز بشكل عميق على المركبة البشرية: «ان الإنسان هو النقطة الوحيدة التي يجب الانطلاق منها، واليها يجب أن نعيد كل شيء»⁽¹¹⁾، كما يقول دiderot في العام 1755. وبعد عدة سنوات يعطي كانط شرعية لهذه المقولـة من وجهة نظر ابستمولوجـية. فالفكرة الأساسية لكانط، وهي حاسمة لكل الفكر الحديث، تتلخص بأنـا لا نستطيع الاعتراف إلا بما نتـجـعـ. ان معرفتنا بالـعالم هي البرهـان على أنـ خاصـيـةـ العـالـمـ هيـ فيـ آنـهـ لـيـسـ بـمـعـطـيـ مـطـلـقـ (على الأقلـ فيـ بنـيـتهـ الأساسيةـ)، وـإـنـاـ هـوـ شـيءـ نـتـجـهـ نـحنـ. انـ مـبـداـ دـيـدـرـوـ وـوـجهـةـ نـظـرـ الـحـدـاثـةـ هـمـ علىـ حقـ: اـنـاـ دـائـماـ نـعـتـبـرـ أـنـفـسـنـاـ الأـصـلـ وـالـمـرـجـعـ.

لعلـهاـ لـيـسـ مـصادـفـ بـحـثـةـ حينـ يـشـعـرـ بـعـضـ الـفـنـانـينـ الـذـيـنـ ذـكـرـتـهـمـ -ـكـاجـ،ـ فيـلـدـمانـ،ـ والـتـرـ دـوـ مـارـيـاــ بـأـنـهـمـ يـقـرـبـونـ مـنـ فـنـ وـفـكـرـ شـرقـيـنـ.ـ فـعـدـ اـعـتـارـ الـكـائـنـ الـبـشـريـ مـتـعـارـضاـ مـعـ هـذـاـ الـكـونـ الـفـسـيـعـ بـلـ مـشـارـكـاـ فـيـهـ،ـ وـالـدـافـعـ عـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ عـابـرـ لـلـإـنـسـانـ هـيـ مـوـاقـفـ مـأـلـوـفـةـ جـدـاـ فـيـ الـفـكـرـ الشـرـقـيـ.ـ فـيـ الـمـقـابـلـ،ـ وـمـنـ مـنـظـورـ غـرـبيـ،ـ يـفـتـرـضـ أـنـ يـكـوـنـ الـإـنـسـانـ فـيـ مـواجهـةـ مـعـ الـعـالـمـ،ـ «ـالـإـنـسـانـ ضـدـ باـقـيـ الـعـالـمـ»ـ هـيـ فـيـ الـنـهاـيـةـ الصـيـغـةـ النـمـوذـجـيـةـ لـنـمـطـ التـفـكـيرـ

⁽¹¹⁾ انظر دiderot في 212 Denis DIDEROT, *Encyclopédie*, III, Hermann, 1976,

الغربي الحديث، في الوقت الذي يشدد الوعي الشرقي دائمًا على الرابط العميق الذي يجمعنا بالعالم.

ان الأعمال الفنية التي أستند إليها لا علاقة لها بأي تجميل للواقع اليومي، بل هي تسعى على عكس ذلك إلى تحويل الإطار الحالي للحداثة. فالطريق الذي ي يبدو لي أن علينا وربما كاننا أن نسلكه في المستقبل هو أن نعتبر أنفسنا مرتبطة بعالم أوسع من الإنساني. ان بعض الاعتبارات الفلسفية التي عالجتها في مكان آخر⁽¹²⁾ والتي لا أستطيع أن أوسعها هنا بسبب ضيق الوقت، تذهب باتجاه تحول كهذا. باختصار، لا بد من القول إن الغرب يواجه حالة من «البؤدية العقلانية».

هذا لا يعني أيضًا أنه يكفي أن نكمم الحداثة المتمركزة حول الذات البشرية بقطبها المناقض، أي اللا إنساني، كما حاول بعض المفكرين أن يفعل على خلفية مستوحة من الدين. إن أفلاطون وأرسطو يستنجدان بطبيعتنا الإلهية، و كانط يشدد على مقدرتنا على الفهم، وبعض الفلاسفة الظاهورين⁽¹³⁾ أمثال هайдغر وشيلر أو ليوتار (Lyotard) يتكلمون على طبيعة متسامية. وفي كل مرة تبقى حصرية الجنس البشري في قلب الإشكالية. ذاك لأن الفهم البشري العادي لوحده يبقى محدوداً، علينا استدرaka هذا الأمر بالتجوؤ إلى نقشه.

في المقابل، إذا توصلنا إلى أن نطور توجهاً عابراً للإنسان - وأننا متأكد من أن عدداً من الفنانين سيقومون بذلك خلال القرن الحادى والعشرين - كيف

⁽¹²⁾ انظر الكلمة الكاتب «تجاوز الانلاق الحديث للعقل البشري»، في ندوة بعنوان «الاتجاهات الجديدة في الفلسفة المعاصرة» عقدت في جامعة ريو دي جانيرو

«Transcending the modern closure of the human mind», allocution de l'auteur au cours de la conférence *New Perspectives in Contemporary Philosophy*, Universidade do estado do Rio de Janeiro, 8-10 août 2001.

⁽¹³⁾ الظهورية *Phénoménologie* نظرية فلسفية تعنى بالدراسة الوصفية لمجموعة ظواهر، كما تتجلى في الزمان أو المكان، بالععرض إما مع القوابين المجردة والثابتة لهذه الظواهر، وإما مع الخافت المعاشرة التي يمكنها أن تكون من تخيّلها (المترجم).

ستؤثّر هذه الحركة على القيم؟

أولاً، إن هذا الإطار يفرض علينا أن ننظر إلى القيم بعيّن متقدّدة، بوصفها متداخلة في عالم ليس هو عالمنا وحدها. بعكس المفهوم الحديث الذي ينظر إلى القيم بشكل ضيق، من وجهة نظر إنسانية تعتبر الإنسان مقياساً لكل شيء.

ثانياً، إن هذه القيم تفرض علينا أن نحترم ارتباطنا بالعالم، فتصبح تكاميلية بدل أن تكون متمركزة حول الإنسان. قد يوحّي ذلك بأنه نمط تفكير رومانسي أو بيئي. لكن الرومانسية مثل الاهتمام بالبيئة يستندان إلى نموذج التمركز حول الإنسان؛ فالرومансية تفترض أن الطبيعة شبيهة بالإنسان، والبيئة وقعت في الفخ الوظيفي والتكنولوجي.

ثالثاً، تحتاج قيمنا العادلة التي استقيناها من الحداثة إلى إعادة تفسير. فالاستقلالية مثلاً يمكن أن يُنظر إليها على أنها جزئية أو منحازة، والحقيقة يمكن إدماجها في إطار أوسع، متطور، بل كوني. لا بد بالطبع من مواصلة التفكير، ولكن لا بد لنا أن نلحظ في المجال الفني بروز محاولات تخطىء حواجز الحداثة وتجعلنا نغير نظرنا إلى الأشياء.

نحو إطيقا «ما بعد حداثوية» للجمالية؟

ميشال مافيزولي

يمثّلنا ماكس فيبر في كتابه «العالم والسياسي» على أن «نكون على مستوى الواقع اليومي». وهو يوحّي بالإضافة إلى ذلك في تحليله لبدايات الحداثة بأنه من المهم «أن نفهم الواقع انطلاقاً من اللامعقول»، أي أن نجمع بين الواقع والخيال. في الستينيات كان يُقال: «إن أفكارنا موجودة في كل الرؤوس». سأخذ على عاتقي جمع هذه الأفكار، وهي مهمة المفكر، جاهداً لأن «أطروح المسائل بتؤدة» كما تصرّحنا به عبارة لأرسطو.

ان خاصية نوعنا الحيواني، هي في الكلام على نفسه، وما نسميه ثقافة أو قيم، ليس سوى ما نقوله عن طريقتنا في العيش. ما نقوله يتضمن هذه المسلمات التي من نتيجتها أننا موجودون، وأننا نفكّر، وأننا نأكل، وأننا نحب بالطريقة التي نفعل بها كل ذلك. من المهم أن نذكّر بأنه يمكن أن توجد تحمة في المسلمات، كما نلاحظ ذلك في الوقت الحاضر. هناك انحراف لما هو معاش عما نظن أننا نعيشه. إن النقاش الذي نشارك فيه اليوم، والكتابات العديدة التي تصب في خانته، يثبت عكس ما نظن، أنه لم يعد هناك من المسلمات. لذا أصبح ملحاً أن نحلّل ما هو في طور التكوّن على هامش المسلمات التي لا يزال حضورها يرمي بثقله في مجلّم مؤسساتنا بالخصوص. والجامعة لا تستثنى من هذه القاعدة التعيسة التي تجعلنا نستمر في تكرار أشياء ربما لم تعد موجودة.

نهاية الشمولية الكونية

ان هاجسي هو أن تنتبه الى نسبوية القيم التي تأخذ حيزاً في مواجهة ما تبقى من منظومتنا الفكرية، عنيت بها الكونية. فمهمها قلنا، ومهمها فعلنا، تبقى الكونية مسيطرة على تفكيرنا، فيها الذي نعيشه يتضمن تحت لواء النسبية. ليس مقبولاً أن يقول المرء عن نفسه أنه «نسبي»، لكنني أطالب ودون أية عقدة بنسبية نظرية، وكذلك بنسبية تجريبية.

ان النسبية النظرية، كما بين ذلك سيميل Simmel، لا تعني نقصاً في القدرة على المعرفة، وإنما في إقامة التوازن بين المعلومات والمعارف. ومن المهم هنا أن نأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي الذي يفرض نفسه حالياً، وهو ليس سوى مظهر من انتقال النسبية الى مستوى التجربة المعاشرة.

إن الكونية، كما أوضح محمد أركون، هي استثناء غربي، لأن القيم التي تبلورت في منطقة ضيقة من الكورة الأرضية، انتقلت وتعتمدت في العالم. ان الحداثة، بالنسبة لي، لم تطلق لا في القرن السادس عشر ولا في السابع عشر، ولكن قبل ذلك بكثير، حين طرح القديس أغسطينوس فكرة العمل المؤسس، موضحاً بذلك الإرث اليهودي المسيحي. ألم يدافع في كتابه «ملكة الله» عن مفهوم خلاصي للعالم، أي عن شيء ما يُنتظر أن يأتي؟ منذ ذلك الحين وحتى تعاقب النظريات التي طبعت القرن التاسع عشر الذي جهد للتغتيش عن مجتمع كامل يؤمل تشكيله، نشأت بنية قائمة على فكرة الخلاص، وتطور مشروع تاريخ للخلاص شكل البنية لما نطلق عليه اسم «التاريخ». لقد ازدهرت منذ القديس أغسطينوس كل نظريات التحرر التي تمت تنشئتنا على أساسها: يجب أن تتحرر من الخطية، من العيب، ومن الارتهان. ألم يفترض الارتهان ان الشر غير موجود بذاته؟ ألا يعتبر الشر انعدام الخير *privatio boni*? ييدوي أنه انطلاقاً من هنا يمكننا أن نفهم كيف تكون منطق «كيف يجب أن تكون»، أي السلوك الحسن.

لقد بين جورج لو كاكس في كتابه «التاريخ والوعي الطبيعي» (1923) أن ما

نصته في خانة اليومي نحكم عليه من خلال إدراكتنا للعالم بأنه منحط. وقد وصل به الأمر إلى الكلام على «دناءة الموجود». الموجود لا نتكلم عليه، ويُكتفى فقط بانتقاده. إن وجهة نظر فرويد تتيح لنا أن نلتقم بصورة أفضل أيضاً فضح اليومي، إذ يقول مؤسس التحليل النفسي: «المثقف هو فارس الحقد»، ونحن نعرف الدور الإيجابي الذي كان يُسنده إلى هذا الحقد. كذلك نجد عند غوته العودة المتكررة إلى «الفكر الذي يقول دوماً لا». نرى جيداً كيف ترسّم من خلال هذه الاقتراحات المتنوعة ملامح منطق «كيف يجب أن تكون»، وهو ما أطلقْتْ عليه من جهتي اسم «منطق السيطرة». إن السيطرة على الذات، والسيطرة على العالم هما في أساس فلسفة التثوير والأنظمة الاجتماعية الكبرى التي نتجت عن تلك الفلسفة في القرن التاسع عشر. هكذا فإن «المستقبلية futurisme» تُرهص بمتعة قادمة هي في الواقع ثمرة جهد نبذله على ذواتنا وعلى العالم، والثمن هو «تفتيش العالم» الذي وصفه هайдغر. هذا هو الهدف الذي لا يزال يعطي الحيوة للأخلاق وللجمغرافية السياسية، وكذلك لمزمرات كانط التي ألحّ إليها ادغار موران. إن الليبيدو (الطاقة الحيوية) المسيطرة libido scientia لا يمكن فصلها عن الليبيدو العارفة libido dominandi.

من الليبيدو المسيطرة libido dominandi إلى ليبيدو الإحساس libido sentiendi

إن مسلمات فكرنا، كما أرى، لم تعد متوافقة مع ما هو بيديهي. لسدّ هذه الفجوة أقترح ألا ننطلق من الليبيدو المسيطرة على الذات وعلى العالم، ولا من الليبيدو العارفة التي تسمح لي أن أعرف كيف أسيطر على ذاتي وعلى العالم، وإنما من ليبيدو الإحساس، أي الرغبة في الإدراك الحسي. لنوضح منذ البداية أن انقلاباً كهذا في نقطة الاستقطاب يستثير أفضل المواقف وكذلك أسوأها، بدءاً بالقلبية والعودة إلى البداءة.

هل ينبغي أن نتكلّم، كما ستنزلق إلى ذلك عفويّاً، على تراجع أو انحطاط؟

ولكي تكون منصفين لا بد من اللجوء إلى مصطلح مثل «انعكاس» لنبئ أننا نأخذ في الحسبان عناصر قديمة ومهملة. لا بد لنا من الاعتراف بأن البرابرة موجودون هنا وهم في داخلنا. لذا سوف أضع في مواجهة الآداب السياسية المجردة والكونية شيئاً يكون من صنف الإلطيقا. فالإلطيقا بالفعل مغايرة عن مجموعة القواعد السلوكية: إنها الرباط الوثيق، إنها قيم محلية متصلة. هذا التموضع المحلي يعيينا - وأنا أتحتمل مسؤولية كلامي - إلى شيء آخر غير التاريخ بمعناه العام. كان نيتشه يذكر مدينة صغيرة في ألمانيا بقوله: «هنا، يمكننا أن نعيش لأن هناك من يعيش هنا». ان في هذا القول شكلاً من التجذر الحيوي يرتبط بالتاموضع المحلي. إنه «حب المصير» Amor fati كما يقول نيتشه، ولكن يمكننا في النهاية الكلام على «حب العالم» amor mundi للتعبير عن حب العالم بالحالة التي هو فيها. ان في ذلك نوعاً من التجميل، بما يعني أن هذه الجمالية هي لا أخلاقية بنظر علم الأخلاق الكوني، ولكنها في الوقت ذاته أخلاقية بقدر ما تشكل ربطاً وثيقاً انتلاقاً من قيم نتقاسمها مع آخرين، هنا والآن. ليس للأمر علاقة بالتاريخ بمعناه العام، وإنما بالاشراك بال المصير الواحد، أو بالتاريخ بوجوهه المتعددة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك إلطيقاً الجمالية. لقد اقترحت منذ عقدين أن ندرس سوسيولوجيا التهتك الجماعي orgie (وتعني الكلمة orgie في الأصل الانفعال المشترك) لأنني أظن أننا نعيش حالياً هذه الانفعالات المشتركة كما يبدو ذلك من خلال وحدة الشعور في المجالات الرياضية والموسيقية والاستهلاكية والدينية. «الالتهكية» بالمعنى الجمالي هي ضياع الذات في الآخر، وهو ما يتعارض مع الانكفاء إلى الذات والانكفاء عن العالم. ان «عبادة الجسم» كذهب تجربتي يؤسس من الآن للجسم الاجتماعي، لأن هناك توترة جسد الفرد الذي يذوب في الجسم الاجتماعي، وفي ذلك تكمن للذة المتعة.

لقد قال فاليري متهكمًا أن المثقفين هم بشكل طبيعي «جماعة الأعماق» de

profundis. انهم يفتشون ذاتها عن العمق، وهم يصرخون: «من الأبعاد صرحتُ إليك يا رب» De profundis clamavi ad te Domine. يتوجب علينا على العكس أن نتأدب على النظر إلى ما هو على سطح الأشياء. لقد ذكرنا سيميل وفيبيرونيتشه أنه في بعض الحالات يتوارى العمق على سطح الأشياء. هذا العمق يتمثل بالإمتاعية (ذهب اللذة)، وبعبادة الجسد، وبكل ما يجعل الفرد المنغلق على ذاته يشاركت مع آخرين في مصير محل مشترك فتشكل أخلاقية خاصة حاملة في ثناياها الأفضل والأسوأ.

أني لا ألاحظ أنه ما وراء فردانية المنهجية، تنشأ تشاركات حول صور معينة. يوجد حالياً شبقة اجتماعية لا يمكن تفسيرها فقط من خلال مصطلحات المللزمات القاطعة. لقد كتب أوريتينا اي غاسي انه يجب «اعتبار ملزمات مناخية»، أي فهم المناخات، لا من منطلق الأخلاق و«ما يجب أن يكون»، وإنما من خلال ما هو قائم. ان التهيجات الرياضية، والحربية أو الإرهابية، وما تسبّب به من حرائق تطوق مدننا، ليست سوى مظاهر جمالية تعود بنا إلى هذه الشبقة الاجتماعية، أي إلى تلك الصور أو التخيلات التي تقاسمها ونجتماع حولها. ان في ذلك شيئاً لا علاقة له بالاستهلاك الاقتصادي وإنما بالذوبان: اتنا نذوب في الآخر، في الغريب. هكذا تنزلق من أخلاقية السياسة إلى إطيقاً الجمالية. لا يمكننا أن ندرك هذا التحول من خلال وسائلنا التحليلية المفضلة، أي الفرد العقلاني سيد نفسه، ومفهوم العقد الاجتماعي الوطني أو الدولي. ان تحدي إطيقاً الجمالية يقوم إذن على التفكير في ما يمكن أن يكون إلى جانب المثال الديمقراطي أو أدنى منه والذي عبرت عنه آنا أراندز بعبارة: المثال الجماعي. كان والتر بنجامين يقول أن «كل حقبة تعلم بتلك التي تليها»، وأعتقد أنه من المهم بالنسبةلينا ان نأخذ على عاتقنا ما هو في طور التشكّل، تحت طائلة أن نرى هذا الحلم يتحول إلى كابوس.

روح القيم

فكтор مسوح

منذ بداية الخلية ونحن نفتّش عن قيم مطلقة مثل الحقيقة والخير والقدس والجمال، قيم لا زمنية ومنفصلة عن التاريخ. لقد ساهمت العدمية بشكل واسع، حين أعلنت «موت الله»، في انحلال قيمة «الحقيقة». وما لبثت أن وجدت نظيرًا لها في النسبية الأخلاقية بهدف إعادة النظر بمفهوم الخير، لأن هذا الأخير يرمي إلى إعادة تقويم مثُلنا بوضعها جيعها على قدم المساواة. لقد عينا حينها أن القيم المرجعية لا يمكن إلا أن تشکل أهدافاً، بالنظر إلى الانحرافات الذاتية المرتبطة بمشاعر التسلط والمصلحة أو الكراهة. ويجدر كذلك أحياناً أن تتفتّت وحدة القيم الأخلاقية لتصبح مجموعة من الأعراف الحامية لخصوصيات في حالة دفاع عن نفسها، وهذا ما يقلص من دور القيمة الأخلاقية التي تقصر على كونها الضامنة للتسارك الاجتماعي، وبذلك تخسر أفقها الحقيقي، أي الشمولية الإنسانية.

ان للعدمية الفلسفية وللنسبة الأخلاقية بنظري الكثير من القواسم المشتركة مع الأصولية الدينية. فحين تفرض القيمة المقدسة، المرتبطة بمعتقد، إلغاء كل التباينات المذهبية، يتحول الإيمان إلى شكل من أشكال السلطة. وبذلك يفقد الإيمان أساسه الأكثر أماناً، أعني المقدرة على التحاور،

القيم إلى أين؟

المستقلة عن كل أشكال السلطة. لقد تراجعت قوة الوحي أمام كلام الفقهاء. ان تمجيد المقدس لتبرير الإلغاء يقود إلى انحدار المقدس إلى مدنّس. إذ ذاك يستطيع المجتمع العلماني المتقلب على المقدس أن يطلق العنوان بخونٍ أعمى.

مخاطر التجميل

ان الفن يعبر عن هذه القيمة التي نسمّيها عُرفاً الجمال. هل تتوصل هذه القيمة إلى البقاء على هامش التاريخ؟ كلا، إذا ما صدقنا قول مالرو في كتابه «المتحف الخيالي»: «ان الفن اليوم يعبر في كافة أشكاله، عن مجموعة المغامرات المتفرقة التي تجعل من الصعب التأمل، وخاصة التمتع بالشعور الجمالي. ان التعقيد الفوضوي للفن المعاصر يجعل مشروع تحديد الجمال بالاعتماد على القيم التقليدية أمراً محيراً، ويُعَرِّب بوضوح عن أزمة عصرنا الذي يفتّش عن طرق تقسيم قادرة على الاحاطة بالقيمة الفريدة والوحيدة لشهادته»⁽¹⁾.

بالنسبة للكثرين، يعبر الفن عن أنسنة التاريخ. والحربي بنا أن نلاحظ أن الفوضى الحالية لا يمكن اعتبارها موقفاً من تمجيد العالم. ففي الواقع، الفن ليس فقط تمجيداً. وقد أحسن ريلكه بذلك جيداً حين كتب ان «الجمال ليس سوى بداية المربع»⁽²⁾. بالرغم من ذلك، أجزّر على أن أوّل دليل حرية الإبداع تكسب في ساحة الفن أكبر معاركها ضد الفوضى. من المسلم به أن الفن الحديث يأخذ النفيات في إطار بعض التركيبات عبر عن معانينة الواقع متفكك بقدر ما عبر عن إرادة تدامن ميتافيزيقية في حالتها القصوى. من هنا مصدر الغموض والمنحى المحير لفن عصرنا. يمكننا القول إن مأساة هذا الفن تكمن أيضاً في أنه معاصر للهروب إلى الأمام الذي أحدهه التطور التقني. فالفن والتقنية يتشاركان بالفعل بنفس الصفات: التجدد، خلق أشياء

⁽¹⁾ انظر كتاب مالرو 1965 *Le Musée imaginaire*. Paris. Gallimard.

⁽²⁾ انظر كتاب ريلكه «مراثي دويرو»

حساسة، إنتاج مواد جديدة واستعمالها. مع ذلك، تختلف مقاربتها جذرياً: الفن هو غاية بذاته، والترجمة النهائية للفكر الإنساني، بينما لا تعدو التقنية كونها وسيلة عملية، حتى لو كانت تسم أحياناً بالع兵器ية.

يبقى أن الفن هو على حد علمنا المتواطيء الكبير مع الثورة التقنية، لأنَّه يستعمل الأدوات التي تكتشفها هذه التقنية ويستخدمها من أجل تجميل منتجات الحداثة. لقد ربع الفن والتقنية العالم بصورة معميَّة عبر المساهمة مجتمعين بتجميده. حتى أن الهجوم على برجي نيويورك الذي أدى إلى تدمير أعمال فنية كثيرة، لم يتمكن على ما يبدوا من وضع هذا التحالف موضع تشكيك، لأن تجميل العالم سبق له أن أحدث تأثيراً لا يمكن الرجوع عنه، على شعور الجماهير، إذ دربها على التندُّّل والتلذُّذ والاستمتاع بأشياء جديدة تحولت بسرعة إلى حاجيات يصعب الاستغناء عنها.

لقد اجتاحت إشهارات، صبغت على شكل صور مجلَّلة، المساحات العامة لتسوق لأفكار لا طابع شمولي لها. وفي كل مكان في المدينة يحيط الأعمال الفنية الجذابة على الاستهلاك التواصلي للسلع. إن العرض البيِّط لكتاب أو لاستعراض أزياء، أو إطلاق حملة سياسية أو افتتاح مصنع يشكل مادة لمعالجة تجميلية. والمعلومة الحربية التي تنقلها كل وسائل الاتصال، وفيض الصور هي من التظاهرات التي تشكل في النهاية نوعاً من الاحتفال المتكرر إلى ما لا نهاية والذي يضع المقايس الجماهيرية في الواجهة. في حيَّاتنا المعاصرة يطفئ الظاهر على الواقع الفعلى؛ والحياة كما تُعرض تبدو حقيقة أكثر من الحياة ذاتها.

إن الفن يضيف إلى التجميل التكنولوجي للعالم القدرة على التصنُّع كمظهر لانتصار الإنسان على الطبيعة. فالحمل الذي كان يجب أن يكون «غاية بحد ذاته» حسب قول كانط، وُضع في خدمة إنتاج حياة جماعية تظهر على شكل مشهد مصوَّر. وهكذا اكتسبت الساحة الإعلامية صفة المحكمة العليا للواقع.

إن الاستعمار المجمَّل للعالم بفعل العمل المشترك للفن والتقنية، لا يكتفي بإضعاف سيطرة القيم، لأنَّا نصطدم، بسبب التأثير المترابط للعدمية

الفلسفية وللنسبة الأخلاقية، بمفهوم العمل المجاني. وهذا المفهوم يؤدي إلى إعادة التنشيط الطقوسية والترجسية للأصولية العدائية واليائسة التي نشهدها اليوم.

صوت الحقيقة

إن السعي الدائم لتجميل القيم إضافة إلى البنى الاقتصادية يؤدي إلى انحطاط القيم أو إلى استيعابها من قبل سلطات بديلة. فالخطوات المتقدمة للتخصصية أوصلت إلى تحزنه كل قيمة. في المجال الفلسفى، تجعل الحدود بين المجالات النظرية المختلفة الحوار غير مفهوم. والظاهرة نفسها تحدث في مجال الأخلاق والدين. لقد بتنا منذ الآن تحت سيطرة الجزء إذ أصبح التعبير عن مختلف الأنماط متنافراً للغاية.

ان القيم المجزأة لا يمكنها أن توجه مسار التاريخ، لأنها تصب في خدمة غايات محدودة. فالأخلاقيات المقسمة إلى أدبيات مهنية تفقد النظرة إلى الكرامة الإنسانية. والجمالية المتفاخرة بالمساهمة في التعبير عن فوضى العالم ليست الخليفة الجيد للجمال وللعالم. ان الجمع بين جزئيات متنافرة، منتشرة هنا وهناك، يكون ثقافة قد تبدو مشهداً جميلاً، ولكنها في كل الأحوال لا تنبع معنى. ان اللهو والسرعة والأحساس العنيفة والنشوات السريعة هي من بين أشكال التجميل المعاصر. بفضلها تزبح العالم، ولكننا نخسر أنفسنا.

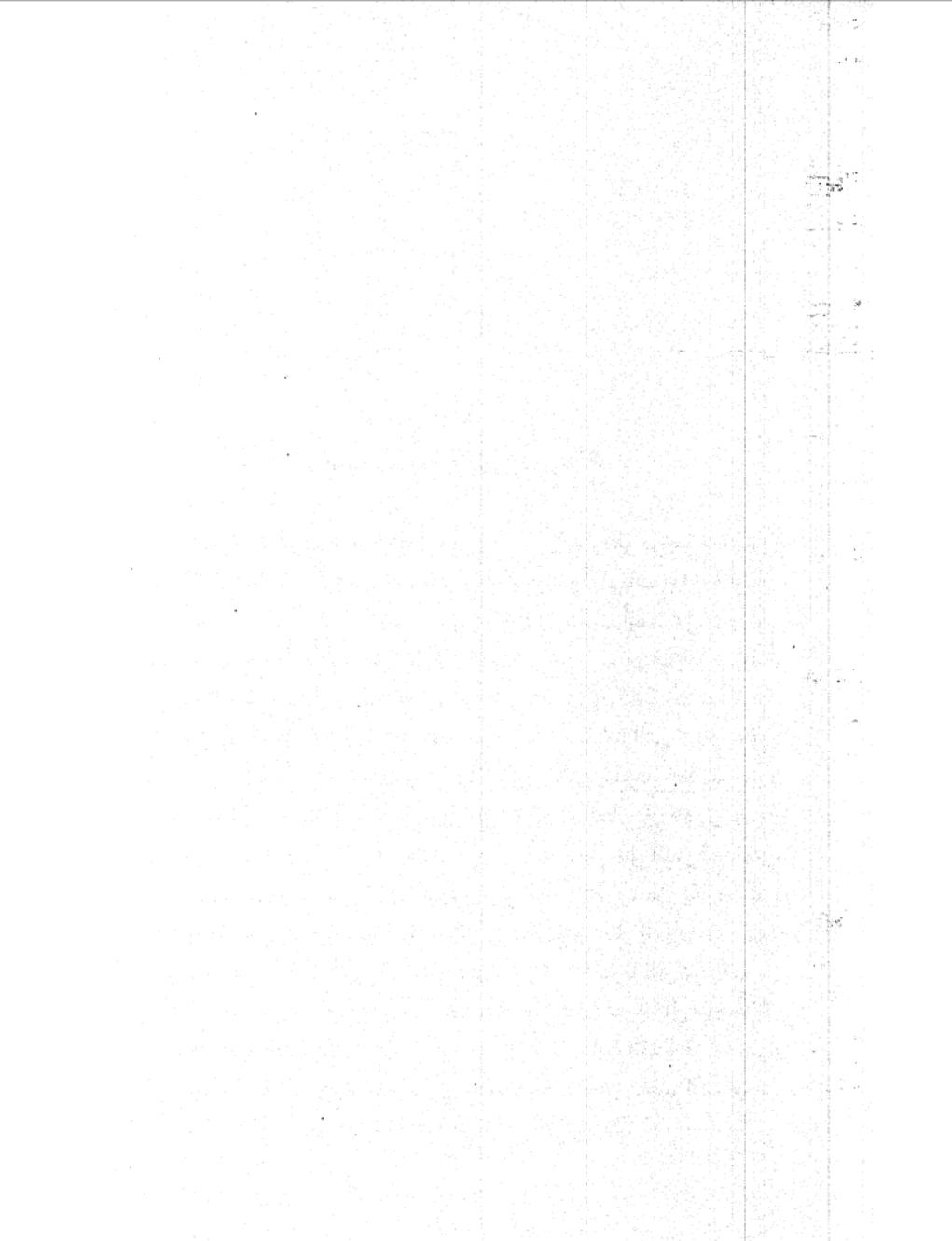
ان استرجاع روح القيم يمر بالاعتراف بأن الحقيقة والخير والجمال والمقدس هي أهداف نهاية للطموح الإنساني، وبأن التحايل على واحدة من هذه القيم يشوّهها جيئاً. ان أهداف القيم لا تنفصل عن بعضها البعض، يعكس ما يسعى التجميل لإقناعنا به. في الواقع، ان الحقيقة هي أحد وجوه الجمال، وهي امتداد للكرامة الإنسانية وحدس بالمقدس.

ان حياة القيم اليوم لا تستلزم وسائل هامة، ما عدا التفكير والصمت. فأبعد من إغراءات التجميل، علينا أن تكون متتبهين، بدون وسائل إعلام ولا وسائل، الى صوت الحقيقة، والى صفاء سلوك رصين أو بطولي، والى سحر الجمال وجاذبية السر.

V

نحو خلق قيم جديدة؟

ان القرن العشرين شهد تعديل حركيات تاريخية وأطر مرجعية تقليدية. وفيما تظهر في الأفق شبكات جديدة وأسلنة جديدة وألوان جديدة توافق وتضمّم أحياناً هذه التعديلات، هل بإمكاننا أن نتكلّم أيضاً على بروز قيمة جديدة؟ إزاء هذه التغييرات، يشكّل التفتيش عن قيم مرجعية، فردية أو جماعية، اهتماماً دائياً في مجتمعاتنا ويدعونا إلى التفكير بإمكانية تجديد القيم. يتسم هذا السؤال بالدقة على كافة مستويات خطاباتنا التي تتعلق بالهوية أو بالثقافة. يطرح كандيدو منديس أولاً فكرة تتعلق بطبيعة خطاب ما بعد الحداثة بالذات وبمضاعفاته. تيري غودان يلفت النظر إلى ظهور نموذج جديد يتمثّل بالتحليل المعرفي، الذي أتى في رأيه ليحل محل النموذج القديم «العلمي» الذي ساد في القرن الماضي: من هذا المنظور، هل يكون القرن الحادي والعشرون «قرن الفكر»؟ سليمان بشير ديان يختار العودة إلى مفهوم الدين، مذكراً بأنه لا يقود إلى تحجر للهوية، إذا ما اخترنا التركيز فقط على بعده الروحي. ويقترح روجيه سو أن نستمد من الازدهار الحالي للجمعيات نموذجاً جديداً يتبع لنا التخلص من فرضيات الليبرالية القديمة. أما جولي كريستيفا، فترى أنه علينا التفتيش في خصوصيات بعض القيم النسائية عن تجدّد ممكن للقيم، يمر بعلاقة مختلفة مع الزمان ومع العالم.



1

القيم وبناء الذاتية: بين الجدلية والوساطة الجانبية كانديدو منديس

ان التفكير الأكثر إشكالية الذي أثاره تيار ما بعد الحداثة هو ذلك المتعلق بخطاب نظرية القيم. فبناء الذاتية هو موقف ما بعد حداثوي، بقدر ما يحاول التخلص من سجن العقل الأول (اللغوس) logos. كيف نهدم اللوغوس لكي نحن ونرى ونتمرّس بالقيم من خلال «الصراعية» agonistique^(*) التي نفهمها كتوتر بين الهوية والاختلاف؟ بالرغم من الضبابات التي بحوزتنا، فإننا نشهد اليوم عودة لعملية التشبيه، التي تتخذ أشكالاً توازي بضررها القوالب الجامدة والتقيّعات الثقافية والالتباس الدائم بين الثقافة والحضارة.

لقد حدد جيروم بندي بوضوح ماذا يعني خلق قيم جديدة. والتفتيش في هذا المجال عن بديل، يفترض أنه يمكننا أن نعيش حالة من التناقض. لكننا في الواقع لا نزال نتمرج في ضبابية ما بعد الحداثة، فيها تضلّلنا جدلية لا تزال خاملة في مسالك يسيطر عليها الإسراف، كما نرى ذلك في التبادل والموضة أو مظاهر العيشية.

^(*) (الصراعية أو المراكبة) مذهب أو استعداد ذكري يوصي بالصراع ويرى فيه أداة للتقدم (المترجم).

ان السؤال الذي أطروه هو التالي: هل نحن نتكلّم على قيم جديدة أم أننا لا زلنا منخرطين في تفكيرك هذه القيم الناجم عن «ما بعد الحداثة». حين أسمع بعض الخطباء يكلّموننا على التفاوض، أو حين يكلّمنا أرجون أبو دراي على حروب التشخيص، ندرك مدى الحدة الجدلية التي نشأت مع ظهور هذا «الزمن الضعيف» على حد قول جياني فاتيمو، والذي يشبه «الانحراف»^(*) الذي ذكره جان بودريار. في كل الحالات، المقصود هو «ممارسة» *praxis* تجعلنا تتخطى الهيمنة الجدلية.

ما هي «الصراعية»؟ هذه المقاربة تستند على الفكرة القائلة إن القيم هي نسبة لـ«الكائن-نطع عيش»، وتستوي في علاقة مساواة وليس ضمن إطار التجاوز. هناك وساطات جانبية في فهم ما بعد الحداثة للقيم، أي ان هناك مبادئ ينكسر بواسطتها نهائياً هذا التسابق نحو الجدلية. بما ان مسألة الاختلاف تتعلق بالمرجعية وبالتمايز، فإن الوساطة الجانبية لمسألة الهوية هي المطلق، أي الوساطة الممكنة لنقص في الكينونة، بمقدار ما يتعلق الكائن والأخر، حيث يبرز الاختلاف، بالوساطة الجانبية للمشهد الآني. ان هدم نظرية القيم يقودنا إذن الى هذين العنصرين الأساسيين للوساطة الجانبية: المطلق والمشهد الآني. وإذا كان صحيحاً أن الصراعية لا تقع تحت سيطرة اللوغوس، فإن التشier يسرّع حيوتها من جديد.

ان الهوية تمّ عبر صورة متخيلة، فيما يمرّ الاختلاف عبر الهيمنة في العمليات الاجتماعية الكبرى. وبالتالي فإن الصورة المتخيلة تتبع لعبة التشier، وينجم عن ذلك قالب اجتماعي ينحصر بتعابير القبائل المرتبطة بثقافة شعورية، وباللوشم وباعتراف يتنافى مع مفهوم الشمولية. هل قمنا بتقليلص الصورة المتخيلة أم أنها لا نزال في وضع الانطواء على الذات؟

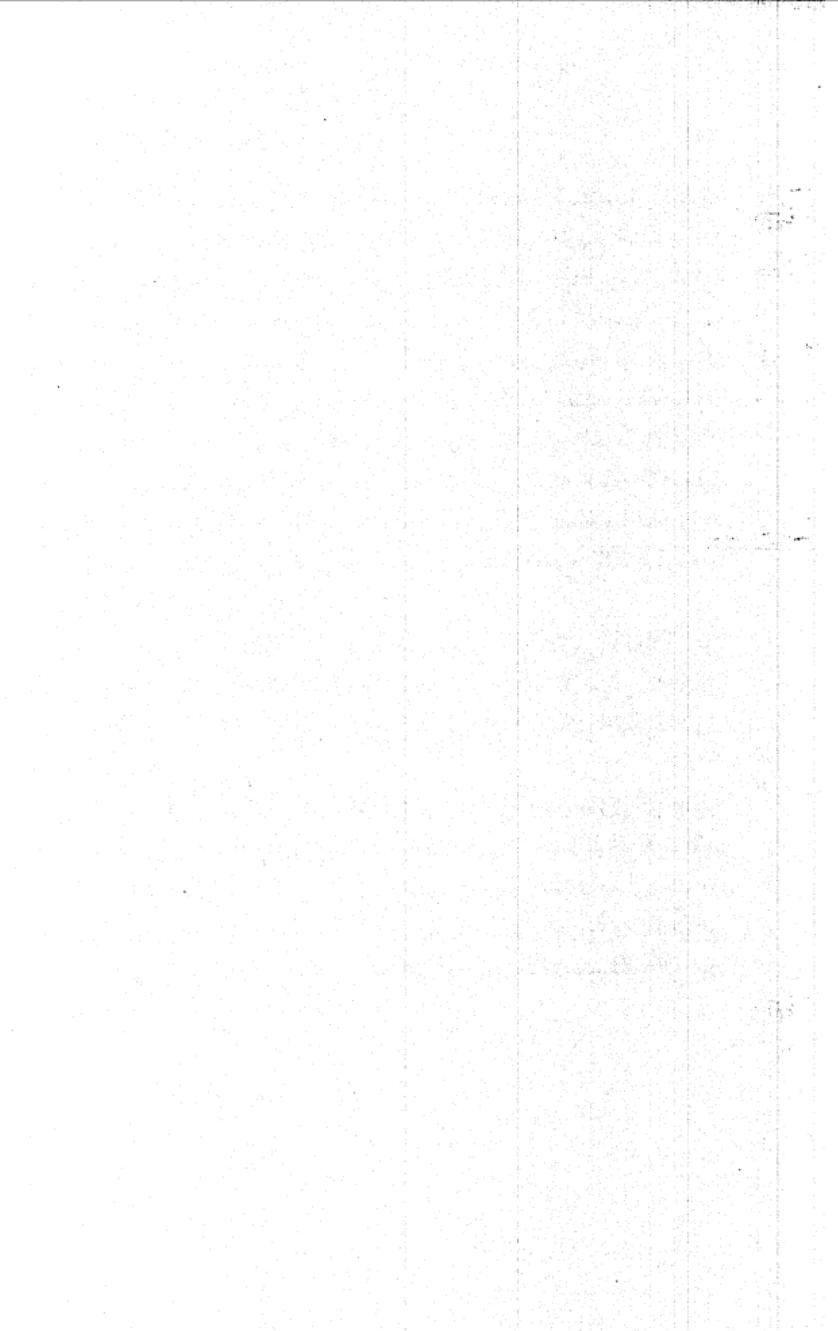
أما في ما يخص الالتباس الذي كثيراً ما يحصل بين الحضارة والثقافة،

^(*) Praxis (الممارسة) وتعني في الفلسفة الماركسية عواملات تغير العالم، وبخاصة وسائل الاتصال خلال العمل الجماعي، التقني والاقتصادي والاجتماعي.

فإني أذكر أن الحضارة مرتبطة بعملية تشيوّع العقلانية، المستندة إلى التقنية والسلطة، وهي عملية نصدرها إلى ما لا نهاية وتخلق تاريخ التقدم. أما الثقافة من ناحيتها فهي مرتبطة بالمعنى، وبالدلولات، وبالفريد، وبأنماط العيش، وبالتمثيلات، وبالفهم العام للعالم. يدوّلي خطيراً أن نشهد على ما يسميه ريكور «تآكل الحضارة»، أي تسلط الحضارة على الثقافة، فيما يجب أن يقوم الحوار بينها مجدداً من زاوية الفهم الثقافي. ما عدا ذلك، إننا مُقبلون على ترقيعات ثقافية، كما هي الحال على سبيل المثال في «المؤية الأفرو-أميركية» التي تشكو من الهشاشة بسبب العجز الذي تبديه حيال الأصولية الأمريكية. ان فشل ادخال المؤية الأفرو-أميركية في مصاف الحضارات يثبت أنه يستحيل النظر إلى مجموعة عناصر مرتبطة بمفهوم الثقافة ارتباطاً لا ينفصّم، على أنها حضارة.

يجب الترويج لاستكشاف الخاص والمفرد، من أجل تخاishi الانغلاق على الذات *incurvatio in se ipsum* وللتتمكن من تصور الآخر. إن «القابل للتصدع» الذي ألمح إليه جان بودريار يمكن في رأيي أن يشكل الخطوة الأولى نحو الفهم.

نحن في موقف يقود فيه عدم التمييز بين الثقافي والحضاري إلى قابلية انقلاب الأصوليات. كيف يمكن لفريق أن يدّعى أنه المحرك الوحيد لقيم الحضارة؟ لقد أطلق أحد المقاتلين في أفغانستان عبارة صحيحة إلى حد ما: «ها هم صليبيو الغرب». بذلك كان يشجب الأصولية الغربية ودفاعها عن قبر مفترض في قدس جديدة، وعن خلاص يأتي من آلات يتم التحكم فيها عن بعد.



بدايات الحضارة المعرفية

تيري غودان

منذ مطلع الثمانينيات أتاحت لي مواكبي المباشرة للبيضة التكنولوجية أن أتلقيف عدداً من المعلومات حول تطور العالم، خاصة في المجال التقني. في ذلك الحين، ظهر «تحول في النظام التقني»، وهي ظاهرة قديمة ونسقية. لقد تداخلت التقنية مع المجتمع وفق آليتين. أنتج المجتمع التقنية بفعل التجدد، فيما ردت التقنية بتأثيرها الارتجاعي على المجتمع من خلال تعديل تقاليده (أحد الأمثلة الأكثر دلالة هي أقراص منع الحمل).

التقنية والاستبعاد

في العام 2000 هناك فعلياً مليار إنسان (من أصل ستة مليارات) قد تركوا أرضهم بفعل انتشار الزراعات المصنعة. هؤلاء الناس أتوا ليضمّنوا أعداد قاطني الضواحي في العالم بأسره. بحلول العام 2005 سيتحوّل نصف سكان العالم إلى المدن، إذا ما اعتبرنا أن التوزيع الديمغرافي في المجتمعات الحديثة هو 80% لسكان المدن، مقابل 60% لسكان الريف. ولسوف يستمر هذا التضخم المدیني في مطلع القرن القادم، مترافقاً مع ظواهر العزل والاستبعاد، ومع مصاعب مجتمعية متعددة. أن الأوان لكي يكون

العلم والتكنولوجيا في خدمة الفقراء والمبودين.

حين يحصل تغيير للنظام التقني (الثورة الصناعية) فإن التكنولوجيا الجديدة تحظى من قدر اليد العاملة. في القرن التاسع عشر أدت ظاهرة التزوج من الريف والتضخم المدیني إلى ثورة عام 1848. لهذا السبب بلجأت الطبقة الحاكمة إلى اعتماد الاستراتيجية التي نادى بها سان-سيمون^(**) وأنجزت مشاريع كبرى دولية (شق قناة بناما، شبكة سكة الحديد، تنظيم المدن وفق تخطيط هوسمان^(***)). نحن اليوم في وضع مشابه للوضع الذي عاشه غيزو^(****) في الأعوام 1830-1835: «اسعوا إلى الشراء»، تلك هي الرسالة التي تلقاها في كل يوم من الواقع المعاش. ومع ذلك، هذا لا يجل المشكلة التي تطرحها قضية المبودين، بل على عكس ذلك تعقدّها.

الحضارة المعرفية

إن النظام الصناعي بأقطابه الأربع (المواد، الطاقات، تنظيم الوقت، العلاقة مع الكائن الحي) كان يعتمد على محور أفقى «مادة/ طاقة» فيتتج أطناناً هائلة من الاسمنت والفولاذ والنفط بالنسبة للشخص الواحد. أما النظام التقني الجديد المسماً «الحضارة المعرفية» فيتركز على محور عمودي «تنظيم الوقت/ العلاقة مع الكائن الحي». ومن الممكن اليوم بالفعل أن نعدل الجينات، أي ترميز الحياة، مما يعطي للإنسان القدرة على الخلق. وفيما

^(*) كولد دو سان-سيمون (1762-1825): فيلسوف اجتماعي واقتصادي فرنسي، نادى بدين جديد يقيم على العلم والفنون الصناعي. من مؤلفاته: «رسائل مقدم في جينيف إلى معاصريه»، «عقيدة المصنعين»، «ال المسيحية الجديدة». استهوت مبادئه جماعة من الشباب المتحمسين، فأشواوا حركة اجتماعية تأثر بها فيما بعد الفكر الاشتراكي الحديث (المترجم).

^(**) جورج أوجين هوسمان (1809-1891): سياسي فرنسي شغل منصب محافظ باريس من 1853 إلى 1870. أحاط نفسه بهندسين عملوا على مشاريع كبرى هدفها تجميل العاصمة الفرنسية، إنشاء المذاق العامة وتحطيم سوراً العظيم المسمى «الصرف الصحي» وبناء شبكة الصرف الصحي ومحاذات المياه الخ. إلا أن هذه السياسة هدفت أيضاً إلى هدم الأحياء القديمة التي كانت تشكل بؤرة ثورية رافضة للنظام (المترجم).

^(***) فرانسوا غيزو (1787-1874): F. GUIZOT: رجل دولة ومؤرخ فرنسي، كان وزيراً للمعارف 1832-1837 فأدخل إصلاحات تربوية واسعة وأقر حرية التعليم؛ ثم وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء. لعب دوراً بارزاً وممتدلاً وقد أدى سقوطه إلى سقوط الملكية البورجوازية (المترجم).

كان المحور الأفقي في النظام الصناعي يتميز بالمادية والعلمية والعقلانية على طريقة أوغوسť كونت (Auguste Comte)، فإنه في المجتمعات المعرفية -حتى لو ان الحياة والزمن مرتبطان بعلاقة وثيقة كما هي الحال بين المادة والطاقة ($E=mc^2$) - لم يعد الرهان يقوم على الانتاج، وإنما على الاعتراف والوعي.

نحن نعيش في عصر «التنظيم» مع تفضيل للقيم الأنثوية. لقد انتهت قرون القضايا المؤكدة والغزو أو التسلط. والجنس البشري ينظم حالياً منجزاته وعلاقته بالطبيعة والتحول الديمغرافي الذي يطرح مسألة النقص الذي يعياني منه وازدياد أعداد الأشخاص المتقدمين في السن، كما يطرح مسألة التوزع الاقتصادي الجديد. ان التوقعات كانت تشير منذ عشر سنوات الى استقرار في عدد السكان في العالم، الذين سيبلغون عشرة مليارات في العام 2100 (المصدر: الأمم المتحدة). إلا ان نفس الاحتساب يوصلنا اليوم الى حد أكثر يقارب ثانية مليارات ونصف من السكان، ويتافق مع ظاهرة نادرة جداً تتمثل بانعكاس هرم الأعمار. في الفترة الممتدة ما بين 2030 و2040 ستكون الفئة العمرية 60-65 سنة أكثر عدداً من الفئة العمرية صفر- 50 سنة. ان الأطفال الذين ولدوا بكثرة بعد الحرب ستكون شيخوختهم مضبوطة أقل من أجدادهم، حتى لو كانت المشاكل المالية لصناديق التأمين قد حلّت.

لذلك تأثير على القيم الأساسية. إن النموذج العلمي الذي كان سائداً زمن فتوحات العلم وعقلانية القرن التاسع عشر، أفسح المجال للنموذج المعرفي. ان «فاعل العلم»، أي هذا «الهو» المجهول هو نقطة تمحور حوالها معرفة المجموعة العلمية، وتراكم في كل لحظة وتعيد تجديد نفسها.

في النموذج المعرفي، هناك عدد كبير من الفاعلين، ولكل منهم قراءة خاصة للعالم، والمشكلة تكمن في الاعتراف المتبادل والتواصل فيما بينهم. هذا ما يقودنا للتساؤل حول تشكيل كائنات واعية جماعية. هل الشركات أو اليونسكو هي كائنات واعية جماعية؟ وبعد من ذلك، يدفعنا هذا التحليل إلى

طرح السؤال على الجنس البشري وعلى الوعي. أن التغيرات الكبرى للنظام التقني في القرن الثاني عشر، وفي القرن الثامن عشر (الثورة الصناعية)، بالإضافة إلى ولادة بودا في الهند أو لاؤ تسو (Lao Tseu) في الصين، ترافقت دائمًا مع متغيرات كبيرة في مجال الروحانية، كما لو كان يُعاد النظر بالقيم الأساسية. من هنا، هل يكون القرن الحادى والعشرون «قرن الفكر»؟

قرن ديني؟ ولكن هل يكون روحانياً؟

سلبيان بشير ديان

ان كلامي يرتكز على التعارض بين الديني والروحي. وهذا التعارض يلاحظ بين مجموعات تعيش في جزر منعزلة أي كتل بشرية منفصلة لأنها تتمحور فقط حول ذاتها، من جهة، وبين إنسانية متعددة، من جهة أخرى، تتمظهر وحدتها من خلال مجموعة من الوجوه الروحية، التي تشبه أمواج بحر واحد، على حد قول هوسرل. ان الفرق يكمن في أن القيم الروحية - وليس الدينية - ترتبط بالعمق، كما سأبین ذلك لاحقاً، بقيم رفض التمحور، والخوار الساعي الى هدف جامع للبشرية. فالروحي، إذا ما فهم على هذا النحو، يمكنه أن يساهم في الارتقاء بالعقلة لتخطى واقعها النفعي المادي، وتطمع الى «حضارة الكونية» حسب العبارة العزيزة على قلب الشاعر ليوبولد سيدار سنغور (Léopold Sedar Senghor) («حضارة الكونية»، وليس «حضارة كونية»، لكي نميز مرة أخرى هذه الحضارة التي تُتجهها العالمية أو تطمع الى العالمية، عن تلك التي تنتج عن واقع يحظى بانتشار واسع على صعيد العالم.

الدين، هل هو التعبير الأخير عن الهوية؟

ان أحاديث 11 سبتمبر تشوش بشكل خاص العلاقة التي يمكننا أن نقيمها مع الروحانية، كما تشهد على ذلك ردود فعل قسم من الرأي العام في بيلاي. لقد طلب إلى بالفعل أن أشارك في برنامج إذاعي في السنغال لكي أبرهن عن وجاهة الفكرة القائلة إن التاريخ يثبت أن صموئيل هنتنغتون كان على حق، وأن هنتنغتون بدوره يبرهن على طريقته أن اندرية مالرو كان على حق. جهدت لكي أرفض ما كان يفترض أنه الانطلاق المنطقية لمحادثتنا، محاولاً أن أبرز أن العبارة المنسوبة إلى مالرو تعني أن تكون دينياً (روحياً؟) هو ما سينقذ هذا القرن من التفاهمة وقدان المعنى المرتبطين بسيطرة المادة، في الوقت الذي يعلن هنتنغتون⁽¹⁾ من ناحيته، أن القرن الذي بدأ مع سقوط جدار برلين هو ديني، وبالتالي فإن صراعاً شاملًا يهددنا. برأي هذا الكاتب، إن عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ذاتها التي اجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين هي التي أدت، وبما يشبه الصدمة الارتدادية، إلى وقوع العالم مجدداً تحت تأثير سحر اتخذ شكل العودة إلى الدين، ويعني ذلك وبالتالي عودة الدين. وما يتبع عن هذا التموج هو تجزئة عالم يُعاد ترسيمه وفق الخطوط التي تقسم «الحضارات». إن الحركات التي تتشكل في هذا العالم هي حركات إعادة تحجور تنادي بـ«أسلمة العالم مجدداً»، «نشر الهندوسية مجدداً»، «تنصير العالم مجدداً» الخ.

حسب رأي هنتنغتون، إننا نلاحظ في كل مكان عمليّة «العودة إلى الجذور المحلية»، مما يؤدي تلقائياً إلى نوع الطابع الدينوي العلّياني عن العالم، لأن الرجوع إلى الأصول سوف يلتقي، في عمق البنية الأساسية للهوية، بالدين. وهو يعتقد بأن الدين يشكل بالتأكيد في العالم الحديث القوة المركزية القادرة على تحريك وتعبئة الشعوب، وبالتالي فإن الاهتمام الديني سوف ينهش

⁽¹⁾ انظر كتاب صموئيل هنتنغتون «صدام الحضارات»

قرن ديني؟ ولكن هل يكون روحانياً؟

ويستتبع ويستوعب كل الانتهاءات الأخرى. فحيث كان للعبارة المنسوبة إلى مالرو معنى الإغناه والاتساع للأفاق الإنسانية، نراها هنا تأخذ بعداً تبسيطياً وتسطيحياً وإفقارياً.

ما من شيء يعبر بوضوح عن هذا التبسيط للعالم أكثر من نظرة هتنغتون إلى «الأفرقة». فأفريقيا تنبع بشكل لافت عن الخليط الجيوسياسي العجيب لـ«الحضارات» في مقالاته الأولى، لتظهر بشكل عابر على شكل نقطة استفهام كبرى في الصيغة النهائية للكتاب عام 1995. كان عليه بالفعل أن ييرر تجاهله السابق وقد حماً أفرقيا عن خارطة العالم، فكتب أن معظم الباحثين في مجال الحضارات لا يعتبرون «الأفرقة» حضارة متميزة، باستثناء بروديل (Braudel). ولكنه لا يتوقف عند هذا الاستثناء، وهو على ما أظن ليس بقليل الأهمية. كما أنها لا نعلم بالضبط ماذا تعني عبارة «معظم الباحثين في الحضارة».

ولو نظرنا بالأخص إلى غنى المراجع التي يغضّ بها الكاتب، نلاحظ أن ما يقوله الأفارقة عن أنفسهم، أي «كتابه الذات» على حد عبارة أشيل مبابي، لا يثير اهتمام الكاتب أبداً. ونقطة الاستفهام التي يقبل بطرحها هنا تكمن في القول إنه من الممكن أن يقوم حول أفرقيا الجنوبية، وعن طريق الالتحام، «طيف من الهوية الأفريقية». أما حصلة هذه المزاعم فتبلور في الخريطة العالمية المخيفة للحضارات ما بعد 1990 التي يرسمها هتنغتون، حيث نرى أن الأفرقة تختصر على حد قوله بمنطقة الباتو في أفرقيا الجنوبية، بالإضافة إلى شريط يقع في شمال خط الاستواء، معتبراً أن ما تبقى من أفرقيا يقع في نطاق الحضارة الإسلامية.

ليس موضع نقاش أن يكون لوطن ليولد سيدار سنغور هوية إسلامية، ولكن إخراج هذا البلد من الأفرقة يشكل مفارقة تدلّ بها يكفي على أنه في أساس فكر هتنغتون لا يوجد أي مكان للتعددية التي تشكل منها المויות. فالهوية التي ينظر إليها حتى بصيغة المفرد، تتحدد بأنها ما يمكن

أن يتحجّر ليكون «كتلة» في سياق جيوسياسية مبسطة. أما التعددية فهي تعددية «الكتل» وتعني وفق هذه الصيغة التجميعية الصراع الشامل، المعلن أو الكامن، والذي يتّخذ صفة عنفية تشتدّ أو تضعف تواجه فيها كل كتلة مع الكتلة الأخرى. وهذا يعني أيضاً حين يكون الكلام على القيم بالتحديد، أن هذه القيم لا معنى لها خارج إطارها، ولا يمكن لها أن تلتقي في أي مكان تداخل فيه الثقافات؛ وهي تعبّر عن نفسها بلغات لا تتقاطع فيها بينها. فأبعد من الأطروحتات التي تعبّر بواسطتها عن نفسها، تطرح هذه النّظرية التي ذكرتها آنفاً السؤال التالي: هل من الممكن، أي هل من الواقعي، في عالم ما بعد الاستعمار الذي أرسى في نهاية القرن العشرين، وخارج أي مشروع امبريالي، أن نطمح إلى حضارة الكونية، وأن نأمل برؤى الثقافات تتوجه نحو التوحد الإنساني، بدل أن تشكّل على حدة مجتمعاً إنسانياً منفصلاً عن الآخر؟

التوحد الإنساني

تساءل إيمانويل ليفيناس هو أيضاً في كتابه «إنسانية الإنسان الآخر» حول المشهد الذي يقدمه زمان ما بعد الاستعمار، وقد اطلق عليه «صخب الثقافات المتعددة»، في عالم يتّفاض على «الالتئام» من دون شكّ، ولكنه في الوقت ذاته يصل وجنته. فمسألة القيم هي إذن مسألة تلاقى الثقافات، وهو أمر لن يحدث إلا إذا كان الاتجاه نحو مجتمع البشر الذي ستتيحه لنا العولمة، التي تشكّل هي نفسها في الوقت الحاضر عائقاً في وجه قيام هذا المجتمع حين تعيي العزل والفقر للغالبية العظمى من سكان العالم. على هذا المجتمع أن يُبني على فكرة العدالة، أي على الفكرة غير الامبرialisية التي تقضي بألا يكون الآخر مطابقاً لنا، فيبقى هو نفسه، دون أن يعني ثباته على غيريته عامل نزاع. هكذا يعبر إيمانويل ليفيناس عن الضرورة التي يستلزمها زماننا: «لا تبقى العدالة إلا في مجتمع خالٍ من التمييز بين الأقرباء والأبعدين، ولكن حيث توجد استحالة في التماهي عن الأقرب».

ان التناقض تام بين إلزامية العدالة كما تم تحديدها، والواقعية التي ترتكز على «إلزامية» خاطئة وغير ضرورية، نقوم بموجها بتفضيل بناتنا على بنات اخوتنا، وبنات اخوتنا على بنات عمنا الخ (...). وفق المنطق المعروف بالدوائر الارتكازية، الذي يوصل في النهاية الى الدائرة الأخيرة، دائرة **«نحن»** الوحيدة التي تحدد الحضارة. هكذا لا يتعلّق الأمر بالواقعية، وإنما بالأخلاقيّة، وبالتالي بالإلزامية. انه أمر غير واقعي ألا يكون هناك فرق بين **«الأقرباء»** و**«البعدين»**، ويمكننا بالفعل أن نسخر من المشاعر الطيبة الشمولية، التي يُطلق عليها أحياناً اسم **«ثقافة دافوس Davos»**. هذا الأمر ليس واقعياً، إلا أنه اخلاقي. انه ليس مسجلاً في الواقع، لكنه يتحكم بالواقع. ألسنا هنا أمام عبارة بسيطة توافي بوقتها موعظة في مواجهة مقولات منطقية جبوسياسية تبشر بالمواجهة بين كتلتين تمتتعان بالتماسك وبالأطر الواضحة كما هو الحال في الديانات؟ سيكون الأمر كذلك لو أنه في داخل الديانات بالذات لم يجد الإلزام الأخلاقي بعدلة لا تميز بين **«الأقرباء»** و**«البعدين»** نقطة ارتکاز له. لكن هذه النقطة تقع في صلب الدين، أي في صلب الروحانية التي يمكن أن يحملها. بكل حال، اتنا لا نرکز بها يكفي على أهمية نقطة الارتكاز هذه في المفاضلات التي تخترق حدود الثقافات، لأنه بدون ذلك لا نكون إلا أمام خطابات منفردة نضمها الى بعضها لتأخذ شكل حوار بين الثقافات. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك توجّه كهذا، أي أن توجد نقطة ارتکاز للإلزام الأخلاقي داخل كل ثقافة، شرط أن تكون هذه الثقافة متصلة بعصرية تاریخها الخاص، كما ذكر بذلك محمد أركون.

الافتتاح الروحي

ان النموذج الذي يقترحه هتنتفتون يطرح فرضية أن الهوية في نهاية المطاف هي أساساً دينية، وأنه من جوهر الدين أن يصنع محجراً يؤدي الى المواجهة الحتمية بين هويات تتجمّع لتشكل كتلة. هناك نموذج معاكس

يمكن أن يذكرنا بأن الدين ذاته هو أيضاً مبدأ حركة، وعدم تمحور، وهو هذه الروحنة التي تشكل بعده الروحي. يمكننا القول دون شك إن لبيانات عالمية كبرى كذلك، معنية بنموذج هتنتغتون، هذا البعد من الروحنة، أي هذه الروحانية التي نقرأها في الأديبيات التي نمت في أحضانها إلى جانب النصوص الأساسية، والأحاديث الكبرى المؤسسة والتي يمكننا القول أنها أتت لتقلب عليها. هكذا نرى أحياناً أن الروحانة تُعبر عن نفسها من خلال نشيد شاعري، أي بلغة الأحساس، أو باستعمال مجازات وتلميحات وحكايات وأقصوصات تحمل عبرة، وأحياناً بكل بساطة عبر كلمات طيبة. باختصار، في هذه الأديبيات تُقال الأشياء الجادة بخفقة، ويقصد أن نبدو سطحيين على عمق. في هذه الأديبيات، يظهر الروحاني على أنه فن المعاكسة، وفن عدم التمحور.

الروحاني هو فنأخذ المسافة عن الذات، وما تحمله القناعات الشغوفة من دغمائية، ومن عدم تسامح أو عنف. هكذا يكون الروحاني مرتبطاً بالعمق بقيمة التسامح لأنه يعلمنا اتخاذ الموقف الذي يجعلنا متبعين إلى الطرق المختلفة لانعكاس الحقيقة في كل الأشياء. أقترح إذن موضوعة الانعكاس ساعياً لتخطي المواجهة بين النسبية والكونية. ولكي أعبر عن ذلك بلغة الروحانة، فإني أقول أن الحبيب يرى الحبوبة في كل مكان. فإذا لم تر الحقيقة في ما هو آخر، يعني ذلك بأننا لسنا مغرمين بها يكفي، وأننا لا نرى ليلي يعني مجنون ليلي.

أن نرى الروحانة في الدين يعني الخروج من الخيار الوحيد الذي يعرضه علينا النموذج الديني: إما الحرب بين الديانات، وإما الحرب على الديانات. وهذا يعني التلاقي مع هذا التوجه الذي يصفه ليفيناس، والذي هو الشرط لحوار حقيقي. ان الجانب الأساسي لهذا التوجه هو في هذه القيمة الجوهرية التي هي الفكر النقدي، أي النقد الذاتي. ويدو أننا غالباً ما نقول اليوم، في الدراسة المقارنة بين الحضارات، أن هذا الفكر الذي يفرض العودة إلى

الذات، وانتقاد الذات، هو بالفعل قيمة تتميز بها حضارة معينة، وهي التي نطلق عليها اسم الغربية. نقول أيضاً إنه إذا كانت لكل الثقافات نفس القيمة من حيث الجوهر، وأن كل حضارة تساوي أية حضارة أخرى، فإن القيمة المميزة للغرب تكمن في مقدرتها على الرجوع إلى الذات لفهم نفسه، ونقد ذاته، وبالتالي ليس تحفيز نفسه على التجدد فحسب، وإنما إيجاد المقدرة على فهم الآخر والثقافات المختلفة. بكل حال كان ماركس (Marx) يتكلم على إمكانية فهم التكتلات البشرية التي لم تفهم أبداً أي شيء عن نفسها.

هكذا، من وقت قريب⁽²⁾، ومن باب نقد ما رأت أعلى شخصية سياسية في إيطاليا أنه من واجبها أن تسمية «التفوق الغربي»، اعتبر أمبرتو أوكو (Umberto Eco) -بعد أن ذكر بأمثلولات الانتريلوجيا الثقافية وشرح كيف أن إعادة النظر بالثوابت التي نبني عليها أحکامنا ينزع عن هذه الأمثلولات أية صفة مطلقة-، أن المقدرة على نقد الثوابت ذاتها هي العلامة الفارقة لـ«شجاعة» الثقافات الغربية! انطلاقاً من هذه المقوله، فإن ما يشكل ليس فقط شرطاً لمجتمع منفتح فحسب، وإنما ما يجعل الحوار ممكناً كقيمة، هو أن ت safar أنت نفسك في ثقافة خاصة.

هكذا لا نخرج عن الصورة التي يرسمها هنتقعون هوية خاصة يكون من طبيعتها عدم التحور الدائم، ليس إزاء هويات أخرى، وإنما إزاء فروقات تتكون طبيعتها من التشتّجات والتحجرات. وكما كتب منذ وقت قريب حائز جائزة نوبل لللاقتصاد أمارتيما سان⁽³⁾ (Amartya Sen): «إذا كانت كل القيم التي تحيط على التجدد والاحترام والرحمة الضرورية لفهم الآخر والمجتمعات المختلفة هي قيم «غربية»، فإن لدينا سبباً وجيهًا للقلق». إنها تورية مخففة للقول إن فكرة الحوار يحد ذاتها قد ضاعت، لأن ما يجعل الحوار ممكناً قد يكون الهدف الخاص لحضارة واحدة من بين الحضارات.

⁽²⁾ في مقال صدر في جريدة لوموند في 10 أكتوبر 2001.

⁽³⁾ مقالة صدرت في «مجلة نيويورك للكتب» -يوليو 2000، ثم تُرجمت إلى الفرنسية بعنوان «العقل، الشرق والغرب»، ونشرت في مجلة Esprit في ديسمبر 2000.

ان الروحي يقتضي القول تحديداً أنه ما من درجة صفر لإمكانية العودة الى الذات، وإجراء عملية تقد ذاتي، وهو الشرط للمجتمع المفتوح. اذا كانا يريد أن تكون واقعين ونعرف بأن السلطات الاستبدادية تشارك مع الأصوليات التي تواجهها برفض التعديلية، لا بد كذلك من التأكيد على الفكرة الفائلة إن أي ثقافة، ولكونها وجهها روحاًانيا للإنسانية، تحمل دائماً إرضاً الانغلاق على الذات ورفضاً للحركة السكونية المتمثلة بالتقليد الأعمى للماضي (وهو ما تشجبه الروحانية الإسلامية على أنه «تقليد» أي تكرار حرفياً للترااث)، والقدرة على عدم التمحوّر على الذات الذي هو الشرط للقاءها مع الثقافات الأخرى، وبالتالي مع مستقبلها بالذات.

ازدهار الجمعيات وأشكال جديدة للتضامن

روجيه سو

أود أولاً أن أميز بين ثلاث مراتب من القيم: القيم المبدئية، القيم المستبطنة والقيم المطبقة. وأظن أن التصنيفات الثلاثة لا علاقة لها كثيراً ببعضها ولا يجب أن نخلطها.

لقد حمل عصر التنوير لواء القيم المجردة أو المبدئية من خلال تأكide على القيم الفردية المتمثلة بالحرية والمساواة. وإذا كانت هذه القيم معروفة جيداً، فلقد تم برألي تجاهل قيمة التشارك التي لا تنفصل عن تلك القيم. بالفعل، لا بد من رابط اجتماعي خاص يسمى التشارك بين الأفراد، إذا كنا نريد أن يكون هناك فرصة لاحياء باقي القيم.

ان مباديء العقد الاجتماعي، سواء أكانت انكليزية المصدر أم فرنسية، اعتبرت أنه ليس بإمكاننا أن نقيم عقداً مقبولاً إذا لم يسبقه علاقه تشارك. ويمكنتنا قراءة تاريخ الأفكار كتعبير عن إرادة تحقيق العقد الاجتماعي على أساس مزيد من المساواة أو مزيد من الحرية. ونجد هنا تيارين اساسيين، الليبرالية والجماعوية، في محاولتهما للوصول الى هذه القيم الأساسية بواسطة التشارك. وبالفعل ما الذي يمكن أن يعنيه عقد لا يكون فيه الفرقاء أحراضاً ومتساوين ليتعاقدوا؟ لقد اضطررت الحداثة الى مواجهة الصراع بين القيم

المجردة وعدم تطبيقها العملي، مما يجعل إقامة العقد الاجتماعي أمراً مشكوكاً فيه.

استبطان القيم المبدئية

ما يدلoli أنه قد تغير اليوم هو أننا انتقلنا من مرحلة القيم الشمولية المجردة إلى مرحلة القيم المستبطنة. وبالرغم من أن القيم التي تشكل منطلقات، وهي قيم مجردة، لم تصبح بعد قيماً مطبقة، فقد انتهى بها الأمر لأن تكتسب الطابع الانساني وتبال إقرار الناس، وتُدمج في الحياة العامة. إنها إذن خطوة كبيرة نفترض كيف انه منذ الآن تقوم العلاقات بين الأفراد وأكثر من أي وقت مضى على نمط التشارك.

ان الفردانية هي أحد العوامل التي أتاحت للقيم المجردة أن تتجسد في الواقع المعاش. وأولى هذه القيم هي الفردانية في منحها الإيجابي. لقد انتقلنا من الفردانية المنقدة من التزعيات الجماعية، التي تتضمن بالتالي الانطواء على الذات والدوران في فلك الخصوصية، إلى زمن يفترض فيه كل فرد أنه فريد في نوعه. نحن اليوم على استعداد أكثر للنظر إلى المساواة من خلال التمايز وليس من خلال الاتباء إلى هوية.

ان استبطان القيم يرتبط أيضاً «بنقلاب الأزمنة الاجتماعية» وفق عبارة هربرت ماركوز (Herbert Marcuse). فمنذ عام 1967 لاحظ ماركوز انقلاباً بين وقت العمل والوقت المتحرر من العمل. انه أمر رائع بالنسبة لمن لم يكونوا قد دخلوا بعد في عالم العمل، وكذلك بالنسبة لمن كانوا قد باشروا الخروج منه. لقد آمنا بإثبات شخصية الفرد من خلال العمل، لكننا نلحظ الآن أن الحداثة تتبع إثبات الشخصيات الفردية من خلال الوقت بحد ذاته، الوقت المتحرر والشاغر. هنا يمكن أن يعاد تحديد مقاييس للقيم لا تعتمد فقط على التراتبية والسلطة والتوافق مع قيم عالم العمل الذي يبقى بالنسبة للغالبية العظمى من السكان عامل ارتهاـن.

أما التطور الثالث الذي سمح بتقدّم استبطان القيم فهو بالتأكيد ارتفاع المستوى الثقافي، لأنّه أتاح للفرد أن يفكّر بذاته. لا يمكننا فهم بروز هذا الكم من مظاهر التشارك ومن الجمعيات، بدءاً من الجمعية التي تنشأ في الحي، وصولاً إلى المنظمات غير الحكومية، إذا لم نضع نصب أعيننا هذه الأسس. وينذهب علماء اجتماع العائلة إلى حد الكلام على عائلات- مجتمعية أو مجتمعات شبكيّة. ما هي الشبكة إذا لم تكن الاستعارة التكنولوجية للجمعية؟ وبما أنّ لا أحد من بأن تتطور التكنولوجيات أتى عن طريق المصادفة، فإني أظن أنّ توثيق الرابط الاجتماعي للجمعية كان سبباً في بروز تطور التكنولوجيات، وليس العكس. هذه العوامل تفسّر كيف أنّ ثمانية فرنسيّين من أصل عشرة منخرطون اليوم في جمعيات.

اننا نشهد تطور اقتصاد الرأسمال الانساني الذي تلعب الجمعية في داخله دوراً حيوياً. ويقدر ما نذهب نحو مجتمع تكون فيه المعرفة والتربية أساسيتين، بقدر ما يضطر الأفراد لإقامة علاقات تشاركيّة. لن نسوق الأفراد إلى العمل ونقول لكل منهم: «اجلس، وكن مبدعاً»، وإنما يجب إشراكهم بعملية جماعية.

ان الجمعيات لا تنشأ بالالمصادفة. ويبدو أن ترکيز النقاش العام مجدداً على موضوعات التربية والصحة، يساهم في تعزيز الجمعيات، لأنّه من خلال تقديم البديل عن خدمات القطاع العام والسوق، نطور رأسمالاً إنسانياً يتحول إذ ذاك إلى «تنامي النمو».

إن الدينامية التي وصفتها للتو تصطدم ببعض المخواجز. الحاجز الأول يمكن في اننا نبدو كأننا لا نزال في المرحلة الثانية (استبطان القيم) وليس في المرحلة الثالثة (التحقيق العملي للقيم). هذه الفجوة بين استبطان القيم والمعاش من القيم هي بكل حال في أساس الامتعاض في مجتمعاتنا. ان واقع

العلاقات بين الرجال والنساء أو علاقات العمل تبيّن لنا إلى أي حد يبدو الدرب طويلاً أمام التحقيق الملموس للقيم. لكنني أشير مع ذلك إلى أنه لن يكون بإمكاننا تحسّن عدد من الموضوعات إذا لم تتقدّم قيم الحداثة. إننا نميل أكثر إلى شجب موقف تبدو لنا مخزية بفعل أن القيم التي نعيش لم تعد قيم الماضي، وإنما قيم الحداثة.

أما الحاجز الثاني للمسار الحالي فيأتي من كوننا لا نعرف كيف نبلور ترجمة اجتماعية وسياسية واقتصادية لتحول العلاقة بين الأفراد. لقد كانت بحاجة إلى عدة قرون لكي يتحقق مفهوم الفرد الذي بُرِزَ في القرن الخامس عشر أول بلورة له من خلال «إعلان حقوق الإنسان» في القرن الثامن عشر. أعتقد إذن أن انتشار علاقة التشارك في المجتمع المدني يحمل اليوم تحولات جوهرية، رغم أننا لا نعرف بعد كيف تترجم ذلك عملياً. ويمكننا في هذا المجال التساؤل حول الأشكال السياسية التي تعكس الأنماط الجديدة للجمعيات التي نلحظها في المجتمع المدني. الجمعية ليست توكيلاً، كما أنها ليست تمثيلاً.

من يعرف أن العام 2001 كان السنة العالمية للعمل التطوعي، أي السنة التي كان يمكن أن تساعدنا في تشكيل مجتمع مدني عبر للقوميات؟ وفي هذه السنة 2001 كذلك كانت الذكرى المئوية لقانون الجمعيات: لماذا لم يترجم ذلك بإنشاء مساحة عامة للمواطنة؟ بالتأكيد ان الدرب طويل جداً بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، ومن هذا المنظور ان مسؤولية من يدهم بعض السلطة اليوم كبيرة.

نحو تأثير القيم؟

جوليا كريستيفا

أشدّد على عالمة الاستفهام، لأنها بالفعل وثيقة الصلة بالموضوع. إن السؤال الذي نطرحه على أنفسنا لا يمكن في معرفة إنْ كانت النساء، كمجموعة بشرية، هي في طورأخذ مكانها في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وإنما في معرفة إنْ كانت القيم التي نظن أنه بإمكاننا أن نبني تلك الحياة عليها يمكن أن تصرف بصيغة المؤنث.

ولو اكتفيت بمثل واحد حديث العهد، فإني أذكر أنه خلال النقاش الذي جرى في فرنسا حول التكافؤ بين الرجال والنساء، أُعلن عدد من الشخصيات، ومن بينها شخصيات نسائية، عن معارضتهم لفكرة أنه يمكن أن يكون هناك فرق بين الرجال والنساء، وبالخصوص على صعيد الخيارات الأخلاقية والثقافية أو السياسية. ان هاجس الحفاظ على علاقة شمولية، وعدم الواقع في تمييز جديد قائم على التفريق بين الرجل والمرأة اللذين يشكلان جنسنا البشري، - مما قد يحمل على قسمة البشرية إلى شطرين يتقابلان في حرب الأجناس -، هو الذي قاد على ما يبدو تفكير معارضي التكافؤ، ودفعهم وبالتالي إلى عدم التردد في رفض التفرقة الجنسية بحد ذاتها. بالنسبة لي، لقد كنتُ وما زلتُ من مناصري التكافؤ بعناد.

يدولي في المرحلة التي وصلنا إليها أن المجتمعات بحاجة لتشجيع دخول

النساء في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية عن طريق أعمال محفزة مثل قانون التكافؤ. وأعتقد بأن الفرق بين الأجناس يحمل ضمنها فروقات نفسية، وبالتالي فروقات ثقافية وايديولوجية يمكنها أن تعدل الرابط الشمولي وتطوّعه وتغيّبه، دون أن يشكّل ذلك تهديداً له. بعبارات أخرى، أقول إن الإبداع النسائي ممكن، وقد ظهر ذلك عبر التاريخ، وهو كما يبدو لي يتأكد اليوم بصورة أفضل من قرن. هذا الإبداع يجعل الإنسانية أكثر تميّزاً وأكثر تعقيداً. لهذا، فإن مسألة احتمال «تأييذ» القيم ليست أقل شرعية، وأود أن أعبر عن شعوري الشخصي حول هذا الموضوع، ولكن ليس دون أن أشير إلى تطور هذه الاشكالية عبر التاريخ الحديث لتضالالت المرأة من أجل نيل حقوقها.

النضال من أجل المساواة

عرف نضال المرأة من أجل تحررها ثلاثة مراحل في العصور الحديثة. في البدء كانت المطالبة بنيل الحقوق السياسية من خلال المناداة بمنح المرأة حق الاقتراع؛ ثم كان التأكيد على المساواة الأنطropolوجية مع الرجال (ضد «المساواة ضمن الاختلاف») الذي قاد سيمون دو بوفوار^(١) إلى إعطاء البرهان على الأخوة بين الرجل والمرأة والتنبؤ بها، دون الأخذ بعين الاعتبار المميزات الطبيعية لكل منها. وأخيراً كانت المرحلة الثالثة في سياق أيار - ماي 1968 والتحليل النفسي، والتي تمثلت بالبحث عن فرق بين الأجناس يحمل ابداً فريداً من جانب المرأة، سواء كان في التجربة الجنسية، أو في مدى الممارسات الاجتماعية، أو في السياسة، وصولاً إلى الكتابة. في كل هذه المراحل كان الهدف تحرير مجمل النساء، وفي ذلك لم تعارض المطالبات بتحرر المرأة التوجّهات الشمولية للحركات الكلية المنشقة عن فلسفة الأنوار، بل

^(١) انظر كتاب سيمون دو بوفوار «الجنس الآخر».

أكثر من ذلك، لم تختلف السعي إلى انحلال المجتمع الديني، وهو الأمر الذي كانت تسعى هذه الحركات إلى تحقيقه، عبر السلبية الثائرة والغائية الفردوسية^(٤).

اننا نعرف كم كانت ثيرة المآذق التي أوقعتنا فيها هذه الوعود الشاملة، إن لم نقل الكليانية. إن حركة تحرر المرأة بالذات، على تنوع تiarاتها في أوروبا واميركا، لم تسلم من هذه المطامح، وما لبث هذا الميل لديها أن تتجه في نضالية لا أفق لها تخيل إليها أنه بإمكانها، بعد أن تجاهلت خصوصية الأفراد، أن تجمع كل النساء -كما كان الكلام في حركات أخرى عن كل الكادحين، أو كل سكان العالم الثالث- في مطالبة تزداد شراسة بقدر ما ينقصها الأمل في النجاح.

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن سيمون دو بوفوار، وهي من أبرز المناضلات، لم تكن تقلل من شأن المرأة «الشخص» أو «الفرد» التي «تبدي رغبة لا محدودة في التجاوز»، على حد قولها. ان سيمون دو بوفوار التي كانت أمينة لتلك النظرية المبنيةة عن الرؤية الأخلاقية الوجودية، وعن الماركسية التي تبنتها على طريقتها، جهدت لتخلص المرأة من الوضعية التافهة التي تلزمها على أن تكون «الآخر» المغاير للرجل، الذي لا يمتلك لا الحق ولا الفرصة لكي يعبر عن نفسه بصفته «آخر» بدوره. فالمرأة التي حُرمت من إمكانية تشكيل مشروع تجاوزي بفعل تشكل صورتها ودورها تاريخياً من خلال مجتمع يسيطر عليه الرجال، محكوم عليها بالكمون والتسيؤ «لأن قدرتها على التجاوز تجد نفسها دوماً مُتجاوزة من قبل وعي أساسي ومت فوق»، هو وعي الرجل. فهي لا تمتلك إذن هذه الامكانية التاريخية لكي تصبح هذا الوعي الآخر.

ان نضال سيمون دو بوفوار الأساسي ترتكز على رفض اختزال المرأة

^(٤) الغائية (Téléologie) منصب فلسفى يعتبر العالم على غرار منظومة علاقات بين وسائل وغايات، وأن كل شيء في الطبيعة موجه لغاية معينة (المترجم).

باليبيولوجيا وحدها. ونذكر تلك العبارة الشهيرة: «لا تولد المرأة امرأة، وإنما تصبح كذلك». ولكن أبعد من هذا النقاش، فإن فورة غضب سيمون دو بوفوار انصبت في الواقع ضد الميتاقيزيقيا، لأنها هي التي سجنـت المرأة في ما اعتبر «الآخر» لتصنـفها في خانة الشـيـة^(*) والكمـون^(**)، وتعـنـعـها من الـاتـهـاءـ إلىـ الـانـسـانـيةـ الـحـقـ،ـ الـتـيـ تـعـنـيـ التـمـنـعـ بـالـاسـقـلـالـيـةـ وـالـحـرـيـةـ.ـ إـلـاـ دـوـ بـوـفـوارـ الـتـيـ اـسـبـعـدـتـ إـشـكـالـيـةـ الـاـخـلـافـ لـصـالـحـ إـشـكـالـيـةـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ الـرـجـالـ وـالـنـسـاءـ،ـ اـمـتـنـعـتـ عـنـ الـذـهـابـ بـعـيـداـ فـيـ الـمـشـرـوعـ الـوـجـودـيـ الـمـعـلـنـ عـنـهـ،ـ لـأـنـهـ كـانـ سـيـقـوـدـهـاـ،ـ وـمـنـ خـلـالـ النـظـرـ إـلـىـ وـضـعـ النـسـاءـ عـمـومـاـ،ـ إـلـىـ التـأـمـلـ فـيـ الـحـظـوظـ الـتـيـ قـتـلـكـهاـ كـلـ اـمـرـأـةـ فـيـ الـحـرـيـةـ بـهاـ هـيـ كـائـنـ إـنـسـانـيـ فـرـيدـ بـالـرـغـمـ مـنـ أـنـنـأـرـفـ جـيـعـاـنـهاـ تـكـلـمـتـ بـإـسـهـابـ فـيـ كـتـابـهاـ «الـجـنـسـ الـأـخـرـ»ـ عـنـ مـخـلـفـ الـتـجـارـبـ الـنـسـائـيـ،ـ مـنـ الـقـدـيسـةـ تـرـيزـيـاـ إـلـىـ كـولـيـتـ،ـ مـرـورـاـ بـالـأـنـسـةـ دـوـ غـورـنـايـ أوـ تـيـروـانـيـ دـوـ مـيرـيكـورـ.ـ إـنـهـ أـفـرـادـ يـخـتـلـلـونـ حـيـزاـ كـبـيراـ فـيـ «الـجـنـسـ الـأـخـرـ»ـ،ـ لـكـنـ التـوـرـجـهـ الـأـسـاسـيـ يـقـيـ «جـيـعـ النـسـاءـ»ـ،ـ وـلـيـسـ «كـلـ اـمـرـأـةـ»ـ بـصـيـغـةـ الـفـرـدـ.ـ مـاـ مـنـ شـكـ فـيـ أـنـ سـيـمـونـ دـوـ بـوـفـوارـ دـافـعـتـ قـبـلـ غـيرـهـاـ عـنـ الـفـرـادـةـ الـأـنـثـوـيـةـ،ـ بـيـنـنـاـ نـجـدـ فـيـ الـوـضـعـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـاـقـتـصـاديـ لـلـنـسـاءـ الـكـثـيرـ مـنـ الـحـواـجزـ الـتـيـ تـعـيقـ تـحـرـرـهـنـ.ـ اـنـ الـوـاقـعـ الـراـهـنـ الـذـيـ أـعـقـبـ الـأـزـمـةـ الـخـدـيـثـةـ يـبـدوـ مـغـرـقـاـ فـيـ الـتـرـوـعـ إـلـىـ إـيـقـاءـ مـاـ هـوـ قـائـمـ وـالـمـقاـوـمـةـ الـتـجـدـيدـ،ـ وـمـنـ الـضـرـوريـ تـصـوـيبـ الـاـشـكـالـيـةـ الـتـيـ طـرـحـتـ مـنـ خـلـالـهـاـ قـضـيـاـ الـمـرـأـةـ حـتـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ.

التعاصـرـ عـلـىـ طـرـحـ الـفـرـادـةـ الـأـنـثـوـيـةـ

لـيـسـ مـنـ الـمـؤـكـدـ أـنـ «الـصـرـاعـ»ـ بـيـنـ وـضـعـ كـلـ النـسـاءـ وـتـحـقـيقـ الذـاتـ لـكـلـ مـنـهـنـ بـحـرـيـةـ يـمـكـنـ أـنـ يـُحـلـ إـذـاـ مـاـ تـوـجـهـنـاـ باـهـتـامـنـاـ إـلـىـ «الـوـضـعـيـةـ»ـ الـعـامـةـ،ـ وـتـجـاهـلـنـاـ «الـشـخـصـ»ـ.ـ أـعـتـقـدـ أـنـ الـوقـتـ قـدـ حـانـ لـكـيـ نـطـرـ الـأـسـئـلـةـ التـالـيـةـ:

^(*) Facticité (الترجم).

^(**) Immanence (الكمـونـ أوـ المـولـيـةـ) هوـ مـذـهـبـ يـمـزـمـ بـهـ يـتـعـذرـ عـلـىـ الـفـكـرـ الخـرـوجـ مـنـ ذـاـنـهـ وـيـلوـغـ حـقـيـقـةـ آخـرـيـ غـيرـ حـقـيـقـةـ (الـمـرـجـمـ).

ما الذي يجعل كل إمرأة تفرد عن غيرها من النساء؟ حين يكون وضع النساء متشابهاً، ما الذي يعطينا الحق في بلوغ هذه الفرادة التي ذكرتها سابقاً حين تكلمتُ على فردانية إيجابية؟ حين أستمعُ إلى النساء اليوم، -تلك اللواتي يعبرن عن أنفسهن من خلال الحركات الاجتماعية، واللواتي يرغبن في أن يتم الاعتراف بهن من خلال تمايزهن كأفراد، واللواتي يفتقدن عن إبداع واعتراف خاصين بهنـ، أراني على اقتناع تام بأننا أمام مرحلة جديدة من المطالبة التحريرية.

ان المال النهائي لحقوق الرجل والمرأة ليس إلا العناية بفتح فرادتنا، والاهتمام بأن يبرز «الفرد» في «المجموع»، وهو ما كان يسميه دانس سكوت «تمايز كل فرد». لهذا السبب ارتتأيتُ ألا أعالج وضع المرأة بشكل عام، بل أن أركّز على بروز بعض الحالات النسائية المتميزة، فانصرفتُ في السنوات الأخيرة إلى دراسة العصرية النسائية من خلال ثلاثة مسارات اتسمت بفرادة معينة في القرن العشرين: آنا أراندت، ميلاني كلاين (Melanie Klein) وكوليت (Colette).

لقد ساعدتني المبالغة المثيرة التي نجدها في كلمة «عقبالية» لكي أحّلّ أثناء رحلتي الاستكشافية للغز الذي أتاح هؤلاء النساء الثلاث تجاوز وضعهن في الميادين التي عملن فيها على التوالي، وهي الفلسفة والسياسة، والتحليل النفسي والأدب، وذلك من أجل دعوة كل واحد منا إلى السعي لتجاوز ذاته. لم تنتظِ أراندت وكلاين وكوليت وكثيرات غيرهن أن تنضج مسألة «وضع المرأة» لكي تتحقق حريتهن. أليست العصرية بالتحديد هي ذلك الاختراق داخل وأبعد من الحالة القائمة؟ وحين نعود على عصرية أي فرد، رجلاً كان أم امرأة، فلا يعني ذلك أنها تقلل من حركة التاريخ، وإنما نسعى لتحرير وضع المرأة والوضع البشري بشكل عام، من المعوقات البيولوجية والاجتماعية أو القدرة، عبر إبراز المبادرة الوعائية أو اللاواعية للشخص في مواجهة الضغوطات التي تفرضها مختلف العوائق الختامية.

وإذ أختلف في رؤيتي مع سيمون دو بوفوار، التي اهتمت بقضية المرأة أكثر من اهتمامها بالمرأة الفرد، أؤكد على أنه لا يمكننا تحقيق تقدم في الاهتمام بالمرأة الفرد إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار القضية النسائية، ولا يعني بذلك أن نختصر المرأة بالقضية النسائية لوحدها، وإنما على عكس ذلك علينا النظر إلى كيفية تحقق تميز كل امرأة بصورة مفردة ضمن واقع المرأة. فعل كل امرأة إذن، وليس كل النساء، أن تتمكن من إثبات تميزها، وقدرتها الابداعية، وحررتها، مع التأكيد على أن كل تميز إفرادي يصب في المصير المشترك الذي تشكل تاريخياً من خلال الفروقات القائمة بين الجنسين.

أود وقد وصلتُ إلى هذه النقطة أن أشرح كيف أفهم من وجهة نظري كمجللة نفسية، الاختلاف النفسي-الجنسى لدى المرأة. إن نضوج المرأة يتشكل بصورة أكثر تعقيداً من نضوج الرجل. ونحن نلحظ من خلال خبرتنا في التحليل النفسي ومن خلال تطور الذات النسائية، أن هناك صلة بالأم، وصيغة أولية مكبوطة لعقدة أوديب تحكم ما يسميه فرويد «سحاق مستبطن»، أي علاقة وثيقة هي مزيج من التواطؤ والمنافسة مع المرأة الأخرى. تلي ذلك صيغة ثانية لعقدة أوديب حيث تقوم الفتاة الصغيرة - وعلى عكس ما يحصل للولد الذكر الذي تتتطور اللذة الجنسية لديه مباشرة باتجاه اشتئاء الجنس الآخر، أي ناحية الوالدة - بتبدل اتجاهها العاطفي وتحوّل عن الأم كموضوع لحبها وتتوجه نحو الأب، أي باتجاه الرجل. ويمكنا أن نتصور النضيج النفسي-الجنسى الذي يتطلب هذا التحول. وكأن هذا الأمر لا يكفي في هذا التوجه نحو الرجل، فإن مزاوجة أخرى تحصل: تصبح المرأة مادة حب للرجل وتتهاوى في الوقت عينه مع القيم الذكرية من حيث هي قيم رمزية: تتعلم أن تتكلم، تتعلم اللغة والفكير والمنوعات، فتنتظم بذلك في «القانون العام» لتصير جزءاً من النظام الشامل. لدينا انطباع في غالبية الأحيان أن هذا الانتفاء ينمو على أرضية تسم بالغرابة: «أنا جزء من هذا الانتفاء، ولكني لستُ متأكدة من ذلك»؛ «ربما أكون منبوذة، ربما في مكان آخر»؛ أين هو

هذا المكان الآخر؟ أهو العالم الحستي؟ أم غير الموصوف؟ أم الأمومي؟ أم المُغرق في قدمه؟ إن هذا الشعور بعدم الانتهاء الأساسي أو المطلق في التجربة النسائية موجود بقوة. مما يقود المفكرين الرجال إلى طرح هذا السؤال، بدءاً بفرويد: «ماذا ت يريد امرأة؟» و يصل الأمر بهيغل إلى حد الكلام على «النساء كسخرية دائمة للجماعة»^(*). فالمرأة التي تشعر بغيرتها عن القيم الاجتماعية تمثل بسهولة نحو الكآبة، ونحن نعرفكم هنَّ كثيرات النساء اللواتي تجدن أنفسهن في بعض الحالات التاريخية معزولات عن السياق المجتمعي العام، مما يقودهن إلى حالة من الانهيار النفسي التي تلاحظها أكثر فأكثر، والتي يمكن في أحسن الحالات أن تنقلب إلى نوع من الرفض ومن رد الفعل الإيجابي في مواجهة الضغوط.

لتفكير مثلاً في المطالب التي ترفعها زوجات رجال الشرطة: فانطلاقاً من انتهاهن المزدوج للنظام الاجتماعي وللأمومة، أو من دورهن كزوجات، طالبين بمعاملة أكثر إنسانية و باعتراف أكبر لأزواجهن. ان المشكلة تتلخص كالتالي: هل ننظر إلى هذه المطالبة على أنها اهتمام مبالغ بحقوق جماعة مهنية معينة، بل على أنها توقع الرجل في مهمته الأساسية كرب عائلة، أو على العكس من ذلك يمكن إدراج هذه المطالبة ضمن الاعتراف برجل الشرطة لا على أنه «رقم في الجمهورية»، وإنما ككائن بشري بكل تعقيداته، بإمكانه القيام بواجباته بصورة أفضل شرط أن نعترف بحقوقه؟ مع العلم أن زوجة رجل الشرطة نفسها التي اسمها جان أو ماري، هي ربة أسرة أو زوجة، وكذلك أيضاً مدرسة أو محاسبة أو رسامة في أوقات فراغها، وأنها ترغب أن يتم الاعتراف بها من خلال تمايزها. فالنساء حين يطالبن بالاعتراف بوضعنهم، إنما يفتحن الطريق لأنخذ الخصوصية في الحسبان. هل يعتبر ذلك تهديداً للرابط الاجتماعي من قبل الرابط الشمولي؟ ليس بالضرورة.

قيم نسائية بشكل مميز

سأقدم البرهان من خلال بعض الموصفات العائدية للنساء الثلاث العبريات اللواتي ذكرتهنّ. منها كانت الاختلافات بين كلain وكوليت وأراندت، فإن لددين على الأقل ثلاث نقاط مشتركة. النقطة الأولى هي أن قيمة هؤلاء النساء - وعلى خلاف المفكرين الكبار أو أعلام الثقافة الغربية في القرن العشرين، ومما اتسمت الإنجازات التي قامت بها من خاصية -، لا تكتمن في التركيز على الذات، ولا على عزلة الفرد. فالثلاثة يركّزن على الصلة بالآخر. تذكّروا نضال آنا أراندت مع هايدغر وضده، وهي تتّقدّل إنها وفيّة له وختّلفا معه كذلك. ويفيد عدم التزامها بمقوّلاته بصورة خاصة حين لا تعتبر الصلة الاجتماعية امراً سخيفاً، وإنما ترى على عكس ذلك أنه يمكن بناؤها في إطار الاختلاف. يمكن أن تقيّم الصلة ضمن الاختلاف، إلا إذا فهمت على أنها حكم جمالي. فعل سبيل المثال نستطيع أن تشارك في شعور جمالي فريد نحسّ به أثناء حضور حفل موسيقي.

والأمر ينطبق كذلك على ميلاني كلاين: ففي الوقت الذي يعتقد فرويد بأن الطفولة تبدأ بالنرجسية، تؤكد هي بأن الطفل منذ ولادته يقيم علاقة مع الآخر، ويتعلّق الأمر هنا بشيء الأمّ. من هنا تسعى كلاين لبناء مفهوم للشخص المتطلّع إلى علاقة ترتبط بموضوع. أما كوليت، فإننا نعلم كم أنها مشدودة إلى علاقة الحب التي تعتبرها أساسية، رغم أنها عملت جهداً لتفكيك العلاقة القائمة بين شخصين، بغية التفتيش عن علاقات تتخطى هذا الرباط، كالعلاقة مع الكينونة والكون والحيوانات والأولاد الآخ.

أما المخاصيّة النسائية الثانية فتكمن كما أرى بالنظر إلى الفكرة على أنها حياة وتجربة حُسْنَية. لقد استمعنا خلال هذا المؤتمر إلى أبحاث شيشة تقدّم بها زملاء رجال، أحببّت أحياناً بما تحمل من تجربيد فائق، كما أسفتُ لذلك في الوقت نفسه. فلدى النساء الثلاث التي ذكرتُ نجد تعبيراً عن الفكرة على أنها اغبطة، إذ تعتبرن ان التعاطي مع الفكرة والكلمة والمعالجة النفسيّة أو

الكتابة هو في الوقت نفسه تضمين للمحسوس وللغرizi وللجنسي. لا يوجد انقسام ميتافيزيقي بين المحسوس وال مجرد، وبين الجنسي والعقلي. انه تضمين يمكن أن نصفه بالجذلي، بالرغم من عدم تلاويم هذا المصطلح.

والميزة الثالثة التي تقودني الى التفكير بوجود خاصية نسائية تكمن في فهم الزمن. كلنا يدرك أن الزمن هو زمن الموت. فاتأنا أراندت وميلاني كلاين وكوليت، دون أن تذكرن تجربة الموت في واقعنا المعاش، شددن كثيراً على الولادة، دون أن يكون هنّ أولاد في بعض الحالات، وقد تباهن لما سمعته كوليت «التفتح» و«البدء من جديد». اتنا نجد لدى أراندت فكرة سبق أن قالها القديس أغسطينوس، لكنها طورتها بصورة رائعة: الأساس الأنطولوجي للحرية يوجد في الولادة. ليست الحرية تجاوزاً، وإنما امكانية البدء. كل ولد هو عابر وغريب، مرصود للموت ولعدم الفهم، ولكنه وقبل كل شيء وبالأنصوص «بادئ من جديد». انه هاجس البدء من جديد الذي حاولت هؤلاء النساء الثلاث تطبيقه في مجالات اختباراتهن المختلفة.

ان التجربة النسائية هي إذن تجربة خصوصية. ومع ذلك، دون أن أسعى لضم كل النساء تحت لواء هذه الخصوصية، التي هي مع ذلك نقطة انطلاقهن، فإني أحياول أن اتبين الطريقة التي تبدو كل واحدة من خاللها فريدة، بالرغم من انتهاها لهذا المحيط النسائي الضخم. الاهتمام بالحياة، الاهتمام بالفكرة كتجربة محسوسة، الاهتمام بزمن التفتح، كل هذه الميزات تجدها عند النساء العبريات الثلاث، ومن دون شك عند كل واحدة منها. لكن يهم أن نعرف كيف تتجاوز بتصوره فردية مع هذه التجارب الفريدة. ربما تكمن إحدى حيل تاريخ القرن العشرين المهووس بالاختلاف الجنسي، في أن هذا الاختلاف لا يجب أن يتحجر في ثنائية: الرجال من جهة، والنساء من جهة أخرى. إن هذه الحيلة، إن كنا نعتبرها كذلك، يجب أن تقودنا إلى

القيم إلى أين؟

أبعد من الانقسام الثنائي، إلى الفرادىة. كل واحد منا هو من جنس مختلف، والنساء تشكلن أجناسا مختلفة بقدر ما يوجد هناك من أفراد. ما يتوجب علينا هو تشجيع الفرادىة كقيمة نوعية، ولعل نصال النساء من أجلها كان الطريق الصحيح.

الجزء الثاني

العولمة والتكنولوجيات الجديدة والثقافة

and the other two were very small. The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

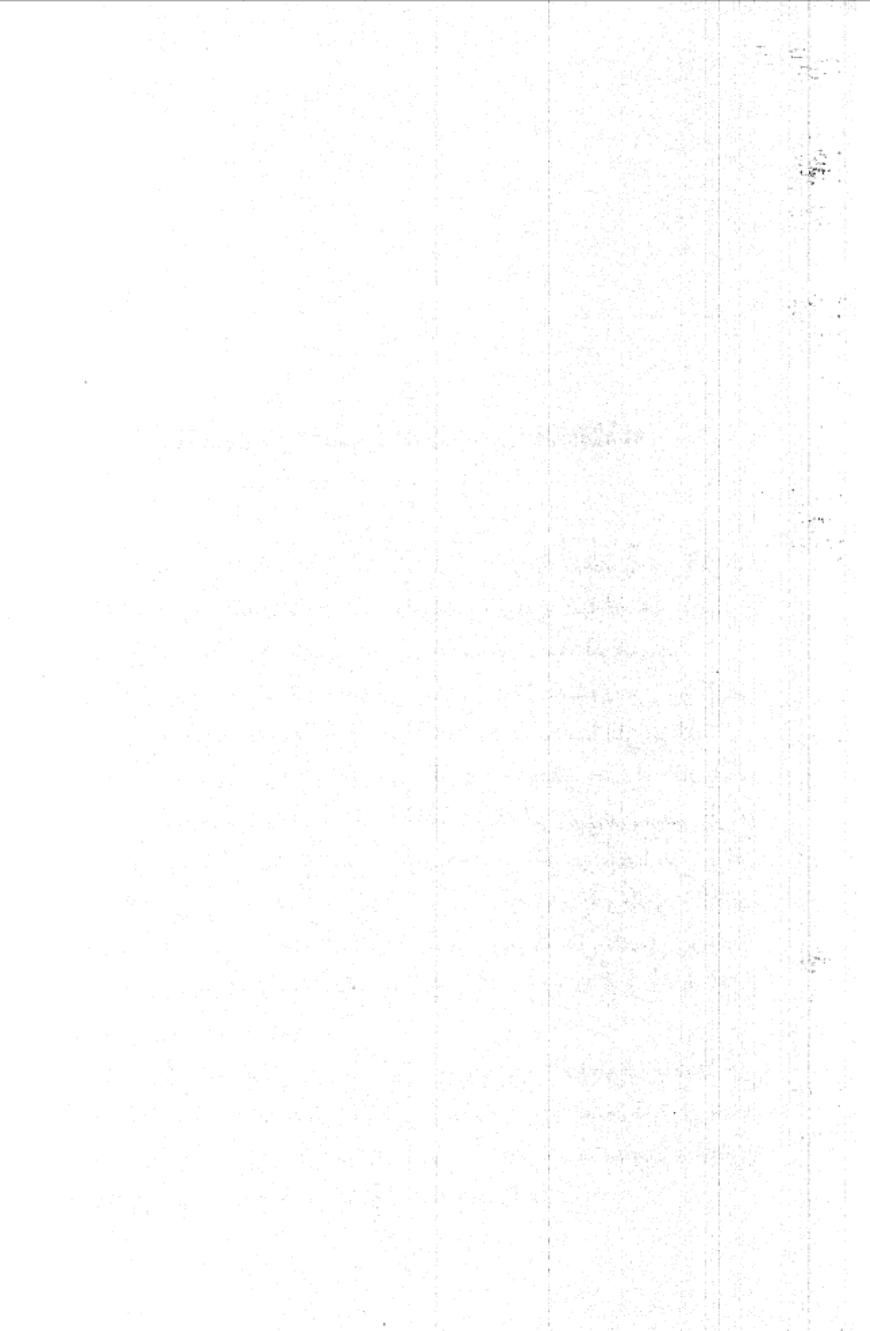
The first was a large, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The second was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify. The third was a small, dark, irregularly shaped mass, which I could not identify.

I

العولمة و«الثورة الصناعية الثالثة»

هل تؤذن الثورة الصناعية الثالثة بتشكيل مجموعة متجانسة من القواعد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية تكون صالحة على المستوى الكوني؟ يمدد الملاحظة أن آراء الخبراء مختلف حول هذا الموضوع. بول كينيدي يشجب المفاعيل التي يعلن عنها المستفيدون من دنو العصر الرقمي، ويدركنا بواقع الانقسامات الاجتماعية المتضاعدة التي ترافقه. جاك دريدا، وفي مواجهة «مفاعيل العولمة» الحقيقة -سواء أكان الأمر يتعلق بفرصة تحقيق الشمولية الفعلية، أم بالخطر الموجود على أرض الواقع والمتمثل بانتصار الهيمنة في مختلف وجودها- يدافع هو أيضاً عن موقف الحذر النقدي إزاء المجاملات البلاغية حول «نهاية العمل» و«العولمة اللاغية للفرقوقات». وهو من خلال تحليله لمفاعيل العولمة على العمل والغفران والسلام ولغاء عقوبة الاعدام، يسوق جملة فرضيات تُبرّز أهمية القرار السياسي والقانون الدولي.

فرنسيسكو سفاستي يلحظ انحراف ايديولوجية الفيلسوف باكون التي كانت تسير حتى الآن التقدم العلمي، ويقترح رؤية «منحرفة» عن مسار العولمة، تكون غايتها تركيز الجهد اللازم لإعادة تحديد مفاهيم «التطور» و«التقدم» على قاعدة الخوارث الثقافي بين الشمال والجنوب.



قلق في العولمة

بول كينيدي

ان نتكلم على قلق في العولمة يعني بالطبع أننا نستذكر عنوان كتاب فرويد «قلق في الحضارة». والأمر يتعلق في كل مرة بظواهر تبدو للوهلة الأولى ايجابية وواعدة، لكنها لا تثبت أن تطرح علينا مشاكل جسيمة. من غير المفید هنا أن نصف العولمة أو أن نعود الى انطلاقتها الأولى والى تاريخها. نحن ندرك جيئاً الى أي مدى تحول العلوم والتكنولوجيات أنهاط انتاجنا وتبادلنا واستهلاكتنا. ان ثورة المعلوماتية التي شملت البنية الثابتة hardware كما طالت البرمجيات software تتيح لنا أن نشتري بواسطة جهاز الحاسوب ثياباً أو كتاباً، وهو أمر كان مستحيلاً منذ عشر سنوات فقط. ان المال يتنقل إلكترونياً في الأسواق المالية بسرعة هائلة، وفي كل يوم.

ان مئات الملايين من البشر يعملون في الانتاج العالمي للسلع - صناعة النسيج والأحذية والأجهزة الالكترونية والمترizية - في البرازيل والمكسيك واندونيسيا والصين، بدل زراعة الأرز أو العمل في الغابات كما كان يفعل أهلهم. ويجري الكلام في كل أسبوع على اندماجات جديدة أو عمليات شراء في القطاع المصرفي، أو في مجال إنتاج السيارات أو في القطاع الكيميائي. في الجامعة يرسل طلابنا حصيلة أبحاثهم انطلاقاً من كيف وبيجين ونيو

دلهي أو مدريد. وباستطاعة أولادنا أن يتصلوا بنا هاتفياً في أي وقت، سواء كانوا في كاليفورنيا أو لندن أو سيدني.

كل هذا الشاطط يسعى لأن يبرهن أننا تحولنا فعلاً إلى سوق واحدة عالمية، وإلى جماعة واحدة، وإلى كل متداخل، محققين بذلك أخيراً التنبؤات التي عبر عنها في عصر التنوير مفكرون مثل آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم».

منبزو العولمة

في الولايات المتحدة بالتحديد، لا تكفي الصحف الاقتصادية، ولا المبشرون بالليبرالية وأساتذة الاقتصاد والمستشارون الذين يتتقاضون مبالغ ضخمة، عن تبشيرنا بتحول عالمي كبير: بتحول العمل، ثورة التكنولوجيات، انفجار المعارف. وسيصبح العالم أكثر فأكثر أشبه بمنطقة سيليكون Valley^(*). هكذا سيكون المستقبل، كما يُقال لنا.

ويبدل أن نصدق كل ما تطرنا به هذه الحملة الدعائية الترجمية -أقول «الترجمية» لأن المسكين بالعولمة هم على الدوام تقريباً المستشارون، والمستثمرون، والمعاهدون الذين يفيدون بشكل مباشر منها- ماذا لو حاولنا أن نأخذ مسافة من هذا الاندفاع العام ونقرر أن ننظر إلى العالم بمجمله؟ لو أردنا أن نلخصن ظروف حياة ستة مليارات من السكان على وجه المعمورة، ماذا نقول بالأحرى؟ ما هو الواقع الفعلي؟

ان الأكثر تشاوئاً بينما سوف يذكرون ما يحصل في كوسوفو ورواندا والشيشان وكشمير، وفي كل المناطق التي تعاني من صعوبات، والتي تختلف كثيراً عما نجده في منطقة سيليكون ومناطق أخرى مزدهرة اقتصادياً. ولو رافقنا الصحافي الأميركي روبرت كابلان (Robert Kaplan) في رحلته التي يصفها في كتابه «نحو نهايات الأرض»، لشاركته الرأي في أن جملة البشرية يتوجه مباشرة نحو الكارثة والتدمير الذاتي. لكنني، ودون أن أذهب إلى هذا الحد، أود أن أدخل بعض التعديلات على اللوحة الجميلة للعولمة

^(*) منطقة راقية في كاليفورنيا اشتهرت بشركاتها ذات التقنيات العالمية، وهي بدأت تُعرف عالمياً على أنها رمز للمعدانة والتكنولوجية منذ الثمانينيات.

التي يقدمونها لنا اليوم بدون أية نظرة نقدية.

الإنترنت، أداة تطور

الواقع أن ثورة التكنولوجيات والاتصال لا تخصل سوى قسم ضئيل من المعمورة. فهي لا تعني إلا الناس الأكثر ثراء، فترك بذلك وراءها مليارات من البشر. ويمكن أن يكون الإنترت بالنسبة لليونسكو الرافعة الأكبر لتنمية التعليم والثقافة. لكن فيما يستعمل مواطن أمريكي من اثنين الإنترت، تتراجع هذه النسبة لتصل إلى واحد من عشرة في العالم^(١).

من جهتي، أنا أستعمل الإنترت يومياً: أرسل وأتلقى ما يقارب الأربعين رسالة في اليوم. أفتتش عن معطيات ومعلومات في الواقع المخصصة للبنك الدولي وللأمم المتحدة. أقرأ النيويورك تايمز على جاسوبي وأستطيع أن أطلع مباشرة على عناوين تسعة ملايين كتاب في مكتبة يال الجامعية. يتبع الإنترت لي وألواقي ولطلابي الوصول المثير للعلم وللمعرفة. هذا التفجير للمعرفة، بالإضافة إلى التكنولوجيات الجديدة، هو في أساس التحديات والعلومة مجتمعنا.

انتا تتكلم على «التعليم للجميع» و«مجتمع المعرفة»، لكن من المختتم أن تكون هذه الثورة التكنولوجية قد أحدثت شرخاً بين الناس بدل أن تردم الهوة بينهم. لقد ضاعف الإنترت حتى يومنا هذا الفروقات بين البلدان التي تمتلك التكنولوجيا، وتلك التي تجد نفسها محرومة منها. ففي الولايات المتحدة بالذات، زاد الحاسوب والبريد الإلكتروني من الفروقات الاجتماعية، فتضاعفت المسافة بين الأكثر تعلمـاً (وهم بشكل خاص من البيض والآسيويين) ومن هم دونهم في المستوى العلمي (السود بشكل ابتدائي، مروراً بالتعليم الجامعي، وصولاً إلى الانخراط المهني. إن أميركا

(١) لقد أعيد النظر في الإحصائيات المقتنة في هذه المحاضرة بغية تحييـتها قبل الطباعة النهائية للنص، وقد جلـانا إلى إحصائيات شبكة NUA (http://www.nua.ie/surveys) وطبقناها مع معطيات ديمغرافية استقـنـاها من صندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP (الناشر).

سوف تضم قريباً طبقتين اجتماعيتين اساسيتين: واحدة تحقن استعمال الوسائل المعلوماتية، وأخرى غير قادرة على ذلك.

اننا نجد هذه الظاهرة في مختلف مناطق العالم. ففي الشرق الأوسط، هناك شخص واحد من أصل أربعين يمتلك وسيلة الدخول إلى الإنترنط. وفي أفريقياً تصبح النسبة واحد من أصل مائة وثلاثين. ومن المستحيل أن تتوقع تحسيناً للواقع طالما بقيت البنية التحتية على حالتها الحاضرة، وهي لن تتبدل إذا بقيت هذه البلدان من دون كهرباء وكابلات سلكية وهاتف وبنى تحتية، فلا يمكنها استخدام لا الماسوب ولا البرمجيات. وإذا كانت السلطة تستند إلى المعرفة، فإن سلطة البلدان النامية هي أضعف اليوم مما كانت عليه منذ ثلاثين سنة، قبل ظهور الإنترنط.

إذا كانا نواد خلال هذا القرن أن نرى بروز مجتمعات تتأسس على المعرفة، فإن ذلك يتطلب بالتأكيد أن تقوم بأكثر من جمع خطابات لمثقفين أوروبيين وأميركيين. ما يجب فعله برأيي المتواضع هو بذل جهد تداول فيه جميعاً لكي نتيح للبلدان الأكثر فقرًا الوصول إلى المعرفة التي ينقلها نظام الاتصالات الإلكتروني الواسع الذي تطور في العشرين سنة الأخيرة. ذاك أن عالماً يفيد منه أقل من 10% للدخول إلى هذا النمط من المعرفة، فيما أكثر من 90% محرومون منه، هو عالم غير سليم بنويًا. ولكي يكون لنا بعض الأمل في النجاح، لا بد لهذا الجهد من أن يستكمل خلال عشر سنوات بمساعدة البنك الدولي وبرنامجه الأمم المتحدة للتنمية PNUD واليونسكو والمنظّمات غير الحكومية وعالم الشركات.

بالطبع يوجد هناك احتلال آخر: عدم القيام بأي شيء، وترك هذا التفجر للمعارف يتزايد في المجتمعات الغنية بالتقنيات، والإكتفاء بالنظر إلى هذه الهوة تتسع أكثر فأكثر مع البلدان المغبونة. لو قبلنا بهذه الفرضية يمكننا أن تخيل بصعوبة كيف أن الهوة ستزداد دون إحداث استثناء عام يهدد الأمل في قيام عالم متتجانس وتفاهم دولي. انه التحدي الأكبر في العصر الحالي، وليس لدينا وقت نضيئه.

العولمة والسلام والمواطنة العالمية

جاك دريدا

سوف أبدأ وبصراحة مطلقة بمجموعة من الاقتراحات، وسأخضعها للنقاش بوصفها مجاهرات باليهان أكثر مما هي أطروحتات وفرضيات. هذه الأفكار التي هيأشبه بمجاهرات باليهان تتخذ شكل معضلات أو مُلزمات متناقضة لا يمكن الملازمة بينها في الظاهر؛ وبنظري، ينطبق هذا فقط على المواقف التي أرى نفسي فيها ملزماً بالخصوص لأمررين متعارضين، فلا أعرف ما يجب عمله، ولا ماذا علي أن اختار، وما هي الأفضليات بالنسبة لي. في هذه الحال يتوجب علي أن أخذ ما يسمى قراراً وأنتحمل مسؤولية، أي قراراً مسؤولاً. لا بد لي من أن أجذر لنفسي أو أخترع سبيلاً للمصالحة والتسوية والمواوضة، وهو أمر لا توجده له قاعدة في أي معرفة أو علم أو وعي. وحتى لو توفرت لي كل المعرفة وكل العلم وكل الوعي في هذا الموضوع -وهذا ما يجب أن يتتوفر فعلاً- يبقى علي أن أقوم بقفزة هائلة، لأن القرار المسؤول، إن كان يشكل الحد بين مُلزمين متناقضين، لا يمكنه أن يكون خالصاً وجاهزاً ومحدداً من خلال المعرفة المتداولة. لهذا السبب أنا أميل إلى الكلام على «مجاهرة باليهان».

التفكير في العولمة

انطلاقاً من هذه المسلمة، دعونا نأخذ المصطلح الفرنسي «mondialisation» الذي يجب أن يستعرض بمنظري على الترجمة وعلى مرادفاته في اللغتين الانكليزية والألمانية «globalization» و«Globalisierung». لقد تعرض هذا المصطلح، كما تبين ذلك الاصحائيات، لاستعمالات ولتجاوزات تنم عن الظاهرة المرضية الأكثر تفشيًّا في عصرنا، خاصة في العقد الأخير. إن المبالغة، بل الاطناب البلاغي الذي يحيط به، ليس في الخطاب السياسي فحسب، وإنما في وسائل الاعلام أيضاً، غالباً ما يخفى أحد التناقضات التي أود أن أبدأ بها والتي يجب أن تكون موضوع نقد ودافعًّا لتعلم جديد، بل لإعادة التعلم. هذا التناقض يمكن في الإشادة المطلقة التي يقابلها التنديد الكامل بهذه الظاهرة التي تسمى العولمة. فالإشادة والتنديد يخفيان غالباً مصالح واستراتيجيات علينا أن نتعلم كيف نكشف النقاب عنها.

من ناحية أخرى، هناك عدد من الظواهر غير المعلنة والتي لا يمكن دحضها تبرّر هذا المفهوم. إن نتائج العولمة والتي تحكم بها بشكل أساسي التقنيات العلمية (وهي بكل حال موزعة بصورة غير عادلة في العالم، إن جهة انتاجها أم جهة الإفاداة منها)، لها أثراً هاماً على سرعة وعلى مجال انتشار وسائل النقل والاتصالات في العصر الإلكتروني (المعلوماتية، البريد الإلكتروني، الانترنت)، وعلى انتقال الأفراد والبضائع وسبل الانتاج والتأثير الاجتماعية السياسية في سوق ينحو باتجاه الانفتاح بصورة لا تخلو من الانتظام. أما في ما يخص الانفتاح (النسبة إلى حد ما) للحدود (التي ندر أن افضت في الوقت ذاته إلى هذا القدر من العنف الرافض للأخر)، وهذا القدر من الممنوعات والعزل، وما يخص التطور التشريعي والاحتکام إلى القانون الدولي، وما يخص الحصريّة وتداعياتها في انتقال السيادة، كل ذلك يرتبط أكثر من أي وقت مضى بما تمثله ظاهرة «المعرفة-المقدرة» التقنية والعلمية بحد ذاتها. هذا

الأمر يستدعي قرارات أخلاقية- سياسية واستراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية. من هذا المنطلق فإن الصورة المثالية أو المبالغة في الإيجابية التي نرسمها عن العولمة على أنها افتتاح بالتجاه تعميم نموذج، هذه الصورة يجب أن يُعاد النظر فيها جدياً وبكل تبصر. ولا يعود السبب في ذلك إلى أن تعميم النموذج الواحد في حال حصوله يحمل في طياته فرصة طيبة وخطراً داهماً في آن، وإنما أيضاً لأن إلغاء الفروقات في الظاهر غالباً ما يخفى عدم المساواة والهيمنة، وهو ما أسميه «تجانس الهيمنات» القديمة والحديثة، والتي علينا أن نتبيتها ونحاربها في ملامحها الجديدة.

إن المنظمات الدولية، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، هي في هذا الخصوص المكان المناسب إن لجهة كشف وتحليل واختبار هذه الظواهر، أو لمحاربتها ومواجهتها بشكل ملموس. إنها كذلك المكان المناسب لتنظيم أنواع من المقاومة للعديد من الاختلالات التي تظهر بشكل واضح وكثيف في الميدان اللغوي حيث المواجهة هي الأصعب. والمفارقة هي أن هذه السيطرة اللغوية ضرورية للاتصال العالمي، أي أنها ملتبسة في مفاسيلها، وأن الهيمنة اللغوية والثقافية -أشير هنا بالطبع إلى المنحى الأنجلو أميركي- تفرض نفسها بشكل مطرد من خلال أنماط التبادلات التقنية والعلمية (الموقع الإلكتروني، الإنترنت، البحث الأكاديمي الخ.). مهددة بذلك الطريق لسلطات هي، إما دول وطنية وذات سيادة، وإما مؤسسات تتخطى الدول، وهنا أقصد التجمعات المهنية والأشكال الجديدة لاجتذاب رؤوس الأموال.

ولكون هذا الأمر أصبح معلوماً، فإني لنأشدد هنا إلا على التناقض المبني على الشك الذي يجب اتخاذ قرارات مسؤولة والقيام بعقود مدققة. فإذا كانت الهيمنة اللغوية والثقافية بما تحمل من نزاج أخلاقية ودينية وقانونية هي بنمطها الاستيعابي الشرط الإيجابي ومركز الاستقطاب الديمقراطي للعولمة المرجوة -لأنها تتيح التوصل إلى لغة مشتركة، وإلى التبادل، وإلى التقييدات والعلوم، وإلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجماعات الوطنية وغيرها التي

القيم إلى أين؟

ليس لها وسيلة سوى ذلك، والتي تجد نفسها بدون الانكليزية (الأميركية) محرومة من المشاركة في هذا المتبدى العالمي - فما السبيل إذن لمحاربة هذه الهيمنة دون المس بانتشار التبادلات وتنمية المشاركة؟ هنا علينا أن نفتئش عن تسوية دون كل لحظة، وفي كل ظرف مؤاتٍ. علينا أن نخترع ونبتدع هذه التسوية دون اعتقاد مقاييس جاهزة دون قواعد قائمة. يجب علينا - وهنا تكمن المسؤولية الخطيرة للمعيار، إن كان هناك من معيار - اختراع المعيار بحد ذاته، ولغة هذا المعيار بالذات، لكي تتم هذه التسوية. هذا التصور الجديد للمعيار - حتى لو كان علينا في كل مرة أن نعيد النظر فيه، وأن نجد شيئاً مغايراً، لا سابق له ولا صيانته مسبقة، ولا مقاييس يوضع تحت تصرفنا - لا يجب أن يكون بأي حال وليد النسبية والتجريبية والبرغماتية والنفعية، بل عليه أن يجد مبرره بمقدراته على الاقناع الشاملة، ومن خلال إثبات صدقية مبدئه المتسنم بالشمولية.

من هنا نحن على اقتناع بأني أقترح مهمة متناقضة ومستحيلة - وهي مستحيلة على الأقل لو كان القصد جواباً سريعاً ومتاسكاً بصيغته الآنية. لكنني اعتقاد أن من «غير الممكن» وحده هو الذي يصير ممكناً وأنه ليس هناك من حدث، وبالتالي من قرار متميز، إلا حيث لا نكتفي باستئثار الممكن، حيث لا نكتفي بالمعرفة الممكنة، حيث ندع كل ما هو ممكناً جانبياً.

النسب الابراهيمي لمفهوم العالم

بسبب الوقت الضاغط، وبدل أن أتابع التحليل المباشر، سأحاول أن أبين ذلك باللجوء إلى المقارنة بين مفهوم «العالم» و«العالمة». وإذا كنتُ أصرّ على تمييز مفهوم العولمة mondialisation عن مصطلحات globalization و Globalisierung (وألفتُ إلى أن كلمة «globalisation» «بدأت بالانتشار إلى درجة أنها تفرض نفسها تدريجياً حتى في فرنسا في عالم السياسة والاعلام)، ذلك أن مفهوم monde (العالم) يشد أنظارنا نحو التاريخ، وله بعد يميّزه عن كلمات مثل globe (الكرة الأرضية) و univers (الكون) و terre (الأرض).

وـcosmos (الكون -بوصفه نظاماً متناغماً)- على الأقل بالمعنى المتدالى قبل المسيحية، والذي أضفى عليه القديس بولس هذه الصبغة المسيحية حين تكلم على العالم كشراكة أخوة بين البشر، وبين الناس المتساوين والأخوة أبناء الله الذين تجمعهم القرابة. فالعالم monde يعني أولاً في التراث الابراهيمي -أي في اليهودية والمسيحية والاسلام، مع التركيز على المسيحية- نوعاً من الزمكانية، شكلاً من التاريخ الموسوم بالأخوة الانسانية وهو يستمر وفق لغة بولس في التأثير على المفاهيم الحديثة لحقوق الانسان أو على الجريمة بحق الانسانية -وهي آفاق يتغذى منها القانون الدولي في صورته الحالية، وسأعود للكلام عليها، والتي تحدد من حيث المبدأ أو من حيث القانون مستقبل العولمة. من هنا يُقال عن « مواطني العالم » -كما يُقال عن شركاء القديسين في بيت الله -إنهما أخوة ومتساوون وأقرباء بما أنهم مخلوقات وأبناء الله.

إذا وافتم على أنه من الممكن إعطاء البرهان على النسب الابراهيمي والمسيحي لمفهوم «العالم» ولكل المفاهيم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تتحوّل لتنظيم عملية العولمة ومستقبل العالم الدنويي من خلال القانون الدولي وحتى من خلال القانون الجنائي الدولي ومن خلال تحطيم مصاعب المؤسسات الدولية وأزمات السيادة التي تواجهها الدول الوطنية، فإن المسؤولية والمهمة العاجلة والرهان الأكثر خطورة يمكن في القيام بأمررين في الوقت ذاته، دون التخلّي عن أيٍ منها؛ من جهة، العمل بكل صرامة ودون أية مجاملة على تحليل كل العوامل والمظاهر التي تقودنا إلى ربط مفهوم «العالم» والسلبيات الجيوسياسية وفرضيات القانون الدولي وكل ما يمكن تفسيرها مثل عملية العولمة، بحسب أوروبي وابراهيمي ومسيحي، بل روماني (مع كل ما يتضمنه ذلك جوهرياً من مفاعيل الهيمنة)؛ ومن جهة أخرى، عدم التخلّي وبأي شكل، وتحت تأثير النسبيه الثقافية أو النقد السهل للتمحور الأوروبي حول الذات، عن الموجب العالمي والشمولي، ذي الطابع

الثوري الذي يعمل بقوه على تفكيك هذا النسب واقتلاعه وإلغائه، وعلى رفض حدود ومفاعيل هيمته. لا بد من الوصول إلى هذا المفهوم اللاهوتي والسياسي لـ«السيادة» الذي يخضع في يومنا هذا للاهتزاز الذي تعرفونه على حدود الحرب والسلم، وحتى على الحدود بين المواطنة العالمية والمواطنة من الدول من ناحية، وديمقراطية عالمية تتخطى الدولة الوطنية والمواطنة من ناحية أخرى. المطلوب إذن عدم التخلّي عن أن نستعيد وأن نستربط – أي أن نكتشف ما هو كامن في هذا النسب – وما يشكل فيه مبدأ تطرف. ومن غير أن نستسلم للنسبة التجريبية، المطلوب أن نحلل كل ما يتخطى الحد في هذا النسب الأوروبي حين يُصدر للخارج، حتى لو حل هذا التصدير أو يمكن أن يحمل أيضاً عنفاً لا متناهياً، سواء أطلقت عليه تسميات معروفة مثل الامبرالية والاستعمار أو الاستعمار الجديد والامبرالية الجديدة، أو تظهر من خلال أنهاط من السيطرة أقل فظاظة وأكثر دهاء، بأشكال احتلالية لا نكتشفها بسهولة تتخفّى وراء تسميات مثل الدولة الوطنية أو مجتمع الدول الوطنية.

إن مهمة الفيلسوف هنا، كما أراها، والتي يوكّلها إليه ويفرضها عليه العقد العالمي الجديد الذي نفكّر فيه، وهي المهمة التي تقع أيضاً على عاتق كل من يعي تحمل مسؤوليات سياسية أو قانونية في هذا المجال، تتلخص بما يلي: من خلال معاشرة باليان، ابراز وتبيّن الجوانب في هذا المفهوم الموروث للعالم وفي عملية العولمة، التي تجعل الكونية الفعلية ممكّنة وضرورية، وتجعلها تتخطى جذورها وحدوداتها التاريخية والجغرافية والوطنية الضيقة، في الوقت الذي تؤكّد فيه وبكل أمانة – والأمانة هي إثبات باليان – على الارتباط الوثيق بهذا الموروث، مع مقاومة مفاعيله في عدم المساواة والهيمنة التي يكون قد أنتجها أو يمكن أن يتتجّها هذا الموروث. لأنه أيضاً، من عمق هذا الموروث، ومن خلال تحول القانون الدولي بالذات في يومنا الحاضر، ومن خلال مفاهيمه الجديدة، تنشأ حواجز التي لها القدرة على الشمولية الكلية، وبالتالي على

المشاركة أو إذا شئنا على انتزاع ملكية الموروث الأوروبي-المسيحي. وبدل أن أبقى على هذا المستوى من التجريد، أود أن أذكر أربعة أمثلة متعلقة بالموضوع تساعدني في توجيه النقاش، واستند إليها في مقترحي. وعناوين هذه الأمثلة الأربع المرتبطة فيما بينها هي على التوالي: العمل، الغفران، السلام وعقوبة الاعدام.

نهاية العمل، المظهر الأخير للعولمة؟

ان المقدّمات التمهيدية المشتركة التي ساختارها لأجمع هذه المواقص العلية الأربعة في إشكالية واحدة سأستقيها من عملية العولمة ذات الإيقاع المتتسارع، والمتدفعه إلى درجة التحول الجندي والقطيعي، والتي تبرز أشكالها القانونية: أولاً، بالتأكيد المستمر والمتجدد على «حقوق الإنسان»؛ ثانياً، بالإقرار في العام 1945 بمفهوم الجريمة بحق الانسانية الذي أحدث تحولاً - إلى جانب جريمة الحرب وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان - في الساحة الدولية، وفتح الباب أمام المحاكم الجنائية الدولية التي نأمل أن تتطور دون العودة إلى الوراء، وأن تحد من سيادة الدول الوطنية (إن الجرائم الأربع التي ذكرتها تحدد صلاحية المحكمة الجنائية الدولية)؛ ثالثاً، وكتبيجة لما سبق، بإعادة النظر - وهو أمر لا يتم في الحقيقة بنفس المستوى، ويطرح إشكالية كبيرة، ولكنه نهائي ولا عودة عنه - بالمبادأ الفقهية الذي ما كاد يتخذ صفةه الدنوية لسيادة الدولة-الأمة.

لتصرّف وكأن العالم يبدأ حيث يتنهى العمل، أو كما لو أن لعولمة العالم أفقاً ومنطلقاً يتمثّلان باختفاء ما نسميه العمل، هذه الكلمة القديمة التي جُئت تاريجياً الكثير من المعاني، والتي ارتبطت في مختلف اللغات بمعنى العمل الآني والفعلي وليس بالمعنى الاحتمالي. وحين نقول «كما لو أن» فإننا لا نعيش وهم مستقبل ممكن، ولا انبعاث ماضٍ تاريجي أو أسطوري، ولا اكتشافاً لأصل. ان صيغة «كما لو أن» لا ترتبط لا بالخيال العلمي الذي يشرّ بأوهام

تشحقق في المستقبل (عالم بدون عمل، «نهاية دون نهاية» لراحة أبدية، تقدونا إلى «سبت» لا أقول له، كما في كتاب «مدينة الله» للقديس أغسطينوس)، ولا بإحياء حنين لعهد ذهبي أو توق إلى جنة أرضية تعود بنا إلى سفر التكوين حيث لم يكن الإنسان قبل الخطية يعمل ويجهد ليكسب حياته بعرق جسيم، ولم تكن المرأة تعرف الجهد والألم في الولادة.

وفي هذين التفسيرين لعبارة «كما لو أن»، سواء كان في الخيال العلمي أو في تذكر زمن سحيق لا تعيه الذاكرة، فإن بدايات العالم تبدو كأنها تضع العمل جانباً: لم يكن هناك عمل. والخطيئة الأصلية هي التي تكون قد أدخلت العمل إلى العالم، وإن نهاية العمل قد تؤذن بنهاية مرحلة التكفير عن الذنب. لا بد لنا إذن من الاختيار بين العالم والعمل، في الوقت الذي نجد فيه صعوبة في المفهوم العام ان تخيل عالماً من دون عمل أو عملاً لا يكون مرتبطاً بالعالم. في العالم المسيحي نلحظ أن تفسير بولس لمفهوم «العالم» cosmos الوارد من الفلسفة اليونانية يُدخل إلى التفسيرات الكثيرة المترابطة فكرة العمل التكفيري. إن مفهوم العمل يحمل في طياته الكثير من المعاني والكثير من التاريخ والكثير من سوء الفهم، ومن الصعب أن نستوعبه خارج مقولة الخير والشر. ذاك أنه مرتبط دائمًا بالكرامة والحياة والانتاج والتاريخ والخير والحرية، كما يذكر بنفس القدر بالشر والعناد والشقاء والخطيئة والقصاص والاذلال.

كلا. ان عبارة «كما لو أن» تأخذ بعين الاعتبار في الوقت الراهن محطتين اساسيتين لكي تثبت صحتهما: من جهة، يجري الكلام غالباً على نهاية العمل، ومن جهة أخرى نتكلم أيضاً على عولمة العالم، وعن مستقبل عالمي للعالم. ويجري الخلط بين الاثنين. أستغير عبارة «نهاية العمل» من عنوان كتاب معروف بجيروم ريفكين⁽¹⁾. هذا الكتاب يضم مجموعة الآراء المتدالة حول

Jeremy RIFKIN, *The End of Work, the Decline of the Global Labour Force and the Dawn of the Post-Market Era*. (La Fin du travail, trad. De l'américain par P. Rouve, Paris, La Découverte, 1996, 1997).

ما يسميه ريفكين «ثورة صناعية ثالثة» بإمكانها كما يقول ان «تجلب الخير مثل الشر»، «حين يكون بوسع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل، وبنفس المقدار، أن تحرر الحضارة أو تقودها إلى عدم الاستقرار». لا أدرى إن كان صحيحاً ما يقوله ريفكين بأننا ندخل في «مرحلة جديدة من تاريخ العالم»: «اننا نحتاج يوماً بعد يوم إلى عدد أقل من العمال لإنتاج الحاجيات وتقديم الخدمات الازمة لسكان كوكبنا». ثم يضيف: «هذا الكتاب بهم بالاختراعات التكنولوجية وبالتجهيز الاقتصادي الذي يدفعنا إلى حافة عالم يكون دون عمال أو يكاد».

لنعرف إذا كانت هذه المقترنات صحيحة، لا بد لنا من أن نتفق على معنى كل كلمة: نهاية، تاريخ، عالم، عمل، إنتاج، حاجيات. ليس لدى الآن الوقت ولا النية في أن أناقش هذه الاشكالية الكبرى والخطيرة، وخاصة ما يتعلق بمفاهيم العالم والعمل. بالفعل هناك شيء خطير يحدث أو هو على وشك الحدوث لما نسميه «العمل» و«العمل الموجه» و«العمل الافتراضي»، وما نسميه «العالم»، وبالتالي «الإنسان في العالم». والأمر يتعلق بمقدار كبير بالتحول التقني والعلمي الذي يؤثر في العمل الموجه من خلال التحكم الآلي والإنترنت والبريد الإلكتروني وأجهزة المحمول، ويؤثر في الوقت وفي المنحى الافتراضي للعمل؛ كما يتعلق في الوقت ذاته بزيادة المعارف وانقلابها، وبالجهد المشترك، وبخبرة كل جماعة في ما هو قائم وفي تطوره، أي في كل ما سيأتي. هذه الاشكالية المتعلقة بنهاية العمل لم تكن غائبة عن بعض نصوص ماركس أو لينين (Lénine)، حيث كان هذا الأخير يربط بين التناقض التدريجي لساعات العمل اليومية وبين العملية التي توصل في النهاية إلى الغياب الكامل للدولة. بالنسبة لريفكين، ان الثورة التكنولوجية الثالثة تدفع بالتجاه تحول مطلق. فالثورتان الأولى والثانية، أي ثورة البخار والفحمر، والصلب والنسيج في القرن التاسع عشر، وثورة الكهرباء والنفط والسيارة في القرن العشرين، لم تؤثرا جذرياً بمسار العمل التاريخي، لأنهما أبقيا على

قطاع لم يهمن عليه الآلة، وبقيت هناك إمكانية لعمل الإنسان الذي لا يمكن استبداله بالآلة. لكن بعد هاتين الثورتين التقنيتين، أتت ثورتنا الثالثة، ثورة التحكم الآلي بالكون، والمعلوماتية الدقيقة والانسان الآلي. وهنا يبدو أنه لا يوجد قطاع يتبع لنا تشغيل العاطلين عن العمل. فالآلات التي سدت كل الفراغات تعلن إذن القضاء على العامل، مما يعني بشكل ما نهاية العمل. بكل حال يفرد كتاب ريفكين مكاناً لما يسميه «قطاع المعرفة» ضمن إطار هذا التحول الحاصل. في الماضي، حين كانت التكنولوجيات الحديثة تحمل عدل العمال في هذا القطاع أو ذاك، كانت مجالات جديدة تظهر لاستيعاب العمال الذين فقدوا عملهم. أما اليوم، وفيما قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات تصرف الملايين من الأشخاص بحجج التقدم التكنولوجي، فإن شريحة العاملين الوحيدة التي لا تزال في مأمن هي شريحة أصحاب «المعرفة»، المكونة من مبتكرين متميزين في عالم الصناعة، ومن باحثين علميين وتقنيين وخبراء معلوماتية ومدرسين الخ. إلا أن هذه المجالات تبقى ضيقة ولا تستطيع استيعاب الكم الهائل للعاطلين عن العمل. وفي رأي ريفكين، تلك هي الظاهرة التي تمثل الخطورة الأبرز في عصرنا.

لن أطير إلى الاعتراضات التي يمكن أن تنشأ في مواجهة هذا الكلام، لا حول موضوع ما سمي «نهاية العمل»، ولا حول ما ذكر عن «العزلة». فلو كان لي أن أعالج بشكل مباشر هاتين الحالتين المترااظتين بشكل وثيق في أي حال، لكنني حاولتُ أولاً أن أميز بين الظواهر التي نلاحظها بكثافة وراء هذين المصطلحين وللذين يمكن الاعتراض عليهم، وبين استعمالهما خارج إطار المفاهيم النظرية. وبالفعل، لا يمكن لأحد أن يُنكر بأنه سوف يحصل شيء ما للعمل في عصرنا، كما لواقعه ومفهومه. ما يحصل للعمل هو نتيجة لنطور التقنية والعلم، يُضاف اليه المنحى الافتراضي وعدم ارتهان العمل لمكان محدد بفعل التحكم الآلي الذي تأتي به العزلة، هذا مع العلم أن التناقضات فيما يخص مدة العمل تعود إلى وقت بعيد، زمن القرون الوسطى

المسيحية، كما بين ذلك لوغوف (Le Goff). ما يحصل يضاعف الميل الى تقليل زمن العمل، يعني العمل في وقت حقيقي وفي المكان الذي يتواجد فيه العامل جسدياً. كل ذلك يؤثر في العمل وفق الأشكال التقليدية التي نعرفها، إذا ما تم التعامل معه من خلال النظرة الجديدة الى الحدود، والى الاتصال الافتراضي والسرعة وانتشار الاعلام. هذا التطور يذهب باتجاه شكل من اشكال العولمة المعروفة والتي يصعب رفضها.

لكن هذه المؤشرات الظاهراتية تبقى جزئية ومتناهية وغير متعادلة في تطورها، وهي تستدعي تحليلات ثاقبةً ومفاهيم جديدة من دون شك. هذا بالإضافة الى أنه يوجد فارق بين هذه المؤشرات الواضحة وبين طريقة التغيير عنها، والبعض قد يتكلم على مبالغة ايديولوجية أو مجاملة بلاغية غالباً ما تكون ضبابية حين تستعمل عبارات ومصطلحات «نهاية العمل» و«العولمة». وأعتقد أنه يتوجب علينا ان ننتقد بشدة أولئك الذين يتجاهلون هذا الفارق، لأنهم يحاولون حينها طمس (أو تجاهل) المناطق من العالم والسكان والأمم والمجموعات والطبقات والأفراد الذين هم بشكل كثيف الضحايا المنبوذون لهذه الحركة التي يُطلق عليها تسمية «نهاية العمل» و«العولمة». هذه الضحايا تشكوا إما لكونها بدون عمل وهي قد تكون بحاجة اليه، أو لأنها تقدم جهداً في العمل يفوق الراتب الذي تحصل عليه مقابل ذلك، في سوق عالمية لم تعد تقييم وزنا للمساواة بشكل نافر. هذه الحالة «الرأسمالية» (حيث يلعب رأس المال دوراً أساسياً بين الواقع الحالي والوضع الافتراضي) تبدو متساوية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية، إذا ما نظرنا الى الأرقام بشكل مطلق. فالإنسانية لم تكن في أي زمن ربها أكثر ابتعاداً عن التجانس «المعولم» للعمل أو لانعدام العمل. هناك قسم كبير من الإنسانية بدون عمل، لكنه يريد العمل، ويريد عملاً أكثر. وهناك قسم آخر يعمل كثيراً ويريد أن يعمل أقل، بل يود لو يتنهى من هذا العمل الذي لا يكفي بالأجر الموازي لجهده في هذه السوق.

كل كلام فصيح يدور حول حقوق الإنسان ولا يأخذ بعين الاعتبار اللامساواة الاقتصادية هو أشبه بكلام فارغ، شكلي أو مسفل - ولا بد هنا من الكلام على منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والدين الخارجي الخ. هذه الحكاية بدأت منذ زمن بعيد، وقد تداخلت مع المسار الواقعي والدلالي للكلمات «المهنة» و«الوظيفة». ويعي ريفكين المأساة التي يمكن أن تسبب بها «نهاية العمل» التي لا يكون لها معنى الراحة الربانية التي يُشار إليها في كتاب «مدينة الله» للقديس أغسطينوس. لكنه في خلاصاته الأخلاقية والسياسية، وحين يكون عليه أن يحدد المسؤوليات الواجب اتخاذها أمام «العواصف التكنولوجية التي تجتمع في الأفق»، وأمام «العصر الجديد للعزلة والاستغلال الآلي»، نراه يسترجع العبارات المسيحية حول «الأخوة» والفضائل «التي يصعب تحويلها بشكل آلي» و«المعنى الجديد للحياة» و«القيمة» للقطاعات المهمشة، و«نهضة الفكر الإنساني»، وأظن أنه لا يلتجأ إلى هذه اللغة بالصادفة، ولا من غير تمحيص. إن ريفكين يفكر حتى بأشكال جديدة من المحبة، مثل «دفع راتب افتراضي للمتطوعين، ضرورة القيمة المضافة على منتجات وخدمات التقنية المتغيرة (تنذهب حضراً لتغذية رواتب الفقراء العاملين في القطاعات المهمشة)»، الخ. وهو في ذلك يستعيد بشكل سحري نبرات خطاب قلتُ عنه منذ لحظات أنه يستدعي تحليلاً نسبياً معتقداً ولكن من دون مجاملة.

كنتُ أود هنا أن أشدد على وقت العمل، بالاستناد إلى أعمال جاك لو غوف في أغلب الأحيان. ففي الفصل الذي يحمل عنوان «وقت وعمل» في كتابه «قرون وسطى معاير»⁽²⁾ يبين كيف تزامت في القرن الرابع عشر المطالبات من أجل تجديد وقت العمل، مع المطالبات من أجل تقصيره. تجد هنا المؤشرات الأولى لقانون العمل وللحق في العمل، كما سيتم اعتقادهما لاحقاً في شرعة حقوق الإنسان. إن نموذج الشخص ذي التزعة الإنسانية هو

الرد على مسألة العمل، ذاك أنه الشخص الذي بدأ بـ«علمته» وقت العمل واستخدام الوقت الرهياني في النظرية اللاهوتية للعمل التي كانت سائدة آنذاك، والتي لم تندثر كلياً دون شك في يومنا. إن الوقت الذي لا يُنظر اليه فقط على أنه نعمة من الله، يمكن أن يُقاس ويُباع. في الفن الديني للقرن الرابع عشر، ترمز ساعة الحائط أحياناً إلى صفات الشخص الإنساني - هذه الساعة التي على أن استمر في النظر إليها، والتي تراقبني بدورها بوصفها عاملًا علمانياً. وبين لو غوف كيف أن وحدة عالم العمل، بالقياس إلى عالم الصلاة أو عالم الحرب، لم تدم طويلاً، هذا في حال وُجدهت في يوم من الأيام. وبعد «احتقار المهن»، «برز حد جديد للاحترار يخترق الطبقات الجديدة، حتى المهن». وبالرغم من أن لو غوف لا يميّز كثيراً، كما يبدي لي، بين «المهنة» و«الحرفة» (كما أظن أنه يجب أن يفعل)، فإنه يصف أيضاً العملية التي أفضت في القرن الثاني عشر إلى نشوء «lahوت العمل» والتي تبدل الترسيمية الثلاثية (المصلون، المحاربون، العاملون)⁽³⁾ إلى ترسيبات أكثر تعقيداً، تبدو معالها في تنوع البنى الاقتصادية والاجتماعية وفي توزّع العمل بشكل أوسع.

الغفران

هناك اليوم عولمة، ومسرح عالمية مشهد التوبية والغفران المطلوبين. وما يحكم هذه المسرحة في آن هو ترسيبات الموروث الابراهيمي والواقع الجديد للقانون الدولي، وبالتالي المنهج الجديد للعولمة الذي انتجه منذ الحرب الأخيرة المفاهيم المتحولة لحقوق الإنسان والمفاهيم الجديدة للجريمة ضد الإنسانية وللإبادة الجماعية وللحرب والعدوان، وهي العناصر الأساسية في اتهام الذات. إننا نجد صعوبة في رصد أبعاد هذه المسألة، ذلك لأننا غالباً ما نغذّي الالتباس، خاصة في النقاشات السياسية التي تدور في العالم فتعطي

⁽³⁾ (الذين يصلون، الذين يماربون، الذي يعملون) تلك هي الترسيمية الوظيفية التي ميزت المجتمعات المندوروية، كما درسها جورج دوميزيل.

زحاماً على مفهوم الغفران وتحمله معاني جديدة. إننا نخلط في أغلب الأحيان، وبشكل مقصود في بعض المرات، بين الغفران وعدد كبير من الموضوعات القريبة: المقدرة، الأسف، العفو، مرور الزمن الخ. وهي معاني يرتبط بعضها بالقانون، وبالقانون الجرائي الذي لا يتلائم من حيث المبدأ ولا يلتقي مع الغفران. فمفهوم الغفران، منها بقى لغزاً في معناه الحصري، فإننا نلحظ أن مواصفات الشكل والصورة واللغة التي نلصقها به تعود إلى الموروث الديني (النقل الإبراهيمي الذي يشتمل على اليهودية، كما على المسيحية والاسلام بكل مكوناته). فهذا التراث إذن، منها كان معقداً ومتنوعاً، بل تناحرياً، فإنه في الوقت ذاته فريد، ويتجه نحو الشمولية، من خلال انتاجه أو إبرازه لشكل من أشكال مسرح الغفران. إذ ذاك، ينحو هذا البعد للذات الذي يشكل الغفران إلى الاختفاء أثناء تلك العولمة، كما يزول معها أي مقياس أو حد مفهومي.

في كل مشاهد التوبية والاعتراف والغفران أو الاعتذار التي تكثر على الساحة الجيوسياسية منذ الحرب الأخيرة، وبشكل مسرع منذ بضعة سنوات، لا نرى أفراداً فحسب، وإنما جماعات بأكملها، وتجمعات مهنية، وممثلية أعلى الرتب الكنسية، وملوك، ورؤساء دول يطلبون «الغفران». إنهم يعبرون عن ذلك بلغة ابراهيمية لا تذكر بلغة الدين المسيطر في مجتمعاتهم (كما هي الحال مثلاً مع اليابان أو كوريا)، ولكنها اللغة التي تحولت إلى نوع من المصطلح الشامل في القانون والسياسة والاقتصاد أو الدبلوماسية: أنها الوسيط، كما هي المؤشر على هذه الشمولية العالمية. إن تكاثر مشاهد التوبية وطلب «الغفران» يعني فيما يعني من دون شك «حاجة ضرورية طارئة وشمولية» للذاكرة: يجب أن تلتفت إلى الماضي؛ إن فعل التذكرة، واتهام الذات، والندم والتشوّل أمام القضاء، يجب أن يحصل خارج إطار المحكمة القانونية وخارج محكمة الدولة الوطنية. نتساءل في هذه الحال، ما الذي يحصل على هذا المستوى. الاحتمالات كثيرة، وواحدة منها تقودنا تلقائياً إلى مجموعة من الأحداث الفظيعة، تلك التي -

قبل وخلال الحرب العالمية الثانية - جعلت مكناً و «سمحت» بكل حال مع محكمة نورنبرغ بقرار دولي لمفهوم قانوني مثل «جرائم ضد الإنسانية». شكل هذا الأمر حدثاً «أدائياً» يصعب تبيان مدى اتساعه، حتى لو كانت كلمات مثل «جريمة ضد الإنسانية» قد أصبحت الآن متداولة. لقد «أنتج» المجتمع الدولي هذا الحدث بالذات وسمح به في زمن محدد وفي مفترق معين من تاريخه يتقطاع - ولكن دون أن يمترج - مع حقبة إعادة التأكيد على حقوق الإنسان، ومع إعلان جديد لحقوق الإنسان. إن هذا التحول أعاد صياغة المدى المسرحي الذي يتم فيه - بصدق أو لا - الغفران الكبير والمشهد الكبير للمفقرة التي تشغلنا. وهو غالباً ما يتخذ في مسرحته ذاتها ملامح اختلاج كبير. هل نجرؤ على القول إن هذا الاختلاج يشبه أيضاً اعتراضاً قسرياً في بعض الأحيان؟ كلا، فهو يستجيب كذلك لحسن الحظ لمبادرة طيبة. لكن إذا كنا أحياناً نميل إلى اعتبار ذلك كنوع من الهيجان الجماعي، فالأمر يعود إلى كون المشهد يترافق مع مظاهر وطقوس آلية وخبث وحسابات مضمرة أو حركات خرقاء، تأتي لتشوش على حفل الاقرار بالذنب. هنا نحن أمام مشهد للإنسانية بأسرها تهزّها بعنف حركة تسعى لأن يتشكل إجماع حولها، هنا هو الجنس البشري، وبشكل علني واستعراضي، يدعى بأنه يتهم نفسه فجأة بارتكاب كل الجرائم ضد نفسه، «ضد الإنسانية». لأنه لو بدأنا باتهام أنفسنا وطلب الغفران عن كل الجرائم السابقة ضد الإنسانية، لن يبقى هناك بريء واحد على سطح الأرض - وبالتالي لن يبقى إنسان واحد يستطيع لعب دور القاضي أو الحكم. نحن جميعاً نحمل في أفضل الأحوال موروث أشخاص أو أحداث نافرة لها ما يربطها بالأساس وفي العمق وبشكل لا يُمحى بجرائم ضد الإنسانية. أحياناً تكون هذه الأحداث، وهذه المجازر الضخمة والمنظمة والعنيفة - والتي يمكن أن تكون ثورات، وثورات كبيرة لها شرعيتها، وينظر إليها على أنها «شرعية» - هي بالذات التي أثارت بروز وتطور مفاهيم مثل حقوق الإنسان أو الجريمة ضد الإنسانية.

هذا الاختلاج إذن قد يأخذ اليوم شكل أو صورة الاهتداء، انه اهتداء طبيعي يميل الى اتخاذ طابع الشمولية: ويتوجه الى العولمة. لأنه، كما أعتقد، إذا كان مفهوم الجريمة ضد الإنسانية هو دليل الاتهام لهذا الاتهام الذاتي، وللتوبة والغفران المطلوبين؛ وإذا كانت قدسية ما هو إنساني من ناحية أخرى يمكنها لوحدها في النهاية أن تبرر هذا المفهوم (انطلاقاً من هذا المنطق، ما من شيء أسوأ من جريمة ضد إنسانية الإنسان ضد حقوق الإنسان)؛ وإذا كانت هذه القدسية تجد هنا المدلول الأساسي، بل الأوحد، لمعناها في الذاكرة الابراهيمية للديانات صاحبة الكتب المقدسة وفي التفسير اليهودي وخاصة المسيحي لما يسمى «القريب» و«المشيل»؛ وانطلاقاً من كل هذا، إذا كانت الجريمة ضد الإنسانية هي جريمة ضد الجانب الأكثر قداسة في الكائن الحي، وبالتالي ضد ما هو إلهي في الإنسان، من خلال نظرية الإنسان المتجسد أو الإنسان على صورة الله ومثاله (يشكّل موت الإنسان في هذه الحال، مثل موت الله الجريمة نفسها)، فإن «عولمة» الغفران تشبه حينها هذا المشهد الضخم للاعتراف الذي نراه، وهو يأخذ إذن شكل اختلاج-اهتداء-اعتراف بطابع مسيحي افتراضي، ويشكّل عملية تصير لا تحتاج إلا الى بركة الكنيسة المسيحية. هذه العملية يمكنها أحياناً، دون أن يتغير شيء في مضمونها، أن تستتر خلف مظاهر إلحادية وإنسانية ودينوية صارخة: من هنا تكون الإنسانية على استعداد لتتهم نفسها بارتكاب الجريمة ضد الإنسانية. أنها تتهم نفسها، وتشهد بنفسها ضد نفسها، أي أنها تتهم نفسها كما لو كانت آخر: الذات بما هو الآخر.

إذ انظرنا الى هذه العملية على أنها تطور هائل وتحول تاريفي، و/ أو مفهوم لا يزال يكتنف الغموض حدوده، ولا تزال أنسنه هشة (وأميل من ناحيتي الى اعتقاد التقويمين)، فلا يمكننا أن ننفي هذا الأمر: ان مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» يبقى الأفق لكل جيوسياسة الغفران. انه يؤمن له مادة خطابه وشرعيته. خذوا المثل الرائع للجنة «حقيقة ومصالحة» في إفريقيا الجنوبية

الذي يبقى فريداً في نوعه بالرغم من أوجه الشبه -أوجه شبه فقط- لبعض السوابق في أميركا اللاتينية، وتحديداً في الشيلي: إن ما أعطى التبرير الوحيد والشرعية المعلنة لهذه اللجنة، هو تحديد نظام التمييز العنصري على أنه «جريمة بحق الإنسانية» من قبل المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة. يمكننا أن نعدد مئة مثل آخر، والأمثلة لا تُحصى، وكلها تستند إلى هذه المرجعية التي تشكل الضبانة.

السلام

أما بالنسبة للسلام، وبما أنني لنتمكن من إفراد تحليل يتلاءم أكثر مع هذا الموضوع الهام الذي يشغلنا ويليق به، فإني سأكتفي بكلمة موجزة أستوحيها مباشرة من عنوان لقاءاتنا هذه «مداولات القرن الحادي والعشرين»: «نحو عقد عالمي جديد؟». يبدو لي أنه لو كان علينا أن نستخلص أمثلة من الظواهر الأخيرة التي لا نجرؤ حتى على تسميتها «حروب» (بسبب التحولات الدلالية التي تورّط الدور الملتبس للدولة في «تدخلات» كهذه -ما أطلق عليه حرب الخليج، ورواندا، والكونغو، والكوسوفو، وتيمور الخ. وهي مظاهر مختلفة فيها بينها في ما يعود إلى منطق السيادة)، فإن هذه التدخلات، متأخرة أو لا، ناجحة أو لا، والتي جاءت باسم الحقوق العالمية للإنسان، بهدف محاكمة رؤساء دول وقادة عسكريين أمام محکم جزائية دولية، أعادت النظر ولحسن الحظ بمبدأ سيادة الدولة المحاط بالتقديس؛ ولكن الأمر تم في ظروف غالباً ما تدعى إلى القلق. وكما ذكرت آنا أرانت، فإن سيادة الدول الصغرى وحدها هي التي تنتهي باسم المبادئ العالمية، وتُمسَّ من قبل الدول العظمى التي لا تسمح أبداً بمس سيادتها الخاصة، في الوقت الذي نراها توجه وتستبق قرارات وأحياناً مداولات المراجع الدولية المختصة، لضمـان استراتيجيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية

الخاصة، والسبب يعود إلى أن هذه الدول القوية تمتلك المقدرة الاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية الضرورية. فالعقد العالمي المستقبلي يجب أن يقيم اعتباراً لهذا الواقع: ما دامت المرابع الدولية لا تمتلك الاستقلالية في المداولة واتخاذ القرارات، وخاصة في اللجوء إلى القوة العسكرية، ما دامت لا تمتلك قوة القانون الذي أوكل إليها أن تقتله، فإن أي مس بسيادة الدول باسم حقوق الإنسان يعتبر مريراً ويكون عرضة لمخططات مشبوهة تتطلب منا أن ننظر إليها دوماً بحذر.

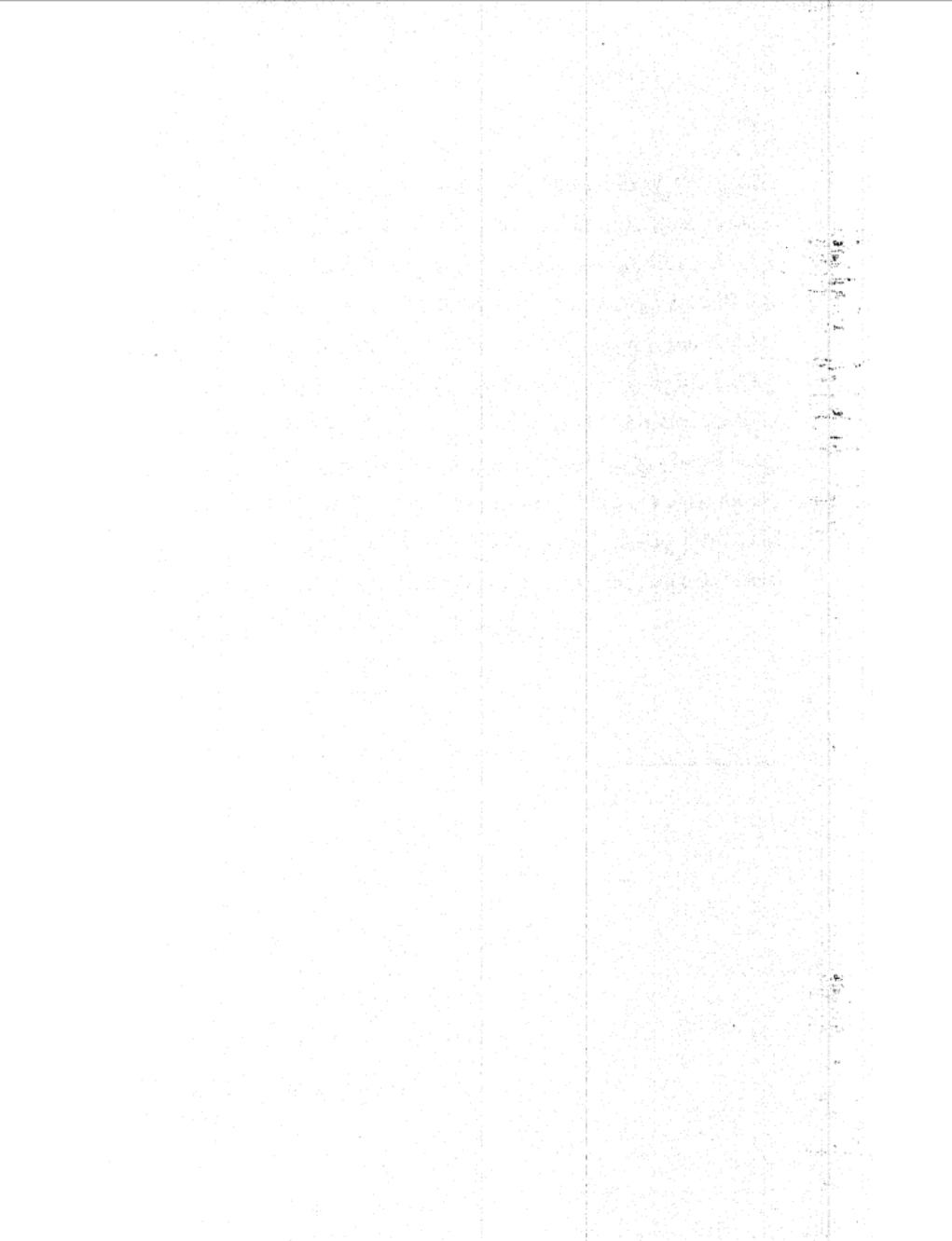
عقوبة الاعدام

ان مسألة عقوبة الاعدام الخطيرة لا تنفصل عن ذكره للتوك. لأنه، ومن غير أن أسترجع تاريخ النضالات الطويلة المطالبة بالغاء عقوبة الإعدام التي نمت منذ قرون، حتى في الولايات المتحدة، فإنه علينا على الأقل أن نتذكر هذا الأمر البديهي: ان الاتفاقيات والاعلانات الدولية حول حقوق الإنسان، والحق في الحياة، ومنع التصرفات العنيفة - وهي لا تسجم أبداً مع عقوبة الاعدام - (ليس لدى الوقت الكافي لكي أعدد هذه الإعلانات، لكنني أشير إلى أنها جميعها انبثقت عن الأمم المتحدة)، هي التي شكلت باستمرار منذ الحرب العالمية الثانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة نوعاً من الضغط على الدول، كان له أثره على عدد كبير من الدول الديموقراطية عندما اتخذت قراراً بالغاء عقوبة الاعدام. كانت ذاتياً مرجعية متخططة للدول ولسيادتها هي التي تفرض على الدول (شكلت ذاتياً عقوبة الاعدام، مثل العفو، أحد علامات سيادتها البارزة) التخلص من عقوبة الاعدام (في الظاهر كان الأمر خياراً ذاتياً، إلا أنه في الواقع كان إلزاماً دولياً). هذه هي الحال بالتأكيد في أوروبا، وفي فرنسا منذ أقل من عشرين سنة، والأمر يصبح على حوالى خمسين دولة في العالم. يمكننا القول مع بعض رجال القانون إن هذا التوجه المتضاد

لإلغاء عقوبة الاعدام يتحول إلى «قاعدة عرفية في القانون الدولي»⁽⁴⁾ كما يُقال في الانكليزية، وإلى «قاعدة مُلزمة»⁽⁵⁾ كما يُقال في اللاتينية. ونحن والحالة هذه نعلم إن من بين البلدان التي تقاوم هذا التوجه، بين الدول الوطنية التي تقدم نفسها على أنها من الديمقراطيات الغربية الكبرى ذات التراث المسيحي-الأوروبي، تبرز الولايات المتحدة التي هي اليوم (وبعد نقاشات حامية، قديمة وحديثة حول هذا الموضوع الذي ليس لدى الوقت للتذكير به) الدولة الوحيدة -على ما أعلم- التي لم تُلغِ عقوبة الاعدام فحسب، وإنما تطبقها بشكل مكثف ومتصاعد وعنيف، ولنقل أيضاً تميizi وأحياناً أعمى -والأمثلة كثيرة على ذلك. فباسم جعيات دولية أخرى، وباسم البرلمان الدولي للكتاب الذي لي شرف الانتساب إليه، وباسمي الشخصي، أطلب أن تدرج قضية عقوبة الاعدام على شكل نداء علني في أي نص يعود إلى «العقد العالمي الجديد». ها أنا قد انتهيتُ مع مجاهراتي باليهاني.

⁽⁴⁾ “customary norm of international law”

⁽⁵⁾ “jus cogens”



3

العلم والتكنولوجيا والعولمة فرنشيسكو سفاستي

ان للعولمة وجهين مختلفين جداً انطلاقاً من اية منطقة من العالم نظر اليها.
ان المدن الكبرى في شمالي الكورة الأرضية لا تشارك في الرؤية ذاتها مع مدن
الجنوب. ولكي أساهم في توضيح وجة نظر أهل الجنوب، سوف أقترح
أربعة أمثلة من تجربة البيرو.

منذ بضعة اسابيع توفى ثانية وعشرون تلميذاً في قرية منعزلة في جبال
البيرو. لقد أرادوا تحضير الحليب في وعاء كان يحتوي على سم لمكافحة
الحشرات بالغ الفعالية. وبما أن هؤلاء الأطفال لا يجيدون القراءة فقد قضوا
مسوميين. أوضح هنا أن سم مكافحة الحشرات المشار اليه كان قد مُنْعَ في
كل البلدان الصناعية تقريباً، لكنه لا يزال يصدر إلى البلدان الفقيرة.

المثال الثاني يتعلق بعيد تقليدي يُحفل به في كاجاكارا، في شمال البلاد. في كل
عام، يهدى فلاحو البطاطا بعضهم بعضاً البذار الذي أنتج أفضل المحصول
في ذاك الموسم. إنها لحظة للافتخار لأن الفلاحين يشعرون بالسعادة إذ
يساهمون في إنجاح مواسم جيرانهم مستقبلاً. اتسم العيد هذه السنة بحضور
شركات دولية كبرى أخذت عينات من البذار المحسن من أجل الاستئثار به
ومن ثم تسويقه لحسابها.

ان المؤشرات الاقتصادية العامة في بيرو رائعة. فصارف الأعمال والشركات الوسيطة تؤكد ذلك: بيرو يقدم توظيفات مرحبة، لأن التضخم متدن والفوائد مرتفعة. لكن لا يشعر المواطنون في بيرو وللأسف بمعامل هذا الوضع الاقتصادي الصحي. فـ 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر منذ عشر سنوات. وـ 20% يعيشون تحت عتبة تسمى «حرجة»، إذ انهم لا يمتلكون حتى الموارد الضرورية للغذاء. ويجري الكلام غالباً هنا وهناك، على نهاية العمل. في حال كهذا، من الملائم التحدث عن نهاية الاستخدام. ان ثلثي اليد العاملة في بيرو يشكو من البطالة أو من الاستخدام المحدود. ومن تاريخ اليوم حتى العام 2005، سيتجاوز عدد طالبي الاستخدام العدد المأهول في الاتحاد الأوروبي.

أثناء مؤتمر دولي عُقد منذ فترة وجيزة، اشت肯ى بنجامين باربر، وهو خبير في العلوم السياسية، من الحالة السياسية في الولايات المتحدة. فقد أكد أن الديمقراطية في الولايات المتحدة تحولت إلى مهزلة، إذ انه في كل أربع سنوات يتم انتخاب عصابة جديدة من «الأوغاد» في السلطة. بالنسبة لبلدان الجنوب، إنها في المقابل فكرة جذابة، لأنه عندنا يبقى «الأوغاد» في السلطة خمسة عشر أو ستة عشر عاماً: أود لو كان بوسعي أن أخلعهم بطريقة شرعية كل أربع سنوات!

كما نلاحظ، ما يُشت肯ى منه في الشمال غالباً ما يُعتبر مطلباً طموحاً في الجنوب. ان تقدم البلدان المصنعة يجري غالباً زعزعة متزايدة في البلدان النامية. ان دروبنا تفترق بغایة الوضوح.

التتصدع الاجتماعي العالمي

في عام 1989، لحظة سقوط حائط برلين الذي أحدث موجة من التهليل العام، وفي الوقت الذي بدأت فيه طلائع العولمة بالظهور، استقرأتُ هذا التتصدع الاجتماعي العالمي. كان بإمكاننا منذ ذلك الحين تلمّس حالة من

التعقيد لم تكن مسبوقة، حالة غريبة ومتناقضه: ان العولمة قد تقرّبنا من بعضنا البعض، لكنها تعزّز الفوارق الاجتماعية والمالية، سبيلاً الثقافية التي تبعدها عن بعضنا.

ان التصدع اليوم أكيد. فالثروة والسلطة محصورتان الى حد يجعل المعرفة بحد ذاتها موزعة بشكل غير عادل. ان معدل دخل الفرد في البلدان الأربعة والعشرين الأغنى في العالم هو 65 مرة أكثر من دخل الفرد في في البلدان الـ 42 الأكثر فقرًا، وإن موازنة البحث في المجموعة الأولى يفوق بـ 250 مرة موازنة البحث في المجموعة الثانية. انه يخشى من بروز حضارتين مختلفتين كما يختلف دورهما جذرياً: الأولى تُتّجح وتستثمر المعرفة، والثانية تتلقى المعرفة بصورة سلبية لأنها لا تمتلك الوسائل للافادة منها. وقد ذهب أحد الخبراء بهذه الفكرة بعيداً أثناء مؤتمر عقد في سياتل منذ مدة قريبة، فأفاد أننا قد نشهد ولادة جنسين من البشر: الأول «تقليدي»، والثاني الذي قد تولّه معارفنا حول المورثات الجينية.

ما العمل؟ لا بد لنا أولاً منأخذ بعض المسافة. فمن دون أن ننزلق نحو الاعتقاد بأن العولمة يمكن أن تحل جميع مشاكلنا، علينا أن نزيل من فكرنا أنها عاجزون وأسرى تكنولوجية قادرة على كل شيء. بإمكاننا اللجوء الى كل الوسائل الضرورية من أجل بناء تعاون دولي في مجال العلوم والتكنولوجيا. وهذه الفكرة ليست حديثة العهد: منذ عام 1963، قامت الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر في جنيف، بهدف مساعدة الدول الأقل تطوراً على السير بالجهة التقدم. في تلك الحقبة، كان يُنظر الى المعرفة العلمية على أنها متوجهة تستطيع الدول النامية شراءها شرط أن يكون لديها الامكانيات.

منذ أكثر من عشرين سنة، أطلق مشروع جديد على أمل تقليص ظاهر انعدام التوازن: لقد أدركت البلدان الصناعية ان العلوم والتكنولوجيات هي وسائل تتيح للناس امكانية الإيذاء أو الشفاء، كما تتيح إمكانية التباعد أو الثراء. ولقد سمعنا منذ ذلك الحين اعلانات عديدة، ولكننا لم نر حتى

الآن نتائج ملموسة: ستة بلدان نامية فقط تمكنت من تطوير معارفها وتزويد نفسها بوسائل جديدة.

إعادة تحديد التنمية والتقدم

يتوارد على المجتمع الدولي أن تكون له الرغبة والإرادة في التعاون، وفي إدخال الخد الأدنى من المعرفة التكنولوجية إلى كل بلد. إن الحق في الدخول إلى عالم الانترنت والحصول على المعلومات حق أساسى بالنسبة للجميع، ويجب أن يأتي حصيلة مبادرة دولية. هذا الهدف هو يتناول أيدينا، والمطلوب فقط أن نسعى لتحقيقه. في الأساس، وسواء رغبنا في ذلك أو لم ترحب، ليست الدول هي المحرك الأساسي للتغيير، إذ أنها أخلت الساحة للقطاع الخاص ولرجال الفكر وللمنظمات الدولية. من هنا فإن منظمة الصحة العالمية أشركت ممثلين عن كل هذه القطاعات لتنجح في مشروعها حول التلقينات. واليوم، على اليونسكو أن تلعب دورها، لأنها المنظمة الوحيدة المعنية بالعلوم والتكنولوجيات داخل الأمم المتحدة.

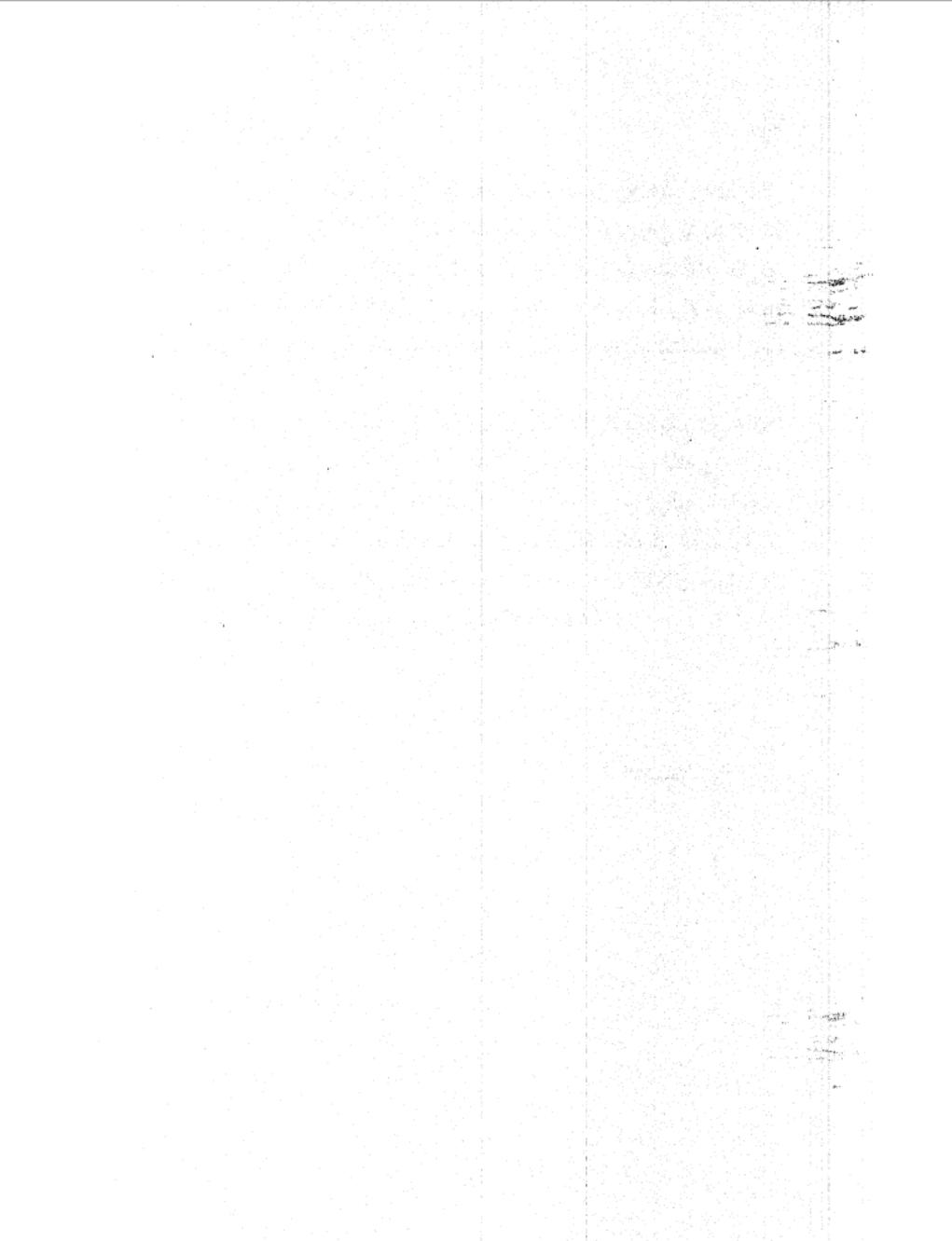
في العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، علينا أن نتوصل إلى تحديد جديد للتنمية وللتقدم. من المؤكد اليوم أن التنمية لا تعنى المقدرة على الاستهلاك وبلغ مستوى معين من العيش. ولا يمكننا أن نحكم على البلدان النامية من خلال استهلاكها للطاقة وللمواد الأولية فقط.

انت نعيش نهاية ايديولوجيا باكون، التي دخلت حياتنا منذ حوالي اربعين سنة، والتي يمكن تلخيصها بثلاث ركائز: ضرورة الافادة من العلم الذي يولد المعرفة؛ ضرورة استعمال العلم، ليس لفهم الله فقط، وإنما لتحسين مصير الإنسان على الأرض؛ ضرورة إدماج المؤسسات والدولة في استثمار العلم. لقد آمن باكون بالانسان وجعله في صلب ايديولوجيته.

ان العلم قد تغير اليوم بشكل جنري، فوعي حدوه كمولد للمعرفة واستيعان بالنظم الأخلاقية والجالية من أجل تعزيز اكتشافات العقلانية.

نحن نعلم اليوم كم يمكن أن تكون المعارف ملتبسة وواعدة وخطرة في الوقت ذاته. لقد أعيد النظر كذلك بالتقدم بحد ذاته، ونحن نشهد إعادة تجديد له. أخيراً، لا بد من القول إن الإنسان نفسه قد تغير منذ أيام باكون. والعلاقات بين الرجال والنساء اعتبرها الكثير من التبدل، والأمر يصح كذلك على العلاقات بين الإنسانية ومحيط الفيزياء الاحيائية. انتا تقدر أخيراً صعوبة قيام التوازنات.

وما دامت ايديولوجيا باكون قد تحملت من تلقاء ذاتها، فإنه يقع على عاتقنا أن نحدد ايديولوجيا المستقبل. وإذا استندنا إلى ما تعلمناه في الماضي، ندرك انه علينا تحطيم قيام المعرفة والعقلانية لتدخل الأخلاقية والجمالية. انتا نعلم أنه علينا أن ننظر أبعد من الحضارة الغربية لأنأخذ في الحسبان كل الحضارات. في العشرين أو الثلاثين سنة القادمة، يتوجب علينا إذن إطلاق حوار بين ثقافتنا لكي نفهم كيف نعي كلمتي «التنمية» و«التقدم».



II

التكنولوجيات الجديدة والثقافة

هل ان اقتصاد السوق الذي يعتمد على مجموعة من التبادلات للبضائع بين المشترين والبائعين هو في طريقه الى إخلاء الساحة لاقتصاد الشبكات الذي يتبع لوردي «حق الدخول» ولستخدمي «دفق التجارب» التبادل دون تحويل السلع؟ إذا كان بوسعنا منذ الآن استباق الابحاث التي يوفرها اقتصاد الشبكات هذا بفعل تداول بعض التكاليف على الانترنت كما هي الحال مثلاً في حياة البيئة، فإن المخاطر التي ترتكز في الأفق كثيرة، إذ يجري الكلام غالباً على الخصر المتزايد للسلطات وقيام احتكارات على ملكيات التراخيص. وإزاء خطر «التسلیح» الكامل للثقافة، يشدد جيريمي ريفكين على ضرورة إنشاء سلطات مضادة.

أما ميشال سير فإنه إذ يعيد تحديد الثقافة على أنها مسار إفرادي مبني على امتلاك واستعمال محلي وخاص للتكنولوجيات ومضافاتها، يدافع عن الفكرة القائلة إن الثقافة ليست في خطر. إن التحولات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة مثل بروز ذاكرة جماعية و موضوعية على حساب الذاكرة الذاتية، لا يجب أن تخيفنا، ويمكن اعتبارها كما يقول ميشال سير جزءاً لا يتجزأ من عملية التطور البشري.

1

عصر الدخول الى الشبكة: رهانات وآفاق

جيريمي ريفكين

لقد شهدت الأشهر الأخيرة الكثير من النقاشات حول ثورة التجارة الإلكترونية، من البرمجيات الجديدة إلى تكنولوجيات المعلومات والواقع الإلكتروني وما عُرف بـ«الأعمال من أجل الأعمال» (business to B2B) (business to consumer B2C) والأعمال من أجل المستهلك (business and the world)⁽¹⁾. إن السؤال الأول الذي يطرحه على في «وارطن سكول» حيث أدرس، مدير و الشرکات الآتون من مختلف أنحاء العالم والذين يشاركون في برنامج التدريب، يتلخص بشكل عام كما يلي: هل نحن أمام اقتصاد جديد؟ لا يتعلق الأمر بنظري باقتصاد جديد، وإنما بشيء أعمق من ذلك بكثير.

الثورة الاقتصادية

إن التكنولوجيات الجديدة تؤدي إلى نشوء نظام اقتصادي جديد مختلف عن رأسياية السوق، كما تختلف هذه الأخيرة عن المركتبالية^(*) التي سبقتها.

⁽¹⁾ هذا النص الذي قُدم في بيونسكي أثناء الجلسة 17 من «مدادات القرن الحادي والعشرين» في 9 آذار / مارس 2001 نُشر بصورة مجتزأة في جريدة «لوموند ديليرماتيك» (غوز / يوليو 2001).

^(*) المركتبالية هي نظام اقتصادي نشأ في أوروبا أثناء تراجع الاقطاعية وأعيار بنيتها، من أجل تعزيز ثروة الدولة بتنظيم الاقتصاد واعتبار المعادن الثمينة ثروة الدولة الأساسية (المترجم).

لماذا عانى مالياً نظامُ بيع وشراء الأسهم بواسطة النظام الإلكتروني NASDAQ وتذلت قيمة التكنولوجيا المتطورة؟ هناك عدة أسباب لذلك، لكن أهمها هو أننا نحاول أن نزرع هذه التكنولوجيات الجديدة في نظام سوق قديم، وهو بالتأكيد أمر مستحيل. إننا نستخدم اليوم تكنولوجيات تمكنا من تنظيم حياتنا بسرعة لم تكن الأسواق قد أعدت نفسها لها. ومن الآن حتى منتصف القرن الحادي والعشرين، سوف تصبح رأسية السوق عنصراً هاماً شياً في الاقتصاد والتجارة العالميين. نحن نعيش الآن تحولاً تاريخياً جذرياً، ينقلنا من تبادل السلع والأسواق إلى علاقات مبنية على الدخول إلى الشبكات.

إن آخر تحول كبير في النظام الاقتصادي حصل بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، إذ برزت مجموعة من التكنولوجيات الجديدة في أوروبا أدت إلى التطور الأكبر للتجارة منذ أيام الإمبراطورية الرومانية. فالتقنيات الزراعية الجديدة في نهاية القرون الوسطى سمحت بزيادة هائلة في الانتاج الغذائي حتى بلوغ الفائض. كما سمحت البوصلة للبحارة الأوروبيين باستكشاف الأرض واكتشاف موارد جديدة وإقامة أسواق جديدة. ولقد اكتشف الرهبان البدنكتون الساعة الميكانيكية من أجل ضبط وتنظيم الوقت والتجارة بشكل فعال. بدوره أعطى اكتشاف الطياعة زخماً للتواصل وللعلاقات التجارية. ثم كان المحرك البخاري. واليوم يمكننا تخزين الطاقة الشمسية، والذهب أبعد من ذلك. هذه التكنولوجيات مجتمعة أدخلت السرعة وأنارت قيام علاقات. إنما الاقتصاد القطاعي الذي كان يقتصر على حدود ملكية الأرضي، وعلى الزراعة التي تؤمن المؤونة، وعلى التزامات الملكية المشتركة، فهو نظام بطيء وقديم لا يتلاءم مع السرعة التي كانت تومنها التكنولوجيات للتجارة؛ لذا فإن حقوق الملكية المشتركة أفسحت في المجال أمام تبادل الملكية وأمام الأسواق.

هكذا هي الحال في يومنا الحاضر. إننا نوشك أن نشهد حدوث ثورة مشابهة لثورة الكهرباء، لأن التكنولوجيات تتيح لنا اليوم أن نعمل بسرعة

تغيّرة تماماً. وستعاني الأسواق منذ الآن من البطء الشديد الذي لن يمكنها من اللحاق بهذا التطور. إن الفكرية التي لدينا عن الطبيعة الإنسانية، وعن العقد الاجتماعي، وعن العلاقات التي نقيمها مع معاصرينا، ومع الكائنات الحية الأخرى، ومع «الأرض» التي نعيش عليها، سوف تبدل من جراء هذا التحول. من هنا سوف نرى في مجال الاتصالات التجارية الأساسية أن الانتقال من الجغرافيا التي نظمنا على أساسها التجارة منذ عشرة آلاف سنة، إلى التحكم بالفضاء لن يمر دون أضرار. لقد تبدلت قواعد اللعبة، ونحن ننتقل من الأسواق إلى الشبكات. يتميز السوق بالبقاء باقى مع مشتري يتفاوضان من أجل تبادل سلعة أو خدمة. يربح البائع مالاً من خلال الهماس الذي يتحقق في التحويل والذي يتضاعف بقدر حجم الجديد الذي الطريقة تُعرف الرأسالية في «وارطن سكول». أما في النموذج الجديد الذي تقدمه الشبكات، فلا يوجد لا من يبيع ولا من يشتري، وإنما موردون ومستعملون، عارضو خدمة وزيائن. إن الملكية موجودة دائمًا، لكنها تبقى بين يدي المنتج، ويحق للزيائن الدخول إليها عبر «وقت متقطع» يتخد أشكالاً متعددة: الانتساب، الاشتراك، الاستئجار أو الأذن بالاستعمال. إننا لا ندفع من أجل انتقال الملكية أو السلعة مكانيًا، وإنما من أجل «دفق الخبرات» التي يحقق لنا الدخول إليها في وقت معين.

من الأسواق الى الشبكات

ان الأسواق لا تتطور بشكل مطرد ولا تسير بصورة خطية، فهي حذرة أي أن لها بداية ونهاية. أما التكنولوجيات الجديدة فهي موجهة آلياً: إنها تتبادل الدفق الهائل بشكل متواصل، 24 ساعة في النهار وسبعة أيام في الأسبوع. فالنهازح الحذرة والمقطعة هي شديدة البطء بالنسبة لها.

من هنا فإن «أمازون كوم» Amazon.com يعتبر سوقاً و«نابستر كوم» Napster.com يسعى ليتحول إلى شبكة. يستعمل «أمازون» التكنولوجيات

الجديدة، لكنه يحافظ على القواعد القديمة للتجارة: يعرض باائع قرصاً مدمجاً لمشترٍ عبر تواصل الكتروني، ثم يسلم السلعة في منزل الشاري. بالمقابل، لا ندفع لدى «نابستر» للحصول على القرص، وإنما (إذا أتبع هذا النموذج) من أجل اشتراك لثلاثين يوماً، يتبع دخولاً لا محدوداً إلى دفق من الموسيقى أثناء تلك الفترة المحددة. وفي الوقت الذي تستلزم عملية التسجيل والتسليم لزيون واحد، باستطاعة «نابستر» أن «يشحن» خدمته إلى ملايين من الأشخاص في الوقت ذاته. في الأسواق تعتبر البضائع ممتلكات، وهذا ما يحدد سلم الموارد وقيمتها. في الشبكات، السلعة هي الزمن الإنساني، وانطلاقاً من ذلك تحدد قيمتها. في علم التسويق يُعرف ذلك بقيمة وقت الزيون (lifetime value LTV): إذا كانت كل لحظة من حياتك يمكن أن تكون سلعة، فكم تساوي؟ إن الأسواق تقدم فرصة لربح المال بإدخالها هامشاً على كل عملية تحويل، إلا أنه مع التكنولوجيات التي تعمل بسرعة تفوق الضوء يقترب سعر عملية التحويل من الصفر. وهذا ما يُلغى الأسواق، لأن وسائلها غير كافية للاستمرار في جني الأرباح. والمشكلة تواجه كل الصناعات.

لنأخذ مثل كاتب يبيع كتابه إلى ناشر في النظام المتبغ في السوق. هناك هامش للربح في كل مرحلة من مراحل إنجازه، من الانتاج إلى التسويق، من المطبعة إلى المكتبة، مروراً بناجر الجملة والموزع. لكن عبء مجموع هذه الهوامش يقع في النهاية على الشاري. تلك كانت القاعدة، على الأقل إلى أن عذّلها ستيفان كينغ منذ ستين، حين باع خطوطه إلى دار «سيمون وشوستر» لقاء عدة ملايين من الدولارات، بهدف توزيع نسخة وحيدة الكترونية، بدل ملايين النسخ المطبوعة من الكتاب. هنا تكمِن الحنة. هل يستطيع السوق بماليين الكتب التي هي أشياء حسية، أن يصمد في وجه الشبكة حيث يمكننا أن ندفع من أجل دفق من الخبرات تكون في متناول أيدينا؟

من الملكية إلى الدخول في الشبكة

هناك تحول أكبر هو في طور الحصول: الانتقال من الملكية إلى الدخول في الشبكة. لقد نشأنا على الفكرة القائلة إنه في نظام السوق من المفيد اقتناء بعض السلع لأن قيمتها تزيد مع الوقت. لكن في عالم يصبح فيه كل شيء وبسرعة فاققة قدّيماً وغير صالح للاستعمال لصالح شيء آخر، ما الفائدة في أن نشتري؟ إننا ندفع من أجل خبرة شاملة في الزمان، وليس من أجل ممتلكات محسوسة ترتبط بالمكان. والتبدل الأساسي يتعلق بطبيعة الانتاج. في عصر رأسمالية السوق، كانت السلع الأساسية ممتلكات محسوسة أو خدمات. إنه شيء لا يزال أساسياً، لكن لم تعد هناك هوماش. في عصر الشبكات ماذا تبيع شركات عابرة للدول مثل AOL (تأمين الخدمات بواسطة الإنترنت) والتايم ووارنر ديزني وفيفاندي وسوني أو كذلك المجموعة الإعلامية News Corporation؟ تقول أنها تبيع «المضمون». أي أحب هذه التورية التي تعني بكلمة «مضامين» آلاف السنين من الخبرات الثقافية المتراكمة. إن هذه الشركات الضخمة تنسق بين المعرفة والأشكال المجازية التي نعيش معها، ثم تعيد تفكيرها لتجعلها في متناول أيدينا مقابل دفع المال. فالتجارة الحديثة هي ثقافية ورمزية. إننا ندفع من أجل خبرات: هذا ما يسمى «المضمون».

إلى أين سيصل هذا التحول؟ حين كنتُ أدرس الاقتصاد في «وارطن» في السبعينيات، كانوا يعلموننا أن رأس المال يُقاس بما نمتلك. إن رأس المال الأساسي في يومنا هذا هو الثقة التي توحي بها مؤسسة ما. يكفي أن نلاحظ ذلك: لا أحد يريد أن يكون شركة جنرال موتورز ولكن الجميع يريد أن يشتبه بشركة «نايك». لو نظرنا إلى جنرال موتورز لتبيّن لنا أنها الشركة الرأسمالية الأضخم والأقوى في العالم. إنها تمتلك رأسمال وتجهيزات وآلات، لكنها لم تعد من بين الأربعين شركة الأولى وفق تصنيف بورصة نيويورك. أما شركة «نايك» فليس لها رأسمال متوج: إنها تقوم بإنتاج أحذيتها بواسطة ملتزمين

غير معروفين في جنوب شرق آسيا -إناها تدفع تكاليف التشغيل فقط. في الواقع، ان زبائن هذه العلامة يدفعون ثمن الحق في الدخول الى أسطورة «نايك». إنها حالة عبقرية من ناحية التسويق، لكنها تعيسة من ناحية الخبرة والثقافة.

ان «نايك» هي مؤسسة ابتكار. إنها مفهوم، وفكرة: هي رأس المال فكري، فكرة تسويقية، وإنتاج ثقافي. ولقد كان لمدرسة فرانكفورت في الثلثينات والأربعينات استبصرار لما سُرّتُهُ اليه الأحوال. إننا لا نزال ندرس الاقتصاد مع التأكيد على أن الرأسمال يُقاس بالمقتنيات التي بحوزتنا. لكن إذا كان رأسمال إحدى المؤسسات غير ملموس، إذا كان رأسالاً عقلياً، من نوع الأفكار والقصص والخبرات والاتجاهات الذهنية، فكيف يمكن تقديره؟ إذا بالغت في تقييمه فإن الدولة تطالبك بضرائب توادي هذا الحجم. وإذا أعطيته قيمة أقل، فإن المساهمين يلومونك بأنك لم تطور قيمة أسهمهم. ان قصة «نايك» قد لا تعني شيئاً غداً: إنها ليست سوى قصة. إننا نجد أنفسنا اليوم ملزمين بإعادة النظر بأساليب المحاسبة، دون أن نعرف بعد كيف السبيل إلى ذلك. ونحن في اللحظة الراهنة لا نزال نعيش في النظام القديم، نظام الأسواق. لحسن الحظ، هناك شباب في أوروبا والولايات المتحدة يعترضون على استغلال الأطفال. ان تصنيع زوج الأحذية يكلف «نايك» دولاراً واحداً. وهذه السلعة دون شك يجب أن تستجيب لانتظارات الزبائن، لكن الحذاء لا يعود كونه مظهراً واحداً ما يتظرونه. لماذا يتوجب على الأولاد وأهلهم أن يدفعوا مائة دولار لخداء كلّف دولاراً واحداً؟

كلنا يعرف ألعاب «لاغو» التقليدية: حين نرغب فيها، نذهب لشرائها من أحد المخازن، ثم نعود إن رغبنا في شرائها مرة ثانية. أما أصناف الألعاب الجديدة فهي موصلة بالواقع الإلكتروني: إنك تدفع من أجل استعمالات جديدة تود إضافتها إلى اللعبة التي تشكل القاعدة الأساسية. يقترح عليك أن تقوم باشتراك أو بانخراط مدفوع لكي تتمكن في أي وقت من شحن

الاستعمالات الجديدة لألعابك. ان طفلك لا ينظر الى اللعبة كسلعة يمتلكها، وإنما كدفق من الخبرات يمكنه الافادة منها في وقت معين. انه تحول رئيسي. لم تعد الملكية هي التي تحدد قيمة الشخص، وإنما الدخول الى هذا الدفق من الخبرات الذي يؤشر على المظاهر الخارجي الجديد للشراء بالنسبة للأجيال القادمة. لهذا السبب تحول مفهوم الدخول الى صورة مجازية بالغة الدلالة، ها القوة ذاتها التي كانت ترمز اليها الملكية سابقاً.

يمكنا الكلام كذلك على السيارة التي كانت في القرن العشرين نقطة ارتكاز رأسالية السوق ونمط حياة العصر الصناعي. منذ بضعة أشهر كثُر الى جانب رئيس مجلس إدارة فورد في ايطاليا أمام سبعمائة موزع لهذا النوع من السيارات. قلت لهم بألا يغدوا الكثير من الأوهام، لأن شركة فورد لو كان الأمر باستطاعتها فإنها لن ترغب في بيع سيارة واحدة. ففي السوق يبيعونك سيارة، والعلاقة الوحيدة التي يقيمها المصنّع معك هي المفاوضة من أجل استعادة السيارة ضمن الشبكة. ان المصنّع يفضل أن يؤجرك سيارة لمدة ستين، ضمن علاقة مستمرة مع شبكته، وأن يجعلك تدفع ثمن دفق خبرات السيارة، بدل امتلاك السيارة. لقد تبيّن أن نسبة التجديد من خلال نظام التأجير الطويل المدى تبلغ 54% مقابل أقل من 25% في حال الشراء. إن ثلث الشاحنات الأميركية مؤجرة اليوم. انه تبدل جذري في مفهومنا للملكية: الشبكة وليس السوق.

حياة أفضل للبيئة

لقد تساءل الرهبان ربيا في القرن الخامس عشر إن كانت هذه الحالة المستجدة التي عُرفت بالرأسمالية جيدة أو سيئة. في الواقع، ان كل الحقبات الاقتصادية الكبرى في التاريخ تمثل الاحتمالين. انها ليست صاحبة ومهدّدة ومسيبة للاضطراب وحافلة بالتحديات فحسب، وإنما مشيرة للشغف كذلك. انها تحمل الأرباح للبعض والاستغلال للبعض الآخر. انها فرضيّة حقيقة.

وحين يكون علينا الانتقال من تبادل الملكية ونظام السوق، إلى الدخول في نمط العلاقة المميزة للشبكات، سيكون الأمر كذلك، وربما أسوأ. وبالفعل سوف تنشأ شبكات «جيدة» وشبكات «سيئة».

اني أعتقد منذ فترة طويلة سياسة الشركات إزاء محيطها. ولقد بدا لي دائياً بالفعل أنه في اقتصاد السوق تمثل الشركات إلى تصدير تكاليفها إلى الخارج عن طريق تحويل الملكية إلى الزبون، وإلى المجتمع، وإلى الأجيال القادمة. أن التنمية المستديمة تبدو مستحيلة في هذا السياق. لكن الأمر مختلف في الشبكات، إذ تبقى الملكية في يد مصنّعها، لأن كل مشترك يدفع بدل الدخول إلى دفق الخبرات وليس بدل ملكية سلعة ملموسة. وهذا ما يبدل العلاقة بين الشركات ومحيطها.

ان مثل شركة «كاربير» وهي شركة أميركية لبيع المكيفات يبرهن على ذلك بوضوح. فهي نظام السوق ستحاول هذه الشركة بيعك أكبر جهاز تكييف ممكن، لأن حجم أعماها وأرباحها سيتضاعف. أما إذا كان نظام التبريد هذا يستهلك الكثير من الطاقة ويساهم في تسخين الكوكب، فهذا لا يهم لأن المال يدخل إلى صندوقها والتکاليف تصدر إلى الخارج: إن الذي يدفع الثمن هو أنت والمجتمع والأجيال القادمة. لكن هذه الشركة تعني الخطير الذي يتمثل في مصير المصنّع الإلكتروني «وانغ». شركة «وانغ» كانت تفكّر في الاستمرار بjenji الأموال عن طريق بيع الحواسيب في إطار نظام السوق. لكن الأسعار عن طريق التحويل وهوامش الربح انخفضت، لأن السلعة المعروضة لم تعد تميّز بشيء عما يعرضه المنافسون في إطار اقتصاد شمولي. والتبيّجة كانت الأفلاس. من هنا فإن شركة IBM أفقدت نفسها في الوقت المناسب، عن طريق تقديم الخدمات الإلكترونية وإنشاء الشبكات؛ ولم يعد بيع أجهزة الحواسيب يحتل إلا حيزاً ضيقاً في أرباح الشركة.

لقد وقعت شركة «كاربير» هذا الخطأ وبدلت نموذجها الاقتصادي لتحول إلى شبكة، فتعرض من الآن فصاعداً على الزبائن خدمات في مجال التبريد.

ان هذه الشركة تركب في منزلك أو في مكتبك مكيفات تبقى ملكاً لها، وأنت تدفع اشتراكاً شهرياً من أجل الحصول على الهواء البارد. فإذا كانت الشركة تحفظ بملكية نظام التبريد، أليس من مصلحتها أن تستعمل أقل قدر ممكن من الطاقة لأنها ستدفع فاتورة الاستهلاك؟ حين تكون التكاليف على عاتق الشركة، فإنها ستساهم أكثر في حياة البيئة، لا بسبب اهتمامها المفرط بها، وإنما بدافع التوفير. هذا هو مثل عن التطور الایجابي الذي تحدثه الشبكات. وهذا النموذج يتبع لنا إقامة الصلة المباشرة بين الحصيلة المالية للشركات والأفاق النابطة للعالم الذي نعيش فيه. على الأقل، ربما يكون الأمر كذلك...

تقاسم المخاطر

لو اعتمدنا المنطق نفسه، فإن مصلحة مخبر للأدوية في نظام السوق تكمن في بيع أكبر عدد من الأدوية: إذا كنا مرضى، فإن المخابر تكون في أفضل أحواها. لكن اليوم، حتى في هذه الصناعة التي تحفظ بهامش كبيرة للربح، فإن الأدوية العامة أعادت خلط الأوراق، خاصة أن العولمة والتكنولوجيات الجديدة ساهمت كذلك في تقليل أرباح التحويل إلى صفر. إزاء هذا الواقع، أطلقت شركة «غلاكسو-سميث كلاين» في بريطانيا برنامجاً تجريبياً أطلق عليه اسم «إدارة المرض» disease management. والمهمة الجديدة التي حددتها المخبر لنفسه تقضي بأن تكون في صحة جيدة، وفي مأمن من الأمراض الخمسة (الاضطرابات العصبية، الجلطة القلبية، الجلطة الدماغية، السرطان والسكري) 24 ساعة على 24 و7 أيام على 7 طيلة أيام حياتك. هل هو عمل مجاني؟ إذا كنتَ في صحة جيدة، فإن المختبر سيسبع أدوية أقل: كيف يربح إذن المال؟

في الواقع إن هذا المخبر أقام شراكة مع شركة «الأعمال من أجل الأعمال» business to business التي تتيح له تحقيق أرباح على مستوى كبير بالتعاون مع شركة التأمين BUPA التي تجني الأرباح ما دامت شركة «سميث كلاين»

تحافظ على صحة المتركتين معها، وهو لاء بدورهم يدفعون اشتراكاً سنوياً. والمرحلة التالية لهذا النظام تكمن في إشراك الموظفين، ذلك أن مصلحتهم تذهب في نفس الاتجاه، لأن الموظف المريض يزيد من نسبة الغياب ويحدد من إنتاجية الشركة. على عكس ذلك، إذا حافظ الموظفون على صحتهم، فإن الشركة ستكون مغبطة لأن ذلك يزيد من الإنتاجية. إذا توصل الخبر إلى إبقاء الموظفين في صحة جيدة، فإنه يزيد من أرباح شركائه في الشبكة، من مستخدمين وشركات تأمين. في هذه الحال، بإمكان الشركات أن تنمو وتتطور، وفق هذا النموذج، في العالم بأسره.

في نظام السوق، تخفي الشركات المال من خلال حجم التحويل الذي تقوم به، يُضاف إليه هامش التحويل. في الشبكة، تتعكس الحالة تماماً: إن مختلف الفرقاء يجنون المال بتقليل الإنتاج، والتشارك بالمجازفات وتقاسم الأرباح. في الشبكة، ليس هناك من منافس، وكانت في عائلة كبرى من الناحية الاقتصادية، حيث يوضع كل واحد مصلحته في إطار المجموع. وهذه العائلة يمكنها أن تشمل العالم بأسره.

المخدر المتزايد للسلطات

في المستقبل، ربما لن توجد سوى بعض الصناعات الكبرى موزعة على شبكات: صناعة الترفيه، صناعة الصحة، صناعة التربية... ولكن هل علينا أن نتمنى ذلك فعلاً فيما يخص التربية على سبيل المثال؟ إن الشركات لن تعمل بالضرورة من أجل صالحنا. هناك بالفعل شبكات سيئة. لذا نأخذ مثلاً شركة «نوفارليس» و«مونسانتو»: حين تبيع هاتان الشركاتان بذوراً معدلة وراثياً ومضمونة إلى أحد المزارعين، لا يتعلق الأمر بنظام السوق، وإنما بطريقة جديدة لعقد الصفقات، لا يكون فيها لا مشتر ولا باائع. إن نوفارليس ومونسانتو تعقدان اتفاق إجازة مع المزارع تسمح له بالدخول إلى الملكية الفكرية، إلى التركيبة الوراثية ADN لهذا البذر، وذلك لمدة محددة،

قد تشمل فضلاً زراعياً. لكن ملكية البذار تبقى في يد الشركة الذي عدله. من هنا ترغب شركتا مونسانتو ونوفارايس ألا تبيعاً أبداً بذاراً واحداً. ذلك أن مصلحتهما تكمن أكثر في أن يكون كل مزارع في العالم بحاجة للبذور التي يُصنعنها: يتوجب على المزارعين أن يلجأوا لخدماتها من أجل الدخول الى الملكية الفكرية للبذار.

ان هذا الحصر الغريب للسلطة يشكل الوجه الثاني للعملة: امكانية استعمال التكنولوجيات الجديدة التي تخلق علاقات جديدة «الأعمال من أجل الأعمال» و«الأعمال من أجل المستهلك» تعني أن حصر السلطة في الشبكات، نظرياً وعملياً، يتخطى كثيراً الاحتكار الذي يمارس في الأسواق، حتى من خلال تنظيم أفقى وعمودي. علينا إذن أن نعيد التفكير بمفهوم قانون مواجهة التكتلات، لأن هذا المفهوم حُدد من أجل الأسواق التي حلّت الشبكات محلها. بما أن الشبكات عالمية، فلا بد من نظام عالمي لمواجهة التكتلات. ولا بد لقاريء هذا الموضوع من بعض التدقير، ذلك أنه لا بد من وضع هذا التشريع بدقة جراحية لكي يحافظ على الشبكات الجيدة ولكي تناقض سيطرة السيئة منها. وسيشكّل هذا الأمر أحد التحديات السياسية الكبرى لهذا العصر الاقتصادي الجديد.

«المال هو الوقت»

ان كل التبادلات وكل النشاطات تقريباً التي ننخرط فيها، دون أن نلحظ ذلك، هي من الآن فصاعداً نشاطات تجارية. اتنا ندفع من أجل الدخول الى كل هذا الدفق من الخبرات الذي نعيش في وسطه، والأمر ينطبق حتى على أمّهانا الاعتيادية اليومية. لقد كان للأسوق بداية ونهاية، وخارج عمليات التحويل لم يكن الوقت مرتبطاً بقيمة مادية. إلا أنه من الآن فصاعداً سيتحول الوقت الى بضاعة، 24 ساعة على 24 و 7 أيام من 7، وسوف ندفع من أجل دفق الخبرات. هل بإمكان الحضارة أن تعيش إذا تحولت كل علاقاتنا الى

سلعة تجارية واتخذت صفة تعاقدية، بدل أن تكون علاقات اجتماعية وقائمة على المشاركة؟ إن الحياة في الولايات المتحدة تحكمها قواعد التجارة وهي في مظاهرها أقل اجتماعية مما في أوروبا، لكن أوروبا مهددة كذلك، حتى لو كان بإمكاننا أن نأمل في أن تسير الأمور بغير هذا الاتجاه.

إني أسأل في غالب الأحيان مديري الشركات الكبرى الذين ألتقيهم إذا كانوا يعتقدون بأن نوعية حياة عائلاتهم قد تحسنت قياساً على التكنولوجيا التي يستعملونها؟ وقد أجابني الجميع دون استثناء بالنفي. على عكس ذلك، انهم يرون أن نوعية الحياة تتراجع، بسبب هذا السباق اللاهث مع الوقت. ان الوقت ينقصنا بالفعل إلى درجة ان الوقت نفسهاكتسب قيمة تجارية. حين أأسأ رؤساء مجالس الشركات إن كانوا يتلقّسون ضوءاً في آخر النفق، فإن جوابهم واضح: الحالة تزداد سوءاً. ان طريقة استعمالنا للتكنولوجيات هي مؤذية لنا بالذات.

ان البريد الإلكتروني الذي نتبادله بواسطة الانترنت يدو بالطبع أمراً عملياً. لكن استعماله يعمّم، الى درجة ان كثافة التبادلات تتزايد بطريقة مهولة: يكفي أن نغيب لبضعة ساعات حتى تجتمع مئات الرسائل في حاسوبنا. ويخبرنا الصناعيون أنهم «دخلوا «عملاء ذكياء» الى براجهم، ليساعدوا في فرز هذه الكتل الضخمة من المعلومات. لكن ذلك يتبع لنا فقط ان نستلم ونعالج كميات هامة، إلا أن المشكلة تبقى على حالها. والأمر ينطبق كذلك على الهواتف المحمولة. هل المسؤولية تقع على التكنولوجيا؟ هل يجب أن نحملها الى هذا النظام الاقتصادي الجديد الذي بدأ ينتشر؟ لا يعود الخطأ علينا بسبب عدم مقدرتنا على طرح الأسئلة الجيدة: كيف يمكن لثورة التكنولوجيا هذه أن تشکل «إضافة» الى حياتنا وليس بدلاً لوجودتنا؟ إننا نتهافت للتأقلم مع التكنولوجيات، دون أن نأخذ مسافة لتساءل كيف يمكننا ملاعنة هذه التكنولوجيات مع ما تبقى لنا من حيّاتنا. وما دمنا لا نواجه هذه المشكلة، سوف ينقصنا الوقت، والتحرر

الذي نفتش عنه في التكنولوجيا لن يكون إلا وهمًا.

تحويل الثقافة الى سلعة، التهديد الآتي

أود أخيراً أن أشير الى تبدل أكثر عمقاً كذلك، بالأخص هنا في باريس وفي اليونسكو. اتنا ننتقل من التجارة الصناعية الى التجارة الثقافية. ان الاقتصاد القديم لم يندثر، لكنه أصبح المادة الأولية وعماد النظام الاقتصادي الجديد الذي يتبلور. لا تزال الزراعة موجودة، لكنها أصبحت المادة الأولية الأساسية للاقتصاد الانتاجي. ولقد بقي الانتاج الصناعي لمدة طويلة القطاع الذي يؤمن الهوامش الأكبر للربح. أما اليوم فقد أصبح الانتاج الصناعي كما أصبحت الزراعة مادة أولية تو لاها البلدان النامية. كان هذا الانتاج الدعامة الأساسية لاقتصاد الخدمات، حيث كانت تتحقق الهوامش خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين. واليوم أصبح اقتصاد الخدمات مادة أولية أساسية للاقتصاد الذي أصبح يرتكز على دفق الخبرات.

لم يعد 20% من السكان الأكثر ثراء يتساءلون إذا كانوا يريدون اقتناص منزل، لأنهم يملكون منزلًا. انهم يتتساءلون ما هو دفق الخبرات الذي يفتشون عنه. ان 5% من السكان الأكثر ثراء يصرفون في «الخبرات» بقدر ما يصرفون لشراء المقتنيات والخدمات، وهنا نجد الهوامش. اتنا نتظر بالتجاه تجارة الثقافة: الأسفار، محّمات الترفيه التي تأخذك بعيداً، السينما، التلفزيون، الحاسوب، الموقع على الإنترنت، الرياضة، المطبخ، وحتى القضايا الكبرى كذلك... كل ذلك تحوّل الى «مضمون»: اتنا ندفع ثمن «القصص» التي تملأ حياتنا. لقد أصبحت الثقافة المورد الأساسي. ولكن ماذا سيحدث لو استنفدنا هذا المورد؟

إن التنوع الثقافي مفهوم يوازي بأهميته التنوع الطبيعي. على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين بالغنا في استغلال الأنواع الطبيعية والموارد الطبيعية إلى درجة انه علينا اليوم ان نواجه نقصاً فاضحاً في الموارد الوراثية ونواجه

أيضاً تسعين الكوكب. في القرن الحادي والعشرين ستحولآلاف السنوات من الخبرة الثقافية إلى «مضمون» تجاري. ولكن يمكن للتنوع الثقافي أن ينفد، وحينها سنصل إلى نتيجة مختومة كما هو الحال بالنسبة للتنوع الطبيعي. منذ عدة سنوات، وفي كتف اليونسكو، واجهت فرنسا الولايات المتحدة بتأكيدها بقوة على أن الثقافة أساسية، ولا يمكن تحويلها إلى سلعة. وقد عارضت بلدان عدّة هذا الموقف المنعزل حول قضيّا الثقافة والتجارة. كانت فرنسا على حق، وربما كانت حقيقة أكثر مما يلزم، إلا أنها بكل حال كانت على حق.

ان المعركة في القرن الحادي والعشرين ستكون بين التجارة والثقافة. ماذا سيحصل لو فككت التجارة كل تاريخنا لتتحول إلى بضائع؟ هل بإمكان الحضارة أن تعيش إذا أسلمت الثقافة بكمالها إلى التجارة؟ البعض يظن ذلك. أما أنا فلست متأكداً ولا أشاطر فكرة السياسة القائمة على «الخط الثالث» (Descartes) التي ترتبط بتقليد يعود إلى عصر التنوير. لقد كان ديكارت (Locke) ونيوتن (Newton) وكوندورسي يعتقدون ان الظروف المادية هي أولية، فجعلوا منها أساساً لـ«ثقافة متفوقة» وبيئة ثقافية ترتكز عليها. وشاطرهم الرأي ذاته كل من سميث وريكاردو (Ricardo) وماركس (Engels)، الذين اعتبروا أن الظروف المادية تأتي أولاً والثقافة ثانياً.

من هذا المنظور لا تكون فرنسا ومعظم بلدان أوروبا الغربية قد تبنت في أي وقت فكر التنوير، حتى لو انتمي إليه بعض نخبها الثقافية.

يعتقد السيدان كلتون (Clinton) وبلير (Blair) ان بناء اقتصاد شمولي سليم باعتماد سياسة «الخط الثالث» سيؤمن الظروف الملائمة لتنمية الثقافة والمجتمع. بالنسبة إليهما، كل شيء يتاتي من التجارة العالمية ومن العلاقات التجارية. لقد أساءوا فهم انتروبولوجيا التاريخ. إنها لا يزالان يعتقدان بأن التجارة تولد الثقافة، فيما هي في الواقع تنتزع عن الثقافة وتغرسها: هل بإمكاننا أن نذكر مثلاً واحداً في التاريخ يُظهر أن علاقات تجارية قامت أو دولة نشأت أولاً ومن ثم لحقتها الثقافة؟ لقد أخطأنا من ذكر التنوير حتى

«الخط الثالث»، مروراً بآدم سميث وكارل ماركس: ليست التجارة في أصل الثقافة، وإنما هي مستفيدة منها. ولكن ما الذي يحصل حين يستعمّر المستفيد المحسّن إليه؟ هل بإمكان الحضارة أن تقاوم هذا الاعتداء؟

توجد طرق للصمود في وجه هيمنة التحكم الآلي بالفضاء والعلوّة: الجغرافية، المستوى المحلي، التنوع الثقافي وكل ما ينشط الثقافة. تتشكل الثقافة من كل أشكال الاتهامات التي تحدد شخصيتنا والتي لا ترتبط لا بالعلاقة التجارية ولا بالدولة. إن الثقافة لا تخلص في كونها «القطاع الثالث». وهي تشمل الدين والرياضة والفن والسينما والألعاب والصدقة الخ. الاقتصاد يختص بعقل العمل، حيث تنشأ قيمة الاستخدام. أما الثقافة فهي حقل الترفيه حيث تنشأ القيمة لذاتها. ونحن نعيش الحالتين في العالم الواقعي، العمل والترفيه، إلا أن العصر الحديث يرتكب خطأ جسيماً: يجب أن يكون وقت الترفيه أكبر، والعمل ليس إلا لتغطية تكاليف الأوقات الحرة. لكننا عكسنا هذه المعادلة في القرن العشرين، ونحن نتصرف كما لو كانت الأفضلية للعمل، فيما يُختصر الترفيه بما نقوم به بين عملين.

إن معظم المتظاهرين في سياتل وواشنطن ودافوس أو براغ هم شباب يستخدمون التكنولوجيات الحديثة. وهم يؤيدون التجارة بشكل واسع. لكنهم لا يريدون أن تذوب هويتهم في هذه العملية. كيف يمكننا من جديد، إيجاد توازن ذكي يحترم الآخر، بين الثقافة والتجارة، بين الترفيه والعمل، بين القيمة التي تنشأ لذاتها والقيمة المعدّة للاستعمال؟ لا بد لنا من الافادة القصوى من ثورة التكنولوجيات الحديثة وإنشاء نظام اقتصادي جديد دون أن نضيّع الثقافة التي هي مصدره.

في هذا المجال أضيع أمل في أوروبا، خاصة حين أنظر إلى فرنسا وإيطاليا وربما ألمانيا. إن أوروبا الغربية لا تزال مقتنعة بأن الثقافة تأتي في المقام الأول، وتليها التجارة. كم من الوقت يمكن لفرنسا أن تعيش لو زالت كل ثقافتها، وكل مؤسساتها وملحقاتها في يوم من الأيام؟ لو انهار الاقتصاد

بأكمله وكذلك الدولة ويقيت الثقافة في المقابل، فإنه سيكون باستطاعة الفرنسيين إعادة بناء كل شيء. من هنا يتبيّن لنا أن الثقافة هي الشيء الأهم في هذه البلدان.

إن لدينا مثلاً معكوساً: بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تهافتت عدة شركات أميركية كبيرة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ولكنها وجئت بالاخفاق، لأن الشيوعية كانت قد دمرت كل المكونات الدقيقة للقطاع الثقافي، إلى درجة أنه لم يعد هناك من مخزون اجتماعي تُرسّى عليه علاقات تجارية محتملة. وكانت الاستثناءات الوحيدة في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بفضلبقاء قطاع ثقافي في هذه البلدان، حتى في أكثر الأوقات سوءاً. في الحقيقة، إننا نحتاج إلى أجيال لكي نبني ثقافة.

لا بد من أن تقوم سلطة مضادة للعولمة تتيح لنا الحصول على العولمة وعلى الثقافة معاً. هذه السلطة المضادة تكمن في الجماعة. ولكن ما هي القوة التي ستولد هذه المقاومة؟ إن الدولة التي هي في تراجع والشركات ذات الطابع الشمولي والتي تعمل في التحكم الآلي بالفضاء لا تعاطي كثيراً مع المجموعات المحلية. من سيستدِّ إذن هذا الفراغ؟ هناك ثلاث قوى متعارضة تعمل على إعادة الاعتبار إلى المستوى المحلي وإلى الجماعة والتكتيف الثقافي. يأتي أولاً «القطاع الرابع» المتمثل بالاقتصاد الموزي وبالسوق السوداء، بل بالجريمة المنظمة. وهنا يمكن أن تتوضّح الفكرة بالعودة أيضاً إلى البلدان التي عاشت سابقاً تحت النظام الشيوعي: إن إلغاء القطاع الثقافي والتضامني في هذه البلدان أدى إلى نشوء فراغ، وهذا ما سمح، بمجرد أن سقطت الأنظمة الشيوعية، بانتشار موجة من الأجرام لا سابق لها في أوروبا انطلاقاً من هذه البلدان.

هناك قوتان سوف تواجهان من دون شك ضمن إطار الجماعات، لأنهما تريidan، كل من طرفه، إحياء فكرة الجماعة: المجموعات الأصولية ومنظمات المجتمع المدني. إن هاتين القوتين تؤمنان بالمستوى المحلي وبالثقافة. إلا أن

المجموعات الأصولية، سواء كانت يمينية فاشية، أو مؤيدة للتطهير العرقي أو الديني، تؤمن بأن ثقافتها هي الوحيدة الصحيحة، وبأن سائر الثقافات هي معاذية. أما فيما يخص المجتمع المدني، فإنه يؤمن أيضاً بالمستوى المحلي وبالجغرافية، لكنه يحترم تنوع التقاليد الثقافية الذي يشكل تراثاً من التجارب على مستوى العالم. إن الثقافة ليست متاعاً نملكه ونحافظ عليه، بل هي نعمة تستدعي التشارك والابداع. إنها فسيفساء يساهم الجميع في إبداعها.

هذا السبب، أضع أملـي في أوروبا. لم يحدث أن التقى فرنسيـاً يتواافق مع الفكرة القائلة ان الثقافة ليست سوى حصيلة لنشاطات التجارة. ان الفرنسيـين يعتبرون أن التجارة أساسية لحياتهم، وفرنسا كانت دومـاً من البلدان التجارية الكبـرى؛ لكنـ الفرنسيـين لا يعتقدـون بأنـ التجارة لوحـدهـا تكفي لتحديد هويـتهمـ. إنـها قناعة تـشكـل عـامل قـوة لـديـهمـ.

انـ البعضـ يتـبـاؤـنـ بـأنـ الـاتـحادـ الـأـورـوـيـ سيـتـفـوقـ قـرـيبـاً لـلـمـرـةـ الـأـوـلـىـ بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ عـلـىـ الـلـوـلـاـتـ الـمـتـحـدـةـ بـوـصـفـهـاـ الـقـوـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـأـوـلـىـ فـيـ الـعـالـمـ. وـنـحـنـ الـأـمـرـيـكـيـوـنـ، لـمـ نـفـكـرـ بـعـدـ بـمـاـ يـمـكـنـنـاـ أـنـ نـجـيـبـ عـلـىـ ذـلـكـ. وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ أـورـوـبـاـ سـوـفـ تـلـعـبـ دـوـرـاـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـفـكـرـيـ وـالـاـيـدـيـوـلـوـجـيـ. آـمـلـ إـذـنـ أـنـ يـكـوـنـ بـوـسـعـ أـورـوـبـاـ إـطـلـاقـ نـقـاشـ وـاسـعـ، لـكـيـ نـجـدـ السـبـلـ الـتـيـ تـمـكـنـ مـنـ التـعـاـيشـ بـيـنـ الـثـقـافـةـ وـالـتـجـارـةـ. إـذـ كـانـتـ أـورـوـبـاـ الشـجـاعـةـ وـالـإـرـادـةـ وـالـرـؤـيـةـ الـتـيـ تـمـكـنـهـاـ مـنـ طـرـحـ السـؤـالـ الصـعـبـ حـوـلـ التـوازنـ بـيـنـ الـعـوـلـةـ وـثـرـاءـ التـنـوـعـ الـثـقـافـيـ، عـنـ طـرـيقـ الـاـصـغـاءـ الـمـتـزـاـيدـ لـجـمـعـاتـاـ الـمـدـنـيـةـ، حـيـنـهـاـ يـمـكـنـنـاـ رـبـيـاـ أـنـ نـسـتـخـدـمـ هـذـهـ الثـورـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـهـذـاـ النـظـامـ الـاـقـتـصـادـيـ الـجـدـيدـ لـكـيـ نـبـنـيـ نـهـضـةـ ثـانـيـةـ وـنـتـرـكـ لـلـأـجيـالـ الـقـادـمـةـ مـيرـاثـاـ يـلـيقـ بـهـاـ.

2

هل الثقافة مهددة؟

بقلم ميشال سير

ان التكنولوجيات «الجديدة» هي أقدم مما نتصوره بشكل عام^(١). يوجد نوعان من التكنولوجيات لا يمكن لهذا المصطلح المشتق من اللغة الانكليزية أن يميّز بينهما: التقنيات - أي مجموعة الآلات - التي تستخدمها على الصعيد الانساني اليدوي، بدءاً بالآلة تكسير الجوز وصولاً الى القنبلة الذرية؛ والتقنيات المتعلقة بالمعلومات تحديداً، والتي لا يوجد مصطلح بالفرنسية يعبر عنها. لكن كلمة technology بالانكليزية تشمل المفهومين، مما يوهمنا بوجود تطور خططي في الانتقال من التكنولوجيات «الصلبة» الى التكنولوجيات «الناعمة» التي تحيط بنا اليوم. فالأمر ليس على هذه الصورة.

لقد واكبت التكنولوجيات الناعمة التاريخ الانساني، بل كان وجودها حاسماً في عملية التطور البشري: ان اختراع الكتابة مثلاً يعتبر تقنية تتعلق ببطاقات المعلومات - او «الطاقة الناعمة»؛ وكذلك الأمر بالنسبة لاختراع الطباعة. فلا عجب إذن أن تستثمر التكنولوجيات الناعمة «ما هو ناعم»، والتكنولوجيات الصلبة «ما هو صلب».

^(١) هذا النص الذي قدم في بيونسكون أثناء الجلسة 17 من «عاداثات القرن الحادي والعشرين» في 9 آذار / مارس 2001 نُشر بصورة مجتزأة في جريدة «لوموند ديلوماتيك» (ابولو / سبتمبر 2001).

وكما ذكر جيري米 ريفكين، فإنه في الاقتصاد التقليدي كانت التكنولوجيات المتعلقة بالطاقات الصلبة تستثمر الطاقات الصلبة. لكن التكنولوجيات الناعمة كانت موجودة من قبل واكتشفت «عصر الدخول إلى الشبكة». لا يجب أن ننسى بالفعل أنه إذا كنا قد تعلمنا الكتابة باللغات التي اعتدنا عليها، فإن من بين الف لغة في العالم هناك أكثر من تسعين وخمسين لا وجود لها إلا عن طريق المشافهة. ذلك أن الشعوب الناطقة بها لم تتح لهم فرصة تعلم الكتابة. من ناحية أخرى، منذ اختراع الطباعة كانت ممارسة القراءة والكتابة ودخول المكتبات أمراً متعلقاً بالطاقات الناعمة. إن تطور التاريخ ليس إذن خطياً، ينطلق من التكنولوجيات الصلبة ليصل إلى التكنولوجيات الناعمة. هناك بالأحرى تاريخ مزدوج: من جهة تاريخ الطاقات الناعمة، ومن جهة أخرى تاريخ الطاقات الصلبة.

خطبيرة السمعانية

ان التكنولوجيات الناعمة التي تستثمر «ما هو ناعم»، وبصورة تلقائية الثقافة، هي في عز ازدهارها. والحالة هذه في التراث الأوروبي، هناك تفكير في تحويل الثقافة إلى سلعة انطلاقاً من مفهوم القانون الكنسي، المعروف بخطبيرة السمعانية. يأتي هذا المفهوم من نص في «أعمال الرسل»، يتكلم على سمعان الساحر الذي كان يبيع الأشياء الروحية ويتجاهر بالرتب الكهنوتية. من هنا كان أهل الثقافة يُطلقون عادة لقب «سمعاني» على كل من يبيع أشياء ثقافية. وقد شكلت لنا هذه الأيديولوجيا السمعانية لفترة طويلة حياة من تحويل الأشياء الثقافية إلى سلعة. لكنني لاحظت مؤخراً بفطاظة أن هذا الشعور باللحامة لم يكن إلا وهم، حين رأيت صورتي تستعمل ضد مشيتي في التلفزيون لأغراض دعائية. انه عمل يناقض قناعاتي، ويمكن أن يُنعت تحديداً بالسمعاني! في التحول الحالي الكبير، علينا أن نُجري تقييماً دقيقاً لما نربحه وما نخسره.

هل نخسّى خسارة الثقافة؟ لنضرب مثليين.

من جيل بجيل تضعف ذاكرتنا، لأننا في إهمالنا للذاكرة الشفهية لصالح الذاكرة المكتوبة، غالباً ما نقلل من اللجوء إلى طاقتنا المعرفية. هكذا وبعكس ما نظن، فإن الذاكرة الشفهية أمنٌ من الذاكرة المكتوبة. في ثقافتنا يفترض أن تكون الذاكرة ذاتية، «طاقة من طاقات النفس» يمتلكها كل فرد. ولم يحدد أحد مكان الذاكرة في جسد الإنسان. والرؤى التي أقترحها عن الذاكرة مختلفة: ما إن اخترعت الكتابة حتى وجدت الذاكرة نفسها محربة من نقل ما، وتحولت الكتابة إلى مادة محسوسة. قبل اختراع الطباعة، كان على الشخص المثقف الذي يود التعرّف إلى أدب هوميروس (Homère) أو بلوتارك (Plutarque) أن يحفظ كتاباتها عن ظهر قلب. وأتت الطباعة لتلغّي هذه الضرورة وبالتالي لتريح الذاكرة.

هذا ما يفسّر عبارة موتناني: «أفضل رأساً جيد التكوين على رأس محشو بالعارف». لقد اخترعت الكتابة، وقدّمنا الذاكرة. أصبحت الذاكرة جماعية و موضوعية، فيها كنا نظنها ذاتية ومعرفية. هذه العملية هي معطى ثابت لعملية التطور البشري. ليس علينا إذن أن نخاف الخسارة، لأننا نزبح من خلال تخلصنا من إلزامية التذّكر التي تسحقنا، وبإمكان هذا الرأس الذي أتقن تكوينه أن ينصرف إلى نشاطات جديدة، أكثر إبداعاً. ان التكنولوجيات الجديدة تضع في تصرّفنا كل ذاكرة العالم.

لقد وصف المؤرخ اندریه لوروا-غورهان (André Leroi-Gourhan) عملية التطور البشري على الشكل التالي: حين انتصب الإنسان واقفاً لكي يتّنقل، فإنه حرّر أعضاء الأمامية من مهمة الحمل التي كانت تشغّلها حتى ذلك الوقت. وحينها تمكنّت اليد من تطوير امكانية القبض، فأصبح الإنسان «الإنسان الصانع homo faber». وحين اكتسبت اليد ملكة الامساك خسر الفم هذه الوظيفة التي كان يقوم بها حتى ذلك التاريخ. تمكن الفم حينها من أن ينطق... فإذا ما قارنا بين الربع الذي حصلنا عليه في التكلّم وخسارتنا

لوظيفة العمل، فما من شك ان ريحنا في هذه العملية يتجاوز بكثير خسارتنا.
هل هذا ما يحصل من جديد؟

في هذا التطور، انه الكائن البشري بذاته الذي يتغير في بعده المعرفي. لكنه
كان يتغير دوما بقدر ما كانت تتطور التكنولوجيات الناعمة. ويصبح هذا
الأمر بصورة خاصة في مجال العلوم. كلنا يذكر دون شك الأعمال التطبيقية
ایام الدراسة الثانية: كان المطلوب، انطلاقا من تجربة مقترحة، ان تقوم
بقياسات، نضعها على جدول بياني، مما يتبع لنا استنتاج قاعدة ثابتة. قليلة
كانت هي الاختبارات والمعطيات التي كانت تسمح بالتوصل الى خلاصات
باهرة. ولكن بالقليل من المعطيات والاختبارات اكتشف نيوتن قانون
الجاذبية.

تتوالى التكنولوجيات اليوم القيام بالمشاهدات وقياسها آلياً في زمن
 حقيقي، ومن ثم تسجيل هذه المعطيات دون تحديد مدى قدرتها، الى درجة
 الوصول الى برنامج يرتكز على إشراف مستخدمي الحاسوب في العالم بأسره
 بحيث يتم وصول أكثر من مليوني جهاز وإتاحة الامكانية وبالتالي لاستخدام
 المعطيات. انتابن بذلك في نموذجنا العلمي: ان العلم الحالي لم يعد له أي
 شيء يربطه بالعلم الذي كان قائماً منذ بضعة عقود.

ثلاثة معانٍ لكلمة «ثقافة»

في الأصل، اخترع شيشرون كلمة «ثقافة»، حين قال «إن الفلسفة هي
 ثقافة النفس». ان هذا التحديد الأول للثقافة يندرج إذن ضمن رؤية
 إنسية، تبناها فلاسفة القرن السادس عشر، مُطلقين بذلك مقوله «الإنسان
 المتنور» honnête homme. وأتى المعنى الثاني للثقافة من ألمانيا، وقد
 استعمله كانت، ومن بعده بسمارك في كلامه على «النضال من أجل الثقافة»
⁽²⁾، وهو يعني مجموع عمليات التطور التدريجي التي يتحققها

⁽²⁾ «النضال من أجل الثقافة» هو الاسم الذي أطلق على المواجهة التي قام بها بسمارك ضد الكنيسة الكاثوليكية من 1870 حتى 1885.

مجتمع بشرى. انطلاقاً من ذلك فإن ثقافة المزارعين المهتمين بتربيه الخنازير أيام طفولتي كانت جزءاً من «الثقافة الغاسكونية». إلا أنه ليس هذه الثقافة سوى قواسم قليلة مشتركة مع راقصات الاوبرا، اللواقي يتسبّن بالأحرى إلى التعريف الأول للثقافة. بالنسبة لي، إن الثقافة هي هذا الخط الذي يبدأ مع الخنزير ليصل إلى الاوبرا، والعكس صحيح. بناء على هذا التعريف، لا يعتبر مثقفاً الشخص المتميّز في ذوقه الفني ولكنه لا يعرف شيئاً عن الثقافة بالمعنى الانتروبولوجي للكلمة، ويصبح الأمر كذلك على عالم الانتروبولوجيا الذي لا يفهم شيئاً عن الفن.

أما التعريف الثالث، وهو الأحدث، فيحدّد الثقافة على أنها سلعة «يمكن تسويقها عالمياً». بدأت الشركات تحقيق أرباح ضخمة من خلال تسويقها التجاري لأسياط ثقافية ترجع إلى التجربة الإنسانية. إن فيلم «تيتانيك» يندرج ضمن إطار الخبرة البحرية العالمية، وفيلم «الخد العمودي» Vertical limit يندرج في نطاق الخبرة الجبلية العالمية - التي يمكن لأي واحد منا أن يكون قد جربها -، حتى لو كان الأمر يتعلق بإخراج سينمائي أو بمؤثرات مرئية لتجربة حصلت في السابق... .

اننا نتكلّم اليوم على مواجهة بين الثقافة الشمولية المغولة والمحولة إلى سلعة، والثقافة المحلية في المفهوم الانتروبولوجي المتعارف عليه للمصطلح. وسيكون عبّياً حين تُطرح مشكلة إغفال الحدود من أجل مقاومة الثقافة المغولة. سيكون علينا لو اعتمدنا هذا المنظور أن نختار بين ديرني لاند و«آيات الله».

المدى الثقافي

كيف نكتسب ثقافة؟ في المعنى الانتروبولوجي أولاً هناك عناصر نرثها، مثل مكان ولادتنا ولغة آبائنا وبعض تصرفاتنا وعاداتنا وتقاليدنا. ولكن بالتأكيد لا يعتبر هذا كافياً ليُصبح أحدهنا شخصاً مثقفاً. ففي الواقع، ما إن تنغلق ثقافة على نفسها حتى تخنق وقوت. إن الثقافة، وانطلاقاً من نقطة

معينة، هي اختراع لطريق يقودنا خطوة خطوة، من مكان قريب إلى مكان أبعد منه في رحلة تجعلنا نكتشف ثقافة مجاورة، ومن ثم ثقافة أخرى أبعد منها.

ان الطريق من ثقافة إلى أخرى مزروع بالعواائق، ومن الصعب علينا أن نلتقي بالأخر الذي لا يكون في أغلب الأحيان الشخص الذي تصورناه. ولا يكون سهلاً علينا دائمًا الولوح إلى لغته وإلى عاداته ومعتقداته. إنما يمكننا في هذا المسار أن ننشر بانجداب تجاهه، وأن نكتشف عادات غريبة عنا. هل هناك أجمل من الصناعات التقليدية البرازيلية؟ أم هل هناك أعظم، في بعض جوانبها، من رقة الثقافة اليابانية ونوعيتها؟ ليس للثقافة حدود، فهي قابلة للاختراق. لم تكن فرنسا ملتصقة بفرنسيتها كما كانت عليه في القرن السابع عشر، ومع ذلك فقد استوحى موليير (Molière) كثيراً من الإيطاليين وكورناري (Corneille) من الأسنان.

ان المواجهة المعلنة بين المحلي والشمولي، أي بين الثقافة التي تعني جموع عمليات التطور التدريجي المكتسبة في مجتمع بشري من جهة والثقافة المحولة إلى سلعة من جهة أخرى، يدل على عدم فهم عميق لما هو المدى الثقافي. ان المدى الثقافي مكون على شكل حبيبات. انه معقد، و مختلف بالنسبة للأشخاص، وتتدخل فيه المرارات والحواجز والمعابر والمصائق والجبال التي يتعذر عبورها الخ. وكل واحد منا يخطط الطريق الخاص به والفريد، ويرفع بطاقته الخاصة التي تعبر عن تميّزه الثقافي على الجميع. ان هذه الثقافات لا تخشى شيئاً، بما في ذلك الانترنت، لأنّه هو أيضاً مدى معقد، وليس فضاء شموليّاً.

وبالفعل، اذا كان من المعروف أن وسائل الاتصال هي عالمية ومحولة لأن تؤمن لنا الاتصال المباشر مع أي مكان على هذا الكوكب، فإن استعمالنا لهذه الوسائل هو محلي بشكل مدهش! هكذا، وبعكس ما نتصوّر، فإن اهاتف المحمول قد أعاد وصل الروابط العائلية. ما من شك في أن استعماله يكتسي

كذلك بعدها شمولياً. إلا أن هذا الدمج تحديداً بين الاستعمالات المحلية والاستعمالات الشمولية لأجهزة مثل الهاتف المحمول أو الانترنت هو الذي يحول استعمالها إلى مدى معقد مزروع بالحواجز والمرارات كما هي الحال في الفضاء الثقافي.

طريقة ما، ليست الثقافة «الحقيقة» في خطر. ومع ذلك فأننا أتفق مع جيريمي ريفكين حول نقطة معينة: إن الثقافة بالفعل، ويعكس ما كان ماركس يرى، هي التي تشكل البنية التحتية. إن عصر الفحص الحجري وعصر الفولاذ في أوروبا لم يكونا كافيين لبناء أوروبا، لأن الاقتصاد لا يشكل البنية التحتية. صحيح أنه توجد ثقافة أوروبية منذ القرون الوسطى. ولو تم التوافق حينها على أن الثقافة هي البنية التحتية، لكان يكفي أن تؤسس الجامعات الأوروبية، ويُشجع تبادل الشباب وبناء ثقافة مشتركة من خلال البرامج التعليمية، ولكن أوروبا قد تكلمت أربع لغات، كما هي الحال في سويسرا، وكانت أوروبا قد تكونت!

ولكن إذا حاولنا أن نحدد الثقافة فعلاً، فإنها بنظري تعني شيئاً من جهة، أنها تتميز بعملية التناقض، أي «السفر» الذي يتبع من مكان قريب إلى مكان أبعد، أن نلتقي بالآخر. ومن جهة أخرى، تبني الثقافة على قرارات خاص بالفرد، حين يقرر: كلا، أنا لا أنتهي إلى هذه الثقافة. إننا نعيش تحولاً مهاناً في موضوع الإنسان العارف والمدرك، والعلم الموضوعي والثقافة الجماعية. إن هذا التحول هو الذي يجعلني آسف فعلاً لكوني لست في سن الثامنة عشرة.

III

هل نحن متوجهون نحو شكل واحد للعولمة أم نحو أشكال متعددة؟ كيف نحمي التنوع الثقافي؟

هل تقود العولمة بالضرورة الى فرض نموذج الثقافة الغربية المركزية؟ وهل يستطيع هذا النموذج أن يتماشى مع هويات متعددة؟ أليس التفتيش عن المعنى مسألة ت نحو أكثر فأكثر باتجاه الفردية؟

يستلهم داريوش شایغان نموذج الهوية الإيرانية ليعرف الحداثة الثقافية كهوية تقوم على التراكم والتعدد، هوية انكاستية وغير مغروبة في آن معاً، هوية لا تتعارض أبداً مع أشكال الهويات الأخرى، بل على العكس يمكنها أن تلعب دور المصفاة الضوروية للعبور إلى الثقافة الكوبنية، وأن تفتح الطريق

أمام «انفصام الشخصية المروّض»: بهذا المعنى قد تكون كلنا غربين. وينطلق آلان تورين من استنتاج آخر هو القطيعة المتزايدة بين عالم أداتي طاغي الحضور، والتفتيش عن وعي الذات الذي أصبح بحكم الواقع مهمـة فردية، بين عالم يفتقر إلى مضمون، وكمّ كبير من تجارب فردية مجرّأة تُسمّى تسرعاً «ثقافة». وهو يدافع عن مفهوم جديد لحقوق الفرد في مواجهة عالم اجتماعي يقوم على القوة، متميّزاً بذلك عن المتمسكون بالكلية والمدافعين عن

القيم إلى أين؟

الحركة البعثة الذين يبنون خطابهم على أساس التشظي الحاصل في مرحلة
ما بعد الحداثة.

«انفصام الشخصية المدجن»

داريوش شاييغان

العولمة ثقافة جديدة

من الصعب معرفة المعنى الذي تحفيه لفظة «هوية». في الماضي، كانت المرويات العرقية والقومية والدينية متجلدة في ثقافات لكل منها تاريخه الخاص. أما اليوم فالعالم الذي نعيش فيه لا يمت بصلة إلى العالم الذي اكتشفه ماركو بولو (Marco Polo) في القرن الثامن حين عبر آسيا سالكا طريق الحرير. في ذلك الزمن كانت العالم مختلفة عما هي عليه اليوم: كانت الثقافات الإسلامية وال الهندية والصينية ثقافات مركبة ومكتفية بذاتها. لكن هذه المركبة أصابها التشتت مع ظهور الحداثة. اليوم، تجد هذه الثقافات نفسها متراجحة بين «ما لم يحصل بعد»، و«ما ذهب إلى غير رجعة»: أي أنها لم تصل بعد إلى الحداثة، ولم تعد كذلك ثقافات تقليدية. هذه الثقافات التي تعيش في «البين-بين» هي ثقافات متشظية تماماً.

نتيجة لذلك نرى أن مقوله «حرب الثقافات» التي يتحدث عنها سامويل هتنيغتون تنضوي على تناقض: ذلك أن الثقافة الكونية تشكل نموذجاً مسيطرًا. كل الثقافات الأخرى، وهي مساحات للوجود، تخلق مناخات وجود داخل حداة ما. وهي لا تزال غنية بالكثير من المضامين

الأنتروبولوجية (التعابير)، العلاقات التواصلية القائمة على معرفة الآخر، العواطف الإنسانية، الخ). تشكل آثار هذه الثقافات القديمة نوعاً من نافذة مفتوحة على «ما وراء المرأة»، وتزداد أهمية بقائها في أيامنا بسبب تشظي كل الأنطولوجيات الكبرى.

العولمة تعني وجود ثقافة كونية في العالم. وأياً تكون بشائر هذه الرؤيا الجديدة للعالم فهي تبقى رؤية غير آبهة بالتتابع المترتبة عنها. تقتصر معايير هذه الثقافة العالمية الفقيرة نسبياً على المعايير الاقتصادية. وهكذا فهي تبقى ثقافة عملاً، على الأقل على مستوى القوانين والمؤسسات. وهي تحمل بعض المفاهيم العالمية التي يجب أن نقبلها أياً تكون ثقافتنا الشخصية. تشكل هذه الرؤية عنصر الربط بل نوعاً من الحقل المغناطيسي حيث يمكن أن يلتقي الخطاب الديني والخطاب المivoi، والخطاب القومي من غير تصادم ومن غير انزلاق إلى صراعات عرقية.

يشكل هذا الخطاب إذن مصافة: فهو يقلل من حدة توتر الأكثر عنفاً ويفقدهم حاسهم الإيديولوجي. إن قواعد اللعبة هذه باللغة الأهمية: فإذا رفضناها نتورط في حرب عرقية لا نهاية لها، لأن كل الثقافات تحمل في جوهرها نزعة إلى التمحور حول هوية عرقية مركبة. هذا هو السبب الذي يجعل الخطاب العالمي ضرورياً، خاصة أنها نعيش في عالم متراجعاً. إننا نشهد من خلال تكاثر البدع على بحث مستميت عن فضاء تجاوز جديد. وفي الوقت نفسه تتسبب قوى الجمود في إطلاق العنان للابتعاد عن العقلانية والتهافت على الاستهلاك واعتبار أنهاط سلوك طفولية.

هكذا يتจำกor البحث اليائس عن مطلق ما مع الإحساس بفراغ الوجود. كذلك نلاحظ أن تستطيع العقول الناتج عن تأثير وسائل الإعلام، يتم جنبها إلى جنب مع تكوينوعي بالاختلاف تصنعنها الصورة الافتراضية. هذه ظاهرة أساسية ستغير طريقة وجودنا في العالم. بموازاة النظرة اليائسة إلى العالم تظهر إذن نظرة تفاؤلية، وذلك بفضل ما يمكن تسميتها إحيائية تكنولوجية. لقد

دخلنا في مرحلة تعرف أحياناً بـ «الما بعد» (ما بعد العالمية، ما بعد الحركات النسائية، ما بعد الاستعمار، الخ.).

لكتنا نصل هنا إلى المفارقة التالية: إن أي إغناه للروح لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع مدنى يخضع لأحكام العقل. كي يكون الإنسان روحانياً، يجب أن يعيش في مجتمع تحولت فيه قيم الدين إلى قيم دنيوية. ونستعيض كلام كانط لنقول إن الأفتن اللتين تهدداننا هما «قدسية المقدس وعظمة السلطة».

إمكانية الربط المتبدل

نعيش في عالم تشظى فيه علم المعرفة ولم يعد فيه من وجود لحقيقة مطلقة، وبالاخص للحقيقة العقلية. إن نقد الخداثة كما مارسه نيشه وهайдرغر والذى بشر بنهاية الميتافيزيقاً، انتهى إلى نظرية الفيلسوف الإيطالي فاتيمو عن «الأونطاولوجيا الضعيفة» التي اضمحلت فيها بني المقدس القوية. وقد نشأ عن هذا التشظى ترابط واطلاع متبدل بالمعنى الواسع للعبارة. لقد تطرق لهذا المفهوم كتاب كثري، منهم إدوار غليسان (Edouard Glissant) من خلال «الفكر العلائقي»، أو جيل ديلوز (Gilles Deleuze) من خلال «العلاقات التشعبية». تظهر انعكاسات هذا الترابط على كافة مستويات الواقع: على صعيد الثقافات نرى أنه يدفع إلى الواجهة علاقات تشعبية تتشكل وفق فسيفساء تداخل فيها الثقافات بعضها بعض فينشأ عن ذلك مناطق اختلاط متداخلة. على صعيد المعرفة، يظهر الاطلاع المتبدل من خلال أطياف واسعة من التأويلات التي تعكس رؤية للعالم مختلف باختلاف الأشخاص واختلاف قيمهم الوجدانية. من هنا يتبع التناقض بين التأويلات التي تتساوى في الأهمية كل في مجاله الخاص. وإذا فقدت الحقائق الميتافيزيقية الكبرى التي كانت تتأسس عليها علوم المعرفة القديمة قيمتها، يجد كل شخص نفسه مخولاً أن يفسّر العالم حسب فهمه الخاص. على صعيد الهويات تظهر نتيجة الاطلاع المتبدل في ما يعرف بظاهرة

أرلوكون (Arlequin): لم تعد هوية واحدة تكفي لتلبية حاجاتي، أسافر من ثقافة إلى أخرى، أهاجر بين فجوات الثقافات. على صعيد وسائل الإعلام، يفتح الترابط المجال لتكوين شبكة ولاستخدام الافتراضية التي تنسج شبكة اطلاع متداول على المستوى الكوني. إن الصفة الآنية وال مباشرة التي تميز هذه العملية القائمة في كل مكان هي التي تجعلنا نشهد اليوم ليس فقط اختزال الوقت والمسافة بل أيضاً عملية التلاقي بين الحواس جميعاً. هذه الحواس التي تدخل جميعها في علاقة تفاعل، كما لاحظ مارشال ماكلوون (Marshall MacLuhan) عندما أكد أن سيطرة العين زالت لصالح الحواس الأخرى. ينشأ عن هذه المستجدات رفض لنطق أحادية الحقيقة، وأحادية الفكر، بينما يكتسب الفكر المرتجل وتلاقي الثقافات وتشابكها أهمية كبيرة.

في مقابل هذه العولمة «المتعددة الألوان» تعود النزعات القومية المتشنجـة، وشياطين القبيلة والمواقف الهوية المتصلبة إلى الظهور من جديد. مع ذلك، وعلى الرغم من هذه المقاومة المتعددة الأشكال، لا مناص اليوم من العولمة ولن يتمكن شيء من إعاقة تقدمها. في هذا المجال، يبدو أن الاعجاب الشديد بالبوذية في الفترة الراهنة مرد乎 إلى هذه النزعـة لمقاومة العولمة؛ فالبوذية هي الدين الوحيد في العالم الذي لا يقبل بالكائن ولا بالألوهية. البوذية دين يقوم على أوناطولوجيا متشظية تقدم رؤية سينائية للعالم يحكمها مبدأ السبيبة الترابطية. هذه الخصائص تضع هذا الدين في علاقة تواصل مع قوانين العلم الحديث. وهذا هو بلا شك السبب في أن علماء عديدين يقارنون بين البوذية والتحولات الحديثة لعلم الفيزياء، فكلاهما يتبنّيان مبدأ تناثر الوجود. لم يعد هناك من وجود بل تتابع اللحظات هو الذي يخلق وهم زمن مستمر. يجب أن نضيف إلى ذلك أن البوذية تقدم اليوم تفسيراً مقتناً لعبينة العالم وفي الوقت نفسه تدل على طريق خلاص لا صلة له بأية ألوهية وخاصةً بألمة القبيلة.

يخلق الترابط مساحة تلاقي كما يدل على ذلك نموذج الولايات المتحدة الذي تمت دراسته من خلال مسألة التعددية الثقافية. في هذا البلد يتحدثون

عن هويات حدودية وعن هويات عابرة للحدود في إشارة إلى هؤلاء الذين يعبرون فوق الفجوات القائمة بين الثقافات بواسطة وعي خلاسي. خلال إقامتي في فينيس بيتش، في لوس أنجلوس، وجدت على طول شاطئه من عدة كيلومترات، سلسلة من المتاجر الصغيرة التي تضم ثقافات شديدة التنوع (شعائر شامانية لهنود أميركا، تماثيل بوضعيات اليوغا، تدلilik ياباني، تكنولوجيات الواقع الافتراضي الخ). ونحن نتنزه في هذا المكان تمرأ أمامنا كل حالات الوعي من العصر الحجري الحديث إلى عصر المعلوماتية، كما لو أن أشكال الوعي كلها وضعت بعضها إلى جانب بعض في حركة استعادية هائلة.

مكذا أدى زوال الخطاب المهيمن إلى تكوين التعددية الثقافية. بعد عصر الإيديولوجيات أصبح بإمكان كل شخص إبداء آرائه الخاصة. نرى اليوم أن ما كتب من أشكال الوعي يعود للظهور على السطح: فمن يتبع الشamanية وبعد الطبيعة يعيش اليوم جنباً إلى جنب مع التكنوقراطي. بالطبع لا يخل هذا التجاور مشكلة التواصل والتفاهم بين أشكال وعي العالم المختلفة والمتفاوتة زمنياً على المستوى التاريخي. فكيف العبور فوق هذه الفجوات التاريخية والمعرفية؟

في المحصلة، أصبحنا جميعاً نحترف تنسيق الأشكال المتنافرة. منذ أربعين عاماً كتب أحد تلامذة يونغ أن «الفن الحديث يوجد بين الفوضى والنموذج المثالي»⁽¹⁾. اليوم يتمتع الشaman عند التثبت بالاحترام نفسه الذي يتمتع به موسى وبودا. وتجدد جدارية لقبائل الأستيك مكانتها إلى جانب منظر طبيعي صيني أو منحوته مصرية. على الرغم من ذلك فإن حرفة التنسيق هذه يمكن أن تحمل مخاطر إيديولوجيا، كما يحصل في العالم الثالث. في إيران يشكل الشريعي مثالاً ساطعاً على ذلك: فهو ينسق بين الأفكار المختلفة مستحضرها ما يتضمنه الدين من حوله انفعالية يذوقها في بوقة الماركسية الليبية ليصنع

⁽¹⁾ „Kunst und Zeit”, in *Eranos Jahrbuch*, Zurich, Rhin-Verlag, 1951

من كل ذلك مزيجاً متفرجاً من شياطين الإيديولوجيا. المثال الأكثر سطوعاً هو الثورة الإيرانية حيث سيطر الدين على السلطة بعد قلب النظام الإمبراطوري القائم منذ 2500 عام. في تلك الفترة أدت الثورة إلى تدخل الدين بشكل كبير في الحياة المدنية ودفعت بالدين إلى مغامرات خطيرة، وأفقدته رمزية مضمونه الروحاني وجعلته يخضع لعملية أدلة. إن دخول الدين إلى حلبة التاريخ يدفع به بطبيعة الحال إلى التحول إلى إيديولوجيا.

بعد من عودة الدين، تشكل جاذبية السحر واللاعقلاني ظاهرة في كل مكان. يبدو الإنسان الحديث مسكوناً بكل اللاعقلاني الذي يقع في غياب حركة التاريخ منذ قرون عديدة تم خلاها تحويل المضامين الدينية إلى قيم مدنية وتقدم نحو العلمنة. فهو يتم بالتنجيم، وبالتمتص؛ يتحدث عن حيوات عاشها من قبل كما لو أنها معارف قديمة.

منذ بضعة عقود نشهد نمواً سرياً للبدع الكبرى: كنيسة مون التوحيدية، شهود يهوى، عباد الكريشتنا، أنباع العصر الجديد (new age) الخ. يصنف تقرير جاك غويارد (Jacques Guyard) حركات البدع في فرنسا في 12 مجموعة: البرئون، المستشرقون، المشرون بدنه الساعنة، الشيطانيون الخ. من البديهي أن هذا التكاثر للبدع الذي لا سابق له في الثقافة الغربية يعبر عن أزمة روحية وعن إحساس بالفراغ الروحي لا تستطيع أن تملأه المسيحية التي أفرغت من مضامينها الروحية لصالح مضامين دنيوية.

يجب الإشارة كذلك إلى التحدى الديني الأميركي الذي يتحدث عنه غاري سورمان في كتابه «العالم قبيلتي»⁽²⁾، كما يتحدث عنه هارولد بلوم (Harold Bloom) في كتابه «الديانة الأميركية»⁽³⁾. يبدو أن الولايات المتحدة تدخل اليوم في عصر ما بعد المسيحية. إنها ديانة تتشكل كلها حول الأربعين يوماً

⁽²⁾ انظر 1997 *Le monde est ma tribu*, Paris, Ed. Fayard.

⁽³⁾ انظر كتاب الديانة الأميركية لـ هارولد بلوم، *The American Religion: The Emergence of the Post-Christian Nation*, New York, Simon and Schuster, 1992

التي تفصل بين قيمة المسيح وصعوده إلى السماء. وهي تتصف إلى حد بعيد بطابع غنوصي. وهذه الديانة إذ تعتمد على مزيج من التقنية المتطرفة، وصناعة النجوم، والتبيير الإنجيلي المتلفز، تنجح في استقطاب الجماهير في كل مكان في العالم سواء في أميركا اللاتينية أو في أفريقيا أو أوروبا.

التنوع الثقافي

ليس بمقدورنا اليوم أن نمتلك هوية واحدة. تضاف الهوية الحديثة إلى الهويات الأخرى التي نحملها من قبل: إن كل كائن من أي مكان أتى يحمل هوية حديثة بوصفه يعيش في زمنه. هذه الهوية هي الوحيدة التي يمكنها أن تقسم على نفسها، أن تتأرجح بين طرفين، أن تفتح على الخارج، على عكس الهويات الأخرى التي تعيش منغلقة على ذاتها. هذه الهوية الحديثة قادرة علىوعي ذاتها: وحدها قادرة على أن تعيد النظر في كل شيء بصفتها تتمتع بحس نقدي. في المقابل، يمكنها أن ترد الاعتبار إلى أقدم مستويات الوعي وأن تمنحها فضاء للتعبير عن نفسها، وأن تساعد على الربط بين عوالم تتسمى إلى عصور مختلفة. يمكن القول مثلاً إن كل إيراني يمتلك ثلاث هويات: هوية ما قبل الإسلام التي يعود عمرها إلى عصر ملوك إيران والتي تجتمع كل مقوماتها في «كتاب الملوك»، الهوية الإسلامية وهي هوية حديثة نسبياً عمرها 1400 سنة فقط استواعت معظم أساطير إيران القديمة، وهي تظهر إلى أي درجة استطاع الإسلام الشيعي الإيراني أن يستوعب الأفكار الرسولية، وذلك لما تملكه الرموز من سهولة في الانتقال من ثقافة إلى أخرى، دون أن تمر في منطقة التلاقي، عن طريق حوار داخل التاريخ الذي يبدع نفسه؛ أخيراً ثمة الهوية الحديثة.

بين هذه الهويات الثلاث هناك فجوات هائلة لا تزال قائمة. على الرغم من ذلك فإن الوعي بهذه الفجوات، وربط هذه المستويات الثلاثة للوعي يجعلنا أغني من الإنسان الذي لا يعيش إلا داخل ثقافة واحدة. سوف نصبح

كالكتابات البرمائية التي تعيش على الأرض وفي الماء على حد سواء. نجد أنفسنا في الزمن الراهن على تقاطع حقول معرفية عديدة. نجد أنفسنا منفتحين بالتجاهين: على تراثنا المعرفي القديم (التقليد)، وعلى ما يتطلبه المستقبل. إن هذا الفن الذي يقوم على مزج وإعادة تأهيل الفضاءات والهوبيات المختلفة يشكل «الطريق الثالث»، الذي لا يقع في فخ اختزال المعرف الأحادية، ولا في فخ الطوباويات المستحبة.

ربما يكون هذا الطريق هو الوحيد، طريق «انفصام الشخصية المدجن» أو الطريق الذي يسمح لنا «بالتكلم بعشرين فم في الوقت الواحد» كما كان يقول دي درو.

إعادة بناء الثقافة

آلان تورين

نظراً للطبيعة الاشكالية المحضة التي يتسم بها الفقاش سأنطلق من قناعة راسخة هي أنه لا وجود لمجتمع أو لثقافة أو لسياسة كونية. من المناسب إذن أن نوجه تفكيرنا نحو ظاهرة القضاء على التقاليد وأشكال القيمة وأنواع السيطرة الاجتماعية منطلقين من الفجوة القائمة بين عدة حضارات وحداثة واحدة، بين عقلنة واحدة وثقافات متنوعة. أريد في البدء أن أطبق هذه الفكرة على هذا الجزء من العالم الذي اخترع الحداثة، أعني بذلك الغرب. ما الذي يفسر التقدم الباهر للغرب خلال فترة تتراوح بين أربعة وستة قرون مما مكّنه من اكتساب سلطةٍ هائلة؟

هيمنة الغرب الاقتصادية والثقافية

الغرب هو الجزء الوحيد من العالم الذي قبل بأن لا يتأسس إلا على تصديقات. فعل الصعيد الثقافي، يعرّف الغرب بأنه قبول الانفصال التام بين عالم الأداة وعالم وعي الذات لذاتها. بعبارة أبسط، يعرّف الغرب نفسه بأنه موت العالم الديني. على المستوى الاجتماعي، لطالما كان الغرب كذلك عالم التصدع التام. إن بناء نماذج اجتماعية للعمل وللفكر إنما هو استجابة

لبدأ أساسياً هو الاستقطاب، المواجهة بين الإيجابي والسلبي، بين العقل واللاعقل، بين الرجل والمرأة، بين صاحب رأس المال وحاملي عباء العمل، بين المستعمر والمستعمَر الخ.

هذا التصدع المزدوج يحدد هوية الغرب ومفهوم الحداثة. فهما لا يستندان إلى نموذج مثالي، ولا إلى مجتمع عادل، ولا إلى نهاية التاريخ. خلال مسيرتهم، تصور بعض رجال السياسة وبعض المثقفين مجتمعاً دخل في الحداثة بشكل كامل يتقطط أنفاسه بعد سباقٍ مجنون. يستمر السباق اليوم ويبقى هؤلاء المفكرون مرجعيات من الماضي.

بين رؤية العالم التي تحدث عنها داريوش شايغان وتعرِيف الغرب بأنه تصدع، كما ذكرت، مشكلة مشتركة أبعد من نزعات الحنين إلى الشمولية ومن الدفاع عن الحركة الصافية، هذه المشكلة هي التالية: هل يمكن تصور وتحقيق نوع من الاندماج ومن الانسجام بين عناصر قد تمّ فصلها عن بعضها أي بين مواطن الثقافة وظواهر الاقتصاد، بين عالم العقلانية الأدواتية وعالم التجربة الشخصية والفردية والجماعية؟ في المحصلة، المسألة الأساسية هي التالية: هل قامت محاولات هنا وهناك لإعادة البناء؟ وهل نجحت؟ هل ستنجح في المستقبل؟ هل يمكننا تصور انبساط لفكرة الحضارة، لفكرة المجتمع، وبدءاً من ذلك لفكرة الدين؟ أم أنه يجب علينا، على العكس من ذلك، أن نقرّ بأن هذه المفاهيم لن توجد أبداً بعد اليوم، وأن الطرق الجديدة تتجه على خط معاكس لأي جهد يسعى لإحياء كل ما تم تدميره؟

قطيعة لا عودة فيها إلى الوراء

في الغرب، بعد القطيعة الكبيرة التي شكلتها الرأسمالية، وهذا يعني نهاية «الأوهام السياسية» التي كشف ماركس عن مساوتها، وبعد نهاية فكرة الدولة، عندما استقل الاقتصادي عن السياسي، استنتجنا أن جهوداً كبيرة للبناء قد بُذلت خلال القرن التاسع عشر. في ألمانيا وإنجلترا أولاً ثم ظهر بعد

ذلك بخمسين سنة، في أميركا وفرنسا، مفهوم جديد هو مفهوم «الحقوق الاجتماعية» الذي يجمع بين خصوصية الطرف الاجتماعي وشمولية الحق أو المواطن. هذه الفكرة موجودة في مفهوم الديموقراطية الصناعية. واليوم نرى مفهوم «الحقوق الثقافية» يتشكل بالطريقة نفسها.

في الوقت نفسه، نرى أن دولًا لا تتمي للغرب بذل جهوداً من أجل التحديث الاقتصادي. أول الأمثلة تأتي من ألمانيا واليابان اللتين ابتعدا عن النموذج المركزي الهولندي والإنكليزي الذي كمله النموذج السياسي الفرنسي. تدريجياً، جهدت كل البلدان لبناء اقتصاد حديث، وفق نماذج مختلفة (على الطريقة السوفياتية، والمكسيكية، والمصرية، الخ)، لكنها مرتبطة بمقومات ثقافية مهمة.

من الصعب إلا نستنتج أن هذه الجهود على الرغم من التأثيرات الإيجابية التي أحدثتها في كل مناطق العالم، قد ياءت بالفشل. إن المشهد المسيطير اليوم هو الانفصال الشامل بين عالم أدواتي كلي الحضور ومسار جُرِدت من أي صفة اجتماعية لتحقيق وعي الذات. لم يعد في عالمنا وجود «شيء يمكن تسميته «مجتمع»؛ هناك جنباً إلى جنب تجارب جزئية لا تعدد ولا تخصى، يطلق عليها بدون تفكير اسم «ثقافات»، وعالم «يتقدم على كل شيء» لا يحمل مضامين خاصة به ماخلاً بعض الحاجات التي يمكن تلبيتها نسبياً. في عالم اليوم، يبدو لي أن لا شيء يسمح لنا بالتأكيد أننا نشهد إعادة تكوين حضارات عرفت نفسها، مع كل ما تتسم به من الخداثة، بأنها مجتمعات متشرذمة. القطيعة الغربية المزدوجة حقيقة لا عودة فيها إلى الوراء. لا شيء يدلنا على تشكيل مجموعة كونية جديدة. بينما يزداد تأخر بلدان أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا المنهمكة في مناقشة نماذجها ونظم بناتها الاقتصادية، تبرز الولايات المتحدة كمثال ساطع على التكامل بين اقتصاد معولم وهوبيات مجزأة. لا وجود لمرجعية مشتركة بين الاقتصاد الشمولي الذي يمتلك معاييره الخاصة للحكم والتقييم، وتعريفات الذات بل تعريفات أشكال التفاعل مع الآخرين. تبحث مجموعات من

الأفراد عن هويتها - هو ياتها - أي عن تعريف لذاتها من داخلها، في عالم تحدّد معالمه من الخارج فقط. في كل مكان نشهد سعيًا وراء النقاء، وراء التمايل، بل وراء اخضاع سلوكيات تعلّمها حضارة ما لقوانين السوق أو الحرب.

نعيش إذن مرحلة انفصال الفرد عن المجتمع بل مرحلة رفض لكل محاولة لانخراط الفرد في الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية. إن أزمة الدولة - الأمة ترتبط بمسألة أكثر شمولًا. هكذا تعود الديانات للظهور من جديد بشكل كاريكاتوري في معظم الحالات: حتى لو كان الدين حاضرًا اليوم أكثر من أي وقت مضى، فالكنائس (الدينية أو السياسية، الخ) هي في طريق تفكك لا تراجع فيه.

مرحلة ما بعد الحداثة أم مرحلة بناء؟

إن التشظي النام الذي تتسنم به مرحلة ما بعد الحداثة لا يمكن القبول به. حتى لو كان هذا التشظي نتيجة حتمية فالقبول به يعني أن نترك العالم لعنف السلطة والسلاح والمال. ليس من الممكن أن نسعى إلى بناء العالم وأن نؤكّد في الوقت نفسه غياب أي رابط بين المجالات المختلفة للتجربة الإنسانية.

بعد أن رفضنا، بحكم الواقع، البحث عن مجتمع وعن تقدم وعن حضارة شمولية، أرانا نفذ العملية ذاتها بأشكال متناقضة لكن متكاملة: كلما زادتنا الحداثة انفصلاً عن المنظومات، عن الأنظمة، عن المجتمعات، بل عن العالم، اكتسبنا القدرة على تحديد أنفسنا من خلال المسافة التي تفصلنا عن ذواتنا، والتي يصنعها العالم المصطنع الذي نعيش فيه. لا يتعلّق الأمر بـ«حداثة»: فالحداثة تعني تشظي العالم وتتصدع النظام الديني. على عكس ذلك، نحن نشعر في «حدثة الحداثة»، في وعي الحداثة، في «الانعكاسية داخل الحداثة» بالحاجة إلى أن نحدد هويتنا «لا اجتماعية». هذا هو المكان الأساسي لتجاربنا ولطموحاتنا: المشكلة الأساسية بالنسبة لنا جميعاً هي إعادة تنظيم الموروثات الدينية، وكيفية تعاملنا مع الجسد (الحياة، الموت، الجنس، الخ)، وعلاقتنا

بالأشياء، بحيث تشكل ما نواجه به العوالم الأدواتية والأشكال الجديدة للجماعوية التي تحمل الجماعية المزيفة تتصر على الفردي. بعبارة أخرى، المسألة هي معرفة كيف يمكن أن توجد فردية يمكنها أن تحارب الفردية المستهلكة، وأن تتجاوز في الوقت نفسه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بواسطة الذاكرة والتفكير والجنس.

بما أن الاجتماعي قد أصبح كله تقريباً مساحة للسلطة يجب إذن أن نقيم صلة الوصل بين كل ما ليس اجتماعياً. هذا ما يفسر أن مفاهيم كمفهوم «العولمة» ترشدنا إلى الطريق الذي يجب ألا نسلكه لأنها تشكل هي نفسها إيديولوجيات قوية. نحن نميل إلى رفض العولمة من أجل الدفاع عن بعد علی، لذلك يتبنّأ بعض المثقفين بظهور «المحلّي المعمول». هذا المفهوم خاطئ؛ لأن الشمولي يتعارض أكثر فأكثر مع المحلي. في المقابل، لا شيء يمنعنا من التفكير بأنه يمكن أن نعيش مجدداً كما كنا نعيش في القرن الماضي في عالم تكبر فيه مساحة الحقوق باستمرار في مواجهة مساحة القوة. إن بناء الفردية هذا لا يمكن أن يكون إلا من صنع الكل معاً: بعيداً عن عبودية النجاح الاقتصادي، على الفردية أن تهند كل الذاكريات، كل أشكال التفكير والحياة الجنسية، لكي تضعها في مواجهة عالم القوة هذا بأشكاله العديدة. وإذا أردنا أن نعبر بكلمة موجزة، علينا أن نعرف «بأن الأمور تجري بشكل سيء».

إن الصراع الأساسي الذي يتمحور حوله كل شيء مرده إلى تشكيل رؤية، أو عالم ثقافي، اجتماعي، وسياسي أنثوي في مواجهة عالم القوة الفارغ. إن إعادة الاعتبار للهوية الجنسية إنجاز حقته النساء أو تحقق باسمهن، لكنه تتحقق أيضاً باسم جزءٍ مهمٍ من الذاكرة الثقافية: ذاكرة الاستمرارية وذاكرة الأأم، أكثر منه باسم السعي وراء سلطة الأب. ذلك لا يشير إلى انتصار عقلانية من الطراز الغربي في الوقت الذي بدأت فيه عملية هدم لا عودة فيها إلى الوراء لكل المجتمعات والثقافات والحضارات. بل إننا نسير نحو عملية توحيد واستيعاب و«إعادة بناء» على حد تعبير مارسيل موس، لكل

التجارب التي يتشكل من خلالها الفرد وت تكون القدرة على الفعل، وبالتالي على مقاومة هذا العالم اللاشخصي، الجماعي، المصلحي، الذي يمثل عالم السلطة بكل وجوهها.

بصفتي غريباً، وإذ أقبل تماماً القطعات الحاصلة واللغة التي تلازمها (الصراع، المواجهة، صراع الطبقات، الخ) أؤمن أن هناك أنهاطاً عديدة من التنمية. من المؤكد أننا نشهد نشأة رأسالية مغولة وتكنولوجيات مغولة. في المقابل، ومن غير أي أوهام عن «حوار الثقافات»، يمكننا أن نأمل إعادة تشكيل لشروط العيش، والنشاط، والمبادرات، والألم، وسعادة الأفراد. بعبارة أخرى، العدو هو الاجتماعي. من الآن فصاعداً، سنسعى إلى العيش خارج هذا الاجتماعي، خارج القواعد التي تنظمه، خارج معاييره التقييمية. بهذه الطريقة سنسعى من جديد إلى إمكانية التواصل مع أجزاء أخرى من العالم، مع أفكار أخرى، مع تجارب أخرى لم تعد تشكل حضارات، بل تعطينا عناصر لبناء والإدارة طاقات الشخص البشري، مجتمعة لمقاومة عالم يفتقد إلى معنى، عالم الأدواتية، عالم الربح، عالم الحرب، عالم العنف. بدون هذا المروب خارج الاجتماعي، يمكن لعالم السلطة أن يخضعن لسيطرته.

IV

أي مستقبل للغات؟

منذ العصور السحيقة تولد اللغات وتعيش وتموت. لكن يبدو أن نصف للغات المحكية في أنحاء العالم، على الأقل معرض للزوال خلال القرنين الحادي والعشرين. فهل ستتجه الإنسانية إلى شكل محتم من الهيمنة اللغوية؟ هل يمكن تلمس سياق لولادة لغات جديدة، على الرغم من التراجع السريع لمتنوع اللغوي؟

من المهم أن نتساءل عن المناخ وعن الأسباب التي تحملنا على التنازل عن لغتنا. يرى ساليوكو موفوين أن العولمة ليست سبباً كافياً لذلك. وهو ذيعتمد مقاربة بيئية وتاريخية لأشكال الاستعمار المختلفة وللتائج الممiza كل منها، يبرز واقعاً معقداً حيث لا تنبع ذاتها اللغات التي تتمتع بالتفوز في فرض سيطرتها وتترك المجال أحياناً لتوسيع لغات تحمل مضامين ثقافية. ذلك قد لا نجد ذاتها آثار الهيمنة اللغوية التي تتسبب بزوال عدد كبير من اللغات حيث نتظرها.

هل يشبه سلوك اللغات سلوك الكائنات الحية؟ يبين كلوه حاجيج حدود هذه المقارنة: للغات قدرة على أن تبعث من جديد لأنها بالضبط لغات بقدر ما هي كلام محكي. إن تعليم اللغة الكريولية هو اليوم العامل الأساسي في ولادة (جديدة) للغات.

الاستعمار والعزلة ومستقبل اللغات

ساليكوكو موفوين

سأتناول مصطلح «الاستعمار» استناداً إلى طبيعة تكوين السكان أكثر مما
سأتناوله من المنظور السياسي. بمعنى آخر، يعني الاستعمار في العرض الذي
سأقدمه انتقالاً للسكان الذين يتركون أرضاً لهم الأصلية ليجدوا أنفسهم في
بيئة جديدة. من هذا المنظور، يطرح تحليل ظاهرة الاستعمار مسألتين لها
أهمية خاصة: ما هو الأثر الناتج عن هذا التغيير البيئي على السكان المتنقلين؟
وكيف تتأثر البيئة المضيفة بقدوم هؤلاء السكان الجدد؟

غالباً ما درست ظاهرة الاستعمار بطريقة سياسية بحثة كعملية إخضاع
شعب لسيطرة شعب آخر. من وجهة نظري، لا يشكل البعد السياسي
للاستعمار إلا امتداداً، أو مظهراً من مظاهر هذه الظاهرة التي أقاربها من
زاوية طبيعة تكوين السكان. بالطبع يشكل الاستعمار، بالمعنى البيئي، أحد
العوامل التي تتسبب بانقراض بعض اللغات وتهدد بعضها الآخر. مع
ذلك، لا يُختزل النقاش في هذا الاستنتاج، ومن المناسب أن نتساءل عما إذا
كان الاستعمار يعتمد الأسلوب نفسه أينما وجد في العالم.

ثلاثة أشكال للاستعمار

فيرأي، يجب التمييز بين ثلاثة أشكال من الاستعمار وذلك لأن التأثيرات اللغوية الناتجة عنها ليست متشابهة: الاستعمار الاستيطاني، كاستعمار أوروبا للعالم الجديد مثلاً؛ الاستعمار الاستغاثلي كذلك الذي عرفته أفريقيا، خاصة بعد نهاية القرن التاسع عشر، والذي هو كذلك إنتاج أوروبي. ويتناقض هذان الشكلان من الاستعمار بدورهما عن شكل ثالث هو الاستعمار للاتجاه بالعيبد الذي طبع العلاقات بين أوروبا وأفريقيا منذ القرن السادس عشر، وهو استعمار يتصف -من زاوية سياسية على الأقل- بعلاقات تقوم نسبياً على المساواة، على الرغم من أن التوازن سيختل فيها بعد لصالح أوروبا.

الاستعمار للاتجاه بالعيبد

لم يشكل الاستعمار للاتجاه بالعيبد أي تهديد لللغات، إلا ذلك الذي نتج عن ترحيل السكان إلى مناطق أخرى من العالم من أجل يعهم. مع ذلك لم تتعلق تجارة العبيد بهذا العرق أو ذاك بشكل شامل، ولم ينبع منها إذن بإيادة لشعوب بكمالها وللنطاقين باللغات الأفريقية في القارة السوداء. على عكس ذلك، ترافق هذا النوع من الاستعمار مع ظهور لغات جديدة في أفريقيا سُمّيَّ (pidgins) «بيدجنز».

الاستعمار الاستيطاني

في المقابل، كان هدف الاستعمار الاستيطاني، كما مورس في الأميركيتين، ولاحقاً في أستراليا ونيوزيلندا، تأسيس أوروبا جديدة في وطن جديد للمستعمرين. في هذه الحالة، نلاحظ ظهور تنوعات جديدة من اللغات الأوروبية، كتنوعات اللغة البرتغالية واللغة الإسبانية التي انتشرت في الأميركيتين، أو كالفرنسية الكيبيكية، أو الانكليزية الأميركيّة، أو الانكليزية الأسترالية.

كذلك اتسمت ظاهرة الاستعمار الاستيطاني بوضع اللغات الأوروبية المختلفة في علاقة تناقض فيما بينها، فالانكليزية مثلاً لم تكن اللغة الوحيدة التي صدرت إلى الولايات المتحدة. كان عليها أن تفرض نفسها في وجه الفرنسية أو السويدية، أو الألمانية. لكن هذه اللغات الأوروبية تركت مكانها تدريجياً لشكل جديد من اللغة الانكليزية، ذلك الذي يشكل اليوم اللغة السائدة في الولايات المتحدة.

على خط مواز، انقرضت اللغات الأفريقية التي وصلت إلى الأميركيتين مع قدوم العبيد. كذلك نشهد اليوم انقراضاً تدريجياً للغات الهندو الحمر، كما انقرضت في الماضي اللغات الأفريقية ولغات الأقليات في أوروبا. لكي نفهم لماذا تحصل هذه الظاهرة اليوم يجب أن ننظر إليها من خلال آلية الاستيطان وأن نحللها على ضوء التطور الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمعات الأميركية. منذ البدء، لم يتم إدماج الهندو الحمر في الأنظمة الاقتصادية والسياسية في الأميركيتين. وقد ساعد ذلك على تأمينبقاء لغاتهم. ذلك أنه كلما كانت عملية الدمج متقدمة، كانت لغات الأقليات في خطر. الواقع أن الأشخاص يفقدون صلتهم بلغتهم الأصلية بتقبيلهم التدريجي للغات الاستعمارية كلغاتهم المحلية الجديدة. في فترات السلام تصبح لغات الأقليات بنوع خاص لغات مهددة وذلك بفعل عمليات الادماج. في المقابل، تتمكن الحروب اللغات من الحفاظ على استقلاليتها ومن تأمين بقائها، شرط أن لا تؤول هذه الحروب إلى إبادة شعب بأكمله.

هكذا انقرضت لغات الأقليات الأوروبية في الولايات المتحدة لأن عملية إدماج مختلف المهاجرين الأوروبيين قد نجحت بشكل كامل. أما الأفارقة فقد أصروا على لغتهم، على الرغم من التمييز العنصري، لأنهم عملاً كأدوات لتسير النظام الاقتصادي. إضافة إلى إدماج العبيد في النظام الاقتصادي، ساعدت التعددية اللغوية على انقراض لغاتهم الأصلية. يمكن دراسة العملية اللغوية التي تجري في المستعمرة الاستيطانية

على ضوء التاريخ الأوروبي. مما لا شك فيه أن فهم هذا التاريخ يسمح لنا باستشراف الرهانات والظواهر التي يمكن أن تحصل في المستقبل. الواقع أن تاريخ القارة القديمة يظهر كأنه استعادة للظواهر الاستعمارية ولظاهرة الهجرات. يرصد أندريله مارتينيه مسار اللغات الهندية-الأوروبية في كتابه الذي عنوانه: «من الفيافي إلى المحيطات»⁽¹⁾، فيبين أن تاريخ هذه اللغات على صلة وثيقة بحركات انتقال السكان وسيطرة شعوب على شعوب أخرى. إن فرض لغة المسيطر يشكل ناقلاً أساسياً للسيطرة. هكذا فإن اللغات السلتية انقرضت من المساحة الجغرافية التي تتشكل منها فرنسا اليوم، لصالح اللغة الرومية. ولم يعد لللغات السلتية فيها من وجود اللهم بقاياً تمثلها اللغة البروتونية، التي تجد نفسها مهددة إلى حد كبير. لا أحد يتذكر اليوم أن بريطانيا كانت تشكل في الماضي أرضًا تسود فيها اللغات السلتية بدون منازع. وفي القرن الخامس، تسبب استعمار القبائل الجermanية لبريطانيا بعملية إعادة تشكيل للغات الجermanية في قالب لغة جديدة، هي الانكليزية، وبعد ذلك تمت تدريجياً هيمنت هذه اللغة على اللغات السلتية.

الاستعمار الاستغاثي

وفقاً لمقاربة استشرافية، من المناسب ألا نتناول بالتحليل مستقبل اللغات في الأميركيتين وفي أستراليا بنفس الطريقة التي نقارب بها هذه الاشكالية في أفريقيا. منذ القرن التاسع عشر، أخذت أفريقيا مثلها مثل جزء كبير من آسيا إلى استعمار استغاثي. في هذا النوع من المستعمرات، لم يسع الأوروبيون إلى بناء وطن جديد، بل إلى مجرد تأسيس مكاتب تجارية اقتصادية وإيجاد أسواق جديدة تسخر لصالح بلدانهم المستمرة. وبما أن البنية الاجتماعية في هذه المستعمرات لم تكن تتأسس على سياسة الادماج، لم يكن للمستعمررين

⁽¹⁾ انظر أندريله مارتينيه، *Des Steppes à l'Océan, L'Indo-européen et les "Indo-Européens"*, Paris, Payot, 1986.

مصلحة خاصة في فرض لغتهم كلغة محلية. على الرغم من ذلك كان من الضروري بالنسبة إليهم اللجوء إلى مساعدين إداريين أفارقة كانوا يعلمونهم اللغات الأوروبية، التي أصبحت تدريجياً لغات النخب في القارة الأفريقية وفي بعض مناطق آسيا.

لم تشكل اللغات الأوروبية، وهي وقف على النخب، تهديداً حقيقياً بالنسبة للغات الأفريقية. الخطأ الحقيقي كان مصدره بعض اللغات الأفريقية نفسها. الواقع أن الاستعمار الاستغاثي يتراافق مع ازدهار بعض اللغات مثل الـلنجالا والـكيكونغو والـولولوف أو السواحلي. هذه اللغات التي كانت في الأصل لغات تواصل بين شعوب الأم مختلفة، أصبحت تدريجياً لغات محلية في المدن الأفريقية الكبرى. وبسبب تأثير المعاشر الأفريقية نشأت حركة تهدد اللغات العرقية بل اللغات الاستعمارية أيضاً كالـفرنسية والـانكليزية. مع ذلك من المناسب أن نوضح أن الأخطاء التي تهدد اللغات الاستعمارية ليست هي نفسها التي تهدد اللغات العرقية، ذلك أنه في الحالة الأولى، ليست اللغة بوصفها لغة مهددة. المهدد فقط هو سعيها إلى الهيمنة والسيطرة على مساحة ليست لها وعلى شعوب لا تشكل هذه اللغة بالنسبة لها اللغة الأم.

انقراض اللغات

كيف يمكن أن نفهم عملية انقراض اللغات في الوقت الراهن؟ في كثير من الأحيان يتعامل الأدب العلمي مع اللغات كما لو أن لها حياة مستقلة عن حياة الناطقين بها. في رأيي، من المناسب أن نفك في التنافس بين اللغات وفي الأخطار التي تنشأ عن الصراعات المباشرة بين اللغات أكثر مما تنشأ عن سلوك الناطقين بها. علينا أن نتساءل عن الأسباب التي تدفع شعوباً تعشق لغاتها، وتتفخر بهويتها وبنقاوتها إلى التخلص من لغتها. علينا كذلك أن نفك بطبيعة اللغات والثقافات: هل تشكل هذه الأخيرة مفاهيم جامدة أم هي

على العكس من ذلك مسارات متحركة؟ هل يعني تنازل شعب ما عن لغته تنازلاً عن ثقافته بالضرورة؟

لكي نفسر عملية اختزال النوع اللغوي التي تجري حالياً، غالباً ما نعدها إلى عولمة الاقتصاد التي تشجع المتكلمين على ترك لغتهم. يبدو لي هذا التفسير تبسيطياً إلى حد ما وقد أتيحت لي فرصة استنتاج ذلك خلال إقامة حديثة لي في الجاميك. فالكريولية الانكليزية اكتسبت في هذه الجزر حيوية لا سابق لها، بينما كان الكل جمعاً منذ عشرين عاماً على التبشير بانقراضها. في هذا البلد من العالم الثالث حيث تواجه الأغلبية الساحقة من السكان مشكلة البطالة، وفي مناخ إيديولوجي قائم على تشجيع خصوصية الهوية الجاميكية، يترافق اعتناق الطبقة المستغلة لهذه الإيديولوجيا مع رفض اللغة التي تفرض نفسها بتفوقها والتمسك باللغة الكريولية. إن تشابه هذه الظاهر مع عمليات أخرى من هذا النوع في أفريقيا بيديهي: على سبيل المثال، يحدد الناطقون باللغات في كنساساً هويتهم في أكثر الأحيان بأنها نقىض هوية الناطقين بالفرنسية. كلما ازدادت الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بين الطبقات المترفة والطبقات المستغلة، يزداد رفض اللغة المسيطرة من قبل المسيطر عليهم ويقوم شاهداً على بناء الهوية الوطنية أو الاجتماعية في مواجهة النموذج المهيمن.

إن الخيار الذي يعتمد شعب بأن يتنازل عن لغته لصالح لغة أخرى يمكن أن ينبع عن عوامل شديدة النوع والتعقيد. فيرأيي، يخطئ الأدب العلمي عندما يدعي أن اللغة القوية تتطرق في النهاية. فالواقع أن هيمنتها يمكن أن تصبح في موضع شك حين ينظر إليها كلغة عدوة. كي نفهم العمليات اللغوية الحاصلة اليوم علينا إذن أن نتخلى عن وجهة النظر الغربية البحtha وأن نلتفت إلى حركية تعايش اللغات في المجتمعات غير الغربية وأن نحلل إشكالياتها على ضوء البيئة الاقتصادية الخاصة لكل بلد.
إذا كانت العولمة تشكل واقعاً في فرنسا، وفي بريطانيا والولايات المتحدة،

فهي ليست واقعًا في الجامبيك، ولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في السنغال. المثال التالي يبدي بالغ الدلاله: لقد أدت اعتداءات 11 أيلول / سبتمبر التي حدثت في الولايات المتحدة إلى تعليق الرحلات الجوية في أوروبا وفي الولايات المتحدة، لكنها لم تؤثر أبداً على المطارات الأفريقية. من المناسب، أن نلاحظ أن كلمة mondialisation التي اعتمدها الفرنسيون وكلمة globalization التي اقترحها الأنكلوأمريكيون لا تشيران الى المعنى نفسه. الأول ينطبق على عملية تعميم لقيم كونية بينما يشير الثاني الى واقع تكون فيه العناصر المختلفة لنظام شديد التعقيد متصلة بعضها ببعض ومتفاعلة بعضها مع بعض. ليس نظام العالم موحداً على الصعيد الاقتصادي. عن هذا التنوع بين العالم المعلوم والعالم غير المعلوم تنشأ الإشكاليات اللغوية المتنوعة. في رأيي، إن استعمال لغة ما هو نتيجة لفعل اختيار عليه المصلحه: حين يقرر شخص ما أن يتكلم لغة معينة فذلك لأن هذه اللغة مفيدة بالنسبة له. علينا الآن أن نطرح على أنفسنا إذن هذا السؤال: هل يتنازل شخص متalking عن لغته الأساسية لأنها أقل جمالاً أو أقل قدرة على التعبير من لغة أخرى أم على العكس من ذلك، لأنه مجرّد على ذلك بفعل الظروف الاقتصادية التي تفرض عليه أن يتأنق مع التغيرات البيئية التي تطرأ على الأرض التي يعيش فيها؟

إن إشكالية اللغات المهددة تبدو إذن أكثر تعقيداً مما يبدو في الظاهر، وقد يكون من المستحيل أن نفهمها دون أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية التي تحصل في مجتمعاتنا، وطريقة تأثير هذه التغيرات على الناطقين باللغات المختلفة.

حياة اللغات وموتها وقيامتها

كلود هاجيج

اني أود أن أتقدم بفكرة تتناول المقارنة التي تجريها أحياناً بين اللغات والأنواع الحية. ان اقتراحِي يتلacci بطريقة ما مع قول ساليكوكو موفوين، لأن هذا الأخير مؤيد تماماً لنظرية بيئية للغات الانسانية، آخذنا بعين الاعتبار الوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي. في المقابل، أشدد على أن اللغات لا يمكن أن تدرس كعناصر ببولوجية إلا بصورة مجازية: صحيح أن اللغات تولد، وصحيح أيضاً أنها تعيش، وللاسف تموت، إلا أن الصحيح أيضاً أنه يمكن للغات أن تنبت.

ان امكانية الانبعاث للغات أعتبرت ميزة، يجب أن تدون في خانة الفرق الجذري بين اللغات والأنواع الحية. ولا يخلو من الدقة القول أن اللغات تشارك بعدد من الخصائص مع الأنواع الحية، لكنها ليست بالضرورة معدّة لأن تموت جسداً وروحاً، بقضاء لا يردة. بالطبع، ان الشروط الضرورية لأنبعاث آية لغة هي شروط خاصة، وهي لا توفر مجتمعة إلا بصفة كبيرة، لكن الأمثلة موجودة.

اذا كانت الاستعارات الأحيائية التي راجت في القرن التاسع عشر قد جذبت الباحثين في تلك الحقبة، فلأنه كان يلاحظ بالتحديد أن للغات

مواصفات تجعلها قريبة من مملكة الأحياء، كما يدرسها علم البيولوجيا وعلم الحيوان وعلم النبات، أو بصورة أشمل علوم الحياة، سواء تعلق الأمر بالأنواع الحيوانية أو النباتية. في كل هذه الحالات، نحن أمام شكل من أشكال الصراع من أجل الحياة. يجب أن تُعاد صياغة نظرية «الصراع من أجل البقاء» لداروين وتنأقلم في منظور لغوي. إن اللغات الأكثر مقاومة، أي تلك التي تنطق بها المجتمعات الأقوى والأكثر غلبة والأكثر قدرة على تأمين وسائل استمرارها، هي اللغات التي تقوى على البقاء على حساب لغات أكثر هشاشة. وبالفعل، إن اللغات لا تموت بسهولة حين تتمكن من الاستمرار والانتشار لما تكون في عز حيويتها، مقارنة مع لغات أخرى أكثر وهنأً أو أقل ثباتاً.

قابلية الكلام هي خاصية النوع البشري

إذا كان الصراع من أجل البقاء يقرب اللغات كثيراً من الأنواع الحية، ففي المقابل هناك فروقات واضحة تبرز في الطريقة التي تتطور بها اللغات وفي طريقة تشكّل العائلات اللغوية. إنها بطريقة ما أنواع حية في تصرف المجتمعات التي «تصنّعها». قد يبدو المصطلح غير ملائم، لأنه من الممكن أن تعتبر اللغات ملازمة بشكل دائم للجنس البشري، واستخدام مصطلح «صناعة» اللغات هو إما مجازي بحت، وإما مغلوق تماماً. في الواقع إن المجتمعات الإنسانية صنعت اللغات كوسيلة للتواصل، لكنها لم تصنع الكلام الذي هو مواكب لها بشكل دائم وهو مدون في تركيبتها الجينية. إن مفهوم «الكلام» مختلف عن مفهوم «اللغات»، ومن الواجب المحافظة على التمييز بينهما. إنها معاً يحدّداننا كنوع بشري. وربما يكون ذلك المعيار الوحيد لتحديد أكيد، بما أن أي نوع حيوي آخر لا يتمتع بالكلام الذي يختص بوسائل محددة تاربخياً واجتماعياً، يطلق عليها اسم اللغات. وبالتالي، لم تدرج اللغات ولا الكلام في أية تركيبة جينية لأي نوع آخر غير نوعنا البشري.

ويعبارات أخرى أقول إنه حتى لو كانت استقصاءاتنا البحثية تبتعد أكثر فأكثر عن الجزم، فإني أعتبر أنه يمكن أن يُدافع عن الفرضية القائلة إن ظهور النوع البشري منذ ما يقارب 2.2 مليون سنة (منذ عشرات بل مئات آلاف السنين تقريباً) كان يشتمل على قابلية الكلام في تركيبته الجينية. بالطبع أن حجم الجمجمة والدماغ عرف تطورات مهمة، أسبغت على جنسنا خصوصية أكبر. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى أجدادنا الأوائل حين انتقلوا من كونهم من نوع القردة الأقرب شبهها بالانسان ليصبحوا من نوع الانسان البدائي -لکنهم أصبحوا بشرًا-، فإن النقطة المفصلية، حتى لو امتدت على حقبة طويلة، تدعونا لأن ننظر اليها بشكل محدد بعض الشيء. ان الفرق بين هذين النوعين اللذين يتلاقيان كثيراً من ناحية قياسات تشكلهما، يمكن في أن النوع الثاني يمتلك في تكوينه الجيني قابلية الكلام، بالإضافة الى سلسلة من التحولات تمتد على فترات طويلة جداً -وهذا لا يعني بالضرورة أنه كان للجنس البشري لغاتمنذ ذلك الحين.

ولأسباب تعود الى تاريخ هذا النوع البشري الأول الذي قد يكون ولد على الأرض في المهد الافريقي (الى اليوم الذي نكتشف فيه أجداداً أكثر قدماً في أستراليا، وغيينا الجديدة أو في أي مكان آخر)، فإن أصولنا هي افريقيـة. فمنذ 2.2 مليون سنة، شـكل القرن الافريقي إطاراً يـبعـثـيـعـ كل الشـروـطـ المـلاـمةـ لـولـادةـ نوعـ جـديـدـ. وهذا النوع ولـدـ في بيـةـ تـمـتـعـ بالـكـثـيرـ منـ الخـصـوصـيـةـ والـهـاشـاشـةـ، تـعـودـ لـغـابـةـ تـحـتـويـ عـلـىـ الكـثـيرـ منـ الـأـشـجـارـ وـالـطـرـائـدـ وـبـنـابـيعـ المـاءـ التـيـ تـؤـمـنـ الـظـرـوفـ الـنـاسـيـةـ لـلـعـيشـ، لـكـنـهاـ تـخـضـعـ لـسـلـسـلـةـ مـنـ دـوـرـاتـ الـجـفـافـ وـعـودـةـ الـرـطـوبـةـ. اـنـ أـرـىـ مـنـ بـابـ الـاقـتـراـضـ، أـنـ هـذـاـ النـوعـ وـجـدـ نـفـسـهـ بـعـدـ فـقـرـةـ قـصـيـرـةـ عـلـىـ وـلـادـتـهـ مـلـزـماـ عـلـىـ الـهـجـرـةـ كـيـ لاـ يـنـدـثـرـ بـسـبـبـ نـفـصـ المـاءـ وـالـغـذـاءـ، وـعـلـىـ اـجـتـياـزـ عـشـرـاتـ الـأـلـافـ مـنـ الـكـيـلـوـمـتـرـاتـ. هـذـاـ السـبـبـ مـنـ دـوـنـ شـكـ بـنـيـ الـإـنـسـانـ الـبـدـائـيـ فـيـ بـيـجـيـعـ مـحـمـوـعـةـ مـنـ التـقـافـاتـ عـرـفـتـ بـ«ـالـحـصـيـ الـمـسـقـةـ»ـ وـالـتـيـ تـشـبـهـ كـثـيرـاـ تـلـكـ التـيـ نـشـأـتـ فـيـ الـمـهـدـ الـافـريـقيـ.

لقد أمكن نشوء اللغات كوسيلة للتواصل بفضل احتواء التركيبة الجينية للبشرية على الكلام؛ إلا أن اللغات لم تكن في الحال شرطاً ضرورياً للكلام، وبالتالي لم تولد بالضرورة في نفس الوقت الذي ولد فيه. بعبارات أخرى، ان حركات الترخل والهجرات الكبرى، والتي كانت ضرورية للحفاظ على حياة هذا النوع، حصلت حين شعر هذا النوع بأنه «انتهى» لأنه امتلك قابلية الكلام، لكنه لم يكن بعد قد أنشأ اللغات، بالمعنى الحديث للكلمة كما نحدده.

تكاثر اللغات

ان نشأة اللغات تمت على حقبات طويلة. وقد تبع ذلك سلسلة من التوسعات، ذات الانتشار المتنامي. اعتقاد أنه في عصر قريب منا ب رغم كل شيء، هو العصر الحجري الحديث (من 20000 إلى 12000 سنة قبل الحقبة المسيحية)، تكاثرت اللغات بشكل مسريع، عاكسة بذلك صورة المجتمعات التي كانت تتکاثر بقدر ما كانت تتجدد الحياة الحضرية، لأن الناس كانوا يتخلون عن البداوة وتربية الماشية، وعن الحياة غير المستقرة والصعبة، التي كانت تختصر بالتفتيش عن الماء لماشيهم. في ذلك الحين ظهرت النواة الأولى للمدن، وتُعتبر أريحا من خلال نصوص «العهد القديم» المدينة الأولى في التاريخ، علمًا بأن مدنًا قد سبقتها بالتأكيد. ان ظهور المدن ترافق مع إمكانية الحصول على الحقوق وزراعتها. ولقد كان الفونس آلي (Alphonse Allais)، وهو المعروف بظرفه، على حق حين أوضحنا بالتَّابعة ذهنه: «يجب بناء المدن في الريف». ليس من الممكن بناء المدن إلا في الريف، حتى لو ظهر لاحقاً نمط الحياة المديني، وبصورة اصطناعية إلى حد كبير، على أنه متميّز بشكل جذري عن نمط الحياة الريفي. يبدو لي أن العصر الحجري الحديث، ودون أن يكون باستطاعتي أن أقدم إثباتات حقيقة على هذه الفرضية، هو العصر الذي تكاثرت فيه اللغات بشكل كثيف.

الموت بفعل الانقراض

بعد أن فقزنا عبر الحقبات الزمنية السحيقة، لتنظر الآن إلى حقبة أكثر قريباً منا بكثير: عصر النهضة الذي أطلق بداية الزمن الاستعماري. انتقلت الحروب الدينية إلى أميركا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا، مستخدمة المصطلحات نفسها تقريباً مع وصول البحارة الإسبان والبرتغاليين بشكل أساسي، والذين التحق بهم بعدهما البريطانيون والفرنسيون والهولنديون ليأسسوا مراكز يقصد العمل في التجارة. ولما كان هؤلاء لا يتحرّكون بالطبع - بأي دافع غيري، فإنّ مجيء الحقبة الاستعمارية ترافق مع مجازر ضخمة باللغة التأثير ذات نتائج حتمية، إلى درجة أنه يمكن اعتبار العقود الأولى من القرن السادس عشر - الذي أطلق عليه بمفارقة تدعى إلى السخرية عصر النهضة من وجهة نظر الثقافات الأوروبية الغربية - اعتبارها في الواقع بداية موت مكثف للغات الإنسانية.

يكفي للتحقق من ذلك أن ننظر إلى حالة المكسيك بالذات، هذا البلد الذي أطلق عليه النظام الملكي في قشتالة (إسبانيا) اسم «إسبانيا الجديدة». هناك مئات من اللغات كانت قائمة في الحقبة «ما قبل الكولومبية»، فلم تُبْطِئ «ملحمة» الغزاة conquistadores على مدى قرن سوى بضعة عشرات. ففي المكسيك اليوم لا يمكننا أن نقيس مشكلة الحفاظ على النهويات^(٤) ولا مشكلة اللغات الأوتومية المتداولة في وسط المضبة المكسيكية أو مشكلة الكثافة في هذه البلدان «الجديدة».

في هذه الظروف، تبدأ اللغات بالموت بنسب كبيرة. ويضاف إلى سبب الانقراض هذا عن طريق الإبادة، أسباب أخرى تأتي كنتيجة طبيعية. ويقطع

^(٤) النهويات Nahuatl هي لغة قسم من شعب المكسيك يُعرف بالنهوياس، وتُلقب عادة بالأزتك Azteques . إنها لغة لا يزال يتكلّمها حوالي 800000 شخص يتراوح معظمهم في العاصمة مكسيكو (المترجم).

النظر عن ذنوب الغرب الثقيلة جداً، فإن كوارث طبيعية محت عن سطح الأرض شعوباً بأكملها تقريباً، مما أدى إلى انقراض لغات بفعل انقراض الشعوب التي تتكلمتها أو التي «تحملها» كما يُقال بالروسية nositieli. وبالفعل، «يحمل» الأشخاص لغة، كما نحمل كتزأ، وكما نحمل جمالاً غامضاً يتبع لنا أن نتواصل ونتعاطى مع إنسان قريب منا، ومن المحتمل أن نحبه. إن حالات انقراض اللغات العائدة لكوراث طبيعية هي في المحصلة حالات محدودة. غالباً ما نذكر مثل السلفادور. بالفعل، وإثر ثوران بركانى مصحوب بزلزال في الثلاثينيات، شهد هذا البلد موت أفراد قبيلة هندية بأكملها تقريباً. انطلاقاً من ذلك، فإن أسباباً أخرى لأنقراض اللغات تبدو أكثر ضرراً وأكثر خطراً بكثير، وفي الواقع أكثر فعالية من الانقراض الجسدي للمتكلمين بها. ما هي هذه الأسباب؟

فرض نموذج غربي

إن أهم التهديدات التي تلقى بظلها على اللغات تأتي من التماقف، كما يفهمه الغرب، أي الاحتكاك بين الثقافات الداخلية والثقافات المحلية. إن لا أفكير فقط بحالة الأميركيتين، وإنما كذلك بأستراليا وبجزء من أفريقيا على الأقل. فكما أوضح ساليكوكو موفرين، إن اللغات الأفريقية قاومت بصورة أفضل، لأنها كان لهذه القارة الحظ في أن تُفلت من الاستعمار الذي خضعت له أميركا وأستراليا وجزء من جنوب شرق آسيا.

إن دخول نماذج غربية يؤدي إلى مقارنة بين انهاط الحياة القديمة والأنهاط الحديثة. للوهلة الأولى تُرفض الأنهاط الجديدة بالطبع، لكنها في النهاية تفرض نفسها تدريجياً على أنها صالحة لأن تُقلَّد، لأنها في الظاهر مصدر فاعلية أكبر، ولأنها تبدو قادرة على تأمين حياة أفضل، والتقليل الأعمى يمكن أن يُعتبر دافعاً سوسيولوجياً أساسياً في تطور المجتمعات الإنسانية. حين تناحر الفرصة لمن يعيش حياة البداوة البائسة أن يراقب حضرىن، من بلاد أجنبية

على وجه الخصوص، يمتلكون قدرة اقتصادية وعسكرية وتجارية فاعلة، فإنه يجد نفسه مشدوداً لتقليد هذا النموذج أو دفع أولاده إلى تقليده، إذا لم يكن بالإمكان القيام بذلك حاضراً. لهذا السبب بالتحديد يحدث تخلٍ عن النماذج التقليدية داخل الكثير من المجتمعات الإنسانية.

لقد لوحظت هذه الظاهرة في أستراليا وفي كندا أو في الولايات المتحدة. وفي كل هذه الحالات تخطى السكان البيض كثيراً عملية الاقتراب البسيطة أو فرض نموذج. إننا نعرف جميعاً قصة هؤلاء الأطفال الذين اقتلعوا من قرائهم وأدخلوا بالقوة إلى مؤسسات هي أشبه بالمعتقلات، حيث كان يُمحظى عليهم بشكل قاطع استعمال لغتهم المحلية. حين نُلصق باللغة المحلية كل المساوىء، وحين تتوصل بألف طريقة وطريقة إلى جعل الولد الذي كان يتكلمها في قريته يشعر بالخجل، فإنه حين يعود إلى القرية سوف يتحول إلى ناقل للغة الجديدة، لغة الأجنبي، الأبيض والمستعمر، هذه اللغة التي تأتي دون أن يستدعها أحد. تلك هي القصة بالذات لافتراض عدد كبير من اللغات. وحين أذكر أمثلة من كندا وأستراليا أو الولايات المتحدة، فلا أدعّي أبداً بأني استوفيت الموضوع من كافة جوانبه.

في الألعاب الأولمبية في سيدني عام 2000 ظهر عدد كبير من السكان الأصليين في أستراليا من أجل أن تعرف الحكومة بالأعمال التي ارتكبت بحق أولاد أجدادهم. ومن بين المطالبات العديدة التي رُفعت، أثارني بشكل خاص مطلب الاعتراف بأنّ أطفال السكان الأصليين الناطقين اليوم بالإنكليزية، كانوا قد اقتلعوا من البيئة التي ولدوا فيها. إن هذا الأمر ساهم في انقراض التنوع اللغوی في هذه القارة التي كانت تعدد ريهما ما بين 40000 و 50000 لغة أصلية قبل وصول الثقافة الغربية. لم يعد يبقى من هذه اللغات اليوم إلا بضع مئات، إذا لم يكن بعض عشرات. إن التقدير الأقرب للمنطق هو 200 أو 300 لغة تكنت من الصمود، وهي بكل حال اليوم في وضعية بالغة المهاشة، ومعظمها في طريقه إلى الانقراض.

خطأ انتقال اللغات

ان الموت الكثيف للغات لم يتبع فقط عن فرض النهازج الأجنبية، وإنما نجم كذلك عن فرض النهازج الداخلية. ففي بلد مثل تنزانيا، تجد لغات البدو واللغات القبلية نفسها مهددة بشكل جدي من طرف اللغة السواحلية التي كرست لغة رسمية ووطنية، والتي تحظى بتأثير واسع. في عملية كهذه تكون اللغات المناطقية من دون شك في وضعية أفضل من اللغات القبلية التي تحملها قبائل محدودة العدد، وتقضى وقها في الترهل مع مواشيهما. وفي الواقع، ان بعض اللغات المناطقية إمكانية اللجوء الى الصحافة المكتوبة، والتعليم، بل الى وسائل الاعلام الجماهيري مثل التلفزيون والراديو. ولكن لا يجب أن ننسى مع ذلك أن هذه اللغات المناطقية تُعد على أصابع اليد.

ولا بد من التذكير أنه يُضاف الى هذا السياق ظواهر خاصة مثل الزواج، الذي يعتبر عاملاً أساسياً في حياة اللغات، لأنه يخول في الوقت ذاته تأمين بقائهما أو الحكم عليها بالموت. لتخيل أن ناطقاً بلغة الكوينيغو تزوج من امرأة تكلم الماساي، وهي أكبر لغة مناطقية في تنزانيا وكينيا. في هذه الحالة، تكون لغة الماساي مهددة من قبل اللغة السواحلية -بنسبة أقل من التهديد الذي يلحق باللغات القبلية-، إلا أن الماساي بدورها هي عامل تهديد لتلك اللغات. لتصور إذن متى لا يمكنك إلا عدداً هزيلًا من الماشية، أو شخصاً في وضع أتعس منه، يعتاش من الصيد والثار ليؤمن الحد الأدنى من العيش. ولنفترض أن أحدهما تزوج من فتاة تنتهي الى قبائل الماساي فأهداها والدها في المناسبة رؤوساً من الأبقار السنامية. إن هذا يكفي لكي ينجذب الى ثقافة زوجته المتباينة، ولكي يرغب كذلك في اكتساب موقع «صاحب مزرعة للماشية». من هنا يصبح أسير تقليد اعمى للماساي. حينها، ما الذي سينقله الى أولاده؟ لن ينقل بالطبع لغة الكوينيغو، وإنما لغة زوجته الماساي، التي يكون قد تعلمها. أما بالنسبة لزوجته، فهي بالطبع لن تلقن أولادها الكوينيغو، بل الماساي لغة والدها وعائلتها ومنطقتها. على هذا

المستوى من الانتقال، نلحظ بشكل واضح وحاد مختلف المراحل لعملية انقراض اللغات، بدءاً بالهشاشة، ومن ثم التهميش، وصولاً في النهاية إلى الانقراض لعدم توفر سبل الانتقال.

إغراء اللغات المتمايززة

هناك سبب آخر لانقراض اللغات يأتي من إغراء اللغات المتمايززة، كما تصلنا عبر وسائل الإعلام. دعونا ندق في إفريقيا التي تقدم نماذج جيدة عن عملية انقراض اللغات، بصرف النظر عن المعمرين الذين استأصلوا بعض لغات المستعمررين وعملوا على انقراضها. إن عدداً من اللغات الأفريقية مهددة بالفعل من قبل السكان أنفسهم الذين أخضعوا للاستعمار.

لتختلئ إذن مصر يا من أهل النوبة يتكلم اللغة النوبية، وهي لغة إفريقية هامة، من عائلة اللغات المنتشرة في منطقة النيل. هذا المصري النوبى الذي ينتقل بكثرة إلى المدن الكبرى في الشمال، وربما أيضاً إلى القاهرة أو الخرطوم، يتعمى إلى الإسلام. وبالرغم من اعتماده على الإسلام فهو لا يقرأ النص القرآني بالعربية. وفي حال كان يفعل فإنه يتمتمه بشكل آلى أكثر مما يفهمه، لكنه إضافة إلى ذلك يستمع إلى إذاعة القاهرة وإلى البرامج الدينية. انه يستمع إلى كل ما يُقال باللغة العربية. فحين يعود إلى قريته يتحول هذا الناطق بالنوبية إلى حامل للغة العربية، لغة القرآن، لغة الكتاب المقدس لإيمانه، ولغة العواصم الكبرى التي يتتجول فيها. وتكتسب هذه اللغة بنظره هالة كبرى لأنها تعتبر كذلك بقوة عن التأكيد على الهوية الوطنية، إذا لم نقل القومية، في وجه النظام الاستعماري سابقاً، وفي وجه كافة أنواع الضغوط الاقتصادية حالياً. في مثل هذه الظروف يصبح اندثار اللغة النوبية مشروعًا مؤكداً، لأن الفلاح العائد إلى قريته بعد إقامته في القاهرة، أو بعد احتكاكه المتواصل بالصحافة المكتوبة، وخصوصاً بعد استماعه إلى الراديو ومشاهدته للتلفزيون وكلها وسائل إعلامية باللغة العربية في مصر كما في السودان، سيتحول إلى وسيلة للتعرّيب

الكامل. تتواءل الأسلمة منذ قرون، لكنها في الغالب تترافق مع عملية تعريب. من هنا فإن اللغات المحلية واللغات القبلية، وهي لا تمتلك سبل المواجهة، ترى نفسها سائرة نحو الانقراض، بقبول السكان الذين يحملونها في غالب الأحيان، بل بشيء من الحماس في بعض المرات. مذ ذاك تقع اللغة ضحية سوء الانتقال، لأن الأطفال يُرسلون إلى المدارس التي تدرس اللغة التمايزية، وليس لدى المدرسين المحليين. فالاحتكاك باللغات التمايزية يشكل إذن عاملًا إضافيًّا لانقراض اللغات.

يامكاننا أن نذكر عدًّا كبيرًّا من الأسباب الأخرى. لكن من الملائم أن نتساءل تحديدًا، إذا كان متكلمو اللغات السائرة للانقراض يرغبون فعلاً في الدفاع عنها. إن المختصين في اللسانية، على غرار المتخصصين بعلم السلالات، هم عادةً - ومن فرط حبهم للغات - الذين يرغبون بعمل أي شيء يمكن للابقاء على التنوع اللغوي. إلا أن المحزن والغريب في الأمر هو أن الخصوص الأساسيين الذين يعانونهم في هذه المهمة هم متكلمو هذه اللغات بالذات الذين لا يرغبون بإحياء لغاتهم، ولا يعتبرونها فعلًا وسيلة ناجعة لدخولهم في الحداثة. «الحداثة»، تلك هي الكلمة التي تهدى اللغات بشكل جدي.

المواضيع العصرية الراهنة والمظاهر الجاذبة

لا بد لنا من ذكر عامل آخر لانقراض اللغات. انه عامل لا يندرج في خانة الاقتصاد أو الاجتماع، بل يمكن ر بما أن نصفه خارج الاطار الدقيق والجدي و«العلمي» للحجج التي تقدم بشكل عام، لأنه يتعلق بعامل نفسي بحت، إذا لم نقل بمزاج لا يقل تهديدًا عن غيره من العوامل، يتمثل بالمواضيع العصرية الراهنة والمظاهر الجاذبة. في الكثير من الحالات، حين لا يكون هناك عامل مؤثر يؤمن بالفعل وضعاً معيشياً أفضل، ولا تكون هناك ضرورة مهنية، ولا سبب اقتصادي أو اجتماعي مبرر، وحين لا يوجد أي ضغط فعلي ذي طبيعة

سياسية أو غير ذلك يُمارس من أجل العزوف عن اللغة الأصلية لصالح لغة مهيمنة، فإن هناك سبباً على الأقل يدفع الناس بكتافة نحو لغة مهيمنة. إن الانجداب بالظاهر يعطي عن هذه اللغة صورة برّاقة يجعل اكتسابها أمراً راقياً، حتى لو عانت من التهشيم بالطريقة التي نتكلّمها بها.

انبعاث اللغات

إن اللغات تولد وتعيش ثم تموت، لكنها يمكن كذلك أن تبعث. هناك مبرر أساسي لكي تبعث اللغات، يتمثل في أن اللغات ليست فقط لغات. إذا ما اعتبرنا الكلام كإمكانية محددة للجنس البشري، واللغات كإنجازات تاريخية واجتماعية لهذه الامكانية، فإن تمييزاً هاماً آخر يجب أن يُذكر، ذاك الذي بلوره عالم اللسانيات الكبير فردينان دو سوسر (Ferdinand de Saussure) في مطلع القرن الأخير بين «اللغة» و«الكلام». اللغة هي كذلك.

إن اللغة بالفعل هي التقاء نظام فونولوجي-صوتي (تشكّل الأحرف الصامتة مع الأحرف الصائمة مقاطع صوتية، وهذه الأخيرة تتناسق في كلمات)، بنظام مورفولوجي-نحووي (تنظم التركيبة النحوية الكلمات) ونظام دلالي معجمي (تحمل الكلمات معنى). فإذا لم يُنطق باللغة، وإذا لم توضع هذه الأنظمة موضع التطبيق شفهياً في التبادل اليومي، فإن اللغة تبقى لغة، ولكن ما من كلام ينقلها إلى حيز الواقع، وهي ليست بالضرورة مهدّدة بالاندثار. وبما أن اللغات بالتحديد هي لغات بقدر ما هي كلمات، فإنه يمكن لها أن تبعث. وحين تموت إحدى اللغات فإنها بالواقع تخسر النطق بها وليس الحياة. إنها لا تضيّع كلغة، فهي تخسر النطق بها لأن الناطقين بها -وفق تحليل أسباب الانقراض التي أوردتها سابقاً -توقفوا عن استعمالها. مع ذلك، فإن منظومتها الصوتية والمورفولوجية والنحوية والمعجمية والدلالية لن تندثر بالضرورة. ما من شيء يحكم عليها بالموت،

شرط أن تكون قد دُونت في مكان ما. لقد تنسى لي أن ألاحظ في أفريقيا، القارة التي بنيت عليها أطروحتي، هذه الظاهرة العجيبة للذاكرة الجماعية حيث كان الأشخاص المعزون الذين يزورونني بالمعلومات يقولون إنهم تعلّموا لغتهم من آجدادهم، والأجداد تعلّموها بدورهم من آجدادهم. أني أقرّ بواقع التقليد الشفهي، لكنه يبدو لي أنه يصعب التثبت منه، وإن كان ملحوظاً بوضوح، كما هو الحال مع التقليد المكتوب حيث تكون الوثيقة بين أيدينا كموضوع مادي. إن كل هذه الدعائم المكتوبة، حتى في الصيغة الافتراضية الحالية، هي بالطبع مهددة بالتلف كأشياء مادية، لكنها لا تزال تعتبر وسيلة للحفظ على اللغات. بل إن بعض هذه الدعائم مخولة بالحفظ على النطق. في العديد من حالات اللغات التي تعتبر ميتة، لأنه لم يعد يُنطق بها، لم يعد يبقى لنا سوى الوثائق المكتوبة.

اللغة العربية، مثال للانبعاث

إذا توافرت الإرادة الإنسانية، إذا وُجد تصميم قوي لإحياء لغة ما، فإن انبعاثها يكون ممكناً. والمثال الأساسي الذي يُذكّر في هذا المجال هو اللغة العربية التي انبثت حين وصلت المجموعات اليهودية تدريجياً إلى فلسطين بعد قضية «درایفوس»^(*) وبعد مذابح اليهود على يد السلطات القisterية في روسيا، ومن ثم خلال العقدين الأولين من القرن العشرين. حين قامت دولة إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية وصل اليهود بكثافة إلىبلاد كانت منذ وقت طويلاً، منذ العشرينات، قد اعتمدت لغة هي العبرية.

كيف تمكنت المجموعات اليهودية منذ مطلع القرن العشرين أن تعيد الحياة إلى هذه اللغة؟ لقد أعادت تكوينها بكل سهولة انطلاقاً من وثائق مكتوبة، بدءاً بالتوراة، ولكن بالتقليد الحاخامي والتلمودي كذلك، وبكل

(*) الفرد دراييفوس (1859-1935) هو ضابط فرنسي من أصل يهودي أتّم بالغاً للaman، فحُكم وُفي عام 1894 مما أثار موجة من معاداة السامية، أدت إلى اقسام عنيف في الرأي العام الفرنسي. إلا أنه تبين لاحقاً أن اتهاماته لم تكن كافية، فأُعيدت عاقمتها وتمت تبرئته عام 1906، وأعيد إلى الجيش بكلفة رتبة العسكرية (المترجم).

الرسالات القيمة التي تم تبادلها بالعبرية طيلة قرون. مع ذلك، كانت العبرية لغة ميّة منذ العام 600 قبل المسيح، لأنّه في العام 594 وإثر انتصار بابل على الجماعات اليهودية، رُحلت الارستقراطية اليهودية بكثافة إلى بابل، حيث اكتسبت الآرامية لغة التجار المتنقلين في مناطق واسعة، والذين يتحدّر منهم في يومنا سكان سوريا ولبنان والأردن وقسم من العراق. إن اللغة الآرامية ليست ميّة بكل حال، ولا تزال جماعات آرامية في لبنان إلى اليوم تتكلّم لغة آرامية يُطلق عليها اسم السريانية. في العام 530 أو 525 قبل المسيح، حين قام سيروس (Cyrus) أميراًطور البابليين المتصرّ بِإعادة ترحيل هذه الجماعات اليهودية إلى بلادها، فإن هذه النخب حملت معها اللغة الآرامية. من هنا فإن يهودا (Joshua) الناصري، وهو شاب يهودي نشأ على التعرّف بلغة جماعته، لم يكن يتكلّم العربية وإنما الآرامية التي تحولت إلى لغة جاذبة.

وبعد عمل دُؤوب بدأً من العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر، شكّل انتشار العبرية ظاهرة رائعة، لها ما يبيّن لها وهي كذلك نموذج يُحتذى. كان يكفي بالفعل أن تكون هناك إرادة بشّرية. فلقد اعتبرت هذه المجموعات أن اللغة الوحيدة التي يمكن لليهود الآخرين إلى فلسطين من التواصل، لا يمكن إلا أن تكون العبرية، وليس اليديّة^(*) أو اليهو-عربية، ولا بالطبع لعربية باللهجة اليمنية أو العراقية ليهود اليمن والعراق، ولا الصربية أو لكرواتية أو الروسية أو البولونية أو الهنغارية أو الرومانية، ولا أية لغة من لغات المجموعات اليهودية المنتشرة منذ قرون في أوروبا الوسطى والشرقية، والتي أخذت من زمن طويل للحكم العثماني أولاً ومن ثم الروسي وأخيراً النمساوي. لقد كانت كل هذه المجموعات تتكلّم لغات عديدة هندو-أوروبية. وبالنسبة إليها كانت اللغة العبرية لغة أجنبية وشعائرية، لكنها بدت لها اللغة الوحيدة الممكنة للتواصل. وما كانت هذه اللغة ميّة منذ 2600 سنة، ولما كان لا يزال يوجد العديد من الوثائق المكتوبة، كان «يكفي»

^(*) اليديّة yiddish هي لغة عبرية ألمانية ينطق بها يهود أوروبا الوسطى والاتحاد السوفيتي (المترجم).

القيم إلى أين؟

الأخذ قرار بأنها ستكون لغة المجموعات الجديدة. هذا هو إذن الذي حصل، ليس بدون صعوبات واحتتجاجات، وليس بدون مشاكل داخل المجموعات وفيها بيتهما.

مستقبل اللغات: التهجين

ان هذا المثل يبيّن أن اللغة يمكن أن تبعث كما يمكن أن ترثي، شرط وجود إرادة إنسانية. في هذه الثلاثية المؤلفة من الحياة والموت والانبعاث، أختتم كلامي حول المرحلة المتأصلة التي يشكلها الانبعاث بذكر حالات أخرى من عودة الحياة إلى لغات اعتبرت ميتة.

اللغة السلتية الكورنوالية: هذه اللغة التي ماتت منذ نهاية القرن السادس عشر، عادت وانبعثت، لتأخذ في الانتشار في منطقة كورنوال في أقصى غرب بريطانيا، ضمن السكان السلتين الذين عبروا عن إرادة صلبة في إعادة إحيائها، في مواجهة الضغوطات التي تمارسها اللغة الانكليزية.

اللغة النينورسية في النرويج: هذه اللغة النرويجية الجديدة، لم تعرف تجربة الانبعاث وإنما التشكّل، إذ أنها تكونت انطلاقاً من لهجات ريفية في جنوب غرب البلاد، لمواجهة اللغة الدانمركية-النرويجية التي تتكلّمها بورجوازية أوسلو والمدن الكبرى، وهي لغة المجموعات المتحدرة من أصل دانمركي، والتي فرضت خلال قرون من استعمار الدانمرك للنرويج.

اللغة الناغمية في ناغالاند: تقع منطقة الناغالاند في أعلى جبال حملايا في أقصى شرق الهند. تقطنها مجموعات قبلية تتكلم الأسامية والتيبية، أو لغة هي خليط من انكليزية تجارية تستخدم في الموانئ الصينية مطعمة بلغات محلية، وهذه الأخيرة في طريقها لأن تصبح اللغة الوطنية، وقد تكونت بأكمالها تقرّباً بفعل عمليات البيع والشراء. فالأسواق تشكّل بالفعل المكان المثالى لتكوين لغات مختلطة فيها الانكليزية التجارية باللهجات المحلية.

اللغة التيمورية: تستخدم هذه اللغة كوسيلة تواصل في أماكن كثيرة

من تيمور، مخترقة التاتون، وهي لغة مهمة في هذا البلد. ولقد تأثرت اللغة التيمورية باللهجات المحلية وبالإنكليزية التجارية في محطات محددة.

إذا كانت اللغة العربية قد نهضت بفضل تراث قديم مكتوب توراتي ومن ثم تلمودي، فإن حالة اللغات السابقة مختلف جذرياً. باستثناء اللغة السلالية التي تمثل أيضاً حالة انبعاث، تتسم كل الحالات إلى ما يُعرف بالتهجين. إن عدد اللغات التي تموت كبير جداً. وإذا ما اعتبرنا أن هناك 25 لغة تندثر سنوياً، فإن عدد اللغات في بطلع القرن الثاني والعشرين سينخفض إلى 2500 بدل 5000 الموجدة حالياً. لا يجب مع ذلك أن نهمل واقع ولادة بعض اللغات. يولد للأسف أقل بكثير مما يموت. ان السياق الأساسي لولادة اللغات هو التهجين، أي بروز لغة لا تتسم في الأساس كلغة أم أو كلغة موروثة إلى أي من الأفراد الذين يتواصلون فيما بينهم، ولا إلى أية من المجموعات المتواجدة في المدن وفي الأسواق التجارية، لكنها لغة تتبع التبادل. هذه اللغات التي تنشأ انتلاقاً من لغات الجميع، بفضل نوع من خليط يؤدي شيئاً فشيئاً إلى بروز وسيلة تواصل، هذه اللغات الهمجينة هي إلى حد كبير مستقبل اللغات بالذات. هناك لغة ذات انتشار عالمي يتطرقهااليوم مستقبل زاهر بفعل عملية التهجين التي تربى: أنها اللغة الانجلو-أمريكية.

الجزء الثالث

نحو عقود اجتماعية جديدة؟

I

العقد الاجتماعي الجديد والتربيـة المستديمة للجمـيع

إن ما حققه القرن العشرون على صعيد التربية ليس بقليل: فالآمية قد تراجعت بشكل كبير، وتنامي التعليم الثانوي والعلـيـ. لكن التباينات التي لا تزال قائمة على المستوى العالمي وداخل المجتمعات نفسها تستدعي إبرام عقود اجتماعية جديدة. من جهة أخرى، يفرض التفاعل المتزايد بين عالم الاقتصاد وعالم المعرفة وكذلك التحولات السريعة لسوق العمل تعريفاً جديداً للتربية. ذلك أنه لم يعد من الممكن أن تكون التربية محذدة بفترة من الحياة، كما أنه يجب أن ترتكز التربية على أربعة أسس: تعلم المعرفة، تعلم الممارسة، تعلم الوجود، وتعلم العيش معاً. إن التقنيات الحديثة تفتح أمام التربية ميادين جديدة يمكن الإفادـة منها. وهي إذ تؤمن سهولة الوصول إلى المعلومات يمكنها المسـاهمـة في تحقيق شمولية التربية شـرـطـ أن توظـفـ الإـرـادـةـ السياسيةـ الإـمـكـانـاتـ التيـ تـيـتـحـهاـ.

يتناول جاك ديلور في هذه الدراسة أنماط التربية المستديمة للجميع في مجتمعاتنا المتحولة، والجـلـيلـةـ التيـ يجبـ أنـ تـنشـأـ بينـ الـديـمـوـقـراـطـيـةـ والـتـرـبـيـةـ. أما جـيلـيوـ جـيلـيفـ فهو يـركـزـ علىـ الدـورـ الذيـ يجبـ أنـ تـلـعـبـ تـرـبـيـةـ الأـفـرـادـ عـلـىـ الـمواـطـنـيـةـ وـالـمـسـؤـولـيـةـ. وـتـذـكـرـ فـايـ شـونـغـ أـخـيرـاـ بـالـأـهـمـيـةـ الـاجـتـهـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـاـقـتـصـاديـ لـحـصـولـ الـرـأـةـ عـلـىـ الـتـعـلـيمـ خـصـوصـاـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ.

نحو التربية المستدامة للجميع

جاك ديلور

مسألتان مهمتان ومتنا夙ستان تحضاني على التفكير في دور التربية في مجتمعاتنا: المشكلة التي يطرحها عدم المساواة المستمر بل المتعاظم في العالم في مجال التربية، من جهة، وتأثير التحول التكنولوجي والاقتصادي والجيسياسي الهائل على جميع المجتمعات، من جهة أخرى. وإذا أعطى الأولوية للمسألة الثانية سوف أركز اهتمامي على تعريف عقد اجتماعي جديد على المستوى الوطني.

التربية وعدم المساواة

لنذكر أنه في نهاية التسعينيات كان في العالم 900 مليون أمريكي و100 مليون طفل لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على التعليم. لنذكر أيضاً أن مسيرة التقدم نحو التربية للجميع معوقة في كثير من البلدان وأن عدداً كبيراً من المدرسين يعانون من ظروف صعبة: إن 70% من المعلمين الذين يبلغ عددهم في العالم 57 مليون معلم يعيشون في ظروف مادية لا تليق بمكانتهم ولا بالدور الذي من المفروض أن يلعبوه في المجتمع. بالطبع أنا مدرك لجهود اليونسكو والبنك الدولي وغيرها من الوكالات المهمة بهذا الشأن لكن يجب القيام بأكثر من ذلك. ربما من الممكن أن يتضمن العقد الشامل بندًا جديداً، هو

إنشاء صندوق عالي للتربيـة. إذ أنه يكفي أن تخصص الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 1% من نفقاتها العسكرية ليتوفر لهذا الصندوق الحجم والإمكانات اللازمة.

أود العودة إلى التحدي الذي تحمله تحولات العصر، مذكراً بأن التربية ترتكز على مبادئ إنسانية عالمية شأنها عليها ويعود الفضل بها لمفكرين قالوا كلمتهم منذ 3000 عام بالنسبة لبعض منهم.

التحول الكبير وملامح الثبات

المـسـألـةـ الـتـيـ تـطـرـحـ نـفـسـهـاـ كـلـاـ حـدـثـ ثـورـةـ تـكـنـوـلـوـجـيـةـ هـيـ مـعـرـفـةـ ماـ الـذـيـ سـيـغـيرـ وـمـاـ إـذـاـ كـانـ كـلـ شـيـءـ سـيـغـيرـ.ـ تـظـهـرـ التـجـرـيـةـ فـيـ الـوـاقـعـ أـنـ يـوـجـدـ دـائـيـاـ فـيـ الـمـجـمـعـاتـ جـانـبـ لـاـ يـتـغـيرـ.ـ أـمـاـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـمـيـزـهـ فـيـ خـصـمـ الـتـحـولـ التـقـنيـ الـذـيـ لـهـ تـأـثـيرـ عـلـيـنـاـ فـمـسـأـلـةـ صـعـبـةـ يـبـدوـلـيـ أـنـاـ تـخـرـجـ عـنـ نـطـاقـ بـحـثـيـ.

سـأـكـرـ اـهـتـمـاـيـ عـلـىـ التـذـكـرـ بـثـوـابـتـ هـذـاـ التـحـولـ الكـبـيرـ وـهـيـ:ـ الـثـورـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ (ـالتـقـيـاتـ الـحـدـيـثـةـ لـلـمـعـلـومـاتـ وـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ عـلـمـ الـحـيـاةـ)،ـ عـولـةـ الـاـقـتصـادـ وـالـأـسـوـاقـ،ـ تـطـوـرـ عـمـلـيـاتـ التـبـادـلـ،ـ بـرـوزـ نـشـطـاءـ جـددـ،ـ التـغـيـراتـ الـتـيـ طـرـأـتـ عـلـىـ النـظـامـ الرـأـسـيـالـ وـتـرـاجـعـ الدـوـلـةـ الـوـطـنـيـةـ.ـ إـنـ هـذـاـ التـعـدـادـ قـدـ يـحـمـلـ عـلـىـ الـاعـقـادـ بـأـنـ عـلـمـ الـاـقـتصـادـ يـقـضـيـ عـلـىـ الـعـلـمـ الـاـنـسـانـيـ الـأـخـرـيـ.ـ لـوـ تـحـتـمـ ذـلـكـ لـكـانـ خـطـأـ كـبـيرـاـ.ـ وـقـدـ يـحـمـلـ كـذـلـكـ عـلـىـ الـاعـقـادـ وـلـاـ تـنـصـ الـحـجـةـ عـلـىـ ذـلـكــ أـنـ عـالـمـ الـاـقـتصـادـيـ قـدـ سـطـاـ عـلـىـ عـالـمـ السـيـاسـيـ.ـ وـهـذـاـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ نـأـسـفـ لـهـ إـنـ كـنـاـ نـغـارـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـدـيمـوـقـراـطـيـةـ وـعـلـىـ حـكـمـ الـحـكـامـ.ـ وـلـذـلـكـ نـتـيـجـةـ مـبـاشـرـةـ عـلـىـ التـرـبـيـةـ لـاـ تـسـمـحـ لـنـاـ إـلـاـ لـلـغـةـ الـانـكـلـيـزـيـةـ بـتـقـدـيرـ أـهـمـيـتـهاـ.ـ فـعـلـمـ الـأـشـخـاصـ الـذـيـنـ يـتـحـدـثـونـ عـنـ التـرـبـيـةـ الـمـسـتـدـيـمـةـ يـتـحـدـثـونـ عـنـ التـدـرـيـبـ trainingـ.ـ فـيـاـ يـخـصـنـيـ أـفـضـلـ الـكـلامـ عـنـ التـعـلـيمـ learningـ.ـ وـهـوـ لـيـسـ الـأـمـرـ نـفـسـهـ.

إـلـىـ هـذـهـ ثـوـابـتـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـحـولـ يـجـبـ أـنـ نـصـيـفـ ثـوـابـتـ أـخـرـىـ:ـ الـثـورـةـ

الإعلامية، تكون رأي عام عالمي (يتسائل هذا الرأي العام العالمي خصوصاً عن الأسباب التي تدفع القوى الأكثر ثروة إلى التدخل في الكوسوفو وليس في الشيشان)، وتطور القيم المعاشرة مع ازدياد أهمية دور المرأة، وتغيير أساليب الحياة، وتفكك العائلة، والتroc الكبير إلى تحقيق الفرد، والأهمية المتضاعدة لمسألة الهوية لدى بعض المجموعات والجماعات، وأخيراً التوتر الحاد بين الشمولي والمحلّي، وكلها حقائق بارزة في النصف الثاني للقرن العشرين. قادتنا يفكرون أكثر فأكثر على المستوى الشمولي لكنهم يخاطبون مواطنين يفكرون على المستوى المحلي. يولّد هذا التوتر إحساساً بالضياع لدى كثير من معاصرينا الذين يجدون أنفسهم في مواجهة العولمة.

أرحب بكثير من التواضع أن أؤكّد على الثابت. يقول إيمانويل مونيه (Emmanuel Mounier) إن «الإنسان يعبر عن موجات غضبه بشكل متجدد باستمرار». إن المعركة من أجل تطور الإنسان مستمرة ولن يكتب لها النجاح بشكل نهائى أبداً لكنها تستحق أن تخاض من جديد كل مرة. علينا دائمًا أن نذكّر بأن الاقتصاد في خدمة الإنسان وفي خدمة المشروع المجتمعي، وأن نذكّر أيضاً بأن التربية يجب أن تضمن نشر قيم الحرية والتعاون المرتبطة بقسط من العدائية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العنصر التنافسي الملائم لطبيعة البشر.

هذه المقاربة، وهي بسيطة في المحصلة، تدعونا إلى أن نحذر الانهيار الأعمى بالمستجد، وتركيز المعلومات على الآني وعلى ما يبقى رهن اللحظة الحاضرة، مع تجاهل للماضي وعدم الاهتمام الكافي بالمستقبل (كم هي كبيرة مسؤولية النظام التربوي في هذا المجال)، والمجتمع الانفعالي ومستبعاته: ديكتاتورية استطلاعات الرأي وقدان السيطرة. إن العلاقة بين المعلم والتلميذ تقع في أساس التربية. وقوام هذه العلاقة هو سلطة معرفة بها من قبل التلميذ يمارس المعلم مسؤوليتها بحكمة.

مع ذلك علينا أن نعرف كيف نواجه الجديد وهو في الدرجة الأولى هذه

العولمة التي يجب أن تتم شخص في مستقبل قريب، كما آمل، عن ولادة قواعد جديدة للعبة على المستوى العالمي، وعن بنية جديدة للمرجعيات الدولية. كذلك تشكل مكانة العمل ومضمونه في صلب المجتمع إحدى المستجدات التي لا يمكن تجاهلها. هنا أيضاً يجب الأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي طرأت على سوق العمل والتي تعود أسبابها للتحول التقني وللعلة في الوقت نفسه. استناداً إلى روبي ريش⁽¹⁾، وهو وزير العمل السابق في الولايات المتحدة، سأميّز بين من يمتهنون التلاعيب بالرموز الذين يجدون في مجتمع المعلومات إطاراً مريحاً تماماً، والنظميين والإطارات، ودورهم ضروري دائمًا، وذوي الاختصاص الذين يلجأ لخبراتهم داخل المؤسسة أو خارجها، وكل الآخرين من عمال وأجراء الذين يخضعون لمتطلبات سوق العمل. المتلاعبون بالرموز يتمتعون بنوع من الاستقلالية تجاه المؤسسات التي ترغب بتوظيفهم. لأنهم قد أثمنوا سلفاً مكاناً لهم في سوق العمل العالمي.

يجب أن تلعب التربية دوراً مهماً في تحقيق تكافؤ الفرص. إن الذين يتّمدون اليوم إلى شريحة عمرية تقع بين الأربعين والخمسين عاماً تباغتهم في كثير من الأحيان التغييرات في سوق العمل.

مكانة العمل

خلافاً لما يعتقده جيري米里يفكين⁽²⁾، لا أزال أؤكد على الدور الرئيسي للعمل في المجتمع. يتناقض موقفه مع نظرية مالتوس، وهو مستمد من تجربة التاريخ ومن النقاشات التي خضناها عندما صدر تقرير نادي روما «صفر نمو» منذ ثلاثين عاماً. وهو كذلك موقف معياري. إن التأكيد على أهمية العمل في المجتمع لا يصدر عن موقف سلبي أو تنظيري. يجب العمل مع اعتبار الوقت الذي يوفره التقدم التقني والتنظيم الاجتماعي. إن متوسط

⁽¹⁾ روبي ريش، «الاقتصاد المعلوم»، Paris, Dunod, 1993, L'Economie mondialisée.

⁽²⁾ جيري米里يفكين، *La Fin du travail*, op.cit.

عدد الساعات التي يخصصها الفرد رجلاً أو امرأة خلال حياته للعمل كان في مجتمعاتنا الصناعية 100000 ساعة. أما اليوم فالرجل أو المرأة يخصص للعمل 70000 أو 75000 ساعة. وخلال خمسين عاماً سيتدنى هذا الرقم ربما إلى 45000 ساعة. هذا التحول هائل. ويجب أن نستعد له. فستكون له نتائجه على التنظيم الاجتماعي.

يجب إذن صياغة مفهوم جديد لمرتكزات العقد الاجتماعي: هل تقبل بديمقراطية صناعة الرأي، عن طريق وسائل الاعلام والاستطلاعات؟ أم أنها تزيد العودة إلى ديمقراطية تكون وسائل الإعلام في خدمتها وتؤكّد من جديد على دور المجتمع المدني؟ فلنعطي لأنفسنا نموذجاً جديداً للتطور، يكون أكثر احتراماً لأوقات الإنسان ول์طلبات الطبيعة. ذلك يستلزم أن ينشأ بين قطاع السوق والقطاع العام قطاع ثالث يمكن فيه للمبادرة ولل reflexivity وللمخيلة وللروح التعاونية أن تلعب كامل دورها.

مرتكزات التربية الأربع

كيف يمكن للتربية أن تساهم في هذا المجال؟ إن المرتكزات الأربع للتربية كما جاء في تقرير اللجنة الدولية حول التربية في القرن الحادي والعشرين⁽³⁾ هي التالية: تعلم اكتساب المعرفة، تعلم ممارسة المعرفة، تعلم الوجود، تعلم العيش معًا.

تشكل القراءة والكتابة والحساب والتعبير أساس التربية - حتى في البلدان النامية - التي بدونها لا وجود لتكافؤ الفرص ولا لمستقبل. وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها حكومة طوفنيلير في بريطانيا أن 20% من الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و13 عاماً لا يمتلكون هذه المعطيات الأساسية

⁽³⁾ التربية: كنز في داخلها، تقرير أعدته لليونسكو اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين والتي ترأسها جاك ديلور.

للمعرفة. لا فائدة إذن من الحديث عن البلدان النامية، حيث يسقط الأولاد من جديد في براثن الأممية بعد فترة من التعليم المدرسي. تعلم اكتساب المعرفة هو إعطاء الرغبة في التعلم. هو أن نعيد التربية إلى المجتمع كسمكة إلى الماء. لم يزُل التعليم المتقطع الذي طالما كان موضع انتقاد في فرنسا، نتيجةً لِتراجع المجتمع الصناعي أمام مجتمع مابعد الصناعة. فأمساكه باقية. وهو يهدف إلى أن يعطي الشاب، في الوقت الذي يتبع فيه دراسته، إمكانية امتحان معلوماته ومواجهته الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

توجد بالتأكيد مجموعات مهنية لتعلم الممارسة، لكن هناك ضرورة مطلقة اليوم لمعرفة كيفية استعمال تقنيات المعلومات الحديثة. إزاء مفاجآت الحياة المهنية، وإزاء الاستقلالية المتزايدة لكثير من العاملين الذين يجب عليهم لا أن يتوجوا فقط، بل أن يضبطوا حركة إنتاجهم، يجب أن نعرف كيف نتحكم بالمعطيات المهنية الجديدة، كما يجب أن نقوم بعملية فرز للمعارف وللمعلومات المتوفرة. بتعبير تقني، يمكن الحديث اليوم عن ضرورة اكتساب كفاية ما، وليس فقط عن ضرورة اكتساب مهنة ما.

لقد تحور تقرير إدغار فور (Edgar Faure) وهو سابق لتقريرنا، على الركيزة الثالثة للتربية: تعلم الوجود. كتب هذا التقرير في مناخ الحماس عقب الثورة الثقافية، في أيار / ماي 1968. تعلم الوجود يعني أن لا تهمل أيًا من الطاقات الكامنة لدى كل تلميذ. هذا يعني إذن عدم تصنيف التلامذة منذ المدرسة الابتدائية تبعًا لقدراتهم في مجال الأدب أو التجريد، أو الرياضيات. من الضوري أن نجد مسارات متباينة تأخذ بالاعتبار عملية النضج لدى كل تلميذ، ورغبته المحتملة في العودة إلى التعلم، وإمكانية الدفع بإمكاناته الكامنة إلى حيز الوجود. أخيراً، يجب أن تساعد التربية كل شخص على أن يعي نقاط القوة والضعف لديه فيتمكن من ممارسة مسؤوليته الفردية.

إذاً كنا نريد أن نتلافى الانزلاق إلى مجتمع السوق، إذاً كنا نريد أن نتجنب أضمحلال النموذج الاجتماعي الأوروبي، علينا تقبل الجمع بين مسؤولية

جماعية ومسؤولية فردية.

تعلم العيش معاً هو العمل منذ الآن على إرساء علاقة فهم متبادل، داخل صفوف مدارسنا حيث الأصول العرقية والدينية والثقافية للتلامذة شديدة التنوع. يشكل تعلم العيش معاً، بدءاً من الصف المدرسي، ضمانة للمستقبل. تعلم العيش معاً هو فهم الآخر، هو الحث على المشاركة الفاعلة في المجتمع. في هذا الصدد، أشدد على أهمية التربية المدنية وعلى تعليم التاريخ وتاريخ الأديان. إن تجربة أوروبا الموحدة في هذا المجال غنية بالعبر: لقد تعلمنا فعلاً أن نعيش معاً منذ خمسين عاماً.

غالباً ما تستعمل عبارة التدريب مدى الحياة lifelong training التي أفضل عليها عبارة التعلم مدى الحياة lifelong learning. لكن للأسف لم تبدأ ورشة العمل بعد. إن التفكير في المبادئ الأساسية للتربية المستديمة ووضعها موضع التنفيذ أمر ضروري اليوم. وهو يعني دعوة القيمين والمعلمين إلى التفكير، ووضعهم أمام مسؤولياتهم. وإذا اقترح تقريرنا التربية المستديمة فهو قد انطلق من مبدأ وجوب تأمين الوسائل التي يمكن كل شخص من تحقيق وجوده كفرد، ومن التزود باستمرار بمعلومات جديدة، وبالتالي من مواجهة المشاكل الخاصة أو المهنية التي تواجهه بها الحياة. ويؤكد التقرير على ذلك حيث يقول: «إن رسالة التربية هي إتاحة الفرصة للجميع دون استثناء ليشرّعوا مواهبهم وكل إمكانات الإبداع الكامنة لديهم، وهذا ما يتطلب أن توفر لكل شخص القدرة على تحمل مسؤولية نفسه وعلى تحقيق مشروعه الخاص».

و بهذه الغاية، هناك بعض المبادئ التي قد تصلح لتوجيه الفكر ولتنفيذ الإصلاحات التي يجب إنجازها. أولاً، ليست التربية المستديمة مجرد إضافة التدريب المستمر إلى التربية الأساسية. إنما نظام جديد تم تصوره على هذا الأساس. وعلى السلطات العامة المسؤولة عن السياسة التربوية أن توجد إطاراً ونظاماً وأسسأً لهذه التربية المستديمة.

ثانياً، إن التربية الأساسية التي تستحوذ على اهتمام اليونسكو مقدمة ضرورية للتربية المستديمة في كل البلدان ولكل التلامذة.

ثالثاً، إن تمايز المسارات يجب أن تسمح لكل شخص منذ حلقة التعليم الثانية، بأن يمتحن قدراته، وأن يختار توجهاً، وبالتالي أن يستعمل إمكانياته بشكل كامل.

رابعاً، إن تكافؤ الفرص يقتضي تحرير صك تربية هؤلاء الذين يغادرون المدرسة بين السادسة عشرة والثامنة عشرة من عمرهم. هذا لا يمنعهم من متابعة الدراسة على المدى الطويل. لكن إذا أراد بعضهم الدخول في الحياة المهنية في سن السادسة عشر أو الثامنة عشر، فيجب أن تعطى لهم إمكانية الدخول من جديد في النظام التعليمي لاحقاً إذا أرادوا. إن صك التربية يمكنهم من الاستفادة من فرصة ثانية أو ثالثة.

خامساً، يجب أن يستعيد التعليم الجامعي هيئته في المجتمع وأن يتنظم. ينبغي أن يصبح من جديد سلطة مسموعة الكلمة تتبع وتنشر المعرفة والبحث، كما ينبغي أن يلعب دوره في التربية المستديمة. على الجامعة أن تواجه التحولات الراهنة بوضع هيكلية جديدة للمعارف تتلاءم مع الواقع المستجد، وتوجد معايير بين الاختصاصات.

إن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تتم إلا إذا أتت في إطار عقد اجتماعي جديد تشتهر في صياغته السلطات العامة وزراء التربية وتجمعات أصحاب العمل والهيئات النقابية، وكذلك الجمعيات التعاونية. ولكي يتم ذلك يجب أن نقرّ أولاً بأن دورة الحياة التقليدية لم تعد ملائمة وأنه يجب تجاوزها. في الماضي كانت هناك سن للتعلم، وسن للعمل، وسن للتقاعد. هذا النظام لم يعد صالحاً. علينا أن نفكر بأنه يمكننا أن نتعلم مدى الحياة. هؤلاء الذين بلغوا سبعين عاماً من العمر يمكنهم الاستمرار في العمل إن كانت لديهم الرغبة في ذلك.

ومن جهة أخرى، علينا أن نعي النتائج المرتبة عن هذه التطورات على

دولة الرفاه (Welfare State)، بإقامة الصلة بين المسؤوليات الجماعية والمسؤوليات الفردية. عندما نخشى الكلفة المتزايدة التي تترتب عن التربية المستدامة يجب أن نسأل أنفسنا ألا يجب أن يشارك المواطنون أنفسهم بداعي الاحساس بالمسؤولية الفردية واستشراف المستقبل، في تأمين التربية المستدامة على مدى الحياة، فيبذلون جهداً قليلاً من أجل التوفير ويحصلون لأولادهم أو لأنفسهم على قروض زمينة وعلى قروض تربوية؟

أخيراً يجب تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والتخلص عن وهم خطير، وهو النتائج المتساوية. أعتقد أنه يمكننا التأكيد أن المستقبل سيكون ملكاً لـ «لؤاء» الذين يعرفون أن يخلقوا المعرفة، وأن ينقلوها وأن يطبقوها على أفضل وجه. بهذا المعنى يمكن الكلام عن «مجتمع المعرفة». إن مجتمع المعرفة لا يستطيع أن يساعد على تطور الديموقراطية، والعكس صحيح، إلا إذا كانت تربطه علاقة جدلية دائمة بمجتمع متحرك، بمجتمع مشارك. من وجهة النظر هذه، يمكن القول إن العلاقة وثيقة بين التربية والديمقراطية.

التربية والمواطنة في القرن الحادي والعشرين

جيليو جيليف

إذا أردنا أن نتجنب المقاربة الصحفية البحتة فمن الضروري أولاً أن نعرف بوضوح ودقة ما يتضمنه كل من مفهومي التربية والمواطنة. فيما يتعلق بالتربيـة، هي اكتساب قدر مهم من المعارف العلمية وفق نظام مدروس. ولا يتغير نسبياً هذا المضمون الدلالي حتى لو اعتبرنا أن التربية ليست عملية تعليمية بل نظاماً تعليمياً. غير أن الأمر مختلف بالنسبة لمفهوم المواطنة الذي يمكن تفسيره بطرق متعددة. يمكن أن يُنظر إلى المواطنة على أنها تعني «الانتماء الوطني». ويمكن أن نعتبر أن معناها مرتبط بالمجتمع المدني وهو في الوقت نفسه شريك الدولة ومناؤوها. ويمكن كذلك أن يجعلنا مفهوم المواطن إلى مفهوم «الشخصية المدنية» أو إلى مفهوم المواطن الذي يستعمل على معانٍ مختلفة بدءاً من المتحدر من جنسية ما وانتهاءً بالشخصية «العامة». من الواضح أن التربية هي أفضل مساعد على بلورة فكرة المواطن بوصفها صفة يتحلى بها الأفراد والمواطنون.

تحول الفرد إلى مواطن
متى يتحول الفرد إلى مواطن؟ عندما يصبح شخصية مدنية وهي صفة

سوف يكتسبها من خلال العلاقات التي ستقوم بينه وبين المجتمع المدني حيث يكون عنصراً نشطاً وفاعلاً، أكثر مما سيكتسبها من خلال علاقاته بالدولة. يصبح الإنسان شخصية مدنية عندما ينخرط تدريجياً وينجح في الاندماج في دوائر المساحة الاجتماعية الكبرى مدافعاً عن القيم الأساسية للديمقراطية. فيظهر في هذا السياق كممثل للمجتمع المدني ويصبح بهذه الصفة شريكاً للدولة ومناوئاً لها في الوقت نفسه.

بالطبع إن العلاقات بين الشخصيات المدنية والدولة تتأثر في نهاية المطاف بمستوى الديمقراطية في هذه الدولة. فكلما كانت الدولة ديموقراطية كلما سعت إلى أن تنهي الحوار والتسوية في كل مرة يحصل فيها خلاف بينها وبين المواطنين. لذلك فإن الاختلافات والتناقضات في وجهات النظر بين المواطنين والدولة يمكن أن تصبح في الديمقراطية سبباً لتوسيع مساحة الحريات، وهي شرط أساسي لنهضة العلم والفن والثقافة. وحدهم المواطنون الأحرار يمكنهم أن يحققوا ذواتهم كبدعين حقيقيين.

الديمقراطية والклиانية والتربيّة

يرهن التاريخ وكذلك العالم المعاصر على صحة المقوله التي ترى أن وحدتها الديمقراطية والمجتمع المدني يجعلان تطور العلم والفن والثقافة والنظام التربوي أمراً ممكناً. فليس من باب المصادفة أن ديموقراطية أثينا تركت بصمتها المضيئة على مبادئ التربية. حتى لو كان مفهوم التربية مختلفاً، فالباحثات المتعددة الاتجاهات والتي وحدة المجتمع الديمقراطي يسمح لنفسه بالقيام بها، حقيقة لا تقبل الشك. ويقدم لنا العصر الذي نعيشه أمثلة ساطعة على الصلات التي تربط بين الديمقراطية والمجتمع المدني، من جهة، والنظام التعليمي والتربوي، من جهة أخرى. ومن المؤكد أن التنافس بين القوتين العظيمتين، الاتحاد السوفيتي بنظامه الكليري، والولايات المتحدة الأمريكية بنظامها الديمقراطي، لا يزال حاضراً في أذهاننا. كلنا يعرف

النهاية البائسة لهذه المغامرة. لم يخسر الاتحاد السوفيتي المبارأة فقط، بل انهار نظام سياسي ونظام تربوي. كيف حصل ذلك ولماذا، مع العلم أن الدولة السوفياتية كانت تمتلك موارد طبيعية وبشرية وفكرية هائلة؟ موارد لا تقل في كل الأحوال عن تلك التي تملكها الولايات المتحدة.

الجواب بسيط: كان ينقصه من الموارد اثنان أساسيان هما مجتمع مدنى حرٌ ونظام ديموقراطي للدولة. إن دولة يصبح فيها كل مواطن مستقل مشيقاً بصفة تلقائية، ويعامل على أنه «عدو للشعب» لا يمكنها أن ترجم الظروف الضرورية لفتح الطاقات الإنسانية الخلاقية، ولروح المبادرة وهي مصدر ازدهار المجتمع وسبب تطوره. إن المبدأ الأساسي الذي يتحكم بنظام التعليم في الدول الكليانية هو الجماعية التي تمكن الدولة من إنتاج تابعين بدل أن تكون مواطنين. تتضمن التربية وفق هذه الروح التدابير التالية:

- تقديم الجماعات أو المجموعات على الأفراد؛
 - إخضاع الفرد لإرادة الجماعة سواء كانت هذه الأخيرة محتلة أو محظوظة، وهذه مسألة لا يمكن النقاش فيها في أية حال؛
 - اعتقاد الفرد على «الجماعي» أولاً بدل الاعتماد على قدراته الخاصة.
- علينا أن ندرس بدقة كبيرة ممارسات الأنظمة الكليانية من خلال نظرتها التربوية. فالمشكلة الكبرى التي ستظهر في السنوات المقبلة في مجال التربية تتعلق بإدخال مفهوم الروح المدنية في التربية.

التربية في عصر الإنترنت

باتشار الحواسيب بشكل واسع وظهور الإنترنت أصبحت إمكانيات الحصول على المعلومات لا محدودة. يستطيع كل شخص أن يحصل على كل المعلومات التي يحتاجها وأن ينشر بدوره المعلومة التي يعتبرها مهمة أو مفيدة للآخرين. المسألة المهمة التي تطرح نفسها عملياً في هذا السياق هي معرفة ما إذا كان الذين سيحصلون على هذه المعلومات يعرفون كيفية الافادة منها

بصورة صحيحة ومعقولة.

ما هي نوعية المعلومات التي يستطيع المواطنون الحصول عليها اليوم وفي المستقبل؟ هل يمكن أن يتأسس على هذه المعلومات اكتساب تربية أو معرفة علمية راسخة ومتسمجة؟ إذا كان الجواب بالنفي فكيف سيكون التفاعل بين الإنترن特 وما يؤمّنه من معلومات غير محدودة وبين النظام التعليمي؟ ما هو الدور الذي سيُنطَاط بالمدرسة والأستاذ في هذه العملية؟ ليس من السهل الاجابة على كل هذه الأسئلة. لكن مما لا شك فيه أن النظام التعليمي عليه أن يتطور وأن يتأنق باستمرار مع الظروف الجديدة التي تصنّعها المعلوماتية والإنترن特، وليس العكس. وهذه حركة حصلت أكثر من مرة في الماضي؛ فكل ثورة كبيرة في وسائل الاتصال وفي أنظمة نشر المعلومات كان لها أثراً في تغيير النظام التعليمي القائم.

في العصور القديمة كان الأطفال يقومون بعمليات الحساب على الرمل أو على الألواح. لكن النظام تطور، خصوصاً مع اكتشاف غوتبرغ (Gutenberg) الثوري للمطبعة، أو كذلك في القرن العشرين عندما أصبحت الوسائل السمعية-البصرية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومات. غالباً، سوف يشهد النظام التربوي تغيرات أكثر أهمية مع وجود الإنترن特. ومن الطبيعي جداً أن يتتطور دور المدرسة والمعلم تبعاً لذلك. ففي زمن كانت فيه المعلومات محدودة، كان المعلم يمثل بالنسبة للأطفال ولأهلهم رسولاً يفتح أمامهم أبواب المعرفة؛ لأنّ أول من يقول لهم ما هو شكل الأرض، وما الشمس والقمر والكواكب والنجوم، والقارارات والمحيطات. هذا المعلم لم يعد له الدور نفسه اليوم. لقد فقد هالة بروميثيوس التي كانت له. لم يعد من الممكن أن ينظر إليه كمرشد وحيد إلى المعرفة. فالأطفال يتعلّمون أموراً كثيرةً منذ نعومة أظفارهم من خلال الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات التي تصلّهم في بيوتهم. ربما لا تكون هذه المعارف الأولى منظمة بشكل منطقي. لكن الحقيقة هي أن الطفل يستوعبها كما يستوعب الوجوه المتعددة للواقع.

في هذا الوضع، من البديهي أن ينتقل دور المعلم الى حيز مختلف وأن يتركز على تنظيم المعرفة وتقديمها وفقاً لتراتب منطقى ومنسجم.

إن المشكلات الأخلاقية التي تظهر في عصر الإنترت والعلمة تتطلب بشدة حضوراً مواطنياً ومسئوليّة، ورقابة مدنية على نشر المعلومات واستعمالها. وأشدد أن المقصود هو مسئوليّة مدنية وأخلاقية: ما لا يعني أن تفرض الدولة الرقابة وأن تحد من حرية الحصول على المعلومات... فالشباب يمكنهم الحصول عبر الإنترت على معلومات قد تكون خطيرة وقد يحاولون استعمالها. في هذه الحالة يمكن الخطر في التفاوت اللافت بين سهولة الحصول على المعلومة وغياب الشعور بالمسؤولية المدنية عند استعمال هذه المعلومة نفسها. ربما من المطلوب أن تتحمل المدرسة، على الرغم من إمكاناتها المحدودة، ليس فقط مسؤولية القيام بمهامها في نشر المعرفة بل مسؤولية تربية الشباب أيضاً، فتوقفت لديهم حساً بمسئوليّاتهم الأخلاقية.

إن هذه المهمة لا تقع على المدرسة وحدها وعلى النظام التربوي، بل يجب أن تتتجند لها مؤسسات الدولة، والمنظّمات العامة، وبالأخص العائلة.

ميراث القرن العشرين

في هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، من واجبنا أن نعلن بصراحة ووضوح ما الذي نقبل به وما الذي نرفضه من الإرث الذي تركه لنا القرن المنصرم في مجال التربية. ما هي الدروس التي تستخلصها وننظرها لصالح القرن الحادي والعشرين؟ أعتقد أنه يمكن قول الأشياء على النحو التالي:

يجب أن نرفض كل نظام تربوي مركزي وموحد تفرضه الدولة. لا يجب على الدولة أن تتخلى عن التزاماتها في مجال تعليم وتربيّة الأجيال الشابة، لكن لا يجب في أي حال من الأحوال أن يهدد تدخلها القيم الأساسية للديمقراطية وهي: حقوق الإنسان، الحريات المدنية والسياسية للمواطنين،

دولة القانون، وحق الأقليات.

ولا يمكن كذلك أن تقبل بالمبادئ والأنظمة التربوية الجماعية. فهي تتجزأ مجرد تابعين لا يتکلون إلا على الدولة، لا مواطنين يعتمدون على قدراتهم الخاصة وعلى طاقاتهم الفكرية ومهاراتهم الفردية وعلى إرادتهم وحيويتهم الخلاقية.

بالمقابل، يجب أن نفعّل المجتمع المدني الذي يعني مواطنين ويصلح لأن يكون قاعدة صلبة يتأسس عليها بناء دولة ديموقراطية؛ يجب أن ندعم كذلك دولة القانون القادرة بفضل مؤسساتها وقوانينها الديمقراطية على أن تضمن لكل من مواطنينا احترام حقوق الإنسان، والحريات السياسية والمدنية، وحقوق الأقليات، والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين.

النساء ومستقبل التربية

فاطمة شونغ

تظهر الاحصاءات أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال مشكلة هامة في كل البلدان النامية تقريباً وذلك في جميع مستويات التربية. ويتزايد عدم المساواة هذا في التعليم الثانوي وفي التعليم العالي. إضافة إلى ذلك فإن 40% من الفتيات في البلدان الأقل تقدماً لا يمكنهن الحصول على التعليم الابتدائي. لكن تظهر دراسات عديدة أن رفع نسبة التعليم عند الفتيات والنساء (خاصة في المرحلة الثانوية وما بعدها) يؤدي إلى تطورات اجتماعية كانخفاض عدد وفيات الأطفال وزياة الاتساعية الخ. وما لا مجال للنقاش فيه أن زيادة عدد النساء المتعلمات وتحسين نوعية التربية المعطاة لهن يفسح المجال لتقدم اجتماعي ملموس وواضح المعالم.

واقع النساء اليوم والتغيرات الممكنة
 من المهم لمعالجة الموضوع أن ننظر بانتهاء إلى الواقع العالمي الراهن، وإلى مكانة النساء فيه وإلى ما يمكن أن يتتوفر لهن من أجل تغيير هذا الواقع نحو الأفضل خلال العقود المقبلة. سأركز اهتمامي في هذا البحث على واقع النساء في البلدان النامية وعلى الامكانيات التي تهيؤها التربية من أجل تحسين واقع النساء بصورة خاصة، والمجتمع، بصورة عامة.

ال حاجات المادية والاقتصادية

ليس نادراً في البلدان النامية أو في البلدان الأقل تقدماً، على وجه الخصوص، أن يعيش نصف عدد السكان تحت عتبة الفقر. ويصيب هذا الفقر في الدرجة الأولى النساء والأطفال كما تدل على ذلك النسبة المرتفعة لوفيات الأطفال والنساء اللواتي يمتنن بعد الولادة.

وإذا كان توسيع إمكانية الحصول على نوعية جيدة من التربية تأثيراً فاعلاً في تخفيض نسبة الفقر، فمن السذاجة التأكيد أن التربية وحدها يمكنها أن تقدم الحل المعجزة لكل هذه المشاكل. يجب أن يقترن التعليم الأساسي للجميع بتحسينات أخرى كثيرة منها ما هو مادي. مثلاً: رفع مستوى الوعي لأهمية الموارد الطبيعية ولمراقبة طرق الافادة منها، تأمين أفضل للمياه الصالحة للشراب، شروط صحية أفضل، توفير موارد طاقة بكلفة أقل، كل ذلك سيعود بالفائدة على النساء اللواتي يعانين من واقع الفقر.

من الضروري في الواقع أن يعطى القراء الوسائل التي يمكنهم من السيطرة على البيئة بطريقة أفضل. يصح ذلك خاصة في مناطق عديدة معروضة للجفاف في أفريقيا حيث يشكل عدم القدرة على السيطرة على البيئة أحد العوائق الأساسية أمام مكافحة الفقر. وذلك له انعكاساته على مجال التربية: تحتاج هذه البلدان أن تتوجه عدداً كافياً من المهندسين ليصبح بإمكانها السيطرة على الطبيعة. لكن الظاهرة السائدة فيها هي قلة كبيرة لعديد النساء في مجالات دراسة الهندسة.

ولا تقل أهمية حصول المرأة على حق الملكية، عن حصولها على المعارف والكفايات التي يمكن من تحسين قدرة الزراعة الانتاجية. إن حقوق المرأة في التملك محدودة جداً في عدد من البلدان النامية وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، على وجه الخصوص. ومن المعلوم أنه بدون الحصول على حق الملكية العقارية، يصعب على المزارعات اللواتي يتاجنن القسم الأكبر من الغذاء في هذه البلدان زيادة انتاجيتهن. إن قضية الملكية العقارية تتطلب

إصلاحاً في التشريع، كما أنها تتطلب تربية النساء على معرفة حقوقهن. والواقع أنه حتى عندما يوجد تشريع لصالح المرأة، فأكثرية النساء ليست لديهن فكرة ولو بسيطة عن دقة القوانين لكي يتمكنن من المطالبة بحقوقهن.

السلطة السياسية

إن قدرة النساء على احتلال موقع في مراكز القرار تحددها إلى حد كبير فرص حصولهن على التعليم. فمن غير المحتمل أن تحظى النساء بمسؤوليات أكبر أو بسلطة أكبر سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من النساء الأميات أو اللواتي لم ينلن إلا قسطاً ضئيلاً من التعليم. فمعرفة النساء بالسياسة ضعيفة، في كثير من الأحيان، وليس هن تمثيل جيد في هيئات القرار. يجب أن تتوفر للنساء التربية التي تمكنهن من وعي حقوقهن الأساسية ومن العمل على ترجمتها إلى وقائع.

الوضع الاجتماعي

يمكن أن تسهم التربية في تحسين وضع النساء الاجتماعي في مجتمعات عديدة. ويطرح تحقيق المساواة والعدالة بين النساء والرجال ضمن المجتمع الواحد قضية التعامل مع الاختلاف بين الجنسين داخل النظام التربوي. يجب أن ننظر بدقة إلى المناهج والتعليم وإلى النظم الإدارية لتحقق من أنها لا تنطوي على أفكار نمطية تقوم على التمييز بين الجنسين.

لنمط التعليم ونوعيته انعكاسات مهمة على مجال فرص العمل المتاحة أمام النساء. ولا تزال هذه الفرص محدودة جداً في أغلب الأحيان. يجب أن تسعى المناهج التربوية إلى تأمين حظوظ متساوية للنساء والرجال في الحصول على عمل وفي التقدم المهني.

التدابير الخاصة في مجال التربية

التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي للفتيات والنساء

بالرغم من الخطط الوطنية والدولية من أجل التعليم للجميع، لا يزال نصف عدد السكان البالغين في العالم من الأميين وأكثرتهم من النساء^(١). لذلك فإنّي الأولىيات المهمة هي تأمين التعليم الابتدائي للفتيات، والتعليم الأساسي للنساء.

وإذا كانت التزعة العالمية تشجع على قيام المؤسسات المختلفة حيث يمكن للفتيات وللفتاين، للرجال وللنساء أن يحظوا بتعليم متساو، فإن سيطرة هذه المؤسسات قد يكون لها من بعض النواحي نتائج سلبية على التربية المتوفرة للنساء سواء من حيث الكم أو النوع. وفي بعض المجتمعات يمكن للمؤسسات غير المختلفة، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، أن تلعب دوراً هاماً جداً في تمكين النساء من إيجاد موقع لهن خارج إطار العائلة وفي إعطائهن الوسائل الضرورية للتحكم بمصائرهن.

يجب أن نغير اهتماماً خاصاً لتنوعية التعليم المقدم للنساء: فليس من النادر أن يؤدي التعليم المقدم لهن إلى مزيد من الاستبعاد. بكلمة موجزة يلزمها اعتماد منهاج عصري يشتمل على الرياضيات والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغات الأجنبية والصحة والتربية وحقوق المرأة.

التعليم عن بعد والتكنولوجيا في خدمة النساء

يكتسب التعليم عن بعد أهمية خاصة بالنسبة للمجموعات التي تجد نفسها خاضعة لظروف جغرافية وثقافية ضاغطة. وهذا وضع تعاني منه الفتيات والنساء بصورة خاصة وذلك لأن الأهل يتربدون في إرسال بناتها لطلب العلم في مدارس تبعد مسافات بعيدة عن مكان السكن، وذلك حفاظاً على سلامتهن. حتى في المجتمعات الصناعية يمكن أن تجد النساء في التعليم عن

^(١) تقرير اليونسكو عن التعليم في العالم، ص. 115، 2000.

بعد وسيلة لمتابعة تحصيلهن الذي غالباً ما تحد منه مسؤولياتهن كزوجات وأمهات. فإذا ما قدمنا بعض البرامج المتخصصة للزوجات الشابات يمكننا أن ندعم إمكانياتهن الاقتصادية والمهنية بشكل كبير.

يجب إعطاء أهمية كبيرة لبرامج التعليم عن بعد الموضوعة خصيصاً بهدف منح مزيد من المسؤوليات للمرأة ولتعميق وترسيخ وعيها لهذه المسؤوليات. ففي أغلب البلدان يبقى تمثيل المرأة في مراكز المسؤولية ضعيفاً.

إن التكنولوجيا تقدم فرصةً جديدةً للنساء. فمشكلة المسافة بين البيت ومكان العمل أصبحت بالامكان التقليل من أهميتها، ذلك أنه يمكن للنساء التواجد في سوق العمل دون أن يعيقهن ذلك عن القيام بدورهن كأمها. لم تعد اليوم مسألة مكان العمل مشكلة كما كانت عليه من قبل إذ أنه يمكن القيام بالعمل في مكان مختلف عن مكان الطلب، وحتى في بلد آخر. فالامثلة على انتقال العمل عبر البلدان عن طريق البريد الإلكتروني عديدة. من المهم إذن توفير البرامج التربوية التي تتيح للنساء قدرير أهمية ما تؤمنه التكنولوجيا من المرونة والافتتاح.

خاتمة

إن مكانة المرأة في مجتمع معين مؤشر مهم على مستوى تطور هذا المجتمع. فمن غير المرجح أن يتمكن مجتمع أكثريه النساء فيه من يخضعن للغبن والفقر من التحرر من ضغوط الفقر والتخلف، وهي ضغوط مادية وسياسية وقانونية وتكنولوجية. تستطيع التربية أن تلعب دوراً مهماً في تغيير النظام داخل كل من هذه المجالات. إن الأنظمة الديموقراطية لا يمكنها أن تطبق بشكل صحيح عندما تكون نسبة كبيرة من السكان رازحة تحت الفقر والأمية. تتطلب الديموقراطية مجتمعاً يتمتع بمستوى جيد من التربية، بمؤسسات مدنية قوية تمارس الرقابة على الحقوق وعلى البنوك وعلى الصناعة والتجارة والدين وغيرها من مجالات التفاعل الاجتماعي. إن إنشاء أنظمة ديموقراطية

تتعدد فيها الأحزاب وينتشر فيها المجتمع المدني القوي مفارقة يمكنها أن تؤدي إلى أوضاع فوضوية كتلك التي شهدناها في رواندا ويوغوسلافيا.

II العقد الاجتماعي والتنمية

استهثار غير محدود للموارد الطبيعية، تراجع محير للتنوع الطبيعي، زيادة وتتنوع في التلوث، تجاهل لمعارف السكان الأصليين في مجال البيئة أو سطوة على هذه المعرفة، كل ذلك يظهر أن البشرية تعيش على حساب الأرض وأن علاقتها الطفيليّة بها تتفاقم يوماً بعد يوم. كيف يمكن تلبية حاجات الحاضر دون تهديد قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها؟ ما هي أفضل الطرق للاستفادة من خزان المعرفة العلمية الذي يشكّله التراث الطبيعي ولتحقيق مشاركة أفضل في الإفاده من هذه المعرفة؟ التحكم في السيطرة هو شعار العقد الطبيعي الذي يجب بلوترته في سبيل تحقيق التنمية من دون اخضاع الطبيعة.

يطلق جيروم بندي هذه الفكرة بالعودة الى مقوله العقد الطبيعي التي طرحتها الفيلسوف ميشال سير. ويشدد توماس أوديامبو على أهمية رهانات المحافظة على التنوع الطبيعي. أما مصطفى طلبا فيضع القضية البيئية في إطار أوسع: تفكير استشرافي للتنمية في أفق 2020.

1

العقد الطبيعي والتنمية في القرن الحادى والعشرين

جروم بندى

عند ظهور أول عقد اجتماعي في القرن السابع عشر وضع الفيلسوف هوبس (Hobbes) المعادلة التالية: الحالة الطبيعية هي حالة صراع، فالحالة الطبيعية بالنسبة لصاحب كتاب «ليفياتان» هي في الواقع حالة مطلقة من انعدام الأمان، حالة الكل فيها في حرب ضد الكل و«الإنسان فيها ذئب للإنسان الآخر». ويرى هوبس أنه في مواجهة خطر هذا الصراع حتى الموت، لا حل سوى بتصور عقد. وقد كانت هذه الفكرة عبر تجلياتها الجديدة والمعقدة عند منظري المدرسة الفلسفية القائمة على مفهوم الحق الطبيعي، في أساس البني السياسية الحديثة، وفي أساس الديمقراطيات التي نشأت عن عصر الأنوار.

حدود العقد الاجتماعي

نجد أنفسنا في مطلع القرن الحادى والعشرين أمام تحدي جديد: حالة حرب ضد الطبيعة، حالة حرب ضد البيئة. وقد توسيع مفهوم الأمان وعدمه ليشمل محمل شروط الوجود البشري. الأمان إذن أمن بيئي وصحي واجتماعي وثقافي وإنساني بقدر ما هو أمن سياسى.

والواقع أنه يمكننا اليوم استنتاج وجود نغرة في العقد الاجتماعي ترداد وضوحاً يوماً بعد يوم: إنه عقد يستثنى الطبيعة أو كل ما هو غير الإنسان، شأنه بذلك شأن إعلانات حقوق الإنسان. فالحجارة، والحيوانات، والأطفال والله مستثنون من هذا العقد، كما يقول هويس في كتابه. والمرأة كذلك مستثنة من العقد الاجتماعي الذي أنتجه عصر الأنوار. بالطبع إن جوهر العقد الاجتماعي التطلع إلى المستقبل، لكن هذا الجوهر المتطلع إلى المستقبل أسير حدود ضيقة تتبعها له طبيعته الآتية، فهو عقد يتفق عليه أطراف موجودون في الزمن الحاضر. فمع تطلعه المبدئي إلى المستقبل يستثنى العقد الاجتماعي في الواقع الأجيال المقبلة. هذا الالتصاق بالراهن يتزايد وضوحاً في عصر العولمة التي تقيس كل شيء بمنطق المدى القصير وبمنطق السوق، فتخضع العقد الاجتماعي لمقتضيات الحاجات المستعجلة.

إن حدود العقد الاجتماعي كما أدركتها فلسفات التاريخ - يعلن هيغل في «فينومينولوجيا الروح» وكأنه يرد بجواب سريع على هويس: «لا أحد بريء»، ولا حتى الحجر، ولا حتى الطفل - هذه الحدود تبدو جليّة يوماً بعد يوم: لم يعد العقد الاجتماعي كافياً لتأسيس السلم، لأن الحرب قد أعلنت من الآن فصاعداً ضد البيئة. وهو لا يكفي ليضمн التطور الذي وعدت به فلسفة الأنوار، لأن عقداً لا يرتكز إلا على الراهن لا يكفي للتأسيس لتطور دائم يلبّي حاجات الأجيال الحاضرة من غير أن يهدد قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها. لذلك تظهر الحاجة الضرورية لعقد طبيعي. إن الفيلسوف ميشال سير⁽¹⁾ هو أول من عبر عن هذا الطرح في كتاب يقع تحديداً تحت عنوان «العقد الطبيعي»⁽¹⁾ قدم فيه أطروحة سأسعى إلى تلخيصها والتعليق عليها في هذه المقالة.

⁽¹⁾ انظر: Michel SERRES, *Le Contrat naturel*, Paris, François Bourin, 1990.

أسس العقد الطبيعي

الفكرة الأساسية الأولى التي عبر عنها ميشال سير هي الآتية: هناك عائلة كاملة بين العقد الاجتماعي والعقد الطبيعي على مستوى العامل المحرّض. فكما أن هوس رأى في الخوف المحرّض على العقد الاجتماعي - كان هويس يعتقد أنه هو نفسه ولد من الخوف الهائل الذي شعرت به أمّه عندما رأت الأسطول البحري «الأرمادا» تجوب شاطئ إنكلترا - يجد الفيلسوف هانس جوناس في ما يسميه «استكشاف الخوف» أساساً للعقد الطبيعي. وينذهب ميشال سير إلى أنه « علينا أن نقرر إقامة السلم بينما لنجاهض على العالم، وأن نقرر إقامة السلم مع العالم لنجاهض على أنفسنا».

الفكرة الأساسية الثانية هي أن العقد الطبيعي أصبح ضرورة يفرضها تغيير مقاييس التاريخ النفسي - السياسي للجنس البشري. لقد أصبحت الأنما مستحيلة، والــنحن عفا عليها الزمن. ليس صاحب المبادرة على كوكب الأرض هو «الإنسان كفرد أو ذات (...) ولا هي المجموعات التي شكلت مادة للعلوم الاجتماعية القديمة أي التجمعات والأحزاب، والقوميات، والجيوش، والقرى الصغيرة، بقدر ما هي كتل بشريّة ضخمة وكثيفة». يقول ميشال سير «يبلغ اليوم حجم طرف أساسي في العقد الاجتماعي أربعة مليارات نسمة»، فالإنسان المعاصر موجود كجزء من كتلة بشرية. «أصبحت المدن الضخمة نماذج متغيرة الأحجام. إنها لا تفكّر ولا تأكل، بل تزن».

الفكرة الأساسية الثالثة هي أنه يوجد عائلة بين البشرية ككتلة والطبيعة الشاملة. «إن كوكب الأرض بمجمله، بصفته مركزاً لعلاقات متباينة ومتشاركة بين عناصره المحلية وما يتفرع عنه من مجموعات ضخمة متمثلة في المحيطات والصحراء والفضاء والكتل الجليدية، يشكل الرابط الجديد بين هذه الكتل البشرية الجديدة، ومركزًا لعلاقات متباينة ومتشاركة بين الأفراد، والتجمعات الصغيرة بما تملكه من أدوات و المعارف، وهي تجمعات تفقد تدريجياً علاقتها بالمكان، بالنسبة، بالمنطقة، بالجبل، بالقرب».

أخرى إن «الوجود هنا» أصبح نادراً.

الفكرة الأساسية الرابعة عند ميشال سير هي أنه يجب على أطروحة العقد الطبيعي ألا تتجاهل الدور المتنامي للعلم في التاريخ الإنساني. إلا أن للعلم دوراً ملتبساً جداً في هذا المجال. فهو يأتي ليدعم العقد الاجتماعي بميثاق معرفي. في الواقع يشبه أصل العلم تماماً «أصل المجتمعات الإنسانية: فالميثاق المعرفي، بصفته عقداً اجتماعياً، يضبط أشكال المعرفة. لكنه لا يقيم السلم مع العالم».

الفكرة الأساسية الخامسة هي أنه علينا أن نتحكم بالسيطرة. أصبح هذا البرنامج اليوم حتمياً؛ فقد أظهرت دراسة كندية أننا سوف نحتاج إلى ثلاثة أضعاف حجم كوكب الأرض، إذا انتشرت نماذج التطور وأساليب الاستهلاك الرائجة في أميركا الشمالية في جمل المجتمعات البشرية. فلو عمّ ازدهار أميركا الشمالية على مجمل الكوكب، وهذا تصور ربما يكون إيجابياً، لاستعانته عملياً إدارة الوضع، في ظل واقع نماذج التطور الراهن. يجب إذن تغيير جذري لهذه المفاهيم. لقد عبر كثير من الخبراء عن ارتياحهم إلى أن الديمقراطيات المنظورة لم تعد تحارب بعضها ببعض. لكن مع ذلك يجب أن نلاحظ أنها انقلبت جميعها معاً ضد العالم، الذي أصبح بطريقة ما ضحية التطور وكبس فداء. إن هذه الحرب «عالمية بأتم معنى الكلمة، لأن العالم كله، بمعنى البشر، يفرض الخسارة على العالم، بمعنى الأشياء. (...). لماذا علينا العمل على التحكم بسيطرتنا على العالم؟ لأن السيطرة المطلقة المفترضة لقواعد تضييقها، والتجاوزة لغايتها، تنقلب على نفسها. يجب إذن أن نغير الاتجاه. ذلك أن السيطرة لا تدوم في الواقع إلا فترة قصيرة قبل أن تنقلب إلى عبودية، بفعل علاقات التفاعل المتشابكة التي سبقت الإشارة إليها. كذلك الملكية فهي تبقى مجرد بسط نفوذ قصير المدى أو أنها تنتهي بالدمار».

الفكرة الأساسية السادسة هي أننا في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين، أمام تحول تاريخي يلخصه ميشال سير بالعبارة التالية: «إما الموت وإما

التكافل». ذلك يعني أنه علينا أن نتخلص من هيمنة نظرية البشرية الطفifieة. لقد لفت الانتباه إلى أن العقد الاجتماعي وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتتجاهلان الطبيعة والعالم. لا يزال تصورنا للقانون ينطلق من صفة صاحب الحق وهو مفهوم اتسع تدريجياً. يذكر ميشال سير أنه في الماضي لم يكن لأي كان أن يتمتع بهذه الصفة». فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 أعطى لكل رجل امكانية التمتع بصفة صاحب الحق، ولكن ليس لكل امرأة. ثم اكتمل العقد الاجتماعي عندما اتسع ليشمل المرأة. لكنه اقتصر على الإنسان «ولم يدخل في الحسبان العالم أي مجموعة هائلة من الأشياء المختزلة في كونها مجرد مادة للأمتلاك. في هذه الحال يصبح العقد الاجتماعي، لأنه اجتماعي بحت، عقداً مميتاً يهدد استمرار النوع وديموته الموضوعية وال شاملة».

لكن ما هي الطبيعة؟ يجيبنا الفيلسوف هي أولاً «مجموع الظروف المحيطة بالطبيعة الإنسانية نفسها، إنها الفندق الذي يؤمّن لها السكن والتدافنة والغذاء. إن الطبيعة عندما يبالغ الإنسان في استغلالها تحرمه من الشروط الملزمة للطبيعة الإنسانية. فهي إذن تؤثر في الطبيعة البشرية التي بدورها تؤثر فيها». هكذا إذن تصرف الطبيعة ككائن.

الفكرة الأساسية السابعة عند ميشال سير هي أنه يجب أن نضيف إلى العقد الاجتماعي الصرف عقد تناغم وتكافل مع الطبيعة يقضي بـ«ال تكون علاقاتنا بالأشياء مبنية على السيطرة والتملك بل على التكافل والاحترام، وألا يكون شرط معرفتنا للأشياء امتلاكها، ولا شرط العمل السيطرة. عقد كهذا سيكون عقد سلم ومهادنة بأتم معنى الكلمة يضع حدًّا للحرب ضد الطبيعة. سيكون إذن عقد تكافل». يقول ميشال سير: «من يدخل في علاقة تكافل يقبل بحق الآخر بيننا الطفيلي - وهو ما نحن عليه اليوم - يحكم بالموت على العالم فيهبه ويسكنه من غير أن يعني أنه يحكم على نفسه بالاندثار في آخر المطاف». ينزع حق السيطرة والتملك اليوم إلى مزيد من الطفifieة.

أما حق التكافل فهو على العكس قائم على المبادلة: «بقدر ما تعطي الطبيعة للإنسان، بقدر ما عليه أن يعطيها بالمقابل، الآن وقد أصبحت تتمتع بصفة صاحب حق». لقد كانت الحضارات القديمة التي شكلت مادة دراسة علماء الأنثروبولوجيا، سباقة إلى بلورة هذه الحكمة.

كيف تكون للطبيعة صفة صاحب حق؟

الفكرة الأساسية الثامنة تطرح السؤال التالي: هل أن الأطروحة المادفة إلى جعل الطبيعة تتمتع بصفة صاحبة حق ضرورية لتمرير فكرة العقد الطبيعي؟ شخصياً، لا أعتقد ذلك. قلت إن الطبيعة «تتصرف كأنها فاعل» ولم أقل «بوصفتها فاعلاً». من السهل دائمًا أن يتقد العقد الطبيعي الاعتراض بأن الطبيعة ليست «صاحبـة حق» إلا من باب المجاز الفلسفـي. وقد كان هذا الموضوع مثار جدل حاد طيلة سنوات عديدة وخاصة في العالم الأنجلوسـكسوني، بين هؤلاء الذين يفكرون أو يطالبون بتوسيع مفهوم الحق ليشمل العالم الإنساني، أعني أصحاب حقوق ليسوا بشراً وليسوا فقط الحيوانات أو النباتات بل يتمون إلى عالم الجنـاد، وأولـئـك الذين يرفضون هذا التوسيـع، مع اعترافـهم الطـوعـي بـواجبـاتـ الـانـسانـ أوـ مـسـؤـوليـاتـ تـجـاهـ الـأـنـوـاعـ أوـ تـجـاهـ الـكـوكـبـ. إنـ الجـدلـ الذيـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ آـنـفـاـ يقومـ بيـنـ هـؤـلـاءـ الـذـينـ يـعـتـقـدـونـ خـلـافـاـ لـهـوـبـسـ أـنـ لـلـحـيـوـانـاتـ وـلـلـحـجـارـةـ صـفـةـ صـاحـبـ حقـ،ـ مـنـ جـهـةـ،ـ وأـولـئـكـ الـذـينـ يـتـمـسـكـونـ بـالـحـجـجـ الـمعـهـودـةـ وـهـيـ أـنـ صـفـةـ صـاحـبـ الحقـ تـتـقـنـيـ عنـ الـحـيـوـانـاتـ وـالـحـجـارـةـ لـأـنـهـ تـقـنـرـ إـلـىـ اللـغـةـ وـالـتـفـكـيرـ وـالـقـدـرـةـ عـلـىـ التـصـدـيقـ عـلـىـ الـعـقـدـ بـرـمـوزـ وـعـلـامـاتـ.

غير أن الأطروحة القائلة بأن الطبيعة تتمتع بصفة صاحب الحق تبدو لي غير ضرورية للاتفاق على عقد طبيعي، وذلك لسبعين. الأول هو أنه، كما تنبأ غريغوري باتيسون منذ عدة عقود في كتاب تحت عنوان «نحو علم البيئة الفكرية»⁽²⁾، وخلافاً لما كان يعتقد داروين، ليس الفرد المولد، وليس

⁽²⁾ Gregory BATESON, *Vers une écologie de l'esprit*, Paris, Seuil, 1977. انظر.

السلالة، ولا الأنواع، هي وحدة البقاء، بل هذا الكيان المرن الذي يشكله الجهاز العضوي في بيته. إذا استوعبنا هذه الحاجة النموذجية للأمن البيئي، ستفهم في الوقت نفسه أن الكائن الذي يشكل موضوع العقد الاجتماعي يمكنه أن يكون في الوقت ذاته موضوع العقد الطبيعي، وأنه يجب أن يقابل علم البيئة الطبيعية علم بيئة الفكر البشري. يلزمنا اعلان حقوق الكائن الانساني ضمن بيته، بعد أن أعلنت منذ قرنين حقوق الانسان دون أن تأخذ البيئة بعين الاعتبار.

من ناحية ثانية، العقد الطبيعي ليس عقداً بين كيانات أو كائنات تعيش في محيطها البيئي في الزمن الحاضر، بل بين أصحاب حقوق افتراسين هم الذين سيكتونون الأجيال المقبلة. أعرف أن هذا المفهوم لا يزال يشكل معضلة بالنسبة لكثير من المشرعين. لكن علينا أن نتذكر أن قانون الإرث الروماني يعترف بحق الأطفال الذين سوف يولدون، وأنه بذلك يجعل منهم أصحاب حقوق افتراسين. من هذا المنظور سيعمق العقد الطبيعي ويعي العقد الاجتماعي لحاجات المستقبل.

الكلمات المفاتيح في العقد الطبيعي

الفكرة الأساسية التاسعة عند ميشال سير هي أن العقد الطبيعي يبقى بلا جدوى إن لم يتبع رؤيا جديدة للسياسة وللحاكم السياسي. فيما يزيد من البيروقراطية الحالية هو «البيرولوجيا» وهي نزعة إلى عدم النظر إلى العالم إلا من خلال مكتب أو مخبر. على الحاكم أن يخرج من دائرة العلوم الإنسانية، من الشوارع ومن جدران المدينة، أن يصبح فيزيائياً، أن يستنبط عقداً طبيعياً فيعيد إلى كلمة «الطبيعة» معناها الأصلي، أي الفروf التي نولد فيها أو التي سنولد فيها من جديد في مستقبل قريب. يجب إذن أن نشير إلى «فن الريادة» بهذا بلغة cybérnétique، أو أن نشير إلى فن الحكم هذا بلغة «التكافلية» symbiotique بالمعنى الحرفي للكلمة. يتوج عن هذا

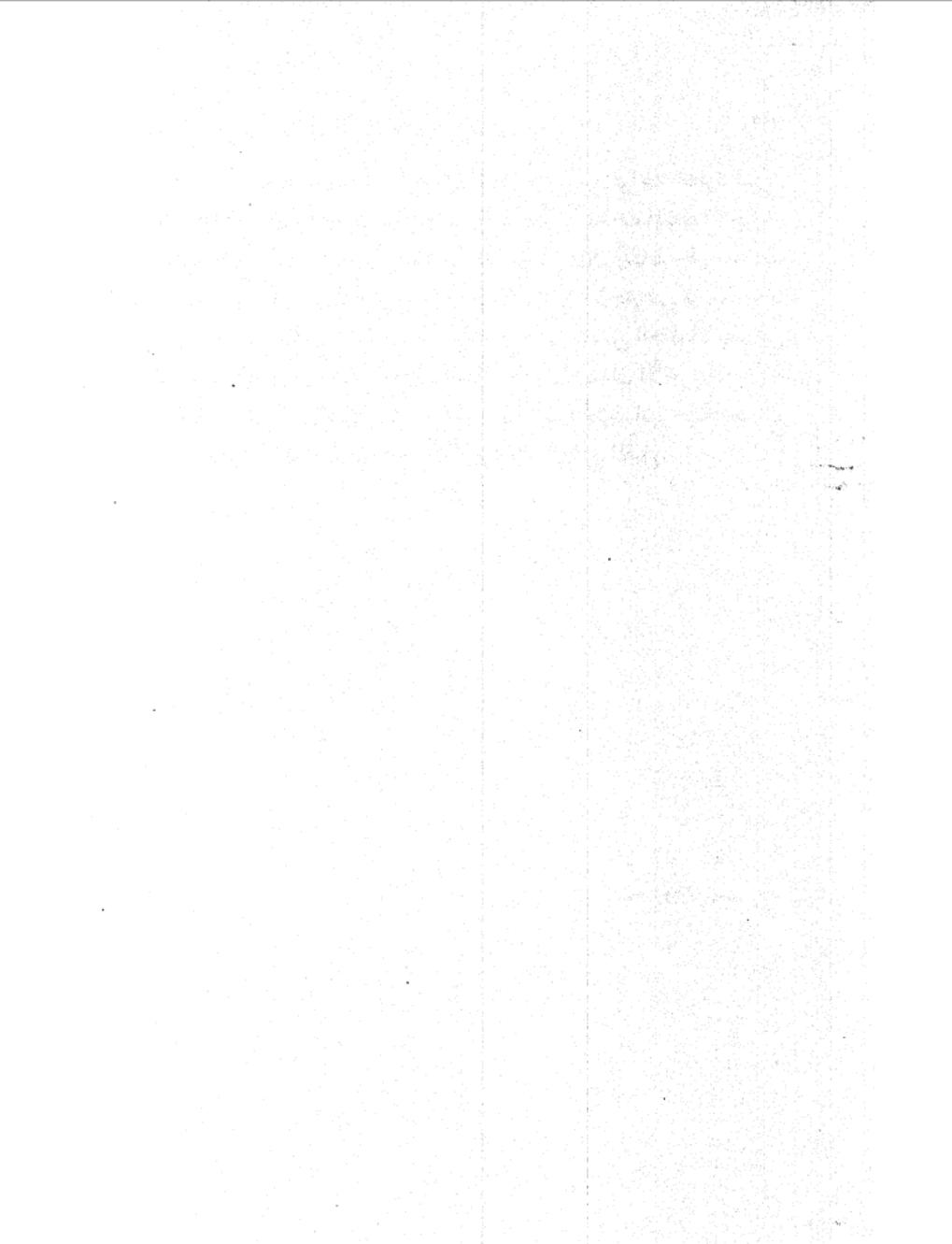
التوزيع الجديد للسلطة شكل من أشكال الجغراسياستة بالمعنى الأصلي الكامل للكلمة، وهي سياسة للأرض الحقيقة، وليس سياسة الألعاب القديمة للعلاقات الدولية.

الفكرة الأساسية العاشرة هي أن العقد الطبيعي هو في الوقت نفسه افتراضي ولا يحمل تocityاً، شأنه بذلك شأن العقد الاجتماعي، والعقد العلمي، لأنـه من الواضح أن العقود الأساسية تبقى ضمنية؛ لكن إن كان العقد الطبيعي افتراضياً فهذا لا يعني أنه ليس عقداً يربط ويقيـم الصلـات. لأنـ كلـ عقد يوجد بمجموعة من الصلـات التي تشكل شبكة تـقـنـ العـلـاقـاتـ. تـعـرـفـ الطـبـيـعـةـ الـيـوـمـ بـأـنـهاـ بـجـمـوعـةـ عـلـاقـاتـ تـشـكـلـ فـيـ شـبـكـةـ توـحـدـ الـأـرـضـ كـلـهـاـ». بهذا المعنى يؤمن العقد الطبيعي الصلة بين العقد الاجتماعي والعقد العلمي. إقامة الصلة والاحساس بالمحبة هي الكلمات المفاتيح في العقد الطبيعي وهي التي تجعله أقرب إلى المجال الروحياني منه إلى الخداثة التي فرضت تدربيجاً في دائرة الطبيعة، نقىض الدين، وهو ليس الاخـادـ، بل الإـهـامـ.

الفكرة الأساسية الأخيرة هي أن العقد الطبيعي لا ينفصل عن أخلاقيات المستقبل التي حاولت أن ترسم معالمها في عدد من النصوص وتحديداً في خاتمة التقرير الذي يحمل عنوان «عالم جديد»⁽³⁾ والذي يؤسس لنظرية ديموقراطية للمستقبل. ذلك أثـنـاـ سـنـحتـاجـ فـيـ الـقـرـنـ الـخـادـيـ وـالـعـشـرـينـ الـىـ تـعمـيقـ لـلـدـيمـوـقـراـطـيـةـ لـيـسـ فـقـطـ فـيـ الـحـيزـ الـمـكـانـيـ مـتـجـهـينـ نحوـ نـظـامـ لإـدـارـةـ الشـأنـ الدـولـيـ باـسـتـطـاعـتـهـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ الـمـشاـكـلـ الـتـيـ صـارـتـ مـنـ حـيـثـ طـبـيـعـتـهاـ عـابـرـةـ لـلـحـدـودـ وـلـلـبـلـدـانــ بلـ فـيـ الـحـيزـ الزـمـانـيـ أـيـضاـ لـأـنـ الـمـشاـكـلـ عـبـرـمـانـيـةـ. أنـ نـذـلـ منـ جـدـيدـ مـفـهـومـ اـنـتـقـالـ إـلـىـ الـإـرـثـ إـلـىـ الـعـقدـ هوـ الـمـحـورـ الـأـسـاسـيـ فـيـ الـعـقدـ الطـبـيـعـيـ. بـالـطـبـعـ «إـرـثـاـ لـاـ تـسـبـقـهـ وـصـيـةـ»ـ كـمـ يـقـولـ الشـاعـرـ رـيـنـهـ شـارـ (René Char)، لكنـ العـقدـ الطـبـيـعـيـ يـحـبـ أـنـ يـشـكـلـ نـوـعـاـ مـنـ الـإـرـثـ الـذـيـ يـضـمـنـ مـسـتـقـبـلـ الـأـجيـالـ الـقادـمةـ.

⁽³⁾الـبـونـسـكـوـ: عـالـمـ جـدـيدـ، دـارـ الـنـهـارـ، بـيـرـوـتـ، 2003.

ستكون الحاجة ملحة إلى مثل هذا العقد فيما نواجه خطراً كبيراً: امتلاك الكائن الحي بواسطة التراخيص المعدة لاكتشافات الهندسة الجينية. يجب أن يضع العقد الطبيعي حدوداً لهذا المنطق وأن يحثّط بجنوحه عن الطريق السليم. أود أن أذكر في هذا المجال بأن العقد الاجتماعي كما ورد عند لوك (Locke) يحظر امتلاك الجسد الإنساني، على عكس العقد الاجتماعي عند هويس الذي يشرع العبودية وامتلاك جسد الإنسان الآخر. إن حرية الصناعة لا يجب أن تطغى على الحقوق الأساسية للإنسان. هكذا يصبح العقد الاجتماعي في اعتقادي أحد مفاتيح العقد العالمي المقبل.



2

مستقبل التنوع البيئي

توماس أوديامبو

التنوع البيئي نتيجة رائعة لغنى الطبيعة الخالقة. وهو يتجل في التنوع الجيني وما يتصل به من تنوع الأنظمة البيئية. لقد أحصى العلم حتى الآن ما يناهز 250000 نوع من النباتات العرقية التي يمكن أن توجد في كل مناطق العالم، لكن أكثرها يتواجد بكثافة في البلدان الاستوائية أو التي تقع جنوب خط الاستواء. ويقدر عدد الأنواع التي تتضرر اكتشافها بـ 25000 نوع.

لقد شهد كل عام عمليات قضاء على الغابات تذهب ضحيتها مساحة تتراوح بين 20 و 24 مليون هكتار من الغابات الاستوائية حيث تتواجد الغالبية العظمى من النباتات العرقية. فمنذ بداية الألفية حتى اليوم تم اقتلاع نسبة 60% من أشجار الغابات. إن هذا الرقم المخيف دفع إلى الإدلاء بعدة آراء تكشف عن وعي عميق بحجم الكارثة. يرى بيتر رافين مثلاً أنه: «منذ نهاية العصر الطباهيري، أي منذ 65 مليون سنة، لم تعرف البشرية انديثاراً للأنواع بمثل هذه السرعة. في ذلك العصر اندر ثلاثة الكائنات العضوية الموجودة على الأرض، ومن بينها الديناصورات». ويقدر العلماء اليوم عدد النباتات الاستوائية المحكومة بالاندثار بما يتراوح بين 40000 و 170000.

نوع تفوق سرعة اندثارها قدرة أهل العلم على البحث والعمل. فلا يكفي وضع بيانات لها بل ينبغي أيضاً الحصول على معلومات عن تراثها الجيني وعن دورها في النظام البيئي ليكون الجهد مشمراً.

الشراكة الضرورية بين التنوع البيئي وتقنولوجيا البيئة

أنشأ تسعه وعشرون بلداً، مؤخراً، مركز المعلومات من أجل التنوع الشامل. يهدف هذا المركز الذي يبلغ رأسه 39 مليون دولار إلى وضع بيانات بجميع الأنواع في العالم. إن عملاً بهذه الصيغة يتطلب في الواقع مليار دولار، كما هو الأمر بالنسبة لمشروع «الجينوم البشري». وبما أن معظم الدول قد نفذت هذه المهمة فيما يتعلق بمجال النباتات، يكفي أن يجمع المركز المعطيات المتوفرة لديها. أما العمل على «الكتابات الميكروعضوية» وعلى الأنواع اللافقرية فهو يتطلب مزيداً من الوقت. يوجد مثلاً حوالي ثلاثة ملايين نوع من الحشرات في العالم غالبيتها في المناطق الاستوائية ولا علم للإنسان بها.

إن الكشفوفات العلمية الكبرى التي توالت في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين جعلت من هذه الفترة أكثر الحقبات غنى في تاريخ علم البيولوجيا. وتشكل الاكتشافات التي تمت خلال تلك الفترة، في مجال علم الحيوان وعلم النبات، الأساس الذي قامت عليه معظم العلوم البيئية: فنظرية التطور، وعلم اقتصاد النبات ومعرفة الأشكال الوظيفية مثلاً، كلها تقوم على ما أثمرته هذه الكشفوف.

وبالرغم من التطور الكبير الحاصل منذ 250 سنة في مجال علم قوانين تصنيف الأنواع الحية وفي مجال علم الجغرافيا البيئية لا تزال معارفنا محدودة جداً. يلزمنا ثلاثون سنة من العمل لتكوين مادة معلومات وظائفية وبيئية وجينية عن مجموعة الأنواع التي تصلح كنماذج في نظام بيئي يكون هو

نفسه بمثابة نموذج. ويجب من ثم أن نربط هذه المعطيات بما يتوفر لدينا من معلومات عن مورثات هذه الكائنات العضوية حتى نتمكن من القيام بخطوة جديدة مهمة. إذا ما اعتمدنا هذه المقاربة ستتوصل، بلا شك، إلى إيجاد منتجات وخدمات غير مسبوقة.

ليس التنوع البيئي ضروري فقط لبقاء الأنواع وحمايتها. هذا ما تعبّر عنه مجموعة Crucible التي بذلت جهوداً كبيرة بين 1988 و1993 لنشر في العالموعياً للأزمة الداهمة في مجال التنوع البيئي، إذ ترى أنه: «إذا كان من المؤكد أن الحفاظ على التنوع البيئي سيكون له نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية فإن هذه النتائج قد تتأخر في الظهور. ومع ذلك، وحدها البلدان التي تعتمد في الوقت نفسه سياسة الحفاظ على التنوع البيئي وسياسة التنمية تستطيع أن تجني من ذلك فوائد كبيرة»⁽¹⁾.

إذا اعتمد العالم هذه المقاربة سيكون سائراً نحو أول تقدم يتحقق في مجال التنوع البيئي منذ 1963. على البلدان التي تنوع فيها أجنبان الحيوانات والنباتات أن تحاول أن تستفيد من هذا التنوع جمع أكبر قدر ممكن من المعرفة العلمية، وأن تسخر هذه المعرفة لصناعة منتجات وخدمات جديدة. يجب مثلاً أن تُستعمل هذه المادة العلمية لحماية السكان من السيدا، والسرطان، والأمراض الاستوائية. كما يجب أن تصبح الشراكة بين التنوع البيئي وتكنولوجيا البيئة هدفاً ينشده ويسعى لتحقيقه كل العلماء في العالم.

أنظمة جديدة

على الإنسان أن يعمل منذ اليوم على المزاوجة بين مادة المعلومات المتراكمة على مدى آلاف السنين من النشاط الزراعي في المنطقة الاستوائية، وبين المعارف العلمية الحديثة المكتسبة من خلال التجارب في المختبر ومن خلال

The Crucible Group, *People, Plants and patents: the Impact of Intellectual Propriety on Trade, Plant Biodiversity and Rural Society*, Ottawa, IDRC, 1994.

التجارب الحية. لقد بدأ العالم يعترف للبلدان الاستوائية بنشاطها الرائد خاصة في مجال تطوير النباتات الطبية واصطفاء البدار. إن السمة البارزة لحضارة السكان الأصليين هي السعي لمعرفة البيئة بصورة أفضل. تخلص مجموعة Crucible إلى الاستنتاج أنه «مع اعترافنا بأن حماية الأنواع والأنظمة البيئية واجب أخلاقي، نحن ندرك أن استراتيجيات المحافظة يجب أن تتلاءم مع مصالح السكان الذين يؤثر النوع البيئي على شروط بقائهم (...). أن نرفض أخذ هذا المبدأ يعني أننا سايرون إلى زوالنا لا محالة». ينبغي التخلص من الحاجز المصطنع بين المحافظة على التنوع والافادة منه ملدة طويلة. إن المجتمعات الريفية توظف التنوع في خدمتها وهي محتاجة إليه. فالتنوع بالنسبة لها خيارٌ. وهي عندما تتمتع باعتراف المجتمع وبالقدرة على التصرف كما تراه مناسباً، تصبح أفضل من يتولى خدمة التنوع بشكل فعال.

ان قوانين الملكية الفكرية كما هو منصوص عليها اليوم تشكل عقبة في وجه الملاعة بين المعارف التقليدية والمعارف العلمية. فلا يمكن في الواقع لجهازة من السكان الأصليين أن تحصل على اعتراف بها كصاحبة اختراع لتقنية زراعية ما أو لمنتج ما. وقد تستوي لنا أن نستنتج خلال القمة العالمية في حزيران / يونيو 1992، وخلال المفاوضات التي هيأت لها الأجندة 21، أن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الحية، هي اليوم أحد المواضيع السياسية والتجارية الأكثر أهمية. ولن تجد هذه المسألة حلّاً في الوقت الراهن، وهي لا تزال عالقة بينما تصادق منظمة التجارة العالمية على قوانين جديدة.

التراخيص

يمكن للدول الموقعة أن تستثنى من التراخيص نباتات وحيوانات، شرط أن تأخذ الاحتياطات من أجل حماية نماذج من النباتات وأن تسمح بالتراخيص في مجال الكائنات الميكروعضوية.

برنامج الأبحاث الجماعية

لقد اقتربت برامج أبحاث تنمية المجتمعات عن القيم التقليدية وعن المعرف المتعلقة باللغابات. الهدف هو إدماج الطرق التقليدية والمؤسسات في النظم الحديثة. ولكي تنجح هذه المبادرة يجب أن يشارك فيها القدامى أي المنظارات المحلية والمجموعات الأصلية، والجماعات، والمؤسسات غير الحكومية والهيئات الحكومية، ومؤسسات الأبحاث والمنظمات الدولية. تلك هي وسيلة وحيدة للمصالحة بين المعرفة التقليدية والحداثة.

حق المزارعين

تسعى جمومعات عدّة بينها اللجنة العالمية للمورثات النباتية، والموقعون على اتفاقية التنوع البيئي، والشبكة العالمية للسكان الأصليين من أجل التنوع البيئي، إلى إيجاد ميثاق لحقوق المزارعين.

إدارة الطلب

يشكل تعديل الجينات واقتسام المنافع الناتجة عنه الموضوع الأساسي للخلاف الدائر حول التراخيص المتصلة بالحياة البشرية. ينبغي التوصل إلى موقف وسط بين موقف بلدان الشمال التي تريد أن تحترم حقوق الملكية الفكرية بصورة كاملة، وموقف المجتمعات الأصلية، التي تريد أن تتتجنب هذا المخال الاحتكاري الذي يهدد التنوع البيئي والأمن الغذائي ولا يحترم تراثها التجديدي. إن المبادئ التي أعلنتها أجندنا 21، ومنها ضرورة تقاسم المنافع التي يؤمّنها علم البيئة الجينية لا تزال غير محترمة وتبقى إذن مجرد كلام.

ترخيص الجينات

لا يمكن للجينات الطبيعية أن تكون موضوعاً لتراخيص لأنها موجودة: فالعلماء لا يفعلون سوى اكتشافها. بالمقابل إن الجينات المعدلة أو المستنبطة هي التي تستلزم الترخيص.

التجدد مع المشاركة

أصبح الاهتمام بمستقبل البيئة والبحث عن ذرارات جديدة من أجل إنتاج العقاقير مصدرًا لخلاف أساسي، خاصةً أن العقود المبرمة بين كبار مخابر الأدوية والشعوب الأصلية، لا تعود على الشعوب الأصلية بفوائد مباشرة مهمة. فلاميرك (Merck) مثلاً ولا شيرمان (Sherman) تنبه لإدراج مواد تنص على الشراكة مع الجماعات المحلية، سواء تعلق الأمر بالمنتجات الجديدة أو بالوسائل. لم يتم التوقيع على أي مشروع أبحاث على المدى الطويل. من الواضح جداً أن الطرفين الموقعين على العقد لم يكونا متساوين، وهذا أمر كان يمكن أن يكون أساسياً.

نموذج التراث العالمي

يشمل التراث العالمي 30000 موقع في 150 بلداً. تمثل هذه البلدان مساحة 13.2 مليون كيلومترًا مربعاً أي ما نسبته 9% من مساحة الأرض. وهي تشتمل أيضاً على حدائق وطنية ومحبيات طبيعية. وتضم هذه الأخيرة ثروات بيولوجية خيالية. ويعتبر اتخاذ قرار دولي لحماية قفزة مهمة إلى الأمام أسهمت فيها منظمة اليونسكو بشكل كبير.

تتضمن هذه الواقع لاتفاقية الدولية حول التراث العالمي التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1972 والتي وقع عليها 152 بلداً، مما يجعل منها أهم الاتفاقيات الدولية من حيث عدد البلدان التي صادقت عليها. ويشرف على تنسيق برنامج حماية هذه الواقع، الاتحاد من أجل الحفاظ على البيئة الذي تمكن من تسجيل 142 موقعاً على لائحة الإرث الطبيعي. وتتلخص أهدافه بما يلي:

- تحديد وحماية الواقع ذات القيمة العالمية المهمة؛
- تشجيع الدول على اقتراح مواقع، كما تفعل في الوقت الحالي نيوزيلندا بالنسبة لجزرها المواقعة تحت القطب الجنوبي؛

- مساعدة الدول على الحفاظ على موقع عن طريق دورات تدريبية للتأهيل، وتوفير المساعدة على الأرض، وتقديم الدعم المالي؛
 - الحصول على اعتراف الدول بواجباتها تجاه التراث الطبيعي.
 إن هذه الأهداف تطبق مبادئ أصبحت أساسية في القرن الحادي والعشرين كالتعاون والتكافل. وإن تحققت أصبحت هذه الواقع التي تتمي للتراث العالمي جزءاً من مجموعة شاملة تضم جميع الأنظمة البيئية. المقصود هو الحفاظ على سلامة البيئة على الأرض وعلى تنوعها. كل من هذه الواقع يمكن أن يكون، لكبر حجمه، نظاماً بيئياً متكاملاً. فإذا ما تجاورت الواقع أو اتصلت بعضها عبر مرات بيئية يمكنها أن تشكل كرةً أرضيةً موحدةً وثريةً.

في الختام، أود أن أؤكد على أن البشرية لا يمكنها الافادة من تراثها الطبيعي (ومن المنتجات والخدمات التي يوجدتها) إلا إذا جمعت بين التقاليد التي اختبر الأجداد فائدتها وبين التقنيات الحديثة.

البيئة والتنمية في أفق 2020

مصطفى طلبا

استغرق التحضير المؤتمر الأهم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992 ثلاث سنوات تم التفاوض خلالها على الأجندة 21. وقد وُقعت قبل المؤتمر وبعده اتفاقيات دولية ملزمة في مجال البيئة على المستويات الشاملة والإقليمية وفيها بين المناطق. تكشف هذه التفاصيل عن الإطار الذي ستتم فيه بلوغة أي اتفاق دولي في المستقبل. وهي تدل على أن المؤسسات الدولية ستواجه تحديات عديدة إذا أرادت ترتيب النصوص الكثيرة المتوفرة وفق أولويات معينة تمكّنها من تحديد استراتيجية فعالة للقرن الحادي والعشرين.

التنمية المستدامة

لا يزال مفهوم المسؤولية تجاه البيئة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، يرتكز على أفكار نشأت منذ ما يناهز المائتي عام. فقد كتب جورج بيركنس مارش (George Perkins Marsh) في كتابه «الإنسان والطبيعة» (1864) أن «الإنسان، وهو القيم على البيئة، قادر على فعل الخير كما هو قادر على فعل الشر» وأن «الجيبل الحالي عليه خاصة واجب تأمين العيش الرغيد للأجيال المقبلة». لكن لا يجب أن نكتفي بتكرار الحجج ذاتها بل علينا أن نتجاوز ذلك إلى الفعل.

في نهاية القرن الماضي سُئل المهاجمًا غاندي إذا كان يود أن تُصبح الهند المستقلة مثل بريطانيا العظمى. فأجاب: «بالتأكيد لا! فقد لزم بريطانيا العظمى نصف موارد كوكبنا الأرضي لتصبح على ما هي عليه الآن، فكم سيلزم الهند من كواكب لتتصير مثلها؟». وفي وقت أقرب إلينا، عام 1964 تحديدًا، وضع المفكر الإنجليزي ويليام هاكسلي (William Huxley) تصوريه لإنسان يكون في الوقت نفسه جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة، وكائناً فريداً لا مثيل له. وقد شكل هذا الرأي قناعة مشتركة لدى كثير من العلماء.

أدّت المناقشات التي حصلت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة، والتي استكملت في المؤتمرات التي تلت، أي في مؤتمر قمة الأرض في ريو (1992) ومؤتمر جنة التنمية المستدامة، إلى بلورة أفكار نظرية وعملية حول التنمية المستدامة أصبحت اليوم أفكاراً سائدة. وهي تستند على مقوله مفادها أن الممارسات الحالية يجب ألا تشكل تهديداً لمستوى المعيشة ولا للبيئة بالنسبة للأجيال المقبلة. ولكنكي لا يقع الغبن على تلك الأجيال مقارنة بالأجيال الحاضرة، من المسلم به وجوب اقتران التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي، وبالتقدم الاجتماعي، وبالمحافظة على البيئة.

تحديات للقرن الحادي والعشرين

أوَّد التذكير ببعض التحديات التي ستفرض نفسها في القرن الحادي والعشرين.

التحديات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية

إن الفقر ما زال يشكل معصلاً في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا. بينما نرى سيطرة نموذج الإقبال على الاستهلاك في بلدان الشهاب الغنية، وفي بعض الشرائح الاجتماعية الغنية في بلدان الجنوب.

- إن النمو السكاني وموجات الهجرة وارتفاع المعدل الوسطي لعمر الإنسان توأمه نسبة مئوية مهمة من الأمية في البلدان النامية.
- إن وضع المرأة ودورها في عالم العمل يشهد تحولاً كبيراً.
- إن العولمة الاقتصادية والمالية ترافق مع اعتماد سياسات اقتصادية إقليمية.
- إن انتشار الآلة يحدث تغييراً في عالم العمل وفي المفاهيم السائدة عن التوفيق أو عن الاستخدام المحدود لليد العاملة. إضافة إلى ذلك نلاحظ انتقالاً لتمرير الوظائف ذات الكلفة القليلة يواكب تحسّن في إنتاجية الشركات وفعاليتها.
- إن محاربة الإرهاب الدولي تصيب أكثر صعوبة يوماً بعد يوم. فمجموعات الجريمة المنظمة تزداد تطوراً لتصبح شبيهة إلى حد بعيد بالشركات الشمولية وهي على صلات وثيقة بالمنظّمات الارهابية.
- إن الصراعات العرقية والدينية والآتية تزداد حدة.
- إن المسامة تتزايد في موضوع التلوث بسبب التراخيص القابلة للمبادلة، وبسبب الحصة المعلقة لمادة ديوكسيد الكربون وللبرامج الصناعية المتصلة بها.
- إن حجم الاستثمارات المباشرة يزداد بينما تميل المساعدة على التنمية إلى التقلص.

ومن المعروف أن الهوة تتعمق بين الأغنياء والفقراه. ينبغي التذكير هنا بالأرقام التي أوردها البنك الدولي: ممعدل دخل الفرد في البلدان حيث الأجور متعدنة ازداد بنسبة 3,4 % بين 1986 و 1994 مقابل زيادة 1,9 % في البلدان الغنية. غير أنه لا يجب أن يُستنتج من ذلك أن الهوة بين الأغنياء والفقراه تتقلص. فالواقع أنه لو استثنينا الهند والصين، لوجدنا أن الزيادة هي بنسبة 1,1 % فقط في البلدان حيث الأجور منخفضة. وقد أظهر تقرير

التنمية البشرية سنة 1996⁽¹⁾) أن الوضع الاقتصادي في ما ينافر تسعين بلدًا قد ازداد سوءاً في السنوات العشر الأخيرة.

وإذا نظرنا إلى دخل الفرد وجدنا أن الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد ازدادت بنسبة ثلاثة أضعاف بين 1960 و1993. إن الثروة الصافية لأول 358 ملياردير في العالم تساوي مجموع مداخيل 2,3 مليون شخص (أي 45% من الأشخاص الأكثر فقرًا على الأرض).

إضافة إلى ما يتربّع عن هذه الأرقام من انعكاسات على الصعيد الأخلاقي، يُخشى من تفاقم حالة عدم الاستقرار ومن الهجرات التي تهدّد استقرار الشعوب الغنية. يجب أخيراً الاعتراف بوجود هوة لا بين البلدان فحسب بل داخل البلد الواحد أيضًا. في الولايات المتحدة يملك 1% من المواطنين الأكثر غنى ثروة تفوق ما يملّكه 90% من الفقراء.

في المحصلة نحن ندخل القرن الحادي والعشرين بينما تظل الشروط الالزامية لتحقيق الديمقراطية والعدالة غير متوفّرة. وربما هذا هو التحدّي الأهم الذي سيكون علينا مواجهته.

التحديات البيئية والعلمية والتكنولوجية
سوف يطرح التحول المتأمّل للبلدان الفقيرة نحو الصناعة مشكلات تتعلّق بالبيئة وبالموارد الطبيعية.

فالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا البيئة والهندسة الوراثية وفي غيرها من المجالات مثل الصناعات الميكروالكترونية وتقنيات المعلومات ملقطة للانتباه.

ثم إن مشكلة النقص الحاد في مياه الشرب تتفاقم. يترتب عن المشاكل البيئية نتائج متنوعة: تغيرات مناخية، ارتفاع حرارة الأرض، تلف في طبقة الأوزون، وأخطار على التنوع البيئي.

⁽¹⁾ تقرير التنمية البشرية 1996، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1996.

كذلك لا يجب أن ننسى التحديات التي يطرحها نقل النفايات السامة والمواد الكيماوية الخطيرة، وتلوث الهواء والماء وتلوث البيئة البحرية الخ. إن خطر الأمراض الجديدة أو التي تعود للظهور من جديد، كوباء التهrough الطاعوني، ووباء فيروس إيبولا في أفريقيا، أو نوع من السل المقاوم للأدوية في الولايات المتحدة، تحمل على إعادة النظر في سياسات الصحة العامة. ولا يزال وباء السيدا مستمراً في انتشاره.

إن المفاعلات النووية أصبحت قديمة في العالم كله. المفاعلات القائمة حالياً ستعمل ثلاثة أو خمسين سنة أيضاً. وبعد ذلك يجب أن يتم تفكيكها ويجب أن تكون الواقع النووي آمنة. حصيلة ذلك أن 300 موقع يجب أن توضع خارج الخدمة في أفق 2010. فقط 70 مفاعل هي اليوم موضوعة خارج الخدمة وأعتقد أن التقنيات الموجودة حالياً ليست كافية في هذا المجال.

لكن التحدي الأساسي سيكون مواجهة غير المتوقع والجهول. إن التغيرات المناخية وتراجع طبقة الأوزون والأخطار على التنوع البيئي، وهي مشاكل تقع في صلب اهتماماتنا اليوم، لم تكن تستحوذ على الاهتمام منذ 30 سنة.

ما هي المبادرات التي يجب القيام بها؟
 هناك عدة مجالات يمكن اتخاذ مبادرات بشأنها خلال العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة. إن استعمال التقنيات الحديثة على وجه الخصوص، يجب أن يتيح للمرأة وللأشخاص المعوزين وللشباب الاضطلاع بدور ناشط في السياسات التنمية. وقد جرت عدة نقاشات في هذا المجال لكنها لم تتوصل عملياً بلورة طرق ملائمة.

وهناك مجال آخر يمكن العمل عليه هو نشر الديمقراطية. لكن هل يمكن فرض الديمقراطية بالقوة؟ وهل الديمقراطيات في البلدان النامية

هي فعلاً ديموقراطيات؟ أليس من الضروري في أغلب الأحيان القيام بتنازلات؟ لا بد من إجراء نقاش موضوعي حول الديمقراطية إذا كنا نريد أن نحقق التنمية.

ويتعين السعي لكافحة النقص في موارد المياه الصالحة للشرب، وهو أحد التحديات الأساسية للقرن الحادى والعشرين، شيئاً ذلك أم أبينا. لا يجب أن نختبئ وراء إصبعنا: سيكون علينا أن نضع آليات حلول للنزاعات التي ستنشأ في المدى القريب بين البلدان التي عليها أن تتقاسم هذا المورد الحيوي.

إن الاستعمال الخذر للهندسة الوراثية في الصناعات الغذائية وفي صناعة الأدوية يجب أن يقع ضمن استراتيجية شاملة لتطور التكنولوجيا.

إن الوسائل الاقتصادية الضرورية لتطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف ولتحديد أسعار للخدمات المقدمة في مجال البيئة والموارد الطبيعية، سيكون لها دور هام. فإذا لم تجد هذه المشكلة حلاً فلن تستغل البيئة والموارد الطبيعية بطريقة عقلانية.

إن الأمن الغذائي الشامل، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتطوير الطاقات التي يمكن إعادة استثمارها، ستكون أولويات استراتيجية يمكن من التغلب على الأسلوب اللاعقلاني المعتمد حالياً من أجل تنمية غير مستدامة. أخيراً يلزم منا السعي إلى فهم أفضل للعولمة وانعكاساتها.

خاتمة

لن تكون الأهداف التي حددها سهلة المنال. إنها تتطلب إصلاحات عديدة تبطل السياسات الاقتصادية التي تعود إلى الفشل، وتؤدي إلى اعتقاد برامج تدخل تعديلات في بنى هذه السياسات. لكن سنحتاج للامكانيات المالية. هذه الإصلاحات ستفسح المجال، على المدى الطويل، لتخفيض نسبة الفقر ولتأمين الحاجات الأساسية لكل إنسان، ولوضع حد للأوضاع

الاقتصادية التي تتسبب في إلحاق الأذى بالبيئة. نحتاج للخيال وللتصميم وللشجاعة لكي نحارب سياسة الوصاية وانعدام العدالة التي تحكم بالنظام الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، والديون التي تشن الاقتصاد، والفقر الزمن.

إن الطريق شائكة. علينا أن لا ننسى أن رؤساء الدول الذين حضروا الدورة غير العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 1997 قد أعلنا أن الأوضاع قد تدهورت منذ قمة الأرض في ريو عام 1992. وقد تعهدوا بترجمة كلامهم أفعالاً. لكن بكل صدق، أعتقد أنه لا يزال علينا الانتظار طويلاً ليتحقق ذلك.

III

أي عقد ثقافي للقرن الحادي والعشرين؟

منذ 11 أيلول / سبتمبر 2001 عادت فكرة «صراع الحضارات» التي أطلقها سامويل هنتنغتون لتفرض نفسها على ساحة وسائل الإعلام والاتصال. ويعتقد عدد من الخبراء أن هذا الخطاب، الذي يتخذ صفة نبوءة تحقق نفسها بنفسها، يبالغ في الاختزال ويتجاهل الحقيقة المعقّدة جداً لمسألة الثقافية على الصعيد العالمي. ويفضل خبراء آخرون أن يقدموا في مقابل فكرة صراع الحضارات أو صراع الثقافات اقتراحًا يقضي بضرورة التوصل إلى «عقد ثقافي». لكن مشروع العقد الثقافي يبدو إشكالياً بالنسبة للبعض في زمن لم يعد ينظر فيه إلى الثقافة كجوهر ثابت، وحيث تتسرب العولمة في المجال الثقافي بحركة مزدوجة ومتناقضة من المجانسة والتشرذمي. كيف تؤكّد من جديد على مبادئ ذات طابع شمولي دون أن تنزلق إلى تأسيس نظام جديد يقوم على هيمنة ثقافة واحدة؟ وهل من الممكن تصوّر عقد ثقافي بينما شرط الثقافة هو التجاوز المستمر؟

يقارب آلان تورين مسألة الحقوق الثقافية من زاوية تاريخية ويقترح تأسيسها على مبدأ الاعتراف بالآخر، متسائلاً عن الشروط التي تجعل العقد الثقافي ممكناً، وتذكر حالة الباقي بأن حماية التنوع الثقافي يجب أن لا تغدر في الثقافة طموحها إلى التعبير عن كل ما يتعلّق بالجنس البشري. أخيراً يقدم إدواردو بورتيلا ضد النموذج الاستيلادي أو الاستنساخي التكنولوجي، مقاربة تنظر للثقافة من زاوية التهجين.

من أجل عقد ثقافي

آلان تورين

لنلاحظ أنه ليس علينا تقديم تعريف دقيق لما هي العقد الثقافي بل أن نبرهن على صحة هذه العبارة، وهذا ليس أمراً بدبيعاً. ذلك أن «الثقافة» و«العقد» لفظتان تبدوان متناقضتين. يفهم أن تتحدث عن عقد طبيعي وعن عقد اجتماعي. لكن يبدو من الصعب بل من المستحيل الكلام على عقد ثقافي. ذلك أن للثقافة دائمًا بعداً شموليًّا وبعداً خصوصياً في الوقت نفسه. فإذا لم نرُك إلا على الاختلافات نجد أنفسنا في عالم عدم التواصل، وأحياناً في عالم اللامبالاة، أو في عالم التسامح الخالص، لكن في أحياناً كثيرة، في عالم العنف وحروب الآلهة.

من الحقوق السياسية إلى الحقوق الثقافية

ما هو هذا الشمولي الكوني الذي قد يكون له شكل يمكن تحديده؟ تسعى الديانات بصورة مستمرة لأن تبلور مشاريع مسكنية. لكن محاولات من هذا النوع تبوء دائمًا بالفشل، إما لأن المسكنية المقترحة تقصر على المشاعر الطيبة، وإما لأنها لا تصمد أمام التوترات القائمة بين الديانات المختلفة. نحن إذن في وضع لا نرى فيه كيف يمكن الفصل أو الجمع بين الطابع

الشمولي والهوية الخصوصية لكل ثقافة. إنه لتناقض كبير أن نتوصل إلى عقد بين الثقافات في حين أن السائد هو التأكيد على أن الطريقة الوحيدة لإرساء أسس التواصل والاحترام بين الثقافات هي إعطاء النظام السياسي شيئاً من الاستقلالية.

لطالما ظهرت الثقافات كأنها موجودة فوق، في السماء، أو تحت، على الأرض، أي في المحصلة عند متصف الطريق بين الاجتماعي والإلهي. وقد اكتُشف السياسي وُعُرِّف بأنه قادر على تحديد مفهوم مجتمع تلتقي فيه ثقافات مختلفة ومتنافسة. لو كان الحال السياسي هو الحال المجدى لأنهى النقاش وأُقفل مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، ولانتفى سبب إعادة فتحه اليوم. لكن لماذا يُفتح النقاش من جديد؟

المشكلة الأساسية التي تواجهنا هي الضعف الطارئ على المؤسسة السياسية. مadam هناك أفراد لا يتمتعون بصفة المواطن يعيشون جنباً إلى جانب مع أفراد يتمتعون بهذه الصفة كان المدف تأمين الحق في المواطن للجميع. لكن منذ حوالي 150 سنة بدأنا نتحقق وجودنا ليس كمواطنين فقط. نحن نعتقد أن حقوقنا لا تقتصر على حقنا في الانتهاء إلى مدينة المواطنين. فلا يهمنا كثيراً أن نكون مواطنين إذا كنا نعاني من شروط عمل ظالمة أو من التمييز أو الإقصاء. في سنة 1848 بدأنا نطرح على أنفسنا سؤالاً درامياً: كيف يمكننا المحافظة على شمولية الحقوق في الوقت الذي يجري تطبيقها على العالم السياسي المسيطر على العالم الاجتماعي، بل على مجمل العالم الاجتماعي والثقافي؟

بادئ الأمر وبصعوبة كبيرة أخذنا نفكر في موضوع الحقوق الاجتماعية، أي في موضوع العمل. آتى ذلك البدان الصناعية أنها تريد الدفاع عن حقوق العمال وعن ديمقراطية البروليتاريا. ثم اخترعنا تدربيجاً، بمبادرة ومتابعة من البريطانيين، فكرة الديموقراطية الصناعية أو الديموقراطية الاجتماعية واعتمدناها إجابة أولى خلال فترة تتراوح بين خمسين وستة

عام. مفهوم المواطن يحمل بعدها كونياً، بينما مفهوم العامل تحدده العلاقات الاجتماعية.

نواجه اليوم مشكلة مشابهة. نريد ديموقراطية سياسية واجتماعية في الوقت نفسه، لكننا نريد أيضاً ديموقراطية ثقافية. ليس الحق الثقافي حقاً في الاختلاف، كما أن حق العامل ليس حق طبقة اجتماعية خاصة. ما يعاد النظر فيه اليوم هو حق كل فرد في أن يجمع بين المساهمة في العالم العام - نريد أن نساهم جيئاً في حداة عالمنا التقنية-الاقتصادية والتي توفر أدوات نشرها وانتاجها في كل أنحاء الأرض - وبين القدرة على الحفاظ على هوية واحدة أو على عدة هويات ويلورتها من جديد بل ابتداعها. في مواجهة خطر اضطرار حل شمولية السياسي وتلاشيه في صراعات اجتماعية أو في سوء الفهم بين الثقافات، نريد أن نؤكد أن الكوني ليس مرادفاً لمضمون معين بل هو حق. إنه حقنا جيئاً في أن تكون متوازيين ومتخلفين. حقنا ليس في أن نبني المجتمع الحديث والعقلاني، بل في أن يكون لكل منا إجابته الفريدة على المسألة المطروحة. إنه الاعتراف بأننا جيئاً، كل من جهة، نبحث عن أجوبتنا الخاصة. ولا نستطيع البحث عن إجابة متميزة إلا إذا اعترفنا بحق الآخرين جيئاً في البحث عن إجابات أخرى متميزة. فنحن نتواصل لا لوجود روابط ذات منحى شمولي تجمع بيننا، بل لأننا نعرف بأننا نسعى جيئاً لصنع أجوبة كلها فريدة، لكن كلها يمكن إيصالها إلى الآخرين.

عقود التواصل

ما هو الشرط الذي يسمح لكل فرد بأن يجمع في تجربته الخاصة بين العمولة التكنولوجية والاقتصادية للعالم، وإرثه الخاص وإبداعاته الثقافية؟ أعتقد أن الشرط الأساسي هو رفض فكرة أن الكلّ وحدة متراصة. إن التواصل بين العناصر الثقافية والتجارب الخاصة ليس ممكناً إلا إذا تم الفصل بين المعتقدات والعادات والقانون. إن التواصل بين المعتقدات لا يزال ممكناً.

بينما التواصلي بين المعتقدات المتأسسة صعب. أمّا التواصلي بين العادات فهو مستحيل تماماً. عندما نعتقد أن الاقتصاد يجب أن يكون حراً من كل قيد اجتماعي، وأنه يجب أن يبسط هيمنته على النظم الاجتماعية الأخرى، فنحن ننظر إلى المجتمع كوحدة متماسكة. كما أنه لا يمكن تحقيق البناء الذي أشرت إليه والذي يسمح للأفراد بالتعبير عن أجوبتهم الفريدة، في تصور رأسمالي للعالم بالمعنى المطلق. إن مثل هذا التصور يختزل التنوع في اللون الواحد، شأنه في ذلك شأن الرؤية التيوغرافية.

لا نستطيع التواصلي ولا تأسيس عقود التواصلي بيننا، وهي عقود ثقافية في الشكل والمضمون، إلا إذا سلمنا بأن الثقافة ليست جوهراً، أو هوية، بل إنجازاً متغيراً. وهذا يفترض الفصل بين المستويات المختلفة: المستوى الاقتصادي، والمستوى السياسي والاجتماعي والثقافي. هذا يفترض إذن الاعتراف باستقلالية للسياسي، وللمجال العام، بل للمجتمع المدني. إنه إدراك الالتزامات والانتهاءات الثقافية المتعددة في الخلق السياسي العام.

في مطلع مدخلتي، شُكِّكت بكلمة «العقد». على الآن أن أختتمها بإدخال هذه الكلمة فيها من جديد. بل أقول: إنه لا وجود لنظام تواصل وإدماج بين الشبيه والمختلف إن لم يتم مأسسة الاعتراف بالعلاقات بين العام والخاص، تحت راية الحق العالمي لكل فرد في أن يجمع بينها. إن فكرة العقد الثقافي فكرة لا يجب أن تفصلها عن فكرة الحقوق الثقافية. وأذكر أن الحق الثقافي لا يعني الحق في الاختلاف بل الحق في المشاركة في العالم المعلوم مع المحافظة على الخصوصية الثقافية. بهذا المعنى يشكل موضوع العقد الثقافي المسألة التي تشغلينا عن حق في هذا القرن الجديد، كما شغل القرن الماضي في الفترة الممتدة بين 1848 و1914 بمسألة الاعتراف بالأخر في إطار الديموقراطية السياسية والحقوق الاجتماعية. علينا اليوم وفي إطار الديموقراطية السياسية التي توسيع لتشمل الحقوق الاجتماعية أن نتوصل ديموقراطياً إلى الحصول على الاعتراف بالحقوق الثقافية لكل فرد.

2

أي مستقبل للتعددية الثقافية؟

هالة الباقي

أود أن أبدأ بلفت الانتباه إلى سمة أساسية في التطور الحديث، هي المساواة بين الثقافات، وهي مبدأ يشكل جزءاً لا يتجزأ من وعياناً الديموقراطي. لم يعد هناك وجود للهرمية الثقافية، لم تعد هناك ثقافات متقدمة على ثقافات أخرى تقلّ عنها أهمية. الثقافات جميعها تتمتع بالكرامة الإنسانية، بقيمة روحية متعادلة، وبحق متساوٍ في الاعتراف بها. لقد أصبح هذا المبدأ التاريخي، بعد زوال الاستعمار، مبدأً لا رجوع عنه. لكن هذا التقدم الذي تحرر فيه كل الثقافات وتسعى إلى تحقيق المساواة فيها بينما ضمن ثقافة عالمية، يحمل في داخله وجهاً آخر هو التمسك العنيف بالأصول المتباينة، واستعادة لذات ثقافية مشدودة إلى أكثر وجوه الذاكرة ذاتية. بين هذين القطبين تقوم حركة الحداثة.

تحملنا الحضارة إلى أعلى في انتلاقة واحدة كأننا أجزاء من إنجاز ضخم لا تميز بينها. لكن كي لا نصير جراء ذلك مجرد خيالات وكى لا تضيع إنسانيتنا، تقدم لنا الحضارة إنسانية بديلة، نجدتها في متعة العمل الإنساني، في التعبير عن كل خصوصياتنا الثقافية الفردية، وفي شغف انتهاءتنا. يقع هذا الانقسام الحميي في صميم الوعي الحديث. إن الغاء الاختلافات

بواسطة التقنية من شأنه أن يجعل النوع القائم فيها أشد مقاومة، كما لو أن صورة المستقبل تضيّع لف्रط عموميتها وتجريديتها في صورة الأصول، أو كما لو أن المستقبل لا يمكن أن يتم تصوره في زماننا، إلا كعودة إلى الوراء.

أهواء ثقافية

هل حق انبات التقاليد الثقافية بأشكاله المتعددة ما كان يُرجى منه من توسيع هائل لأماكنيات المجتمعات المستقبلية؟ بعد أن خسرت الحضارة الأوروبية مكانتها المميزة بفعل ان bianar الاستعمار، هل استطاعت المجتمعات التي بزرت فيها خيلات ثقافية أخرى أن تنتج أنوارها المعرفية الخاصة؟ هل رأينا ولادة مجتمعات تميز بعيش أفضل وتتمتع بسمة إنسانية أكبر وتشكل الجواب على عالم يائس يوشك أن يصبح «بلا معنى لشدة عقلانيته»، حسب تعبير إريك فييل (Eric Weil)؟ هل نجح البحث عن الأصول الثقافية في تأسيس ميثاق بين البشر فيه من قيم الصدقة واللودة والإنسانية ما يمكن من تحاشي الانحلال الحديث للعلاقات الاجتماعية؟

يبدو أن الجواب هو كلا. إن تنوع مادة الحلم الثقافي يفتقر لمخيلة سياسية تتسم بطابع إنساني أكبر. ففي الدول التي تحررت من الاستعمار، مثلاً، لم تشكل إعادة الاعتبار للقيم الثقافية الخاصة أرضية خصبة للحربيات السياسية. منحونا بضمير وزارات للثقافة، لكن المقاومة الثقافية التي جسدت نقداً قاطعاً للسيطرة الاستعمارية، لم تتحول هي نفسها إلى مشروع سياسي أعلى. لم يكن هناك بديل مقنع عن النموذج الاجتماعي المعروف من قبل والسائل في أوروبا. إن المجتمعات غير الأوروبية لم تشكل حتى الآن صورة مثالٍ لعالم أفضل.

لم هذه الفجوة بين الطموح الكبير للرسالة الثقافية وترجمته الضعيفة على الصعيد السياسي؟ ربما يعود ذلك أولاً إلى أن المثالية الثقافية يمكن أن تخفي في طياتها استعدادات إيديولوجية مشبوهة. يجب أن لا نعتقد أن الانتهاء الثقافي هو الضيافة الكافية للإدارة السياسية العادلة. أن تكون لدينا تقاليد مشتركة

لا يحمينا من تعسف ومن ظلم مواطنينا. الأخوة الثقافية ليست كافية لحكم الشركاء في الوطن بطريقة إنسانية، كما أن الانسجام الثقافي لا يحتم حسن التعامل السياسي. ليس للرابطة السياسية طبيعة ثقافية، إنها رابطة مدنية. إن الحس المدني هو الذي يرسى الشأن السياسي على أسس إنسانية، وليس الحس الثقافي.

من الممكن أن ينطوي الإعجاب الشديد بالأصول الثقافية على تصور موهوم للبقاء أقرب ما يكون إلى الأوهام العنصرية. نستشف في دفاع المرء عن ثقافته الخاصة (والتي تشكل الإيديولوجية الدينية إحدى صورها المتطرفة ربما) وجود عامل ضغط نفسي أو أخلاقي لا يختلف كثيراً في تطرفه عن المنهج الظلامي. إن المعيار الثقافي الذي يستلزم الأصول ظلامي دائماً. الثقافة ليست دائماً أناقة فكر وتسامح قلب. يمكنها أن تتحول على كراهية وقسوة يعتبرها البعض زيادة الثقة نفسها. فالخطاب الثقافي يمكن إذن أن يغذى كل أنواع التزعزعات إلى التسلط وكل عهود الولاء.

كان لدينا تصور بأنه يمكن التغلب على هذه التزعزعات السلطانية الكامنة في ثقافة تفرض نفسها على الفرد بصورة حصرية لأنها ثقافته الخاصة وذلك بفضل التعديدية الثقافية. فأي طريقة للتعرف بين الثقافات هي أفضل من تعايشها على الرغم من اختلافاتها، ومن تمازجها بصورة مستمرة لتجدد نفسها عبر على التسامح بعضها مع بعض على الرغم من طموحاتها المتصارعة، وعلى أن تذعن لمبدأ نسبية الحق في الإصغاء والتغيير؟

لكن ثمة صعوبة تظهر: كيف تؤسس مبدأ مشتركاً للاعتراف المتبادل بالحقوق الثقافية الملازمة لكل ثقافة، ونحن ندرك أن لكل ثقافة قانونها وقواعدها الخاصة وأنها لن تخلي سهولة عن معايرها الخاصة للتمييز بين الحلال والحرام، بين الخير والشر، بين العدل والظلم، بين الطاعة والمعصية، بين البراءة والقوة؟ كل قناعة ثقافية تتضمن انغلاقاً على ذاتها يجعل الخلاف الأنطولوجي بين القناعات المختلفة يستعصي على الحل. يحمل مفهوم الحق

الثقافي، أي الشرعية الخاصة بكل ثقافة، عدم اعتراف ضمني بمنظومة أخلاقية صالحة لكل البشر. وعليه فليس هناك من فعل يستحق الإدانة بالنسبة للضمير العالمي، لا لأنه لا يستحق الإدانة في حد ذاته، بل لأنه لا وجود ربياً لضمير عالمي يستطيع أن يؤكّد ذلك.

كي تغلب على ترددنا يجب إيجاد مرجعية عليا تستطيع بعبريتها المقارنة استخلاص نظام تأليفي جديد يتتجاوز الثقافى ويمكن أن تخضع له كل الثقافات. لكن من يمكنه احتلال هذا الموقع السيادي الأكيد؟ أي عقل أعلى يمكنه أن يتغلب على الأهواء الثقافية، هذا إذا كان لكلمة «عقل» المعنى نفسه في كل الثقافات وإذا كانت معايير الحكم الثقافي المتعددة ليست تحدياً للعقل نفسه؟ نصل مع التعديدة إلى مسألة سوء التفاهم الفكري والعاطفي بين الثقافات.

لا مناص من حقوق الإنسان

هذا العقد المثالي الذي قوامه سيادة العقل القادر على التوفيق بين التناقض لم يكرسه التاريخ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطنة سنة 1789؟ هل في حقوق الإنسان الوصفة السحرية التي تلغى التناقض بين الثقافات؟ في الواقع لا يوجد شيء من هذا القبيل، لسبب بسيط هو أن حقوق الإنسان والحقوق الثقافية على تناقض فيما بينها. تُعرَّف حقوق الإنسان بأنها حقوق طبيعية وهي بذلك نقىض الحقوق الثقافية. إن المبدأ الذي يؤسس حقوق الإنسان هو تحرير الإنسان من الختميات الثقافية أو ما يُسمى «الأفكار المسبقة». تظهر حقوق الإنسان عندما يتمحى التمايز الثقافي وعندما ينتهي حق الأسيمة الثقافية. تعلمنا هذه الحقوق أن الحاجة الثقافية في حد ذاتها لا يمكنها أن تدعى لنفسها سلطة المبدأ القانوني. فكل الناس أحجار ومتساوون في الحقوق، أيًا كانت أصولهم، ولغاتهم وعقاداتهم. على عكس ذلك، تولي الحقوق الثقافية أهمية كبيرة للأصل الثقافي في تحقيق الاعتراف المتبادل بين

البشر، وتحجّل منه شرطاً مسبقاً، ومبرأ منها لإقامة العلاقة، في حين أن تقييم الشخص من منظور حقوق الإنسان لا يقيم وزناً للمعيار الثقافي.

كذلك تختلف حقوق الإنسان عن الحقوق الثقافية من ناحية أخرى لا تقل أهمية: تخضع حقوق الإنسان لقانون مدنى يراقبها ويُطبق على الجميع، بينما تُترك الحقوق الثقافية لتقييم المدافعين عنها وتقديرهم الحرّ. ساذكر المادة الرابعة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطنة، سنة 1789: «تفضي الحرية بأن لا نفعل شيئاً يسيء إلى الآخرين. هكذا فإن ممارسة كل إنسان لحقوق الطبيعة حق لا تمده إلا حقوق الآخرين بالمجتمع بمثيل هذا الحق. وهذه الحدود ترسمها القوانين وحدها». تخضع القانون الحقوق لنفوذ السلطة العامة. فالحق لا يترك أبداً بلا ضوابط تمنع من التمتع به بصورة غير محددة، وغير محدودة. القانون يحاسب على سوء استعمال الحق.

ما هو القانون الذي سينظم التمتع بالحقوق الثقافية؟ في الوقت الحاضر لا وجود لأي تشريع قانوني مناسب. كيف نحوال، إذن، دون استعمال الحق الثقافي لتبرير ما لا يُبرر؟ فالقول إن كل ثقافة تتضمن جزءاً من الجوهر الإنساني لا يمكن انتهاكه شيء، وتحويل هذا الجزء إلى حق مكتسب يؤمن بهذه الثقافة حصانة تسمح لها بالتفكير للمسؤولية وبممارسة العنف، شيء آخر. إن حقوقاً بلا واجبات تفتح الشهية للتغافل والقوة.

يمكن إذن، وبكل سهولة، أن تؤدي الحقوق الثقافية إلى مشاريع سيطرة. فمن وجهة النظر الخاصة بالفكر الاستعماري كان الاستعمار حقاً ثقافياً، إنه حق «تحضير» هؤلاء الذين لم يكونوا متحضرين. من يستطيع اليوم أن يمنع بعض الثقافات من أن تعرف عن نفسها بأنها صاحبة رسالة عالمية، استناداً إلى حق كل ثقافة بأن تتبّع ما تملّيه عبقريتها الخاصة؟ في المحصلة، يمكن للمجتمع الغربي أن يبدو لنا كقبيلة كبيرة شديدة التعقيد تستمد طاقتها وعلّة وجودها من قيمها القائمة على الاستكشاف والاختراع والفضول والتطلع إلى المجهول، حتى لو كان ذلك على حساب المجتمعات الأخرى.

التي تكتفي بالتمتع بذاتها دون الاهتمام بما يتجاوز أفقها. إن العقائد الثقافية، مع أنها أقامت الضعفاء من كبوتهم، قد منحت فرصةً خفيفة للأقواء، أولئك الذين يراهنون على قدرتهم على التحكم بزمنهم كي لا يخضعوا له.

نرى هنا صعوبة جديدة ترسم. لا تستطيع الثقافات الحديثة حتى لو توفرت لها أفضل النوايا، أن تتجنب سحق الثقافات القديمة، لأنها تفوق هذه الثقافات ذكاءً أو إنسانيةً - فهي أحياناً أكثر غباءً وقسوةً - بل لأنها تتسمى إلى الحاضر. ليس الحاضر أفضل من الماضي من حيث النوعية، لكنه هنا، بينما الماضي لم يعد موجوداً وهو يشيّد ذاتاً بحالة ضعف ولا واقعية، في مقابل قدرة الحاضر على صنع واقعه. نرى إذن إلى أي مدى تواجه مسألة التساوي بين الثقافات، واقع عدم التكافؤ بين القوى الثقافية الموجودة في الحاضر.

الاتصال أداة التناجم الثقافي

تشتمل الحداثة نفسها على الرغم من شراستها على نقاوتها. فهي قد أعطت لكل ثقافة لا تزيد أن يحكم عليها بالزوال وسيلة الوصول إلى جوهر الثقافة الحديثة أي إلى الاتصال الذي يشكل محدياً بالنسبة لكل ثقافة تزيد أن تجد لنفسها شكلاً للتعبير عن نفسها يمكن للبشرية جماء إدراكه والتعرف إليه. إلا يقدم لنا الاتصال الأداة الوحيدة لتحقيق التناجم الثقافي والتي يمكنها أن تستوعب التعديدية دون أن تصبحي بالتنوع حيث تستطيع كل الثقافات أن تعرّف عن نفسها من غير أن يسحق بعضها ببعضها، وأن تواجه من غير أن يدمّر بعضها ببعضها، وأن تعبّر عن نفسها من غير أن يقمع بعضها ببعضها؟ يسعى الاتصال لأن يقدم نفسه كسلطة ناظمة، مرتبة، كعقل إن ضرورة الاتصال هي بالنسبة للوعي الحديث كضرورة الصلة بالنسبة للوعي الديني. إنه المبادرة التي ستنتقدنا والتي بدونها سنشقى.

فلننظر الى التغيرات الناجمة عن وسائل الاتصال لنر إن كان مبدأ العقد الثقافي يصبح بنتيجهما ممكناً. نلاحظ بادىء ذي بدء أن فعل الاتصال يعطي لنّا ثير الرسالة وقدرتها على الانتشار أهمية أكبر مما يعطيه لضمونها وصدقها. فالقدرة على الإدراك تبدو هنا أقل أهمية من القدرة على التقاط الصور والإشارات التي تبقى درجة فهمها ضعيفة، والتي بما فيها من الاختارات، تساعد على الخلط بين الكذب والحقيقة. وعلى الرغم من أن الاتصال هو أول وسيلة للمعلومات بالنسبة لنا، إلا أنها قد لا تستطيع أن تستخدم كوسيلة للفهم. بواسطة الاتصال تصبح كل ثقافة أقل وضوحاً مما نعتقد.

الملاحظة الثانية هي أن هذا الفقدان النسبي للقدرة على التمييز يزداد كلما ازدادت الاغراءات. الواقع أن المبالغة في التركيز على الفروقات هي الوسيلة الفضل لانتصار اللامبالاة. في المقابل يعني الانعدام المتنامي للتباين الثقافي التزعّة إلى تأكيد التباين. كلما ازداد الاختلاط بين الثقافات، كلما ظهرت فيها حاجة إلى النقاء. ليس من المؤكد أن الضغط الذي تمارسه علينا الثقافات الأخرى يحملنا على الكف عن اعتبار ثقافتنا الخاصة مركز الكونيّ. عندما نضيع في خضم التعدد ننكمش على أنفسنا لنصبح مركز الإنساني. فلعل التأكيد على الاختلاف ليس سوى قناع للتأكيد على التفوق. إن عصر الاتصال يسمح بلا شك للثقافات أن تصل إلى بعضها بسهولة أكبر، لكنه يجعلها أيضاً أكثر نرجسية. فإمكانية الاتصال بينها تدخلها في علاقات تنافس.

الملاحظة الثالثة هي أن التضحية بالطبيعة المعقّدة التي تتصرف بها الرموز، لصالح سهولة انتشارها في كل مكان، وبعمق دلالتها لصالح استعراضها، يساعد في عملية الاتصال على التعود على نمط من التجارب العقلية، وبالتالي على تصاعد اتجاه لبسط المهيمنة، لا عن طريق المؤامرة، بل عن طريق التسطيح التدريجي للوعي. هكذا يسعى الاتصال لأن يكون «عالياً»، أي أنه يسعى للسيطرة الثقافية، بينما «الكوني» الذي يجب أن تميّز بينه وبين «العالمي» هو

السعى إلى تحقيق وحدة الجنس البشري، وإلى التوافق الطوعي بين مختلف الأطراف على حماية عالم يشتهركون فيه.

ملاحظتي الأخيرة تتعلق بما يفرضه على كل ثقافة، في عالم الاتصال، الإيمان بالراهن. يجب التمييز بين الراهن والماضي. فالماضي صنف من اللازمني، بينما الراهن هو العالم الذي تنتهي فيه الرموز بمقعول ظهورها وسقوطها الآني في طي النسيان. هكذا رأينا سترى لأول مرة في التاريخ إمكانية تشكيل ثقافة بلا ذاكرة.

ليس من المؤكد، إذن، أن بمقدور الاتصال أن يفي بحاجات العقد الثقافي. إنه المنبر الذي يؤمن لكل الثقافات فرصة وهبة للتغيير عن نفسها ولكنه لا يؤمن لها القدرة على التعارف فيما بينها.

ال الحاجة الضرورية إلى أخلاقيات

كل هذه الصعوبات الناتجة عن التعددية الثقافية والتي لم أقم سوى برسم بعض ملامحها تبين لنا أن عقداً ثقافياً يحتا يمكن أن يكون مشوهاً من حيث المبدأ، وغير منسجم من حيث المضمون، وذلك لافتقاره لشيء جوهري هو الماجس الأخلاقي. بعبارة أخرى لا ينبغي بعد الآن أن يتذرع أحدنا بتفوق ثقافته الخاصة للتخلص من المسألة الأخلاقية. إذا كان الغني بالاختلافات يرسّخ مغالطة جديدة من شأنها أن تكرّس صمت الضمير، فأنا أعلن أنني أدفع عن عدم احترام الاختلافات. ولعل هذا الانحياز الثقافي وهذا الموس الجنون بالشعارات الهوية ينهان عن فقدان للحس الأخلاقي نفسه، عن خواء في تصوّر الإنساني، عن فقدان للحس الإنساني، فيصبح البحث عن المروية نوعاً من تعويض عن فقدان إنسانيتنا، سمة التضليل والمبالغة.

لكن يجب الاعتراف أن ذلك ليس عبيداً. ليس من السخف أن تقف المطالبة بالخصوصيات الثقافية في وجه الحداثة الشرسة عندما تنبع عن حدس مأساوي بافتقاد الإنسان الحديث لوطنه. تقول لنا هذه المطالبة بالخصوصيات

الثقافية إن الإنسان لا يقدر على الصمود بصفة مجردة ضد القوى المعادية، وأنه لا يستطيع ذلك إلا إذا كان يستند إلى معتقدات، وارتكاسات، وتوازنات مألوفة، تعطيه شعوراً بالمناعة ضد قسوة العالم وعدم إحساسه به. لكن هذه المطالبة بالخصوصية قد تؤدي إلى شكل آخر من أشكال الإنسانية: المغالاة في الاتباع إلى وطني، مقابل غياب الوطن.

إن عقدنا ثقافياً ذا طابع إنساني يجب أن يتتجنب التصub من جهة، والانقطاع عن الجذور، من جهة أخرى، وهو ما يعني ما لا أخلاقيان.

على الرغم من كثرتها، يمكن للثقافات أن تجتمع على الأقل حول سؤال أخلاقي واحد: هل تستطيع الميزة الثقافية أن توسّس لأنماط الأخلاقيات الاعتراف بالآخر، لنهج حقيقي لمعرفة متبادلة بين البشر؟ ألا يؤدي حصر كرامة الإنسان في أصله الثقافي إلى التنتيص من إنسانيته؟ هل تستطيع الثقافة أن تدعى اختزال الإنسان بكليته؟ أليس هذا الادعاء ذريعة لاقصاء البعض الإنساني للثقافة وإغفال حقيقة هي أن القناع الثقافي يمكن أن يتخذ ملامح الأخوة كما يمكنه أن يتتخذ ملامح القهقر؟

هل يكفي امتلاك الثقافة للتعمّق بصفة الإنسان؟ الجواب طبعاً هو بالنفي: فالإنسان إنسان بحكم الطبيعة أيضاً كما يقول روسو. يمتلك الإنسان «نوراً طبيعياً» يمنعه من اعتبار المبادئ التي تحديد الهويات الثقافية مبادئ أخلاقية. هذه الإنسانية الطبيعية التي وجدت قبل العقل وقبل أي ثقافة، هي التي يعرّفها روسو بأنها «نفور طبيعي من مشهد يموت فيه أو يتآلم أي كائن يمتلك شعوراً وبصورة خاصة من هم مثلنا»^(١). إن هذه الحركة الطبيعية الخالصة والتي لا ترتبط بأية قاعدة ثقافية هي التي يسمّيها روسو الرحمة وهي أساس للأخلاق. يقول روسو «يدوّلي في الواقع أنه إذا كان على أن أمتّن عن أي عمل يسيء إلى الآخر الذي يشبهني فذلك يعود لكونه إنساناً يشعر أكثر مما

^(١) جان جاك روسو: رسالة في أصل الخلاف بين البشر وأسبابه (1754)، المقدمة.

Jean-Jacques ROUSSEAU, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes* (1754), Préface, Paris, Flammarion, 1992.

يعود لكونه إنساناً عاقلاً⁽²⁾. نعرف أن السكان الأصليين المستعمرات قد عولوا بهذه الدرجة من القساوة لأنهم بدوا كأنهم لا يملكون العقل، أي لأن ثقافتهم لم تكن نسخة عن ثقافتنا. لكن في نهاية المطاف هل يمكن لهذه الطبيعة نفسها أن تأخذ معناها بدون ثقافة تضبطها؟ هل كان يمكننا من غير أن نقرأ روسو أن نصنع من الطبيعة مثالاً؟ أليست لغته الجميلة هي التي تعيد إلينا قوة مشاعرنا الطبيعية؟ بدون الثقافة هل تحول الطبيعة في نظرنا إلى لوحه؟ بدون الثقافة، هل تكلمنا الطبيعة؟ هل تكون لها لغة؟ بالتأكيد لا. لهذا كلهم على الثقافة أن تتحمّل مسؤولية انحرافاتها كلها.

يجب أولاً أن لا يبني العقد الثقافي على الاعتقاد بأن كل ثقافة بريئة، كما يجب أن يثير مسألة الالتباس الأخلاقي لكل منها، وأن يعترف بها تتضمنه كل منها من غرائز عنفية أو سلبية، من ميل انسانية أو لا إنسانية، من ممارسات الحرية أو الاستبداد، يجب أن يقرّ عاجلاً أو آجلاً بإعادة النظر بمواقف الثقافات. يجب الكف عن العودة إلى الأصول باعتبارها مرجعية علياً وعن تحويل القناعة الشخصية إلى حق. علينا أن لا نبالغ في التأكيد على ما يميزنا عن الآخرين، أن لا نجعل من انتiciاتنا موضوع فخر، أن لا نجعل من هوينا مزية - باختصار أن تكون قادرین على أن نرى في اللاــأنا كائناً له نفس الدرجة من الاحساس الذي يتمتع به الأنــأنا، وذلك بفضل قوة الطبيعة وغريزتها الأصلية، الرحمة، التي يقول عنها روسو إنها «بعد أن فقدت في العلاقة بين المجتمعات (ويمكن أن تستبدل هذه الكلمة بكلمة الثقافات) كل القوة التي كانت متوفرة لها في العلاقة بين انسان وآخر، لم تعد تتمكن إلا في بعض مواطنــي العالم من أصحاب النفوس الكبيرة التي تحيــاز الحواجز الوهــية الفاصلة بين الشعوب، والتي تحــدو حــدو الكائن الأسمى الذي خلقــها، إذ تشمل الجنس البشري بعطفــها»⁽³⁾.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

⁽³⁾ المرجع نفسه.

3

**الثقافة في القرن الحادي والعشرين:
استنساخ أم تهجين؟
إدواردو بورتيللا**

ما هي رهانات العقد الثقافي؟ أعتقد أنه يمكن الحديث عنه كعقد مأزوم. ستكون مقاربتي لاتينية-أمريكية بعيدة عن مركز انتاج الفكر المهيمن في الغرب. إن الرهانات التي تفرض نفسها علينا تعود إلى حد كبير إلى مشاكل العلاقة بين الثقافات. كل شيء يدل على أن دور ما هو غير مادي وذاتي، وكذلك دور الثقافة في تحول مجتمعاتنا سيتزايده باستمرار خلال السنوات القادمة. من هذا المنظور، يمكن للإدراك الثقافي أن يصبح بالنسبة لمجتمعات المعلومات، ما كانت تمثله المعرفة العلمية بالنسبة للمجتمعات الصناعية.

طرح مسألة الثقافة نفسها اليوم عند تقاطع تختلط فيه وتتناقض حركتان: اجتياح العولمة من جهة، والمحافظة على الهويات القومية، من جهة أخرى. وفيما تبقى الثقافات متجلدة في إطارها القومي، يبدو أن هناك صعوبة متزايدة في الاعتقاد بعدم إمكانية المس بالمفاهيم الثابتة المتأسسة على استمراريات تتسم بدرجة من الثبات، كمفهوم الهوية، ومفهوم الشعب، ومفهوم القومية. لم تعرف مجتمعاتنا أبداً قبل اليوم قطيعة على هذه الدرجة من الشمولية مع بعض التقاليد التي تعود إلى مئات السنين، رغم أنها لا تستطيع العيش بدون

تقاليد (حتى لو كانت تقاليد أعيد النظر فيها لتولد بشكل جديد). ولا نخرج عن الموضوع إن تساءلنا عما إذا كانت الحركات التي ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها تهديدات محتملة للدولة القومية، تستطيع أن تحفظ للثقافة بمساحات خصبة، أي ملائمة للتعايش بين ثقافات متنوعة، بمنأى عن الانصراف المدجن والتوحيد المصنوع.

الثقافة اليوم

بكل حال، لم يعد من الممكن في الزمن الحاضر أن تبني الثقافة خارج ذلك التوتر البنائي والوجودي والحيوي، بين الكوني والإقليمي والقومي. إن موضوع الهوية الثقافية الذي رافق أولى حركات العولمة قد قطع شوطاً كبيراً في مسيرته. فقد تبلور نموذج للهوية المهيمنة من خلال مفهوم لثقافة وحيدة، شمولية، مسيطرة، وأكثر من مركزية. أصبح يُنظر إلى الهوية كشيء جامد، قائم سلفاً، يمكن حذفه أو إلغاؤه أو بعثرته أو تشتيته. أشهر مفهوم الهوية كسلاح. وقد استغرقنا وقتاً لندرك أنه عندما تحول الهوية الثقافية إلى هوية مطلقة تزدهر العنصرية، حتى في المجالات التي استطعنا فيها أن نعوض مفهوم «العرق» بمفهوم «الثقافة». وقدرأينا في القرن العشرين ثقافات تعتبر من أكثر الثقافات «تطوراً» تنساق إلى البربرية. إن ثقافة الإقصاء تقود حتماً إلى إقصاء الثقافة.

إن مفهوم الهوية الثقافية اليوم محاط بوعود الثقافة الكونية وهو يستعد لرسم ملامح جديدة للعالمية التي كونت تفكيرنا، وأحياناً شوهته. لكن الهويات التي تنشأ على أنقاض الهوية القومية لم تبرهن بعد عن قدرتها على مقاومة شتى أشكال عدم المساواة، والظلم، والإقصاء، والعنف. أن نقول إن الثقافة ترفض حدود القومية لا يعني بيعها بشن بخس للعولمة» ولا «للشخصية». إن إخضاع الثقافة للمعايير التي تتوجهها مخابر العقل المسيطر الذي لا يهتم إلا بمقابلات البورصة، واحتيايات العرض والطلب، هو بمثابة حجب الأوكسيجين الاجتماعي عنها والضروري لها؛ إنه الاستعاضة عن

التوتر الأخلاقي بضغط السوق.

هذا النمو المفتر للثقافة هو من أسباب الوهن الفكري والأخلاقي والوجوداني والاجتماعي الذي يضمننا اليوم أمام طرق مسدودة. يغيب عن ذهاننا في أغلب الأحيان أن معالجة الشرخ الاجتماعي تمر عبر معالجة الشرخ الثقافي أيضاً. إن الاستئثار الثقافي هو كذلك استئثار اجتماعي. تتجه القواعد المعتمدة حالياً إلى إدراج الثقافة على لائحة المتطلبات التي لا لزوم لها. ولا بد من الاستنتاج أن الثقافة، وهي سمة الحداثة الأبرز، تجد نفسها منهاكة في نهاية الألفية الثانية. هذا هو أحد الأسباب التي حملتني على رسم هذا المسار الانحداري للزمن الحديث الذي نعمره كفترة مظلمة في تاريخ الحداثة. ليس من الصعب أن نفهم لماذا يطلب البعض أن يتجاوز الحداثة إلى «ما بعد الحداثة». نحن نعيش فترة شديدة القلق مما يجعل من الصعب تحقيق مشروع الحداثة. لا تزال الحداثة كمشروع تحرري تغذي آمالنا، غير أن مدّ الميتافيزيقيا التي تقدم إجابات قطعية يتطلع الحداثة التي تقف حائرة، عاجزة، مشلولة أمام أشكال عدم المساواة والإقصاء وعلاقات القوة والسيطرة التي لا تتحصى، والتي لا تزال تزدهر في كل مكان. في نفس الوقت، تستمر الحروب متهاكة أبسط مفاهيم الكرامة الإنسانية في البلدان التي تحررت من الاستعمار دون أن تتمكن من إعادة بناء ذاتها. إن الاندفاع نحو المهدم يبدو بالطبع كبيراً، لكن من المؤسف أن إرادة البناء تبقى غير كافية.

في خضم الضجيج المأهول لمجتمع المعلومات المعلوم، والذي يخفي بشكل هائل تكاليف الاتصال التي لا مفر منها إلا بالانتقاء، يمكن أن نميز بوضوح التأثيرات السلطوية لما يسمى بالأنظمة الديموقراطية. يمكن أن نرى نقيس الديموقراطية يختفي ويتجذر في قالب ديموقراطية غارقة في سياسة تتأسس على استئثار الصورة. نحن مهددون بنوع من الأصولية الإلكترونية. إن استطلاعات الرأي الشائعة والمرجعية، والسهلة الانتشار التي تجري على مرأى من المستمعين الكسبي واللامبالين لا تعكس شيئاً مهمّاً إلا الأمانى

المقيمة في نفوس المستهلكين الأسرى. على خلفية طوباويّة الطب والوسائل السمعية البصرية المخدّرة والتّأثيرات الجانبيّة للتّقدّم، يعلن البعض نهاية التاريخ بل نهاية الإنسانية. ولكن بقى للفن وللثقافة المعاصرة ما يقولانه، فهو رفض هذا الإخضاع، رفض هذا الاستنساخ الذي يطل برأسه. من الانتقاء ما قبل الولادة إلى بيوكنولوجيا الثقافة، من الانتاج الآلي إلى إعادة إنتاج الرموز الحديثة، يمكن أن نسمع الرسالة الساخرة نفسها: ثورة المعدّين مُسبقاً للاستنساخ ضد ثقافة تحسين النسل التي تتلوّحى الربح. إن الثقافة المعدّة بالتكنولوجيا ثقافة أفرغت من «طبعتها». ليس الاستنساخ إلا المبالغة في اخضاع الثقافة للتكنولوجيا.

النهجين الثقافي بوصفه مساحة إبداع

كيف يمكن أن ندخل التكنولوجيا إلى الثقافة وأن نختارها في أنماط، وأن ندعى في الوقت نفسه أنها تبقى ثقافة؟ الثقافة المستنسخة ثقافة ماتت قبل أن تولد. العلاقة هي السمة الأساسية الذي يمكن أن تعطي للثقافة هويتها. الثقافة مهجّنة. المهجّن نقيس المستنسخ. ذلك أن المستنساخ حصيلة التّمايل التام، بينما المهجّن صنيعة عنصر جديد يكتسبه الآخر، صنيعة الآخر الذي حافظ على استيعابه للمهائل. من المناسب هنا أن نميز بين المهجّن والجسم المعدل وراثياً. وعلى الرغم من أن الحضارات المركزة أو «النقية» تنظر غالباً إلى النهجين كظاهرة غريبة، ومنحرفة بل دخيلة فقد أظهر النهجين في المجالات التي حصل فيها أنه طبيعي وغافوي تماماً. فهو يتجاوز مفهوم الانتهاء ليتأسس على ابتداع مفهوم جديد للتّضامن. النهجين يمكن أن يكونا على طريق ضد الإقصاء. وربما أستطيع القول مستلهماً أندره مالرو (André Malraux) أن الألفية الثالثة ستكون مهجّنة أو لا تكون.

أن نؤكد على النهجين الثقافي لا ينفي شمولية العلم والتكنولوجيا، أو بداعه التّحديث، أو طفرة مجتمع الشّبكات في حياتنا اليومية. علينا أن نعيد

النظر في وسائل الإعلام الثقافية، بمنأى عن المفاهيم الأبوية الأصولية، وعن الأفكار المسبقة «الثقافية» لدى الأكاديميات المحنة. إن العروض، والملعب، والدواوير، والشبكات، والشاشات، مثل الكتب والمكتبات والمسارح لا يمكنها الحكم سلفاً على نوعية الرسالة التي هي مجرد ناقل لها. لم يعد من الممكن التفكير بالثقافة دون أن نأخذ بعين الاعتبار تعقيد الصور ووسائل التعبير التي يجد الأفراد والمجتمعات أنفسهم أمامها. في الماضي كانت التربية تشكل واسطة لانتقال الثقافة، لا بديل عنها. كانت تهدف بشكل أساسي إلى إعداد الرجال والنساء. لكن مع انتشار وسائل الاتصال لدى الجمهور الواسع داخل المجتمعات الحديثة، فقدت المدرسة دورها، وتحتم عليها أن تتنازل عن بعض المسؤوليات التي كانت على عاتقها. فلليجانبها، ومتحررة من حدود الزمان والمكان، بربت سلطات تكوينية موجودة بحكم الواقع، وفي أغلب الأحيان بصورة عشوائية، بحيث شكلت تربية جديدة قلقة ونهمة في الوقت نفسه. في أماكن الحداثة -من المصانع إلى الأسواق الثقافية الاستهلاكية، من الأكشاك إلى الشاشات- تجري عملية تربوية أو عملية إعادة تأهيل، على صورة الحداثة ومثالها. لم تعد الآليات الثقافية البدائية كافية لتحرير الثقافة من ثقافة جاهيرية يضيع فيها وسط الرحام وجهها الإنساني، وحصتها من الفرادة. بهذا المعنى يجب الاعتراف -دون شعور بالحنين إلى الماضي- بأن مجتمعنا مجتمع الكلل البشرية. لكن علينا كذلك أن نتصور أن إحدى وظائف التربية اليوم هي أن تحرر الجماهير من ذهنية القطبيع. وللقيام بهذه المهمة، يجب قبل كل شيء التخلص من الأفكار المسبقة النخبوية للثقافات، وتقبل إمكانية طروحات جديدة للبناء والفعل.

التحدي إذن هو في توسيع السلطات الأخلاقية في المجتمعات الموجهة آلياً. علينا أن ندأب في السعي للوصول إلى درجة ممتازة من الفهم والإدراك. يلاحظ يورغان هابر ماس (Jürgen Habermas) «أن الأمة التي تتشكل من مواطنين تعي ذاتها سياسياً من خلال وسيط هو فعل التواصل العام». يصبح

من الملحق القيام بتمييز نقيدي بين المشاهد الذي يبقى على درجة من السلبية، أي الذي ليس إلا مجرد مستهلك للصور، وبين المواطن، أي الشخصية الفردية الاجتماعية المتخالصة من فرديتها، والتي تجد نفسها في موقع يعطيها حق القيام بخيارات مسؤولة. إن جماعة المواطنين الناشطين لا يمكنها أن توجد إلا بعيداً عن التبني، وعن التضليل الإعلامي، وعن الأعلام المنقوص، وعن الأعلام المضاد، وعن الأعلام المشوهة، وعن كل أفخاخ الموس بالصورة، أو كراهية الصورة. لن تكون العولمة مؤانة للديمقراطية الشاملة إلا إذا ساندتها شعوب تتكون من أفراد يتمتعون بحق المواطن.

تحرير الهوية

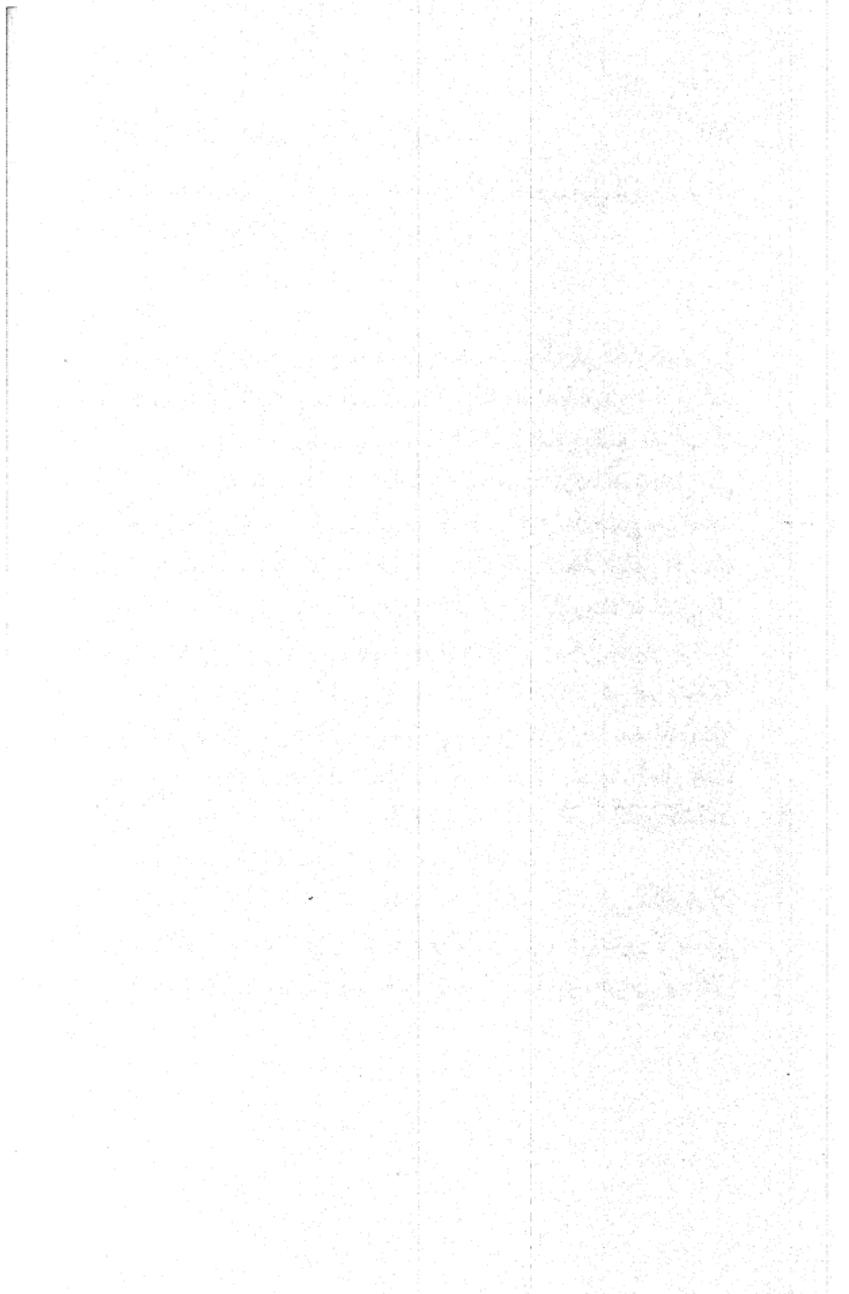
في المجتمع الجماهيري يمر النقاش حول الثقافة والديمقراطية عبر إعطاء المشروعية لسلطات توحى بالثقة، كما أنه يمر عبر رفض الموروث كمستودع جامد للهوية. إذا تحررنا من الهوية المركزية التي كانت تشتدنا إليها باسم تراث يدعى الكونية، يجب كذلك أن تتحرر من الانعزal الهُوي و ما يتسم به من التوترات الدينية والعرقية، وكذلك من نزعات اعتباطية ونقاومة إلى التمايز. إن الهوية القومية لا يمكن أن تختصر في جوهر لا يمس كما كان يظن الوظيفيون وأصحاب إيديولوجيا الأمان. لم تولد ثقافة واحدة، على حد علمي، من مصانع الدولة على الرغم من أن الدولة كانت حتى اليوم في الموضع الذي يمكنها من دمقرطة الثقافة ونشرها، أو على العكس من خنقها. إن العلاقات بين الدولة والثقافة تتطلب إعادة نظر جذرية. لم يعد من المقبول إبداع الثقافة بالرجوع إلى ثوابت نهاية تضعها الدولة؛ بل المسألة المطروحة هي إعادة بناء الدولة بالاعتماد على الهويات الثقافية المفتوحة. إن التحرر من الهوية المتمحورة حول ذاتها يؤدي إلى إعادة بناء الهوية الممكّنة، أي الهوية الثقافية بوصفها تجربة تبادل بين هويات ذاتية مختلفة: الحرية الموقية، مساحة تتقاطع فيها عقول غير خالصة، وجهات نظر غير متوقعة، وتوقعات ليس

بإمكان رصدها في الزمن الحاضر. يجب فهم الهوية دون ميل إلى الانطواء. لذلك فإن تحرير الهوية عمل دؤوب ومتواصل.

نحو عقد ثقافي

هل يمكن، بل هل يجب بلوحة عقد ثقافي؟ هذا السؤال يثير مفارقاتين. من جهة، تقوم العقود وفقاً لسلم من القواعد. لكن الثقافة تتغذى من الخروقات الثقافية. ربما يجب إذن أن يتضمن مشروع العقد الثقافي بعض فقرات لا تخضع للقوانين، أو بضعة مساحات تخطي التعقيد، إذا أردنا أن يحصل على مشروعية قانونية. من جهة أخرى، يقع هذا العقد الثقافي المحتمل بين العقد الاجتماعي والعقد الطبيعي. إن العقلانية الحديثة التي تتخذ شكل الميمونة، لم تتوقف عن إبعاد الاجتماعي وال الطبيعي خلال عهود تطورها، مما أفضى إلى انشطار الإنسان إلى جزأين منفصلين. في هذا التصور يمكن اعتبار فرضية العقد الثقافي سباق حواجز انعكاسي وذلك لأن ثقافة النقاش تم عبر مناقشة الثقافة. إن الأمر يتعلق بطرح النقاش من جديد من منظور ما بعد الماوريائية الذي يستطيع أن يتجاوز حدود العقل العملي دون أن يلغيها. أجل يجب حماية الحق في الاختلاف لكن بمنأى عن الميل إلى تطهير الهوية الذي كشفت تجسيداته المتنوعة، وحتى أحدها عن أنها مليئة بالعنف.

إن المهيّج هو العقد الحر، أما المستنسخ فهو العقد المفروض بالقوة. إن القيم الجديدة المؤسسة على حيوية المناقشة والتشاور بين المواطنين لا يمكن أن تبني إلا في نطاق تطور التهجين الثقافي بشكل حيوي طبيعي وبالتالي اعتباطي.



IV

نحو عقد أخلاقي؟

ليست مسألة العلاقة بين الشأن السياسي والشأن الأخلاقي مسألة طارئة، وغالباً ما كان ينظر اليهما كأمراً لا شيء يجمع بينهما، ترمت من جهة، وواقعية صلفة، من جهة أخرى. كذلك نحن لم ننتظر القرن الحادي والعشرين لنطرح الأسئلة حول ارتباط العلم بالأخلاق. إن ثورة التكنولوجيات الأحيائية تضمننا اليوم في وضعية لا سابق لها إزاء الكائن الحي، وتدفعنا العولمة التي تسعى إلى تعميق الترابط بين الظواهر المعاصرة، إلى طرح مسألة الأخلاق على مستوى جديد، أي على مستوى المعمورة، حيث أصبحت وحدة مصيرنا أمراً لا يمكن تجاهله. لكننا لم تكونَ بعد تصوراً لمشروع أخلاقي حقيقي من أجل البشرية، يعطي لمغامرة الأفراد والمجتمعات معناها من جديد: هذا هو التحدي الذي يطرحه العقد الأخلاقي.

يعرض روسي إيدا الصعوبات النظرية والقانونية والعملية التي ترافق كل محاولة لتحديد مبادئ لأخلاقيات علوم الحياة، على المستوى العالمي. وإذا يذكر إدغار موران بعلاقات التناقض بين الأخلاقيات والسياسة، فهو يعبر عن التوق إلى إطار سياسي ديمقراطي يصلح لبلورة أخلاقيات للجنس البشري الذي يعيش في حضن «الأرض - الوطن». كذلك يتخصص لورد ديساي الشروط الالزامية على المستوى العالمي لتنمية متاز بمزيد من

القيم إلى أين؟

العدالة، بينما يدعونا لوك مونتانيه إلى اكتساب نظرة أكثر اتساعاً عبر وعي
أعمق لعلاقة الإنسان بالزمان والمكان.

أخلاقيات علوم الحياة ومستقبل الكائن الحي

روبيشي إيدا

إن التقدم العلمي وتقدم علوم الحياة، بصورة خاصة، يعتبر أهم الظواهر في القرن العشرين. فهو يمثل انتصاراً لذكاء الإنسانية، ويشكل في الوقت نفسه تحدياً كبيراً لحياة هذه البشرية نفسها. الواقع إن الانجازات المتقدمة التي حققتها علوم الحياة، وتطور التكنولوجيا في مجال الطب وفي مجال علم الوراثة، يشكل تهديداً لحياة الإنسان بل لفهم الكائن الحي نفسه. فالزوجان اللذان كانوا بالأمس القريب عاقرين، يمكنهما اليوم الافادة من تكنولوجيا الاتجاح بواسطة التلقيح الاصطناعي. والتشوهات الوراثية التي لم يكن من الممكن رصدها عند الجنين الا بعد الولادة، أصبح بالامكان معرفتها بواسطة فحوص تجرى للجنين في مرحلة ما قبل الولادة بحيث يتم إجهاضه إذا اقتضت الحاجة. كذلك يمكن تشخيص مرض هنتنغتون⁽¹⁾ عند شخص شاب يتمتع ظاهرياً بصحة تامة. اليوم يسمح الفحص الوراثي بقول ذلك. ويمكن للطفل الذي يشكو من نقص في مادة ADA⁽²⁾ الضرورية لبقاءه، يمكن أن يخضع اليوم لعلاج جيني. هذه الأمثلة تعطي فكرة عن الافادة من نتائج البحوث الطبية في يومنا الحاضر. وهي تظهر كذلك إلى أية درجة صار

⁽¹⁾ مرض عصبي.

⁽²⁾ يشكل نقص مادة ADA مرضًا خطيراً ونادرًا في جهاز المناعة، يصيب حديثي الولادة بنسبة واحد كل 100000.

التمييز غير واضح بين الحياة والموت، بين الطبيعي وغير الطبيعي، بين العدل والظلم. تطرح الخطوات المتقدمة لعلوم الحياة سلسلة من المسائل الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والثقافية.

تعريف الكائن الحي

ما هو الكائن الحي؟ لقد أصبح من الصعب رسم الحدود الفاصلة بين الحياة والموت. مما تتكون حياة كائن حي؟ متى تظهر حياة كائن حي؟ ما معنى الوجود على قيد الحياة؟ متى يموت الحي؟

كل هذه الأسئلة تقودنا إلى التساؤل عن قيمة الكائن الحي. وهي أسئلة تستدعي التفكير في التمييز بين الحي واللاحي، وفي إمكانية استعمال أجساد، أو أعضاء، أو أنسجة لغير الأحياء لأهداف علمية بحثية أو لعلاجات طبية. الأمر يتعلق هنا بإمكانية تشبيه كائن حي قبل ولادته وبعد موته الدماغي، أو بعد توقف قلبه عن النبض.

لنضرب مثلاً للأبحاث عن الجنين. هل يمكن استعمال مضغة كمادة للأبحاث؟ ربما تختلف الحلول القانونية لهذه المسألة حسب التشريعات الوطنية لكن يمكن تلخيصها في موقفين: الأول يقضي بوجوب منع استعمال المضغة لغايات البحث العلمي أو الطبي لأن ذلك يمس بالحياة الإنسانية. وينذهب الثاني إلى التأكيد على أنه لا يمكن الخلط بين المضغة وبين حياة الشخص البشري، وبالتالي إلى أنه يمكن السماح بإجراء الأبحاث على المضغة. يرتبط الصراع بين هذين الموقفين بالنظرة إلى طبيعة المضغة نفسها. لأن المضغة ليست خلية كغيرها، إنها الخلية التي ستتصير إنساناً. أمام هذين الموقفين ليس هناك من إجابة قاطعة يتفق عليها البشر. فإذا كان يسمح في بلدان كثيرة بإجراء الأبحاث على المضغة بعد فترة معينة من حصول عملية التلقيح، فإن بلداناً كثيرة أخرى تحظر كل بحث من هذا النوع.

مسألة أخرى تطرح نفسها. هل يجب السماح بإجراء الفحص الوراثي للجنين أم يجب منع ذلك؟ إن هذا الفحص يمكن من إجراء تشخيص

للجنين. فإذا كشفت نتائجه عن تشويهه ورأي يمكن أن يجهض الجنين أو أن يخضع لعمليات تعديل وراثي، الخطر هنا هو في ظهور نزعة إلى شكل جديد من تحسين النسل. مع ذلك، طالما تبقى غاية البحث ببولوجية بحثة وتهدف إلى فهم آليات الحياة البشرية، فليس من السهل إيجاد أسباب تمنع بصورة قاطعة إجراء كل بحث على الجنين. لكن هنا أيضاً تظهر مشكلة جديدة: ما هو مصدر المضغة المستعملة لأهداف علمية؟ من الرائع أن يكون مصدر المضغات المستعملة في الأبحاث العلمية من عمليات إجهاض أو من حالات حمل لم يكتمل. بالطبع سوف نجد من يقول إنه بدلاً أن تُرمى هذه المضغات يمكن استخدامها من أجل تطور العلم. لكن هناك خطر في أن يستخدم ذلك كحججة كاذبة لإجراء عمليات الإجهاض مما يؤدي إلى حصول انتهاكات.

أود أن أسوق مثالاً آخر يتعلق بالجينوم البشري. تكشف الأبحاث على الجينوم البشري عن أسرار الحياة البشرية. فهي تكشف عن جميع الخصائص الجينية لكل إنسان، وعن اختلافات محددة بين الأفراد تعود إلى الجينوم البشري الخاص بهم. تمكن البحوث الجارية حول الجينوم البشري من الكشف عن أمراض تعود إلى سبب جيني، أو عن تشوهات جينية. ويمكن استعمال نتائج هذه الأبحاث للوقاية من الأمراض أو للعلاج الجيني. هذا ما يعرف «العلاج المفصل على قياس كل فرد». إن اكمال دراسة الجينوم البشري يمكن من معرفة الاختلافات الموجودة بين الجينومات البشرية لعدة أفراد. فالخصوصية الجينية هي الأساس العلمي لفهوة الفرد. يمكن أن يتربت على معرفة جينومات الأفراد، ظهور أشكال عديدة من التمييز تتصل بالجنس أو العرق أو الوظيفة أو التأمينات أو الزواج أو التربية. ثمة ضرورة ملحة للاعتراف بأن البشر متساوون جينياً. لكن قد يتحكم بتحليل نتائج الفحص الجيني البحث عن عناصر لها صلة بقيم اجتماعية ينظر إليها كقيم هابطة، مما يسمح بممارسة التمييز ضد جماعة أو أخرى. إن قيمة الكائن الحي في الميزان.

يجب أن تشكل كرامة الكائن الحي أساساً لكل معيار أخلاقي في المجال الذي نتحدث عنه. تبقى الكرامة البشرية هي الإطار الأساسي لأخلاقيات علوم الحياة على قاعدة مبادئ ثلاثة: قدسية الحياة البشرية، تساوي البشر في الحق في الحياة، منع التلاعب بالحياة الإنسانية. بالطبع، المحتوى لمدى صعوبة تطبيق هذه المبادئ الثلاثة أمام تطور علوم الحياة وتكنولوجيا الطب وعلم الوراثة.

لكن مسألة تطرح نفسها هي مفهوم الكرامة الإنسانية. إذا كانت كرامة الحياة الإنسانية تشكل الأساس الذي تقوم عليه أخلاقيات علوم الحياة فكيف يمكن النظر إليها من خلال مقارنتها بكرامة حياة الحيوانات والنباتات؟ هل يقود مفهوم الكرامة الإنسانية إلى التمييز بين الحياة البشرية والأشكال الأخرى للحياة؟ هل يقود إلى التمييز بين كيان حي له شخصية إنسانية والكائنات الحية الأخرى؟ يبدو لي أن مفهوم الكرامة البشرية يحمل في ذاته مبدأ بدهاته في العالم المسيحي. فمنذ البدء اعتبر الإنسان في هذا العالم مختلفاً عن الكائنات الحية الأخرى. في المقابل، تقوم البوذية على مفهوم الحياة التي تكمل دورتها في كل الكائنات الحية وتحكمها مبدأ التحولات. يمكن أن يكون إنسان ما كلياً في حياة سابقة، وأن تصبح امرأة ما عصفورة في حياة لاحقة. فحياة كل كائن خاضعة لدورة التحولات. لذلك لكل حياة نفس القيمة التي تتمتع بها حياة أخرى. لا يمكن إذن أن تتصور الكرامة البشرية من خلال مقارنتها مع كرامة الحيوانات والنباتات. علينا إيجاد مفهوم لكرامة الكائن الحي يوصفه كائناً حياً.

هناك مفهوم آخر للحياة يبدو ممكناً، إنه المفهوم الذي يرتكز على التناقض بين الكائن الحي والشيء الحامد. هنا أيضاً يمكن اللجوء إلى مفهوم الكرامة كي لا يتم التعامل مع الشخص البشري كأنه شيء. ثمة من يقول إن المهم هو روح الكائن البشري لا جسده. لكن هناك نظرية ترى أنه لا انفصال بين الروح والجسد. باختصار، يبدو أن مفهوم الكرامة الإنسانية ليس بديهيَا

أخلاقيات علوم الحياة ومستقبل الكائن الحي

أبداً، وقد شكل مؤخراً موضوع جدال في اليابان خلال نقاش حول منع الاستنساخ البشري بهدف التناصل. تعطي الأكثريّة الساحقة من اليابانيين الأولوية للحفاظ على كرامة الإنسان. لكن كان يجب تحديد مقومات الكرامة الإنسانية. وتم التوصل أخيراً إلى أن استعمال الشخص الإنساني كأدّاء، والطبيعة الحتمية للجينوم البشري، وهشاشة الشخص المولود من الاستنساخ، كلها أمور تعني الكرامة البشرية. كذلك جرت نقاشات حول التشريع المتعلّق بزرع الأعضاء البشرية. المسألة المحورية تمثلت بمعرفة ما إذا كان الموت الدماغي كافياً لكي يعبر الشخص الإنساني ميتاً. المدافعون عن أن الموت هو توقف القلب رفضوا بشدة الاعتراف بالموت الدماغي. بالنسبة لهم مادام أن قلب الإنسان ينبض فهو لم يمت بعد. القانون نفسه هو حصيلة تسوية وهو يسمح بزرع أعضاء من جسد مات موتاً دماغياً شرط أن يكون الشخص المعنى قد أعطى موافقته الخطية على ذلك وأن تسمح العائلة بوهب الأعضاء المحتملة. إن هذا الشخص لا يعتبر ميتاً إلا إذا تم القبول بزراعة الأعضاء. ماعدا ذلك، فهو لا يعتبر ميتاً إلا بعد توقف القلب عن الحفظان. هكذا تجنب القانون الياباني أن يتخذ موقفاً قاطعاً من هذه المسألة. في نهاية المطاف، لم تستطع أخلاقيات علوم الحياة أن تؤثر كثيراً على ما خلصت إليه المناقشات.

شموليّة علوم الحياة

هل أخلاقيات علوم الحياة شموليّة كونية؟ هل من الممكن أن تُطبّق الأخلاقيات الجديدة لعلوم الحياة على جميع المفاهيم وعلى جميع الكائنات الحية في كل الدول، على مساحة الكره الأرضية؟ كيف يمكن تأسيسها؟ للإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عناصر عدّة. يجب قبل كل شيء، أن نعرف بواقع عيشنا في عالم التنوع، تنوع في الأعراق، تنوع في التنمية، تنوع في البيئة، في الديانات، في الأفكار إلخ. علينا أن نأخذ هذا

الواقع يعين الاعتبار إذا أردنا أن نؤسس أخلاقيات جديدة لعلوم الحياة. صحيح أن للأخلاقيات صلة وثيقة بالعادات والتقاليد، بالدين، أو بالقيم الاجتماعية في المجتمع معين. فغالباً ما يقال إن الأخلاقيات تكون خاصة بجماعة إنسانية معينة. المسألة المطروحة هي معرفة ما إذا كان لعلنا، على عكس ذلك، أخلاقيات واحدة وبالتالي أخلاقيات واحدة لعلوم الحياة. لكن بما أن التنوع في هذا العالم لا يعني أبداً التجزئة، فالعالم نفسه واحد في التنوع وليس مجرد. يجب الاعتراف إذن بخاصية أخرى للجماعة الإنسانية، وهي ترابط المصير. لا أحد يستطيع أن يعيش وحيداً؛ كما أنه لم يعد بمقداره دولة أن تعيش في حالة اكتفاء ذاتي. فإذا ما استندنا إلى هاتين الحقائقين يمكن أن يكون لدينا أمل في بناء أخلاقيات علوم الحياة لعالم القرن الحادي والعشرين. حتى لو لم تكن مقومات الكرامة الإنسانية محددة بشكل واضح، علينا الاعتراف بها كمبدأ أساسى في أخلاقيات علوم الحياة. أياً تكن الجنسية أو العرق أو الدين لا أحد ينفي أن كرامة الإنسان قيمة أساسية. لكل إنسان كرامته الخاصة. إن الاختلافات بين مبادئ أخلاقيات علوم الحياة من مجتمع لآخر هي وليدة اختلاف مفاهيم الكرامة ومارستها بين هذه المجتمعات. في المجتمعات الغربية، للفردية قيمة أساسية، بينما تأتي الجماعية في المرتبة الأولى، في البلدان الآسيوية. لكن الجماعية الآسيوية لا تتناقض مع الفردية الغربية. كل فرد يعيش ضمن جماعة إنسانية. ولا يمكنه أن يحظى بالاحترام إذا كان المجتمع الذي يتتمى إليه لا يستطيع أن يضمن الحفاظ على الكرامة الإنسانية. الأمر يتعلق بأساليب ممارسة الكرامة الإنسانية أكثر مما يتعلق بأفضلية هذه القيم على تلك.

علينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان وهي التعبير القانوني عن الكرامة الإنسانية. تنص المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 على أن «كل الناس يولدون أحراضاً ومتساوين في الكرامة والحقوق». هكذا يمكن أن يؤمن مفهوم حقوق الإنسان صلة الوصل بين

أخلاقيات علوم الحياة والقانون. إن الإعلان العالمي حول الجينوم الشري وحقوق الإنسان، الذي تبناه المؤتمر العام لليونسكو سنة 1997 وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو إعلان يقع في مجال أخلاقيات علوم الحياة، لكنه يشكل في الوقت نفسه أحد الأدوات العالمية لحقوق الإنسان. لقد أقرّت كرامة الكائن الحي كحق يجب صيانته كـ تُصان حقوق الإنسان. بما أن صيانة حقوق الإنسان معترف بها كاقتراح عالمي فهذا يعني أن احترام الكرامة الإنسانية معترف به كذلك كقيمة عالمية.

على هذه الركائز الثلاث: النوع، المصير المشترك، وحقوق الإنسان، تقوم الأخلاقيات العالمية لعلوم الحياة. لكن هذه الأخلاقيات العالمية لعلوم الحياة هي مجرد إطار عام لأخلاقيات علوم الحياة الخاصة بكل مجتمع. لهذا السبب يؤكد الإعلان العالمي حول الجينوم البشري على أهمية الدور المناط باللجان الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة، وهي جوان مستقلة، متعددة الاختصاصات وتعددية. تشمل أخلاقيات علوم الحياة كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن دور اللجنة العالمية لأخلاقيات علوم الحياة في اليونسكو، والتي ترأسها، دور مهم، وهو يهدف إلى تنسيق جهود الأوساط الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تأسيس أخلاقيات مشتركة لعلوم الحياة في القرن الحادي والعشرين.

هناك عنصران يجب أن يؤخذان بعين الاعتبار في سياق تفكيرنا حول عقد جديد لأخلاقيات علوم الحياة: حرية البحث العلمي والعنصر الاقتصادي. يعود الفضل في الانجازات العلمية إلى حرية البحث. هناك من يؤكد أن الباحثين العلميين يتسببون أحياناً بظهور شياطين على الأرض: القبلة الذرية، تلوث البيئة بأنواعه العديدة، الخ. يجب الاعتراف بأنه ليس في العلم من بحث مفيد، ويبحث مؤذ. إن تطبيقات نتائج الأبحاث هي التي يمكن أن تكون مفيدة أو مؤذية. هنا تتدخل أخلاقيات علوم الحياة. البحث يبقى قيمة في حد ذاته.

لاقتصاد السوق تأثير كبير على البحث العلمي. فالبحث العلمي المنطوي حول الجينوم البشري مرتبط بالموارد المالية، وهو يؤدي إلى نتائج ذات فوائد اقتصادية. كما أن تطبيق نتائج البحث العلمي مرتبط بإمكانية توظيف علوم الحياة الاقتصادية. فإذا كانت كلفة الأبحاث من أجل اكتشاف دواء ما باهظة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضع أنظمة الضمان الاجتماعي، يخشى أن لا يُستعمل هذا الدواء. لقد انتظر المرضى المصابون بمرض التهاب الكبد المعروف بـ C hépatite مدة طويلة قبل أن يوضع دواء Interferan في الأسواق بسعر بخس. ولم تصبح عمليات زرع الكلية متاحة ومدفوعة من قبل الضمان الاجتماعي إلا بعد أن أصبحت كلفتها أقل من كلفة طرق العلاج الأخرى.

من جهة أخرى تُعتبر شروط منح البراءات موضوعاً مهمًا بالنسبة لعلم الجينوم البشري. إن البراءة تعطى من حيث المبدأ للاختراع. المسألة هي: هل يمكن إعطاء براءة لنتائج البحث على الجينوم البشري؟ في اعتقادي إن المصالح الاقتصادية يمكن أن تعيق تطبيق مبادئ أخلاقيات علم الحياة.

خاتمة

أسئلة كثيرة لا تزال بلا أجوبة. إن أخلاقيات علوم الحياة لا تفرض من فوق بل تبني من خلال النقاش العام في مجتمع معين. لقد ركزت على أهمية اللجان الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة. إن جلنة وطنية لعلوم الحياة لا تقل مبادئ بل تقترح أفكاراً لإيجاد الحلول. إن التوفيق بين نقاشات اللجان الوطنية والنقاشات العامة ييلوar مبادئ أخلاقيات علوم الحياة. تشكل اللجنة الدولية لأخلاقيات العلوم في اليونسكو، المتبدى الذي تدور فيه هذه المناقشات التي تهدف إلى استخلاص مبادئ عالمية لأخلاقيات علوم الحياة. كيف التوصل إلى أخلاقيات عالمية لعلوم الحياة في الوقت الذي نرى أن الموقف تتناقض حول هذا الموضوع؟ إننا ندعوا إلى روح الانسجام والوحدة الإنسانية من أجل بناء مجتمع دولي وكوني. هكذا تتحقق أخلاقيات علوم الحياة شموليتها. إن كل المناقشات حول أخلاقيات علوم الحياة تمحور حول كلمتين أساسيتين: الانسجام والتكافل.

أخلاقيات المستقبل وعلاقتها بالسياسة

ادغار موران

العلاقة بين الأخلاقيات والسياسة، وهي علاقة ينبغي أن تكون تكاميلية، تقوم في أغلب الأحيان على التناقض. إن سياسة الدول والحكومات تنتزع إلى إعطاء الأولوية لاعتبارات الأمر الواقع أي الواقعية السياسية، ولاعتبارات القوة، ولاعتبارات السلطة، التي تقدم على الاعتبارات الأخلاقية، في أفضل الأحوال، وتفضي عليها في أسوئها، وهذا ما يحصل في أكثر الأحيان. تسعى السياسة إلى استبعاد الأشكالية الأخلاقية. كذلك تستطيع الأخلاقيات أن تقف في وجه الواقعية أو الواقع السياسي. هذا التناقض يمكنه أن يتجلّى بدرجات مختلفة.

الأخلاقيات في مواجهة السياسة
يمكن لهذا التناقض أن يظهر بادئ ذي بدء على شكل تمرد. تقدم لنا الأسطورة القديمة مثلاً على ذلك في شخصية أنتيغونيا. كذلك شهدنا في الفترة الأخيرة ظهور أنغال تمرد. التمرد يعبر عن المطالبة بالعدالة، عن المطالبة بالحقيقة أو عن المطالبة بالعدالة والحقيقة في الوقت نفسه، وهذا يبدو ضرباً من الجنون. ليست مصادفة أن تكون المصححة العقلية المكان

الذى سوف يستقبل الكثيرين من المتمردين في الاتحاد السوفياتي السابق. هناك شيء ما في فعل التمرد يجعله في ظاهره أقرب إلى الجنون، مثل ذلك أن يرسل سانيافسكي (Siniavski) الشاب رسالة إلى صحيفة البرافدا ليوجه انتقاداته للنظام السوفياتي، وأن يضمّها عنوانه؛ كأنه يفعل كل ما يلزم لكي يتم توقيفه. يمكن أن يbedo هذا التمرد جنوناً، بل أسوأ من ذلك، جريمة. في ميونيخ، وتحت الحكم النازي تم تنفيذ حكم الاعدام بالأخوين شول (Scholl) بسبب تمردهما الطلابي. من أنتيغونيا إلى سوجلختين، يbedo التمرد فعلاً عبشاً، وغير واقعي. مع ذلك فإننا ممّن يعتقدون أنّ هذا الجنون صفة الضرورة لأنّه يشهد للحاجة الملحة إلى أخلاقيات لا يمكن اختصارها في الواقعية.

هناك التمرد، لكن هناك أيضاً المقاومة. المقاومة هي استعمال أدوات سياسية لإحداث ثورة ذات طابع أخلاقي. بالطبع يمكن لهذه الثورات أن تتحرف وأن تصبح متناقضة مع الأخلاقيات، كما يحدث حالياً بالنسبة للارهاب. لكن من المهم أن نلاحظ أن المقاومة تبدو دائرياً في بداياتها غير واقعية. لنفكر بالمقاومين الفرنسيين في صيف 1940، عندما أصبيت فرنسا بخسارة كاملة بعد أن هزمتها الجيوش النازية. في تلك السنة كانت أوروبا بكمالها تخضع لسيطرة ألمانيا المحتلية. كانت المقاومة تبدو إذن غير واقعية إطلاقاً. مع ذلك، في الستين أو في الثلاث سنوات التي تلت، صارت هذه المقاومة تدريجياً واقعية، تسعى جاهدة إلى تحقيق هدف احتمالي هو هزيمة ألمانيا النازية.

هناك أيضاً عدم الكذب. لفت انتباهي في رسالة سوجلختين إلى حكام الاتحاد السوفياتي الأمر التالي: كان يطلب منهم فقط ألاً يكذبوا. هناك أشخاص لا يتعاونون مع قوى القمع أو مع الاشعاعات الخبيثة، بالتزامهم الصمت.

الواقعية السياسية

يجب إعادة النظر في مفهوم الواقعية السياسية نفسه. إنه عملياً واقعية التنفيذ. وهو يصبح في نهاية الأمر واقعيةضرر الأقل. إذا اعتقدنا أن احتلال ألمانيا النازية هو أمر واقع ولا مجال لتغييره طيلة عشرات السنين، وآخرنا أن نتأقلم معه، أي أن «ننقد الآثار»، تكون نinars واقعيةضرر الأقل، أي أننا نقوم بالتعامل مع الاحتلال. هذا النوع من الواقعية يقف دائمًا على سطح الواقع الذي يبقى مؤقتاً. التاريخ متقلب ومتغير. في سنة 1943 انهار الاحتلال المحتلري، فصارت الواقعية لاواقعية تبعاً لتحول المستحيل تدريجياً إلى إمكانية محتملة.

في عالم سوده القواعد تعمل قوى خفية كان الفيلسوف هيغل يسميهما «الخلد العجوز» لتقوض رويداً رويداً القواعد والأسس. لم يُزدَم الاتحاد السوفيافي السابق في معركة. بل تقوضت أسسه من الداخل.

لذلك ليست الأخلاقيات غير واقعية بالضرورة. كذلك لا تعني الطوباوية المستحيل وحده. صحيح أنه توجد طوباوية سيئة، طوباوية المجتمع الكامل الذي ليس فيه صراعات ولا تناقضات ويسوده الانسجام التام. الطوباوية الجيدة تأسس على إمكانيات لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر. يبدو من المستحيل اليوم، لأسباب سياسية، تأمين الغذاء لجميع البشر على كوكب الأرض. لكن ذلك يمكن من الناحية التقنية والمادية. كما أن السلام على الأرض إمكانية يمكن أن تأمل تحقيقها خلال الألفية القادمة.

ثمة ضرورة في السياسة إلى علاقة حوارية، أي إلى علاقة تكامل وتصارع بين الأخلاقيات والسياسة. يجب المحافظة على البعد الأخلاقي في السياسة. أريد أن أشدد، من أجل سياسة للمستقبل، على ضرورة تنامي دور الأخلاقيات في هذه العلاقة الحوارية بين الأخلاقيات والسياسة. لقد جرت مناقشات عديدة وغاية في الالتباس حول حق التدخل لداع إنسانية. إن

الفكرة التي تقول بأنه يمكن انتهاء بعض القواعد المقبولة في الآلية السياسية القائمة، فكرة مستقبلية.

لقد وضع الفيلسوف جوناس (Jonas) أخلاقيات خاصة للمستقبل مؤكداً على أننا لسنا فقط مسؤولين عن المعمورة تجاه بعضنا البعض، بل أننا كذلك مسؤولين عنها تجاه أولادنا وأولاد أولادنا. اليوم، ويسبب التهديد البيئي للمجال الحيوي، بسبب الخطر النووي وسبب كل الأخطار الناتجة عن الجنون البشري الجديد، يتوجب علينا أن تكون مسؤولين تجاه المستقبل. نحن غير قادرين على التنبؤ بالمستقبل أو على تصوره. لكن علينا أن نحاول تنبأ الكوارث ب مختلف أشكالها لكي نجعل مصير الإنسانية أفضل.

من أجل أخلاقيات للجنس البشري

أود هنا أن أربط الصلة بين أخلاقيات المستقبل وأخلاقيات الجنس البشري. ما هو الإنساني؟ الإنساني هو في الوقت نفسه الفردي وشيء من المجتمع ومن الجنس البشري. هذا لا يعني تماماً أنه يوجد في هذه الثلاثية 33% من الفردي و33% من الاجتماعي و33% من البيولوجي في البشري. العلاقة أكثر تعقيداً. النوع موجود في الفرد. نعرف أن النوع لا يمكنه البقاء إلا إذا حصل جماع بين شخصين. النوع موجود إذن بالوراثة في الفرد. لكن إذا كانا يعيش في المجتمع يمكننا القول كذلك أن المجتمع يعيش فيها. فهو يمدنا منذ ولادتنا بلغته وثقافته. العلاقة هنا علاقة تلاحم يوجد فيها كل طرف في الآخر. أنها علاقة دائمة أو تكرارية. وجود الأفراد شرط للحفاظ على النوع ولانتاج المجتمع، لكن المجتمع هو كذلك شرط لانتاج الأفراد لأنه يمنحهم الثقافة واللغة.

يمكنا أن نستخلص من هذه الدراسة عدة نتائج تتعلق بأخلاقيات المستقبل، وبالعلاقات بين المجتمع والفرد، وبين الأفراد والجنس البشري. ما هو المجتمع الذي يسمح بإقامة علاقات رقابة متبادلة بين الأفراد

والمجتمع؟ إنه بالطبع المجتمع الديموقراطي. توجد اليوم مشاكل في هذا المجتمع، ومظاهر تقهقر أكيدة. لكن إذا كان المستقبل يريد أن يؤسس倫 الأخلاقيات للمجتمع وللفرد في الوقت نفسه فيجب أن يتأسس على المجتمع الديموقراطي. العلاقة الديموقراطية هي تلك التي تتيح للفرد إمكانيات التطور. وهي تسمح كذلك بالتنوع. يحمل المجتمع الديموقراطي في ذاته تنوع الأفكار والأراء، كما يحمل القبول بالاختلاف. أن نعمل من أجل倫 الديموقراطية يعني أن نعمل في الوقت نفسه من أجل الأفراد ومن أجل المجتمع.

فيها يخُص العلاقات التي تربط بين الأفراد والجنس البشري، أذكُر بأن الإنسانية في زمننا، بوصفها مجموع الكائنات الإنسانية، لم تعد سوى مفهوم مجرد، بل فكرة ملموسة. الجنس البشري هو واحد في كل أنحاء هذه المعمورة مع وجود اختلافات ثقافية وفردية مشروعة. ولا تزدهر العلاقات بين الجنس البشري والأفراد إلا من خلال المواطنة الأرضية. إن العولمة التكنولوجية- الاقتصادية تصبح خطيرة إذا لم يقف في وجهها عدد من الممارسات والمبادئ. فتعدد وسائل الاتصال، والتأثيرات المتبادلة بين الثقافات، وافتتاح الثقافات على العالم، والرغبة في معرفة الذات، تكون من المحافظة على مظاهر الاختلاف التي تهددها العولمة التكنولوجية الاقتصادية.

يجب أن يتسع مفهوم الأرض - الوطن ليشمل الأوطان التي تحفظ بخصوصيتها لأن يقفي على هذه الأوطان. إن العلاقة بين الجنس البشري والفرد شرطها تمية المواطنة الأرضية. المواطن هو ذاك الذي يشعر أنه مسؤول ومتضامن مع غيره. حركة أطباء بلا حدود هي حركة مواطنة أرضية. منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر (Greenpeace)، وغيرها من المنظمات هي كذلك حركات مواطنة أرضية.

ليس المستقبل قدرًا مكتوباً. بل يمكننا منذ الآن أن نرى آفاق الحوارية بين倫 الأخلاقيات والسياسة. وهي تمر عبر الديموقراطية وعبر المواطنة الأرضية.

أية تنمية في القرن الحادي والعشرين؟

مغناط ديساي

بصفتي أخصائياً في علم الاقتصاد وليس في الأخلاقيات، سأنطلق من وجهة نظر اقتصادية لأحاول التوصل إلى نتيجة أخلاقية.

في العالم اليوم ستة مليارات من البشر لديهمأمل في أن يعيشوا عمرًا أطول من عمر آبائهم وأجدادهم. إن قدرتنا على زيادة عمر الحياة البشرية تشكل جزءاً من النجاحات المهمة في القرن الحادي والعشرين. لقد زاد عدد السكان في العالم ثلاثة أضعاف وارتفع دخل الفرد بنسبة أكبر. مع ذلك تشغل بالنهاية مسائل عدم المساواة والفقر والبيئة والدولنة وحقوق الإنسان، الخ. نحن نعرف مخاطر الاكتفاء بالمنجز الذي جعلنا نعتقد في السبعينيات والستينيات أن نظاماً عالمياً متيناً قد تأسس، كما جعلنا نؤمن في السبعينيات والثمانينيات، بعالم لا تهدده الآلام.

لقد نجحت الهند والصين اللتان يبلغ عدد سكان كل منها مليار شخص، في تحقيق المستحيل، فهما اليوم يؤمنان الغذاء لجميع السكان في كل منها. لم نكن نعتقد في السبعينيات أن ذلك يمكن أن يحصل يوماً. تماماً كما أنه لم يخطر في بالنا يوماً أن مؤسسة كورية سوف تدير فرعاً لها في سكوتلندia جاذبة اهتمام الاسكتلنديين الكبير إلى الاقتصاد الآسيوي. هذه التطورات إيجابية بلا

شك. يمكن أن نأسف أنه لم تتوفر لأفريقيا القدرة على المشاركة في هذا المسار العالمي. علينا أن نأمل أنها ستحقق في القرن الحادي والعشرين ما حققته آسيا من التقدم في القرن العشرين. هذا ما تسمح بالتبؤ به التغيرات التي تمت ملاحظتها في كينيا وفي غانا وجزيرة موريس وفي بوتسوانا.

لقد أتاحت لنا العشرين سنة الأخيرة الفرصة لكي نفهم حقيقة النمو. نعلم اليوم أن النمو لا يقاس فقط بمعدل دخل الفرد، بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الصحة العامة، والتربيـة، والتكافـف بين النساء والرجال، والمساواة، وحقوق الإنسان. لم نعد نؤمن بمبادئ الاستثنـيات التي كانت تختزل مقياس النمو في إنتاج الحديد أو في صناعة الأسلحة. ما هو موضع اهتمامـنا اليوم هو نسبة عدد النساء في الشـرائح السكانـية الفقـيرـة والأمـيـة ومـقدـرة الأـفرـاد عـلـى تـأـمـين مـعـيشـهمـ. لقد فـهـمنـا أن النـمو يـظـهـرـ من خـلـال طـبـيعـة عـيشـ المـواـطـينـ وـلـيـسـ من خـلـال قـرـارات حـكـومـيـةـ. إنه يتـطلـبـ القـضـاءـ عـلـىـ التـميـزـ وـاحـترـامـ الكـرـامـةـ الـانـسـانـيـةـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـتـكـافـفـ الفـرـصـ.

إن العولمة ظاهرة إيجابية لأنّ البلدان الصناعية تشعر للمرة الأولى بأنها مهددة، تماماً كبلدان العالم الثالث. هذه مفارقة: فالبلدان الصناعية التي تشكل 15% من مجموع سكان العالم والتي تسيطر على 85% من الموارد، تشكو من العولمة بنفس الدرجة التي تشكو منها البلدان الأخرى. يصيب هذه البلدان الذعر عندما ترى معدل البطالة يرتفع فيها بنسبة 63% وتظن أن عالم العمل قد أشرف على نهايته. لكن بالنسبة للبلدان النامية، لا يشكل مثل هذا الارتفاع إلا ضرراً بسيطاً. يتحدثون عن عصر ذهبي للنموذج الكيني خلال الخمس وعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية. هذا حديث لا تستطيع الدول النامية أن تفهمه: ففي هذه الفترة كانت هذه البلدان تفتقر إلى رؤوس الأموال، وكانت تواجه صعوبـاتـ كبيرةـ فيـ التـصـنيـعـ وـالـتصـدـيرـ. وكانت المسـاعدـاتـ المـالـيـةـ القـلـيلـةـ التيـ تـلـقـتـهاـ مـقـرـونـةـ دائـماًـ بشـروـطـ سيـاسـيةـ. لم تبدأ رؤوس الأموال المهمة حركة العبور إلى العالم الثالث إلا في السنوات

العشر الأخيرة، وليس إلى كل البلدان بل إلى عدد منها. اليوم وبفضل العمولة تبلغ قيمة المبالغ المالية التي تتحرك في أسواق هذه الدول 300 مليار دولار، وهذا على الرغم من الأزمة الآسيوية. الفارق كبير جداً. عندما عجزت المكسيك عن الدفع سنة 1980 لزمنها ثمانى سنوات لتعود إلى الوضع الطبيعي. في سنة 1994، لم يلزمها سوى ثانية عشر شهراً لكي تخرج من أزمتها المالية. نرى إذن الفرق بين رؤوس الأموال العامة ورؤوس الأموال الخاصة التي تبدو أكثر رأفة.

في الوقت نفسه تهدد العمولة بإعاقة مشاريع مجموعات عديدة، منها على وجه الخصوص حلف الشركات الكبرى القوي. هذه الشركات تمول الأحزاب السياسية في العالم الثالث وترغب إذن في أن تباطأ حركة التصنيع في هذه البلدان. الواقع أنه كلما كان السكان محروميين من القدرة الشرائية، كانوا أقل قدرة على تهديد النظام الاجتماعي. لهذه الأسباب تطالب المنظمات غير الحكومية في البلدان المتطرفة منظمة التجارة العالمية بأجور أكثر ارتفاعاً في البلدان النامية. مع ذلك يجب أن نتحفظ على هذا النوع من التفكير. فلو أن سكان بلدان العالم الثالث يقضون الأجرور نفسها التي تُدفع في البلدان الصناعية لتوقفت حركة الاقتصاد توتقاً تماماً. وما تاريخ ألمانيا الشرقية الحديث إلا دليل على ذلك.

من الممكن أن يكون القرن الحادي والعشرون أفضل بكثير من القرن السابق. بل ربما من الصعب لا يكون أفضل منه. لكن علينا أن نذكر أن شرط التقدم الاجتماعي هو تحقيق المساواة وإرساء قواعد دولة الحق. عملياً يتطلب ذلك نظام حكمنة رشيدة وشمولية تتلزم فيه البلدان المتطرفة بالقواعد التي تفرضها على العالم الثالث، وتلغي فيه الأمم المتحدة أسلوب التعامل الراهن الذي يعتمد المعايير المزدوجة والذي يقضي بأن تحترم سلطة القرار الدول الخمس التي تملك حق النقض، نظام لا تعود فيه الدول الكبرى هي التي تحكم بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي اتفق على إنشائها في

Bretton Woods كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، نظام تجند فيه الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الإبادة العرقية في راوندا، من الرجال والموارد ما تجنه للكوسوفو. لن تقوم دولة الحق إلا إذا كفت البلدان المتطرفة عن التباكي على مصيرها وعن الإساءة إلى البلدان الأخرى.

رهانات الوعي الشمولي

لوك مونتانييه

التبؤ تمرين مستحيل. يمكننا فقط أن نعتمد أنهاط سلوك استشرافية وأن نكتب تاريخنا الخاص. ونحن لا نختلف في ذلك عن الكائنات الحية الأخرى؛ التي لها القدرة في الواقع، بواسطة آليات وراثية مختلفة، على استشراف الحوادث التي تحصل خلال تطورها. يبدو لي أن في التصور الذي يصف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن الفكر، بعض التفاؤل. أعتقد شخصياً أننا نقف على قمة هرم شديد الهشاشة.

هاوية الزمان والمكان

لقد وضعتنا المعارف العلمية في الخمسين سنة الماضية أمام عمق هاوية الزمن. منذ أكثر من ثلاثة مليارات ونصف من السنين، لا زالت الأنواع الحية تتطور وفق اللغة الوراثية نفسها. عملياً، من الممكن جداً إنتاج أجسام هيولية بشرية (كالإنسولين مثلاً) من البكتيريات.

كان يجب أن تحصل عمليات تنافس طويلة بين الشيفرات الجينية الوراثية قبل الوصول إلى قصة الحياة على كوكب الأرض، هذه القصة الفريدة التي تعود إليها نشأة البشرية. لكننا نجحنا في الخروج من هذا الانتقاء وذلك

لأن شيفرتنا تحكت من تحقيق الغلبة. للطبيعة إذن دين علينا هو الشعور بالمسؤولية تجاهها. بصفتها نوعاً مسيطرًا، تقع علينا مسؤولية الحفاظ على النوع الورائي الذي أدى إلى ظهورنا.

لقد تشظت رؤيتنا لأبعاد العالم نتيجةً لتقدير الفيزياء. نعرف من الآن فصاعداً أننا لسنا في مركز الكون. نحن في النقطة الصغيرة المحاطة بالنجوم، بالسديم، وبال مجرّات وهذا ما يجعلنا نعي وجود اللامتناهي. هذه الرؤى للعالم تفرض علينا التواضع.

لكن بوصفنا نظاماً منظماً بدقة متناهية، يمكننا أيضاً أن نجمع إلى الكرباء. لو استبدلنا جزيئيات الطاقة الضوئية بدرجة واحدة من القصور الحراري، لصار كوكب الأرض نقطة مضيئة، ولصار كوكب الشمس نقطة سوداء. يدوي أن وعيًا جديداً يجب أن يولد من هذه المعطيات. لكن للأسف ليس الأمر كذلك.

مخاطر القرن

لا نريد أن ينسحب منطق الحركة التي تحكم بالكائنات الحية على منطق مجتمعنا البشري بطريقة آلية. لكن يمكن أن نلاحظ أن هذا المجتمع يفتقر إلى نظام يضبط حركته (الدماغ)، خاصةً في عصر تعدد وسائل الاتصال وتداول المعلومات (التي يمكن أن تشبهها بالأعصاب) المسيطر حالياً. من المؤكد أن بعض الأنظمة ستضبط نفسها بنفسها، كالديموغرافيا. لكن فقدان العنصر الضابط يمكن أن يصبح مصدر خطر على مستقبل البشرية، على صعيد البيئة مثلاً.

ذلك تطرح زيادة عمر الإنسان مسائل جديدة تتعلق بتفاقم مشكلة الأمراض المستعصية. ليس من المؤكد أنه يمكن للبيولوجيا وللطلب التوصل إلى الحلول المنشودة. إن تحكمنا من السيطرة على أمراض تقلص الجهاز العصبي، وعلى السرطانات، يمكن أن يزداد عمر الحياة الناشطة للمجتمعات البشرية

عشرين سنة؛ وهذا ما سيحدث انقلاباً في البنى الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمعية التي نعيش فيها.

أخيراً، لا شك أن الموجة الناتجة عن عدم المساواة بأشكاله المختلفة تشكل الخطر الأهم، خاصةً أن هذه الظاهرة تزداد مع تطور التكنولوجيات الحديثة. من المؤكد أن تأثيراتها بلغت من الأهمية أن عدد البلدان النامية التي تستفيد من حسناتها يتزايد باستمرار، لكن ليس من المقبول أن يقتضي مجتمع القرن الحادي والعشرين مليار إنسان.

يمكن للعملة أن تساعدنا على اكتساب هذا الوعي الكلي والاستشرافي. يمكنها أن تساعدنا على تجنب الفوضى وعلى السير قدما نحو مجتمعات متحررة من «الحتم البركانية» التي تتسمى لزمن ماضٍ، والتي تظهر ملامحها في الزمن الراهن.

الجزء الرابع

العلوم والمعارف والاستشراف

I

الثورة الجينية والكائن البشري

لقد أصبحت تكنولوجيات الهندسة الوراثية متقدمة بما يكفي لكي تفتح أمام الإنسان إمكانية أن يختار بنفسه مواصفاته الوراثية. إن الانتقاء الطبيعي، كما يذكر أدوارد ولسون، لم يعد لوحده منذ الآن فصاعداً المحرّك للتطور، ولكن يبقى أن نعرف إذا كان الانتقاء الجيني سيحل محله، ذلك أن هذا الاستبدال لا يتعلق بالضرورة التقنية والعلمية، وإنما باختيار الإنسان بالذات.

إن الامكانيات المفترضة لعلم الوراثة كانت بكل حال موضوع تضخيم إعلامي، فيما يتعلق بالوراثات المعدلة جينياً التي قدمت على أنها حل عجائبي لمشكلة الجوع، أو بالطبع الجيني ومشاريعه غير المؤكدة. يرى جاك تستار أن الخطر الفعلي لعلم الوراثة يمكن في استعجالاته اليومية، لما يتوج عنها من امكانيات للسيطرة والتنافس في مجال تحسين النسل.

من ناحيته، يرى جياني فاتيمو أنه يتربّط علينا معالجة المشاكل المتعلقة باستعمال علم الوراثة بطريقة سياسية، فإذا كنا نود وضع ضوابط أمام السيطرة عليها من قبل قوى مطلقة الصلاحية أو من قبل أصحاب المصالح الاقتصادية.

1

هل ما يزال الانتقاء الطبيعي محرك التطور؟

ادوارد ولسون

ان مسألة مستقبل الانتقاء الطبيعي، أي المكان الذي «يختله» أو يُترك له، لم تعد تُطرح فقط في إطار الامكانيات الجديدة للتعديلات الجينية التي يجري تطبيقها على البشر. فلقد بدأت تفرض نفسها كسؤال جوهري بدءاً من الثمانينيات، حين تطورت بشكل لافت التكنولوجيات العملاقة للتعديل الجيني للنباتات. وقبل أن تعالج المشاكل التي تطرّحها تطبيقات الهندسة الجينية على الإنسان، لا بد لنا من انعطاف بسيط بقصد التذكير بما اتفق على تسميته في أيامنا المورثات المعدلة جينياً OGM والتساؤلات التي تثيرها.

المورثات المعدلة جينياً

ان التموين الغذائي العالمي يرتكز بنسبة 90% على ما يزيد بقليل على مئة نوع من النباتات. مع ذلك يوجد في العالم حوالي 250000 نوع من النباتات المختلفة، عشرون من بينها فقط تستعمل بشكل دائم، وثلاثة أنواع بالتحديد - القمح والذرة والأرز - تتيح للإنسانية مكافحة الجوع. من بين الـ 250000 نوع من النباتات الموجودة على الأرض، كل الأنواع أو كل البني العضوية تمتلك امكانية إعطاء الجينات، ويمكن أن يتم تعديلها بفضل

الهندسة الوراثية. هكذا يمكن تحويل هذه النباتات إلى نباتات تؤمن محصولاً غذائياً عن طريق تحسين خصائصها. إن إدخال جزيئيات من الحمض النووي ADN يتبيّح نشوء تركيبات جديدة مغایرة، أكثر مقاومة للبرد أو للأمراض، أو قادرة على النمو بصورة أسرع وعلى امتلاك قدرة غذائية أهم. لقد تطورت في السبعينيات التقنيات المستعملة في إطار الأبحاث الوراثية. وفي الثمانينات والتسعينيات أصبحت هذه التقنيات عمليّة، قبل أن يُدرك العالم المضاعفات الممكنة لهذه الاكتشافات. على سبيل المثال أدخلت جينة من البكتيريا المعروفة بـ «باسيلوس توراجيانسيس» *bacillus thurengiensis* إلى صبغيات الذرة والقطن وبعض أنواع البطاطا، تسمح بإنتاج نوع من المضاد السام القادر على إبادة الحشرات المضرّة. لم يعد هناك من حاجة لاستخدام مبيدات الطفيليات، بما أن هذه النباتات أصبحت قادرة على إنتاجه بذاتها. ويمكن أن نسوق أمثلة أخرى من هذا النوع، وكلها تبرهن أنه يمكننا بعد الآن معالجة الأراضي الزراعية ضد الأمراض، دون أن نلحق ضرراً بالمحظوظات.

إن الامكانيات الضخمة التي تقدمها الهندسة الجينية سمحّت لنا أن نذهب أبعد من ذلك بكثير. إننا نعرف أن نزرع جينة بكتيريا أخذت من قرد أو من سمكة في نبتة. إلا أنه غريب عن بالنا أنه س يتم الاحتياج على هذه الاكتشافات، وسوف تثير اعترافات حادة. ولقد اعتبر كثيرون أنها ستُحدث في الوجود الإنساني انقلاباً جذرّياً، وبصورة مؤذية. إلا أن المورثات المعدلة جينياً تمكّنت من الدخول دون صخب إلى حياتنا اليومية وتمكّنت ربما من تبديل نظام الطبيعة. بدأت حركات الاحتياج ضد هذه الصناعة تطل برأسها في منتصف التسعينيات، لتفجر فعلاً عام 1999، في الوقت المناسب حيث ارتبطت بالنبوءة القيامية لانهاء العالم التي راجت في نهاية الألفية الأولى. لقد منع الاتحاد الأوروبي الحبوب المعدلة، فيما طالب ناشطون راديكاليون بمقاطعة عالمية لكل المورثات المعدلة جينياً.

في الوقت الحاضر تتضارب آراء الناس والسلطات العامة جندياً من بلد آخر. فإذا كانت فرنسا وبريطانيا تعارضان بشدة استعمال المورثات المعدلة جينياً، فإن للصين توجهاً داعياً إلى حد كبير. وتدافع الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك واليابان عن فكرة الاستعمال الخذر للمورثات المعدلة جينياً. لقد وعى الرأي العام، خصوصاً في الولايات المتحدة، هذه المشكلة متأخراً، ما ان خرّجت «الهندسة» الجينية إلى الوجود. في حين العامين 1996 و1999 تفجّر فعلاً في أميركا عدد الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج النباتات المعدلة جينياً، إذ توسّعت المساحة من 3,8 إلى 70,9 مليون أكر. وأكثر من نصف زراعات الصوijaة والقطن اليوم معدلة جينياً. وهذا الرقم هو 28 % بالنسبة للذرة.

مخاطر التعديل الجيني

هناك دوافع عديدة يمكن أن تثير القلق إزاء تطور العلم الوراثي. فخارج الدائرة المغلقة لبعض الفلاسفة والمفكرين، نجد الكثيرين من يتّخّذون - من وجهة نظر أخلاقية - من تعديل التركيبة الجينية. لا بد من الاعتراف بأن البشر أنشأوا على مرّ الزمن أنواعاً جديدة من النباتات والحيوانات، والأمر حصل منذ اكتشاف الزراعة. لكن هذه الابتكارات لم تعرف في أي وقت هذه السرعة المتزايدة التي نشهدها اليوم. فيما مضى كانت عملية الزراعة وتربية الماشي تتحمّل نمطاً تقليدياً، وكانت التعديلات تجري على نباتات من النوع ذاته أو على الأقل من أصل واحد. أما اليوم فإن تهجين الجينات يتم بين أنواع شديدة الاختلاف. إلى أين يمكن لهذا التطور أن يصل؟ إن المسألة لا تزال مطروحة من وجهة نظر أخلاقية.

إن من الصعوبة بمكان أن نقدر التأثيرات التي يُتّجهها استهلاك المواد المعدلة جينياً على صحة الإنسان. ومن المحتمل ألا يخلو هذا الاستهلاك من مخاطر. إلا أنه يمكن فحص هذه المنتجات الجديدة، كما يحصل لأي متنج

جديد يُطرح في السوق. ليس لدينا اليوم أي برهان يسمح لنا بالتأكيد على أن هذه المنتجات يمكن أن تحدث تأثيرات مُفجعة؛ لكن الباحثين العلميين يتواافقون بشكل عام على القول أنه من الضروري اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر.

يمكن ان ننقل الجينات المهجنة من الزراعات المعدلة الى أصناف بريّة تتسمى الى النوع نفسه حين تعيش هذه الأصناف جنباً الى جنب. ان التهجين الطبيعي وُجد بالتأكيد على مر الزمن. مع ذلك، لم يحدث أن طالت عدوى الأنواع المهجنة أنواعاً أخرى بريّة. فالأنواع المهجنة بالفعل هي بشكل عام أقل منافسة لميلاتها البرية، ويمكن للجينات المتلاصقة منذ الآن أن تغير من هذا الواقع. لا يزال الوقت مبكراً لقول هذا الكلام، وهذا السبب يقع على عاتقنا الحفاظ على مستوى عالٍ من الترقب.

ان الحبوب المعدلة جينياً تساهم في تقليل مدى التنوع الحيوي؛ يمكننا بالتالي الكلام على الأضرار الجانبيّة. إلا أن هذه التأثيرات الجانبيّة لم تُدرس كما يجب. من هنا فإن جهلنا بالموضوع يفرض علينا إذن أن نحافظ على أعلى درجة من الحيطة كذلك.

ان الأشخاص المُدركون للمخاطر المحتملة للمورثات المعدلة جينياً يعتبرون أن في الأمر مسأً جديداً بحرفيتهم وباختيارهم، ذلك أنهم يخشون أن تضلّلهم الشركات التي تسمح لنفسها باستعمال هذه الاكتشافات من دون ضوابط، وهم بالتالي يعيّدون النظر بعصمة هذه التكنولوجيات عن الخطأ. بالنسبة للرأي العام، ان الهندسة الوراثية في الزراعة هي كإلهندسة النووية بالنسبة للطاقة.

إذاء هذا الشك، يُطرح سؤال: كيف سيكون بمقدورنا تأمّن الغذاء للbillارات من الأشخاص في السنوات القادمة؟ وكيف ستتمكن في الوقت نفسه من الحفاظ على البيئة وعلى التنوع الحيوي دون أن يكون علينا الاختيار بين الحرية والأمن؟ لا أحد يستطيع إعطاء جواب على هذه الأسئلة. إن معظم

الباحثين العلميين، مثل رجال الاقتصاد يتوافقون على القول أن المنافع التي تجنيها من هذه العمليات هي أهم بكثير من المخاطر المرتبطة بها. وقد تكلم البعض حتى على «ثورة دائمة» قد تستمر لزمن طویل.

في العام الفائت، انضم 130 بلدًا إلى مبدأ استيراد المواد المهجنة، تطبيقاً لما ورد في اتفاق كارتاجان. بل رُفعت توصية بإنشاء لجنة مهمتها القيام بحملة إعلامية للترويج للموضوع. في مواجهة ذلك، وافقت أكاديمية العلوم الأمريكية وبنيتها الأكاديمية البريطانية وأكاديميات العلوم في أربعة بلدان أخرى (البرازيل، الصين، الهند والمكسيك) على تطوير الحروب المهجنة، مُصدرة توصيات تتعلق بتقدير المخاطر وتوزيع البراءات، ومشددة على الأرباح التي تجنيها من ذلك البلدان النامية.

المهندسة الوراثية والانسان

هل لا تزال التغييرات الوراثية تتم وفقاً لمبادئ الانتقاء الطبيعي؟ هل وضع تطور الحضارة حداً لتطور جيناتنا؟ بعبارات أخرى، هل أن الانتقاء الطبيعي لا يزال محرك التطور؟ إن الجواب بكل تأكيد سلبي.

هناك أمر ثابت يفرض نفسه: إننا نشهد تعدلًا في توزيع وتواءر بعض الملامح العرقية مثل لون البشرة أو طبيعة الشعر، بقدر ما يتزايد عدد سكان البلدان النامية بوتيرة أسرع من البلدان المتطرفة. في عام 1950 كان يعيش 68% من سكان العالم في البلدان النامية؛ في العام 2001 زادت هذه النسبة إلى 80%. هذه التغيرات تحدث تعدلًا في تواءر الجينات القائمة؛ إلا أنها لا تؤثر بشيء على الطاقات الفكرية أو الأساسية للطبيعة البشرية.

إن الثورة الكبرى لا تتعلق بهذه التغيرات للنوع، لأن لا علاقة لهذه التغيرات الانتقاء: إن التشابه بين سكان العالم يجد تفسيره من خلال حركات الهجرة والتلاقي، ولا يرتبط بأي حال بتطور حركي على الصعيد الكوني. يمكن لبعض التغيرات التي نلحظها على مستوى محلي محدود أن تكون

واقعية، إلا أنها مع ذلك لا تفسر التطور الشامل للكائن الحي. توجد اليوم إمكانيات أكبر لترسيم تعلق بلون البشرة وبملامح الوجه وبالمواهب أكثر مما كان في الماضي: أن متوسط الفرق بين الأفراد يتقلص أكثر فأكثر. وإذا تواصل البقاء الحالي للهجرة وللتهجين لعشرات أوآلاف الأجيال، فلربما يمكن إزالة الفروقات بين الأفراد.

ان التغيرات الوراثية، وبفضل القفزات التي تعرّزها البيولوجيا الجُزيئية، لن تعود خاضعة للانتقاء الطبيعي بقدر ما هي مرتبطة للاختيار الاجتماعي. فالمعرفة الكاملة لجيناتنا الخاصة قد تتيح لنا سلوكاً اتجاه جديد في تطورنا. بالمقابل، إذا اختارت الأجيال الجديدة إفساح المجال أمام التنوع الجيني الذي كان قائماً في الماضي، فيمكنها اعتقاد عدم التدخل. ان الامكانية المعاقة للكائنات البشرية في اختيار مواصفاتها الوراثية تشكل التحدى الفكري والأخلاقي الأكبر الذي علينا ان تواجهه.

ان الباحثين الذين يسعون لفهم الأسس الجينية للأمراض بدأوا بتكوين الخريطة الجينية. واستنساخ النساج الذي أنجزه اختصاصيون في بيولوجيا التناسل فتح الباب أمام إمكانية إجراء تطبيقات على الإنسان، في حال سُمح بذلك. بفضل برنامج «جينوم» سيكون باستطاعة اختصاصي علم الوراثة فك جزيئيات الحمض النووي خلال بضعة سنوات. ويجري علماء حالياً اختباراً يهدف إلى التوصل إلى إمكانية عكس جزيئيات الحمض النووي. وما تغفي هذه الانجازات العلمية وتطبيقاتها المأساوية على نطاق واسع هو امتلاك الإنسان للمقدرة الالهية: هكذا لن تتأتّح لنا إمكانية اختيار تركيبة وظافية بدل أخرى فحسب، وإنما انتقاء مميزات تشكيل جوهر الطبيعة البشرية بالذات، من بينها اختيار الانفعالات أو المواهب الابداعية. اذا توصل برنامج «جينوم» إلى أهدافه، فإنه سيفتح مرحلة ثالثة في التطور الإنساني.

لفترة امتدت لحوالي مليوني سنة، بقي الإنسان جاهلاً للمميزات المجهريّة التي يتكون منها. وفي العشرة آلاف سنة التي تبع ذلك، بقيت ظاهرة

على سكان العالم الفروقات العرقية التي كانت تُعزى غالباً إلى الفروقات في الظروف المناخية. وقد عرف البشر كذلك مرحلة من الاستقرار في الانتقاء الطبيعي. وتم القضاء على جينات متحولة تسبب بعض الأمراض والقطط. هكذا مع انجازات الطب الحديث، دخل التطور الإنساني في مرحلة ثانية. لقد تم اجتياز مرحلة جديدة؛ ويمكنا في الوقت الحاضر وبشكل متزايد استئصال العاهات الجينية. بمقدور الاختصاصيين اليوم استباق الأمراض. إلا أن مرحلة عدم الاستقرار التي يمر بها الانتقاء الطبيعي لن تذهب دون شك بعيداً، إنها لا تشكل إلا المرحلة الثانية من تاريخ الانتقاء البشري، وهي مرحلة تصل إلى نهايتها.

إننا نصل اليوم إلى المرحلة الثالثة من هذا التطور. والتقدم الذي أحرزه علم الوراثة كان بطيئاً نسبياً في السنوات الأخيرة؛ ومع ذلك فإن هذا التقدم سيشهد تسرعاً، ذلك أن الرهانات الاقتصادية التي تدفع هذه العملية إلى الأمام هامة جداً. إلا أنه قد يبدو محتملاً أن تميل الأجيال القادمة إلى تفضيل وضعية حافظة جداً حول هذه المسائل، فترفض الانجرار وراء هذه الحركة، لكي تحافظ على المميزات الأساسية للجنس البشري.

2

من الخدعة الجينية الى المستند الجزيئي⁽¹⁾

جاك تستار

انطلاقاً من واقع التقنية العلمية في زمن محدد، يمكننا أفله تبيان طريقتين متعارضتين لتوقع مآل العالم والاستدلال على مساره. الأولى ترکز على الوعود الجميلة التي أطلقها الخطاب العلمي الذي يجعلنا نحلم بمجتمع أكثر سعادة وسلامة وحرية. في المقابل، تواجهنا صورة أخرى تزرع الشكوك حول التقنيات وتقصيرها ومخاطرها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وترسم لوحة سوداء تشتمل على كل المصائب التي ستحل بالعالم في المستقبل. وما بين هاتين النظريتين الاستشرافيةتين المتعارضتين تتسلل حوالات كثيرة توفيقية تفوح منها رائحة الحكمة.

إلا أن اللجوء الى عملية استباقية بالقول أن الحقيقة توجد ضمن مختلف الحالات الممكنة في الوسط وليس على طرف النقيد لا يرتبط إلا بتطبيق القاعدة الاحصائية. إن هذا التشخيص يبعث على الارتياح، لكنه يعطّل القضية أيضاً كوننا لا نُستنفر إلا من أجل القضايا الخطيرة. ولا يمكننا تبرير هذا الموقف المترافق الذي يُصوّر على أنه معتدل، إلا إذا تشابكت خيوط

⁽¹⁾ هذه المداخلة بعنوان *Du bluff génétique à la police moléculaire* قدمت في 15 آيار / مايو 2001 أثناء الجلسة الثامنة عشرة لـ «مداولات القرن الحادي والعشرين»، ونشرت في مجلة *Futuribles* (عدد 226، فوز - آب 2001).

العلوم التقنية المتقدمة لتشكل بنية تكنولوجية تطبع كل حالة تجريبية ومتعددة كل أنماط الحياة. وأكثر من ذلك، إن الموقف الوسطي يمهد على اعتبار نفسه معقولاً، في الوقت الذي يريد أن يتتجاهل أن كل الفرضيات المتنافسة لا تمتلك الاحتمال ذاته في التتحقق: إضافة إلى ما يمكن أن تتحققه، تضع كل تكنولوجيا في الميزان مقدرتها على الاستجابة لحاجة اجتماعية أو مقدرتها على إنشاء هذه الحاجة. من هنا علينا أن نعتبر واقعياً الاستباق الذي يأخذ بعين الاعتبار أكثر من غيره القوى القادرة موضوعياً على تشويش أو إيقاف وضعية متدرجة.

إن هذا الأمر ينطبق على التطبيقات الجينية كما ينطبق على التعديلات المناخية، وهذا المنهج العلمي مختلف كثيراً عن المنهج القائم على التمسك بثقة لا عقلانية بالبشر أو بالقدر. من هنا الحاجة القاطعة بأن الأصول محصل بعد، بالرغم من التكهنات المتندرة بالسوء التي توأكب كل اكتشاف كبير، والدعوة إلى ابتكار وسائل قد لا تخطر بالبال شبيهة بالحلول السحرية، والإلحاح على مراقبة مصير الإنسان بكتنان ورفق، والتاكيد على أن يكون العلم حانياً وإنقاذاً. بهذه الطريقة يبعث الخبراء والسياسيون إلى المجتمع رسائل ورغبة ومشجعة، وفي الوقت ذاته يثورون على «عودة اللامعقول»، لأن قلة من المواطنين يرفضون مبادئ التقنية العلمية. ما هو واقع وبُعد الثورة الجينية؟ لنرّأولاً بإيجاز ما هي حالتها الآن.

خديعة السيطرة الجينية

نشهد في الوقت الحاضر، وتحت غطاء الثورة الجينية، خلطًا بين خريطة الجينات البشرية وطرق تحديد الحمض النووي⁽²⁾، والتعديلات التي تجري على جينوم الكائنات الحية (نقل خلايا، مورثات معدلة جينياً) أو على الخلايا

⁽²⁾ الحمض النووي ADN (acide déoxyribonucléique) هو المادة الأساسية للصبغيات التي تجتمع في جينات تحتوي على معلومات ومواصفات مختلفة من شخص لأخر، ومجموع الجينات يشكل «الجينوم».

المُصابة (العلاج الجيني) أو كذلك التقنيات التي لا ترتبط بأي شكل بتقدم علم الوراثة مثل التلقيح بواسطة الانبوب أو الاستنساخ.

ان خريطة الجينات البشرية تقوم على وصف التركيبة الدقيقة الجينية للحمض النووي. ويُدعى العلماء أنهم أنجزواها منذ فترة قصيرة، إلا أنهم يبقون غير قادرين على إحصاء الجينات، تلك الجينيات من الحمض النووي التي تكون مسؤولة عن نشاطات محددة. لا بد من الاشارة الى أن العلماء قدروا عدد الجينات بـ 100000 عام 1999، ثم بـ 300000 عام 2000، ليرتفع مجدداً الى 600000 تقريباً عام 2001... ذلك ان إنجاز خريطة الجينات البشرية اقتصر على التركيبة التكرونية للجزئية، وأنه بالرغم من الحالات التي تحاط بها الأبحاث الوراثية، لا نزال بعيدين عن اكتشاف وظيفة (أو وظائف) مكونات الحمض النووي.

من هنا لا تعتبر الجينات بالنسبة للكثيرين إلا كيانات احتيالية. لكن التضليل يبدأ مع إحاطة برامج «الجينوم البشري» بهالة دعائية، لأن تكون بنية الجسم الهيولي الذي تتوجه الجينات، ليس مدوناً في السلسلة الجينية، كما هي الحال مع الجسم الهيولي بريون. من هنا يصبح مؤكداً أن الجينوم لا يمتلك برنامجاً، بل مجموعة معلومات فقط، وأن معظم خصائص البنية الخارجية أو المرضية تترجم عن التداخل بين المعلومات المتعددة وعن عناصر كثيرة غريبة عن الجينوم.

ان طرائق التعرّف الى كل جزء من الجينوم تتمتع بفعالية كبيرة. من هنا فإن العدالة تلجم أكثر فأكثر الى «العلامات الجينية»، وان الطب يقدم تشخيصاً للأمراض انطلاقاً من عيّنة حمض نووي عائلة لأحد الأشخاص. ان تحديد خصائص الحمض النووي، سواء استُخدم كدليل في القضاء أو في التشخيص الطبي، هو التطبيق المنطقي للتشریح الجيني.

مع ذلك، حين يتعلق الأمر بالتشخيص، فإن نتيجة الفحص تخضع لتفسيرات متعددة ما أن تكون العينة الجينية خارج النظام الأحادي

للجينيات. ذلك أن هذا النظام الذي يفترض أن جينـة -جينـة واحدة فقط - هي المؤثرة على ميزة محددة -واحدة فقط - هو نظام لم يتم إثباته إلا نادراً. من هنا فإن التشخيص ينفتح دوماً على أكثر من احتمال، لأن العناصر المشتركة بين الجينوم والبيئة ليست معروفة بأكملها، وان التداخل العقدي يضاعف الشك في الوصول إلى التـيـجة الوحيدة المؤكـدة. لهذا السبـب يعتبر الطـبـ التـكـهـني عمـلاً مـقـرـونـاً بالـتـخيـلـ. وهو يعتمد على مشاهـدةـ الظـواهرـ أكثرـ مماـ يعتمدـ علىـ الفـهمـ الفـيـزـيـوـلـوـجـيـ، كـمـلاحـظـةـ وجودـ مؤـشـرـ جـينـيـ⁽³⁾ـ فيـ جـينـومـ أحدـ الأـشـخـاصـ، أوـ مـلاحـظـةـ أنـ هـذـهـ الـوضـعـيـةـ الجـينـيـةـ تـؤـدـيـ بـنـسـبةـ مـعـيـنةـ إـلـىـ تلكـ المـيـزةـ لـدـيـ جـمـعـوـةـ مـنـ السـكـانـ. انـ الطـبـ التـكـهـنيـ هوـ إـدـارـةـ الجـهـلـ التـيـ نـقـومـ بـهـاـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ اـحـصـائـاتـ تـمـتـعـ بـالـمـصـدـاقـيـةـ. انهـ يـنـطـوـيـ عـلـىـ الـرـيـاءـ لـأـنـهـ يـنـادـيـ بـ«ـتـرـتـيبـ خـاصـ»ـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ لاـ يـمـكـنـ لـهـ مـارـسـتـهـ إـلـاـ تـؤـدـيـ إـلـىـ فـعـالـيـةـ جـمـاعـيـةـ. انهـ يـفـرـضـ تـدـريـجـياـ عـلـىـ كـلـ شـخـصـ اـنـ يـتـصـرـفـ بـهـشـاشـةـ وـكـانـهـ نـاجـ منـ الـمـوـتـ، وـلـاـ يـكـوـنـ أـبـداـ وـاثـقاـ مـنـ ضـرـورـةـ تـصـرـفـهـ مـاـ دـامـتـ الـحـيـاةـ مـيدـانـاـ لـتـطـبـيقـ حـسـابـ الـاحـتـيـالـاتـ.

إنـناـ نـعـلمـ أـنـهـ فـيـ أـمـيرـكـاـ، يـوـافـقـ أـشـخـاصـ صـنـفـواـ عـلـىـ أـنـهـ «ـعـرـضـةـ للـمـخـاطـرـ»ـ، وـيـتـدـبـيرـ وـقـائـيـ، عـلـىـ بـتـرـ أـعـضـاءـ مـعـرـضـةـ لـلـمـرـضـ كـالـثـدـيـ وـالـمـثـانـةـ، وـأـنـهـ فـيـ كـلـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ تـهـيـأـ شـرـكـاتـ التـأـمـينـ وـشـرـكـاتـ صـنـاعـةـ الـأـدوـيـةـ لـلـتـعـالـمـ مـعـ هـذـهـ الـأـسـوـاـقـ الـجـدـيـدـةـ لـلـصـحـةـ الـاحـتـيـالـيـةـ. لـكـنـاـ نـتـحـاشـيـ الإـقـرارـ بـأـنـ هـنـاكـ مـنـحـىـ مـاـ لـلـتـطـوـرـ قـدـ مـنـيـ بـالـفـشـلـ، حـينـ يـتـطـوـرـ الطـبـ العـلـاجـيـ، أـيـ الـذـيـ يـدـاـويـ، إـلـىـ طـبـ تـكـهـنـيـ أـوـ وـقـائـيـ، أـيـ الطـبـ الـذـيـ يـتـبـتـأـ وـيـسـجـلـ كـلـ شـخـصـ كـمـرـيـضـ فـيـ خـانـةـ مـعـيـنةـ. لـقـدـ تـمـ اـخـتـرـاعـ الـعـلـمـ لـكـيـ نـعـرـفـ الـأـشـيـاءـ، وـلـكـيـ نـرـسـيـ الـيـقـيـنـ، إـلـاـ بـنـاـ لـاـ نـتوـصـلـ بـفـضـلـ الـعـلـمـ إـلـاـ لـإـضـفـاءـ هـالـةـ عـلـمـيـةـ عـلـىـ الشـكـ. هلـ يـكـوـنـ الـإـسـاـنـ مـنـ الـبـدـءـ قـدـ ضـلـلـ نـفـسـهـ حـولـ الـأـمـكـانـيـاتـ

⁽³⁾ يمكن أن يتعلـقـ الـأـمـ بـجـينـةـ عـادـيـةـ، أـوـ جـينـةـ غـيرـ مـوـجـودـةـ أـوـ ذاتـ تـرـكـيـةـ مـعـدـلـةـ قـيـاسـاـ عـلـىـ التـرـكـيـةـ الـعـادـيـةـ، أـيـ الـمـوـجـودـةـ بـشـكـلـ شـيـهـ دـائـمـ.

الفعالية للعلم؟ هل يكون فقط قد تناهى أن المعرفة تقوم بالضبط على رصد الاحتمالات بشكل أفضل، دون القضاء على مذهب الاحتمالية^(*)؟ ما نراه هو أن المحصلة لا تتلاءم كثيراً مع الآدعاءات المهللة بالنصر للاختصاصيين الذين يتشددون بالتوصل إلى «التحكّم بالكائن الحي» أو بالفاذ إلى «أسرار الحياة»، في الوقت الذي يقف الجمهور المفتون ليطالب بنتائج أكيدة ونهائية. إن المورثات المعدلة جينياً تشكّل خطورة إضافية في مسيرة التحكّم؛ لم يعد الأمر يقتصر فقط على تحديد طبيعة الجينوم، وإنما العمل على تعديله بإضافة جينة مفيدة. وربما تكون صعوبيات تحديد مثل هذه الجينات التي تميز «الإنسان المتفوق» هي التي تقف في وجه خلق إنسان معدل جينياً. إن التسمية الجينية للإنسان المتفوق قد تشكّل تحدياً للأخلاق، وللعقل أيضاً. من هنا فإن المورثات المعدلة جينياً لا توجد في الوقت الحاضر إلا لدى النباتات والحيوانات أو العضويات المجهريّة، أي كل الأشكال الحية التي استأثر الإنسان بالسيطرة عليها من أجل إفادته الحصرية، والتي يرغب في أن يستغلّها إلى أقصى حد.

حين نلجم إلى تعديل المورثات الجينية فإن القصد هو زيادة الانتاجية لدى الحيوان أو النبات، أو تحفيز مقاومته لأعداء طبيعيين أو صناعيين، وكذلك إزامه بتصنيع مواد مفيدة للإنسان. وأي إعلان بسيط عن مشروع إنجاز هذا النوع أو ذاك من المورثات المعدلة جينياً يُعتبر من قبل الجمهور نجاحاً جديداً. ان الواقع اليومي يُغرقنا بأنواع من النباتات تقاوم الجليد أو الطفيليات، أو مخصبة بالفيتامينات، أو حتى منتجة للنفط، وكذلك بحيوانات واهبة للأعضاء أو تفرز أجساماً هيلية إنسانية في حلبيها. لكن الحقيقة للأسف هي أقل مداعاة للاتسراح، لأنه علينا أن نلحظ جيداً فيها لو نظرنا أبعد من النقاشات الاجتماعية والاقتصادية أو تلك المتعلقة بالصحة

^(*) الاحتمالية probabilism منصب يرى أن لا سبيل للتوقع بين، وأن كل ما يمكن بلوغه هو احتمال أو رُجحان (المترجم).

العامة، أن المكتسبات المُعلن عنها لم تتحقق في أي وقت: ما من نبتة أو حيوان معدّل أثبت أنه قادر على تحسين الخدمات التي يفید منها الجنس البشري بصورة ملموسة وثابتة وقابلة للاستمرار.

إنه إذن ضرب من الخديعة يوهمنا بأن الطبيعة أصبحت تحت التحكم الجيني؛ وهذا الموقف من قبل الصناعيين وخبرائهم، يدعمهم السياسيون وأصحاب البنوك ووسائل الإعلام، هو موقف يثير السخط والقلق. أما السخط فمردّه إلى أن الفعالية المستقبلية للمورثات المعدّلة جينياً منها تطورت فلن يغرس عن بالنا أنها فرضت قبل تقديم البرهان، ليس على مخاطرها فحسب، وإنما على فوائدها كذلك. وأما القلق فلأن موقف السلطات العلمية والسياسية يوحّي بهاجس ايديولوجي يقضي بالإيمان ويفرض الإيمان بالتحكم الجيني، وهو هاجس يقارب التزوير وانعدام المسؤولية. كيف لنا أن نتوقع المستقبل بهدوء حين تمارس الإرادة التكنولوجية قبل التثبت العلمي الذي يتضمن اللجوء إليه لتبرير العمل؟ إن المؤسسة الجينية التي تتلاقى مع مصالح جماعات الضغط الكبرى تعيّء مشروعًا لقرن الحادي والعشرين تفرض فيه «التطور» بقوة الأكاذيب والأمر الواقع.

من المفید أن نلاحظ أنه وخلافاً للحيوانات والنباتات، يُعتبر الجهاز العضوي الدقيق أو خلية الزرع المعزولة ملائمين للمعالجة الجينية. كل شيء يجري وكأن تعقيد الكائن الحي المتعدد الخلايا لا يتلاءم كثيراً مع الآلة البسيطة التي تتمكن من التحكم بجهاز عضوي عن طريق تعديل خلاياه. مع ذلك فإن «المعالجة الجينية» حققت مؤخراً نجاحها الأول حين تم نقل جينات استُخرجت من خلايا نخاع أطفال مرضى خارج الجسم ثم أعيد حقنها. وما قامت الحملة الدعائية اللاحقة بإخفائه هو أن الموضوع كان يتعلق بمعالجة للخلايا انطلاقاً من مورثات معدّلة جينياً داخل أنابوب، وهي وضعية يصعب تصوّرها في إصابات مرضية أخرى، وهي بالتالي ثبتت أننا نعرف كيف نحصل على النتيجة المطلوبة بإدخال جين في خلية منعزلة.

من الخدعة الجينية الى المستند الجزيئي

وليس في تركيبة عضوية معقدة.

يمكنا أن تستنتج بصورة مؤقتة أن علم الوراثة لا يمتلك حتى الآن الوسيلة المباشرة لمعالجة البشر، إلا أنه يطور بسرعة وظيفته التشخيصية انطلاقاً من محددات الحمض النووي.

ما الفائدة من علم الوراثة؟

ليس من الجدية بمكان أن ندعى بأن تطور التقنيات الوراثية هو أمر مستحيل. ربما نتمكن من التوصل الى مورثات معدلة جينياً تكون مطوعة، والى معاجلاتٍ جينية ذات فعالية. لقد حاولنا الى الآن أن نبرهن أن المالة الوراثية التي أحاطت بعلم الوراثة هو عنصر حاسم في الآتي الذي يتظارنا. يبقى أن نتفحص ماذا يمكن أن نتظر جدياً من عملية تطور التكنولوجيات الحuelle، والعودة الى التكهن الذي هو النموذج الحقيقي لطبع الغد. ذلك أنه ولأسباب تتعلق بالمنطق الطبي وبالعناية الصحية وبهاجس تحقيق المفاهيم والرفاهية، يقتضي الحس السليم أن يتمتع كل واحد منا ببنية صلبة بدل الحاجة الدائمة الى مساعدة طيبة فعالة تعنى في كل مرة بأعضاء مختلفة من جسمه. ومن ناحية أخرى لقد تم إثبات أن النوعية البيولوجية لكل بنيّة ترتبط أساساً بتركيبتها الجينية، حتى لو كانت ظروف تطورها تحدث بعض التغيرات في الجينوم البشري. من هنا فإن المنطق يجعلنا نعلن أن الجهد الصحي الأساسي يمكن في العمل على ولادة أطفال يتمتعون بجينوم «سليم»، أي الأقل عرضة للإصابة بالأمراض. وهذا يخدم مصلحة الفاعلين في المجال الطبي (اختصاصيو علم الوراثة والبيولوجيا والأطباء) ورؤمن مصالح صناعة تكنولوجيات علوم الحياة أو الصناديق الضامنة، كما يخفف من المحسومات التي يدفعها الأهل في المستقبل.

هكذا من العقول أن يتوجه اهتمام الطب تدريجياً نحو الوقاية بفضل الاصطفاء الجيني للأشخاص أولاً، ومن ثم نحو تحديد الشروط الفضل

لإطالة العمر. لأنه وبالرغم من أن تكوين وانتقاء كل الأطفال سوف يتم مستقبلاً في المختبرات، فإنه لا بد من المراقبة والاعتناء بأي خلل قد يطرأ، وهو ما يتميز به الكائن الحي. ولقد باشرت بعض مجموعات تصنيع الأدوية الاستئثار في إنتاج برامج للإدارة الصحية تمكن من تشخيص البيئة الطبيعية والاصطناعية الأكثر ملاءمة لكل جينوم. إن اكتشاف التأثيرات الجينية لكل الأمراض، بما في ذلك الأمراض المعديّة، يتحول إلى إعلان عن المسببات الجينية المعتمدة، كما لو أن الحالة المرضية لا ترتبط بالظروف الحياتية بقدر ما ترتبط بقدرة مدونة في الجينوم. من هنا فإن الدول تعزز سياسة تحقيق الظروف الحياتية الجيدة، فيها تفرض الصناعة وصفات فائضة غير ضرورية وتفيض شركات التأمين من حقها في الضمان القائم على الإحصائيات.

بفضل دراسة الجينوم، يتحول كل كائن بشري إلى مريض محتمل مجهر خطورة حالته، ويصبح إذن هدفاً دائماً للصناعة الصحية. ففي الولايات المتحدة يخضع كل مولود جديد إلى ما معدله خمسة فحوصات جينية، ويصل الأمر إلى عشرين اختباراً في بعض الولايات. تبلغ كلفة كل تركيبة مؤلفة من ثلاثة اختبارات جينية 25 دولاراً، أي أقل بعشرين مرات مما كانت عليه التكلفة منذ سنتين. لكننا بالطبع سنحصل على فعالية أكبر لو تمكنا من إجراء مجموعة روازير في الوقت الذي نستطيع أن نختار الجينوم «الملاائم» ورفض غيره، أي في الوقت الذي يلي عملية التلقيح مباشرة.

إن القدرة المعاييرية لفرز الأجنة تعود إلى تنوع تكوينات الجينوم الجينية المتولدة من زوجين. فلو أُنجب رجل وامرأة مليارات الأطفال، سيكون هؤلاء مختلفين في جزءة ما من الحمض النووي، ما عدا في حالات التوائم الحقيقية كلها وهي حالات نادرة. إن عملية الانجاب المفتوحة على كافة الاحتمالات تبيّن عبئية عمليات تحسين النسل التي انطلقت في مطلع القرن العشرين، لأن هذه العمليات كانت تدعى تحسين البشرية من خلال اختيار الأشخاص الواهيين، في الوقت الذي لا يتكون جينوم كائن جديد إلا عند

عملية التلقيح فقط.

انى اعتقد بأن الطب الوراثي سيتجه أكثر فأكثر نحو اصطفاء الأولاد في البوياضة، وهي استراتيجية تتطلب مضاعفة الخلايا الناضجة للعملية الانجذابية. وإذا كانت خصوبة الأزواج البشرية والثدييات بشكل عام ضعيفة نسبياً قياساً بمجموعات حيوانية أخرى (الأسماك أو الحشرات مثلاً) فإن ذلك يعود الى خصائص عديدة متصلة بتكوين الخلايا الجرثومية الناضجة (انتاج الخلايا لدى الجنسين) وبالتالي التلقيح وبالنمو.

بالطبع ان النمو الجنيني في الجسد الأنثوي يحدد بشكل قاطع (من 1 الى 15 حسب الأنواع) عدد الأجنة التي تنمو في آن واحد. ونحن نعرف أنه لدى الجنس البشري يمكن أن تنمو التوائم بدون خطورة في بيئة طيبة ملائمة. وهكذا فإن نصف الأولاد المولودين من تلقيح اصطناعي ليسوا بتوائم حقيقة. يبدو أن هناك آليات تحدّت بفعل التطور الطبيعي لها تأثير على عدة مستويات، هي التي تحدّ من الانجابية الانجذابية لدى الثدييات، وبصورة خاصة لدى الجنس البشري. ففي ما يتخطى مدة الحمل، يتعلق الأمر بعدد البوياضات التي تنتج عن التلقيح، أي بتوافر وكميات الخلايا الناضجة المتاحة. نلاحظ لدى الذكر فائضاً من الخلايا المنجمة لأن الرجل ينتج مائة مليون من الجويونات المنوية يومياً، وهو فائض لا فائدة له طبعياً لأنه يختصر بشكل قاطع في التلقيح الاصطناعي الذي لا يحتاج إلا لحوين واحد لاخصاب بويضة. أما العوائق المتعددة فتأتي من جهة الأنثى لتضع حدوداً للتناسل. نذكر من بين هذه العوائق:

- عدد البوياضات القابلة للاخصاب: ان المبيض الأنثوي يحتوي ما بين 6 و7 ملايين بويضة ينجو منها من التلف ما يقارب 300 أو 400 قبل أن تعرّض لإمكانية التلقيح.
- فترة الخصوبة التي تنتد من سن البلوغ الى فترة انقطاع الطمث، وهي فترة تختل إذن أقل من نصف عمر المرأة.

القيم إلى أين؟

- فترات الخصوبة الدورية داخل الدورات الشهرية، حيث تختل إمكانية الإخصاب أقل من 20 % من الفترة الخصبة، أي ما يقارب 5 % من حياة المرأة.

- عدد الأجنحة المسموح للحمل، كما ذكرنا، وعدد الأطفال الذي يمكن لوالدة واحدة أن ترضعهم وتهتم بتنشئتهم.

هكذا نرى أن قاعدة المدر والتقييد تحكم بالانجاب، بالأخص لدى الجنس البشري، وأن هذه العمليات الطبيعية تتلاقي بشكل واسع إلى درجة أنه يمكننا أن نتساءل إذا ما كانت تتلاءم مع ضرورة التطور الطبيعي. وهنا لا بد من الملاحظة أنه إذا كان بإمكان المرأة أن تنجب ملايين الأطفال، فإن بعض الأزواج المحظوظين يمنعون الانجاب لدى أزواج آخرين عن طريق الحد من وصولهم إلى الموارد المتاحة. إن التقييد الذي يفرض على الجميع يؤسس لنوع من ديمقراطية جينية يكون من نتائجها الایجابية الحفاظ على التنوع البيولوجي ومضاعفته، كما يؤمن لنوع إمكانيات البقاء في ظروف خاضعة لاحتمالات غير مؤكدة. لذا نلاحظ أن الانجاب المعروف بـ «الاصطناعي» يدعم عملية التنوع الجيني بإتاحة المجال أمام أزواج يشكون من العقم بالاسهام في بناء الجيل القادم. في المقابل ان اصطفاء الأجنحة من قبل علماء الوراثة سرعان ما سيصبح الوسيلة من أجل الدفع باتجاه تقييدات اعتباطية للتنوع البشري. هل بإمكاننا الاعتقاد بأن فرز الأجنحة، وهو موضوع استثار كثير في المجال الطبي، سيبقى مقتضاً على «الاصابات المرضية التي تتسم بالخطورة» والتي لا ت慈悲ب إلا طفلاً من أصل ألف؟

لتتخيل أنه بإمكاننا أن نخلق عدداً كبيراً من الأجنحة لدى كل زوجين، بقصد اختيار طفل واحد. هذا التوجه في استخراج «الأفضل» من بين القاعدات الزوجية الجينومية سيجذب الكثيرين من دون جدال، لأن كل والد سيجد نفسه أمام حرية اختيار وريثه من بين مجموعة من الأطفال المحتملين كما لو أنه كان خصباً لآلاف السنين. ويمكن أن نقارن هذه العملية بالاستنساخ

الذى لا يزال يُعتبر عملية محافظة الى حد كبير، وتساءل حينها عن المُغريات المرتبطة بهذين النموذجين من التحول: نحو الشبيه أو نحو المثال. ما من شك في أن المجتمع سيرفض الأنانية التي تؤدي الى استساخ تقصصه الجودة ليفضل ترقية الجينومات.

ومع ذلك فإن من بين نتائج عملية فرز الأجنة بروز تعارض مع التنشع البيولوجي بسبب اعتباطية المقاييس المعتمدة للاختيار وارتباطها بالجهالية والتناقض الاجتماعي والنقص في المعرفة، وهي عوامل سوف ترسى قواعد ظرفية تحمل تدريجياً مكان الموارد الجينية التكوينية. لن نفضل هنا الوسائل التقنية التي ستجعل ممكناً تعميم فرز الأجنة بصورة شبه كاملة، وسنكتفي فقط بتعدد المراحل التي تشَكّل استراتيجية التشخيص الوراثي ما قبل الزرع : (DPI) diagnostic génétique préimplantatoire

- الحد من ارهاق الزوجين:

اننا نعرف كيف تقطع خُزعة من قشرة المبيض الغنية جداً بالخويصلات الغشائية، خاصة لدى المرأة الشابة، ونحفظ هذه العينة من أجل تلقيحات لاحقة بواسطة الأنابيب. هكذا تكون احتياطياً من الخلايا الأنثوية الناضجة الى جانب خلايا ذكرية، فيقتصر بذلك أخذ العينات من المبيض على مرة واحدة، بدون أي مراقبة مستمرة ولا حقن هورموني.

- انتاج عدد كبير من الأجنة:

بقدر ما يكون بمستطاعنا تحويل الخلايا الأنثوية التي تحتويها الخويصلات الغشائية الى بويضات ناضجة، يمكننا توليد أجنة بالعشرات. ولقد بنت ابحاث أجريت على أنواع حيوانية كثيرة إمكانية نجاح هذا المنهج الذي يتبع الحد من عوامل تلف الخلايا الأنثوية إذا ما حفظت في ظروف طبيعية ملائمة. من الممكن أن ننمي الخلايا الأنثوية داخل جسم حي، ربما لدى أنثى تتزمى الى نوع آخر، لكننا سنُحسن قريباً زرعها بواسطة الأنابيب بغية الحصول على بويضات ناضجة صالحة للاخصاب.

- اصطفاء الأجنة ذات «النوعية الأفضل» من الناحية الجينية:
ان العدد الكبير للأجنة المتوافرة يبرر كثرة الاختبارات الجينية التي تتبع تخطي مسألة «الأمراض المصنفة خطيرة» الى تحديد استعدادات التعرض المفاجيء لآفات متعددة، بل لاحتلالات التشوّه الجنسي أو العقلي. ان العدد المحدود للخلايا البلاستولية⁽⁴⁾ لدى الأجنة في مراحل تكونها الأولى لا يؤدّي الى الحد من الاختبارات، لأنّه باستطاعتنا مضاعفة عدد الخلايا قدر ما نشاء أو إخضاعها الى اختبارات متعددة قادرة على التعرّف الى عدة تركيبات للحمض النووي في خلية واحدة.
- تحويل الجنين المختار الى طفل:

حتى لو كانت حظوظ الولادة بالنسبة للأجنة المزروعة في الرحم ليست في ازيداد (10% تقريباً اليوم)، فإن الاستنساخ الجنيني المبرر طبياً يجب أن يؤمّن ولادة طفل إثر كل تشخيص ورأي ما قبل الزرع (DPI) شرط أن تحفظ نسخ مبردة من الجنين المختار من أجل نقلها لاحقاً. أن نجعل طفلآً يولد من كل جنين، هذا ما يرسّي المصالحة بين البيولوجيا الأخلاقية والتقاليد الاستنساخية.

بعض المسائل الخطيرة المستنيرة

هل أن سيناريو كهذا يمتد الى الخيال العلمي، حين يعيد توليف تقنيات تحققت أو هي في طريقها للتحقق، لوضعها في خدمة استيهامات جماعية تغذّي مصالح مهنية؟ هل ما زال اصطفاء كائنات بشرية عن طريق اختيار الجزيئات الفضلى يتسمى الى «الطب التكنولوجي»؟ هل يوجد فرق حقيقي بين الاختيار الافرادي للأطفال ضمن إطار خبرة أحادية والاختيار الذي تقرره دولة راعية في إطار «الجينوم الطبيعي»؟

ها قد أتى زمن علم النسالة المرن والتوافق والنافع. مع تبدل نموذج

⁽⁴⁾ خلايا تولد عن انقسام البويضة في المراحل الأولى من تكون الجنين.

التوالد، فإن كل والد يمكنه اختيار أجمل أطفاله المحتملين من بين مئات الأجيال ذات الموصفات المعروفة. يمكننا الاستمرار في جهل عدد جيناتنا، فهذا لن يمنعنا من أن نربط هذه التركيبات للحمض النووي بتلك الموصفات العائدة للأشخاص وأن نستخرج من ذلك قواعد إحصائية. إن هذا الموقف يذكّرنا بموقف المعارف التقليدية التي كانت تقيم علاقات سببية بين بعض السمات المرئية وبعض المخاطر. إلا أن النظر إلى هذه الموصفات الحميمية والتسمة بالذاتية إلى حد كبير في الجينوم على أنها نقطة مرجعية، يقود إلى تركيبة مقلقة لوضعية كل فرد.

وكما يرى جاك كوهين، وهو عالم أميركي يعتبر رائدًا في هذا «الخلط» الوراثي، ستكون لنا قريباً «الفرصة» في إمكانية اختيار قامة أطفالنا وبدانتهم ولون شعرهم وساحتهم وحتى حاصل ذكائهم. هل يكون تبدل الكائن الحي الذي سوف يحول دون تطابق كثير من الناس المحتملين مع طالعهم الجينومي هو الذي سيتحول إلى المساحة الأخيرة للحرية؟ وإذا كان الصناعيون يتسامعون مع مشاريع التشخيص الوراثي فلأن الكمال غير موجود. أنها مشاريع لا تجد لهم إلا إذا قلصت من حدود الطلب الوقائي.

كثيرة هي الأسئلة المأمة التي تُطرح أمامانا فيما يتعلق بالخصائص الذاتية للطفل المصطنع، ويمستقبل مواليد المحاولات العلمية الفاشلة، وبالحق في الغيرية للأطفال الذين يولدون من مجامعة طبيعية. هناك خطر أساسي ينجم عن استبدال عنصرية الجينات بالعنصرية البائدة التي كانت تعتمد على لون البشرة أو على أصل البشر، وأن نجعل هذه العنصرية الجديدة تحتفي بشعار العلم. بالإضافة إلى هذا بعد الخارج الذي تحاط به العملية الوراثية، والذي لا يتيح العلم والطب فحسب، وإنما الثقافة وعالم الخيال والسياسة كذلك، هناك مفهوم لمعيار ولاستعمال الكائنات البشرية يفرض نفسه في القانون: يمكننا تصنيع أجنة لاستخدامها في الأبحاث، أي أن نخلق كائنًا حيًا والهدف في النهاية تدميره (ذلك كان موضوع مشروع وزاري لإعادة

النظر في قوانين الأخلاقيات الحياتية في فرنسا، والذي رُفض في النهاية؛ يمكن للولد المعاكِ منذ الولادة أن يحظى بتعويض، بناء على الحق في الأَيُّلُود أو أن يولد «طبيعياً» (قرار باروش، نوفمبر 2000).

انه لمن العبر أن تقوم بتصحيح خلل بعض الأجهزة الذين أُنْجِوْا من جينة معينة، لأن لدينا الامكانية في الحفاظ على جنين توأم «طبيعي». من هنا فإن التطهير الجيني يتم وفق قوانين المجتمع الليبرالي الذي يجعلنا قبل أو نرفض التكوّن الانساني في البواضة بناء على الاحتمالات التنافسية. وسيأتي زمان نهتم فيه بتحسين النوع بأن نضيف اليه مواصفات مستجدة. ولكن من أجل أيّة مواصفات نوعية؟

ان أكثر ما يُقلق في موضوع السيطرة على وضعيّات الجسم هو عجزنا عن إنجاز السيطرة المطلقة التي نسعى إليها في كل وقت. لا يبقى أمامنا حينها إلا المغامرة التي يمكن أن نسمّيها التجربة الانسانية والتي يخشى الآت تكون قابلة للانعكاس. ولا يمكننا إيقاف هذا التطور على مستوى المختبرات، لأن الرهانات سياسية وإيديولوجية أكثر مما هي علمية.

ان الخوف من توليد طفل معاكِ هو خوف سحيق ومعقول، ولا يوجد أي تعريف يحدد الاعاقة حين يرتبط موقع كل واحد في المجتمع بتلاوته مع نموذج مجرد و«تنافسي». هكذا فإن البحث عن الطفل «المثالي» لا يعتبر أمراً مستجداً إلا لأن تتحققه بات ممكناً. ولقد بدأ نوع من التنميط الثقافي للبشر في المجتمعات الصناعية. وإذا كان صحيحاً ان الشخصية هي في آن حصيلة الوراثة الجينية والمحيط الخارجي والاجتماعي (الموروث والمكتسب)، فإن تلاقي بعض الجينومات الذي أصبح ممكناً بفضل التشخيص الوراثي ما قبل الزرع (DPI) سوف يتضمن إلى العولمة الثقافية للسير باتجاه استنساخ معملي حقيقي. بعد الآن سوف يتواصل تطور الإنسان عن طريق الثقافة والتنمية النفسية. ذاك أن الأبحاث في علوم الحياة تقدم انتلاقاً من دراسة الجهاز العضوي (الفيزيولوجيا) وصولاً إلى المجزئيات، أي أنها تتوسع بينها

الثقافة تتعولم. لكن العامل البيولوجي هو كذلك ينحو الى العولمة، ما أن نُصنف الحزبيات ونضع لها سلماً تراتيباً ونختارها وفق الأهمية التي نعطيها لها، كما يحصل مع الجينات.

ربما يكون مستقبل علم الوراثة أقل عظمة مما توحى به اليوم هيمنته العلمية وهاته القدسية. فإذا لو اقتصر الطب الوراثي بكل بساطة على «خلط» الجزيئيات، وهو أمر تخشى عواقبه؟ وكما يقول هانز جوناس، «فإن التهديد الفعلى الذي تحمله التكنولوجيا المبنية على العلوم الطبيعية لا يمكن في وسائلها المدمرة بقدر ما هو في استعمالاتها اليومية المادلة»⁽⁵⁾.

إذا قرر البشر اليوم بناء مستقبل لا يكون قدرأ، عليهم أن يترجموا هذا الجهد في مشروع حضاري تحتل فيه الغيرية مركزاً رئيسياً، لأنـي في غياب الآخر أفقد حرتي. ويتوـجـب عليهم كذلك تبـدـيد هـالـةـ الآـمـالـ الخـراـفـيـةـ التي يـعـدـ بهاـ عـلـمـ الـورـاثـةـ منـ أـجـلـ التـمـكـنـ منـ إـرـسـاءـ دـيمـقـراـطـيـةـ التقـنـيـاتـ الـعـلـمـيـةـ. إنـاـ لـهـاتـ شـدـيـدـةـ القـساـوةـ بـالـنـسـبـةـ لـوـاطـنـيـنـ يـقـفـونـ غالـباـ مـبـهـورـيـنـ،ـ وبـالـنـسـبـةـ لـسـيـاسـاتـ تـمـيلـ لـأنـ تـظـهـرـ فـيـ مـظـهـرـ الـحـدـاثـةـ ...ـ

⁽⁵⁾ انظر كتاب هانز جوناس «مبدأ المسؤولية: أخلاقي للحضارة التكنولوجية»

Hans JONAS, *Le Principe responsabilité: une éthique pour la civilisation technologique*, trad.

Fr. Jean Greisch, Paris, Cerf, 1990.

Health care reform has become a major policy issue in the United States. In addition to the national debate over the future of the health care system, states have been active in developing their own health care programs. One area where state governments have been active is the development of state plans for managed care. This article discusses the development of state plans for managed care and the impact of these plans on state government. It also discusses the impact of managed care on state government and the implications for state government. The article concludes with a discussion of the future of managed care and the impact of managed care on state government.

Health care reform has become a major policy issue in the United States. In addition to the national debate over the future of the health care system, states have been active in developing their own health care programs. One area where state governments have been active is the development of state plans for managed care. This article discusses the development of state plans for managed care and the impact of these plans on state government. It also discusses the impact of managed care on state government and the implications for state government. The article concludes with a discussion of the future of managed care and the impact of managed care on state government.

الرهانات السياسية للهندسة الوراثية

جياني فاتيمو

انا أُعدّ من بين الذين لا يحتاجون الى الكثير لكي يبدوا اهالة التي تحبط بالقدرة المنسوبة الى علم الوراثة. وأنا أعتقد بالفعل ان هذا العلم ليس حاسماً بالقدر الذي نظنه. فالكثير من اهتماماتنا المتعلقة بتقنيات التعديل الجيني يرتبط باعتقادنا بمنحى قدرى، فيما يتوجب علينا طرح هذه المسائل بلغة سياسية.

كان نيشه أول فيلسوف تكلم على علم الوراثة. وكان يصبو الى مجتمع منقى من الناحية الجينية، مع احتفال المبالغة من دون شك في مقدرة العلوم. وعلى وجه الخصوص كان يظن أن الوقت قد حان لكي نصنع ما كانت تفعله الطبيعة في أوقات السعد، من مثل خلق بشر متوفيين. و كان نيشه كذلك صاحب نظرية موت الله. ذاك أن التفكير بأنه يمكننا تحطى حدود الطبيعة كان يستوجب الاعتقاد بموت الله.

واليوم، إن الكلام على مستلزمات علم أخلاق استدلالي يقودنا، ربما بطريقة أقل إثارة، الى إعلان موت الله. ويبدو أننا بحاجة الى علم أخلاق استدلالي لأنه لم يعد لدينا أساس أكيد لا يمكن تجاوزه. ان الإبراز بين مقدرة التقنيات العلمية على التعديل وغياب فكرة الأسس

يطرح علينا مسألة معرفة ما سوف تكون عليه القاعدة التي ستتبعها في أبحاثنا وفي تطبيقاتنا الجينية. هذه القاعدة لا يمكنها أن تكون مرتبطة بالطبيعة. بالتأكيد هناك سلطات لا تزال اليوم تنادي بأخلاقيات مبنية على احترام الطبيعة. ولكن لو تفحصنا مقولتها فسيتبين لنا أنها لا تتكلم على الطبيعة، وإنما على إيديلوجيا تجسيد الطبيعة في صيغة تاريخية معينة تعتبرها هي الأفضل. فعل سهل المثال ترفض الكنيسة كهنوت النساء لأن طبيعة المرأة تتنافى مع ذلك. وهذا المفهوم يستند إلى نظرة لطبيعة المرأة أيام المسيح، أي في الزمن الذي لم يكن بمقدور النساء فيه احتلال مراكز السلطة. ولستنا بحاجة لذلك لكي ثبت أن احترام أي أمر أخلاقي يجب أن يستند بالضرورة إلى مبدأ طبيعي.

ان الطبيعة تكتسب أهمية حين يقع تنازع بين السلطات. بماذا يمكننا استبدال قاعدة الطبيعة؟ لا يجب علينا أن ننسى في الحالة الحاضرة اننا لا نطرح الأسئلة بشكل مجرد، وإنما في ظروف محددة تتعلق إما بالعلوم وإما بالتفكير الفلسفية والعلوم الإنسانية أو التفكير الأخلاقي. ان النقاشات تدور في مجتمعاتنا حول السلطات التي تزعم أنها مطلقة. فالسلطة التي تدعى بأنها طبيعية هي سلطة تلك اليد الخفية للاصطفاء الطبيعي.

ان أخشى أن يكون الرفض للبيولوجيا الاجتماعية رفضاً للفكرة القائلة أن علم الأخلاق يشكل إثباتاً للمبادئ التي تبدو لنا الأفضل لأنها أكثر فائدة. بصفتي فيلسوفاً أتفنى في هذا المجال التذكير ببودلير الذي كان يقول: حيث النقي بالفضيلة كنتُ ألاقي دوماً ما هو عكس الطبيعة⁽¹⁾.

لستُ مقتنعاً بأن طبيعة تطورنا تشجع فعلاً مبادئ الغيرية أو التعاون. والمسألة التي يطرحها علم الأخلاق هي على الأرجح مسألة الاعتراف المتداول ولكن ليس من وجهة نظرية. لتأخذ مثلاً على ذلك مسألة الحرية:

⁽¹⁾ إن الحرية التي استلأ بها ذيقاتها الحيوان الانساني في بطن أمه هي في الأصل طبيعية. أما الفضيلة فهي على العكس من ذلك اصطناعية ونفعية الطبيعة (...). انظر Charles BAUDELAIRE, «*Éloge du maquillage*», in *Le Peintre de la vie moderne*, Paris, Le Club Français du Livre, 1995.

ليس بإمكاننا أن نقدم برهاناً على الحرية، وإنما بإمكاننا اكتسابها. وحين تتأكد الحرية لا بد من احترامها لأسباب نظرية بالتأكيد. ومع ذلك، ما من أحد بتل نظاماً سياسياً ليبرهن أن الحرية كانت حقيقة طبيعياً.

إن العداوة لعلم الوراثة لا تأتي من مبدأ طبيعي ولا من حدود يستحيل تنطليها. في المقابل، يمكن أن تكون السلطة السياسية أحد أدواتها، بقدر ما ترغب هذه السلطة في الامساك بهذه الآلة، إما لتظلم وإما لتسطير. إن مبدأ القبول هو المبدأ الوحيد الذي يمكننا بواسطته مواجهة أي تسلط. والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو إذا كان بإمكاننا تطبيق مبدأ القبول على مسائل علم الوراثة. لنقم بمقارنة: حين تمنع الكنيسة الأجهاض فإنها تتكلم باسم الذين لم يعبروا بعد عن رأيهم: أفضّل أن تعيّن الوالدة وصية طبيعية للمولود الجديد. لا يمكننا بالفعل أن نفرض على المرأة التي تحمل جنيناً إرادة غريبة عنها بالطلاق: لا يمكننا أن نأمر باسم طبيعة لا يعترف بها الإنسان الحر.

لقد علمتني المسيحية أن الإنسان هو شخص حر، وأن العنف يتحدد على أنه عنف ضد حرية الشخصية. لا بد من العمل إذن إما على الصعيد السياسي من أجل تحجّب سلطة القوى المطلقة، وإما على الصعيد الاقتصادي من أجل تحجّب هيمنة القوى الفاعلة على الامكانيات المتاحة أمام علم الوراثة.

يتوجب علينا كذلك التفكير بالطريقة التي يمكننا من حل مشاكل علم الوراثة بصورة انسانية وليس بصورة طبيعية. إنها مشاريع بعيدة المدى. وبها أنه لا يمكننا الإجابة على هذه الأسئلة توجّه نحو السلطة المطلقة أو اللغز أو الطبيعة. بصفتي الشخصية، أفضّل الاعتراف بسلطة أخوان البشر.

لا يتوجب علينا العودة إلى سلطة تختارها لأنها تشبهنا، ولأنها تتنمي إلى نوعنا أو أيضاً لأنها تتنمي إلى حزيناً. إنها بالحقيقة مسائل تُطرح على الديمقراطيات المعاصرة: كيف توسيع أطر التشاور؟ إنني لا أعتقد أن تسد الأكثريّة بباب البحث. ومع ذلك فإني كفرد يتمتعن العيش في مجتمع حر،

أستطيع أن أقول بأن يحد القرار الديمقراطي من التطور العلمي الشديد السرعة. هل يعتبر هذا التطور لأخلاقياً من الناحية الطبيعية؟ هل يمكن النظر إليه من الناحية التقنية؟ تبقى هذه الأسئلة مطروحة للبحث.

II

الوجوه الجديدة للعنصرية في زمن العولمة والثورة الجينية

ان التهديم العلمي لأسس العنصرية لم يكف للقضاء عليها. فالعنصرية تتخذ اليوم اشكالاً جديدة، اجتماعية وثقافية، من خلال الواقع الجديد للفضاء المدنى، ولسياسات مراقبة المهاجرات المتداقة التي تترافق بشكل متناقض مع تحرير الأسواق. من ناحية أخرى، تكشف الثورة الجينية عن خطر بروز نمط جديد من التمييز: الانتقاء الجيني الذي يُسمّهم عبر اختيار الجينات في التحديد المسبق لمواصفات ومزايا الأفراد.

بما أنه تبيّن ان المشروع النقدي الذي اطلقه عصر الأنوار لم يكن كافياً لاجتثاث العنصرية، فإن مؤلفي هذا الفصل يقترحون ألواناً من التشخيصات الاستشرافية والوسائل الوقائية، مسجلين في الوقت ذاته عدم كفاية هذه المقاربة. يعالج جيروم بندي ونادين غورديمر وبيار ساني المظاهر الجديدة للعنصرية في عصر العولمة والثورة الجينية. من ناحيته يحدّر جورج أناس من خاطر «الانتقاء الجيني»، ومن الأشكال غير المتوقعة للعنصرية التي تتبعنه، ومن «المجزرة الجينية الجماعية»، ويقترح إقرار معاهدة دولية حول الحفاظ على النوع البشري. أما آكسال كهن فيعيد النظر في ايديولوجيات القدرة الجينية ويبين أن البيولوجيا الحديثة لا تؤكّد بأي شكل الأفكار المسبقة العنصرية. ويتساءل آشيل ممبّي عن الروابط بين العنصرية والمهارات

القيم إلى أين؟

المربطة بالمخيلة، فيها يخلل البكيا مبوكولو الأوجه المتبدلة للعنصرية، على ضوء التاريخ، مؤكداً على أن مفهوم الثقافة حلّ اليوم للأسف مكان مفهوم العرق في الخطابات الایديولوجية حول «الاختلاف».

1

العنصرية والعلولة والثورة الجينية: نحو «أفضل العالم»؟

بيار ساني وجيروم بندي

في القرنين الأخيرين غالباً ما حاولت العنصرية والتمييز العرقي وكره الأجانب وعدم التسامح - الذي لا يفترق عن تلك الآفات الثلاث - الاستناد إلى ما يشبه النظريات البيولوجية القائمة على عدم المساواة «العرقية». لقد ثبت بشكل كبير في العقود الأخيرة خواء هذه النظريات وبطشان مفهوم العرق بالذات. ولم يتوقف العلم وبصورة خاصة علم الوراثة عن التأكيد على وحدة الجنس البشري وغياب أي أساس لمفهوم «العرق». إن الإعلان العالمي حول الجينوم البشري وحقوق الإنسان الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1997، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول / ديسمبر 1998، ينص في البند الأول على أن الجينوم البشري يشكل قاعدة للوحدة الأساسية لكافة أعضاء العائلة البشرية، وكذلك للاعتراف بكرامتهم الذاتية وبنوعهم.

ومع ذلك فإن العنصرية والتمييز العرقي بقيا بعيدين كل البعد عن الزوال وقاوما التفكير العلمي لمفهوم «العرق» ويبدو أنها يشهدان زخماً جديداً في مختلف أنحاء العالم. هناك أمر لافت: تسعى العنصرية والتمييز العرقي وكره

الأجانب إلى التفتيش عن شرعية، عن طريق تقديم حجج تثبت اللامساواة بين الثقافات.

ان التحولات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الكبرى التي تواكب الثورة الصناعية الثالثة -ثورة التكنولوجيات الجديدة- والتي تتلخص بكلمة «عولمة»، تشجع على ما يدو انتشار أشكال جديدة للعنصرية والتمييز، ذلك أن العولمة التي ترافق مع تزايد الفروقات الاجتماعية وعدم اليقين، ويتبع عنها كرد فعل تفجير ظواهر توقع المجموعات واحتدام مشاعر التمسك بالهوية، سواء استندت هذه المشاعر الجبياشة على الإثنية أو الأمة أو العرق أو الانتهاء الديني. يشهد على ذلك بشكل خاص وفي كل مناطق العالم تعليم العنف الإثنى والعرقي أو الديني الذي غالباً ما يتخذ أشكالاً بغاية التطرف: مجازر بين جيران، «تنظيف أثني»، عودة المجازر الجماعية.

فضلاً عن ذلك، إذا كان يليق بنا أن نهنىء أنفسنا على أن نظام التفريق العنصري قد فُكَّ في إفريقيا الجنوبية، فإننا نرى في معظم أنحاء العالم بروز أشكال متنوعة لنظام تفريق اجتماعي ومدني تستند في غالب الأحيان إلى تمييز بنوي معلن أو ضمني من النوع «العرقي» لا يحتاج حتى إلى الرجوع الوعي إلى هذا النوع من التمثلات. ففي عالم المدن المحسنة والأحياء التي يصعب اختراقها، ينحو مفهوم الفضاء العمومي بالذات وهو لا ينفصل عن مفهوم الديمقراطية إلى التقلص، بل إلى الانحسار الكلي. ويُضاف إلى هذا الفصل المتزايد في المساحة الفضاء المدني الأشكال المتنوعة للتمييز في المدارس والنظام التعليمي. إن الانتشار السريع لهذه الأشكال من التفريق الاجتماعي والمدني والتعليمي يشكل نظام «عنصرية غير مرئية» وتمييز عرقي مقنع، لا يقل خطورة عن العنصرية والتمييز المعلنين. من الضروري إذن أن نجهد باتجاه تفكير استشرافي. لو كانت «الأنوار» كافية لتبديد غياب العنصرية، فإن المشاريع التربوية التي طالت العامة من

الناس و«تفكيك» الأيديولوجيات العنصرية كان يمكن أن تقود منذ زمن بعيد إلى استئصال هذا «الوحش القذر». إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل، ومن الملائم أن نذكر أن المظاهر المتطرفة للعنصرية والتمييز العرقي أكثر ما تجلت في البلدان التي تنعم بمستوى تعليمي مرتفع. اليس من المناسب بعد ذلك أن نعاود فتح مجال البحث العلمي، بالاستعانة أكثر بالمفاهيم والوسائل التي يقدمها علم النفس والتحليل النفسي على سبيل المثال، من أجل أن نلقي الضوء بصورة أفضل على استمرار الأفكار المسبقة العرقية؟

بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة الجينية المعاصرة – وإن كانت تفتح آمالاً كبيرة أمام البشرية – تثير أسئلة مقلقة. فمن وراء فكرة «كمال» النوع البشري وما تحمله من إغراء، ألا نرى شبح تحسين النسل يلوح في الأفق – وبصورة أدق شبح النسالة التجارية، مع خطير قيام «نوع بشري بسرعتين مختلفتين»، حيث تقدونا «ما بعد انسانية» مفترضة إلى خطير التجرد من الإنسانية؟ هل تم قياس المخاطر التي يحملها حلم ترويض الجنس البشري لذاته بذاته، أو بكلام أدق ترويضه عن طريق من يسيطرون على هذه العملية؟ ألا يُخشى أن يقودنا تطور علم الوراثة الحديث في يوم من الأيام إلى «أفضل العالم» الذي تتباين به الدلوش هو كسلامي، مع خطير وجود نوع جديد من البشر المتفوّقين جينياً، تقابلهم كتلة من البشر الصعفاء يكعون إما منبوذين من هذه الجنة الجينية وإما مستخدمين جينياً لأغراض اجتماعية أو تجارية؟

من المؤكد أن التفكير الأخلاقي يجب أن يواكب التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية حتى لا يُفضي إلى أشكال جديدة من التمييز. بادئ الأمر، هل أن تحديد سلالات الجينات التي تميّز بعض السكان الذين يقطنون في أماكن جغرافية معينة يشتمل على خطير تكيف هذه المعطيات من أجل التمييز العرقي والإثنى؟

من ناحية ثانية، هل أن التقنيات الجديدة للتناسل البشري تشتمل على خطير انتقاء الأجيال، فتساق بالتالي إلى التمييز؟ إن عملية انتقاء كهذه يمكن أن

تطبق من أجل السير بعض الفظواهر النمطية، إما بتحفيض ولادة أشخاص أصحاب ملامح جينية معينة، أو بتشجيع ولادة أشخاص يتمتعون مثلاً بمواصفات جسدية مرغوب فيها من أجل القيام ببعض الأعمال. من المهم إذن على الصعيد الدولي أن نحدد إطاراً أخلاقياً يقود خطى الدول في استعمال تقنيات كهذه، ويفيها من استعمالها لأغراض تمييزية.

من ناحية ثالثة، ان الأبحاث حول الميراث الجيني يمكن أن تغيرنا بإعادة النظر بمفهوم الحرية الانسانية بالذات. فمع توزع الجينوم البشري إلى سلاسل، يعمل العديد من علماء الوراثة حالياً على سلاسل جينية يمكن أن ترتبط بمدلولات حول بعض الاستعدادات والتصفات (انهيار عصبي، غضب، قدرة على التخزين في الذاكرة الخ.). بالإضافة إلى ذلك، تظهر نظريات جديدة، مثل البيولوجيا الاجتماعية التي تسعى لأن تؤسس من خلال البيولوجيا لتصفات فردية واجتماعية يمكنها أن تقود إلى تنازل الإنسان عن حريته. إن النقاش الذي يشيره علم الأحياء الأخلاقي يجب أن يتناول جمل هذه المسائل لكي يؤمن احترام كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية، ولكي يحول دون وسم بعض الأشخاص وتمييزهم عن الآخرين.

في النهاية، ان القرن الحادي والعشرين يحمل في طياته خطرًا يخشى أن تتطور أشكال جديدة من العنصرية والتمييز، تستند إلى فكرة عدم المساواة بين الثقافات وتتغذى من العولمة وما تشيعه من مشاعر عدم اليقين، ومن تزايد الفروقات المادية وتفكك النظم الاجتماعية والتعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يخشى أن تقود هذه العنصرية الاجتماعية والثقافية إلى تهديد جديد: الانطلاق المحتمل لعلم نسالة جديد ذات طبيعة استهلاكية وتجارية، وأشكال جديدة من التمييز يُطلقها تطور علم الوراثة الحديث والقوى الجديدة المهيمنة على التكنولوجيات العلمية الجديدة التي تحولت إلى اشباه آلة.

هذه تهديدات تستدعي منا تعزيز التفكير الاستشرافي والقيام بعمل وقائي على الصعيد الدولي والوطني، وفي ثلاثة مجالات تحديداً:

- التربية: لا يمكننا بالتأكيد أن نعهد للمدرسة وللمؤسسات التربوية بالدور المستحيل في شفاء كل العلل التي لا يستطيع المجتمع بذاته أو لا يريده مواجهتها. ومع ذلك فإن التربية تشكل وسيلة فريدة لمواجهة العنصرية والتمييز العرقي، شرط أن نرفض بالطبع كافة أشكال «التمييز التربوي» الذي بدأ يترسخ، وأن ينصب الجهد على التربية ببرامجها المعتمدة في كافة المراحل، كما في البرامج المساندة. يجب أن يُعاد النظر في العمق بالبرامج التعليمية لمواجهة التحديات المعروفة، بالاستعانة بالتقنيات الجديدة على وجه الخصوص وبالشراكات التربوية المنشورة على الانترنت.

- علم الأحياء الأخلاقي: لا بد من وضع ضوابط، كما أشرنا سابقاً، لكي نحد الشطط المحتمل في تطبيقات علم الوراثة على الإنسان وفي نشر تكنولوجيات جديدة تشكل سندًا لأشكال من العنصرية والتمييز الوراثي. يخشى بالفعل أن تظهر أشباح قديمة: وسم مجموعات يفترض بأنها تمتلك قدرات جينية متقدمة من هذه الزاوية أو تلك. خاصة أن خاطر علم النسالة أو تعديل النوع باسم «تحطي الأنسنة» أو باسم حلم «ما بعد الانسانية» هي في تزايد كبير. لا بد من وضع إطار أخلاقية على الصعيد العالمي والوطني لكي تستبق التهديدات الخطيرة المحدقة بحقوق الإنسان، كما أنه لا بد من تأمين آلية عالمية لوقفة استشرافية من خلال النقاش وتبادل الآراء، لكي يبقى الجنس البشري متحفزاً لمواجهة الانحرافات الممكنة في تطبيقات التكنولوجيات العلمية ومخاطر الاستغلال الاقتصادي والتجاري الذي قد ينجم عنها.

- سياسة المدينة والحقوق الإنسانية: في مواجهة تصلب مختلف أشكال «التمييز المديني» الذي يشكل تحدياً للنضال ضد الفقر وكذلك ضد الديمقراطية، لا يتوجب علينا التفكير من جديد بالسياسات المدنية لكي نؤمن، بالإضافة إلى أمن سكان المدن، بتجديد الفضاء العمومي

ونهضة المدينة بأبعادها السياسية والثقافية والبيئية؟ إن تغيير المدينة هو ضرورة إذا كنا نريد تغيير الحياة في القرن الحادي والعشرين وإطلاق مقاومة فعالة ضد العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب واللاتسامح.

ويعينا أن نؤكد أن أي منحى للتطورات التي ذكرناها سابقاً لا يعتبر محتماً. ويعود إلى الحكومات أن تبرهن عن إرادتها المدنية، من خلال تقديرها للتحديات التي أشرنا إليها واعتماد السياسات الملائمة. ويعود كذلك للفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني أن يجتذبوا قواهم لكي لا يتحول هذا المجتمع إلى غير مدني في المبدأ، ولكي يحصل كل كائن بشري على التحقيق الفعلي لكل حقوقه.

المظاهر الجديدة للعنصرية في عصر العولمة والثورة الجينية

نادين غورديمر

هل أن العولمة وجه جديد للعنصرية؟

على مساحة الكره الأرضية هناك الكثير من المجموعات والأشخاص يشعرون إنسانياً بالتضامن مع مجموعات بشرية أخرى لا تمت اليها بصلة لاعتقادها بأن العولمة هي شكل جديد من التمييز تمارسه مجموعة صاحبة حظوة اقتصادية تنشر وتحمي على الصعيد العالمي مصالح كبرى تعود بالنفع لها. هذه الظاهرة قد تكون بدأت في القرن العشرين. إلا انه من المفيد حين نتفحص إخفاقاتها وإمكانيات نجاحها من مختلف الوجوه - بما في ذلك البحث العلمي، لأنه يعتبر منذ الآن النموذج المسيطر لغير الإنسانية في القرن الحادي والعشرين - أن نأخذ بالاعتبار سوابقها التاريخية. والحال هذه، يمكننا القول في الواقع أن العولمة قد بدأت منذ قرون.

ان الصيغة الأولى «المثالية» للعولمة تمثلت بالاستكشافات التي يتعين تمييزها عن الحروب التي أوصلت في السابق إلى الاحتلال وإخضاع المناطق تحت سلطة القوى المسيطرة، وكذلك طرق الصينيين والعرب التجارية القديمة. ان المبدأ الذي سار عليه المستكشفون كان يقتضي بتوسيع مفهوم «العالم». ولقد حدث ذلك عبر المعرفة التي اعتُبرت بمثابة الأخلاقية الفكرية

والعلمية لهذا المسار، فيما كانت هذه الأخلاقية على صعيد مفهوم الإحسان الانساني تمضي بعمق اليمان المسيحي الذي اعتبر حينها على أنه النور الروحي الوحيد القادر على توحيد الإنسانية الموزعة إلى شعوب لكل منها إيمانه الخاص. إن المهمة «المعلوّة» للمسيحية أتت لتواكب توسيع التجارة الغربية التي جاءت لتصارف إلى تجارة الرقيق القائمة - لأن هذا الشكل المشين للعولمة كان سائداً، وكان يقضي بشراء أشخاص من بلد وإدماجهم بشكل عبيد في الفرميّة المجتمعية لبلد آخر.

تعتبر شركة الهند الشرقية التي أسسها الهولنديون عام 1602 خير مثال للمؤسسة التجارية المتعددة الجنسيات والتي رسمت صورة مبكرة عن العولمة. ولم يكن المركز المتقدم الذي أنشأته في منطقة الكاب في أفريقيا الجنوبيّة يُعتبر مستعمرة، وإنما محطة لتزويد السفن بالوقود في طريقها إلى الهند: أنها عملية تجارية بحتة. أما أن تؤدي هذه المحطة إلى احتلال المملكة الهولندية لمنطقة الكاب، فذلك يقودنا إلى المرحلة الثانية من العولمة: الاستعمار. لقد ذكرتُ تاريخ بلادي بالذات، إلا أن الشيء نفسه قد حصل أو هو في طور التتحقق في بلاد أميركا وفي مناطق أخرى بقيت «جمهولة» حتى دخول أوروبا إليها.

عالم واحد، عالم تسوده العدالة تحت اسم جديد يُعرف بالعولمة، هذا هو المثال الذي نراه أمامنا، سواء كنا سياسيين أو رجال علم أو فنانين ومثقفين آخرين، بعد تنافر التشكيلات المؤسساتية الوطنية والدولية التي تقدمها لنا العصور الحديثة.

إن المحاولة الأكثر جرأة في التاريخ الحديث لتحقيق العولمة أتت من أيديولوجيا سياسية هي الشيوعية، وبالاخص الشيوعية السوفيتية. وكما نعرف جميعاً فإن مثال الشيوعية يرتكز على تحول الأنانية البشرية إلى خير عام عن طريق السيطرة الثورية على وسائل الانتاج، أي بواسطة «براكسيس»^(*).

^(*) براكسيس هو مبدأ في الفلسفة الماركسيّة يقتضي بمحارلات تغيير العالم، وبخاصة وسائل الانتاج التي تقوم عليها البنى الاجتماعية (الترجم).

اقتصادية، كان ذلك من دون منازع مثالاً سامياً، وقد ظن الكثيرون مما أن له حظوظاً في النجاح أوفر من المثال الديني الذي لم يكن ليتحقق هدفه إلا إذا تعامل عن السياسة وذهب أبعد منها. إذا كانت الشيوعية السوفيتية لم تتمكن من تحقيق العولمة، فذاك لأنه لا فائدة في الأساس من الاعتماد على تحويل الأنانية البشرية. وأن الوسائل التي تستخدمها بالتالي تحولت إلى شكل من السلطة المتفلطة التي لا يمكنها منافسة السلطة الرأسمالية. فلا الغرب ولا الشرق تحكمان ايجاد الصيغة التي تحكم شعوب وسلطات العالم من التوحد لأجل خير الجميع.

ما هي حظوظ النجاح التي يحملها مفهوم «العالم الموحد»، وهو مصطلح أقل فخامة من مصطلح «العولمة»؟ لو التفتنا إلى الماضي فلا يمكننا تجاهل أن كل المحاولات السابقة أدت إلى عمليات شراكة مفروضة. لم تكن العولمة بحاجة دائمة إلى تجاوز أرضية الصراع الأخلاقي فحسب، وإنما كان عليها كذلك أن تحالف مع قوى سلطوية أخرى. إن تحول الأنانية الإنسانية إلى عدالة إنسانية يحتاج إلى فاعلين. ومهمها كان الهدف الذي تصبو إليه في المستقبل شريفاً، فإن أرباب السياسة والمحكمين بمال حاولوا دوماً أن يبقوا زمام المبادرة بيدهم. وقد فعل القائمون على الاختبارات العلمية الشيء ذاته. إلا أننا نبسط الأشياء لو لم نقرّ إزاء حركة الاحتجاج الواسعة ضد العولمة، أن هذه الأخيرة كانت أداة في إدارة الاقتصاد العالمي بيد المؤثرين في البلدان الغنية من أجل خدمة مصالحهم، دون الأخذ بعين الاعتبار فكرة التوزيع العادل لموارد العالم التي تفرضها العولمة «الحقيقة».

لا داعي بالطبع للتذكير بأن الساحة العالمية التي تنبسط اليوم أمام عيننا، هذه الصورة لعالم مكون من شركات متعددة الجنسيات، تلك هي العولمة. ولقد خلص بيل غايسن، أحد المستفيدين الأساسيين من العولمة، إلى القول «إن بإمكان الحواسيب أن تفعل أشياء رائعة، إلا أنه علينا التعلّم إليها من وجهاً نظر القيم الإنسانية. أنا الأب لولدين، حين أفكّر بالأدوية الراجلة الاستعمال والتي لا تتوافر في كل البلدان، فإنه من الواضح أمام عيني أن

أفضلية العمل يجب أن تنصب على هذا المجال»⁽¹⁾. تلك هي مسؤوليات العلم والطب -وكذلك المُتحكمين بالكتلة المالية- تجاه فقراء العالم. لم يكن بيل غايتيس الوحيد الذي أسمع صوته في موضوع الواقع المعاصر؛ فلقد صرّح مؤخراً كلاوس شواب مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي قائلاً «إن فشل النظام -فشل الرقابة العالمية على تدفق رؤوس الأموال- يجعل من الصعب تجنب خلاصة قاسية. إن المؤسسات الدولية التي بنيناها بجهد كبير [...] الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية، لم تعد تتلاءم مع المشاكل العديدة التي نواجهها [...] إن فشل النظام يهدّدنا جميعاً. [...] أني أشك كثيراً في كون المؤسسات التي أوكل إليها تشجيع السلم في العالم وإرساء الاستقرار المالي والعمل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتداول الحر بالمقننات والخدمات، لا يزال بمقدورها بعد أن تواجه هذه التحديات بوسائلها الخاصة»⁽²⁾.

ان خطوة أولى باتجاه إنشاء تعاون جديد وفعال يقتضي قيام مجموعة ثمانية أو مجموعة عشرين، وهي فكرة سبق أن أثارها الرئيس تابو مباكي. أني آمل في أن تكون الفائدة من هذه الندوة الاقرار بهذا الأمر كخطوة تصحيحية في وجه الدور الذي لعبته العنصرية خلسة ضد مفهوم قيام «المملة». وليس، من المبالغ فيه أن نرى في ذلك، التعبير الدولي الأخير عن استعمار غادر مقره القديم في الغرب. هذا يفترض أن يكون على العولمة في كافة تضميناتها، إلزامية وحيدة ووسائل لوضع حد للاستعمار إلى الأبد.

هل أن الهندسة الوراثية هي الوجه الجديد للعنصرية التي ستطل برأسها تحت مظلة العولمة؟ لا أشعر بأني أمتلك المعرفة الكافية للكلام على الثورة التي سيحدثها علم الوراثة في أفقية العولمة القادمة. لكن بصفتي مناضلة

⁽¹⁾ انظر مقال مارك مالوش براون مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في Choix magazine عدد حزيران / يونيو 2001.

⁽²⁾ انظر مقالة كلاوس شواب «الاحتاجات العالمية»

معنية بالأمر لا يمكنني سوى التعبير عن قلقي حين أفكّر بالنظريات الوراثية المشوّومة التي سادت في القرن الماضي وبيكيفية تطبيقها على البشر - ألمح هنا بالطبع إلى النظام النازي. في الوقت الحاضر، وفيما لا يمتلك الجاهالون بعلم الوراثة - وأنا منهم - سوى معلومات قليلة غير واضحة حول نظريات التناسل الخلوي وإنتاج الأجنة ومشروع الجينوم البشري⁽³⁾ الذي يحتوي على المعلومات حول الوراثة، يصعب علينا أن نقدر إن كانت القواعد الطبيعية هذه الاكتشافات ستراعي حداً أخلاقياً، أو أن الحصيلة الوحيدة ستكون على الصعيد العالمي نوعاً من التمييز من جراء إنتاج طبقة مكونة من أفراد متميّزين جينياً. إن هذا التوجه العلمي نحو سيطرة جديدة يفتح الباب على مصراعيه أمام ممارسات عنصرية، وإن لم تكن مقصودة. ذاك أنه حتى في مجالات الطلب المتعارف عليها، وفيها تزايد الفروقات الاقتصادية التي تباعد بين الأغنياء والفقراًء، نرى أن الأغنياء - وهم بشكل أساسي من الغربيين والبيض - وليس الفقراًء - وهم بشكل عام من أصحاب البشرة القاتمة -، هم الذين يمتلكون الوسائل لمقاومة الأمراض، والعيش بصورة أفضل ولدة أطول.

هذا هو وجه العنصرية؛ ويتوّجّب على الباحثين العلميين أن يحيّوا على السؤال.

⁽³⁾ لقد نشر المهد الرومني للبحث حول الجينوم البشري «خريطة الجينوم البشري - أي القائمة الكاملة لـ 3 مليارات حرف من الحمض النووي التي تحوي على المعلومات الجينية». انظر:

Nicholas WADE, "Tapping The Human Root", *Sunday Independent*, Johannesburg, 22 juillet

3

الجينات وتصيرفات الفرد، العنصرية والإبادة الجينية: نحو معايدة دولية للحفاظ على الجنس البشري؟ جورج أناس

ما من شك في أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن علم الجينات البشرية. ولن يكون للتكنولوجيات الجديدة لعلم الجينات القدرة على التأثير على التصيرفات التي تقوم بها إزاء أنفسنا وإزاء الآخرين فحسب، وإنما أيضاً -وهنا تكمن الأهمية الكبرى- التأثير على نظرتنا لأنفسنا وللآخرين.

في الماضي غالباً ما دفعت التصورات السطحية التبادلة بالتجاه العنصرية. والعنصرية بتعريفها البسط هي «النظرية التي تعتبر العرق حاملاً لمواصفات وطاقات إنسانية مميزة»⁽¹⁾. من هنا فإن التهافت على تحليل الجينات، خاصة في المجموعات التي طالتها تصنيفات عرقية، يمكن أن يؤدي إلى ربط الجينات بتصيرفات الفرد بالاستناد إلى مواصفات قائمة الحمض النووي، وسنحصل وبالتالي على نتائج تحمل ضرراً أكبر مما شهدناه في ظاهرة العنصرية. إن مصطلح «الانتقاء الجيني» génisme لم يتم الاعتراف به رسمياً، ويمكن تعريفه على أنه النظرية التي تقوم على اعتبار الجينات حاملة لخصائص تحدد إمكانيات وتصيرفات الأفراد وتفرق بينها.

⁽¹⁾ انظر قاموس أوكسفورد - ط. 2 - منشورات جامعة أوكسفورد 1989.

أما الحصيلة الثانية لعلم الجينات الجديد فهي الواقع في تجربة استخدام ما نمتلك من مقدرات مستجدة من أجل تحويل ذاتنا، فنسعى خلق « طفل أفضل »، بل خلق مجموعة من الأصناف الجديدة لكتاثنات « ما بعد الإنسان »، وهي احتلالات تبه ألدوس هاكسلي (Aldous Huxley) إلى مخاطرها في كتابه «أفضل العالم ». إن هذا العالم الذي تكلم عليه هاكسلي يستند إلى خلق ظروف تحكم بها من أجل إخضاع صفت من الكائنات البشرية «الدونية» إلى صفت آخر من الكائنات «المتفوقة» جينياً.

وقد يكون هناك خرج أكثر معقولية يتمثل بالإبادة الجينية، ويقضي بأن يُلغى الناسُ القدامى الكائنات الجديدة أو العكس. وسوف أعرض باختصار لهذين الخطرين وأقترح الوسائل التي تحول دون ذلك.

كلية جينية أم انتقاء جيني؟

ان الأمل الكبير الذي يحدو البحث الجيني يمكن في تمكنه من أن يبرهن علمياً أن البشر متساوون في جوهرهم، وفي هذا البرهان ما يجعلنا نعزف عن ميلنا إلى إقامة التمييز بين البشر. ولقد أنجز البحث الشق العلمي من هذا العمل. هكذا أمكن كرييس ستينغر المسؤول في متحف التاريخ الطبيعي أن يقول بعد أن نشرت أول خريطة للجينوم البشري الصيف الفائت: «إننا جميعاً أفارقة، فيما لو خلعنا جلدنا ونظرنا تحته». وعبر بعض المختصين بعلم الجينات عن الفكرة ذاتها بصيغ مختلفة. فقال أحدهم: «لا يمتلك العرق مشروعية إلا بقدر سماكة الجلد». وقال آخر: «ليس للعرق أي سند علمي: لا يوجد أي نوع من الجينات ترسم حدوداً للأعراق». وأخيراً يقول كريغ فانتر المسؤول عن المشروع الخاص بخريطة الجينوم البشري: «إن العرق هو مفهوم اجتماعي وليس علمي. لقد تطورنا جميعاً منذ مائة ألف عام انطلاقاً من نفس العدد المحدود للقبائل التي هاجرت من أفريقيا ل تستعمر العالم»⁽²⁾.

⁽²⁾ إعلان واشنطن، تاريخ 26 حزيران / يونيو 2000.

هكذا يبدو أن الأمور تسير بشكل جيد، ويتوارد علينا أن نشكر الاختصاصيين بعلم الجينات على هذه الرسالة المعادية للعنصرية التي وجوهها إلى الجمهور. لكن للأسف إذا كانت هذه الرسالة تقضي على العنصرية، فإنها يمكن أن تعزز نظرية الجينات كمحدد لتصيرات الفرد التي تمثل الوجه الآخر السيء للعملة ذاتها. كيف ذلك؟ ذكر أريث لاندر المسؤول عن البحث الجيني في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا أنه وإن كنا متشابهين جينياً بنسبة ٩٩%， فإن فارق الواحد بالمائة يمثل في الجينوم البشري ثلاثة ملايين من حالات التباين. وكل حالة تغاير جيني يمكن أن تشكل أساساً «شبه علمي» لتمييز يستند إلى قاعدة جينية. إن أهم الاختصاصيين في الجينوم يدركون هذا الأمر، وقد طلبوا إلى السلطات العامة أن تسنّ قوانين تمنع التمييز الجيني في مجال الاستخدام والضماء الصحي والتأمين على الوفاة والإعاقة. إلا أن اهتمامنا يجب ألا ينصب فقط على مجال التمييز. فالأهم من ذلك هو تأثير معرفتنا بالجينوم الذي يخصنا على طريقتنا في مواجهة حياتنا وإمكانياتنا، دون أن ننسى بالتأكيد الطريقة التي يواجهنا بها أصدقاؤنا وعائلاتنا. يقول الاختصاصيون أن فك شفرة الجينات الوراثية يتبع لنا أن نفهم الحياة على صعيد الجزيئات. إلا أنها لا تعيش حياتنا على صعيد الجزيئات (لا الذرية ولا ما دون الذرية)، وإنما كائنات بشرية من لحم ودم. إن هذا المفهوم الاختزالي الذي يجعل من البشر مجموعة من الجينات هو في أساس نظرية تأثير الجينات على الاختلاف بين الأفراد.

ما يشهد على ذلك هو مشروع البحث الذي ألغى والشخص لتنوع الجينوم البشري، والذي كان يقضي بجمع نماذج من الحمض النووي لسبعينات عرقية منعزلة عُرف عنها أحياناً على أنها «قبائل في طريقها إلى الاندثار». وكان مبدأ هذا المشروع يقتضي بإيجاد طريقة لسحب عينة من الحمض النووي من هذه الشعوب، والغاية من ذلك ليس مساعدتها وإنما إجراء أبحاث علمية عليها. ولقد قامت هذه الشعوب في العالم بأسره،

وبكل وضوح وعزم، برفض هذا المشروع المشبوه والاختزالي وشددت على الانتصار لحقوقها الإنسانية.

من الثابت «أننا جميعاً أفارقة فيما لو خلعنا جلدنا ونظرنا نحوه». ولكن من الثابت أيضاً أنه لو قررنا أن نفتّش عن الفروقات الجينية -بالاستناد إلى فارق الواحد بـملايين في الجمض النووي- فإننا سوف نجد الفوارق ونستخدمها واحدنا ضد الآخر. وهذا ما عبر عنه أريك جوانكست بقوله: «مهما كانت الامكانية المتوفّرة لدينا لكي نبرهن نقاط تشاركتنا الكثيرة، فإن البحث في جينوم المجموعات السكانية حين يركز على تبيان الفوارق سوف يُتيح لا محالة أسلحة علمية تصب في اتساع الهوة الاجتماعية بين البشر، على أيّاً بأن هذه الموجة قائمة أصلاً».

لن يكون من السهل الحؤول دون أن يحمل البحث في الاختلاف الجيني محل العنصرية، ذلك أنه يستبدل فوارق لون البشرة بالفوارق الناجمة عن الجينات الوراثية. من هنا علينا اللجوء إلى تدابير احترازية. الأول يتناول علم الوراثة ويقضي بحماية الحياة الخاصة للناس. فليس من المقبول إطلاقاً أن نحلل جينات أي كان دون إذن صريح، ولا السماح بالطبع بالقيام «بخرائط جينية لتكونين الأفراد». والثاني يقضي برفض المشاريع التي تتسلح ظاهرياً بالعلم وتدعى تحديد الفوارق الجينية بين الأعراق.

الإبادة الجينية القادمة

ان القيام بتحليل الجينومات البشرية من أجل رصد الفوارق يفتح الباب واسعاً أمام مظاهر جديدة من العنصرية. كما أن استخدام علم الوراثة الجديد من أجل السعي للتوصّل إلى خلق «الكائن البشري الأفضل» بواسطة الهندسة الوراثية تُعتبر ممارسة تتحطّى التمييز، لأنها قد تُفضي إلى الإلغاء بفتحها الطريق أمام مشروع الإبادة الجينية. هل هناك تبرير للكلام على هذا الموضوع بمثل هذه الحدة؟

ان مشروع الهندسة الوراثية ينطلق من إعداد نسخة جينية لكتّانات بشرية

عن طريق نقل نواة خلايا من الجسم - وهو أسلوب يُعرف باسم الاستنساخ. فالاستنساخ الذي يقضي بخلق طفل يُعتبر نسخة جينية مطابقة لكاتب بشرى موجود هو امتهان للكرامة الإنسانية، لأنه من جهة يختزل فردانية وحرية الطفل المستنسخ، ومن جهة أخرى يجعل من هذا الطفل نتاج إرادتنا وتكنولوجيتنا. والخطر المباشر يكمن بالطبع في أن تتحول حقوق الأطفال المستنسخين المعتبرين كسلعة مُنتجة إلى موضوع شكوك، وأن يُعامل البشر المستنسخون بالقياس إلى الأصل وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

إلا أن الاستنساخ لا يعتبر سوى بداية لمشروع الهندسة الوراثية. والمرحلة القادمة تتجه إلى السعي إلى «معالجة» أو «رصد» الأمراض الوراثية، ومن ثم «تحسين» أو «تدعميم» الخصائص الجينية، من أجل خلق إنسان متفوق أو «ما بعد إنساني». ومن العقول أن يُفضي هذا المشروع إلى إبادة جينية، ذلك أنه لو نظرنا إلى تاريخ البشرية فإنه من غير المحتمل على الإطلاق أن ننظر إلى تلك المخلوقات «ما بعد البشرية» على أنها تساوى معنا في الكرامة والحقوق أو أن تنظر هي إلينا على أنها متساوون معها. في المقابل، من العقول جداً أن ننظر إليها كتهديد لنا، وأن نسعى إذن لتطويقها أو بكل بساطة لقتلها قبل أن تقتلنا. على عكس ذلك، يمكن لهذه المخلوقات أن تعتبرنا (نحن، أفراد البشرية العادية) كجنس منحط، لا يتمتع بالحقوق الإنسانية ولا يصلح إلا للخضوع أو قد تُعطى الأفضلية للقضاء عليه.

تلك هي إمكانية الإبادة المستندة إلى الفروقات الجينية التي أسميتها «الإبادة الجينية» والتي تحول التعديلات الجينية الاحتمالية على الجنس البشري إلى سلاح تدمير شامل، والباحث في علم الوراثة المتغلط من أي قيد إلى إرهابي بيولوجي. قد يدري في الأمر مبالغة، لكن لو نظرنا إلى خلاصات أحد التقارير الصادرة مؤخرًا حول عدم التمكن من الرصد المسبق للإبادة الجماعية في رواندا، فإن العجز عن التدخل لإيقاف المجزرة لم يتبع بالضرورة عن عدم فهم تشابك الأحداث، ذلك أن التنصّل من تحمل المسؤولية نجم

عن ضعف سياسي وأخلاقي أو عن نقص في الخيال، وليس عن نقص في المعلومات. لكن ما يمنحنا بعض الأمل في علم الوراثة الجديد هو أنه يتبع لنا أن نقلي على جنسنا نظرة جديدة أكثر عمقاً ويساعدنا على تكوين ما يسميه فاكللاف هافل (Vaclav Havel) «ضمير النوع». هذا الضمير الذي يسهر على نوعنا البشري سيساعدنا على تخيل التتابع الممكنة لعلم الوراثة، ويختبرنا على الخاذاذ الاجراءات الناجعة لكي نتجنب كوارث محتملة.

ما العمل؟

اننا نتوقع من علم الأحياء الأخلاقي أن ينقذنا من الأضرار المحتملة لعلم الوراثة الجديد، لكن بقدر ما يبقى هذا العلم مرتبطا بالقرارات الفردية التي تؤخذ في إطار العلاقة بين الطبيب والمريض، فإنه لن يساعدنا في مواجهة المشاكل التي تُطرح على صعيد النوع. إذا كان بإمكان علم الأحياء الأخلاقي أن يساعد، فسيكون ذلك ضمن إطار ذات فاعالية محتملة أكبر يرتبط بمنطق وتطبيق حقوق الإنسان على المستوى الدولي. بنظري، إن إعلان بعض أصحاب البدع وكذلك الأفراد الذي يتصرفون وكأنهم على هامش المجتمع، عن نيتهم القيام بعمليات استنساخ بشري هو تهديد يشكل مناسبة للعالم لاختاذ التدابير الاحترازية التي كان يصعب، بل يستحيل اتخاذها في ظروف أخرى.

بصورة أكثر تحديداً، أعتقد أنه أمر حكيم ومسؤول اليوم أن نقترح أن يؤدي إعلان اليونسكو حول الجينوم البشري وحقوق الإنسان، وكذلك الرفض العام من قبل الشعوب والدول في العالم لمشروع الاستنساخ البشري، إلى إقرار معااهدة رسمية حول «الحفاظ على الجنس البشري». وعلى هذه المعااهدة أن تحظر التقنيات التي تجري تعديلاً على الجنس البشري، والاختبارات التي تهدد هذا الجنس. ويجب أن تحظر بنوع خاص التقنيات التي تهدف إلى تعديل الخصائص الأساسية الإيجابية للكائن البشري. إن

التعديل الذي نقصده هنا يأتي من إمكانية جعل إحدى الميزات الإنسانية اختيارية، كما هي الحال في التنازل الطبيعي، عبر اللجوء إلى الاستنساخ – وهو تنازل غير طبيعي – حيث يصبح التوأم الطبيعي إحدى الطرق التي يمتلكها الإنسان ليكون له أولاد. كما أن التعديل يمكن أن يشمل إمكانية المتر بالشفرة الجينية للجدين بحيث يأتي الطفل متمنياً إلى نوع بشري متدنى المستوى، بل إلى نوع بشري جديد.

وهناك اختبارات أخرى لا بد من حظرها، وهي تلك التي تهدد جمل الجنين البشري وتحوطه بالمخاطر، مثل الاختبارات التي تسعى لزرع أعضاء ختير في جسم الإنسان، مما قد يتسبب مجدداً ببروز بعض الفيروسات المميتة، مثل السيدا.

ان معاهدة كهذه يجب أن تتضمن كذلك آلية تطبيقية ديمقراطية تحت على تحمل المسؤولية، مع جهاز متابعة ومراقبة. في هذا الإطار لا يمكن لأي اختبار للتقنيات التي تؤول إلى تعديل الجنس البشري أو تهدده أن يكتسب شرعية، دون مراقبة مسبقة من هذا الجهاز وأخذ موافقتة. وتطلب هذه المعاهدة من الباحثين العلميين ومن الشركات أن يقدموا تبريراً يثبت أحقيتهم بهم فيما يخص الجنس البشري؛ كما تطبق عليهم في التجارب التي تعدل أو تهدد الجنس البشري مبدأ اتخاذ الاحتياط الضروري المطبق في مجال البيئة.

انت نميل إلى ترك العلم يقودنا إلى حيث يريد. إلا أن العلم اكتسب من السلطة ما يجعله يقدر على تعريضنا إلى خطر انتحار الجنس البشري، بالقدر الذي يمكنه تحسين حياتنا. لذا لا يمكننا الاستقالة لمدة أطول من مسؤوليتنا المشتركة التي تشد أواصرنا كأعضاء في نوع واحد.

وصفت نادين غورديمر في روايتها المزعجة «السلاح المنزلي» والتي تتناول فيها وضع أفريقيا الجنوبية في حقبة ما بعد نظام التمييز العنصري، وصفت كل من هارالد وكلوديا ليندغارد (Lindgard) والذي أحد الشباب الذي قتل صديقه كما يلي:

«لم يكن أفراد عائلة ليندغارد عنصريين، لو اعتبرنا أن العنصري هو ذاك الذي يشمت من لون بشرة مختلف عن لون بشرته، أو ذاك الذي يعتقد أو يريد أن يعتقد بأن كل الذين لا يتشاركون معه في لون بشرته أو دينه أو انتقامه الوطني هم دونه مستوى فكري وأخلاقياً. ما من شك في أن مهنة كلوديا [الطب] أعطتها الدليل على أن حمنا ودمنا وعداننا هو واحد مهما كان لون بشرتنا. بدوره وجد هارالد هو أيضاً بالتأكيد الدليل ذاته من خلال دينه الذي علمه أن البشر جميعاً خلق الله، على صورة المسيح، وهم جميعاً متساوون. ومع ذلك، لم يكن أيٌ منها قد شارك في التحرّكات، ولم يحتاج أو يشارك في التظاهرات، ولم يرفع الصوت للدفاع عن رأيه. كانوا يعتبران بكل بساطة أن هذا النوع من التصرفات لا يتلاءم مع شخصياتهما؛ كما لو كان ذلك قدرًا لا يرده - مثل فصيلة الدم - وليس بسبب نقصان الشجاعة لديهما»⁽³⁾.

كان لا بد من عمل مباشر لكي تنكسر حلقة نظام التمييز العنصري. ومع أن عائلة ليندغارد تعتقد بأن هناك قدرًا جينيًا لتصرات الناس، فلا توجد أية جينة (ولا خصائص دموية) تشكّل مفتاحاً أو عنداً لعدم التحرك بوجه الانتهاكات التي تهدّد اليوم حقوق الإنسان. إن عدم الوقوف في وجه البحث الذي يسعى للربط بين الجينات وتصرفات الإنسان ليس خياراً. لا بد لنا من العمل سوية من أجل الحث على حماية السرية فيها يخصل التركيب الجيني، والتحذير من الاستنساخ، ومن تطبيق الهندسة الوراثية على البشر، والعمل على نشر وحماية حقوق الإنسان الشاملة التي ترتكز على الكرامة والمساواة. ما لم يقم عمل شامل على مستوى النوع البشري، فإن البحث في تأثير الجينات على تصرفات الأفراد سيتختلط ببعضه الآخر العنصري ليؤدي إلى خطير أكبر يحمل تدميراً لكوكبنا. نحن جميعاً أفارقة. نحن جميعاً بشر.

⁽³⁾ انظر «السلاح المنزلي» لنادين غورديمر

الجينوم والبيولوجيا والعنصرية أكسل كهن

في 12 شباط/فبراير 2001 نشرت اثنان من أكبر المجلات العلمية في العالم، Nature وScience، وينفس الوقت، صيغتين لقائمة الجينات الوراثية البشرية (الجينوم)، واحدة توصلت إليها بالتعاون فيما بينها، مجموعة من المختبر الجامعية من بلدان مختلفة، والثانية كانت ثمرة جهود شركة أميركية خاصة «سيليرا جينوميكس». هكذا أمكننا التعرف إلى أن الإنسان يتكون من عدد من الجينات يقارب 35 ألفاً، لا مختلف إلا قليلاً من شخص لآخر؛ وأن الأسس النتروجينية الأربع لحروف الحمض النووي الأجدية المتمثلة بحروف A,C,G,T تولف سلسلة متتابعة من 3,2 مليار من الرموز التي تصلنا بالوراثة من أبوينا. ولقد تبين أن ترابط هذه الأحرف على مستوى الجينات لا يختلف إلا بنسبة واحد على عشرة آلاف بين رجال أو نساء يتحدرن من أفريقيا أو آسيا أو أوروبا. ولقد دُهش المحتلون في كافة أنحاء العالم من تمكّن الإنسان من التمايز بهذا العدد القليل من الجينات، التي لا تزيد عما نجده لدى الثدييات، ولا تتشكل سوى ضعفين فقط جينات حشرة مثل ذبابة الفاكهة، وتزيد أكثر من الثالث مما لدى دودة الأرض وأقل من ذلك لدى الضفادعيات والنباتات، مثل القمح وزهرة التوليب. إن التشابه الكبير

بين جينوم الأشخاص المتحدررين من مجموعات عرقية مختلفة، ومن مناطق متباعدة، أنوار نوعاً من الارتياح، لأنه قدم برهاناً على أن لا وجود للأعراق، وبالتالي ما من تبرير يمكن للعنصرية، مما يعزّز الأمل باندثارها قريباً.

أني أخشى للأسف أن نكون قد تسرّعنا في أحکامنا، إما عن جهل، وإما تحت تأثير مقولات ايديولوجية. لا بد لنا أولاً من العودة إلى الدور الذي تلعبه الجينات. لا توجد بالطبع أية جينة على الاطلاق مؤثرة على المواقف الجسدية أو النفسية أو السلوكية، تختّم أن يكون لكائن مثل الإنسان يتمتع بهذا القدر من المعرفة المنظورة عدداً أكبر من الجينات مما لدى حيوان بسيط. وفي الواقع، إن طريقة عمل الجينات - أي الآلية التي تؤثّر في خصائص الكائنات الحية - هي طريقة تركيبية، على صورة تركيب الكلمات الذي يعطي معنى للجملة أو للنص. فليس عدد الكلمات المستعملة هو الذي يعطي قيمة أدبية لنص ما، كما أن عدد الجينات ليس هو الذي يفسّر اتساع القدرات الكامنة لدى البشر. وأنا هنا أستعمل عمداً مصطلح «قدرة كامنة» لأن تركيبة الجينات لا تؤمن سوى إمكانية بالنسبة للفرد الذي يتبلور طاقاته عبر الاختكاك بجماعة من أقرانه. فلو نشأ طفل فيعزله وترعرع بين الحيوانات، فإنه سيتطور وفق نموذج الأطفال المتواхدين الذين وُصفت تجاربهم كثيراً عبر التاريخ، فبدوا غير قادرين على بلوغ المقدرات الذهنية التي تميّز الجنس البشري. إن تأثير التركيبة الجينية يبيّن أن فروقات جينية بسيطة يمكن أن تكون لها نتائج هائلة على الكائنات، يشهد على ذلك الاختلاف الواضح في الشكل والطاقات بين الإنسان والقرد الكبير (الشمبانزي) وما يشاركان بنسبة 98,4% من الجينات المشابهة.

إن ايديولوجية «التأثير الجيني الشامل» التي تقول أن الجينات تحدد بصورة مباشرة مزايا وتصيرات الأفراد والمجتمعات الإنسانية، لا تزال شائعة. وقد كانت هذه النظرية في أساس صدمة الكثرين، الذين وجدوا انفسهم أمام حقيقة مزعجة مفادها أن الإنسان لا يمتلك من الجينات أكثر مما للحمار أو

للثور، بل أقل بكثير مما للضفدع. هذا بالإضافة إلى نوع من الأفكار المسبقة التي تخفيء وراء بعض الإعلانات المثيرة - التي لا تستند كثيراً إلى العلم - حول تحديد جينات الذكاء، والعدوانية أو الكثير من المواقف النفسية. إن العلاقة مؤكدة بين استمرار مثل هذه الأيديولوجيات المرتكزة على الختمية وبين العنصرية؛ ويمكن أن تخيل مثلاً الأضرار التي يمكن أن تنتجم بين السكان المهيدين غالباً للاقرار بالقدرة المطلقة للجينة، حين يتم الإعلان في وقت واحد عن تحديد منطقة لأحد الصبغيات لها علاقة بالذكاء، وأن هذه المنطقة تتخطى أشكالاً مختلفة وفق الالانيات. إن التشابه الجيني للبشر في العالم بأسره والذي أثبتته دراسة الجينوم، ليس كافياً للأسف لكي يحيطنا بتحديد البيولوجيا التي تتجزئ نحو العنصرية، وذلك يعود لصفتين من الأسباب.

من جهة، ان الطبيعة التركيبية لتأثير الجينات يجعل أن فروقات بسيطة جداً يمكن أن تكون لها نتائج هامة على الكائنات. ومن جهة أخرى، ان التأكيد على أن العنصرية غير شرعية، لأنها على الصعيد البيولوجي، والجني على وجه الخصوص، لا وجود للأعراق، يتضمن الاعتراف بأنها لو وُجدت فإن العنصرية يمكن أن تكون مقبولة. إلا أنها لا تجد ابداً في هذا التحليل أساساً للعنصرية، ولا تبريراً لمعاداة العنصرية. إن الأعراق البشرية لا توجد بالتأكيد بالمعنى ذاته حين نتكلّم على الأجناس الحيوانية المختلفة. فالشكل الخارجي لفصيلة معينة من الحيوانات يبدو متشابهاً نسبياً، ولا يتبع أي التباس مع فصيلة أخرى. لنتنظر إلى كلاب الحراسة وإلى كلاب الكاكايش، إلى أحصنة الحراثة الضخمة وإلى أحصنة الفروسية الأصلية، فإننا نرى أن التشابه ضمن الفصيلة الواحدة يأتي حصيلة جهد مرتب الحيوانات. أما في حالة الجنس البشري، فإن تنوع نماذج البشر يكتسب أهمية كذلك، لكنه يتواصل بفعل التلاقي الدائم بين الشعوب. فكل البشر متشابهون بالفعل جينياً إلى حد كبير، لأن جدهم المشترك يعتبر شاباً من وجهة نظر تطور الحياة، ذلك أنه عاش في أقصى حد منذ 200000 سنة في إفريقيا. ويبدو أن سكان كل القارات يتمون

إلى شعب واحد غادر إفريقيا ضمن جموعات منذ حوالي 70000 سنة. إن لون البشرة الذي يلعب دوراً كبيراً في الأحكام المسبقة العنصرية، لا يعكس الكثير من الاختلاف الجيني، ولا يعدو كونه ظاهرة اسمرة الجلد تدرجياً بقدر ما ننتقل من الشمال باتجاه خط الاستواء. إن معدل التنوع الجيني بين أفراد يتبعون إلى إثنية معينة يفوق معدل التنوع بين إثنين مختلفين حتى ولو كانتا في الظاهر غير مشابهتين على الاطلاق، كما هو الحال بين سكان من أصل إسكندنافي وأخرين من أصل ميلانيزي في إفريقيا السوداء.

هذا البرهان العلمي الذي لا بد منه، يُعنى ألا يكون كافياً. أولاً، لأنه لا يؤثر إلا قليلاً على النظرة الحياتية للناس العاديين الذين لا يجدون صعوبة وهم في الشارع، في التعرف إلى الناس من سماتهم الصفراء والبيضاء والسوداء، وفي التمييز بين المتوسطين ذوي البشرة السمراء والإسكندنافيين ذوي البشرة الشقراء. ثانياً، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الجذور الاجتماعية والاقتصادية العديدة للعنصرية التي تكون في غالب الأحيان انعكاساً للقهر الحياتي والمعيشي، كما هي حال السكان المحررمين في المدن الكبرى. ثالثاً، وعلى وجه الخصوص، لأنه وبعكس ما يُظن، هناك القليل من الصلة بين واقع الأعراق والعنصرية. بالفعل، يستطيع أي شخص أن يلحظ أن أسوأ مظاهر التطرف العنصري تتلاءم جيداً مع عدم وجود أعراق بشرية. ففي يوغوسلافيا السابقة كانت أشنع التصرفات العنصرية هي تلك التي تواجه فيها السلافيون فيما بينهم، بين من اعتنق الكاثوليكية (الكلروات)، والإسلام (البوسنيين)، والأرثوذكسية (الصرب). وأعتقد أنه بإمكاننا بسهولة أن نضرب أمثلة عديدة تذهب في الاتجاه نفسه في آسيا وأفريقيا. ففي خطاب العنصريين الحاليين، لم يعد الكلام على أعراق لا تتواءم أو لا تتساوى فيما بينها، وإنما على عادات ومعتقدات وحضارات. ما يثار الآن هو مسألة صدام الثقافات. وما يُرفض ليس بالتحديد الإنسان الأسود أو الأبيض أو الأصفر، وإنما نوع مأكل الآخرين وشعائرهم وروائحهم وأصواتهم.

ان تصاعد موجة التنميط الثقافي وفرض النماذج الغربية الذي واكب العولمة الاقتصادية، أدى في اغلب الأحيان، وك رد فعل، الى ميل لانطواء الجماعات على نفسها. انها ردة ارتكاسية ل نهاية الذات في وجه حضارة غنية ومهيمنة، في استشعار لتهديد مزدوج: العزل وفقدان الجذور. اننا نتوصل أحياناً الى «تمييز عنصري» ثقافي حقيقي تحت الضغط المزدوج لل MERCHANTABILITY بالحفاظ على هوية الأقليات، ولعدم التسامح - أو ما هو أسوأ من ذلك أحياناً - لاحتقار الأكثريّة وعدم اعتبارها. والحالة هذه، هناك في هذا النوع من انطواء المجموعات الرفضي، توجه يبدو لي لا إنسانياً. ذلك أن ما يميز الحضارات وتطورها هو التبادلات الثقافية. فالفينيقيون تأثروا بالحتينيين والسموريين والأشوريين والبابليين الذي تواصلوا بدورهم مع مصر واليونان. أما الأتوريين في غرب إيطاليا الذين تأثروا بفنون وتقنيات اليونانيين والفينيقيين، فكانوا في أساس الثقافة الرومانية. وهذه الثقافة حين امتدت إلى بيزنطية تلوّنت بالحضارة اليونانية، واستوّعت الكثير من المنجزات الشرقيّة.

لقد مرّت دينامية المجتمعات البشرية دوماً بالتبادلات والاستعارات الثقافية، التي - ويعكس التنميط الذي تفرضه حضارة مهيمنة - تُرسى التنوع وتفتح آفاق واسعة أمام تطور الفكر الإنساني. والدور الذي لعبته الموسيقى والرقص والنحت الافريقي في بروز الفن الغربي الحديث خير دليل على هذا التلاقي. على العكس من ذلك، لا تبادل الأجناس الحيوانية عاداتها أبداً، وإنما تحافظ على خصائص طبائعها التي لا تتطور بشكل أساسي إلا بفعل تقلبات جينية أو بيئية.

ان التنوع البشري لا يكون عامل غنى مشترك، إلا إذا افترن بالتبادل. ان للتنميط كما للانطواء على الذات المفعول نفسه: في الحالتين يبقى الحوار عقيماً وتهلك الحضارة.

في المحصلة، لا تقدم البيولوجيا ولا علم الوراثة الحديث أي إثبات

القيم إلى أين؟

يدعم الأفكار المسبقة العنصرية، ويقع بالتأكيد على عاتق الباحثين العلميين مسؤولية رفض الأطروحات القائمة على البيولوجيا التي غالباً ما تُسْتَهْضَر في هذا المجال. إن ذلك الرفض قد يسهل نسبياً، لكنه بالتأكيد لا يكفي، طالما أنه من المسلم به أن العنصرية ليست بحاجة ل الواقع البيولوجي للأعرق كي تستشرى. في المقابل، ستقع في تفسير خاطئ لو حاولنا محاربة العنصرية بالاعتماد على العلم، إذ لا يوجد بالفعل تحديد علمي للكرامة الإنسانية؛ والأمر يرتبط بمفهوم فلسفى. من هنا فإن محاربة العنصرية، من أجل الاعتراف بتساوي كرامة البشر، بغض النظر عن تنوّعهم، يتّخذ قبل كل شيء طابعاً أخلاقياً، وهو انعكاس لقناعة راسخة ليست بالتأكيد وبأي شكل من الأشكال وفقاً حصرياً على العلم.

5

العنصرية كممارسة ناجمة عن الخيال

أشيل مبمبى

بالرغم من التقدم في مجالات المعرفة المختلفة فإن أطروحة الوحدة الأصلية للجنس البشري تلقى الاعتراض في المجال التطبيقي وخاصة على صعيد المخيلة. أن التمييز بين التطبيق وبين الخيال فيما يختص بالعنصرية يبقى موضع تساؤل، ذلك أن المخيلة العنصرية تشكل بحد ذاتها ممارسة حقيقة اجتماعية وثقافية. وهذا ما يفسر استمرار الأفكار الثابتة العنصرية، بل ظهور مظاهر جديدة للعنصرية في كافة أنحاء العالم تقريباً، بما في ذلك داخل المجتمعات التي تتصف للوهلة الأولى بتجانسها الثقافي والتي لم تتعرض إلا بصورة محدودة لضغوطات المجرارات السكانية.

فكرة مسبقة دون أساس؟

ليس باستطاعتنا بالفعل أن نفترس كيف أن العنصرية لا تزال قائمة، فـ «العرق» غير موجود في الواقع الحال. لأنه إذا كان العرق غير موجود، أين يمكن إذن أساس العنصرية؟ ما هي طبيعة هذه الفكرة الثابتة التي تستند إلى فراغ، وما هو عراك هذا الفراغ؟

ـ لكن بالفعل ألا يكون العنصريون سوى جهله يجهلون أنفسهم، يقدرون

ما يؤمّنون بشيء غير موجود. في هذه الحال تكون العنصرية حصيلة معتقد يجهل معتبره عدم وجود أي أساس عقلاً له. فلو كان الأمر كذلك لما كانت المعرفة كفيلة لوحدها باستصال العنصرية. إن الإيهان والمعرفة يتشاركان بالفعل بطريقتين مختلفتين في تكوين الأحكام وتشكيل القيم، وليس من المؤكد أن يكون العقل هو الناقد الأفضل للإيهان. فالعقل والإيهان يستندان إلى تعرفيين متناقضين للحقيقة. إن حقيقة العلم لا تكفي لزعزعة حقيقة المعتقد. من هنا فإن العلم والمعرفة لا يكفيان بالضرورة للشفاء من العنصرية.

لذا يبدو من الأهمية بمكان ان ننتقل من النظر إلى العنصرية كمفهوم سوسيولوجي بحث (أي فكرة ثابتة مبسطة يمكن التخلص منها بواسطة المعرفة والعقل) إلى اعتبار الفكرة الثابتة العنصرية كعامل مساهِم في الاقتصاد النفسي نجد محدداته ومدلولاته الأساسية ما وراء الخط الفاصل الذي أقره عصر الأنوار، هذا الخط الذي يضع حدًا بين العقل من جهة واللامعقول والخيالي من جهة أخرى. هكذا سوف نكتشف أن قوة العنصرية تكمن في كونها تربط بين العقل واللامعقول والخيالي بصورة فريدة جدًا.

ان هذا الربط الفريد يستند إلى حدث طارئ، أو إلى أساس اعتباطي هو الجسم البشري، عن طريق عامل اعتباطي يرتبط بتكون البشر أيضاً ويتمثل بلون البشرة. والعنصرية تحول هذا العامل التعسفي إلى حاضنة لكل المخاوف والرغبات والدوافع المضمرة والتي يصعب البوح بها في غالب الأحيان، بل تحوله إلى تركيبة نفسية تتخطى الموضوعية وتتغذى منها في آن، مفسحة المجال أمام انتاج الكثير من المعانى الواقعية واللاواقعية والتي لا يستطيع أي شخص أن يسيطر عليها كلياً، لأنها في الواقع تتتمى في صميمها إلى عالم وعمل الخيال.

إلى جانب هذا البعد السيكولوجي للعنصرية، لا يمكننا كذلك أن نهمل العوامل السوسيولوجية الخالصة التي تساهِم في انتاج العنصرية في

العالم المعاصر. فخلال العقود الأخيرة، وعلى مستوى شامل، كان لعدد من التناقضات أن يفتح الباب أمام شطحات الخيال العنصري. فالتناقض الأهم هو من دون شك ما نتج عن الانتقال المعمم للأفراد والممتلكات والرموز (وهو ما يُعرف بالعولمة، والذي قام عالم الإناثة الهندي أرجون أبادوري بدرسه وتحليله بصورة جيدة في أبعاده الثقافية). إن الوجه البيئي لهذه الحركة لا يتمثل فقط بزيادة المشاريع الثقافية والسياسية والطبية التي ترتكز على إحياء الفروقات مجدداً، وإنما أيضاً بتكاثر الممارسات الدقيقة والسياسات التي تهدف إلى مراقبة وتنظيم وتجميد، بل في بعض الحالات إلى تدمير بعض السكان المعتبرين زائدين.

لقد اتخذت العولمة على الصعيد الشامل صيغة التنقل المتسارع للأفراد والسلع، والسرعة الخاطفة لانتقال الصور، وبروز عالم من الدفق الذي - رغم انطلاقه من مكان محدد - يتم استيعابه وتبنيه محلياً في غالب الأحيان. لقد أطلقت العولمة مرحلة جديدة مما يمكن أن نسميه «تاريخ الحركات». إن هذه المرحلة تتم في إطار يسمى بعملية مزدوجة من إبعاد إقليمي / الإسترجاع الإقليمي، وهي تقود إلى ترتيبات جديدة بين مصادر الانتاج والاستهلاك، بين المدن العالمية الكبرى التي تزداد مهمتها تعقيداً وبين محظتها الإقليمي. ومن المظاهر الأساسية لحركة «الإبعاد الإقليمي» هو نشوء مدنٍ كبرى، وهي تجمعات ثقافية حقيقة منتشرة وواعدة لأجناس مختلفة، غالباً ما يتناقض وجودها مع المفاهيم التقليدية للدولة - الأمة. إن الأشكال الجديدة للعنصرية المرتبطة بهذه العملية المزدوجة تتسم بثلاثة مظاهر. الأول يتمثل بجذرية التعارض بين حق الناس من جهة، والأشياء والسلع المتداولة من جهة أخرى. فالتحركات التي تخُص الدفق المالي تتمتع بحرية الحركة بفضل عدم الانتظام، حتى وإن كانت الوجهة التي تأخذها رؤوس الأموال هي ذاتها، وإن تكون هذه التحركات تُترجم بتجنب مناطق بأكملها من الكورة الأرضية. أما انتقال الأفراد فهو على عكس ذلك يتم بانتظام دقيق.

اما المظاهر الثاني فيتعلق بالهجرات. وهي تأخذ أشكالاً متنوعة. فلو أخذنا بعين الاعتبار الانتظام الدقيق لهذه الهجرات الدولية، واعتماد سياسات جائزة أكثر فأكثر من أجل الحد منها وتطويقها، فإن الهجرات غير الشرعية والسرية تشكل منذ الآن جزءاً من الأبعاد التكوينية للعزلة. ان المتاجرة بالأشخاص سواء أكانوا أطفالاً أم نساء أم عمالاً غير شرعيين تشكل جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد شمولي يتزداد أكثر فأكثر منحى مستمراً. كما أن وجود المهاجرين في أرض غريبة يطرح بحدة مشكلة العلاقات بين المواطنين والغرباء، بين السكان الأصليين والدخلاء.

ان أحد تحجيميات الصراع بين السكان الأصليين والدخلاء يتمثل في أغلب الأحيان بالحصول على الموارد. وتتفاقم هذه الصراعات بقدر ما يكون الحصول على الموارد مشروطاً بالانتهاء الى مجموعة محددة بوضوح، سواء أكانت هذه المجموعة أمة أم جماعة أصغر. ان العملية الحسابية القائمة على الربط بشكل محكم بين الدخول الى الموارد والملكية والانتهاء يؤدي الى عدم وجود إمكانية حياة ناجحة عن المقدرة على العمل لوحدها منها كان أصل الشخص. لذا تكون الأفضلية لمنطق الانتهاء والاقصاء، مما يلزم الفاعلين الاجتماعيين على استنباط علامات مميزة لهذا الانتهاء وابتکار علامات أخرى للإقصاء، من ضمنها علامات ليست واضحة البتة.

وهكذا أينا على الصعيد السياسي ومنذ بداية الثمانينيات وضع تشريعات لا تهدف الى الحد من المиграة فحسب، وإنما كذلك الى تمجيد انتقال الأشخاص باتجاه مناطق معينة من الكورة الأرضية تحولت الى نوع من الحصون الحقيقة. وما من شيء يعبر عن هذه التوجهات مثل السياسة التي اعتمدت في إعطاء سمات الدخول. يفضل التركيز على بعض البلدان، وعلى أنواع مختلفة من التصنيفات، أعادت سياسة إعطاء السمات، وبصورة شرعية، رسم خريطة لتنقل المجموعات البشرية تتلاقي الى حد كبير مع الخريطة العرقية للعالم. وهكذا فإن ما نسميه العزلة يتهاوى مع إغفال الحدود بوجه دخول

الأفراد، بفضل تركيز تكنولوجيات مراقبة الخارج، وبناء جدران جديدة، وإنشاء مناطق احتجاز ومنع، غالباً ما تكون داخل المطارات التي ترمي إلى الحركة بشكل مميز. ويكفي في هذه الحال اللجوء إلى التهادي في تفسير مفاهيم «المخالف للقانون» و«غير الشرعي» و«دون أوراق ثبوتية». وتسمح التعقيдات الإدارية بابتکار ممارسات يكون من حصيلتها الطرد الجماعي والخذل من وجود الأجانب. نتيجة لذلك يكون الوعد بالعالمية الذي يبشر به النموذج الديمقراطي قد أجهض بهذا الشكل من الضبط المتملل بالدولة-- الأمة. إن العولمة لا تقدّنا بالضرورة إلى مواطنة شاملة. إن الحق في التنقل يبقى من هذه الناحية الشرط المتوجب لعالم المواطنة العالمية في حقيقته.

أما العملية الثالثة فهي الحرب، وهي حالة استثنائية (على الأقل نظرياً)، إلا أنها للأسف ت نحو لأن تصبح عادلة وتنددرج في إطار المنطق الروتيني (على الأقل في بعض مناطق العالم). يوماً بعد يوم تسير الحرب إلى جانب الفقر ليشكلا معاً مظهرين من العنف المتطرف. وهنا يمكننا إجراء تمييز مفيد بين صورتين للحرب المعاصرة، ترتبطان بإشكالية «العرق» (في معناه الأوسع) أو بشكل أعمّ بإشكالية الفوارق.

هناك أولاً الحرب كمفهوم عام الغاية منه تدمير العدو. والتدمير هو قبل كل شيء مادي يصيب العدو في جسده ومتلكاته وبنائه التحتية، ويهدف إلى الاستيلاء على ثرواته، أو بكل بساطة، تعطيل قدراته دون احتلال أرضه بالضرورة. ففي أفريقيا بشكل خاص - وكذلك هي الحال في مناطق أخرى من العالم غير الغربي - نرى ظهور إشكال جديدة للحرب.

إن معظم هذه الحروب - ما عدا حالات نادرة - لم تعد تهدف إلى التحرر من الظلم (كما كانت الحال مثلاً في حروب إزالة الاستعمار). وهي لم تعد تتحذّل شكل جيوش تتواجه فيها بينها، إذ أن المواجهة غالباً ما تحصل بين أنس مسلحين وأخرين عزل. من هنا يصعب التمييز بين الحالة المدنية وحالة الحرب.

ان المعاادة داخل الحروب الحالية تكمن في العلاقة بين الموارد والحياة. انها حروب استيلاء يتواجده فيها نوعان من المادية: مادية مصادر الثروة - خاصة الثروة المعدنية - ومادية الأجساد. إذا ما استثنينا الحروب التي تهدف الى الإلغاء الحسدي للعدو (حروب الإبادة)، فإن معظم هذه الحروب تستهدف «جسد» الآخر وتجهده لتشويهه وإعاقته. بذلك لا يعود هدف الحرب الحصول على تعويض معين من جراء جرح يكون قد أصابنا. ان الحرب لا تندلع بين «أجساد سياسية»، بل هي تجسيد لعلاقة البشر بالبشر بما يوازي علاقة البشر بالأشياء (وهو تعريف العنصرية بالذات) مما يفسح المجال أمام الحروب والإبادات الجماعية.

هكذا نرى إذن كيف تواصل الأشكال الجديدة للعنصرية، على غرار الأشكال السابقة، متخذة جسد الإنسان كهادة للتبرير وكهدف يتم التركيز عليه. لماذا هذا الموقع المميز لجسد الآخر؟

لأن جسد الآخر الى حد بعيد - وخاصة لونه - هو الأمر المباشر والمترئي والمادي بصورة أكثر وضوحاً. انه الواقع الملموس الذي يمكننا القول أنه لا يمت الى الوهم بصلة لأنه ماثل أمامنا ويختل نفس المساحة التي تحتلها. هذا المخصوص المباشر وهذا التماส يتعدد إنكارهما وردهما. ان للجسد تركيبة يمكن رؤيتها ولمسها وتحسّسها وجرحها بشكل ملموس. من هذه الوجهة انه اللغو أو كذلك هذا الجدار يصطدم به ويتعارض معه أي توجّه عنصري.

قدّر ما تكتسب البنية الحسدية للإنسان قدرًا من الشفافية عن طريق الثورة الجينية الجديدة، يجب أن نتوقع أن يغرق هذا الجسد أكثر فأكثر في الضبابية بفعل النظرة الخيالية اليه. وقد يتحول حينها هذا الجسد، وأكثر من السابق، الى ظرف يحتضن المخاوف الأصلية وتلك الخرافات التي، ويا للمفارقة، سيزيد تقدم العلم من بلورتها.

في النهاية، يمكننا أن نعتبر الى حد كبير، ان موضوع وهدف العنصرية هو الحياة الإنسانية. باستطاعتنا أن نعرف العنصرية على أنها هذا الشك المتحرك

والعملي والخيالي إزاء الفكرة القائلة بأهمية أية حياة إنسانية بذاتها ولذاتها، وأن لها نفس الشمن ونفس الكثافة ونفس القيمة؛ وما ينتج عن هذه الفكرة هو أننا ندين بالشيء ذاته لأية حياة. فالعنصري هو الذي يدير الظاهر إلى مبدأ المعادلة في الدين إزاء أية حياة إنسانية بدافع العادة والخيال، ويرى في وجود الآخر حاجزاً يشتمل على موته.

انه مبدأ المعادلة في الدين إزاء أية حياة إنسانية الذي تسعى كل الايديولوجيات القائمة على التمييز إلى إلغائه. وهذا المبدأ هو الذي يجب أن تؤكدده أية نظرية إنسانية جديدة. ومن دون شك يمكن للعلم أن يساهم في التأكيد على هذه الإنسانية الجديدة. ولكن بما أن العنصرية هي في اساسها ممارسة قائمة على الخيال، فإننا لا نستطيع تحمل مساهمة العلم أكثر مما تحتمل.

Region	Period	Number of stations	Number of stations with significant trend	Number of stations with significant trend (%)
North America	1950–96	157	103	66
North America	1970–96	157	103	66
North America	1980–96	157	103	66
North America	1950–89	157	103	66
North America	1970–89	157	103	66
North America	1980–89	157	103	66
North America	1950–79	157	103	66
North America	1970–79	157	103	66
North America	1980–79	157	103	66
North America	1950–59	157	103	66
North America	1970–59	157	103	66
North America	1980–59	157	103	66
North America	1950–49	157	103	66
North America	1970–49	157	103	66
North America	1980–49	157	103	66
North America	1950–39	157	103	66
North America	1970–39	157	103	66
North America	1980–39	157	103	66
North America	1950–29	157	103	66
North America	1970–29	157	103	66
North America	1980–29	157	103	66
North America	1950–19	157	103	66
North America	1970–19	157	103	66
North America	1980–19	157	103	66
North America	1950–9	157	103	66
North America	1970–9	157	103	66
North America	1980–9	157	103	66
North America	1950–1	157	103	66
North America	1970–1	157	103	66
North America	1980–1	157	103	66
North America	1950–0	157	103	66
North America	1970–0	157	103	66
North America	1980–0	157	103	66
North America	1950–49	157	103	66
North America	1970–49	157	103	66
North America	1980–49	157	103	66
North America	1950–29	157	103	66
North America	1970–29	157	103	66
North America	1980–29	157	103	66
North America	1950–19	157	103	66
North America	1970–19	157	103	66
North America	1980–19	157	103	66
North America	1950–9	157	103	66
North America	1970–9	157	103	66
North America	1980–9	157	103	66
North America	1950–1	157	103	66
North America	1970–1	157	103	66
North America	1980–1	157	103	66
North America	1950–0	157	103	66
North America	1970–0	157	103	66
North America	1980–0	157	103	66
North America	1950–49	157	103	66
North America	1970–49	157	103	66
North America	1980–49	157	103	66
North America	1950–29	157	103	66
North America	1970–29	157	103	66
North America	1980–29	157	103	66
North America	1950–19	157	103	66
North America	1970–19	157	103	66
North America	1980–19	157	103	66
North America	1950–9	157	103	66
North America	1970–9	157	103	66
North America	1980–9	157	103	66
North America	1950–1	157	103	66
North America	1970–1	157	103	66
North America	1980–1	157	103	66
North America	1950–0	157	103	66

الوجه المتبدل للعنصرية

اليكيا مبووكلو

لكي نحصر مسألة العنصرية المعقدة بجأنا أحياناً إلى العلوم الاجتماعية وأحياناً أخرى إلى سائر العلوم؛ فنتحققنا مداورة الماضي والمستقبل. وتأرجحنا كذلك بين المخيلة الجماعية والمظاهر المادية للحياة اليومية، بين علم النفس والمسائل الأخلاقية. إن الشفاف الذي ينجم عن ذلك، بما يخص الأشكال الجديدة للعنصرية يبدو موزعاً على ثلاثة محاور.

في البدء سلمنا بوجود عدة متناقضات في طريقة الحلول التدريجي «للأنوار» عبر العلوم والعلوم الاجتماعية. ومع أن كل الأبحاث تخلص إلى عدم صحة مفاهيم العنصرية والعرق، فإن كل الأفكار الثابتة الناجمة عن العنصرية، وكل الممارسات العنصرية لا تزال قائمة على ما يبدو. إن لدينا شعوراً بأن هذه الظاهرة سوف تدوم، وبأن خبرة القرون الماضية للأسف تجعلنا نظن بأن هذه الحالة سوف تستمر.

من ناحية أخرى، يوجد تناقض بين الاحتمالات الموجودة في هذا العالم والتي من المفروض أن تقود إلى تفاهم متناغم بين الأثنين من جهة، والصعوبات التي لا تزال تقف حائلاً دون ذلك من جهة أخرى، مثل العزل والإقصاء وسيطرة المجموعات ذات الأغلبية وظلم المجموعات الأثنية.

والأقليات التي تُحروم من كل حقوقها.

أما التناقض الثالث فيتعلق بعملية العولمة وكل ما ينجم عنها. إن حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال والأفكار يتناقض مع تشديد الشروط للحصول على جواز سفر والقيود التي تتوضع على الحدود. إن هذه العوامل الثلاثة تغذّي فيما التشاوم.

فضلاً عن ذلك، إن ما يُعِبّطنا بعض الشيء هو أننا نتصرّف وكأننا لم نستخلص دروساً من التجارب السابقة. فخلال القرنين المنصرمين شهدنا تفجر الممارسات العنصرية، بالرغم من الدروس الفكرية والقانونية والثقافية التي استخلصناها، فإننا نلحظ دوماً العنصرية بأشكال قديمة ومتقدمة. إن العنصرية القديمة تستهدف الأفراد في أماكن بعيدة، وتتجدد تبريراً لها في لون البشرة والوضع الاقتصادي للأشخاص. أما العنصرية الجديدة فهي تستهدف أشخاصاً أقرب إلينا جغرافياً - جيراننا الذين نتعايش معهم - كما تسمّى لنا رؤية ذلك في البلقان وبعض مناطق أفريقيا. لماذا نحن عاجزون عن الإفادة من دروس الماضي؟ إن السؤال يمكن أن يُطرح بشكل آخر: هل أن المجتمعات والدول والمثقفين والناشطين استخلصوا ما يتوجب عليهم استخلاصه من المعطيات التاريخية التي بين أيديهم؟

إن الشق الثالث من خلاصتي، والذي يدفعنا كذلك إلى نوع من التشاوم، يعني بالعلاقة اللصيقة بين الخيال والإيديولوجيات والخطاب المرتبط بالعنصرية وبممارسة العنف اليومي من جهة، والتحديات الكبرى والمصالح الاقتصادية والسياسية التي تشغّل بال الدول من جهة أخرى.

أود العودة إلى الأشكال الجديدة والقديمة للعنصرية، العنصرية التي تستهدف المجتمعات السكانية البعيدة، وكذلك تلك التي تستهدف الجيران. سأستعيّر عبارة آشيل مبابي التي يتساءل فيها كيف يمكن للعنصرية أن تنتشر دائماً، بالرغم مما اكتشفناه عن طريق البحث والعلم؟ أقول أننا تخلينا عن حالة للوقوع في أخرى. وهذا ما نراه عبر تطور العلوم الاجتماعية وخطاب وسائل

الإعلام أو الأفراد الذين يدعون المعرفة، أو يعطون لأنفسهم الحق في إطلاق الأحكام على المجموعات السكانية البعيدة (وسائل الإعلام، خبراء التنمية، المنظمات غير الحكومية).

بعد أن ثبّتنا عدم صحة الأساس البيولوجي لمفهوم العرق، هنا نحن ثبّت عدم أهلية الحضارات. فحين نرى الحيل التي تلجمُ إليها بعض المجموعات من أجل خدمة مصالحها أو تراثها، نلحظ أن مفهوم العرق أصبح مفهوماً تقافياً. إن هذا التحول يشكّل توجهاً جديداً ومقلقاً. فمن خلال خطاب العلوم الاجتماعية تحولت الثقافات إلى عمليات مدوّنة في التاريخ. ولكن وفق الخطاب اليومي المدعّم بالقناعات القوية التي تراقبه، نرى أن الثقافات هي دول قائمة وحكومات. إنها اليوم مجموعة من المعطيات المكونة سلفاً، والتي تربطها بشخص أو بجماعة. نتيجة لذلك، ليس لطالبي اللجوء أو المهاجرين غير الشرعيين هوية فردية، وإنما هوية حكومة أو دولة أو أمة.

من خلال نظرية العلوم الاجتماعية، كانت الثقافة دوماً عملية مفتوحة ومتشاركة. إنها تدعو إلى التبادل. إلا أنه في الخطاب السائد في يومنا هذا، أصبحت الثقافة شيئاً مغلقاً، آتياً من بعيد، من مكان مسورة يتميّز إلى فضاء معين. لقد جاؤنا أن نبرهن من خلال العلوم الاجتماعية أن الثقافة تشتمل على عدة نقاط النساء، في عوالم زمنية مختلفة، يمكنها أن تجتمع، بل أن تكون تكاملية. يوجد زمن داخلي وزمن خارجي، زمن تقارب وزمن تباعد، زمن متند وزمن مختصر. ولكن وفق الخطاب الآخر إن الثقافة ذات بعد واحد، وهي متكررة ودائمة.

لقد أكدنا كذلك أن الثقافة هي مجموعة من الفضاءات والأمكنة والمتاجرات الناجمة عن نضالات متنوعة. والحال أنه في الخطاب الحالي، بدل أن تكون عنصراً من التراث أو افتتاحاً، تحولت إلى قوة قاهرة. وكما أن الأعراق في السابق كانت تُستخدم للبرهان على التمييز، فإن الثقافة اليوم تُستعمل للبرهان على أن الآخرين - الآسيويين والأفارقة مثلاً - هم مختلفون. يوجد

الآن استثناء تاريخي لمجموعات الأقليات. إن استخدام الثقافة اليوم يشكل أساساً لخطاب ايديولوجي قوي، كما كان يستخدم مفهوم العرق في السابق، وإن دخول هذا المفهوم الجديد في خطاب التنمية والحكم الصالح والتحديث يقلقني ويزعجني. وبالفعل، غالباً ما ترتبط الثقافة بالتمييز وبعد المساواة وبالوقوف في وجه التواصل. لقد دخلنا في عالم أقصى التاريخ عنه - ليس التاريخ كما يكتب اليوم فحسب، وإنما بالطريقة التي سار عليها عبر العصور. إزاء المفاعيل السلبية لتطور مفهوم الثقافة، التي حلت للأسف مكان مفهوم العرق، يبدو أن النقاش الحالي حول واجب الذاكرة ومطالبات التعويض التي نشهدها يؤذن بتبديل في الخطاب الحالي.

III

معرفة الذات: استشراف أمراض النفس والوقاية منها

هل أصبحت النفس مفهوماً بالياً في مجتمعاتنا التي تتسم في مناطق كثيرة من العالم باحتياج حركة دهرية لصالح الدنيا؟ هل لا يزال هناك معنى، خارج التفكير اللاهوتي، لاستشراف احتياجات الروح؟ يعتقد البعض أن النفس لا تزال تشكل الحقيقة الروحانية الأساسية لكل كائن بشري. ويعتقد البعض الآخر أن استعمال مصطلح النفس ليس سوى طريقة أخرى للإشارة إلى الجهاز النفسي الذي له أهمية حيوية بالنسبة للإنسان توازي أهمية الجسد. الواقع أن الاحساس المأزوم عند الأفراد ينطبع على أجسادهم ويسبب فيها إحساساً بالألم. بينما تعيش بلدان الشمال عصر السعي للتتفوق، عصر التوتر العصبي الذي أصبح نمط حياة شائع، عصر ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة، وبينما ينوء الجنوب تحت فقره وتهميشه، تكتشف مجدداً ظاهرة النفس المتألمة التي تتجلى في أشكال جديدة: الانهيار العصبي، أعمال العنف الممارس ضد الذات أو ضد الآخرين الخ. كيف الوقاية من أمراض النفس الجديدة هذه وكيف الشفاء منها؟

تتفحص جوليا كريستيفا مظاهر القصور النفسي في النفس المعاصرة، وتتصف تجربة التحليل النفسي بأنها طاقة إبداعية ثورية. أما دينيز بومباردييه فهي تركز على الطابع المرضي لتراجع قيمة الوقت في مجتمعاتنا. ويروي

أد البرتو باريتو تجربته كمعالج نفسي في بيته تعانى من التهميش الاجتماعي، مشدداً على ضرورة الخروج من الأطر الجامعية والطبية المعتادة من أجل ابتداع أساليب جديدة للعلاج من داخل الجماعات.

1

أمراض النفس الجديدة

جوليا كريستيفا

يضعنا موضوع هذا العرض على مفترق طرق خاص، خطير ومميز في الوقت نفسه، تقاطع فيه البيولوجيا والمعنى، الجسد والروح، الطب النفسي والتحليل النفسي وعلم النفس، من جهة، والميتافيزيقا، من جهة أخرى. سأحاول أن أركز عرضي حول هذا التقاطع بين المادي والروحي. لن أعود إلى الأمثلة على الحالات المرضية التي ذكرتها في كتابي، «أمراض النفس الجديدة»⁽¹⁾، بل سأعود فقط إلى القضايا الجوهرية التي تطرحها هذه الحالات والتي لها صلة بإشكاليتنا، مع المجازفة ربما بالوقوع في التجريد.

أود في الواقع أن أبرهن على أن التحليل النفسي وسيلة ناجحة لمواجهة الأزمات التي تعيشها مجتمعاتنا وحضارتنا الحديثة، وذلك بالإجابة عن ثلاثة أسئلة: أولاً، هل لدينا نفس؟ ثانياً، هل هذه النفس لا تزال قادرة على أن تثور؟ ثالثاً، لماذا يستطع التحليل النفسي أن يكون شكلاً جديداً للحاد وللأمل؟

قد يبدو السؤال من عصر مضى، لكن أود أن أبرهن على أن التحليل النفسي يقدم رؤيا للكائن البشري لا يمكنه بموجبها أن يكون على قيد الحياة

إن لم يكن يمتلك نفساً، إن لم يكن لديه، ما سماه فرويد، سائراً على خطى الفلسفة اليونانية، والتجربة اليهودية، والمسار المسيحي، «الجهاز النفسي».

ينطلق التحليل النفسي من مبدأ يقول أنك تعيش فعلاً إن كانت لك حياة نفسية أي شرط أن تكون لك حياة نفسية. انطلاقاً من ذلك، يسعى التحليل النفسي إلى إعادة تكوين هذه الحياة النفسية وإلى معالجتها من الصدمات، وذلك لكي يعطيك حياة نفسية توفر لجسمك الطاقة على الحياة. من هذا المنظور، يبدو العلاج النفسي كوريث لأخلاقيات احترام الشخص الانساني التي بلورها الغرب من خلال الفلسفة والدين والعلم. الجهاز النفسي همزة وصل بين الجسد والمعنى، كما يرى فرويد.

هكذا يقوم التحليل النفسي على نظرية تلازم الجنس والفكر، وعلى تطبيق هذه النظرية. لأن حياتنا الجنسية متجلذرة في تكوين جسمنا، وأن التحليل النفسي يتضيّع لقانون التواصل، يمكنه، في محاولته لفهم التعبير الجنسي، أن يقدم تفسيراً لحياتنا ولجسمنا في الوقت نفسه. يقدم لنا فرويد، إذن، عبر نموذج «الجهاز النفسي» مفهوماً معقداً للنفس، مفهوماً نفسجيّداً، يتمحور حول ثلاثة أسس: الوعي، اللاوعي، ما قبل الوعي؛ الأنا، الأنما المثالى، الانفعال اللاوعي.

هذا المفهوم الجديد كلياً في تاريخ الفكر، والذي يقيم الصلة بين المادة والروح ويعيد النظر في الثنائيات الكلاسيكية التي تقوم عليها الميتافيزيقا، هل انقضى زمانه؟ هل لا يزال مفهوم فرويد (Freud) للحياة النفسية معاصرًا في مطلع القرن الحادى والعشرين؟ هل اختفت النفس؟ أم أنه على عكس ذلك، لا تزال هذه الرؤيا الفرويدية قادرة على أن تساعدنا في إعادة تشكيل ذاتنا الداخلية، وبالتالي، على بث حياة جديدة في أجسادنا؟

يمكن الاعتقاد أن الخطوات المهمة التي أنجزها علم البيولوجيا، وعلم الأعصاب تحمل المواد والجزئيات الكيميائية محل النفس. هذا ليس مؤكداً إطلاقاً. وقد جمعت في هذا السياق بعض الأمثلة اقتبسها من كتب

اختصاصيين في البيولوجيا وعلم الأعصاب: «تختفي الصورة في الدماغ قبل الشيء»؛ إن الشبكة العصبية هي التي تتأثر بالنشاط المعرفي الذي يحدث فيها، وليس البناء المعرفي هو الذي يخضع لضغط الشبكة العصبية»؛ «لا يمكن الاستغناء عن الهدف ولا عن الذات الوعية. لا أفهم كيف يمكن تمثيل عملية ذهنية بدون تمثيل هدف أي بدون ذات واعية تحاول أن تضمن لنفسها تمثيلاً للهدف المتظر». بكلمة أخرى، حتى النهاج الأكثر تأثيراً بالتقنية وبالبيولوجيا تحتاج إلى مفهوم الذات الوعية وإلى مفهوم الهدف. بدل أن نلغي المعنى، نجدنا إذن مضطربين على العكس إلى تبنيه. وبدل أن نشهد ظهور روحانية جديدة، نشهد، على العكس، إعادة اللحمة التي تنبأ بها فرويد بين الجسد والروح، بين الجنس والتفكير.

إذا كانت تلك هي الطريق التي يسلكها العلم لا ينبغي لنا الاعتقاد بأن عدداً من طرق العيش في مجتمعنا المعاصر يقودنا، على العكس، إلى الغاء النفس وإلى وضعها في مأزق؟ يكفي أن نشاهد المسلسلات التلفزيونية الأمريكية المعروفة بـ soap operas التي تشعرنا بالسأم لما تتضمنه من حالات نفسية مأساوية، لنتستنتج أن شخصيات هذه المسلسلات غير قادرة على تمثيل الصراعات النفسية التي تعيشها، وأنها تتألم من هذه الصراعات، وأن استمتاعها الهيستيري بها إنما هو اعتراف بالمشكلة الوجودية التي تعيشها هذه الشخصيات، وبعدم قدرتها على أن تسبغ معنى على الحياة النفسية.

أما بالنسبة للاهتمام المتزايد بالبيانات، فهل هو نتيجة البحث عن حياة روحية، أم أنه على العكس، يشكل اعتقاداً بفقر نفسي، وبذات داخلية مبتورة بحاجة إلى ترميم؟ «لا أعلم من أنا». «نكون أو لا نكون»، سؤال هاملت يتحول اليوم إلى «هل أنت مع أو ضد حبوب منع الحمل». لذلك يتطلب الأفراد من الدين أن يؤمن لهم الرافد الروحي الذي يفتقدون إليه. إنهم يبحثون في كتاب قديم مرّ عليه الزمن عما يعجزون عن بلورته بصفتهم نفسها فريدة، أو فرادة ذاتية.

تعيدني هذه الاشكالية العامة إلى تجربة الأريكة. نلاحظ منذ عدة سنين أنه تحت ظهر حالات كلاسيكية (العصابيين، المهوسين، الميسيريين) تختفي أمراض نفسية أشد خطورة، ولو أن العصاب الاستحواذى والميسيريا موجودة فيها. تحيلنا هذه الأمراض إلى ذوات نرجسية مجرورة، إلى شخصيات مزيفة، وإلى أمراض نفسجسدية. وبصرف النظر عن وجود الاختلاف بين هذه الأمراض هناك قاسم مشترك يجمعها، هو صعوبة التمثيل، كما يجمع بينها وبين أمراض أخرى تصيب النفس، كتعاطي المخدرات، والانحراف، والتزعّة إلى التخريب.

هذا القصور في التمثيل النفسي قد يظهر من خلال الامتناع عن الكلام، أو من خلال التعبير بإشارات شتى تبدو كأنها فارغة من المعنى أو مصطنعة (يعترف بعض المرضى، على الرغم من أنهم متكيرون مع حياة المجتمع بأن لديهم انطباعاً بأنهم لا ينطقون إلا بكلام مزيف ومصطنع، كما لو أنهم دمى). هذا النقص يعيق الحياة الحسية وال الجنسية والفكريّة، ويمكن أن يسيء إلى عمل الجهاز البيولوجي نفسه، أي أنه يتتحول إلى مرض فيزيولوجي، بدءاً بأوجاع الرأس أو البطن وصولاً إلى السرطان. عند ذلك يلتجأ المريض إلى المحلول النفسي، ليرمم حياته النفسية، وفي نفس الوقت، حياة الجسد.

هل هؤلاء المرضى الجدد هم نتاج الحياة الحديثة التي ازدادت معها صعوبة الحياة العائلية وحياة الطفل ضمن العائلة؟ جيعنا يعلم أن الأمهات لم يعد لديهن الوقت الكافي للاهتمام بأولادهن، وأن الآباء لم تعد لديهم السلطة، وأنه نتيجة لذلك أصبحت البنى الكلاسيكية التي كانت تتبع للذاتية فرصة التعبير عن نفسها غير موجودة. هل أن عجز هؤلاء المرضى عن تمثيل الصراعات النفسية بطريقة ذاتية وشخصية يعود إلى تبعية طيبة، أم إلى إيديولوجيا الكل البيولوجي والكل المادي التي تتسبب بِاقبال كبير على تناول الأدوية، والتي تجعل من الصورة نوعاً من مخدر ومهدي؟ أم أن الأمر أخيراً يتعلق ببساطة بتطور قدرة المحللين النفسيين على

الاصنقاء؟ ألا يركز المحلل النفسي اهتمامه على الصراعات النفسية العميقية؟ وعوض أن يرى حالات هستيرية وهواجس تعود أسبابها إلى شتى أنواع الكبت والحرمان التي تعاني منها الليبيدو، ألا يستنتاج حالات قصور أكثر خطورة تحيل إلى المرحلة النفسية التي تسبق مرحلة أوديوبوس وإلى بني الشخصية التي تعود إلى زمن سحيق، حيث كان للعلاقة مع الأم دور مهم أسهمت ميلاني كلين⁽²⁾ بشكل كبير في الكشف عن أسراره كمدخل إلى فهم الترميز؟

يمكن تصنيف المرضى الذين يعانون من هذا العجز عن التمثيل والتمييز إلى فنتين: الذين يشكرون من أسرافهم في الإسلام لرغباتهم، ويواجهون شتى الانحرافات التي تؤدي إلى تدمير العلاقة مع الآخر وإلى تدمير الجسد من جهة؛ والذين لم يكتشفوا رغباتهم فينقلبون ضد أنفسهم في حاولة للتدمير الذاتي الذي يظهر على شكل فقدان الشهوة للطعام أو النهم المرضي، من جهة أخرى.

هل تستطيع النفس أن تثور؟
لم يعد من الممكن للثقافة الحديثة أن تكون ثقافة تحرير. لقد ذكرنا كل الضغوطات المفروضة على العائلة والتي تؤدي أحياناً إلى صعوبات يواجهها الفرد في تكوين صورة عن الذات. لكننا لم نتكلم بعد عن التساهل في تحرير الممنوع الأخلاقي، والديني، والسياسي، إن لم نقل عن هشاشة هذا التحرير التي تتهاشى مع وهن السلطة ومع أزمة القيم. طبيعى أن هناك دائماً بعض المحرمات التي لا يزال من الصعب اتهاكها. لكن المجتمعات المعاصرة تتميز بأن الممنوع يبقى فيها مادة للتفاوض لأنه يواجه بالثورة. ونلاحظ ذلك بصورة مستمرة في الحياة اليومية من خلال حالات الاستياء والاحتجاج والتشكيك التي تثيرها مشاريع الإصلاح التربوي أو تصحيح سلم المعاش التقاعدي، مثلاً.

Melanie KLEIN, *La Psychanalyse des enfants* (1932), Paris, PUF, 1969.

⁽²⁾

لكن المسألة أعمق من ذلك في الواقع وهي تتعلق بالذهنية وبالحياة النفسية. ففي تراثنا اليهودي-المسيحي، ما يميز النفس هو، تحديداً، قدرتها على أن تثور. أعود إلى فرويد الذي أعتبره أحد أكبر ثوار زمننا، وإلى التحليل النفسي الذي يعتبر شكلًا من أشكال الثورة. لكن أود قبل ذلك أن أتوقف عند القديس أغسطينوس، لأنه لا يمكن الكلام على النفس بدون ذكره. كان القديس أغسطينوس، شأنه شأن المتصوفة واللاهوتين المسيحيين، يعبر أن النفس هي نفس لأنها قادرة على التساؤل وعلى إعادة النظر بنفسها. لكن الكلمة «ثورة» بمعناها الأصلي تعني «عودة وإعادة بدء»، وهذا ما يقابله تماماً مسار إعادة النظر. لقد كان القديس أغسطينوس يعتقد أن الصلاة نفسها هي نوع من التساؤل: جوهر الأنماط هو التساؤل. لكن عندما يتساءل المؤمن وهو خاضع لسلطة الله، فهو يتمتع بالحماية؛ لأن تساؤله يقف عند أبواب المطلق، أي وعد الأبدية، الأمل بحياة مستقرة، الأمل بالصلحة والخلود. أما التساؤل الذي يطرحه علم التحليل النفسي، فهو مخيف أكثر. ذلك أنه عندما تخضع للتحليل النفسي وعندما نسائل صدماتنا وأحزاننا، نجدنا وجهاً لوجه مع قدرتنا على الفرح وقدرتنا على الألم. لكن هذه القدرات من التطرف والخدعة ما يجعلنا نكتشف بسرعة أن التوافق بينها وأن دوامها شيء مؤقت. ما يجعلها تبدو لنا أبداً هو حدتها فقط. إن النفس بمعنى ما ساديه مازوشية! والمطلق الذي نؤمن به ليس سلطة إلهية يمكن أن تشكل رصيداً لهذه المؤسسة أو تلك، بل هو الصوت المجهول للكلام الذي نخاطب به الآخر. بكلمة أخرى، يقدم التحليل النفسي للمريض الذي يتخلص عن طريق الكلام من صراعاته الداخلية، ويتعلم أن يمثل هذه الصراعات بطريقة غير محددة بواسطة التساؤل، يقدم له فرصة أن يعيد بناء نفسه ليس كقلعة حصينة ومغلقة، بل كسؤال دائم.

هذا السبب، يبدو التحليل النفسي في مواجهة هذه الأمراض النفسية الجديدة (تعاطي المخدرات، الأضطرابات النفسية-الجسدية) التي تخفي

أشكالاً متعددة من القصور النفسي، كأنه فعل غفران. المغفرة في اعتقادى لا تمحو المشكلة الوجودية، ولا الألم أو المتعة التي يجدها المنحرف في الأفعال التي تؤدي بكل حال إلى دماره، بل تعطي المغفرة معنى للجسد المتألم أو للجسد المتشيّي يتجاوز ما لا يمكن تمناه.

مع ذلك لا وجود لوقت الغفران هنا في الدائرة الاجتماعية، وهي ليست دائرة المغفرة، بل دائرة المحاكمة. المجتمع موجود ذاتياً ليحاكم عندما يجد نفسه في مواجهة جريمة ارتكبها متاجر بالأطفال أو سادي، أو في مواجهة الجريمة السياسية. لكن يوجد أيضاً مكان حيث يمكن للمتاجر بالأطفال، وللسادي، ولتعاطي المخدرات وللذى يشكو من مرض نفسجسدي، أن يطرح على نفسه الأسئلة بفضل وجود من يحسن الاصناع إليه ويتبع له فرصة أن يتمثل بصورة مبهمة الألم والمتعة وصعوبة الوجود. هذا الإصناع الذي هو بمثابة هبة للمعنى يلعب دور المغفرة، ليس بمعنى محى الخطية، بل بمعنى البدء من جديد. عندها يبحث المريض مع المعالج عن طرق أخرى للمتعة أو للألم يمكن تقاسمها.

في مرحلة أولى يشارك معالجه بالآلام ويقيس الصلة مع الجماعة الإنسانية أو يعود إلى الاندماج فيها، بوصفها شكلاً فريداً من مساحة بينه وبين المعالج. وفي مرحلة ثانية، فقط، يمكنه ربما «إعادة بناء هذه الصلة» مع الآخرين. هذا هو التكيف مع المجتمع بحدة الأدنى، لكن بشكل ثابت وأكيد يمكن الفرد الذي يجهل معنى ألمه، آن يكتشفه ويحدد وينقسمه مع الآخرين.

التحليل النفسي طاقة إبداع ثورية

يكشف التحليل النفسي عن النازع الذي يقع في صميم كل إنسان ومعه تنتفي كل إمكانية للوصول إلى الوحدة أو إلى المطلق. فنحن كلنا كائنات «قدف بها» في هذا العالم، كما يقول هайдنغير، أو كلنا ثوار، كما يرى فرويد، في وحدة لا يمكن أن تكون مستقرة، وحيث الحال الوحيد هو التساؤل وإعادة

النظر. وفي الوقت نفسه، يقودنا هذا الاستعداد للثورة التي يسمح التحليل النفسي بالتعبير عنها، إلى إيجاد صلات مع الآخرين. عند انتهاء التحليل النفسي يمكن للمريض أن ينفصل عن المطلق الذي يجسده المحلول النفسي، لكي يوجد في كل مرة صلات جديدة ولكي يدخل في مرحلة خلاقة تسمح له بأن يواجه ظروفاً جديدة، وأن ينخرط في الحياة الاجتماعية.

كان سارتر يقول «الإلحاد عملية قاسية وتطيب البال الطويل». هذا الوصف ينطبق على تجربة التحليل النفسي التي إذ تميّط اللثام عن الألم، عن ما لا يمكن تجاهله، وتشكل بعثاً مستمراً عن معنى هذا الشيء الذي لا يمكن تجاهله، تعتبر شكلاً من الإلحاد القاسي والذى يتطلب البال الطويل. فإذا كان التحليل النفسي لا يعطينا أي أمل في الاستقرار، فهو يعطينا بالمقابل الأمل في طاقة خلاقة ثائرة.

اختصار الوقت وقلق النفس

دنيز بومبارديه

من ذا الذي لا يزال يؤمن اليوم بضرورة احترام الوقت؟ أنا نفسي أجدني في قلب الاشكالية الحديثة لمسألة الوقت. فأنا كصحفية أعمل في التلفزيون، أما مرس مهنة تفجر الوقت وتسرخ منه ولا تكف عن تحديه. من جهة أخرى، كوفي كاتبة، علي أن أخضع لقانون الوقت الذي لا بد من توفره لممارسة الكتابة. أعرف بأن الوقت يشكل هاجساً بالنسبة لي ويشغل بي. سأترك للأطباء النفسيين وللذين يمارسون التحليل النفسي مهمة تفسير القلق الذي يعيشه في النفس انتهاء حرمة الوقت. لن أعرض هنا سوى بضعة أفكار يوحى لي بها هذا المروب إلى الأمام.

المجتمع الراهن والوقت

يملك الناس، في أيامنا، عدة ساعات يد. بعض منها ضد الماء بحيث يستطيعون أن يعرفوا الساعة ليس فقط وهم على سطح الأرض، بل أيضاً تحت الماء مع أن الوقت هناك يتوقف. ساعات الماء موجودة في كل غرف المنازل وفي الأماكن العامة، باستثناء الكازينوهات، حيث يقال لللاعبين أن لديهم الحياة كلها ليربحوا (أو ليخسروا)!

كذلك نشهد اليوم انتشار مرض عقلي جديد: إنه الموس الجنوبي بالهاتف المحمول. لكننا نعرف أن الهاتف المحمول يجعل مفهوم الانتظار يزول، وكذلك مفهوم الحياة الخاصة، بطبيعة الحال.

الكل يقول: «ليس لدى وقت لأضيع». علينا إذن أن نفك في هذا الأسلوب الذي يعتمد المجتمع ليفرض اختصار الوقت في شتى ميادين النشاط الإنساني. في مجال الطب، مثلاً، يحاولون الاستعاضة عن الأعضاء الطبيعية القابلة للتعطُّب، بأعضاء اصطناعية أشد مقاومة للزمن (وهذا ما يسعدنا كثيراً)، لكن في الوقت نفسه، هناك بحث عن طريقة لاختصار الوقت اللازم لشفاء الجروح. في أنظمتنا الصحية المكلفة جداً، تقاس قيمة الوقت بالمال. فمع جراحة اليوم الواحد الذائعة الصيت، يستصلون ورماً سرطانياً من جسدك صباحاً، ويردونك إلى بيتك بعد الظهر. ويتم اختصار مدة الإقامة في المستشفى بصورة منهجية.

وبالطريقة نفسها نرى في الكييف أن العادة التي تقضي بأن يسجى جثمان شخص متوفٍ في صالون الاحتفالات الجنائزية، قد اختصرت من ثانية إلى يوم واحد. إضافة إلى ذلك، قد يحدث أن يكون الأشخاص المتوفون قد طلبو في وصيّتهم أن يتم دفنهم أو إحراق جثثهم على الفور. فطقس العبور إلى العالم الآخر الذي يعطي لعائلة المتوفي الوقت تكفي تعاند على ذكره فقدان شخص عزيز لم يعد له اعتبار.

إن للوقت الذي نقيسه بساعات اليد ثمناً يكبر أو يصغر تبعاً للمجتمعات، فهو في مجتمعات البجوية أغلى منه في مجتمعات العالم الثالث. في مجتمعاتنا الغربية لعل المورد المتمثل بالوقت يشكل الثروة الأثمن في النظام الاقتصادي. فأسعار البورصة ترتفع بجنون بفضل التقنيات التي تسمح بمتابعة تحولاتها لحظة بلحظة. إن جزءاً من الثانية يتحول إلى ملايين الدولارات من الربح أو الخسارة. وفي حسابات الفائدة، يت忤د الوقت أهمية كبيرة. إن قيمة كل شيء نمتلكه تقاس بالوقت الذي يتطلبه انتاجه، واستهلاكه، واهتراؤه، والخلص

منه. إن الشخص الذي يحدد في وصيته الوقت الذي يريد أن يخصصه أقرباؤه بعد موته لفترة الحداد يجد ما يبرر تصرفه في هذه المقاربة التجارية لوقت الأحياء. ما يصدمنا أكثر هو أنه يتم حرماننا من حقنا في أن نستثنى من هذا الحساب المثير بعض ملامح حياتنا، من حوادث، وحالات نفسية، وفسح من سعادة أو فضول من حزن.

العيش بسرعة

من جهة أخرى، لم يعد هناك وقت للوحدة لا يستطيع أن يملأه تنظيم أوقات الترفيه. في أميركا الشمالية، ينظم كل شيء بحيث لا تضيع دقيقة واحدة. لكن ماهي أوقات الترفيه، إن لم تكن تلك التي لا تنظر فيها إلى ساعة يدك ولا تخشى أن يدهمك الوقت؟

أنا أعمل في التلفزيون منذ أكثر من خمس وعشرين سنة. ما هو التنقل بين المحطات التلفزيونية إن لم يكن تعبيراً عن نزق إزاء وقت لا يبدو لنا أنه ملء جيداً أو إزاء وقت يشعرنا بالضجر؟ ربما سيكون علينا في يوم ما أن نطرح على بساط البحث تأثير الانتقال بين المحطات التلفزيونية على نقل المعارف، على طاقات التركيز عند الأطفال، على بناء علاقة مع الآخر. من المؤكد أن الانتقال بين المحطات التلفزيونية هو أحد أسباب الصعوبات التي يجدها الشباب في التركيز خلال حصة دراسية. ويمكن أن نفهم أن الولد الذي يقضي وقته في الانتقال بين المحطات التلفزيونية يتتحول بسرعة إلى شخص عدائي عندما يوقن أنه لا يستطيع «الانتقال» من أستاذة!

أليس هناك علاقة جوهرية بين وقت الوحدة الخلاقة، والوقت الضائع، والخرق؟ أليس الشخص الحر الوحيد هو من يتحرر باندفاع روحي فريد من هذا النموذج للوقت -السلعة لينصرف إلى «تأمل الجمال والحق» كما كان يقال في عهد القديسين؟

أمام المقاومة الضعيفة التي يديها الإنسان في مواجهة هذه التعبئة بدون ألم

التي تغريه تدريجياً عن نفسه لا يجيب أن ندق ناقوس الخطر؟ إن علاقة الحب تحرض على العودة إلى كمال متناسق. عندما تجتاحتنا السعادة نشعر بحاجة شديدة لأن يتوقف الزمن. لذلك نسأل هل سيصبح الحب في المستقبل، كغيره من المشاعر، مجرد امتياز يتمتع به قلة من الأشخاص يبذلون كل ما في وسعهم للحصول عليه، كما كان يفعل في الماضي الذين يسعون إلى القدسية؟ نحن نعرف أن عمر العلاقات العاطفية يصبح أقصر يوماً بعد يوم - في أميركا الشمالية تبلغ نسبة الطلاق بين المتزوجين واحداً من أصل اثنين. إن تصدعات الحياة العاطفية التي تحصل في وقت محدود، هو الوقت الذي يستغرقه عمر كل شخص، تكاد تودي أثناء حصوها ببقايا الثقة بالنفس التي يمكن لكل شخص أن يتمتع بها.

«أيها الوقت، أوقف طيرانك، وأنت أيتها الساعات الجميلة، أو قفي مسارك»، يقول الشاعر لامارتين (Lamartine) وهو رجل من الماضي، فهل تجاوزه الزمن؟ وماذا لو أعزناه مزيداً من الاصغاء لكي نتفادى أن نستبدل عبارة التحية التي نستعملها «كيف حالك؟» بهذه العبارة الأخرى الفظيعة والتي تستعمل غالباً، للأسف: «هل لديك وقت؟»

3

الإقصاء وأمراض النفس

أدبرتو باريتو

أعمل منذ أكثر من إثنى عشر عاماً في مدينة صفيح يسكنها 281000 نسمة، تقع قرب فورتاليزا وهي مدينة ضخمة يبلغ عدد سكانها المليونين. سكان مدن الصفيح (favelas) يهاجرون من الريف إلى المدينة ليهربوا من القحط والخفاف. هؤلاء المهاجرون يخوضون حرباً صامتة وغير مرئية هي نتيجة حتمية لسياسة اقتصادية ظالمة تتسبب بالعزل والإقصاء. هذه المعركة من غير أسلحة تشكل ظاهرة تسبب جراحًا عميقة في النفوس. تغير حركات المجرة الأفراد إلى مسار ضياع يبدأ بالإفقار الاقتصادي ثم بإضعاف الثقافة، والروابط الاجتماعية، وصورة الذات.

عندما يصل النازحون إلى المدينة يتاهمهم شعور عميق بالأسى. فالمدينة لا تستقبلهم ولا تفتح لهم أبوابها، فيبقون في الضواحي ويشكلون حزام فقر يزئرها. ولين يطول بهم الزمن حتى يكتشفوا أن الحال يستقبل أفضل ليس إلا كابوساً. عندئذ تبدأ سلسلة من المشاكل: أين نسكن؟ كيف نبني بيتنا إلا كابوساً. كيف نؤمن الغذاء للأولاد؟ لا يقل الشعور بالقلق والحرمان الذي يتاتي أبناء الضواحي عن ذلك الذي يمتلك النفوس المتubeة التي تبحث عن تواصل مع الآخر من غير أن تنبع أبداً في أن تجد في عالم

الأحياء من يصغي أو من ينظر إليها. هذه وقائع تبدو أليفة بالنسبة للمعزولين وربما دل ذلك على شعور حقيقي لديهم بأن ليس حياتهم قيمة معترف بها وإن ليس لها الحق في مكان لها. هل يكون الضيق النفسي النموذج المثالى لأمراض النفس في البرازيل في القرن الحادى والعشرين؟

ابتكار علاج للجماعة

في هذا المناخ، طلب متأن التدخل من خلال مركز حقوق الإنسان في مدينة الصفيح لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من حالة ألم نفسي والإجراء معاينات طبية نفسية. خلال هذه التدخلات المحددة الهدف، كنا نتساءل دائمًا كيف يمكن معالجة شخص في بيته كهذه، كيف تعالج مثلاً امرأة زوجها عاطل عن العمل وليس لديها سقف ولا غذاء. وبصفتنا جامعين كان علينا أن نتجاوز الإطار الفردي والطبيعي إلى العناية بالعائلة والجماعة. في الجامعات، نتعلم أن نعد الشخص لكي يستطيع فيها بعد أن يعالج الآخرين. لكن هذه الطريقة لا تصلح في بيته مدن الصفيح حيث مئات الأشخاص يحتاجون إلى العلاج في اللحظة المعينة ذاتها. كان علينا إذن أن نغير طريقة العمل هذه لكي تكون أقرب إلى الآخرين. كان علينا كذلك أن نتخلى عن نموذج المندقد أو التقني الذي يعطي الحل، وأن نرى أبعد من الحرمان الطاقة البشرية والثقافية الكامنة. يؤثر الحرمان علينا كثيراً للوهلة الأولى، لدرجة أنها نرغب دائمًا في إعطاء الدروس والأدوية والنصائح، لكن ذلك لا يلبي احتياجات السكان.

للتغلب على التحديات اعتمدنا تنظيم لقاءات أسبوعية مع أشخاص مأزومين وطورنا ما سميـناه «علاج الجماعة». شكلت هذه اللقاءات مساحة للوعي وللتفكير الجماعي حيث يصنـي كل شخص إلى الآخر ويحاول التعبير عن نفسه. في مدينة الصفيح هذه، وهي فضاء للصراع وللعنف حيث الرابع هو الأقوى، تمرأنا على خلق مساحة للتغيير، مساحة للكلام، مساحة تتطـق فيها بالكلمات الآلام الصامتة. كان المشروع طموحاً لكنه تكلـل بالنجاح.

من خلال هذه اللقاءات حرضنا الجماعة على أن تعالج نفسها من داخلها. ذلك أن تبادل الأشخاص التعبير عن آلامهم وتجاربهم، داخل المجموعة، والمعونة التي يقدمونها بعضهم إلى البعض الآخر، وتوثيق الصلات العاطفية بينهم، وتدعيم القيم الثقافية من شأنه أن يجعل النسيج الاجتماعي أكثر قاسكاً وأن يوقظ الاحساس بالانتهاء الاجتماعي.Undeنه يكتشف الأفراد كيفية تجاوز المشاكل ويتوصلون في نهاية المطاف إلى اندماج اجتماعي أفضل. نصل هنا إلى الحديث عن الطريقة المعروفة بـ «البحث عن عمل تشاركي» التي اعتمدناها منذ عدة أعوام والتي تعرف بأنها رفض للاحتكار الجامعي لانتاج المعرفة والتي تعتمد على المعرفة الأساسية، وعلى معرفة العامة، وعلى المعرفة من أجل العامة. وقد أظهرت لنا التجربة أنه يمكن معالجة أمراض النفس بواسطة الجماعة نفسها. إن الذين يتأنلون يملكون في داخل ذواتهم حلولاً لمشاكلهم. لكن يجب مساعدتهم على إيجاد هذه الحلول.

لقد انتشر هذا النموذج اليوم في كل أنحاء البلاد ذلك أنها قد أعددنا إلى الآن أكثر من 2600 عامل في مجال الصحة العقلية أطلقنا عليهم صفة معاجمي الجماعات، وقد ساعدتنا في ذلك الكنيسة الكاثوليكية البرازيلية التي تعمل مع 130000 مجموعة من فقراء البلاد. هؤلاء المعالجون لا يقدمون أي تشخيص للأمراض النفسية بل يجندون الجماعة لإيجاد الحلول للمشكلة. فإذا ما اشتكتى أحد أعضاء المجموعة من أعراض القلق، يلجم المعالج إلى الأعضاء الآخرين ليعرف إن كان قد سبق لهم أن عاشوا في وضع مشابه وكيف استطاعوا أن يتصرروا على ذلك.

ثلاثة أسباب كبرى للأمراض الإهمال

سكان مدن الصفيح متزرون للنسوان، يلفهم شعور بالاهمال والأسى. لا أحد يقدم لهم المعونة. وتبين آثار الاصحاح على مستوى الأفراد من خلال

المظاهر الخارجي: نرى مثلاً أشخاصاً لا يزالون في سن الشباب وقد تجعدت بشرتهم، وفقدوا بعض أسنانهم. كما تظهر هذه الآثار على المستوى العائلي: النساء اللواتي يتحملن مسؤولية تربية عدة أولاد بعد أن هجرهن الزوج، العائلات التي تعيش في الشارع. كذلك تظهر آثار الاتهام على المستوى الاجتماعي: إن الإطار الجغرافي المكون من أبنية غير ثابتة مصنوعة من الواح كرتون وخشب يعكس على الحياة العائلية المفتونة والحياة الشخصية المحطمة.

للتغلب على أوضاع الاتهام هناك عدة طرق شديدة التنوع: تأليف روابط أحياه ونقابات تجمع المواد الأساسية اللازمة لتأمين السكن والغذاء وتنظم في شبكات؛ أو تشكيل مجموعات من الشباب الذين يتزلقون أحياناً إلى الانحراف أو يلجأ الحساسون منهم إلى أشكال مرضية من التعويض النفسي كالانهيار العصبي، أو الادمان على الكحول أو تعاطي المخدرات.

كذلك يلجأ البعض إلى العبادة الدينية. فتصبح أماكن العبادة أماكن للتطهر النفسي الجماعي. ذلك أن الاحساس الذي يشعر به الجسد يؤثر على النفس التي تسكنه. بصورة عامة تصيب كل أنواع العبادة، سواء الكاثوليكية أو الإفريقية- البرازيلية، أو البروتستانتية طرقة للعناية الوجودية المركزة، إذ يأتي إليها الناس ليحيوا نفوسهم التي أماتتها قساوة الحياة. بعض أنواع العبادة تبدو قاسية جداً، وبصورة خاصة تلك التي تدعى إليها كنائس العنصرة^(*)، والكنيسة الكونية لمملكة الرب (الموجودة منذ فترة وجيزة في باريس) والتي تلزم أتباعها برفض أي معتقد ثقافي وتدعوا إلى التخلص عن كل النماذج المرجعية التي تم تمثيلها منذ أجيال، مما يؤدي إلى افتقاد الهوية، وإلى تكون أنا مزيفة، تتلامع مع قيم ديانة يجب الاعتقاد بأنها تتضمن كل الحلول وفرض نفسها باللغاء الآخرين. فيحججة طرد الألم، يُطرد الإنسان خارج

^(*) كنيسة العنصرة (Pentecôtiste) هي فرقة منشقة تأسست عام 1906 في كاليفورنيا ذات نزعة أصولية معادية للحداثة (الترجم)

ذاته، خارج معتقداته، وقيمه ويعطل حسه الندي. مع ذلك تقدم ديانات أخرى كالديانة الأفريقية - البرازيلية إمكانيات لاستقبال الأشخاص في عائلة جديدة حيث تعيش صور عديدة للهوية تحترم الثقافة الأساسية مما يمكنها من أن تشكل مساحة للتواصل يسودها مزيد من التسامح.

عدم الأمان

يشكل نتائج انعدام الأمن مصدراً للعنف وللشغف الاجتماعي، ويشيره وبغذيه الخوف من أعمال لا عقلانية تنتجه عنه. في مدينة الصفيح ازدادت حدة العنف - السرقات، الجرائم، الاعتداءات - مع ازدياد البطالة. فتشكلت جموعات من الشباب فرضت سلطتها وأوجدت متبايناً من انعدام الأمن ومن الخوف انتشر في المجموعات الاجتماعية الأخرى. لنأخذ عن ثقافة العنف التي تشكل النموذج السائد في كل مجتمع متتطور والتي تغذيها ثقافة تكنولوجية مضادة تعبّر عنها الأفلام. في البرازيل يبث التلفزيون برامج نقل مباشر عن العنف في مدن الصفيح.

وكما أن الأمان كعامل اجتماعي ضروري لتأسيس الثقة المتبادلة بين الأفراد، كذلك الأمن المعيشي ضروري ليتحقق الإنسان بنفسه وليصبح قادراً على السيطرة على غرائزه كي يحوّلها إلى طاقات وجودية.

فقدان احترام الذات

ان المؤس الأكثـر مأساوية ليس الذي نراه بل هو المؤس الداخلي الذي يشعر به سكان مدن الصفيح: إنه إحساس عميق بالعجز. فهم لا يؤمنون بأنفسهم، يشعرون بالإقصاء، ويفقدون كل قدرة على أن يحبوا ويحبوا. يظهر فقدان احترام الذات على المستوى الفردي، من خلال الصمت، مثلاً. في البرازيل، هناك قول شائع: «حين يسكت الفم، تتكلـم الأعضاء». من البديهي أنه يجب القيام بجهد كبير لمساعدة هؤلاء الأشخاص على التعبير عن

أنفسهم ضمن المجموعة وذلك لكي لا نحرمهم من إمكانية التعلم بواسطة الاختكاك بالآخرين. على المستوى العائلي، تؤدي التربية القمعية إلى القضاء على ثقة الطفل بنفسه. على المستوى الاجتماعي، يولد عدم الثقة بالنفس الفشل المهني. كثرة هم الذين يجدون عملاً لكنهم لا يبقون في وظيفتهم أكثر من شهر: فقلقهم الشديد من فقدان وظيفتهم يدفعهم في النهاية إلى ترك العمل.

لقد أنشأنا على خط مواز جلسات علاج الجماعة، برنامجاً جماعياً لإيقاظ الاحساس باحترام الذات، وذلك لكي نسمح للأشخاص بأن يعيدوا اكتشاف طاقاتهم الشخصية الكامنة وطاقات ثقافتهم وبيان يوظفوها في حرکية فردية وجماعية تقود كل شخص إلى أن يصبح صانعاً لناريه، وإلى أن يتتحمل مسؤولية وجوده.

من أجل سياسة وقائية

تشكل الأضطرابات الناجمة عن الاهمال وعدم الأمان وفقدان احترام الذات واقعاً مقلقاً على مستوى الأمة. فهي تغذي العنف والانقسامات داخل المجتمع. ذلك أن المخاوف التي تثيرها والأعمال اللاعقلانية التي تسبب بها تزيد من حدة مناخ التوتر واليأس والقلق الذي لا يمكن أن يتبدد إلا بوجود مؤسسات ملتزمة تعمل مع الجماعة. وفي غياب هذه المؤسسات أو عدم فاعليتها يوجد الأفراد قواعدتهم الخاصة ومؤسساتهم الخاصة. فتنشأ حالة يعمل فيها كل فرد من أجل مصلحته الخاصة بمعزل عن مصلحة الآخرين مما يزيد من قوة العنف الكامن في النفوس.

إن ابتكار الأدوات القادرة على تشجيع المبادرات الخلاقية لدى الأفراد الذين يعانون من ظروف مؤلمة يجب أن يرتكز إلى قيم الفرد الخاصة وإلى القيم الثقافية التي تم من قبل تجريدتها من قيمتها. ولا يمكن تصور هذه الأدوات إلا في إطار المشاركة ومن ضمن الجماعة. فالحلول الأكثر ملاءمة

للمشاكل تولد داخل الجماعة التي تبلورها بنفسها في ظل احترام تنوع الأفراد وتتجاهلهم، بمعزل عن سلم قيمي يفرض نفسه مسبقاً. هذا الأسلوب يتطلب أشخاصاً من أصحاب الخبرة، ومسافة نقدية من النهاذج السائدة لتفسير الألم ومن أشكال التدخل الالزامية لمعالجته والتي غالباً ما تكون تبسيطية واختزالية: كالنموذج الطبي مثلاً الذي يشجع على اعتقاد العلاج الكيميائي، أو النموذج الاجتماعي الذي يفرض من الخارج مبادرات تربوية، تارة، وقمعية، تارة أخرى.

إن ترقى الفرد بالاعتماد على قدرته الشخصية يشكل عامل تحول اجتماعي ويجب أن يمكن من الابتعاد عن النموذج الأبوي المتمثل بنموذج الدولة الراعية أو الدولة القادرة على كل شيء، هذا النموذج الذي يزيد من الانكماشة ويفتح الطاقة على الابتكار. فلا ينبغي انتظار توظيف المبالغ المالية بل الاستفادة فعلياً من الرأس المال الاجتماعي -الثقافي الذي يملكه الفرد الذي يعاني من العزل، لكي تسمح له بأن يخرج من واقع الضاحية إلى صنع مصيره وذلك لكي يصبح شريكاً في مسؤولية إعادة بناء المجتمع، ولكي يكون قادرًا على التمييز والاختيار عقلاً بذلك استقلاليته.

إن إيجاد أمكنة تتبع تأسيس وتعزيز الروابط العاطفية والاجتماعية، ويوحد فيها من خلال شراكة الحياة الانتهاء الثقافي، أمر ضروري للفرد الفاعل. يجب التخلص عن النموذج الفردي الذي يجعل كل الحلول مناطة بشخص واحد يأتي من الخارج، أو بالسياسة. نؤكد على أن الحل جماعي: لا بد من إطلاق حركات يتشارك فيها الجميع مما يسمح للجماعة بأن تتطور في جملتها ككتلة واحدة وأن تغتنى.

إن فقدان احترام الذات هو حالة من الحرمان يعاني منها الفرد من جراء عدم معرفته لذاته. من المهم إيجاد وتطوير أماكن لترميم الهوية حيث يمكن التكلم بحرية. يجب أن تعرف المعرفة العلمية بالمعرف الشعوبية وأن تستوعبها. إن ترميم احترام الذات لدى الأشخاص الذين يعانون من العزل

والإقصاء يشكل حجر الزاوية في مكافحة أمراض النفس في القرن الحادى والعشرين.

ساختم بظرفه رُويت لي أثناء جلسة علاج. أحد الآباء الذي كان يرحب في تهدئة ابنه التاثير ضد القوى والتشویش الذي يغرس فيه العالم مزق خارطة العالم وحوّلها الى قطع صغيرة وطلب من ابنه الذي كان يرحب في تغيير العالم أن يعيد تكوينها على طريقته، لافتتناعه بأنه لن يقدر على ذلك. مع ذلك فقد استطاع ابنه بعد نصف ساعة أن يعيد تشكيل الخريطة. وعندما رأى الابن دهشة والده شرح له أنه لاحظ رسماً لرجل على قما الخريطة قبل أن يمزقها والده. فكان همه الوحيد أن «يصلح» الرجل وعن طريق إصلاح الرجل، أن يصلح العالم.

IV

إلى أين نحن ذاهبون؟ الكائن البشري أمام مستقبل الكون

يحتل السؤال عن نشأة الكون وتنظيمه مكانة مركبة في كل أساطير العالم وهي بصورة دائمة تقريباً أساساً تكرر. الواقع أن الأمر يتعلق بقضية أساسية، ذلك أن الإنسان حين يطرح هذا السؤال إنما يتساءل بالتحديد عن أصل وجوده في العالم، وعن موقعه في الكون، وعن معنى وجوده، لا أكثر ولا أقل. في يومنا هذا يستطيع علم الفلك، بعد أن خرج تدريجياً من دائرة الديني والأسطوري، أن يصوغ هذه الأسئلة بشكل علمي. هل سيتمدد الكون إلى ما لا نهاية؟ أم على عكس ذلك، سيحصل انفجار كبير big bang؟ كيف يمكن تصوّر ما الذي سيحدث عندما تنطفئ معاكس big crunch؟ في ظروف يعجز فيها علم الفيزياء التقليدي عن تفسير أي شيء؟ إلى متى سيبقى الإنسان والذكاء البشري قادرين على التأقلم مع تطورات الكون؟ هذه أسئلة تتعلق بمستقبل بعيد يفصلنا عنه زمن لا يقاس بعمر الإنسان ولا حتى بعمر التاريخ: لكن احتلال موت الكون، منها كان هذا الموت بعيداً، يبقى بالنسبة للوعي الإنساني مصدر قلق.

ترى خوان توان يدلنا على التفسيرات العقلانية التي تمكنا من التنبؤ بمستقبل الكون على المدى القصير وعلى المدى البعيد، كما يبين لنا حدود هذا التنبؤ. يقول لا برانتزوس، من جهةٍ، يرسم مسار التفكير الذي ينطلق من

علوم الكونيات المتأسسة على نموذج الزمن الدائري ليصل إلى فكرة الموت المحتمل للكون، مع كل ما يتجزء عنها من آثار على تصورنا لموقع الإنسان في الكون. ويقدم أندريله براهيك أخيراً دفاعاً عن التفكير العلمي، في مجال علم الفلك، على وجه الخصوص.

1

مستقبل الكون: الانفجار الكبير أم الانسحاق الكبير؟

ترین خوان توان

ولد العالم منذ 15 مليار سنة من نقطة بالغة الصغر، ساخنة، وكثيفة. حدث انفجار هائل تولد عن طاقته المحتوى المادي للكون، وفق معادلة أنشتاين ($E=mc^2$) - فُوجد المكان والزمان.

خلال الدقائق الثلاث التي تلت الانفجار، تجمع عدد كبير من quarks - وهي جزيئات تشكل أساس المادة، كما يعتقد علماء الفيزياء - في جموعات تتكون كل منها من ثلاثة جزيئات لتؤلف البروتون والنيترون. ثم بدأ الكون يبرد وهو يمْعِي مما ساعد على تشكيل المادة. المادة الحالية هي نتيجة هذا التمَيُّع. أريد أن أوضح أن نظرية الانفجار الكبير big bang قد تم تخيلها انتلاقاً من معاينة للهادة، حدثت في مكان وזמן بعيدين جداً.

إن هبوط حرارة المادة إلى مليون درجة جنبها التحطّم (فالحرارة تتبع عن سرعة تحرك الجزيئات) وسمح بتشكل نوى الذرات، وعلى الأخص الهيدروجين والهيليوم، التي تشكل 98% من كتلة الكون المرئية. تجمعت هذه المادة في كتل تحت تأثير جاذبية الأرض لتكون منها النجوم التي تجمعت بمئات المليارات لتتألف منها المجرات.

يوجد اليوم مئة مليار من المجرات تحتوي كل واحدة منها على مليار نجمة. إن جموع المجرات هذا أشبه بـ «بساط مزرتش» كوني كبير تبعد بعض عناصره مسافة مئات الملايين من السنوات الضوئية، ويمكن دراسة هذه الطوبوغرافيا المثيرة للاهتمام بفضل آلات الرصد^(*). تمدد متنه، تمدد لامتناه

هل تمدد الكون أبدى؟ هل سيبلغ شعاع دائرة الكون حدًا أقصى؟ هل ستقترب المجرات بعضها من البعض الآخر؟ هل سيحدث انفجار معاكس ضخم أو انسحاق كبير big crunch يؤدي إلى عملية سحق أو انبعاث حيث يعود كل شيء إلى الأصل ليتحول من جديد طاقة وضوء؟

الواقع هناك صراع مستمر بين قوة الانفجار الأصلي وقوة الجاذبية، تلك التي تجذبنا إلى مركز الأرض. إنها القوة الانجذابية التي تجعل الكواكب تدور في مدارات حول النجوم، والتي تقييم التنجوم داخل المجرات وتجعل المجرات تتفاعل فيما بينها. إن هذا الصراع هو الذي سوف يحدد مصير الكون. فإذا كانت قوة الجاذبية كبيرة يمكنها أن تصبح قادرة على إيقاف تمدد الكون وعلى أن تقودنا إلى الانسحاق الكبير.

تُعرف قوة الانفجار الأصلي من خلال حركة المجرات. في المقابل، لقياس قوة الجاذبية، من المناسب قياس الحجم الكلي للكون والاعتماد على مفهوم كثافة الحد الأدنى التي في حال تجاوزها تصبح قوة الجاذبية أكبر من قوة الانفجار الأصلي.

هذه الكثافة تبلغ في الواقع ثلاثة ذرات من الهيدروجين في كل متر مكعب. ذلك هو أكبر حجم للفراغ الذي يمكن للإنسان أن يوجد عليه كوكب الأرض، مع العلم أن كل غرام من الماء يحتوي على مليون من مليارات المليارات من الذرات... إن الكون فسيح لدرجة أن كثافة ثلاثة ذرات من الهيدروجين في المتر المكعب تكفي لإيقاف تمدد الكون. المسألة هي

^(*) جهاز خاص برصد الأجرام السارية وتقريباً (المترجم).

في معرفة ما إذا كانت كثافة الكون تفوق كثافة الحد الأدنى. فإذا كان الأمر كذلك سيحصل الانسحاق الكبير للكون (الكون المغلق). وإن لم يكن الأمر كذلك، سيتمدد الكون إلى الأبد (الكون المفتوح). وإذا كانت كثافة الكون متساوية للحد الأدنى، وهذه حالة قصوى حيث يمتد الزمن إلى ما لا نهاية، سيكون التمدد أبداً.

قد يبدو من السهل حل المسألة ببعض التفاصيل، مع العلم أن كل واحدة من مئة مليار مجرة تحتوي على مئة مليار نجمة. لكن هذا التكاثر يسمح فقط بمعرفة حجم كثافة المادة المضيئة. وهو يساوي 1% أو 2% من كثافة الحد الأدنى. نحتاج إذن من أجل إيقاف تمدد الكون أن نضرب هذه النسبة بـ 50 أو بـ 100 ضعف. لكن علماء الفلك قد اكتشفوا أنه يوجد مادة لا تباع أي نوع من الأشعة بها فيها أشعة X، وأشعة غاما، والمجات الإشعاعية. فإذا حرموا من النور يجد علماء الفلك أنفسهم في الظلمة بكل معنى الكلمة...
كيف يمكن معرفة حجم الكتلة السوداء؟

يستدل علماء الفلك على وجود هذه الكتلة السوداء غير المرئية من خلال جاذبيتها، وبالتالي، من خلال تغير مدارات النجوم أو من خلال حركات المجرات. يتبيّن إذن، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المعلومات المتوفرة عن الكتلة السوداء، أن كثافة الكون تشكل نسبة 30% من كثافة الحد الأدنى. بعبارة أخرى، يكفي أن يتضاعف حجمها ثلاثة مرات لكي يتوقف تمدد الكون. نحن نعيش إذن في عالم كجبل الجليد، ذلك أن الأدوات المتوفرة لدينا لقياس حجم الكون تبقى عاجزة عن قياس 90 إلى 98% من حجمه.

ليس لدى علماء الفلك أية فكرة عن هذه الكتلة غير المرئية. يمكنها أن تكون كل ما ليس ضوءاً، أي كل ما هو كواكب، أو نيازك، أو مرات. التكهّنات كثيرة بينما لم تنجح حتى الآن أية نظرية في هذا المجال في أن تثير الحماسة. نشهد في السنوات الأخيرة ظهور دراسات عن وجود قوة مضادة للجاذبية قد تُسرّع من حركة تمدد الكون. بعض المؤشرات التي يتم التقاطها

عبر رصد حرارة الانفجار الكبير تبرهن أن للكون جغرافيا خالية من الانحناءات، أي أنه مسطح. إنه على مسافة متساوية من الكون المفتح الذي تشبه طوبوغرافيته صهوة الحصان، ومن الكون المنغلق الذي يشبه الكرة.

تشير الحقيقة البديهية إلى أن التمدد سيستمر إلى الأبد. لكن لا أحد متتأكد من ذلك، والسبب تحديداً هو وجود جزيئات ولدت في الثواني الأولى من الانفجار الكبير، حجمها غير متلخص بال مجرات، وبالتالي فمن غير الممكن قياسها بحركة المجرات.

المستقبل القريب: المجرة والنظام الشمسي

بعد ثلاثة مليارات سنة ستبتلع مجرتنا غيمة ماجلان - وهي عبارة عن مجرتين صغيرتين تحتويان على مليار واحد فقط من النجوم وتدوران حول مجرتنا - ذلك أن مبدأ «التوخش» مبدأ ناشط جداً في الكون الذي نعيش فيه، وفي هذا شيءٌ من الداروينية... أوضح أن هذه الغيمة تسمى ماجلان (Magellan)، لأنها لا تُرى إلا في سماء منطقة خط الاستواء، وأن ماجلان هو أول من رأها.

بعد سبعة مليارات سنة، ستصطدم أندرورميد - وهي المجرة الأقرب إلى مجرتنا - بمجرتنا. أوضح أن هذه المجرة تقع على بعد مليوني سنة ضوئية من كوكب الأرض. بعبارة أخرى، إن الضوء الذي يصلنا اليوم من أندرورميد قد حصل ابتعاده عند ظهور أول إنسان على كوكب الأرض.

لكن هذه المجرة الآتية لملاقتنا بسرعة تسعين كيلومتر في الثانية لن تسبب بکوارث كبيرة، ذلك لوجود مسافة كبيرة بين النجوم (بين 3 و4 سنوات ضوئية). في أبعد احتمال، يمكن أن تخشى تحولاً ضئيلاً لمدار الشمس أو لمدار الأرض يتزافق مع بعض الزلازل.

من وجهة نظرنا البشرية، يتخذ تطور كوكب الشمس أهمية أكبر. فلو لا الطاقة الشمسية لما كنا نعيش لتتكلم عنها، ولما وجدت حياة على كوكب

الأرض. بعد خمسة مليارات سنة، بعد أن يتحول كل مخزون الشمس من الهيدروجين إلى الهيليوم، سيزيد حجم الشمس لتصبح أكبر بمائة مرة مما هي عليه وتصير حراء فتبتلع كوكب فينيوس وكوكب عطارد وتشغل 10% من مساحة السماء والأرض.

هكذا ستصل الحرارة على سطح الأرض إلى 1000 درجة مما سيسبب بتبخّر مياه البحار وحرق الغابات. سيكون من الأفضل للأجيال التي ستخلفنا أن تسكن في كوكب بلوتون، هذا الكوكب الأكثر بعدها عن النظام الشمسي، المفلت من مخالب العملاقة الحمراء. لكن المهمة المعطاة لهم ستكون قصيرة... ذلك أنه بعد ذلك بـ 2 مليار سنة، ستكون الشمس قد استنفذت مخزونها من الهيليوم وستنها من تلقاء نفسها متوجلة إلى قزم أبيض.

الواقع أنه بعد أن تتوقف التفاعلات النووية ستتتصّر قوة الجاذبية. سيبلغ حجم كثافة الشمس حداً لا يمكن تصوره (طن واحد لكل سمّ مكعب)، مع العلم أن حجمها سيبلغ عشرة آلاف كيلومتر وكذلك حجم الأرض. بعبارة أخرى، من سيأتون من بعدها عليهم أن يبحثوا عن مصدر آخر للطاقة، عن شمس أخرى. عندها سوف يبدأ استعمار الفضاء الذي شكل مادة إلهام لكتاب قصص الخيال العلمي.

انطفاء النجوم

في مدى محدد، ستستهلك النجوم جميعها مخزونها من الوقود وسيصبح الكون مظلماً بالنسبة لنا نحن الذين لا نستطيع أن نميز بين أشعة X ومصادر الإشعاع الأخرى غير المرئية. في كل الأحوال خلال ألف مiliar سنة، ستنتهي النجوم. وخلال 18 مليار سنة ستتصبح المجرات ثقباً سوداء، نظراً لاختفاء الأشعة. خلال 27 مليار سنة، ستتصبح كتل المجرات ثقباً سوداء. بعد ذلك سوف تبخّر هذه الثقوب السوداء، على الرغم من أنها «سوداء» وتتحول إلى ضوء.

في كل الأحوال، سيتهي الكون وسط برد قارس شديد، بعد زمن بعيد جداً (كل كتب العالم لا تكفي لكي نكتب عليها عدد الأصفار في هذا العدد). وفي يومنا هذا انخفضت الحرارة في الفضاء الفاصل بين المجرات إلى - 270 درجة مئوية. كلما تبع الكون، تقدمنا نحو الصفر المطلق. وإذا ما بنينا تفكيرنا على أساس تقارب المجرات تبين لنا أن كتل المجرات ستلتاحم قبل الانسحاق الكبير بـ 100 مليون سنة. ستختفي النجوم من شدة الحرارة، قبل الانسحاق الكبير بـ 1000000 سنة. سترتفع حرارة المادة بشكل متزايد لتتصبح أتوناً جهنمية، وستنفجر النجوم قبل الانسحاق الكبير بـ 1000 عام. في النهاية، سيمتلئ الكون بالكريبت، بالإلكترون، والنيترون، بجزيئيات مضادة للجزيئيات وبهادرة مضادة للهادة، وكلها ستنهار.

من الصعب معرفة ماذا سيحدث بعد ذلك. هذا ما نسميه «جدار بلازك» أو جدار المعرفة. هل سيعث الكون من رماده كطائير الفينيق؟ هل سيخلق كون آخر تحكمه قوانين فيزيائية مختلفة؟ لا أحد يعرف ذلك، لكن من الممكن اليوم قياس كثافة مادة الكون بطريقة دقيقة جداً وتحديد مستقبله بواسطة معادلات أنشتاين.

علوم الكونيات في المستقبل نيقولا برانتزوس

بقي تصورنا للمستقبل محكوماً لفترة طويلة بفكرة «العودة الأبدية». لقد طورت كل الحضارات القديمة الكبرى (الهندية، والبابلية، وحضارة المايا) علم كونيات يرتكز على مفهوم الزمن الدائري: بعد مرور زمن معين يتجدد الكون ويدأ بالسير من جديد. وما لا شك فيه أن الظواهر الطبيعية الدورية، كمراحل القمر، أو تعاقب الفصول، هي التي أوحت بفكرة الزمن الدائري.

لكن مع نشأة المسيحية، ظهر مفهوم الزمن المستقيم المتأسس على الحقيقة الوحيدة التي يشكلها موت المسيح وقيامته. وقد عبر عن ذلك بكل وضوح القديس أغسطينيوس في كتابه «مدينة الله»: «لقد مات المسيح مرة من أجل خطايانا، لكنه بعد قiamته لن يموت أبداً». وفي علم الكونيات الحديث نجد مفهوم الزمن الدائري ومفهوم الزمن المستقيم ولو في أشكال مختلفة قليلاً. تقول النظريات الحديثة، أن الكون الذي بدأ كتلة متئلة دافئة وكثيفة نتجت عن الانفجار الكبير، يتحول رويداً رويداً: فتظهر في داخله تحت تأثير مزدوج للتمدد والانجداب منظومات منها (النجوم، المجرات، كتل المدّاء... إلخ). إن مستقبل الكون تحدده كثافته: فإذا كانت هذه الكثافة أقل

من الحد الأدنى المطلوب قد يستمر التمدد دائمًا (إنه الكون المفتوح)، وقد يتطور نحو حالة مختلفة دائمًا عن التي سبقتها، وفقاً لمفهوم الزمن المستقيم. وإذا تجاوز هذه الكثافة (وهو الكون المغلق) فقد يتوقف التمدد ليتحول إلى انقباض ونعود إلى حالة مماثلة للحالة الأصلية أو لما يسمى big crunch باللغة الانكليزية؛ لكن لا أحد يعلم ما إذا كان سيتخرج عن ذلك دورة أخرى، وفقاً لمفهوم الزمن الدائري. في الواقع، تقول أحدث النظريات، أن حركة تمدد الكون مستزداد سرعة وأنها مستمرة إلى الأبد.

الموت الحراري للنجوم وال مجرات

في القرن التاسع عشر ساورت الشكوك العلماء لأول مرة بأن هذا الكون المعقد الرائع الذي يحيط بنا محكوم بزوال مؤجل. وقد تولد هذا الشك عن تطور علم الديناميكا الحرارية^(*)، الذي ساهم بشكل كبير في الثورة الصناعية: فقد توضح حينها أن الفروقات الحرارية بين شيئين - وهي أساس الحياة والتعقيد - تمثل بشكل عفوياً إلى التلاشي.

في القرن التاسع عشر طرح عالم الفيزياء الألماني كلوزيوس (Clausius) فكرة الموت الحراري للكون، حيث كتب: «كلما اقترب الكون أكثر من حالة القصور الحراري القصوى، كلما قلت فرص التغيرات التي ستحصل بعد ذلك. لنفترض أنه وصل أخيراً إلى هذه الحالة، فلن يعود من الممكن أبداً حصول أي تغيير وسيصبح الكون في حالة موت مستمر».

هذه الأفكار التي استمرت مناقشتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان لها تأثير كبير على تصور العالم وكذلك على التيار الرومنسي الذي سيطر في تلك الحقبة. لكن لم يكن بمقدور علماء الفيزياء في القرن التاسع عشر تحديد تاريخ للموت الحراري للعالم، لأنهم لم يكونوا يعرفون مصدر الطاقة في النجوم ولا مبدأ تطور المجرات.

^(*) الديناميكا الحرارية هي علم الفيزياء الذي يتناول العلاقة بين الحرارة والطاقة الميكانيكية (المترجم).

في القرن العشرين استطاع العلماء الإجابة على هذه الأسئلة. فالنجم تكتسب طاقتها وإشعاعها من التفاعلات النووية التي تحول جزءاً من حجمها إلى طاقة. وعلى الرغم من أن مصدر الطاقة هذا مصدر ضخم إلا أنه ليس غير قابل للاستنفاد. فالنجم التي لا تحصل إلا على قليل جداً من الطاقة (وحجمها أقل بعشرة أضعاف من حجم الشمس التي تضيء كوكبنا) ستنفذ وقودها على مدى ثلاثة تريليونات سنة.

من ناحية أخرى، لقد تشكلت النجوم دائماً من غاز المجرات التي نتجت عن الانفجار الكبير، وإذا عرفنا أن مخزون الغاز قد انخفض كثيراً منذ ذلك الوقت، أصبح بدليلاً أن الأجيال الجديدة من النجوم - خلال مليارات من السنوات القادمة - لن تكفي للتعويض عن النجوم التي ماتت. بالنسبة أود أن أتلوك عليكم مقطعاً من كتاب مهم، كتبه منذ أربعين عاماً أرثر كلارك تحت عنوان: «لاماح المستقبل»، وهو يصور بأسلوب شاعري يعصي على مستقبل النجوم وال مجرات، حيث يقول:

نجاز مجرتنااليوم ربيع حياتها القصير، إنه ربيع يعود الفضل في عظمته إلى وجود نجوم زرقاء /بيضاء شديدة اللمعان كنجمة فيغا ونجمة سيريوس، أو أقل لمعانا كالشمس التي تضيء كوكبنا. لكن تاريخ الكون لن يبدأ فعلياً إلا بعد أن تتضىء فترة شباب هذه النجوم المشتعلة.

سيكون تاريخ لا تضنه إلا الأشعة الحمراء الخفيفة وتحت الحمراء المنبعثة من النجوم الصغيرة التي ستصير غير مرئية تقريباً بالنسبة للعين المجردة. مع ذلك، فإن هذا المنظر المظلم للكون يمكن أن يبدو مليئاً بالجهل وبالألوان بالنسبة للكائنات الغربية التي تستطيع التأقلم فيه. ستعرف تلك الكائنات أن تريليونات من السنين بالمعنى الحرفي للكلمة تمت أمامها وليس ملايين السنوات من حقباتنا الجيولوجية ولا حتى مليارات من سنين عمر النجوم العادية. سيكون لديها الوقت الكافي خلال هذه القرون التي لا نهاية لها لتجرب كل شيء في الواقع ولتعلم كل شيء. لن تكون هذه الكائنات

كالآلهة لأن أيّاً من الآلهة التي تخيلها فكرنا لن تكون له على الإطلاق القدرة التي تمتلكها. لكنها على الرغم من قوتها، ستحسدننا، نحن الذين نسبح في نور الخلية المضيء، لأننا عرفنا الكون وهو ما زال في طور الشباب^(١).

أزمنة مظلمة آتية

إن الكون الذي بلغ عمره 15 مليار سنة، شاب نسبياً. لكن المشهد المتداة اليوم أمامنا، مشهد السماء المتلائمة بالنجوم سيزول من الوجود على المدى البعيد. ذلك أن قوة الجاذبية وهي أصل الظواهر الأساسية في الكون ستخلخل بعد ثلاثة تريليونات من السنين هذه البنية المعقّدة عندما تدفع إلى هاوية التقوب السوداء بعض مكونات منظومات المجرات (النجوم، المجرات، الكتل)، وتقذف بعضها الآخر في الفضاءات الموجودة بين المجرات. خلال 27 مليار سنة لن يكون هناك سوى أشياء معتمة، معزولة، منفصلة عن بعضها البعض (في حال الكون المفتوح)، بعد أن تكون النجوم كلها قد انطفأت منذ زمن بعيد.

على المدى الأبعد كذلك، ستساهم المفاعيل المجهريّة في خلخلة المادة. وكما أشار إلى ذلك العالم الفيزيائي الانكليزي ستيفان هاوكينج، سنة 1974، ستستيخر التقوب السوداء. أضف إلى ذلك، واستناداً إلى نظريات الميكروفيزياء الراهنة، أن البروتونات لن تكون، على ما يبدو، موجودة إلى الأبد، هي أيضاً، بل ستتحول بالضرورة إلى جُزيئيات أخف وزناً (إلكترونات، بوزيترونات، فوتونات غاما، الخ.). هكذا سيكون من المستحيل وجود بنى مادية على المدى البعيد جداً.

وبما أنه يصعب فهم المدى الزمني للكون، أود بالمناسبة أن أذكر بأسطورة من بلاد الشهاب: «في بلد بعيد توجد صخرة على شكل مكعب يبلغ طول كل من أضلاعه 100 كم. مرة كل ثلاثة آلاف سنة، يتغير عصفور فوق الصخرة

^(١) آرثر. كلارك: *ملامح المستقبل*، (1962) Paris, Ed. Planète، Arthur C. CLARKE, *Profil du futur* (1962) Paris, Ed. Planète، 1964.

ويُحَفَّ منقاره بها خلال بضع ثوانٍ. عندما تزول الصخرة بعد أن تأكلت كلّياً بفعل الاحتكاك، يكون يوم واحد من عمر الأبدية قد انقضى». نجد أسطورة مشابهة في الحضارات الأخرى. المعنى الحرفي للأسطورة يشير إلى أنه يلزم 30 مليار سنة تقريباً لكي تزول الصخرة، لكن هذه الفترة الزمنية، على الرغم من ضخامتها، ليست شيئاً في عمر الأبدية: يلزم أكثر من 33 مليار سنة لكي تزول البروتونات وأكثر من 66 مليار سنة لكي تتبخر الثقوب السوداء...

إن علم الكونيات الحديث كشف لنا عن مستقبل يفوق كثيراً في بعده وتعقيده وغناه بالحوادث الفيزيائية ما كان علم الفيزياء في القرن التاسع عشر يحدس به. غير أن الحصيلة النهائية لمسيرة الكون الطويلة هذه ليست مختلفة عن صورة الموت الحراري. فإذا كان البروتون غير مستقر، وإذا لم يكن هناك وجود لمصدر طاقة، فلن تبقى الحياة ولا الادراك إلى الأبد. إن الجسم الكلي للهادفة سيتحول كله تقريباً إلى إشعاع متسلٍّ وبارد. أما ما يتبقى من جزيئيات قليلة فهو سيتباثر شيئاً فشيئاً في الكون الواسع الذي يكون في حالة تعدد مستمر.

مكانة الإنسان في الكون

في ظروف كهذه يصعب تخيل الاستنتاجات المتشائمة المتعلقة بمصير الإدراك. وقد لخصها الفيلسوف الانكليزي برتران راسل في هذا المقطع الشهير: «إن كل إنجازات الماضي، كل الأخلاص والآلام، كل العبرية البشرية مصيرها إلى زوال. لقد حكم على الهرم الذي تشكله إنجازات الإنسان بأن يدفن تحت أنقاض الكون المتهدّم. كل هذه الأمور هي اليوم أكيدة للدرجة أن آية منظومة فلسفية لا تستطيع تجاهلها»⁽²⁾. لكن هذه المصائر

⁽²⁾ برتران راسل: التصوف والمتنق وطارحات أخرى، Bertrand RUSSEL, "A free Man's Worship" (1903) in *Mysticism and Logic and other essays*, London, George Allen and Unwin, 1917.

المظلمة لم تكن تثير لدى الفيلسوف قلقاً كبيراً. فقد كتب كذلك: «يقال لي أن هذه الرؤية للعالم تبعث على اليأس، وأنه لو آمن بها الناس لما استطاعوا تحمل مشقة الحياة. لكن في الواقع، لا أحد يأبه لما سيحدث بعد ملايين السنين. نتيجة لذلك، حتى لو كانت هذه الرؤية مظلمة فهي لا تبلغ في شاؤمها حداً يجعل الحياة لا طاق. بكل بساطة، إنها تخبرنا على أن نولي اهتماماً لأمور أخرى».

راسل هو بالفعل الممثل الأفضل للمدرسة الوضعية. لكن يصعب على غيره أن يقبل بهذا الشاوم المستسلم. شارل داروين صاحب نظرية التطور والارتقاء، يكتب في سيرته الذاتية معبراً عن جزءه أمام فشل التطور: «أنا الذي يؤمن أن إنسان المستقبل البعيد سيكون مختلفاً أقرب بكثير إلى الكمال مما هو عليه اليوم، لا أستطيع تقبل فكرة أن هذا الإنسان وغيره من الكائنات الحية محكومون بالزوال بعد هذه الفترة الطويلة من التقدم»⁽³⁾.

خلال حاضرة في الجمعية الملكية اللندنية، سنة 1902، موضوعها «اكتشاف المستقبل»، عبر هوج. ويلز وهو أبو الخيال العلمي (صاحب كتاب آلة العودة بالزمن إلى الوراء) عن ثقته بمستقبل الجنس البشري، مع اعترافه بأن المستقبل المظلم حقيقة بدائية: «من المؤكد تقريباً أن كوكب الشمس سينطفئ يوماً، وأن كوكب الأرض سيفنى ويتجدد، وكذلك كل كائن حي. هكذا سيزول الجنس البشري بالتأكيد. هذا الكابوس هو من أكثر الكوابيس قدرة على الاقناع. ومع ذلك، أنا لا أصدقه لأنني أؤمن بأن للعالم معنى وبيان للإنسان مصيرًا. يمكن أن تتجدد عوالم، ويمكن أن تزول شموس. لكن داخل ذاتنا يتحرك شيء ما لا يمكن أن يزول».

من الواضح أن كل شخص يرى تداعيات علم الفيزياء وعلم الكونيات على مستقبل الكون من زاوية مختلفة وفقاً لقناعاته الفلسفية. مع ذلك، فإن

⁽³⁾ لم تكن تتوفر للداروين في تلك الفترة الصورة التي كرها علم التكوين الحديث عن المستقبل، بل الصورة التي شكلتها نظرية الموت الحراري والتي أوصى بها علم الفيزياء في القرن التاسع عشر. انظر شارل داروين، السيرة الذاتية

Autobiographie: un savant, une époque. Paris, Berlin, 1985.

بعض علماء الفيزياء الذين رفضوا أن يُسقط بيدهم إزاء هذه الرؤى المستقبلية المظلمة، بحثوا عن خيارات ليطيلوا عمر الحياة إلى ما لا نهاية في كون الزمن الآتي.

من هؤلاء فريمان دايزون وهو عالم فيزيائي شهير في برينستون كتب منذ حوالي عشرين سنة المقالة العلمية التي أسمت للأخريات العلمية. فقد تخيل أن ينتقل مجال الإدراك إلى غيمة من الجزيئات تحتوي على الإلكترونات والبوزيترونات الموجودة إلى الأبد من حيث المبدأ. وقد اقترح كذلك أن على هذه الكائنات أن تعدل حرارتها بحيث تنخفض تبعاً لوتيرة تعدد الكون وتبرده وأن تقضي فترات من الإسبات تزداد مدة لها شيئاً فشيئاً لكي تحافظ على بقائها إلى الأبد. وينهي مقالته حين يكتب: «مهماً ذهبنا بعيداً في تصور المستقبل، سنجد ذاتاً حِوادث جديدة تحصل، عوالم تندعو إلى اكتشافها، معلومات جديدة، مجالاً للحياة يزداد اتساعاً باستمرار، سنجد الوعي والذاكرة، عالماً للحياة الأبدية لاحدود لثرائه وتعقيده»⁽⁴⁾.

ليس من المؤكد أن هذا التفاؤل له ما يبرره. فقد برحت الدراسات الحديثة التي جرت ضمن الإمكانيات الحسابية المتاحة لعلم ميكانيكا الكم *Mécanique quantique* أنه ليس من الممكن إطاله مدة الحياة والإدراك إلى ما لا نهاية في كون يتعدد...»

هل سيستمر وجود هذا الكون الذي يحيط بنا، والرائع في تعقيده، إلى الأبد؟ هل زواله مرجأً فقط؟ لا نعرف ذلك اليوم؛ لكننا سنعرف ذلك يوماً ما، بدون شك!

⁽⁴⁾ فريمان دايزون: «زمن بلا حدود: الفيزياء والبيولوجيا في كون مفتوح»

Freeman DYSON, "Time without End: Physics and biology in an Open Universe" (James Arthur Lectures on Time and Mysteries, NYU, 1978 Series), in *Reviews of Modern Physics*

460.-Vol. 51, pp. 447

إلى الأجيال القادمة

لكي أختتم، أود أن أستشهد بمقطع من مقدمة كتاب لـ أولاف ستايلدون، وهو أستاذ علم الفلسفة في إنكلترا في الثلاثينات؛ في كتابه «الآخرون والأولون» حاول أن يتصور روايةً لمستقبل بشرى يمتد حتى انطفاء كوكب الشمس:

إنها قصة من صنع الخيال. لقد حاولت أن تصور روايةً لمستقبل الإنسان يمكن تصديقها، أو على الأقل ليست غير معقوله كلية. إن أيام قصة تروي المستقبل يمكن أن تظهر كأنها غرير نظري مجاني، لا يهدف إلا لإثارة الإحساس بالدهشة. غير أن إعمال المخلية التي تبقى خاضعة لمراقبة العقل يمكنه أن يشكل في هذا المجال قريناً فيه الكثير من الفائدة بالنسبة للمهتمين بالحاضر وإمكاناته الكامنة. علينا اليوم أن نفكر بممتهني الجدية في جميع الإمكانيات المتوفرة لدينا من أجل تصور مستقبل لجنسنا البشري. ليس فقط الذي نتأقلم مع ما ينتظروننا من مصير مأساوي في شتى المجالات، بل لنجعل كذلك أن عدداً كبيراً من المثل التي نتمسك بها قد تبدو طفولية في نظر عقول أكثر منا تطوراً. إن تخيل المستقبل البعيد يbedo إذن محاولة للتصور مكانتنا في الكون ولصنع قيم جديدة⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في بداية القرن العشرين كان العلماء يجهلون المبدئين اللذين يتأسس عليهم علم الفيزياء الحديث: نظرية النسبية وعلم ميكانيكا الكم. في المستقبل القريب، سيكون هناك نظريات قد تغير بشكل جذري تصورنا للكون والصورة التي كوناها عن المستقبل. لذلك كتب ستايلدون الذي كان يعي أن تاريخ البشرية في المستقبل يكتب انطلاقاً من المعرف الفيزيائية في زمانه، ما يأيّق:

لو حصل أن اكتشف هذا الكتاب رجل من جيل المستقبل فمن المؤكد

⁽⁵⁾ أولاف ستايلدون: الآخرون والأولون، New York Dover، Olaf STAPLEDON, *Last and First Men*, New York Dover, 1968; trad. Fr. Claude Saunier, *Les Derniers et les Premiers*, Paris, Denoël, 1972.

أنه سيضحك منه، لأننا عاجزون اليوم عن التقاط أي مؤشر يدل على معظم الحوادث المستقبلية. ويمكن أن تطأ تغيرات جذرية في المستقبل القريب أو حتى في جيلنا تجعل من هذا الكتاب مداعاة للسخرية. لكن ذلك لا يهم. علينا اليوم أن نسعى بقدر استطاعتنا إلى بلورة تصور لعلاقتنا بباقي الكون»⁽⁶⁾. أشاركه تماماً هذا التصور. وقد استعرت من كتاب ستايليدون مقدمته لأجعل منها خاتمة لكتابي «أسفار في الزمن الآتي» (مستقبلنا الكوني). من الواضح أن التفكير في مستقبل الكون وفي موقع الإنسان من هذا الكون يشكل جزءاً لا يتتجزأ من التفكير في القرن الحادي والعشرين.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه.

التساؤل العلمي الشكوك والحقائق الأكيدة

أندريه براهيك

بعد آلاف السنين من السعي إلى تلمس الحقيقة توصل البشر أخيراً إلى إيجاد الأدوات التي من المفروض أن تسمح لهم بالشروع في تقديم الأجرمية على الأسئلة الكبرى التي يطرحونها على أنفسهم منذ الأزل والمتعلقة بمكانتهم في الكون: من نحن؟ إلى أين نحن ذاهبون؟ من أين أتينا؟ إن التقدم المدهش الذي حققه العلم يكشف لنا عن عالم عقلاني يحكمه عدد قليل من القوانين البسيطة والكونية، ذات التطبيقات المعقّدة جداً. إن الكم الهائل من المعرف، خاصةً في مجال علم الفلك والبيولوجيا، قد بلغ من الضخامة، منذ بضعة عقود، ما يجعلنا نفتقد للمسافة الكافية لاستيعابه، والضرورية لكتيّ نستخلص منه التأثير سواء على الصعيد الإنساني أو على الصعيد التطبيقي. إن تاريخ تطور الأفكار العلمية يشكل مدرسة ممتازة لتعلم الشك والتواضع، الدقة والنزاهة والتفكير النقدي وهي مزايا أساسية يتطلبهما شغف واحد هو شغف المعرفة.

بعيداً عن القناعات الثابتة لدى هؤلاء الذين يرفضون التفكير، بعيداً عن «حقائق» المتعصبين، يجب السعي لنشر الثقافة العلمية بين كل المواطنين. فيكتشفون أن رجل العلم يمكنه أن يبين الخطأ من الصواب وأنه لا يمكنه

في حال من الأحوال أن يدعى امتلاك الحقيقة، ذلك أن كل حقيقة علمية تُعرض لكي يتم إخضاعها للتفكير النقدي. وفي علم الفلك، وهو أقدم العلوم وأكثرها حداثة، مثال على ذلك.

ركيزتان لمقاربة علمية للعالم: الملاحظة والنظرية

كثيرون من الناس يحتاجون لحقائق أكيدة يجدونها داخل حزب أو دين أو قبيلة. لكن لكي نفهم المنهج العلمي، علينا أن نعي أن التقدم يتبع عن عملية إعادة نظر مستمرة. لا يكون اقتراح ما علمياً إلا إذا كان يمكن تزويره، بمعنى آخر إذا كان يمكن لأي كان أن يتحقق من صحته أو أن يدحضه. يمكن لأي كان وفي أي وقت أن يتحقق مثلاً من أن القول بأن كل جسم أمسكه بذراعي يسقط على الأرض إذا ما تركته، هو افتراض علمي. هذا الافتراض صحيح على الأرض أو على القمر، لكنه غير صحيح داخل مسبار فضائي. أما القول أنني رأيت شبحاً أو ظهوراً لله في شهر تموز المنصرم فهو ليس فرضية علمية.

يرتكز المنهج العلمي على ركيزتين: الملاحظة والنظرية. أن نتأمل العالم دون أن نفسيه ليس أمراً مهماً. أن تخيل العالم كما نشاء دون أن نخضعه للتأمل ودون أن نأخذ بالأعتبر العالم الواقع أمر خطير جداً؛ هذه الذهنية أدت إلى مجازر ارتكبت في حق البشر على مدى العصور، منمحاكم التفتيش إلى معسکرات الموت النازية أو السiberية.

لقد ورثنا المنهج العلمي عن اليونان القديمة. نحن نعرف أن لكل سبب نتيجة، وأن لكل نتيجة سبباً. لكن كثيرون في ذلك العصر من تخيلوا عالمًا يفتقد إلى الكمال، أهملوا، للأسف، ملاحظة الواقع وتحولوا إلى التفكير المجرد. كان يجب انتظار القرون الوسطى لكي تكتسب ملاحظة الواقع أهميتها. فمنذ نهاية القرن السادس عشر، استطاعت النهضة العلمية أن توافق بين هاتين المقاريتين مُرسية بذلك أسس العلم الحديث. منذ تلك الفترة، حدثت

القطيعة النهائية بين العلم والدين. تُلخص هذه الواقع قصة لقاء نابوليون بالعالم لا بلاس الذي كان يعرض أمام الامبراطور نظريته الجديدة عن تكوّن الكواكب. قال الامبراطور: «حضره المركيز، أنا لا أرى الله جيداً في نظيرتك هذه»، فأجاب عالم الفلك: «مولاي، إنه فرضية لم أحتج إليها».

علينا أن نفهم أن التحليل النظري ليس في غالب الأحيان سوى أداء، أو نموذج يسمح بوضع تصور لللاحظات جديدة لكي يتم التتحقق من صحتها. فقد بلوغ بطليموس، مثلاً، سنة 150 م. نموذجاً على شكل دوائر متداخلة تحيط بالأرض، لكي يصور حركة الكواكب. وحاول جوهان دي ساروبوسكو (Johan de Sarobosco)، وهو أستاذ في جامعة باريس في القرن الثالث عشر، أن يحسن النموذج فتخيل حوالي ثلاثين دائرة! كان هذا النموذج من الدوائر المتداخلة يتبع للعلماء معرفة الموقع الذي سيشغله كوكب جوبيتر في المستقبل، لكنه كان نموذجاً خاطئاً!

ينبغي إذن أن نميز بين النموذج والحقيقة التي نبحث عنها. إن علماء فيزياء الفلك يقضون الوقت وهم يحاولون تحطيم التماذج أو النظريات، وهكذا، وعن طريق الفرضيات الاحتمالية المتلاحدة، يصلون إلى استبعاد المسالك التي لا تؤدي إلى مكان، وإلى تحديد «واقع العالم» بطريقة أقرب إلى الحقيقة. فالنموذج الذي يصمد يثبت قناعتنا بأننا نسلك الاتجاه الصحيح.

ثورة علم الفلك في القرن العشرين

إن علم الفلك هو أقدم العلوم لأنه استجاب منذ آلاف السنين إلى حاجتين شكلتا محور اهتمام البشر: الحاجة إلى تقويم زمني من أجل القيام بأعمال الزراعة، وال الحاجة إلى فكرة ميتافيزيقية تجعل السماء مسكونة بالآلهة. في أيامنا، يكتسب تطور علم الفلك أهمية جوهرية، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل، ثقافية، وعملية، واقتصادية:

- إن معرفة الكون الذي نعيش فيه تشكل عنصراً من عناصر الثقة

يضاحي بأهميته التاريخ والجغرافيا والموسيقى والرسم، إن لم نقل يتتجاوزها. كيف يستطيع الفيلسوف أن يتكلّم على مكانة الإنسان في الكون إن لم تكن لديه معرفة بعلم فيزياء الفلك أو بعلم البيولوجيا؟ يجب أن تشكل معرفتنا للتاريخ نشوئنا من ذهور الندارات الأولى وبعدها النجوم وبعدها أخيراً كوكب الأرض، جزءاً من تراثنا الثقافي. إن معرفة الآلات الأساسية التي تحكم تطور كوكب الأرض يجب أن تسمح لنا بالسعى إلى حياة المستقبل. لكي نفهم طبيعة المنهج العلمي علينا أن نتعلم الدقة والصبر والتزاهة الفكرية. لكن المدرسة ووسائل الإعلام لا تولي، للأسف، أهمية كبيرة للتعرّف بالمستجدات العلمية، على الرغم من أن المعارف تطورت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة. حالياً، يقتصر التثقيف العلمي على بعض المعلومات المحدودة والتي نادراً ما تتوضع في سياقها العام.

- يشكل الكون بصورة عامة، والنظام الشمسي بصورة خاصة، محرين رائعين تحكمهما ظروف لا يمكن توفرها في المخابر العادية، إذ تبلغ فيها الحرارة والضغط والكتافة الخ... حدودها القصوى. إن الأرصاد الجوية تتيح لنا معرفة أحوال المادة بشكل أفضل، وتسمح وبالتالي بالتحكم بها وياستعمالها بصورة أفضل.

- يلعب النشاط الفضائي الدور الأبرز في السباق الاقتصادي بين القوى العالمية الكبرى الثلاث - أوروبا والولايات المتحدة واليابان -. ذلك أن إطلاق مسبار فضائي يتطلّب دقة في التصنيع لا مجال فيها للخطأ، لأنّه إذا حصل أي عطل في الآلة فلن يجد عاملًا ليصلّحه على الطريق. إن السيطرة على الأبحاث الفضائية اليوم ضمان للسيطرة على عالم الاقتصاد غداً.

إن ظهور التقنيات الجديدة وتطور الأبحاث الفضائية أحدث منذ نهاية السبعينات، ثورة حقيقة في معارفنا.

استكشاف الفضاء

إن إطلاق الكبسولات الفضائية خارج فضاء الأرض يسمح لنا بالالتقاط كل الاشعاع المنبعث من الكواكب. بينما لم يكن بمقدور البشر حتى فترة قريبة جداً، أن يشاهدو إلا الضوء «المرئي»، ها هم اليوم يتقطعون الأشعة تحت الحمراء والفوينفسجية، وأشعة X، وأشعة غاماً. إن فضاء كوكب الأرض الذي يحيينا من الاشعاعات المضرة لا يسمح لنا بأن نرى الكون بكل شيء. لكننا عندما نتجاوز هذا الفضاء، نكتشف أن الكون أكثر غنى وتنوعاً وحركةً مما كنا نخال. من جهة أخرى، لقد تمكننا بواسطة إرسال المسبارات الفضائية إلى محيط الكواكب السيارة من اكتشاف عوالم جديدة لم تكن حتى ذلك الحين سوى نقاط مضيئة في السماء. هكذا خضنا مرحلة جديدة مغامرة كريستوف كولومبوس الاستكشافية لكن بمخاطر أقل. ذلك أن هذه المسبارات تنب عن عيوننا وعن آذاننا، ومن خلالها نستطيع أن نعاين الأمكنة عن بعد كما لو أتينا فيها، وقد غير ذلك من تصورنا للعالم.

لقد كانت لي متعة المشاركة في استكشاف النظام الشمسي بواسطة المسبار الفضائي الذي أطلق عليه اسم «السفر (Voyager)». ذهبنا إلى استكشاف عوالم جديدة لم نكن نعرفها من قبل متسللين المسبار طريقاً إليها. أظهر لنا استكشاف النظام الشمسي عالماً أكثر غنى وتنوعاً مما كان يتخيله علماء الفلك. إن في التحدرات الصخرية لنجمة ميرندا والتي تخفض أكثر من 27 كم، ويراكلن كوكب مارس التي يزيد ارتفاعها عن 25 كم، والتصدعات التي تمتد على طول نجمة أوروبا، والأدخنة المتوجهة التي تصاعد من بركان إيو والتي تصل إلى ارتفاع يفوق 300 كم، وغير ذلك من العجائب، شواهد على تنوع المناظر في النظام الشمسي.

والليوم لا تزال المغامرة مستمرة بالنسبة لي ولزملائي، وذلك بفضل مسبار كاسيني - ويغترب، المسؤول من الولايات المتحدة وأوروبا. هذا المسبار الذي أطلق في 15 أكتوبر 1997، حلق فوق كوكب جوبيتر ليلة 31 ديسمبر

2000، وسيصل إلى كوكب زحل في أول تموز 2004. سيسمح لنا هذا السفر بإجراء المقارنة بين عالم كوكب «تيتان» وفضائه المكون من الأزوت - ويمكن القول إنه بمثابة الأرض «موضوعة في ثلاثة» - وبين كوكب الأرض الذي نعيش عليه، وبأن نفهم بصورة أفضل الدور الذي تلعبه الحرارة في مسار تطور الكوكب. سيبقى هذا المسبار يدور حول عالم زحل وكواكبه التابعة وسيستمر في إرسال المعلومات عن ذلك العالم الرائع.

تعقل أم جنون؟

ولكن يجب أن لا تخدعنا التطورات المدهشة للمعارف خلال القسم الأخير من القرن العشرين وأن لا نتعنّنا من رؤية الواقع. ينبغي أن لا نظن أن المقاربات اللاعقلانية للعالم تنتهي إلى زمن مضى. فالانتقادات التي تستهدف العلم لا تزال كثيرة، وهي ليست حكراً على بعض الأصوليين والمعصيين الدينيين من أصحاب العقول المحدودة. كل الذين لا يفهمون طبيعة المنهج العلمي يظهرون استخفافاً بالعلم ويميلون إلى رفضه. هذا يشمل هؤلاء الذين يعتقدون أن العلم هو سبب مشاكلنا، وأولئك الذين يصفون إلى ما يقوله من لا يؤمنون بالعلم، كما يشمل الآخرين الذين يتكلمون عن العالم دون أن تكون لهم معرفة به.

إنها لمفارقة كبيرة أن نعتقد أن العلم هو المسؤول عن مآسينا، بينما نحن نتنقل بالطائرة أو السيارة، ونشاهد التلفاز، ونتواصل بالهاتف، ونطلب توفير أفضل العناية الطبية، ونتدفع ونضيء بيورنا بالكهرباء... ذلك يعني أننا نرفض التسليم بأن المسؤولية تقع على استعمال البشر للعلم وليس على العلم نفسه. حين تصاب ضحية برصاصة أطلقت من بندقية، فال مجرم هو من أطلق الرصاصة وليس قوانين علم القذائف. يجب أن لا نخلط بين العلم الذي غايتها المعرفة، والتقنية التي غايتها التطبيق. فمع أن للعلم وللتقنية الأهمية نفسها، لكن طبيعتهما مختلفة.

يشكل الخوف من الاشعاعات مثالاً آخر على الموقف اللاعقلاني. ذلك أن الفضل يعود لهذه الاشعاعات فيبلغ حرارة الأرض درجة تسمح بأن تظهر فيها الحياة. كما أن استعمالاتها الطبية قد مكنتنا من إنقاذ عدد كبير من المرضى. لكن الرعب المتمثل بالقتايل التلوية أو بأخطاء الإداره السوفياتية التي أدت إلى كارثة تشنوبيل، دفع إلى تحويل المسؤولية للعلم وليس للبشر المسؤولين عن أعمالهم. إن ما لا نراه وما ليس له رائحة ولا طعم خيف لدرجة أنه تشكلت سنة 1997 في الولايات المتحدة حركة احتجاج ضد إطلاق مسبار كاسيني-هيغزت إلى زحل أرجحتها دون أي رادع أخلاقي للصحافة السوداء، بحجة أن هذا الروبوت يحتوي على كمية ضئيلة من البلوتونيوم تؤمن له الطاقة الضرورية على بعد مليار ونصف كيلومتر من الشمس. لقد ذهلت لرؤيا حركة الدعر التي أثارها لأسباب تافهة تماماً هذا المسبار الذي سيسمح للبشر بأن يخطوا خطوة إضافية على طريق شغفهم بالمعرفة، في بلد يحتل المرتبة الأولى في تحقيق التقدم التقني. لقد برهن الأوروبيون في هذه المسألة بالتحديد على أنهم أكثر ثقافة.

وفي الولايات المتحدة أيضاً هناك أقلية تثير ضجيجاً كبيراً وترفض كل مقاربة علمية وتعتبر أن الأرض والإنسان إنما خلقا على صورتها الحالية منذ بضعة آلاف من السنين. هذه المجموعات المناهضة بشراسة لنظرية داروين تبذل جهداً كبيراً في محاولة لفرض تعليم نظرية خلق الكون والإنسان دفعة واحدة في المدارس. وتحدها بعض روابط الأساتذة تكافح بشجاعة ضد هؤلاء المتعصبين الدينيين. وظهور هذه الحركة أن بلدًا متطرّباً كالولايات المتحدة ليس بمتأي عن الظلامية وأن للتربية أهمية جوهرية. في أوروبا الاتزال هذه الحركات تبشر في الخفاء، لكن يجب الاحتراس من أن تعبّر هذه الأفكار الرجعية المحيط الأطلسي. علينا أن لا ننسى تحذير برتولد بريشت حين قال: «لا يزال البطن الذي أُنجب الوحش القذر قادرًا على الإنجاب...»^(١). لا

^(١) برتولد بريشت Bertold BRECHT: خاتمة صعود آرتورو أوبي الذي يمكن مقاومته *Epilogue de la Résistible Ascension d'Arturo Ui, Aufhatsame Aufstieg des Arturo Ui*, Berlin, Suhrkamp, 1968.

نزل المعتقدات السخيفية التي ظهرت في فترة كان العلم يتلمس فيها طريقه إلى معرفة أسرار الكون، قائمة إلى اليوم، منها مثلاً الإيمان بالتنجيم وبـ«الصخون الطائرة». بدعي أن موقع الكواكب لحظة ولادة الفرد ليس له إطلاقاً أي تأثير على مستقبله، ولا يمكننا إلا أن نشعر بالارتياح تجاه هذا الواقع. كذلك فإن الآلاف من علماء الفلك الذين يحاولون اكتشاف السماء بواسطة معدات يزداد تطورها يوماً بعد يوم للدرجة أنه أصبح يامكانها أن تكشف خلل بضعة لحظات عن ظهور نجمة جديدة بين عشرات الملايين من النجوم المعروفة سابقاً والتي لها البريق نفسه، لم يروا فقط إنزالاً واحداً لمخلوقات فضائية. مع ذلك فهم أول المقتنيين بوجود محتمل لهذه المخلوقات بين النجوم التي لا تعد ولا تحصى، وهم أول الباحثين بجدية عن علامات لوجودها وأول المستعدين لفتح زجاجات الشمبانيا احتفاء بقدومها!

ثمة مواقف لاعقلانية أقل وضوحاً لكنها ليست أقل خطورة. يدعى بعض الفلسفه مثلاً أننا عاجزون عن تمييز الخطأ من الصواب، وأن العالم الذي يحيط بنا ليس سوى وهم، وأن النظريات تتساوى من حيث القيمة. يبرهن لنا تاريخ المغامرة العلمية العكس. وفي أغلب الأحيان، لا يقدم الفلسفه الآخرون، أو المتخصصون في علم الاجتماع من هم أكثر جاذبية ومن لديهم أفكار بناءة أحياناً، خدمة إلى العلم حين يستعملون مفردات علمية لا يفهمون معناها بعد أن يخرجوها من سياقها. تظهر لنا أمثلة حديثة⁽²⁾ أنه يجب أن لا تعامل بخفقة مع اختيار الكلمات، وأن لا أحد لديه الدقة الكافية في استعمال الكلام.

إن بعض رجال العلم الذين قدموا مساهمة مهمة في مجال أبحاثهم ينجزون أحياناً إلى تخمينات تذكر بالأساطير البدائية. نحن ندهش عندما نلاحظ يومياً كيف ولدت من الفوضى الأصلية أنظمة يحكمها قانون دقيق، سواء

⁽²⁾ انظر لأن سوكال وجان بريكمون: المطرقات الفكرية, Paris, Odile Jacob.

نظام الكواكب أو المجرات أو نظام الحياة. فهل معنى هذا بالضرورة وجود غاية ما؟ لا شيء يسمح بتأكيد ذلك في الوقت الحاضر. أود بالنسبة أن أستشهد بما قاله، منذ القرن الثامن عشر، سيرانو د برجوراك (Cyrano de Bergerac) في كتابه «سفر إلى القمر»: «أضف إلى ذلك الكبriاء البعيض الذي يتصف به البشر الذين يقعنون أنفسهم بأن الطبيعة لم تخلق إلا لأجلهم، كما لو كان معقولاً أن نور الشمس (...) لا يشتعل إلا لكي ينضج زعور البستان ولكي يكتنز الملفوف».

إن الإصرار على اعتبار الكون مسخراً لغاية معينة يدلّ على أن العلماء المعاصرين لم يأخذوا العبرة مما أذت إليه نظرية مركزية الكون من شتى أنواع الاضطهاد عبر التاريخ، وأنهم يجدون ليهانيم بأن الإنسان مركز الكون. وهم يجدون الحجة على ذلك في أن تعقيد التكوين يسير على خط تصاعدي من النجمة إلى الكوكب ومن الكوكب إلى الإنسان، مما يوحى بأن هذا الأخير هو سيد الكون. إنه فعلاً جنون العظمة! كيف يمكن الاعتقاد بأن ظهور البشر على الأرض منذ حوالي مليوني سنة، هو جزء من مشروع الكون الكبير؟ لو كان هذا صحيحاً لأمكننا أن نبتسم حين نلاحظ أن الكون آلة تتحرك بدون فعالية كبيرة أو سرعة كبيرة. نكتفي هنا بالإشارة إلى ما كتبه ديدرو: «لا يمكن أن نعرف أبداً ماذا تريد السماء أو ما لا تريده، وربما هي نفسها لا تعرف شيئاً عن ذلك»⁽³⁾.

إلا أنه ينبغي أن لا تتحملنا الحماسة لقدرة الفكر العقلاني على الاعتقاد بأن العلوم الفيزيائية يجب أن تقود مسيرة العالم. يجب أن يوضع كل علم حدوداً لنفسه دون أن يتخلى عن الصراامة، ولا عن الحس النقدي، ولا عن الاحترام الكامل للخصائص التي يتصف بها النهج العلمي.

ويجب ألا يقودنا الشغف بالكون الذي مكتنا علماء الفلك من اكتشافه ولا الانبهار بقدرة الفكر العقلاني إلى تركيز الجهود على محاربة الرؤية الدينية

للكون. إن العلم والدين يسلكان اليوم دروبًا متباعدة جدًا، فمحاولة إثبات وجود الله بواسطة العلم ليست أكثر لا عقلانية من محاولة إثبات العكس. ما لا يمكن القبول به هو فقط التعصب، والتبيير المجنون، والأصولية، ورفض الآخر. في هذا المجال، أعتقد أن السر يكمن في الكلمة الأساسية هي التسامح. علينا تقبل ثقافة الآخر وفرادته حتى لو لم نكن نشاركه جميع أفكاره. إن التنوع مصدر ثراء في العالم. عند بزوغ فجر العلم الحديث، لعبت الأديان والأساطير البدائية دوراً مهماً إذ أتاحت للعلماء فرصة انتقاد النصوص المكتوبة وتحسيين طرقهم في التحليل. منذ ذلك الحين لم تعد الأسئلة المطروحة في هذين المجالين هي نفسها، ولا الأهداف.

في نهاية محاضرة ألقيتها عن أصل النظام الشمسي وعن استكشاف الكواكب في إحدى الأمسيات، أثارت دهشتي ردود فعل اثنين من الحضور اللذين استمعا في الوقت نفسه للخطاب نفسه يلقنه المحاضر نفسه لكن كلاً منها استخلص نتائج مناقضة للتي استخلصها الآخر. فال الأول، وكان لطيفاً جداً، جاء لرؤيتي بعد نهاية المحاضرة ليقول لي أن محاضري أقنعني بشكل قاطع أن الله موجود لأنَّه الوحيد القادر على أن ينشيء كوننا بهذا الجمال. أما الثاني، ولم يكن أقل لطفاً، فقد أتى لرؤيتي بعد ذلك ببضعة دقائق ليقول أن محاضري برهنت له أنه لكي نفسر العالم لا حاجة أبداً لأن نعيد سبب وجوده إلى إله ما. على الأقل، برهنت لي ملاحظاتها أنني لم ألق خطاباً يدافع عن وجهة نظر معينة وأن التسامح، هذه الفضيلة الأساسية، كان السائد في ذلك المساء؛ لكنني أتعذر بحيرتي إزاء ردود الفعل هذه.

ليس المنهج العلمي من اختراع القرن العشرين؛ ولا أستطيع أن أمنعن عن متابعة الاستشهاد بالفيلسوف الروماني سينيكا (Sénèque) الذي كان يؤكّد منذ 2000 عام على التناقض بين منطقه وبين المعتقدات السائدة لدى معاصريه فيما يخصّ الشهاب:

«هذا ما يحصل بالنسبة للشهاب. فإذا ما ظهرت في السماء إحدى هذه

النيران النادرة والغربية الأشكال (...). كثرا هم الناس الذين يسارعون إلى دق ناقوس الخطر والذين يؤكدون المعنى المخيف للظاهرة (...). لكن الشهاب تتحرك بشكل منتظم على طرق حددتها الطبيعة (...). لماذا تستغرب أن تكون الشهاب التي لا يستطيع الناس مشاهدتها إلا نادراً، خاضعة لقوانين ثابتة لم نعرفها بعد كي أثنا لا نعرف من أين تأتي ولا أين تنتهي هذه الأجسام التي لا يحدث ظهورها مرة أخرى إلا بعد مسافات زمنية كبيرة؟ (...). سيأتي يوم ينكشف فيه مع مرور الوقت وبفضل الدراسات المتعاقة على مدى قرون ما يبدو لغزاً بالنسبة لنا (...). سيأتي يوم يولد فيه إنسان يبين في أي جزء من السماء تبسم الشهاب، ولماذا تسير مسرعة بمعزل عن باقي الكواكب، ما هو حجمها، وما هي طبيعتها⁽⁴⁾.

الأحظ أن العلم يبدو في بعض الأحيان جافاً ومعقداً في عيون الطلاب الشباب الذين تقصهم المعلمات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور المتنامي للعلم في مجتمعاتنا بيننا أنه ينبغي نشر الثقافة العلمية، والتعريف بأن العلم بسيط وجليل ونافع ومثير للحماسة. إن مستقبلنا رهن بتقدم العلم، وعلى الأخص، بالتوازن بين المعارف العلمية والمعارف الأدبية. فرجل العلم الذي تقصصه المعرفة الأدبية هو رجل فقير. ورجل القانون أو الاختصاصي في الأدب الذي يفتقر للمعارف العلمية هو رجل عاجز. من المؤكد أن السيطرة على التقنية تتطلب جهداً كبيراً تماماً كالجهد المطلوب من مغن في الأوبرا أو من راقص. لكن النتائج العلمية هي بمتناول الجميع. لكي تفهم مستقبلنا بصورة أفضل يبدولي من المهم أن يعي المواطنون أهمية المنهج العلمي.

النقاش حول أصل الجنس البشري: خلق أم أبيدية؟

لطالما شكلت مسألة أصل الجنس البشري هاجساً بالنسبة للفكر الانساني. ونشأت عنها مجموعة من القصص الأسطورية التي تروي أصل

⁽⁴⁾ سينيكا، مسائل طبيعية، الكتاب السابع، SÉNÈQUE, *Questions naturelles*, Livre VII.

العالم والآلهة والقبائل، وهي لا تزال في يومنا هذا مادة أساسية لأبحاث علمية شتى. منذ أقدم العصور اختلف البشر حول نشأة الكون: هل هو نتيجة لتحولات مستمرة أم أنه خلق في يوم ما؟ لكن كيف خُلق؟ وما خلق؟ الشَّاكِون يقولون أنه لا يمكن معرفة ما حدث في الماضي لكن اكتشافات القرن العشرين كذببتهم لأنها مكنت من الامساك بطرف الخطط!

خلال آلاف السنين كان البشر يخترعون عوالم خيالية. لكنهم تغيروا مند فترة وجيزة وتمكنوا من إيجاد أدوات مراقبة فعالة ليكتشفوا عالم الواقع. الدرس الأول الذي تعلموه من هذه المغامرة هو أن اللطبيعة من الخيال ما يفوق خيال كل البشر مجتمعين! والدرس الثاني هو أننا نعرف اليوم ما لم يحدث، وذلك يعود الفضل فيه للقواعد التي توصلتنا إليها من خلال الملاحظة العلمية. فهل ضيق أجدادنا وقتهم في التوهם؟ كلا، لأن خطواتهم غير الراشقة مهدت الطريق وساعدتنا على بلورة مفاهيم جديدة. إن العلم الحديث تولد من نقد الأفكار والمعتقدات التي آمن بها أسلافنا!

هل أن الأرض والشمس والتجموم موجودة منذ الأزل؟ هل هي أبدية أم أنها خُلقت في يوم ما؟ طرح البشر في كل القارات هذه الأسئلة منذ آلاف السنين. لقد دفع أرسطو بشدة عن الفكرة القائلة أن العالم وجد منذ الأزل وأنه لا بداية له ولا نهاية. وهذه الفكرة تتناقض تماماً مع الرسالة الواضحة للمسيحية التي تؤمن بأن العالم خُلق وأن الله هو الذي خلقه. وقد احتدم هذا النقاش على مدى قرون عديدة، وشكل في القرن الثالث عشر مادة لخلافات حادة في وجهات النظر داخل جامعات باريس التي كانت في تلك الفترة مركزاً عالمياً للمعرفة والعلم. وقد بلغت حدة هذه الخلافات الدرجة نفسها التي سيلغها بعد عدة قرون الخلاف بين نظرية كوبرنيك ونظرية داروين.

ومع أن البحث عن أصل الجنس البشري هو موضوع علمي بامتياز، فقد بسطت الميتافيزيقاً هيمتها عليه قبل أن يجعل منه علم الفيزياء مادة له. فكل الديانات وكل أنظمة العالم التي سعت لأن تكون كونية قدمت قصة

لنشوء العالم. هذا البحث عن أصل الخلية الذي أسس على مدى العصور لكل أنواع التعصب ورفض الاختلاف هو في الوقت نفسه دليل ساطع على العبرية البشرية. لكن لم تكن الديانات وحدها تحكر ادعاء القدرة على تفسير كل شيء. ذلك أن الصراعات العقائدية حول أصل الجنس البشري ارتبطت خلال التاريخ بالصراع بين الأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية القائمة. لقد نشأ صراع بين المدرستين الفرنسيسة والإنكليزية لمدة أكثر من مئة وخمسين سنة حول نظريتين مختلفتين لتكونين الكواكب، خلال الحقيقة التي كانت فيها السيطرة على العالم لكل من فرنسا وإنكلترا. أما في الفترة الممتدة بين 1945 و1990 فقد كان الصراع بين نظريتين، نظرية المدرسة الأمريكية ونظرية المدرسة السوفياتية!

ومع أن دراسة أصولنا أمر يعود أولاً لعلماء الفلك والفيزياء والكميات والرياضيات والمعادن والجيوفيزياء وغيرها، فإن لها من الانعكاسات الفلسفية والاجتماعية ما يبعث دائمًا الحماسة وما يجعلها أحياناً سبباً للخلافات في وجهات النظر. فالخلافات تكثر حتى بين رجال العلم. إن الطرق التي يسلكها العلماء شديدة التنوع لدرجة أن أصحاب الاكتشافات يتجاهلون عن قصد بعضهم البعض. حين ندرس النصوص التي تتناول أصل الخلية نجد أن أصحابها من «الفلاسفة» أكثر من أصحابها من «المهندسين» ونجد فيها أحياناً من الميتافيزيقاً ما يفوق ما يفهمه فيها من الفيزياء، لكن الأمر يبعد كذلك الآن. فقد زودتنا البحوث الفضائية وكذلك تطور وسائل الملاحظة بأدوات لها من الفعالية ما يجعلنا نعيش ثورة حقيقة في تاريخ اكتساب المعرف، وما يجعل من غير الممكن تجاهل الحقائق الملزمة التي كشفت عنها أعمال الرصد والمراقبة وكذلك النهاذ.

تبين لنا اليوم أنه من المؤكد أن الأرض والقمر والشمس والنجوم والأشياء الموجودة في السماء قد تكونت في أحد الأيام ثم تطورت. ومهمها تكمن الأحكام المسبيقة التي نؤمن بها ومهما تكن ميوننا، علينا أن نذعن بالضرورة للواقع

التي تفرضها الملاحظة. بذلك يعطي العلم البشر سواء أكانوا سياسيين أم قادة أم أصحاب سلطة تنفيذية، درساً في التواضع لم يفدنـا الفكر المجرد ولا الأفكار المسبقة ولا «الكتب المقدسة» بفائدة كبيرة، وقد شكل التشبيث بفرض الحقائق البديهية من أجل تأكيد الإيمان بحقيقة تضمنتها أسطورة تأسيسية، عقبة في أغلب الأحيان. في المقابل، كانت الدراسة النقدية لهذه الأفكار المسبقة، ومقارنتها بنتائج الملاحظة العلمية خصبة ومثمرة.

إن كل تاريخ البحث عن أصل البشرية هو سلسلة من الأفكار المسبقة، ومن الشكوك، ومن المآزق التي استمرت خلال عدة قرون واقتربت بنقص كبير في أغلب الأحيان لشروط الملاحظة العلمية، وكذلك بعض الخطوات المدهشة إلى الأمام. كان فاليري يقول: «كلياً ازداد حضور الميتافيزيقاً، كلما تصاعد حضور الفيزياء، والعكس صحيح»!

تشبه مسألة أصولنا عملية جمع عناصر لوحة كبيرة مشتملة على مائة متشتتة الأجزاء. وبعد أن جمع العلماء بصبر وأنة معلومات عديدة حول اللحظات الأولى للنظام الشمسي، وفرها لهم اكتشاف الفضاء في العشرينيات الأخيرة من القرن العشرين، استطاعوا تصوّر المراحل الخمس الأساسية لتكوين كوكب الأرض. فالشمس الأصلية الشديدة الحرارة تحطمت فوق نفسها انطلاقاً من سديم أصلي بينما شكلت المناطق الجانبيّة أسطوانة غازية. تلا هذه المرحلة تكون أسطوانة من الغبار ثم تكون أجسام تبلغ مساحتها كيلومتراً واحداً تجمعت لتشكل أسطوانة من النوى، وهي نجوم تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات. في المرحلة الخامسة تكونت أسطوانة من الكواكب تشبه النظام الشمسي الحالي. وإذا يتفق العلماء على الخطوط العريضة لهذه المراحل الخمس، الا أن النقاش مستمر بينهم حول فهم تفاصيل التطور والحلقات التي تسمح بالانتقال من مرحلة إلى أخرى.

فلي يكن واضحاً أن هذا الوصف لأصل الخليقة ليس مبدأ ثابتًا. إنه مجرد أدلة يمكن وضعها موضع الانتقاد، ويمكن التتحقق من صلاحيتها بمقارنتها

بالملاحظات العلمية. فمهمة رجل العلم هي تقديم الأدوات المعرفية ونقدتها. عليه أن لا يفرض أبداً رأياً ولا أن يجعل الآخرين يعتقدون أنه يملك الحقيقة.

من خلال تعدد هذه الأدوات نعرف اليوم أن الأرض والكواكب لم تكن لظهور لولا أجيال مختلفة من النجوم التي أنتجت ما يكفي من الذرات. منذ مليارات السنين لم يكن وجود المدير وجين وأهلي يوم يسمح بظهور الكواكب. كان لا بدّ من وقت طويل كي تظهر الكواكب وكى تظهر الحياة وتتطور على الأرض، علينا بأنّ عمر النظام الشمسي يبلغ حوالي 4,56 مليار سنة. عندما يسألني شرطي عن عمري أجيبه «بين 6 و 12 مليار سنة، وهي المدة التي تكونت فيها ذراري. أما الباقى فهو يشكل حيّاتي الخاصة». نحن أبناء الزمان!

استكشاف الكواكب لمعرفة الأرض بشكل أفضل

إن أحد الأهداف البعيدة هو معرفة الأرض بشكل أفضل. فعلم الفلك ليس بمقدوره القيام بتجارب على الكوكب الذي نعيش فيه كما يقوم عالم الفيزياء بالتجارب في خبره، إذ من المستحيل أن يقسم الأرض إلى قسمين، أن يسخّنها، أو يفرّجها، أو أن يغير من تكوينها ليرى ما الذي سيحدث لها. نستطيع أن نفهم دور كل عامل فيزيائي من خلال ملاحظة كوكب أصغر من الأرض أو أكبر منها، أشد حرارة منها أو أكثر برودة...

إن استكشاف الكواكب، وهو المغامرة الكبرى للقرن العشرين، يسمح لنا عن طريق المقارنة بأن نفهم الآليات التي تحكم تطور كوكب الأرض. يمكننا دراسة ما يجري على كوكب زحل وعلى كوكب فينيوس لنفهم أكثر ما يجري على كوكب الأرض. براكيين عديدة تنتشر على مساحة الكواكب. وهي تسمح لنا عن طريق المقارنة بأن نفهم أكثر تطور البراكين الأرضية، وهي حالات خاصة لظاهرة عامة. إن مقارنة الفضاءات يمكنها أن تساعد على تطوير علوم الطقس والمناخ على كوكب الأرض.

نحن محظوظون لأننا الجيل الأول الذي شهد استكشاف النظام الشمسي. الدرس الأول الذي تعلمناه هو تنوع المظاهر والظواهر. فالطبيعة أكثر غنى مما يمكن أن تخيله أكثر المنظرين براءة! إن المجال ضيق هنا لنبدأ رحلة بين الجبال والشعوب والبراين والوهاد والمخضات والسهول والمحدرات والينابيع الحارة وفوهات البراكين والمناظر المائمة التنوع التي أظهرتها لنا جاراتنا من الكواكب خلال السنوات الأخيرة. نستطيع اليوم أن نتأمل بإعجاب عشرات آلاف الصور وأن نشتغل على ملايين المعطيات.

لن أقاوم متعة أن أختتم بقصة صغيرة تخيلها رسام كاريكاتور. يُظهر سيدتين من عصور ما قبل التاريخ تأملان القمر. تقول الواحدة للأخرى: «هل تعلمين، سيمافي يوم يسافر فيه الرجال الى القمر» فتجيبها الأخرى: «أو تعتقدين ذلك؟» فتضيف الأولى: «وفي هذه الأثناء نستلم السلطة!». هذا بالضبط ما حصل في نهاية القرن العشرين: ذهب الرجال الى القمر، وفي البلاد المتقدمة، احتلت المرأة أخيراً المكانة التي تستحقها. من الملفت أن وضع المرأة غير لائق في البلدان التي ليس فيها أبحاث فلكية متقدمة. لا تطمح هذه الظرفة إلا لتذكر أن الثقافة العلمية تلعب دوراً أساسياً في تصويب حركة تقدم المجتمع⁽⁵⁾.

⁽⁵⁾ مزيد من المعلومات حول الأفكار التي تم عرضها موجود في كتاب «أبناء الشمس» Enfants du Soleil, Odile Jacob, Paris, 1999. بعض المقطوع في النص مأخوذة من هذا الكتاب.

الخاتمة

نحو أخلاقيات للمستقبل؟

جيروم بندى

«القيم، إلى أين؟» سؤال طرحتنا على أنفسنا. فارتسمت أمامنا عبر تأملاتنا الفكرية الخطوط العريضة لاحتمالات المستقبل وهي على كونها ممكنة ليست كلها بالضرورة منشودة. إن المستقبل الذي نصبو إليه - بل الأشكال العدة المرجوة لمستقبل المجتمعات البشرية في تنويعها - هو الذي تحافظ فيه البشرية على خصوصيتها الإنسانية. وفيما نحن نسأل: القيم، إلى أين؟ لا يمكننا أن نتجاهل السؤال الآخر: ما الذي سنصنعه نحن بالقيم؟ إن التهيؤ للمستقبل يتطلب بلورة أخلاقيات من أجل المستقبل، أخلاقيات للزمن.

إن المجتمعات البشرية تعاني من اختلال العلاقة بالزمن، وهي مشغولة بمفارقة أساسية. ذلك أن حاجتها تتزايد لاستشراف المستقبل من أجل المحافظة على بقائها وضمان ازدهارها. وفي المقابل، يزداد افتقارها المشروع روبيوي. يتكلم البعض عن طلاق بين الرؤيا المستقبلية والمشروع. وبينما أن هذا الطلاق يزداد حدة بسبب انهيار أشكال التفكير والتصور على المدى البعيد، ومن جهة أخرى، لأن العولمة وما ظهر فيها من التقنيات الحديثة قد فرض على المجتمعات منطق «الزمن الواقعي»، والناظرة القصيرة المدى؛ وهذا يتجلّ في هيمنة منطق المال والأعلام؛ في تعديل القرارات

السياسية عند اقتراب موعد الانتخابات في البلدان الديمقراطية؛ في الأهمية الكبرى المعطاة للمساعدة الإنسانية بينما يتناقص حجم المساعدة على التنمية. في مقابل استبداد منطق الحاجة الفورية الذي يبرر مبدأ الأقوياء القائل: «أنا ومن بعدي الطوفان»، هناك استبداد منطق الضرورات الطارئة. ويتراافق هذا المنطق مع ضمور متزايد لفكرة المشروع الجماعي. لم تعد قادرين على بلورة رؤيا للمستقبل على المدى البعيد. من هذا المنظور، تخلخل الضرورة بنية الزمن وتسلب الطوباوية شرعيتها. كأن اللحظة الآتية تلغى الزمن. في كل مكان يعطي إنسان اليوم لنفسه حقوقاً على إنسان الغد ويهدر رفاهه، وتوازنه، وأحياناً حياته.

إن منطق الضرورة ليس مجرد ترتيب مؤقت بل أصبح سائداً بصورة دائمة؛ فهو يؤثر على كل السيرورات الاجتماعية إذ يجعل من واجب الحصول على نتيجة فورية مبدأ مطلقاً للعمل الجماعي. فهل أدى اعتماد منطق الضرورة الملحّة إلى حل للمشكلات على المدى البعيد؟ يشير فشل المبادرات من أجل المساعدة الإنسانية والتتابع الضعيفة التي حققها المجتمع الدولي في مجال الإدارة المتعددة الأطراف للمشاكل العالمية إلى عكس ذلك.

لكن كيف نعيد بناء الزمن في عصر العولمة؟ كيف نعيد الاعتبار للزمن البعيد؟ هناك عقبتان، كما يرى الفيلسوف البلجيكي فرانسوا أوست، تحولان دون أخذ المستقبل بعين الاعتبار. الأولى هي سيطرة النموذج الأخلاقي للعقد الاجتماعي الذي لا وجود فيه لواجبات إلا بين أشخاص متساوين تقريباً فيما بينهم وملزمين بعلاقات تبادل ترتكز على القبول بشروط متبادلة؛ بينما يفترض مفهوم أخلاقيات المستقبل «توسيع الجماعة الأخلاقية لتشمل الأشخاص الذين سيولدون في المستقبل والذين تربينا بهم علاقة غير متوازنة إطلاقاً». العقبة الثانية هي «قصر النظر فيها يتعلّق بالعلاقة مع الزمن»؛ وهو سمة العصر، ويتجلى من خلال فقدان الذاكرة فنّتسي الماضي حتى لو كان ماضياً قريباً، كما يظهر من خلال عجزنا عن تحديد موقعنا في

مستقبل له معنى». من الضروري التفكير بالوسائل التي تمكنا من التغلب على هاتين العقبتين، بارسأ المبادئ الأساسية لأخلاقيات المستقبل⁽¹⁾.

ذلك تفترض إعادة بناء الزمن أن يكُفّ العاملون الاجتماعيون والمقررون عن «التأقلم»، وأن يستبقوا الأحداث. إن القرن العشرين سيكون استباقياً أو لا يكون؛ أن توقع المشكلة من أجل الوقاية منها، ذلك هو الهدف. إن المدة التي تفصل بين بلورة فكرة وتحقيقها طويلة في أكثر الأحيان. فأقل مهلة لكي تظهر نتائج سياسة ما هي فترة جيل بل أجيال. وبما أن مسيرة معظم ما سيحصل في المدى القريب أو المتوسط قد بدأت، فمصير الأجيال المقبلة مرهون أكثر فأكثر بقدرنا على أن نجمع بين الرؤيا البعيدة المدى والقرارات الآنية. إن تدعيم القدرات الاستباقية والاستشرافية هو إذن أولوية بالنسبة للحكومات، وللمنظمات الدولية، والمؤسسات العلمية، والقطاع الخاص، والعاملين الاجتماعيين ولكل واحد منا.

يلاحظ هوغ دو جوفنيل أنهما يتذرون في الغرب خاصة بحججة تزايد سرعة التغير وتضاعف عوامل القطيعة ليعلما أن التنبؤ بالمستقبل يزداد صعوبة يوماً بعد يوم، وليس خلصوا من ذلك أن الأمر الوحيد المهم هو القدرة على التأقلم. «هناك ميل متزايد لمواجهة ثقافة تقوم على مفهوم الوقت الطويل الذي يبقى وحده الإطار لتنفيذ استراتيجيات التنمية، بثقافة تقوم على مفهوم «الوصول في آخر لحظة...»⁽²⁾. إن بناء أخلاقيات المستقبل يتطلب إذن إعادة نظر بأساليب إدارة الأمور التي ترتكز على مبدأ الليونة كمبدأ مطلق، وعلى رفض استشراف المستقبل.

لكن يجب أن نذهب أبعد من ذلك: إن لم نبادر إلى الفعل في الوقت المناسب فلن يكون للأجيال الآتية أي وقت لل فعل: ويخشى أن تصبح هذه

⁽¹⁾ جيروم بندري، «أخلاقيات المستقبل. لماذا يجب أن نستعيد الزمن الصالح؟» *L'éthique du futur. Pourquoi faut-il retrouver le temps perdu ??* *Futuribles* Paris, décembre 1997.

⁽²⁾ هوغ دو جوفنيل، «المدى البعيد والقرارات العامة» *Dimension du long terme et décisions publiques*, *Futuribles*, Paris, janvier 1997, p. 3.

الأجيال أسيرة سيرورات لا يمكن السيطرة عليها، كالنمو السكاني مثلاً، أو تدهور البيئة الكونية، أو التفاوت بين الشمال والجنوب، أو التفاوت داخل المجتمعات الواحدة كنظام التمييز الاجتماعي أو سيطرة المافيا. أن نتظر إلى الغد، يعني أن نصل ذاتياً متاخرين. مثال على ذلك؟ بعد مرور 12 سنة على انعقاد قمة الأرض، لا تزال «الأجenda 21» غير منفذة في بنودها الأساسية، إذا ما استثنينا الانجازات الخجولة التي حققتها قمة كيوتو فيما يتعلق بتحفيض انتاج غازات ثاني أوكسيد الكاربون، والميثان، والأوزون. كم من الوقت يمكننا الركون للطمأنينة والوقوف مكتوفي الأيدي؟ هل لدينا فكرة عن الشمن الذي سيدفع نتيجة عدم المبادرة وغياب أخلاقيات المستقبل؟

إن تأسيس أخلاقيات المستقبل يتطلب بأن نباشر ببلورة رؤيا استشرافية للقيم. ذلك أن القيم ليست مجرد إرث جامد، بل هي «إرث غير مسبوق بوصية» كما يقول الشاعر رينيه شار؛ فهو إذن إرث متحرك، متوجه نحو المستقبل. وكما يلاحظ بول ريكور، «تقع القيم... في منتصف الطريق بين القناعات الراسخة لدى جماعة تاريخية، وعمليات إعادة النظر الدائمة التي تتطلبهما متغيرات العصر والظرف وما يواكبها من ظهور المشاكل الجديدة».

تبذر هنا أهمية ثلاثة تطورات: الأول هو التحول الزمني للمسؤولية. يرى ريكور أن «مسؤولية شخص ما لا تكون إلا عن أعمال سبق له اقترافها... ويعتقد هانس جوناس على العكس، في كتاب المبدأ المسمى مسؤولية، أن هناك مسؤولية نحو المستقبل البعيد. ثمة شيء في غاية الهشاشة نحن مؤمنون عليه»، وهو مععرض للزوال: إنه الحياة، أو الكوكب، أو الحاضرة. لأن الحاضرة معروضة للزوال. بقاوها هرمن بنا (آنا أرنندت). إن أي نظام مؤسسي لا يكتب له الاستمرار في الواقع «إن لم تكن تدعنه إراده العيش معاً... عندما تنهار هذه الإرادة، ينهر النظام السياسي كله بسرعة كبيرة»⁽³⁾.

⁽³⁾ بول ريكور، «الحاضر معرضة للزوال بشكل أساسى»، مقابلة مع روچيه-بول دروا، نشرت في جريدة لوموند، 29 أكتوبر 1991.

إن البروز العالمي لمبدأ الوقاية الذي يتأسس على الشك، يشكل التطور الأساسي الثاني: فكل استشراف هو في الواقع طريقة تعامل مع ما لا يمكن توقعه وما هو غير أكيد، أي مع الخطر. يرى فرانسو إيوالد أن النموذج الجديد للوقاية «يرهن عن علاقة شديدة الاضطراب بالعلم الذي نلجله ليس لما يقدمه من المعرف، بل لما يتضمنه من شكوك. في هذه العلاقة تتخد الواجبات الأخلاقية شكل علم الأخلاق»⁽⁴⁾.

التطور الثالث هو أن مفهوم التراث إذ يوسع باستمرار مجال انتشاره يؤسس للمسؤولية الإنسانية تجاه الأجيال الآتية. كان يعني ببساطة الإرث الذي خلفه الماضي: لكنه صار يشتمل على كل الثقافة وكل الطبيعة تقريباً. لم يعد يقتصر على الحجارة، بل يشتمل على التراث غير المادي والرمزي والأخلاقي والبيئي والجيني. فأصبح أحد العناصر التي تحدد العلاقة بالأخر: إنه الآخر في المكان (الإنسان الآخر) لأن التراث هو إرث الإنسانية جماء. إنه الآخر في الزمان: أي الأجيال المقبلة، لأن الإنسانية هي كيان عابر للزمن. «ليست أهمية دور التراث في المحافظة على الأشياء المقاولة والقيم المتوارثة، بقدر ما هي في خلق الحماسة للمحافظة عليها من جيل إلى جيل، وفي التأسيس لحس تضامني حركي بين الأجيال، أي في إعطاء معنى لاستمرارية الجنس البشري، وسيباً لتمسك البشر بالحياة». كما ترى مارتين ريمون-غويرو⁽⁵⁾.

إن بناء أخلاقيات القرن الحادى والعشرين يحتم ما ذهب إليه إدغار مورين من «إصلاح الفكر». لقد كان باسكال سباقاً في روؤيه الاستشرافية الصائبة حين قال: «لنسع إذن جاهدين لكي نفك بطريقة سليمة: فذلك هو مبدأ الأخلاق»⁽⁶⁾. إصلاح كهذا يفترض كذلك إصلاحاً للعلاقة بين

⁽⁴⁾ فرانسو إيوالد، «فلسفة الوقاية»، *L'Année sociologique*, 1996

⁽⁵⁾ مارتين ريمون-غويرو، «مستقبل التراث»، Martine REMOND-GOUILLOUD, "L'avenir du patrimoine", *Esprit*, novembre 1995 n. 216, pp. 59-72.

⁽⁶⁾ بليز باسكال، «أنيكار»، *Pensées*, VI, "Les philosophes", 347(63).

الفكر والعمل يرتكز مثلاً على السير قدماً نحو «قانون مشترك» للبشرية جماع (ميراي - دلامس مارتي Mireille Delmas-Marty). يرى فرانسوا أوست، أنه «في غياب الصلة الحية بين الماضي والمستقبل، تبدو كل عودة إلى مرعوية الموزوث محكومةً بأن تظهر كشنج إيديولوجي، بل كأصولية تعود بنا إلى الوراء، بينما لم تعد بلورة مشاريع للمستقبل تطرح نفسها الاكتبواوية غير مستحبة»⁽⁷⁾.

لكن بول ريكور يذكرنا أنه «يجب أن نقاوم سحر الآمال الطبواوية البعثة، ذلك أنها تتسبب في تبييس الفعل (...). يجب أن تكون الآمال محددة، وبالتالي محدودة ومتواضعة نسبياً، إذا كان ينبغي لها أن تحيط على الالتزام المسؤول». لقد عرف إدواردو بورتيلان أن يجد العبارات المناسبة لعلن نهاية الطبواوية⁽⁸⁾. لكن وكما يلحظ ريكور: «يجب أن يبقى الأفق المرجو نصب أعيننا؛ يجب أن نقرّبه من الحاضر باعتماد برجمة مرحلية لتنفيذ المشاريع المتوسطة المدى القابلة للتنفيذ».

لقد تزامنت الأزمة السياسية في الغرب، وفي الشرق، كما في الجنوب مع «أزمة المستقبل» ومع تزايد عدم القدرة على قراءته⁽⁹⁾. آن الأوان لتذكر أن السياسة تتطلب أولاً وقبل كل شيء تنظيماً للوقت «المستقبل والمسؤولية تجاه المستقبل، هي من مسؤوليات رجل السياسة» (ماكس فيبر). سيكون علينا إعادة بناء الصلة بين ما يسميه راينهارت كوزليك «مساحة الاختبار» و«أفق الانتظار». من هنا، هل من الممكن أن ننظر إلى التضامن تجاه الأجيال الحاضرة والـ

⁽⁷⁾ فرانسوا أوست François OST، «من العقد إلى نقل الموروث: التزامن والملاحم» في البيئة في القرن الحادي والعشرين (آعمال مؤتمر فونتيفرو)، باريس، 1996. ⁽⁸⁾ «Du contrat à la transmission: le simultané et le successif» in *L'Environnement au XXI^e siècle* (Actes du colloque de Fontenay-le-Comte), Paris, Germès, 1996.

⁽⁹⁾ انظر «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، أول أنظر لوجيا لـ«عادات القرن الحادي والعشرين» التي تظمها شعبة الاستشراف والتفسير والعلوم الإنسانية في منظمة الأونيسكو والمشورة باللغات الثلاث الفرنسية والإنكليزية والערבية دار النهر، 2004).

⁽¹⁰⁾ انظر بالنسبة لهذه النقطة كتاب مارسيل غوشية، *Le Désenchantement du monde*, Paris, Gallimard, 1985.

تضامن تجاه الأجيال القادمة كأمر متناقضين؟ المروءة لا تتجزأ. إن عدم الاكتئاث بالمهمنشين من العالم الثالث والعالم الرابع، وإهمال الأجيال القادمة، وجهان لعملة واحدة. إن أخلاقيات المستقبل هي بشكل أساسي خلقيات الزمن الذي سيرد اعتباره للمستقبل وكذلك للحاضر والماضي. بحسب أخلاقيات المستقبل أخلاقيات برسالة المستقبل... مجلة لزمن لا جود له! إنها الأخلاقيات هنا والآن، لكن يبقى هناك فيها بعد هنا والآن. وكما أكد ريكور، «وراءنا من المشاريع التي لم يتم تنفيذها ومن الوعود التي تتحقق مانبني به المستقبل عن طريق إحياء هذه الميراثات العديدة»⁽¹⁰⁾. لن بطى الوقت للوقت في الحاضرة الكونية التي هي اليوم في طور البناء، إلا أن نتقى الصلات بين الأهداف الاستشرافية والإرادة السياسية ومشاركة واطنين في تحديد وتنفيذ مشاريع بعيدة المدى. لأنه، وكما يعتقد ماكس فيبر إن نصل إلى الممكن في هذا العالم إن لم نحاول دائمًا دون كلل أن نصل دائمًا، المستحيل»⁽¹¹⁾.

إن كنا نريد ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن نغير جذرية لاقتنا بالزمن، ينبغي لنا أن نصغي إلى الشعراء والأباء. ماذا كان يقول نزي ميشو؟ «على مهل نجس نبض الأشياء... نحن موجودون، ولدينا وقت، نحن المتمهلون»⁽¹²⁾. لعلنا مستوصل هكذا إلى إعادة اكتشاف حكمة يسعة: تلك التي تقضي بأن نسكن الوقت، وبأن نستعيد الزمن الضائع كما عانا إلى ذلك الكاتب الفرنسي مارسيل بروست⁽¹³⁾.

بول ريكور، «الحاضرة زائفة بشكل أساسي»، مرجع سابق.

ماكس فيبر، *العلم والشأن السياسي*، Paris, La Découverte, Poche, 2000

هنري ميشو، «المتمهله»، *Oeuvres Complètes*, 1, Paris, Gallimard, Bibliothèque de la Pléiade, 1995

مارسيل بروست، البحث عن الزمن الضائع، *A la Recherche du Temps perdu*, Paris, Gallimard, Bibliothèque de la Pléiade, 1995

نبذات بيعografية

جورج أناس George J. ANNAS :
استاذ ومدير قسم حقوق الصحة والأخلاقيات البيولوجية والحقوق
الانسانية في جامعة بوسطن. من مؤلفاته: «حقوق المرضى» *The Rights of Patients* (1975)
«بعض الاختيار: القانون والطب والسوق» *Some Choice: Law, Medicine, and The market* (1998)
«الصحة وحقوق الانسان» *Health and Human Rights* (1999)

أرجون آيادوري Arjun APPADURAI :
عالم انتربولوجيا هندي. يشغل حالياً منصب رئيس جامعة نيو سكول
يونيفيرسيتي في نيويورك. كان في السابق استاذاً في جامعة يال حيث أشرف
على برنامج «مدن وعولمة» ودرّس في أقسام الانتربولوجيا والعلوم
السياسية وعلم الاجتماع. كان أحد مؤسسي وأحد رؤساء تحرير مجلة *Public Culture*
وأشرف على المؤلف الجماعي «عولمة» *Globalization* (2001). من
مؤلفاته: «التقديس والتنازع تحت الحكم الاستعماري» *Worship and Conflict under Colonial Rule* (1981)
«الحداثة بشكل عام: الأبعاد الثقافية للعولمة» *Modernity at large: Cultural Dimensions of Globalization* (1996)
ترجم الى الفرنسية بعنوان: «ما بعد الاستعمار: النتائج الثقافية للعولمة» *Après*

.le colonialisme: les conséquences culturelles de la mondialisation (2001)
 تتناول ابحاثه بشكل خاص موضوع العنف العرقي والمدن الكبرى في إطار
 العولمة.

محمد أركون:

استاذ شرف في جامعة السوربون وفي معهد الدراسات العليا في جامعة برنسون. ولد في الجزائر، وهو يشغل حاليا منصب المدير العلمي لمجلة «أرابيكا»، كما أنه استاذ زائر في معهد الدراسات الاسياعية في لندن. عضو الهيئة الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة (1998-1990)، والمجلس الأعلى للعائلة والسكان (1998-1995). نال في عام 2001 جائزة مركز ليفي ديلـاـ فيـدا فـون غـرونـباـوم في دراسـاتـ الشـرقـ الأـدـنىـ. من مؤلفاته: «من أجل نقد العقل الإسلامي» (*Pour une critique de la raison islamique*) (1984)؛ «الإسلام، الدين والمجتمع» (*L'Islam, morale et politique*) (1986)؛ «الإسلام» (*l'Islam, approche critique*) (1998)؛ «الفكر الإسلامي المعاصر» (*Penser l'Islam aujourd'hui*) (2002)؛ وبالاشتراك مع جوزف مايلا أصدر «من مانهاتن إلى بغداد - أبعد من الخير والشر» (*De Manhattan à Bagdad - au-delà du Bien et du Mal*) (2003).

أدالberto بارـريـتو :Adalberto BARRETO

عالم نفسي وختصاري في الأنثropolجيا. استاذ في كلية الطب في الجامعة الفدرالية في سياتـاـ (البرازـيلـ) ومنـسـقـ حـرـكـةـ الصـحـةـ العـقـلـيـةـ المجتمعـيـةـ. يـنشـطـ فيـ مـدـنـ الصـفـيـحـ فيـ منـطـقـةـ نـورـدـسـتـ،ـ لـاسـيـاـ فيـ فـورـتـالـيزـاـ. نـشـرـ عـدـةـ مـؤـلـفـاتـ،ـ منهاـ:ـ «ـالـهـنـديـ الـذـيـ فـيـ دـاخـلـيـ» (*L'Indien qui est en moi*) (1996)ـ .ـ وـلـقـدـ خـصـتـ إـلـيـانـ كـوـنـتـيـنـيـ تـجـربـتهـ بـكتـابـ عنـوانـهـ:ـ «ـعـالـمـ نـفـسـيـ فـيـ مـدـنـ الصـفـيـحـ» (*Un psychiatre dans la favela*) (1995).

جان بودريyar :Jean BAUDRILLARD

علم اجتماع وفيلسوف وكاتب. درس في جامعة باريس العاشرة (نانتر) وألقى محاضرات في جامعات عديدة في مختلف أنحاء العالم. من مؤلفاته: «نظام الأشياء» *La Société de l'objet* (1968)؛ «مجتمع الاستهلاك» *Le Système des objets* (1970) *L'Échange symbolique* (1970)؛ «التبادل الرمزي والموت» *consommation* (1970) *et la mort* (1976)؛ «شفافية الشر» *La transparence du mal* (1990)؛ «وهم الهيأة» *Le Crime parfait* (1992)؛ «الجريمة المكتملة» *L'Illusion de la fin* (1995)؛ «التبادل المستحيل» *L'Échange impossible* (1999)؛ وبالاشتراك مع فرنسواليفوتي نشر: «من الجزء إلى الآخر» *D'un fragment l'autre* (2001)؛ «روح الإرهاب» *L'Esprit du terrorisme* (2002)؛ وبالاشتراك مع أدغار موران «عنف العالم» *La violence du monde* (2003).

هالة الباجي :

كاتبة وباحثة وروائية. كانت سابقاً استاذة في جامعة تونس، ثم أستاذة وترأست المعهد الدولي في تونس. تناول في أبحاثها انثروبولوجيا تصفية الاستعمار. كتبت عدة مقالات في مجلتي *Le Débat* و*Esprit* كما ألفت عدة كتب، منها: «خيبة أمل وطنية» *(1982)*؛ «رحلة Désenchantement national» (1992)؛ «الخداع الثقافية» *Itinéraire de Paris à Tunis* (1992)؛ «الخداع الثقافية» *L'Imposture culturelle* (1997).

جيروم بندى :Jérôme BINDÉ

نائب مدير عام مساعد للعلوم الاجتماعية والانسانية ومدير قسم الاستشراف والفلسفة والعلوم الإنسانية في اليونسكو، وأمين عام مجلس المستقبل وعضو مؤسس لأكاديمية اللاتينية (latinité). خريج دار المعلمين العليا وحاائز على شهادة الأستاذية من الجامعة. نشر العديد من المقالات

التي تتناول قضايا الثقافة والمجتمع والاستشراف، من بينها: «أخلاقيات المستقبل: لماذا علينا ايجاد الوقت الضائع؟» (1997)، «هل نحن جاهزون للقرن الحادي والعشرين؟» (1998). أشرف على كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين» (2000) *Les Clés du XXI è siècle* الذي يحتوي على المجموعة الأولى من «محدثات القرن الحادي والعشرين». منسق ومشارك أساسي في إعداد التقرير العالمي الاستشرافي بعنوان «عالم جديد» *Un monde nouveau* (1999).

دنيز بونباردييه Denise BOMBARDIER

حاصلة على دكتوراه في سوسيولوجيا الاتصالات. باحثة وروائية وُمُتَّجَّة لبرامج ذائعة الصيت في راديو-كندا. ألفت عدة كتب لاقت رواجاً، منها: «طفولة في الماء المقدسة» (*Une enfance à l'eau bénite*) (1985)؛ «اندحار الأجناس» (*La Déroute des sexes*) (1993)؛ وأخيراً أصدرت «أوف» (*Ouf*) (2002)؛ وقد نشرت كذلك بالاشتراك مع العالم النفسي والمعالج النفسي كلود سان-لوران «مرض النفس». دراسة حول الامتناع الحياتي في العصر الحالي «*Le Mal de l'âme. Essai sur le mal de vivre au temps présent*» (1988).

أندريه براهيك André BRAHIC

عالم متخصص بفيزياء الفلك وأستاذ في جامعة باريس السابعة. مدير مخبر جاذبية غالما التابع لجامعة الطاقة الذرية في ساكالي. نال شهرة بعد اكتشافه بالتعاون مع وليم هوبار حلقات نبتون. يتناول في أبحاثه بشكل أساسي أصل النظام الشمسي، وهو يُعتبر من أحد أهم الخبراء العالميين في هذا المجال. شارك في استكشاف النظام الشمسي ضمن فريق *Voyager Cassini* من خلال مجموعة من التصورات بواسطة المسار. من مؤلفاته

سلسلة بعنوان «أولاد الشمس» (*Enfants du Soleil*) (1999)

فاي شونغ :Fay CHUNG

وزيرة سابقة للتربية والثقافة، وزيرة دولة سابقة كلفت بإيجاد فرص عمل وإنشاء التعاونيات في زيمبابوي. كانت عضواً في اللجنة الدولية لشؤون التربية في القرن الحادي والعشرين. كما كانت مديرية لشعبة التربية في اليونيسف ومستشارة خاصة للتربية في منظمة الوحدة الأفريقية. وهي اليوم مديرة معهد اليونسكو من أجل تدعيم الطاقات في إفريقيا.

جاك ديلور :Jacques DELORS

وزير المالية في فرنسا من 1981 إلى 1984، قبل أن يصبح رئيس اللجنة الأوروبية من 1985 إلى 1994. كان كذلك وراء سن القوانين الفرنسية المتعلقة بالتدريب المستمر (1969). رئيس سابق للجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين التي أنشأها اليونسكو، توّلّ تنسيق التقرير الدولي «التربية، كنز دفين في داخلنا» (*L'Éducation, un trésor est caché dedans*) (1996).

جاك دريدا :Jacques DERRIDA

فيلسوف فرنسي ولد في الجزائر. يشغل منصب مدير الأبحاث في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس (EHESS)، ويشرف على عدة حلقات دراسية في العالم، بالأخص في الولايات المتحدة. من مؤلفاته: «الكتابة والاختلاف» (*De la différance*) (1967)؛ «في علم القواعد» (*L'écriture et la différence*) (1967)؛ «النشر» (*La Dissémination*) (1972)؛ «grammatologie» (1967)؛ «من القانون إلى الفلسفة» (*Du droit à la philosophie*) (1990)؛ «في الضيافة» (*De l'hospitalité*) (1990)؛ «*Foi et savoir*» (2001)؛ ومؤخراً صدر له «ایمان ومعرفة» (2001).

لورد مغند ديساي :Lord Meghnad DESAI

أستاذ الاقتصاد ومؤسس ومدير مركز دراسة الحكومية العالمية في مدرسة الاقتصاد في لندن. شغل مركز مستشار لدى العديد من المنظمات الدولية مثل الزراعة والتغذية والبنك الدولي، ورئيس تحرير جريدة الاقتصاد القياسي التطبيقي. وهو حالياً عضو هيئة تحرير المجلة الدولية للاقتصاد القياسي التطبيقي، وللهعديد من المجالات الأخرى المتخصصة.

سليمان بشير ديان:

أستاذ الفلسفة في جامعتي شيخ انتا ديب (داكار) ونورثواسترن (اللينوي). خريج المدرسة العليا للمعلمين وحاائز على شهادة الأستاذية في الفلسفة، ومستشار خاص سابق للتربية والثقافة لدى رئيس جمهورية السنغال، إلى جانب كونه عضواً في مجلس تنمية البحث في العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA). يدرس الاستمولوجيا وتاريخ الفلسفة في العالم الإسلامي والقضايا الثقافية. من مؤلفاته: «بول، طير الليل في وضع النهار» (1989)؛ «إعادة صياغة المعنى: نصوص ورهانات استشرافية إفريقية» (Boole, *l'oiseau de nuit en plein jour*) (1989)؛ *Reconstruire le sens: textes et enjeux de prospective africaines* (2001)؛ «الإسلام والمجتمع المفتوح: الأمانة والحركة في فكر محمد اقبال» (*Islam et société ouverte: la fidélité et le mouvement*) (2001)؛ *dans la pensée de Muhammad Iqbal* (2001)؛ «مائة كلمة للتعريف بالاسلام» (100 mots pour dire l'Islam) (2002).

تييري غودان :Thierry GAUDIN

رئيس «استشراف 2100» (جمعية دولية تهدف إلى إعداد برامج كوبية للقرن الحادي والعشرين). عمل مديرًا لمركز الاستشراف والتقييم التابع لوزارة البحث والتكنولوجيا في فرنسا، وذلك لمدة عشر سنوات (1982-

1992). أشرف على طباعة كتاب «2100، قصة القرن القادم» (2100, *Récit du prochain siècle*) (1993)، من بين مؤلفاته: «2100، ملحمة النوع» (2100, *Préliminaires*)؛ «تمهيدات لاستشراف الديانات» (*Odyssée de l'espèce*) (1993) .à une prospective des religions (1998)

نادين غورديمر Nadine GORDIMER

رواية وكاتبة سيناريو وباحثة. نالت جائزة نوبل للأدب عام 1991 على عمل أعمالها التي اتسمت بالنضال ضد نظام التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية. نُشرت مؤخرًا مجموعة من قصصها الصغيرة بالفرنسية في جزأين: «الصوت الناعم للحياة» (*La Voix douce du serpent*) (2002) و«الساحر الأفريقي» (*Le Magicien africain*) (2003). أصدرت كذلك العديد من الروايات، منها: «عالم غرباء» (*Un monde d'étrangers*) (1979)؛ «قصة ولد» (*Histoire de mon fils*) (1992)؛ «حبيب الصدفة» (*Un amant de fortune*) (2002)؛ تشغل منصب نائب رئيس جمعية القلم الدولية، وهي كذلك سفيرة العزمية الصادقة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

جان-جوزيف غو Jean-Joseph GOUX

أستاذ الفلسفة في جامعة رايس في هيستون (تكساس). كان مدير برنامج في المعهد الدولي للفلسفة (1989-1991)، ومدير أبحاث مشارك في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (1988)، كما درس في عدة جامعات أميركية (بركلي، سان دييغو، ديو克، براون). مؤسس اختصاص جديد يُعرف بالاقتصاد الرمزي. تدور أبحاثه بشكل اساسي حول التقاطع بين الاقتصاد والفلسفة والتحليل النفسي والجمالية. أهم مؤلفاته: «اقتصاد ورمزية» (*Les Iconoclastes*) (1973)؛ «أعداء التقاليد» (*Economie et symbolique*) (1973)؛ «منمقو الكلام» (*Les Monnayeurs du langage*) (1984)؛ «تقلب القيمة» (*Frivolité de la valeur*) (2000).

كلود هاجيج :Claude HAGEGE

حاائز على دكتوراه في اللسانيات، وأستاذ نظرية لغوية في الكوليج دو فرنس. حائز على الميدالية الذهبية من مركز البحوث العلمية في فرنسا عام 1995 تقديرًا لمجمل أعماله، وهو معروف كذلك من الجمهور العربي خلال أبحاثه التي تضمن البعد الاجتماعي والأنساني في المجال اللغوي: «رجل الكلام» (*L'Homme de la parole*) (1985)، «اللغة الفرنسية عبر القرون» (*Le Souffle de la langue*) (1987)، «نفس اللغة» (*Le Français et les siècles*) (1992)، «لتوقف موت اللغات» (*Halte à la mort des langues*) (2000).

رويichi آيدا :Ryuichi IDA

أستاذ القانون الدولي في جامعة كيوتو. عضو اللجنة الدولية لأخلاقيات الحياة (CIB) التابعة لليونسكو، وقد تولى رئاستها من 1998 إلى 2002. عضو اللجنة الدولية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COMEST) التي أنشأتها اليونسكو.

جيلىو جيليف :Jeliou JELEV

فيلسوف مُطلق ومنتقِ الحركة الديموقراطية في بلغاريا عام 1989. في عام 1992 كان أول رئيس منتخب ديمقراطيًا لجمهورية بلغاريا (1997-1992)، بعد أن كان أحد أبرز المنشقين عن النظام الشيوعي. من مؤلفاته: «بلغاريا. أرض من أوروبا» (*Bulgarie. Terre d'Europe*) (1998). يتولى في الوقت الحاضر إدارة مؤسسة تُعنى بالتعاون بين دول البلقان.

أكسال كَهن :Axel KAHN

اختصاصي في علم الوراثة، طبيب و مدير معهد كوشان لعلم الوراثة الجزيئية. عضو الهيئة الوطنية الاستشارية للأخلاقيات (فرنسا)، ورئيس

مجموعة الخبراء حول علوم الحياة لدى الهيئة الأوروبية. من مؤلفاته: «طب القرن الحادي والعشرين: في الجينات وفي البشر» *La Médecine du XX^e siècle: des gènes et des hommes* (1996)؛ «نسخات متطابقة: إعادة النظر في الاستنساخ» *Copies conformes: le clonage en question* (1998)؛ «أين الإنسان في كل هذا؟» *Et l'homme dans tout ça?* (2000)؛ أصدر كذلك بالمشاركة كتاب «المستقبل ليس مكتوبًا» *L'Avenir n'est pas écrit* (2001).

بول كينيدي Paul KENNEDY

مؤرخ وأستاذ و مدير برامج دراسات حول الأمن الدولي في جامعة يال في الولايات المتحدة. اختصاصي في السياسة الدولية. من مؤلفاته: «استراتيجياً ودبلوماسياً: 1870-1945» *Stratégie et diplomatie: 1870-1945* (1988)؛ «نشأة وانحطاط القوى العظمى» *Naissance et déclin des grandes puissances* (1991)؛ «كيف نهينا القرن الحادي والعشرين» *Préparer le XX^e siècle* (1994).

جوليا كريستيفا Julia KRISTEVA

اختصاصية في اللسانيات وعلم الدلالة وفي التحليل النفسي. استاذة في المعهد الجامعي الفرنسي، وفي جامعة باريس السابعة (ديدرول)، كما تدرس في جامعة كولومبيا في نيويورك وفي جامعة تورونتو. من مؤلفاتها: «الأمراض الجديدة للنفس» *Les Nouvelles Maladies de l'âme* (1993)؛ «الأنثوي والمقدّس» *Le Féminin et le sacré* (1998)؛ وبالاشتراك مع كاترين كليران، نشرت: «العصرية النسائية: أنا أرادت» *Le Génie féminin: Hannah Arendt* (1999)؛ «ميلاني كلين» *Melanie Klein* (2000)؛ «كولييت» *Colette* (2002)؛ «ميلاني كلين» (2002).

ميشال مافيزولي Michel MAFFESOLI

أستاذ علم الاجتماع في جامعة باريس الخامسة منذ 1981. مدير مركز

دراسات حول «المعاصر واليومي» (CEAQ) ومركز الأبحاث حول «التخيل» في بيت علوم الإنسان (MSH). له مؤلفات عديدة، من بينها: «زمن القبائل» *Au creux des apparences* (1988); «في عمق المظاهر» *Le temps des tribus* (1988)؛ «تغير وجه العامل السياسي» *La Transfiguration du politique* (1990)؛ «امتداح العقل الحساس» *Éloge de la raison sensible* (1992)؛ «في الترحال» *Le Mystère de la conjonction* (1997)؛ «سر الالتقاء» *Du nomadisme* (1998)؛ «اللحظة الأبدية» *L'Instant éternel* (2000)؛ «حصة الشيطان. مختصر تخريب ما بعد الحداثة» *- La part du diable. Précis de subversion post-*، وهو كذلك مدير مجلة *Cahiers de l'imaginaire* و *Sociétés modernes* (2002) ونائب رئيس المعهد الدولي لعلم الاجتماع وعضو الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون *Academia Scientiarum et Artium Europea*.

فكتور مسوح :Victor MASSUH

فيروف وكاتب ارجنتيني. عمل في السابق استاذًا في جامعة بيونس ايرس، حيث شغل كراسي الفلسفة والتاريخ وفلسفة الدين. كان كذلك مديرًا لقسم الفلسفة في الجامعة ذاتها. له عدة مؤلفات، منها: «حوار الثقافات» *El diálogo de las culturas* (1956)؛ «طقس المقدس» *El rito y lo sagrado* (1965)؛ «الحرية والعنف» *La libertad y la violencia* (1968)؛ «نيتشه ونهاية الدين» *Nietzsche y el fin de la religión* (1969)؛ «العدمية والتجربة المترفة» *Nihilismo y experiencia extrema* (1975)؛ «نزاع العقل» *Agonia de la razón* (1994)؛ «الوجه والوجه الآخر: حضارة إلى الهاياك؟» *Cara y contracara: una civilización a la deriva?* (1999) سفير لدى اليونسكو وبلجيكا والاتحاد الأوروبي، وكان عضواً ورئيساً للمكتب التنفيذي لليونسكو لدورتين متتاليتين.

أشيل مبمببي Achille MBEMBE

باحث كاميروني في معهد البحث الاقتصادي والاجتماعي في جامعة فيتفاترساند في جوهانسبرغ. شغل من 1996 إلى 2000 منصب المدير التنفيذي لمجلس تنمية البحث في العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA)، وفي عام 2001 درّس في جامعة كاليفورنيا (بركلي) كأستاذ زائر. من مؤلفاته: «بلدان إفريقيا المستعصية» (1988); «ما بعد الاستعمار. دراسة حول الخيال السياسي في إفريقيا المعاصرة» *De la postcolonie. Essai sur l'imagination politique dans l'Afrique contemporaine* (2000).

إليكيا مبووكولو Elikia M'BOKOLO

مؤرخ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كان مديرًا لمدة عشر سنوات لمركز الدراسات الأفريقية التابع لمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس (EHESS)، حيث يشغل في الوقت الحاضر مركز مدير أبحاث. صدرت له مؤلفات عدة حول إفريقيا، من بينها: «بيض وسود في إفريقيا الاستوائية» (*Noirs et Blancs en Afrique équatoriale*) (1981); «تاريخ وحضاريات إفريقيا السوداء» (*L'Afrique noire. Histoire et civilisations*) (1992); «إفريقيا بين أوروبا وأميركا» (*L'Afrique entre l'Europe et l'Amérique*) (collectif, 1997); نال مؤخرًا بالاشتراك مع فيليب سانتي جائزة البحث السمعي-البصري على السلسلة الوثائقية «إفريقيا، قصة بالصوت».

كاندييدو منديس Candido MENDES

رئيس جامعة كاندييدو منديس في ريو دو جانيرو منذ 1963. عضو الأكاديمية البرازيلية للآداب، وأمين عام أكاديمية اللتننة. كان كذلك رئيس المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ورئيس الجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA)، وعضو اللجنة الخبرية «عدالة وسلام» في البرازيل، وعضو مجلس

جامعة الأمم المتحدة، ونائب فدرالي في البرازيل. له عدة مؤلفات، منها: «اعتراض وتنمية في أميركا اللاتينية» *Contestation et développement* (1979)؛ «العدالة، جوع الكنيسة» *Justice, faim de l'Amérique latine* (1979)؛ «العدلة، جوع الكنيسة» *Justice, faim de l'Église* (1977)؛ «لولا والبرازيل الآخر» *Lula et l'autre* (2003).

لوك مونتانييه :Luc MONTAGNIER

باحث فرنسي، من المشاركين في اكتشاف فيروس السيدا، وعضو أكاديمية الطب الوطنية وأكاديمية العلوم في فرنسا. مدير أبحاث برتبة الشرف في مركز البحوث العلمية وأستاذ شرف في معهد باستور. كان كذلك ما بين 1997 و2001 استاذًا ومديراً لمركز البيولوجيا الجزيئية في المعهد الملكي في جامعة نيويورك. أسس بالاشتراك مع فيدريكو مايور عام 1993 المؤسسة العالمية للبحث والوقاية من السيدا وكان رئيساً لها. أصدر كتاباً يُعتبر مرجعاً بعنوان «فيروسات وبشر» (1994)؛ كما نشر مؤخراً بحثاً بعنوان «أين يتوجه البحث الطبي البيولوجي في فرنسا؟»، وقد صدر ضمن مجموعة «ما هو مستقبل البحث؟ خمسون عالماً يتطلعون» *Quel avenir pour la recherche? Cinquante savants s'engagent.*

ادغار موران :Edgar MORIN

عالم اجتماع، ومدير أبحاث برتبة الشرف في مركز البحوث العلمية في فرنسا. يشغل كذلك مركز رئيس الوكالة الأوروبية للثقافة التابعة لليونسكو. نال عدة جوائز تقديرًا لأعماله. له عدة مؤلفات، من بينها سلسلة بعنوان «المنهج» (1980-2001)؛ «مدخل إلى سياسة للإنسان» *La Méthode* (1980-2001)؛ « الإنسانية الإنسانية: الهوية الإنسانية» *Introduction à une politique de l'homme* (1999)؛ « الإنسانية الإنسانية: الهوية الإنسانية» *L'Humanité de l'humanité: l'identité humaine* (2001)؛ كما أصدر بالاشتراك مع جان بودريار «عنف العالم» *La Violence du monde* (2003).

ساليكوكو موفوين :Salikoko MUFWENE من مواليد الكونغو. استاذ اللسانيات في جامعة شيكاغو، ونائب رئيس الجمعية اللسانية للكاريبي، وعضو المجلس الدولي الفرنكوفوني للغات. عرف شهرة دولية واسعة بفضل أبحاثه التي عالجت بشكل خاص قضيابا التهجين، من مؤلفاته «علم بيئه تطور اللغة» *The Ecology of Language Evolution (2001)*.

توماس أوديامبو :Thomas ODHIAMBO اختصاصي في علم الحشرات. أسس وأدار سابقاً المركز الدولي لفيزيولوجيا وبيئة الحشرات (ICIEP). أسس كذلك المنتدى الرائد (منتدى من أجل تنمية العلوم في إفريقيا) في نيروري (كينيا)، وأكاديمية العالم الثالث للعلوم. رئيس سابق لجامعة الطب الاستوائي في كينيا والأكاديمية الأفريقية للعلوم. له عدة أبحاث علمية منشورة نال عليها عام 1991 ميدالية البر اشتاين الذهبية التي تحملها اليونسكو. توفي عام 2003.

ادواردو بورتيللا :Eduardo PORTELLA فيلسوف وكاتب وناقد أدبي. أستاذ شرف في الجامعة الفدرالية في ريو دو جانيرو. رئيس مؤسس لمنظمة تنمية العلوم والثقافة، ومدير أبحاث في كوليج البرازيل. رئيس سابق لمؤسسة المكتبة الوطنية في البرازيل، وهو يشغل حاليا منصب رئيس الصندوق الدولي لتشجيع الثقافة التابع لليونسكو. عضو الأكاديمية البرازيلية للأدب. وزير سابق للتربية والثقافة في البرازيل، كما كان كذلك مديرًا عامًا مساعدًا لليونسكو ورئيس الندوة العامة لليونسكو. وهو اليوم منسق مشروع اليونسكو «دروب الفكر في فجر الألفية الثالثة».

نيكولا برانتزوس :Nicolas PRANTZOS اختصاصي في الفيزياء الفلكية، ولد في اليونان. وهو مكلف بالأبحاث

في مركز البحوث العلمية، حيث يقوم بدراسات في معهد الفيزياء الفلكية في باريس تتناول التطور والتكون الناري للكواكب وتطور المجرات وعلم فلك الطاقات العليا. نال جائزة الجمعية الفرنسية لعلم الفلك عام 1994 على مجمل أعماله، وجائزة هنري دو بارفيل من أكاديمية العلوم، والسعفة الذهبية من جمعية الكتاب العلميين في فرنسا عن كتابه «شموس متفجرة» (*Soleils éclatés*) (1988) والذي كتبه بالاشتراك مع ت. مونيارل، وجائزة جان روستان 1999 من الحركة العالمية للمسؤولية العلمية عن كتابه «نشوء وحياة وموت النجوم» (*Naissance, vie et mort des étoiles*) (1998) (1998) الذي صدر ضمن مجموعة «ماذا أعرف؟». وهو أخيراً أحد المؤلفين الأربع لسلسل «هل نحن لوحدنا في الكون؟» (*Sommes-nous seuls dans l'univers?*) (2000).

بول ريكور Paul RICŒUR

أستاذ سابق للفلسفة في جامعات ستراسبور وسوربون وباريس العاشرة (نانتر). بالإضافة إلى ذلك هو عضو هيئة التحرير في مجلة *Esprit*، وعضو في عدة أكاديميات، من بينها الأكاديمية العالمية للثقافات. نال عدة جوائز تقديرًا لأعماله، كما نشر العديد من الكتب، من بينها: «فلسفة الإرادة» (*Philosophie de la volonté*) (1950-1961)؛ «الاختلاف في التأويلات» (*Le Conflit des interprétations*) (1969)؛ «النظر إلى الذات كما إلى الآخر» (*Soi-même comme un autre*) (1990)؛ «النقد والاقتناع» (*La critique et la conviction*) (1995)؛ «الذاكرة والتاريخ والنسيان» (*La mémoire, l'histoire, l'oubli*) (2000).

جيروم ريفكين Jeremy RIFKIN

عالم اقتصاد وختصاري في الاستشراف. مؤسس ورئيس مؤسسة التوجهات الاقتصادية في واشنطن. له كتابان مشهوران أثارا نقاشا دولياً واسعاً: «نهاية العمل» (*La fin du travail*) (1996) و«التقنية الحيوية». استثمار

الجينات في أفضل العالم» *Le siècle biotech. Le commerce des gènes dans le meilleur des mondes* (1998) نشر مؤخرًا: «عصر الدخول إلى الشبكة. ثورة الاقتصاد الجديد» *L'Âge de l'accès. La révolution de la nouvelle économie* (2000)؛ «الاقتصاد الميدروجيني» *L'Économie hydrogène* (2002)

فرنشيسكو ساغاستي :Francisco SAGASTI

عالم اقتصاد من البيرو. مستشار سابق لرئيس وزراء البيرو. رئيس «أجندة المنتدى الوطني - الدولي». شغل في السابق مركز مدير التخطيط الاستراتيجي في البنك الدولي، كما كان رئيساً للهيئة الاستشارية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة. أصدر بالاشتراك كتاب «التفتيش غير المؤكد: العلم والتكنولوجيا والتنمية» *La Quête incertaine: science, technologie et développement* (1994).

بيار سانé :Pierre SANÉ

نائب مدير عام للعلوم الاجتماعية والانسانية في اليونسكو. مواطن سنغالي مجاز من مدرسة لندن للاقتصاد، شغل مركز مدير افريقيا في مركز الأبحاث الكندي من أجل التنمية الدولية CRDI. أصبح في العام 1992 أميناً عاماً لمنظمة العفو الدولية، فعمل طيلة عشر سنوات على توسيع مهمة هذه المنظمة من أجل الاحاطة بالظروف التي نشأت بعد نهاية الحرب الباردة.

ميشال سير :Michel SERRES

فيلسوف وكاتب. عضو في الأكاديمية الفرنسية وأستاذ تاريخ العلوم في جامعة ستانفورد. من بين الكتب العديدة التي أصدرها، ذكر: «الحواس الخمس» *Les Cinq Sens* (1985)؛ «العقد الطبيعي» *Le Contrat naturel* (1990)؛ «العودة إلى العقد الطبيعي» *Le Retour au contrat naturel* (2000)

L'Incandescent (2001)؛ وقد أصدر مؤخراً «المتوهج» *Hominescence* (2001)؛ *«نقط مرجعية: عناصر ل التاريخ العلوم» Les Référents: éléments* (2003)؛ *«نقط مرجعية: عناصر ل التاريخ العلوم» Les Référents: éléments* (2003)؛ *d'histoire des sciences* (2003). حاز في العام 1994 على الجائزة الدولية للاستشراق التي يمنحها مرصد المستقبل.

داريوش شايغان Daryush SHAYEGAN

فيلسوف ايراني، مدير سابق للمركز الايراني للدراسة الحضارات واستاذ شرف للدراسات الهندية والفلسفة المقارنة في جامعة طهران. من مؤلفاته: «ما هي الثورة الدينية؟» (*Qu'est-ce qu'une révolution religieuse?*) (1991)؛ «النظرة المبتورة» (*Le Regard mutilé*) (1996)؛ وقد صدر له مؤخراً «النور يأتي من الغرب» (*La Lumière vient de l'Occident*) (2003).

بيتر سلوتر ديجيك Peter SLOTERDIJK:

رئيس المدرسة العليا للتدريب في كارلسروه (المانيا)، وأستاذ الفلسفة والجاليات في فيينا. في 1999 وخلال مؤتمر عن هайдغر أثارت محاضرته «قواعد للرواضة الانسانية» نقاشاً عالياً حول احتمال «نهاية الانسنة». من مؤلفاته: «نقد العقل الواقع» (*Critique de la raison cynique*) (1987)؛ «قواعد للرواضة الانسانية» (*Règles pour le parc humain*) (2000)؛ «ترويض الكائن الحي» (*Domestication de l'être*) (2000)؛ «أفلاك: فقاعات» (ج.1)، *Kratz Sphères*, t.I, *Bulles* (2002), t.II et III, *Globes et* (ج.2)، *Azibad* (ج.3.)؛ «الجزءان الأخيران قيد الترجمة» (*Écumes*).

روجيه سو Roger SUE:

عالم اجتماع، وأستاذ في جامعيي كان Caen وباريis الخامسة. كان مديرًا للدراسات السوسنولوجية في مؤسسة سوفراس SOFRAS للإحصاء، ومديراً مساعداً في قسم الاعلام في وزارة تنظيم المدن والاسكان، ومنتسباً في

المفوضية العامة للتخطيط. من بين مؤلفاته، نذكر: «نحو مجتمع الوقت الحر» *Vers une société du temps libre* (1982)؛ «الوقت والنظام الاجتماعي» *Temps et ordre social* (1994)، «نحو اقتصاد تعددي» *Vers une économie plurielle* (1997)؛ «ثراء البشر: نحو الاقتصاد الرباعي» *La Richesse des hommes. Vers l'économie quaternaire* (1997)؛ «إعادة الوصل الاجتماعي: حرية، مساواة، مشاركة» *Renouer le lien social. Liberté, égalité, association* (2001)؛ «المجتمع المدني في مواجهة السلطة» *La Société civile face au pouvoir* (2003).

خوان توان ترين :Xuan Thuan TRINH ولد في الفيتنام ودرس الفيزياء الفلكية في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (CALTECH)، ثم في جامعة برنسون. استاذ الفيزياء الفلكية في جامعة فيرجينيا، وختصاري في علم الفلك الذي يتحلى بالجرأات، وقد كتب عدة مقالات علمية حول تكون وتطور المجرات. كما أصدر عدة كتب لاقت نجاحاً كبيراً: «نغمة خفية» *Mélodie secrète* (1988)؛ «اختصاصي الفيزياء الفلكية» *Le Destin de l'Univers* (1992)؛ «مصير الكون» *Un astrophysicien* (1992)؛ «الغوضى والتناسق» *Le Chaos et l'harmonie* (1998)؛ «اللامتناهي في راحة اليدين: من الانفجار الكبير إلى الوعي» *L'Infini dans la paume de la main: du big bang à l'éveil* (2000)؛ صدر له مؤخرًا «أصول» *Origines* (2003).

Jacques TESTART : جاك تستار اختصاصي في البيولوجيا ومدير أبحاث في المعهد الوطني للصحة والبحث الطبي INSERM. هو الوالد العلمي لأول طفل فرنسي ولد بواسطة الأنابيب. كما انه مؤلف لعدة كتب تروج بقوة لفكرة احترام العلم للكرامه

القيم إلى أين؟

الإنسانية، منها: «رغبة الجينة» (*Le Désir du gène*) (1994)؛ «من أجل أخلاقية كونية» (*Pour une éthique planétaire*) (1997)؛ «بشر محتملون: من الانجذاب الاحتمالي إلى الولادة المعيارية» (*Des hommes probables: de la procréation*) (1999)؛ «الكائن المتلاعِب به» (*Le aléatoire à la reproduction normative*) (1999)؛ «الحياة المُنْتَهَى» (*Vivant manipulé*) (2003).

مصطفى طلبا:

استاذ في البيولوجيا المصغرة. كان وزيراً للشباب ما بين 1971 و1973 والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من 1976 إلى 1992. يشغل منذ 1994 منصب الرئيس المؤسس للمركز الدولي للبيئة والتنمية.

آلان تورين : Alain TOURAIN

عالم اجتماع ومؤسس لمركز دراسات الحركات الاجتماعية في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس EHESS. عضو أكاديمية اللнтنة وأكاديمية أوروبا. له عدة مؤلفات، منها: «نقد الحداثة» (*Critique de la modernité*) (1992)؛ «ما هي الديمقراطية؟» (*Qu'est-ce que la démocratie?*) (1992)؛ «هل يمكننا العيش سوياً؟ متساوون و مختلفون» (*Pourrons-nous vivre ensemble? Égaux et différents*) (1997)؛ «ما السبيل للخروج من الليبرالية؟» (*Comment sortir du libéralisme?*) (1999)؛ «البحث عن الذات» (*La Recherche de soi*) (2000)

جياني فاتيمو : Gianni VATTIMO

استاذ الفلسفة في جامعة تورينو، ونائب في البرلمان الأوروبي. يُعتبر من أحد المنادين بتغيير ما بعد الحداثة الفلسفية. درس في عدة جامعات أميركية،

من بينها جامعة يال وجامعة لوس انجلوس في كاليفورنيا وجامعة نيويورك. من مؤلفاته: «نهاية الحداثة» (1987)؛ *La Fin de la modernité* (1987)؛ «المجتمع الشفاف» (1990)؛ *La Société transparente* (1990)؛ «الأمل في الاعتقاد» (*Espérer*) (1998)؛ «حوار مع نيشته» (*Dialogo con Nietzsche*) (2001)؛ «العدمية» (*croire*) (1998)؛ « Nichilismo ed emancipazione» (2003) و« التحرر» (2003).

ولفغانغ والش :Wolfgang WELSCH

أستاذ الفلسفة النظرية في جامعة إينا في ألمانيا. درس في عدة جامعات ألمانية قبل نيله جائزة ماكس بلانك للبحث (1992) وعده منح للبحث في النساء واليابان. يتبع أبحاثه حول الجمالية ونظرية الفن وفلسفة الثقافة. من مؤلفاته: «ما بعد حداثتنا الحديثة» (*Unsere postmoderne Moderne*) (1987)؛ «التفكير بالجماليات» (*Vernunft*) (1990)؛ «العقل» (*Ästhetisches Denken*) (1990)؛ «الحدود علم الجمال» (*Grenzgänger der Ästhetik*) (1996)؛ «إلغاء» (*Aesthetics*) (1997)؛ «علم الجمال وما بعد» (*Undoing Aesthetics*) (1997)؛ «علم الجمال وما بعد» (*and Beyond*) (2002).

ادوارد ولسون :Edward O. WILSON

اختصاصي في البيولوجيا وعلم الحشرات. استاذ في جامعة هارفرد، ومدافع كبير عن الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومحترع لعلم الاجتماع البيولوجي. نال جوائز عديدة. من مؤلفاته: «علم الاجتماع البيولوجي: التوجه الجديد» (*Sociobiology: The new Synthesis*) (1975)؛ «في الطبيعة الإنسانية» (*L'Unicité du savoir*) (1978)؛ «أحادية المعرفة» (*On Human Nature*) (1978)؛ «مستقبل الحياة» (*L'Avenir de la vie*) (2000)؛ «مستقبل الحياة» (2003).

المصادر والمراجع المذكورة

- ANNAS George J., *The Rights of Patients*, Illinois, Southern Illinois University Press, 1975.
- , *Some Choice : Law, Medicine, and The Market*, Oxford, Oxford University Press, 1998.
- , *Health and Human Rights*, New York, Routledge, 1999.
- APPADURAI Arjun, *Worship and Conflict under Colonial Rule : A South Indian Case*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981.
- , *Modernity at Large : Cultural Dimensions of Globalization*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1996, trad. fr.
- Après le colonialisme : les conséquences culturelles de la mondialisation, Paris, Payot, 2001.
- , *Globalization*, Durham, Duke University Press, 2001.
- ARKOUN Mohammed, *Pour une critique de la raison islamique*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1984.
- , *L'Islam, morale et politique*, Bruges, Desclée de Brouwer, 1986.
- , *L'Islam, approche critique*, Paris, J. Grancher, 1998.
- , *Penser l'islam aujourd'hui*, Alger, Éditions Laphomic-ENAL, 2002.
- , *De Manhattan à Bagdad – au-delà du Bien et du Mal* (avec Joseph Maïla), Bruges, Desclée de Brouwer, 2003.
- BARRETO Adalberto, *L'Indien qui est en moi*, Paris, Descartes et Compagnie, 1996.
- BATESON Gregory, *Vers une écologie de l'esprit*, Paris, Seuil, 1977.
- BAUDRILLARD Jean, *Le Système des objets*, Paris, Gallimard, 1968.
- , *La Société de consommation*, Paris, Gallimard, 1970.
- , *L'Échange symbolique et la mort*, Paris, Gallimard, 1976.

- , *La Transparence du mal*, Paris, Galilée, 1990.
- , *L'Illusion de la fin ou la grève des événements*, Paris, Galilée, 1992.
- , *Le Crime parfait*, Paris, Galilée, 1995.
- , *L'Échange impossible*, Paris, Galilée, 1999.
- , *D'un fragment l'autre* (entretiens avec François L'Yvonnet), Paris, Albin Michel, 2001.
- , *L'Esprit du terrorisme*, Paris, Galilée, 2002.
- , *La Violence du monde* (avec Edgar Morin), Paris, Le Félin, 2003.
- BEAUVOIR Simone de, *Le Deuxième Sexe*, Paris, Gallimard, 1949.
- BÉJI Hélé, *Le Désenchantement national*, Paris, La Découverte, 1982.
- , *Itinéraire de Paris à Tunis*, Paris, Noël Blandin, 1992.
- , *L'Imposture culturelle*, Paris, Stock, 1997.
- BINDÉ Jérôme, «L'éthique du futur. Pourquoi faut-il retrouver le temps perdu?», *Futuribles*, Paris, décembre 1997.
- , *Un monde nouveau* (avec Federico Mayor), Paris, Odile Jacob - Éditions UNESCO, 1999.
- , (dir.), *Les Clés du XXI^e siècle* (collectif), Paris, Seuil-Éditions UNESCO, 2000.
- BLOOM Harold, *The American Religion : The Emergence of the Post-Christian Nation*, New York, Simon and Schuster, 1992.
- BOMBARDIER Denise, *Une enfance à l'eau bénite*, Paris, Seuil, 1985.
- , *Le Mal de l'âme. Essais sur le mal de vivre au temps présent* (avec Claude Saint-Laurent), Paris, Robert Laffont, 1988.
- , *La Déroute des sexes*, Paris, Seuil, 1993.
- , *Ouf*, Paris, Albin Michel, 2002.
- BRAHIC André, *Enfants du Soleil*, Paris, Odile Jacob, 1999.
- CANTO-SPERBER Monique, *L'Inquiétude morale et la vie humaine*, Paris, PUF, 2001.
- CONTINI Éliane, *Un psychiatre dans la favela*, Paris, Les Empêcheurs de penser en rond, 1995.
- DERRIDA Jacques, *L'Écriture et la différence*, Paris, Seuil, 1967.
- , *De la grammatologie*, Paris, Minuit, 1967.
- , *La Dissémination*, Paris, Seuil, 1972.
- , *Du droit à la philosophie*, Paris, Galilée, 1990.

- , *De l'hospitalité*, Paris, Calmann-Lévy, 1997.
- , *Foi et savoir*, Paris, Seuil, 2001.
- DIAGNE Souleymane Bachir, *Boole, l'oiseau de nuit en plein jour*, Paris, Belin, 1989.
- , *Reconstruire le sens : textes et enjeux de prospectives africaines*, Dakar, Codesria, 2001.
- , *Islam et société ouverte : la fidélité et le mouvement dans la pensée de Muhammad Iqbal*, Paris, Maisonneuve et Larose, 2001.
- , *100 mots pour dire l'islam*, Paris, Maisonneuve et Larose, 2002.
- GAUCHET Marcel, *Le Désenchantement du monde*, Paris, Gallimard, 1985.
- GAUDIN Thierry (dir.), *2100, Récit du prochain siècle* (collectif), Paris, Payot, 1993.
- , *2100, Odyssée de l'espèce*, Paris, Payot, 1993.
- , *Introduction à l'économie cognitive*, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 1997.
- , *Préliminaires à une prospective des religions*, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 1998.
- GORDIMER Nadine, *Un monde d'étrangers*, Paris, Albin Michel, 1979.
- , *Histoire de mon fils*, Paris, Bourgois, 1992.
- , *Un amant de fortune*, Paris, Grasset, 2002.
- , *La Voix douce du serpent*, Paris, Plon, 2002.
- , *Le Magicien africain*, Paris, Plon, 2003.
- GOUX Jean-Joseph, *Économie et symbolique*, Paris, Seuil, 1973.
- , *Les Iconoclastes*, Paris, Seuil, 1978.
- , *Les Monnayeurs du langage*, Paris, Galilée, 1984.
- , *Frivolité de la valeur*, Paris, Blusson, 2000.
- HAGÈGE Claude, *L'Homme de parole*, Paris, Fayard, 1985.
- , *Le Français et les siècles*, Paris, Seuil, 1987.
- , *Le Souffle de la langue*, Paris, Odile Jacob, 1992.
- , *Halte à la mort des langues*, Paris, Odile Jacob, 2000.
- HUNTINGTON Samuel, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York, Simon and Schuster, 1996, trad. fr. *Le Choc des civilisations*, Paris, Odile Jacob, 1997.

- JELEV Jeliou, *Bulgarie. Terre d'Europe*, Paris, Frison-Roche, 1998.
- KAHN Axel, *La Médecine du XXI^e siècle : des gènes et des hommes*, Paris, Bayard, 1996.
- , *Copies conformes : le clonage en question* (avec Fabrice Papillon), Paris, Nil, 1998.
- , *Et l'homme dans tout ça?*, Paris, Nil, 2000.
- , *L'Avenir n'est pas écrit* (avec Albert Jacquard), Paris, Bayard Culture, 2001.
- KENNEDY Paul, *Stratégie et diplomatie : 1870-1945*, Paris, Économica, 1988.
- , *Naissance et déclin des grandes puissances*, Paris, Payot, 1991.
- , *Préparer le XXI^e siècle*, Paris, Odile Jacob, 1994.
- KLEIN Melanie, *La Psychanalyse des enfants* (1932), Paris, PUF, 1969.
- KRISTEVA Julia, *Les Nouvelles Maladies de l'âme*, Paris, Fayard, 1993.
- , *Le Féminin et le sacré* (avec Catherine Clément) Paris, Stock, 1998.
- , *Le Génie féminin : Hannah Arendt*, Paris, Fayard, 1999.
- , *Melanie Klein*, Paris, Fayard, 2000.
- , *Colette*, Paris, Fayard, 2002.
- LE COIFF Jacques, *Un autre Moyen Âge*, Paris, Gallimard, 1999.
- MAFFESOLI Michel, *Le Temps des tribus*, Paris, La Table ronde, 1988.
- , *Au creux des apparences*, Paris, Plon, 1990.
- , *La Transfiguration du politique*, Paris, Grasset et Fasquelle, 1992.
- , *Éloge de la raison sensible*, Paris, Grasset et Fasquelle, 1996.
- , *Du nomadisme*, Paris, LGF, 1997.
- , *Le Mystère de la conjonction*, Saint-Clément-de-Rivière, Fata Morgana, 1998.
- , *L'Instant éternel*, Paris, La Table Ronde, 2000.
- , *La Part du diable. Précis de subversion postmoderne*, Paris, Flammarion, 2002.
- MARTINET André, *Des steppes aux océans. L'indo-européen et les «Indo-Européens»*, Paris, Payot, 1986.
- MASSUH Victor, *El diálogo de las culturas*, Universidad Nacional de Tucumán, Facultad de Filosofía y Letras, 1956.
- , *El rito y lo sagrado*, Buenos Aires, Editorial Columba, 1965.

- , *La libertad y la violencia*, Buenos Aires, Editorial Sudamericana, 1968.
- , *Nietzsche y el fin de la religión*, Buenos Aires, Editorial Sudamericana, 1969.
- , *Nihilismo y experiencia extrema*, Buenos Aires, Editorial Sudamericana, 1975.
- , *Agonia de la razón*, Buenos Aires, Editorial Sudamericana, 1994.
- , *Cara y contracara : una civilización a la deriva?*, Buenos Aires, Emecé Editores, 1999.
- MBEMBE Achille, *Afriques indociles*, Paris, Khartala, 1988.
- , *De la postcolonie. Essai sur l'imagination politique dans l'Afrique contemporaine*, Paris, Karthala, 2000.
- M'BOKOLO Elikia, *Noirs et blancs en Afrique équatoriale*, Paris, EHESS, 1981.
- , *L'Afrique noire. Histoire et civilisations*, Paris, Hatier, 1992.
- , (dir.), *L'Afrique entre l'Europe et l'Amérique* (collectif), Paris, Éditions UNESCO, 1997.
- MENDES Candido, *Contestation et développement en Amérique latine*, Paris, PUF, 1979.
- , *Justice, faim de l'Église*, Bruges, Desclée de Brouwer, 1977.
- , *Lula et l'autre Brésil*, Paris, Éditions de l'IHEAL, 2003.
- MONTAGNIER Luc, *Des virus et des hommes*, Paris, Odile Jacob, 1994.
- , «Où va la recherche biomédicale française?» in *Quel avenir pour la recherche? Cinquante savants s'engagent* (collectif), Paris, Flammarion, 2003.
- MORIN Edgar, *La Méthode*, Paris, Seuil, 1980-2001.
- , *Introduction à une politique de l'homme*, Paris, Seuil, 1999.
- , *L'Humanité de l'humanité: l'identité humaine*, Paris, Seuil, 2001.
- , *La Violence du monde* (avec Jean Baudrillard), Paris, Le Félin, 2003.
- MUFWENE Salikoko, *The Ecology of Language Evolution*, Cambridge, Cambridge University Press, 2001.
- PNUD, *Rapport sur le développement humain 1996*, PNUD, 1996.
- PRANTZOS Nicolas, *Soleils éclatés* (avec Thierry Montmerle), Paris, Presse du CNRS, 1988.

- , *Naissance, vie et mort des étoiles*, Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 1998.
- , *Sommes-nous seuls dans l'univers?* (collectif), Paris, Fayard, 2000.
- REICH Robert, *L'Économie mondialisée*, Paris, Dunod, 1993.
- RICŒUR Paul, *Philosophie de la volonté*, Paris, Aubier, 1950-1961.
- , *Le Conflit des interprétations*, Paris, Seuil, 1969.
- , *Soi-même comme un autre*, Paris, Seuil, 1990.
- , *La Critique et la conviction*, Paris, Calmann-Lévy, 1995.
- , *La Mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil, 2000.
- RIFKIN Jeremy, *La Fin du travail*, Paris, La Découverte, 1996.
- , *Le Siècle biotech. Le commerce des gènes dans le meilleur des mondes*, Paris, Pocket, 1998.
- , *L'Âge de l'accès. La révolution de la nouvelle économie*, Paris, La Découverte, 2000.
- , *L'Économie hydrogène*, Paris, La Découverte, 2002.
- SAGASTI Francisco, *La Quête incertaine : science, technologie et développement* (coauteur), Paris, Économica, 1994.
- SEN Amartya, «La Raison, l'Orient et l'Occident», *Esprit*, décembre 2000.
- SERRES Michel, *Les Cinq Sens*, Paris, Grasset et Fasquelle, 1985.
- , *Le Contrat naturel*, Paris, François Bourin, 1990.
- , *Le Retour au contrat naturel*, Paris, Bibliothèque nationale de France, 2000.
- , *Hominescence*, Paris, Le Pommier, 2001.
- , *L'Incandescent*, Paris, Le Pommier, 2003.
- , *Les Référents : éléments d'histoire des sciences*, Paris, Bordas, 2003.
- SHAYEGAN Daryush, *Qu'est-ce qu'une révolution religieuse?* Paris, Albin Michel, 1991.
- , *Le Regard mutilé*, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube, 1996.
- , *La lumière vient de l'Occident*, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2003.
- SLOTERDIJK Peter, *Critique de la raison cynique*, Paris, Christian Bourgois, 1987.
- , *Règles pour le parc humain*, Paris, Mille et une nuits, 2000.

- , *La Domestication de l'être*, Paris, Mille et une nuits, 2000.
- , *Sphères*, t. I, *Bulles*, Paris, Pauvert, 2002.
- SORMAN Guy, *Le Monde est ma tribu*, Paris, Fayard, 1997.
- SUE Roger, *Vers une société du temps libre*, Paris, PUF, 1982.
- , *Temps et ordre social*, Paris, PUF, 1994.
- , *Vers une économie plurielle*, Paris, Syros, 1997.
- , *La Richesse des hommes. Vers l'économie quaternaire*, Paris, Odile Jacob, 1997.
- , *Renouer le lien social. Liberté, égalité, association*, Paris, Odile Jacob, 2001.
- , *La Société civile face au pouvoir*, Paris, Presse de Sciences-Po, 2003.
- TESTART Jacques, *Le Désir du gène*, Paris, Flammarion, 1994.
- , *Pour une éthique planétaire*, Paris, Mille et une nuits, 1997.
- , *Des hommes probables : de la procréation aléatoire à la reproduction normative*, Paris, Seuil, 1999.
- , *Le Vivant manipulé*, Paris, Sand and Tchou, 2003.
- TOURAINE Alain, *Critique de la modernité*, Paris, Fayard, 1992.
- , *Pourrons-nous vivre ensemble? Égaux et différents*, Paris, Fayard, 1997.
- , *Comment sortir du libéralisme?*, Paris, Fayard, 1999.
- , *La Recherche de soi*, Paris, Fayard, 2000.
- TRINH Xuan Thuan, *Mélodie secrète*, Paris, Fayard, 1988.
- , *Un astrophysicien*, Paris, Fayard, 1992.
- , *Le Destin de l'Univers*, Paris, Gallimard, 1992.
- , *Le Chaos et l'harmonie*, Paris, Fayard, 1998.
- , *L'Infini dans la paume de la main : du big bang à l'éveil*, Paris, Nil, 2000.
- , *Origines*, Paris, Fayard, 2003.
- UNESCO, *Rapport mondial de l'Éducation*, Paris, Éditions UNESCO, 2000.
- UNESCO, *L'Éducation, un trésor est caché dedans* (dir. Jacques Delors), Paris, Odile Jacob-Éditions UNESCO, 1996.
- VATTIMO Gianni, *La Religion* (avec Jacques Derrida), Paris, Seuil, 1997.

- , *La Fin de la modernité*, Paris, Seuil, 1987.
- , *Espérer croire*, Paris, Seuil, 1998.
- , *Dialogo con Nietzsche*, Milan, Garzanti, 2001.
- WEBER Max, *Le Savant et le politique*, Paris, La Découverte-Poche, 2003.
- WELSCH Wolfgang, *Unsere postmoderne Moderne*, Weinheim, VCH Acta humaniora, 1987.
- , *Ästhetisches Denken*, Stuttgart, Reclam, 1990.
- , *Vernunft*, Francfort, Suhrkamp, 1995.
- , *Grenzgänger der Ästhetik*, Stuttgart, Reclam, 1996.
- , *Undoing Aesthetics*, Londres, Sage, 1997.
- , *Aesthetics and Beyond*, Changohun, PR China, Jilin People's Publishing House, 2002.
- WILSON Edward O., *Sociobiology : the New Synthesis*, Cambridge-Londres, Harvard University Press, 1975.
- , *On Human Nature*, Cambridge-Londres, Harvard University Press, 1978.
- , *L'Unicité du savoir*, Paris, Robert Laffont, 2000.
- , *L'Avenir de la vie*, Paris, Seuil, 2003.

الكتابات

7	إلى القراء
9	مقدمة
11	تقديم كريشتو ماتسورا الأمين العام لمنظمة اليونيسكو
15	مقدمة عامة بليزرو بندى

الجزء الأول القيم إلى أين؟

27	مقدمة عزيزة باتاني
31	I. أقول القيم أم تصادها أم تعجّلها؟
33	1. جياني فاتيمو: نحو أقول القيم؟
43	2. ارجون ابادوري: نحو صدام القيم أم نحو تعجّلها؟
51	3. جان بودريهار: من الكوني إلى المفرد: عصف العالمية
59	II . تحديات الإنسان: أية قيم لمجتمعات القرن الحادي والعشرين؟
61	1. هالة البايجي: ثقافة الإنسان
73	2. بيتر سلوتر ديميك: عاصي الشيطان بين علم الأخلاق والتفكير المنظومي
83	3. بول ريكور: المشروع الكوني وتعدد التراثات
89	III. قيم جديدة أم قيم حابثة؟
91	1. محمد أركون: من أجل نشأة غربة للقيم
103	2. ادغار موران: أخلاقية التعقيد ومشكلة القيم في القرن الحادي والعشرين
109	3. جان-جوزف غو: نحو تقلب القيم
119	IV. الجمالية، المرتبة الأولى في الاقتصاد السياسي وفي الأخلاق؟ نحو إضفاء طابع جمالي على القيم؟
121	1. ولغانغان والش: الفن في مواجهة التجميل: نحو طريقة أخرى لممارسة القيم
129	2. ميشال مايفرولي: نحو إطيقنا «ما بعد حداثوية» للجمالية؟
135	3. فكتور مترح: روح القيم
139	7. نحو خلق قيم جديدة؟

1. كانديدو مونديس: القيم وبناء الذاتية: بين الجدلية والوساطة الجاذبية	141
2. تيري غودان: بدايات الحضارة المعرفية	145
3. سليمان بشير ديان: قرن ديني؟ ولكن هل يكون روحانياً؟	149
4. روجيه سو: ازدهار الجمعيات وأشكال جديدة للتضامن	157
5. جوليا كريستيفا: نحو تأثير القيم؟	161

الجزء الثاني

المولة والتكنولوجيات الجديدة والثقافة

I. المولة و«الثورة الصناعية الثالثة»	173
1. بول كينيدي: قلق في المولة	175
2. جاك دريدا: المولة والسلام والمواطنة العالمية	179
3. فرنسيسكو سغاستي: العلم والتكنولوجيا والمولة	199
II. التكنولوجيات الجديدة والثقافة	205
1. جيريمي ريفكين: عصر الدخول الى الشبكة: رهانات وآفاق	207
2. ميشال سير: هل الثقافة مهددة؟	225
III. هل نحن متوجهون نحو شكل واحد للمولة أم نحو أشكال متعددة؟	
كيف نعمي التنوع الثقافي؟	233
1. داريوش شایخان: «انقسام الشخصية المدخل»	235
2. آلان تورين: إعادة بناء الثقافة	243
IV. أي مستقبل للغات؟	249
1. ساليوكو موفرين: الاستهمار والمولة ومستقبل اللغات	251
2. كلود هاجيج: حياة اللغات وموتها وقيامتها	259

الجزء الثالث

نحو عقود اجتماعية جديدة؟

I. المقد الاجتماعي الجديد والتربية المستدامة للجميع	277
1. جاك ديلور: نحو التربية المستدامة للجميع	279
2. جيليو جيليف: التربية والمواطنة في القرن الحادي والعشرين	289
3. فاي شوتغ: النساء ومستقبل التربية	295
II. المقد الاجتماعي والتنمية	301

1. جيروم بندى: العقد الطبيعي والتنمية في القرن الحادى والعشرين	303
2. توماس اوديامبو: مستقبل النوع البيني	313
3. مصطفى طلبا: البيئة والتنمية في أفق 2020	321
III. أي عقد ثقافى للقرن الحادى والعشرين؟	329
1. آلان تورين: من أجل عقد ثقافى	331
2. هالة البايجى: أي مستقبل للتنمية الثقافية؟	335
3. إدواردو بورتيلا: الثقافة في القرن الحادى والعشرين: استنساخ أم تهجين؟	345
IV. نحو عقد أخلاقي؟	353
1. روishi إيدا: أخلاقيات علوم الحياة ومستقبل الكائن الحي	355
2. ادغار موران: أخلاقيات المستقبل وعلاقتها بالسياسة	363
3. مفتاح ديساي: أيام تنمية في القرن الحادى والعشرين؟	369
4. لوك مونتانييه: رهانات الوعي الشمولي	373

الجزء الرابع العلوم والمعارف والاستشراف

I. الثورة الجينية والكائن البشري	379
1. ادوارد ولسون: هل ما يزال الاصطفاء الطبيعي عرک التطور؟	381
2. جاك تستار: من الخدعة الجينية إلى المستند الجيني	389
3. جيان فاتيمو: الرهانات السياسية للهندسة الوراثية	405
II. الوجوه الجديدة للعنصرية في زمن العولمة والثورة الجينية	409
1. بيار سانى وجيروم بندى: العنصرية والمولدة والثورة الجينية: نحو «أفضل العالم»؟	411
2. نادين غورديمر: المظاهر الجديدة للعنصرية في عصر العولمة والثورة الجينية	417
3. جورج آناس: الجينات وتصرفات الفرد، المنصرة والإبادة الجينية: نحو معاهدة دولية للحفاظ على الجنس البشري؟	423
4. أكسال كهن: الجينوم والبيولوجيا والعنصرية	431
5. آتشيل ميمبي: العنصرية كمهارسة ناجحة عن الخيال	437
6. أليكا موبوكولو: الوجه المتبدل للعنصرية	445
III. معرفة الذات: استشراف أمراض النفس والوقاية منها	449
1. جوليا كريستيفا: أمراض النفس الجديدة	451
2. دنيز بومبارديه: اختصار الوقت وقتل النفس	459

3. ادلرتو باريتو: الإقصاء وأمراض النفس	463
IV. إلى أين نحن ذاهبون؟ الكائن البشري أمام مستقبل الكون	471
1. ترين خوان توان: مستقبل الكون: الانفجار الكبير أم الانسحاق الكبير؟	473
2. نيكولا برانتزوس: علوم الكونيات في المستقبل	479
3. اندره براهيمك: التساؤل العلمي. الشكوك والمخاوف الأكيدة	489
الخاتمة بغيروم بندى	505
نبذات بيوغرافية	513
المصادر والمراجع المذكورة ..	533